

# الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا  
وفتاوى الجمعية العمومية  
سنة ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور  
الحسين تارabayة

الدكتور عليم عطية  
أستاذ ورئيس قسم المحكمات

الجزء التاسع

الطبعة الأولى  
١٩٨٧ - ١٩٨٦



إصدار: الدار المصرية للموسوعات، مكتب الفكان الخاص  
القاهرة، ٥ شارع عريك، ص.ب. ٥٤٣، ت. ٣٩٣٦٦٢٠







# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الحكمانى - محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربى**

**ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلى - القاهرة**







# الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمـة الإداريـة العليـا

وفتـاوى الجمعيـة العموميـة

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني  
الحامي أئام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية  
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد التاسع

الطبعة الأولى  
١٩٨٧ - ١٩٨٦

---

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة: ٢٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٣ - ت: ٧٥٦٦٣٠







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
وَقُلْ أَعْمَلُوا  
فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ  
وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ  
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ







## تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمقاهرة  
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن  
مضى العديد من الموسوعات القانونية  
والإعلامية على مستوى الدول العربية .  
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون  
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد  
الموسوعة الإدارية الحديثة  
شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا  
منذ عام ١٩٥٥  
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦  
وذلك حتى عام ١٩٨٥  
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول  
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

عبد الفکر الحف







## موضوعات الجزء التاسع

---

### تأديب (\*)

راجع الفصول من الأول حتى الثالث منشورة بالجزء الثامن من الموسوعة

الفصل الرابع — التحقيق مع المأملين

الفصل الخامس — الوقف عن العمل احتياطيا

الفصل السادس — القرار التأديبي

الفصل السابع — الدعوى التأديبية

الفصل الثامن — المحاكم التأديبية

الفصل التاسع — تأديب الموظف المعار والمتنب والمنقول

الفصل العاشر — مجالس التأديب

الفصل الحادي عشر — مبادئ متنوعة في التأديب







## منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلهما قسم الرأى مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقتون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للأحكام والفتاوى التي أرسنها ترتيبا أبجديا طبقا للموضوعات . وفى داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الأحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة الجمعية وإمكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بدى - قدر الإمكان - برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم أعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المقارنة جنبا إلى جنب دون تفيد بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى . وكان طبيعيا أيضا من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ فى أطوار الموضوع الواحد ، أن توضع الأحكام والفتاوى جنبا إلى جنب ما دام يجمع بينهما تماثل أو تشابه يقرب بينهما دون فصل . تعكس بين الأحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، وذلك بمساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بأقصر السبل إلى الإلمام بما أدلى فى شأنها من حلول فى أحكام المحكمة الإدارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الأحكام والفتاوى أو تتقارب عند رأى واحد ، بل حتى متى وجدا تعارض بينهما فمن المفيد أن يتعرف القارئ على هذا التعارض سواء من استعراض الأحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما أقرته المحكمة من مبادئ فى ناحية وما قررتها الجمعية العمومية فى ناحية أخرى .



ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة  
أرساها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه  
الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى  
وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث  
الرجوع اليها فى الأصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دأب  
المكتب الفنى بمجلس الدولة على إصدارها سنويا للأحكام والفتاوى ، وأن  
كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحى متعترا التوصل اليها لتقدم المعهد  
بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى  
الآن فى مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية  
الحديثة ويمين على ألفائى فى الجهد من أجل خدمة عامة تهمل فى اعلام  
الكافة بما أرساه مجلس الدولة ممثلا فى مكتبته الادارية العليا والجمعية  
العامة لفئتي الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة  
التي صدر فيها الحكم أو الفتوى ، ورقم الطعن امام المحكمة الادارية العليا  
التي صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية  
العامة او من قسم الراى مجتمعا بشأنه ، وأن تندر الاشارة الى رقم الملف  
فى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى  
صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التي طلبت الراى وتاريخ التصدير .

وفى كثير من الاحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى  
بين هذين البياتين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة  
اخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

### ومثال ذلك :

( طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٣/٤/١٩٥٧ )

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧  
لسنة ٢ ق الصادر بجلطة ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .



**مقال ثان :**

( ملك ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٩٧٨/٦/١٤ )

ويتمد بذلك الفتوى التي اصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

**مقال آخر ثالث :**

( فتوى ١٣٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨ )

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التي اصدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يوليو ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد الملم بالموضوع الذي يحثه .  
وبعض هذه التعليقات تتعلق بفتوى او حكم . وعندئذ سيجد التطبيق عقب الحكم او الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته او باكثر من فتوى او حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع ، وعلى الدوام ان تحمل التعليقات ارقابا متسلسلة كما هو متبع بقسمى المبادئ المستخلصة من الفتاوى والاحكام المنشورة .

وبذلك نرجو ان نكون قد اوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر ان يتبعه فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسومة . ولا يفوتنا فى هذا المقام ان نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسومة بيانا تفصيليا بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والاحكام باكثر من موضوع ، ماذا كانت قد وضعت فى اكثر الموضوعات ملامسة الا انه وجب ان نشير اليها بمناسبة الموضوعات الاخرى التى تمسها الفتوى او الحكم من قريب او بعيد .

والله ولى التوفيق

**حسن التيكهاتى ، تجميع وتعليق**







## تأليف

---

القسم الثاني - ويشمل الفصول من الرابع الى العاشر (١٠)

---

الفصل الرابع - التحقيق مع الحاملين

الفرع الأول - السلطة التي تتولى التحقيق

الفرع الثاني - فسمات التحقيق

الفرع الثالث - إجراءات التحقيق

الفرع الرابع - نتيجة التحقيق ونقد إجراءاته

الفرع الخامس - تدارك المصلحة الشخصية كما أمكن

التحقيق الإبداعي من قصور

---

(\*) راجع الفصول من الأول الى الثالث ونشرة بالجزء الثاني من الموسوعة .



## الفصل الرابع التحقيق مع العاملين

### الفرع الأول السلطة التي تتولى التحقيق

#### قاعدة رقم ( ١ )

#### المبدأ :

السلطة المختصة بالأمر بالتحقيق مع الموظف - المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الأمر بالتحقيق يصدر من الوزير بالنسبة للموظفين المعيّنين بمرسوم أو من هم في درجة مدير عام ، ومن وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة بالنسبة لمن عداهم - حكمه ذلك وضع ضمانات للموظفين - لا يجوز أن يصدر الأمر بالتحقيق من الوزير حتى بالنسبة لموظفي الفئة الثانية .

#### ملخص الحكم :

نظمت المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام موظفي الدولة طرق الأمر بالتحقيق مع الموظفين على اختلاف درجاتهم ومراكزهم ، فحصلت المسرد في ذلك الى الوزير بالنسبة للموظفين المعيّنين بمرسوم أو من هم من درجة مدير عام نظرا لاهمية مراكزهم وخطورتها ، وجعلت الأمر بالنسبة لمن دونهم من الموظفين لوكيل الوزارة أو مدير المصلحة بحسب الأحوال . وليس معنى هذا ان الاختصاص في هذه الحالة الأخيرة معقود لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة وحدهما بحسب الأحوال دون الوزير ، ذلك ان تلك المادة انما وضعت ضمانات خاصة للموظفين هي الا يصدر الأمر بالتحقيق من هم دون الوزير بالنسبة للمعيّنين بمرسوم أو من هم من درجة مدير عام ، ومن دون الوكيل أو رئيس المصلحة بالنسبة لغيرهم ، فاذا ما صدر الأمر من الوزير في الحالة



الآخيرة فان الضمعات تكون من باب أولى مكسولة لهم ، والقول بغير ذلك يؤدى الى غسل يد الوزير عن الأمر بالتحقيق مع صغار الموظفين في الوقت الذي جعل القانون له وحده حق الأمر بالتحقيق مع كبارهم . وهو أمر - فضلا عن انه يتجافى مع طبائع الانبياء - لانه يتناساه بداهة مع سلطة الوزير في الاشراف على شئون وزارته ورقابة حسبه سير العمل فيها .

( ملعن ٨٢٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤ )

### قاعدة رقم ( ٢ )

#### المبدأ :

التحقيق مع موظفي مصلحة الشهر العقاري عن المخالفات المتعلقة بالشهر - اجراؤه بناء على امر صادر من امين عام المصلحة او من وكيل الوزارة المساعد لشئون الشهر العقاري - قيام ادارة التفتيش الفني بالمصلحة بمباشرة - القول ببطالان القرار التاديبى المبني على هذا التحقيق بحجة عدم صدور امر باجرائه من مدير المصلحة وانه مشوب بعيب شكلى جوهرى - غير صحيح .

#### ملخص الحكم :

ان ما ينعاه المظنون عليه من ان قرار الجزاء جاء وليد تحقيق باطل من بدايته لأن الامر به لم يصدر على الاقل من السيد مدير المصلحة ، ومن ثم يكون التحقيق الذى اجرى مع المدعى مشوبا بعيب شكلى جوهرى هو مخالفته القانون في غير محله وذلك مفاد الوقائع الرسمية المثبتة ان الشكوى قد تداولت في بدايتها ما بين مكتب السيد الامين العام لمصلحة الشهر العقاري وبين مكتب وكيل الوزارة المساعدا لشئون الشهر العقاري والتوثيق بوزارة العدل . وفي ذلك ما يقطع بان خط السير في هذه الشكوى على هذا النحو انما كان بناء على امر منهما معا او من احدهما على الاقل ويتوجبه منهما او منه . وهو ما يعتبر امرا بالتحقيق الادارى في مفهوم نطاق المادة ٤٦ من اللائحة



التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وهي اللائحة الصادرة بالمرسوم المؤرخ ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ وقد نصت هذه المادة ٤٦ منها على ما يأتي : « اذا كانت الشكوى أو التبليغ أو المخالفة خاصة بموظف معين بمرسوم أو درجة مدير عام تعين على قسم المستخدمين أعداد مذكورة عن موضوعها خلال أسبوع لرفعها بمعرفة وكيل الوزارة الى الوزير المختص للنظر في أمر احالة الموظف الى مجلس التأديب الاعلى بعد التحقيق معه أو حفظ الموضوع تبعاً لظروف الحال . أما بالنسبة الى غير هؤلاء من الموظفين فيعرض الأمر الى وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة المختص بإجراء التحقيق تعين ان يتضمن الجهة أو الشخص الذي يقوم بالتحقيق والمسائل المطلوب تحقيقها بصورة عامة » . وبالنظر الى طبيعة العمل بمصلحة الشهر العقاري وتشعب مأمورياتها في مختلف انحاء الجمهورية وتنظيمها للعمل بما يحقق المصلحة العامة ويكفل سرعة الانجاز وحسن سير المرافق الصابة في حدود ما رسمه القانون ولائحته التنفيذية أصدر السيد الأمين العام لمصلحة الشهر العقاري قراراً مصلحياً تنظيماً في ١٧/٨/١٩٥٥ ناطق بإدارة التفتيش الفني بالمصلحة مباشرة التحقيقات الإدارية عن المخالفات المتعلقة بالشهر العقاري جميعها مع السادة الموظفين بالمصلحة وبمأمورياتها جاء في البند الأول من هذا الأمر التنظيمي للعمل بالمصلحة « تختص ادارة التفتيش الفني بجميع المسائل القانونية والإدارية المتعلقة بالشهر على التفصيل الآتي .. فحص الشكوى والتظلمات وإبداء الرأي بشأنها .. القيام بالتحقيقات عن المخالفات المتعلقة بالشهر .. » فادارة التفتيش الفني هي الجهة الإدارية التي تقوم بتنفيذ حكم القانون واللوائح . وقد أدت رسالتها أداء صحيحاً في هذه الشكوى التي قدمت باسم الأمين العام للشهر العقاري بمصر ثم جرى تحويلها فعلاً الى السيد وكيل وزارة العدل المساعد لشئون الشهر العقاري والتوثيق وأعتب ذلك أمر كتابي ثابت بمصطب اصل الشكوى بالتحقيق حددت فيه كتابة الجهة التي عليها ان تقوم بالتحقيق وبما لاحكام القرار المصلحي التنظيمي الصادر سنة ١٩٥٥ وهي ادارة



التفتيش الفنى بالمصلحة ثم عاد التحقيق وعرض على السيد الأمين العام ثم على السيد وكيل الوزارة المساعد الذى طلب استيفاء تحقيق تكبلى فى الشكوى . وقد تم ذلك فعلاً ثم عرض كل ذلك على السيد وكيل الوزارة مقترناً بمختلف الاقتراحات من الرؤساء المباشرين . وبعد الاطلاع على كل ما تقدم أصدر السيد وكيل الوزارة القرار التبهيدى بالجزاء التأديبى الذى ارتآه والذى عطله السيد وزير العدل عند التصديق على قرار التأديب فليس للحكم فيه أن يستخلص بعد ذلك كله ما لا يتفق وواقع الحال ، وتجرى أسبابه بأن القرار المطعون فيه قد ترتب على تحقيق لم يصدر من السيد وكيل الوزارة المساعد أو من السيد الأمين العام للمصلحة ، فى حين أن الثابت فى اصل الشكوى انها ولئن كانت موجهة الى السيد الأمين العام للمصلحة بالقاهرة فقد احيلت كتابة الى مكتب السيد وكيل الوزارة ، ثم احيلت الى ادارة التفتيش الفنى لاجراء التحقيق الحقيقى ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد استخلص من الوقائع ما لا تسمح الوقائع باستخلاصه منها على النحو الذى ذهب اليه الحكم محل هذا الطعن . وغنى من البيان ان المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لم ترتب جزاء على عدم مراعاة ما اوصت باتباعه . وليس فيما اتبع من شكوى الكاتب المسمى . . . ما نبه من ان ثبت مخالفة لأحكام هذا النص قد وقعت من الجهة الادارية التى اصدرت القرار المطعون فيه .

( طعن ١٩٧٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٣ )

أبداً :

السلطة المختصة باجراء التحقيق الادارى بالتطبيق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية - اختصاص النيابة الادارية لا يفضل بحق الجهة الادارية فى التحقيق مع موظفيها - التحقيق الذى يجريه فى حدود القانون ، قسم



الشئون القانونية والتحقيقات بهذه الجهة ، مع أحد موظفيها ويمكن من الدفاع عن نفسه فيمتنع - هو تحقيق سليم لا مخالفة فيه للمادة ٨٥ من قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - لا محصل لإجبار الجهة الإدارية على إحالة هذا التحقيق إلى النيابة الإدارية ما دامت قد مهنت به إلى جهة حولها القانون هذا الحق .

### ملخص الحكم :

يجب التنبيه بادیء ذی بادیء إلى أن النيابة الإدارية تختص ، بالنسبة إلى الموظفين الداخلين في الهيئة أو الخارجين منها والعمال ، بإجراء الرقابة وفحص الشكاوى التي تحال إليها من الجهات المختصة وبإجراء التحقيق فيما يحال إليها من الجهات الإدارية المختصة وبما تلتقاه من شكاوى الأفراد والهيئات التي يثبت الفحص جديتها أو فيما يتكشف لها أثناء الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق مع موظفيها وذلك. ونفلا لما ورد بالمادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحكمات التأديبية في الأقاليم المعمرى .

ومن حيث أن ذلك الذى يقرره قانون النيابة الإدارية فيما يتعلق بالتحقيق الإدارى ، هو بعينه ما يجرى عليه التحقيق والتأديب الإدارى من أصول وضوابط مستطهبة ومقررة في كنف قاعدة أساسية كلية تصدر عنها وتستقي منها الجزئيات والتفاصيل وهي تحقيق الضمان وتوغير الاطمئنان للموظف موضوع المسألة الإدارية ويجب أن يكون له كل مقومات التحقيق القانونى الصحيح وكما لانه وضماناته من حيث وجوب استدعاء الموظف وسؤاله ومواجهته بما هو مأخوذ عليه من أعمال وتكفيه من الدفاع عن نفسه واتاحة الفرصة له لمناقشة شهود الإثبات وسماع من يرى الاستشهاد بهم من شهود النفى وغير ذلك من مقتضيات الدفاع ، ولا يتعين اتباع تلك الإجراءات إذا تطلب القانون إجراء تحقيق لمحسب وانما يجب الالتزام بها حتى إذا رأت الإدارة مختارة إجراء التحقيق وهو امر تقتضيه العدالة كبدأ عام في كل محكمة جنائية أو تأديبية دون حاجة إلى نص خاص عليه ومع ذلك فقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم



٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أنه «... وفي جميع الأحوال يجوز أن يكون الاستجواب والتحقيق شفاهاً على أن يثبت بضمونها بالمحضر الذى يحوى الجزاء وثابت من الأوراق على النحو المتقدم أن جزاء الخصم من مرتبة المدعى لمدة خمسة أيام قد صدر بناء على تحقيق أجرى معه بواسطة رئيس قسم الشئون القانونية والتحقيقات ، الذى واجه المدعى بالمخالفة المنسوبة اليه وبالصور الفوتوغرافية للأوراق الرسمية المرفقة بالشكوى المرسلة لرئاسة الجمهورية ، وقد مكن المحقق المدعى من أن يدافع عن نفسه ، فامتنع المدعى من الإجابة ثم صدر القرار بالجزاء المطعون فيه من يلك أصدره وهو مخير علم مصنع ٩٩ بمعد اطلاعه على مذكرة قسم الشئون القانونية والتحقيقات المؤرخة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ المرقم معها أوراق التحقيق الذى أجرى بمعرفة رئيس القسم المذكور ، وأن مكن المحقق المدعى من الدفاع عن نفسه فامتنع عن ابداء دفاعه ، فانه يكون قد فوت على نفسه هذا الحق ، ولا يلومن الا نفسه ، ولا محل لاجبار الجهة الادارية على احوالة التحقيق الى النيابة الادارية طالما انها عهدت بالتحقيق الى جهة خولها القانون هذا. الحق ، كما سلف البيان .

ومن حيث أن مفاد ذلك ان التحقيق الذى اجراه قسم الشئون القانونية والتحقيقات قد تم فى حدود القانون ومراعاة لأحكامه نصاً وروحاً - فلا محل والحالة هذه للتمنى على هذا التحقيق او للطعن فيه ولا سبيل الى القضاء ببطلانه - وحكم المطعون فيه اذ انتهى الى غير ذلك وقضى بأن التحقيق معيب ومخالف لما تقتضيه المادة ٨٥ من قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه - ويكون القرار المطعون فيه قد بنى على تحقيق سليم .

( طعن ١١٧١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١ )



## قاعدة رقم ( ٤ )

### الإبدا :

اختصاص النيابة الادارية بمباشرة التحقيق مع المامل - ليس  
ثمّة الزام ان تبشره في جميع الاحوال - وما وكل اليها من اختصاص  
باجراء التحقيق لا يسلب الجهة الادارية حق التحقيق مع موظفيها  
ما دامت اتساحت للمامل كل الفرص لابداء نفاذه واستوفى  
التحقيق مقومته .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت فيما تقدم ان المدعى خرج على مقتضى  
الواجب في اعمال وظيفته وقصر في تأديتها بما تتطلبه من حيلة  
ودقة واخذ بوجه الثقة المشروعة فيها واتى ذنباً ادارياً يسوغ تأديبه ،  
وان ما ثبت في حقه على ما سبق كان لحمل القرار الصادر بخضم  
شهر من مرتبه حملاً سليماً واستقامته على صحيح سببه قانوناً ، ولا  
يقدح في صحة هذا القرار ما يتذرّع به المدعى من ان النيابة الادارية  
لم تبشر التحقيق معه ، اذ ليس ثمة من الزام ان تبشر النيابة  
الادارية سلطة التحقيق في جميع الاحوال ، وليس فيما وكل اليها من  
اختصاص باجراء التحقيق ما يسلب الجهة الادارية حق التحقيق مع  
موظفيها وقد بوشر هذا التحقيق فعلاً مع المدعى من قبل لجنة  
تحقيق ادارية اُتاحت له كل الفرص لابداء نفاذه واستوفى التحقيق  
مقوماته بما لا وجه للنعي عليه قانوناً كذلك فلا سند لما يتعلّل به المدعى  
من انه كان يتمين ابلاغ الجهاز المركزي للمحاسبة باوجه المخالفات التي  
صدر باداتها القرار الطمين بحسبانها مخالفات مالية ، اذ سبق  
لهذه المحكمة ان قضت بان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩  
لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية على موظفي  
المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة  
انطوى على تنظيم شامل للجهة المختصة بالتحقيق وبكيفية التصرف  
فيه وسلطة توقيع العقاب ، وان الاحالة فيه الى قانون النيابة الادارية



رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ انما وردت على سبيل الحصر يخرج من نطاقها. نص المادة ١٣ من قانون النيابة الادارية بوجود اخطار ديسوان. المحاسبات بالقرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية ، ومن ثم فلا يسرى هذا النص في شأن موظفي هذه المؤسسات اذ قد روعي في ذلك. الوضع الخاص بالمؤسسة وان جهاتها المتخصصة اقدر من غيرها نظرا الى طبيعتها المتميزة في تعرف مواطن الخطأ والجزاء المناسب الذي يتواءم معه .

(ملن ٨٨٤ لسنة ١٩ قى - جلسة ١٨/٣/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم ( ٥ )

#### المبدأ :

ليس في القوانين المنظمة للنيابة الادارية ما يسلب الجهة الادارية. حقها في فحص الشكاوى واجراء التحقيق - للجهة الادارية حق تقدير وتقرير الجهة او الشخص الذى يقوم بالتحقيق والمسائل التى يجرى فيها .

#### ملخص الحكم :

ان الذى يجدر التشبيه اليه وتردده هذه المحكمة العليا انه على الرغم من هذا الاتساع لاختصاصات النيابة الادارية من حيث مجالات تطبيق احكام قوانينها السابقة والمعدلة للقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ظلت للجهات الادارية ، وبمقتضى ذات احكام تلك النيابة الصق في فحص الشكاوى. وفى التحقيق بل ظل حتى اليوم للجهات الادارية ذلك الحق اطلاقا ، دون ان توضع له ضوابط محددة وروابط معينة مما ترتب عليه ان ابقته الجهات الادارية على الاجهزة الخاصة بها للتحقيق ، واستبقت لذلك اتساع تفويضها لتتولى جهة الادارة جهازها الخاص تحقيق ما لا ترضى. هى عرضه على النيابة الادارية ، ويكون التحقيق الذى قامت به جهة الادارة قد تولته جهة ، هى ولا ريب مخصصة به قانونا ، اذ كلفها قانونها بذلك ولم يحرمها قانون النيابة الادارية منه . فالاحالة الى النيابة.



الإدارية ليست إجبارية عليها ، وإن طلبها الموظف المتهم وأمر عليها ،  
بإل وإن امتنع عن الإذلاء بأقواله أمام أجهزتها الإدارية فيها هو منسوب  
إليه من مخالفات .

( طعن ١٦٠٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١١/٢٧/١٩٦٥ )

### قاعدة رقم ( ٦ )

#### المبدأ :

النصوص الواردة في شأن الماملين المدنيين بالدولة — ليس فيها  
ما يوجب إحالة التحقيق إلى النيابة الإدارية — مباشرة الجهة الإدارية  
التحقيق بذاتها أو بأجهزتها القانونية المختصة — ليس ثمة ما يوجب  
إفراغ التحقيق في شكل معين أو وضع مرسوم — إتهام المامل  
المتنب عن تسجيل أوجه دفاعه مشروطا إحالة التحقيق معه إلى النيابة  
الإدارية — لا يفصل بسلامة التحقيق الذي أجرته جهة الإدارة أو  
تسليماته .

#### ملخص الحكم :

يخلص من استقراء النصوص الواردة في شأن تأديب الماملين  
المدنيين بالدولة أنها ولئن كانت تهدف في جبلتها من غير شك إلى توفير  
تسليمات لسلامة التحقيق وتيسير وسائل استكمال للجهة القائمة به ،  
بغية الوصول إلى إظهار الحقيقة من جهة ، ولتمكين المامل المتهم  
من جهة أخرى من الوقوف على هذا التحقيق وأدلة الاتهام لإبداء دفاعه  
فيها هو منسوب إليه ، ولم تتضمن هذه النصوص ما يوجب إحالة  
التحقيق إلى النيابة الإدارية ولا ما يوجب إفراغه في شكل معين  
أو وضع مرسوم إذا ما تولته الجهة الإدارية ذاتها أو بأجهزتها  
القانونية المختصة في ذلك ، كما لم ترتب جزاء البطلان على إغفال  
أجراءاته على وجه خاص . وكل ما ينبغي هو ، على حد تعبير هذه  
المحكمة العليا ، أن يتم التحقيق في حدود الأصول العامة ، وبمراعاة  
الضمانات الأساسية التي تقوم عليها حكمته بأن تتوافر فيه تسليمات



السلامة والحيدة والاستقصاء لصالح الحقيقة ، وان تكفل به  
حماية حق الدفاع للموظف تحقيقا للمدالة .

( ظعن ١٦٠٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١١/٢٧/١٩٦٥ )

#### قاعدة رقم ( ٧ )

المبدأ :

ليس على الجامعة التزام في ان تتولى النيابة الادارية التحقيق  
مع العاملين بها — عدم السماح لمحامى العامل بحضور التحقيق  
الادارى — لا يؤدى الى بطلان التحقيق .

ملخص الحكم :

انه ليس ثمة الزام على الجامعة طبقا لحكم المادة ١٠٣ من  
قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر في ان تتولى النيابة الادارية التحقيق  
مع العاملين بالجامعة . واذا اراثت السلطة المختصة بالجامعة تكليف  
ادارة الشؤون القانونية باجراء هذا التحقيق فلا تتريب عليها في  
هذا الشأن .

وقد باشرت هذه الادارة تحقيقها في المخالفات التى تكشفت  
للتفتيش الادارى واتاحت للطاعن كافة الفرص لابداء دفاعه الا انه بعد  
ان ووجه ببعض اطله الاتهام ضده ابى وامر على موقفه هذا دون جبر  
بالرغم من النصح اليه اكثر من مرة للدول عن هذا الامتناع . وقد  
تم التحقيق واستوفى مقوماته بما لا وجه معه للنعى عليه بعدم  
الحيدة .

وبالنسبة لعدم السماح لمحامى الطاعن بحضور التحقيق  
الادارى فان هذا الحق وان كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار  
قانون الحماية قد نص في المادة ٨٢ منه على عدم تعطيله الا انه لم  
يرتب على مخالفة مقتضاه بطلان التحقيق .

( ظعن ٧ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٧٢/٦/٣ )



### ملحوظة :

اضيفت الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه مادة جديدة هي المادة ٧٩ مكررا . وكلفت اضافتها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ وقضت هذه المادة باختصاص النيابة الادارية باجراء بعض التحقيقات ، فنصت على ان « تختص النيابة الادارية دون غيرها بالتحقيق الادارى مع شاغلى الوظائف العليا كما تختص دون غيرها بهذا التحقيق فى المخالفات الناشئة من ارتكاب الأعمال المحظورة الواردة فى البندين ٢ ، ٤ من المادة ٧٧ من هذا القانون .

وعلى الجهة الادارية المختصة بالنسبة لسلطات المخالفات ان توقف ما تجريره من تحقيق فى واقعة او وثائق وما يرتبط بها اذا كانت النيابة الادارية قد بدأت التحقيق فيها ، وعلى تلك الجهة فور اخطارها بذلك احوالة اوراق التحقيق بحالته الى النيابة الادارية .

ويقع باطلا كل اجراء او تصرف يخالف احكام الفقرتين السابقتين .

وعلى النيابة الادارية ان تنتهى من التحقيق مع شاغلى الوظائف العليا خلال ستة اشهر من تاريخ احوالة المخالفة اليها او اتصال ملابها بها .

### قاعدة رقم ( ٨ )

#### المبدأ :

المادة ٢ ، ١٤ من قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية اوجبت على النيابة الادارية اخطار الوزير او الرئيس الذى يتبعه الممثل باجراء التحقيق قبل البدء فيه وذلك فيما عدا الحالات التى يجرى فيها التحقيق بناء على طلب الوزارة او الهيئة التى يتبعها الممثل - عدم قيام النيابة الادارية بهذا الاجراء لا يترتب عليه البطلان - اساس ذلك : ان الفسلفة من اجراء هذا الاخطار



هى ان يكون رئيس العمال على بينة بما يجرى فى شئته فى الوقت المناسب ومن ثم والحالة هذه يكون قد شرع لمصلحة الإدارة وحدها تمكينها لها من متابعة تصرفات العاملين فيها بما يحقق صالح العمل - اغفال هذا الاجراء لا ينطوى على المساس بمصالح العاملين او الانتقاص من الضمانات المقررة لهم ولا يعد من الشروط الجوهرية التى يترتب على اغفالها ثمة بطلان بغير نص يجيز للعاملين التمسك به .

#### ملخص الحكم :

من حيث انه من الوجه الأول من أوجه الطعن القسام على طلب بطلان اجراءات النيابة الإدارية لمخالفتها حكم المادتين ٣ و ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بامادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکمات القضائية ابتناء على ان النيابة الادارية لم تخطر شركة مضارب العقيلة التى يتبعها المتهم قبل البدء فى التحقيق معه ، كما لم يثبت فى التحقيق على هذه الشركة قبل بدء التحقيق مع المتهم فى يوم ٩ من يونية سنة ١٩٧٣ ، فان هذا النعى مردود فلك ان المادة الثالثة المشار اليها وان كانت قد اوجبت على النيابة الادارية اخطار الوزير او الرئيس الذى يتبعه الموظف بجراء التحقيق قبل البدء فيه وذلك فيما عدا الحالات التى يجرى فيها التحقيق بناء على طلب الوزارة او الهيئة التى يتبعها الموظف ، الا ان القانون لم يربط جزاء البطلان على اغفال هذا الاخطار واذا كان الامر كذلك وكان المشرع لم يقيد النيابة الادارية فى مباشرتها لاجراءات التحقيق او الاتهام فيها تطلقا من شكوى الاسرار . كما هو الشأن فى النزاع الحالى ، التى يثبت الفحص جديتها ، وكانت الحكمة من مجرد ايجاب الاخطار المذكور ان يكون رئيس الموظف على بينة مما يجرى فى شأنه فى الوقت المناسب ، فان الاخطار والحالة هذه يكون قد شرع لمصلحة الادارة وحدها تمكينها لها من متابعة تصرفات العاملين فيها بما يحقق صالح العمل وحسن ادائه ، ومن ثم فان اغفال الاخطار لا ينطوى على المساس بمصالح العاملين او الانتقاص من الضمانات المقررة لهم ، وبهذه المثابة فان



الاحطار لا يعيد من الشروط الجوهرية التى يترتب على اغفلها ثمة  
بطلان يفير نص يجيز للماملين التمسك به .  
( ملين ٦٥٣ لينة ٢٠ ق - جلسة ١٧/١١/١٩٧٩ )

### قاعدة رقم ( ٩ )

#### المبدأ :

ان القانون لم يربط البطلان على اغفال اخطار النيابة الادارية  
للجهة التابع لها الموظف قبل بدء التحقيق معه فى الصالات التى يجرى  
فيها بدون طلب من الجهة التابع لها .

#### ملخص الحكم :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم  
النيابة الادارية وان كتبت قد اوجبت على النيابة الادارية اخطار الوزير  
او الرئيس الذى يتبعه الموظف باجراء التحقيق قبل البدء فيه وذلك  
فيها عدا الحالات التى يجرى فيها التحقيق بناء على طلب الوزارة او  
الهيئة التى يتبعها الموظف ، الا ان القانون لم يربط جزاء البطلان  
على اغفال هذا الاخطار . واذا كان الامر كذلك وكان المشرع لم يقيّد  
النيابة الادارية فى مباشرتها لاجراء التحقيق او الاتهام فيها تلقاه من  
شكوى الادارة ، كما هو الشأن فى النزاع المثل - التى يثبت الفحص  
حديثها ، على ان الوزير او الرئيس الذى يتبعه الموظف ، وكانت  
الحكمة من مجرد ايجاب الاخطار المذكور على ما يبين من المذكرة  
الإيضاحية للقانون ان يكون الوزير او الرئيس على بينة مما يجرى فى  
شأن موظفيه فى الوقت المناسب ، فان الاخطار والحالة هذه يكون قد  
شرع لمصلحة الادارة وحدها تكيئا لها من متابعة تصرفات الماملين  
فيها بما يحقق صالح العمل وحسن أدائه ، ومن ثم فان اغفال الاخطار  
لا ينطوى على المساس بمصالح الماملين او الانتقاص من الضمانات



المقررة لهم وبهذه المثابة فان الاضرار لا بعد من الشروط الجوهرية التي  
يترتب على اغفالها ثمة بطلان بغیر نص يجيز للمسلمين التمسك به .

( طعن ١٢٠٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٣٧٠/٥/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ١٠ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون  
النيابة الادارية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات  
والجسميات والهيئات الخاصة - ينطوى على تنظيم شامل للجهة  
المختصة بالتحقيق وكيفية التصرف فيه وسلطة توقيع العقاب - الاحالة  
فيه الى قانون النيابة الادارية بوجوب اخطار ديوان المحاسبات بالقرارات  
الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية ونحوه الحق  
في احوالة الموظف المأثم الى المحاكمات التأديبية - يخرج من نطاق هذه  
الاحالة ومن ثم لا يسرى في شأن موظفي هذه المؤسسات .

#### ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ قد  
انتهى الى وضع تنظيم شامل للجهة المختصة بالتحقيق وكيفية  
التصرف فيه وسلطة توقيع العقاب سواء اكانت الجهة الادارية أم  
الحكمة التأديبية بالنسبة الى موظفي المؤسسات والهيئات والشركات ،  
وهو على هذا الوضع يعتبر نظاما قانونيا قائما بذاته يعمل به من  
تاريخ نشره ، وآية ذلك ما تضمنته المادة الاولى من القانون رقم ١٩  
لسنة ١٩٥٩ من تحديد الجهة المختصة بالتحقيق والتصرف فيه ، واحال  
فيها المشرع على احكام معينة بذاتها وعلى سبيل العبر من قانون النيابة  
الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، فنصت على سريان احكام المواد  
من ٣ الى ١٠ من القانون الأخير المتضمنة للاحكام العامة والرقابة  
والفحص ومباشرة التحقيق ، ثم فرض المشرع في ذات المادة الى



الاحكام الخاصة بالتصرف فى التحقيق والمشار اليها فى الفصل الخامس من الباب الأول من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ واكتفى فى هذا الفصل بالنص على سريان احكام المواد ١١ ، ١٤ ، ١٧ دون غيرها واسقط على هذا الوضع المواد الأخرى الواردة فى هذا الفصل وأخصها المادة ( ١٣ ) ، التى أوجبت اخطار ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية فى شأن المخالفات المالية ، ودخل له الحق بمقتضاها فى احالة الموظف المؤتم الى المحكمة التأديبية كما أوردت. المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليها على التفصيل الوارد بها تعيينا للجهة الادارية المختصة بالتصرف فى التحقيق وإداة هذا التعيين ، ثم تضمنت المادة ( ٣ ) من هذا القانون نصا مقتضاه سريان احكام الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه مع مراعاة تنظيم معين بالنسبة لموظفى المؤسسات والهيئات نصت عليه المادة ( ٤ ) متعلقا بتحديد المحكمة المختصة فى ضوء الراتب الذى يتقاضاه المخالف ، وبيانا لتشكيل المحكمة التأديبية بالنسبة لموظفى الشركات تضمنته المادة ( ٥ ) ، وأوضحنا أخيرا المادة ( ٦ ) من هذا القانون العقوبات التأديبية التى يسوغ للمحاكم توقيعها وقد استبعدت هذه المادة بعض العقوبات المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سالف الفكر - وعلى مقتضى ما سلف واذا جاء القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه متضمنا تنظيمنا شاملا ، فإن التفسير السديد لهذا الوضع يستلزم أعمالا نصوص هذا القانون وحدها فى مجال التطبيق على موظفى المؤسسات والشركات ، ويترتب على ذلك بحكم اللزوم استبعاد تطبيق المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فى هذا المجال .

( طعن ١٤٧٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ١١ )

#### المبدأ :

اختصاص الجهة الادارية بالتحقيق مع الموظف وتوقيع الجزاء



الإدارى عليه اختصاص ثبت وأصيل بحكم السلطة الرئاسية التى لجهة الإدارة على العاملين بها - تحويل القانون النيابة الإدارية اختصاصا فى التحقيق مع العاملين لا يخل بحق الجهة الإدارية الترخيص فى أمر حالة التحقيق الى النيابة الإدارية أو انفرادها هى بإجرائه يحسب تقديرها المطلق لظروف الحال وملابساته - امتناع الجهة الإدارية القائمة على التحقيق عن الاستجابة الى طلب الموظف فى هذا خصوص لا يعيب التحقيق الذى تبأشره طالما استوفى أوضاعه الشكلية وتوافرت له كل الضمانات التى يتطلبها القانون أو تملئها الأصول العامة - امتناع الموظف بغير تبرر صحيح عن إبداء أقواله أمامها فضلا عما ينطوى عليه من تفويت لفرصة الدفاع عن نفسه ينطوى أيضا على مخالفة تأديبية فى جانبه لما ينطوى عليه ذلك من عدم الثقة بالجهات الرئاسية وخروج على القانون على نحو ينال مما يجب على الموظف أن يوطن نفسه عليه من توقير لهذه الجهات وأقرار بجدارتها فى ممارسة اختصاصاتها الرئاسية قبله .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن اختصاص الجهة الإدارية بالتحقيق مع الموظف وتوقيع الجزاء الإدارى عليه اختصاص ثبت وأصيل بحكم السلطة الرئاسية التى لجهة الإدارة على العاملين بها . وإنه إذا كان القانون قد حول النيابة الإدارية اختصاصا أيضا فى التحقيق مع العاملين إلا أنه اقام تنظيمه لهذا الاختصاص على أساس عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية فى هذا الصدد بصريح المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الإدارية ، تاركا للجهة الإدارية الترخيص فى أمر حالة التحقيق الى النيابة الإدارية أو انفرادها هى بإجرائه بحسب تقديرها المطلق لظروف الحال وملابساته . ومن ثم فإن امتناع الجهة الإدارية القائمة على التحقيق عن الاستجابة الى طلب الموظف فى هذا الخصوص لا يعيب التحقيق الذى تبأشره طالما استوفى أوضاعه الشكلية وتوافرت له كل الضمانات التى يتطلبها القانون أو تملئها الأصول



العناية ، كما ان امتناع الموظف بغير مبرر صحيح عن ابداء اقواله امامها ،  
فضلا عما ينطوى عليه من تفويت لفرصة الدفاع من نفسه ، ينطوى .  
ايضا على مخالفة تأديبية فى جانبها لما ينطوى عليه ذلك من عدم الثقة  
بالجهات الرئاسية وخروج على القانون على نحو ينال مما يجب على  
الموظف ان يوطن نفسه عليه من توقير لهذه الجهات واقرار بجدارتها  
فى ممارسة اختصاصها الرئاسية قبله . وحسب الموظف اذا كانت لديه  
خطا - اسباب على درجة من الخطورة تبرر الاضرار عنى عدم ابداء  
اقواله فى التحقيق الذى تجريه الجهة الادارية ان يبادر الى ابلاغ  
السلطات الاعلى حتى تتدخل من جانبها التدخل المناسب وراءا لمسئولياته .

ومن حيث ان المدمى الف القول مرسلأ بان لديه اقوالا لا يخفى  
الانضمام بها للتحقيق وأصر على الامتناع عن ابداء اقواله دون ان تكشف  
الاوراق فى مختلف برهل الدموى مما يشير الى جدية هذ الادعاء ، الامر  
الذى ينطوى على خروج منه على مقتضيات واجباته الوظيفية بسا  
يشكل مخالفة تأديبية ثابتة فى حقه . ولا ينال ذلك حرص المدمى  
على اقرار فى التحقيق بأنه يحمل لرئاسته كسل التوقير والاحترام  
ومن ان امتناعه عن ابداء اقواله امامها واصرارها على احالته الامر  
للنيابة الادارية للتحقيق فيه لا يعتبر رفضا للمساطة او اخلالا بالاحترام  
التوجب للرئاسة ، ذلك لان هذا الاقرار من جانب المدمى يتناقض فى الواقع  
مع مسئلكه فى الامتناع دون مبرر عن ابداء اقواله فى التحقيق ،  
والغيرة فى توقير الرؤساء والامتناع بجدارة الجهة الادارية فى التحقيق  
مع الموظف اصلا لسلطانها الرئاسية عليه هى بمضمون مسلك الموظف  
فى هذا الصدد وبحققة ما ينطوى عليه هذا السلوك من خروج عليها  
مقتضى الواجب مهما كانت العبارات التى قد يسوقها الموظف على خلاف  
ذلك .

ومن حيث ان ما نسب الى المدمى من انصرافه من اللجنة التى  
كان منتدبا للعمل بها فى مدينة أسوان دون اذن الساعة ٩٣٠ صباح







جاء نص المادة الأولى بند ثانيا من قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر وأوضح الدلالة في أن اختصاص هذه الإدارات بالتحقيق مقصور على ما يحال إليها منها من السلطة المختصة . كما لا ينال من سلامة التحقيق الذي أجرى مع المدعى ما أخذه عليه الحكم المطعون فيه أن المحقق لم يواجه المدعى بالاتهامات التي نسبت إليه ومن أن مجرد توجيه الأسئلة إلى الموظف من هذه الاتهامات لا يعتبر توجيهها للاتهامات المذكورة إليه ، ذلك لأن توجيه الاتهام لا يخضع لإجراءات ، وأشكال معينة والعبرة في شأنه هي بمشور التحقيق وما إذا كان توجيه الاتهام ثابتا في ثنياه من عدمه ولما كان الثابت من مطالعة التحقيق الذي بنى عليه القرار المطعون فيه أن الأسئلة التي وجهت إلى المدعى انصبت على الاستفسار عن سبب ارتكابه تلك المخالفات وما كان يقصده من عبارة لغرض في نفس يعقوب ، الأمر الواضح الدلالة على أن الأمر يتعلق بتحقيق مسؤوليته عن ذلك ، وهو ما لم ينال إليه المدعى من الوهلة الأولى حين يادر بالانكار مطالبا بحالة الأمر إلى النيابة الإدارية للتحقيق فيه .

ومن حيث أنه لا وجه لما نعى به المدعى على القرار المطعون عليه بأنه صدر من غير مختص بإصداره استنادا إلى أن الذي أصدره هو رئيسه بالجهة المنتدب منها وليس بالجهة المنتدب إليها على ما تقتضيه أحكام القانون .

ذلك لأن اللجنة التي انتدب المدعى للعمل بها والمشكلة طبقا لأحكام المادة ٧٩ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات لفحص أعمال مكاتب تلفراف وتليفون أسبوان ، وإن كانت تشكل من أعضاء تابعين لأكثر من جهة إدارية واحدة إلا أنها لا تمثل كيانا إداريا مستقلا عن الهيئة التي يتبعها المدعى ، بل أن تعلق أعمال هذه اللجنة بأمر تعده صحيح اختصاصات الهيئة التي يتبعها المدعى يشير بالضرورة اختصاصه الرئاسي بالنسبة إليه في كل مما يتعلق بأعمال في تلك اللجنة



مما لا محل معه للقول بعدم اختصاص مدير عام شئون الحركة الذى أصدر القرار المطعون فيه بإصداره .

ومن حيث انه لما كان مما تقدم فان قرار الجزاء المطعون فيه يكون قرارا صحيحا صادرا من الجهة المختصة بإصداره فانونا ، استنادا الى اسباب صحيحة مؤدية اليه ، والى تحقيق صحيح توافرت له كل المقومات القانونية التى تشكل سلامته ، ويكون حكم المطعون فيه اذ يذهب الى غير هذا المذهب وقضى بإلغاء ذلك القرار قد توسع مخالف للقانون ، ومن ثم تعين الحكم بإلغائه والتضاء برفض الدعوى .

( طعن ٤٣٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٤ )

**تطبيق :**

**امتناع العامل عن الدفاع :**

اذا كان الجوهري فى اجراءات التحقيق ، هو اناعة الفرصة للعامل المناقشة ما هو منسوب اليه لدفعه او تبريره ، فانه اذا ما امتنع عن الاجابة فى التحقيق ، او اشترط للدلاء بها احواله الى هيئة او لجنة خاصة للتحقيق معه ، فانه يكون بفعله قد فوت على نفسه فرصته فى الدفاع ، ومن ثم يجوز جازاته بغير حاجة الى سماع اتوالة .

**قاعدة رقم ( ١٢ )**

**المبدأ :**

نص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة على خضوع جميع العاملين بالؤسسات الصحفية القومية من صحفيين واداريين وعمال لعقد العمل الفردى مفاده مخاطبتهم بنظام التنايب والتحقيق والجزاءات الواردة بقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن بعده القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨١ الذى حل محله - تخويل المجلس الاعلى للصحافة اختصاصات معينة فى التحقيق



مع صحفيين وتحريك الدعوى القضائية ضدّهم وفقاً لقانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ — مؤدى ذلك استبعاد قانون النيابة الإدارية وانحسار اختصاصها في هذا الشأن .

### ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع القانونين الاتيين :

١ — قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة والتي تنص المادة ٢٢ منه على أنه « يقصد بالصحف القومية في تطبيق احكام هذا القانون الصحف التي تصدر حالياً او مستقبلاً عن المؤسسات الصحفية التي كان يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي او يسهم فيها، وكذلك وكالة انباء الشرق الاوسط والشركة القومية للتوزيع ومجلة اكتوبر والصحف التي تصدرها المؤسسات الصحفية التي ينشئها مجلس الشورى وتعتبر المؤسسات الصحفية القومية والصحف القومية مملوكة ملكية خاصة للدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى » كما تنص المادة ٢٣ من هذا القانون على أن « ينظم العلاقة بين المؤسسات الصحفية القومية وجميع العاملين بها من صحفيين واداريين ومسال عقد العمل الفردي . . . . . » كما تنص المادة ٤٦ على انه « فضلاً من الاختصاصات المقررة للمجلس الأعلى للصحافة في هذا القانون . . . . . ومع عدم الاخلال بحق اقامة الدعوى المدنية او الجنائية او السياسية يكون للمجلس في حالة مخالفة الصحفي للواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو قانون نقابة الصحفيين او ميثاق الشرف الصحفي — أن يشكل لجنة للتحقيق تتكون من ثلاثة من اعضاءه من بينهم احد الصحفيين والعضوين القانونيين وتكون رئاسة اللجنة لأقدم العضوين القانونيين . ويتمين على لجنة التحقيق ان تخطر مجلس النقابة او مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع في التحقيق مع الصحفي



بوقت مناسب ولهما أن ينيا أحد اعضائهما لحضور التحقيق وفي حالة توافر الدلائل الكافية عن ثبوت الواقعة المنسوبة للصحفى يكون لرئيس لجنة التحقيق تحريك الدعوى التأديبية امام الهيئة المنصوص عليها فى المادة ٨١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ فى شأن نقابة الصحفيين ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام امام الهيئة التأديبية ولرئيس تلك اللجنة وللصحفى الحق فى الطعن فى قرار هيئة اتادياب امام الهيئة الاستئنافية المنصوص عليها فى المادة ٨٢ من القانون سالت الذكر وتنص المادة ٥٢ على « أن الصحفيين الذين يعملون بصحيفة أو وكالة صحفية أو احدى وسائل الاعلام الصحفية . . . . . عليهم ان يتقدموا بطلب للجلس الأملى للصحافة خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون للاذن لهم بالعمل . فإذا لم يتقدموا بطلب الاذن خلال الفترة المذكورة تتخذ معهم الاجراءات التأديبية وفقا لهذا القانون .

٢ - القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة وتنص المادة الأولى منه على أن: « يستقبل بنص المادتين ١ ، ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ النصفان الاتيان : مادة ١ - مع عدم الإخلال بحق الجهة التى يتبعها العامل فى الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تسرى أحكام المواد من ٣ الى ١٢ ، ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

١ - العاملين بالهيئات العامة . . . . . ٢ - العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديدھا قرار من رئيس جمهورية .  
٣ - العاملين فى شركات القطعاع العلم أو الشركات التى تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا اذنى من الأرباح .



٤ - ..... .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم جميعه ، انحصار اختصاص النيابة الادارية عن الصحف القومية والمؤسسات الصحفية القومية الواردة فى قانون سلطة الصحافة ومقا لأحكام قانون النيابة الادارية المشار اليها . واذ نص المشرع فى خضوع جميع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية من صحفيين واداريين وعمال لعقد العمل الفردى فان مؤدى ذلك هو مخالفتهم بنظام التأديب والتحقيق والجزاءات الواردة بقانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن بعده القانون الجديد رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ الذى حل محله ، واستبعاد قانون النيابة الادارية فى هذا الشأن ، فضلا عن تخويل المجلس الأعلى للصحافة اختصاصات معينة فى تحقيق مع الصحفيين وتحريك الدعوى التأديبية ضدهم ومقا لقانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ . سالف الذكر مما يعنى عدم امتداد ولاية النيابة الادارية اليهم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشر الى عدم اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع جميع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية .

( ملف ١٧٥/٢/٨٦ - جلسة اول ديسمبر ١٩٨٢ )

تعليق :

#### الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة المحاكمة :

الأصل ، أن من يقوم فى الدعوى الجنائية او التأديبية بعمل من أعمال التحقيق ، يتمتع عليه الاشتراك فى نظر الدعوى او الحكم فيها ما لم يوجد نص صريح لأسباب خاصة يقضى بغير ذلك . وهذا أصل من اصول المحاكمات . وحكمة ذلك هى ضمان حيده التفاضى الذى يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام ، حتى يطمئن هذا الاخير الى عدالة قاضيه ، وتجرده عن الميل او التأثير



وحتى لا تساور القاضي أو عضو الهيئة التأديبية — وقت إصدار حكمه أو قراره فتفسده — عقيدة سبق أن كونها عن التهمة موضوع المحاكمة وهو مباشر ولاية التحقيق أو يتولى سلطة الاتهام ، أو يشترك في إصدار قرار الإحالة أو في نظر الدعوى في مرحلة سابقة . فتمتة قاعدة مستقرة في الضمير تملئها العدالة المثلى ولا تحتاج الى نص يقررها ، وهي أن من يجلس مجلس القضاء ، يجب ألا يكون قد كتب أو استمع أو تكلم ، حتى تصفو نفسه من كل ما يمكن أن يستشف منه رايه في المتهم بما يكشف لهذا الأخير مصيره مقدما بين يديه ليزرع ثقته فيه ، أو يقضى على اطمئنائه اليه . ومتى قلم وجه عدم الصلاحية لنظر الدعوى ، امتنع على القاضي الاشتراك في الحكم ، والا لحق عمله البطالان .

على أن المسألة لا تعرض دائما على هذا الوجه في النظام التأديبي . فلذلك ان مبدأ الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة الادانة ، لا ينطبق في هذا النظام الا اذا كانت النيابة الادارية هي التي تولت التحقيق والاتهام ، ثم أحالت العايل الى الجهة الادارية التي يتبعها لمجازاته او الى المحكمة التأديبية لمحاكمته . اذ في هذه الصورة يتحقق ويغير شبهة مبدأ الفصل بين سلطة الاتهام وهي النيابة ، وسلطة الادانة وهي الجهة الادارية او المحكمة التأديبية . ولكن تدق المسألة حين تقوم الجهة الادارية بنفسها بإجراء التحقيق ثم بتوقيع الجزاء في حدود النصاب المقرر لها . ويذهب راي الى ان الجهة الادارية تبدو في هذه حالة وقد جمعت بين سلطة الاتهام وسلطة الادانة وصحيح ان من يتولى التحقيق ويوجه الاتهام يكون عادة شفصا غير من يصدر قرار الجزاء ، ولكن ذلك لا ينفي ائهما اعضاء في جهاز اداري واحد ، يكون فيه من يوقع الجزاء هو عادة الرئيس المباشر أو غير المباشر ان حقق أو وجه الاتهام اليه ، بل وليس ثمة ما يمنع الرئيس الاداري من ان يتولى وحده التحقيق والاتهام وتوقيع الجزاء . لذلك قد يبدو متعذرا في هذا النظام ، اميل القواعد الخاصة بالحيدة ، وما تقتضيه



من عدم صلاحية سلطة الاتهام في توقيع الجزاء ( الدكتور عبد الفتاح حسن — التدابير في الوظيفة العامة — ص ٢٤٥ ) .

ويذهب رأى آخر ( الدكتور السيد محمد ابراهيم — ص ٥٢٧ ) الى عدم التسليم بذلك ، لأن عدم الصلاحية هو عيب شخصي يعلق بهن قام به سببه فيجعله وحده غير صالح لممارسة سلطة الادانة فيما حقق او اتهم ، ولا يمتد هذا العيب الى الجهة او الهيئة التي يتبعها . وتأسيسا على ذلك ، فانه اذا علم احد رجال الادارة العامة بالتحقيق وتوجيه الاتهام ، فانه يصبح وحده غير صالح لممارسة سلطة الادانة فيما حقق او اتهم ، ولا يلحق هذا العيب بالجهة الادارية التي يتبعها ، ومن ثم لا ترايل الرئيس الاداري المختص الصلاحية في توقيع الجزاء ما دام لم يشترك في اجراءات الاتهام او التحقيق ، وفي هذا تطبيق لمبدأ الحيدة وتحقيق حكمته اما اذا تولى الرئيس الاداري بنفسه التحقيق والاتهام ثم توقيع الجزاء اذ في هذه الصورة يجمع بين يديه — وبغير شبهة — سلطتي الاتهام والادانة ، ويقع الاخلال بمبدأ الحيدة ، وهو مبدأ لا يجوز التضحية به في مسائل التدبير . على ان طبيعة التنظيم الاداري وتوزيع الاختصاصات ، تسبب وقوع هذا الاخلال . ذلك ان الاختصاص في توقيع الجزاءات ينمذ طبقا للقانون لرؤساء المصالح ووكلاء الوزارات والوزراء كل في حدود اختصاصه . ولا تجرى الحياة العملية على قيام هؤلاء باجراء التحقيق والاتهام ، وانما يقوم بها عادة غيرهم من الموظفين . وبذلك يتحقق دائما الفصل بين سلطتي الاتهام والادانة ، ويتوافر لمبدأ الحيدة احترامه .



### التحقيق مع الموظفين الذين تنظمهم أنظمة تأديبية خاصة :

تتم المادة ٩٦ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ أنف الذكر على أنه « لا تسرى أحكام هذا القانون على الموظفين الذين ينظم التحقيق معهم وتأديبهم قوانين خاصة » .

وعلى ذلك لا ينعقد الاختصاص للمحاكم التأديبية بالنسبة لطوائف العاملين الذين وإن كانوا يخضعون لقانون العاملين إلا أنهم يخضعون في مسائل التأديب لقواعد خاصة بهم . فهؤلاء مرددهم إلى سلطاتهم التأديبية المنصوص عليها في قانونهم الخاص .

وقد يتبادر إلى الذهن ، أن شرط الاستثناء والخروج من اختصاص المحاكم التأديبية أن ينظم القانون الخاص هؤلاء العاملين التحقيق والتأديب معا . وأنه إذا اقتصر القانون الخاص على تنظيم التأديب دون التحقيق ، كان لا محل لأعمال الاستثناء المذكور . ولكن الحكمة التشريعية من هذا الاستثناء ، هي أن القانون الخاص إنما ينظم المحاكمة التأديبية تنظيما خاصا . والتحقيق وإن كان لا يمدو أن يكون تمهيدا للمحاكمة واستجهاعا للدلة وسبعا لدفاع الموظف المتهم ، فهو وسيلة نحو غاية ولا يمكن فصلها عند استظهار فرض الشارع في هذا الخصوص فصلا يخل بالحكمة التشريعية التي قام عليها هذا التنظيم الخاص الذي تفيا المحاكمة التأديبية على وجه معين ، والا لم يكن محاكمة الموظفين الذين يهدف القانون الخاص إلى تنظيم محاكمتهم على وضع خاص طبقا لقانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، في الوقت الذي ينظم القانون الخاص محاكمتهم بنصوص صريحة وذلك لجرد أن هذا القانون الخاص لم يتضمن أحكاما خاصا بالتحقيق . وغير خاف ما ينطوي عليه مثل هذا النظر من إخلال بالحكمة التي قام عليها القانون الخاص المنظم للمحاكمات المذكورة . كما أنه غنى من البيان أن هيئة المحاكمة الخاصة ، تملك سلطة التحقيق فيها إحيل إليها من



أمور تتولى المحاكمة فيها . مللتحقق الحالة هذه أمر لا يمكن أن يتصور أن يكون مقصودا لذاته كسبب يمنع أعمال الغرض من قانون المحاكمة الخاصة ، تلك المحاكمة التي قامت على حكمة معينة استتنت هؤلاء من سريان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ عليهم وكل أوائك تاطع في الدلالة على أن ما ورد في المادة ٤٦ من الجبع بين التحقيق والتأديب ، انبسه ورد على حكم الغالب مادة ، لا كشرط مقصود لذاته عند أعمال النص .



## الفرع الثاني مهمات التحقيق

### قاعدة رقم ( ١٣ )

#### المبدأ :

مهمات التحقيق والتدبير - صدور القرار التديبي قبل العمل  
بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية  
والمحاكمات التديبية فى الاقليم المصرى - وجوب التزام الادارة فى  
التحقيق والتدبير الأصول العملية فى المحاكمات التديبية الى جانب  
ما نص عليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى هذا الشأن .

#### ملخص الحكم :

انه ولئن كان القرار الجزائى المطعون فيه رقم ١٠١١ لسنة  
١٩٥٧ قد صدر فى تاريخ سابق لصدور ونشر القانون رقم ١١٧ لسنة  
١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التديبية فى الاقليم المصرى،  
فيكون بهذه المثابة غير خاضع لاحكامه فيما يتعلق بضبط قواعد الشكل  
والاجراءات عند توقيع الجزاءات الادارية وبوجه خاص ما تعلق منها  
بالتحقيق الادارى ، الا انه ليس معنى ذلك أن الأمر كان يجرى فى  
التحقيق والتدبير الادارى بغير أصول او ضوابط . وانما تعين  
استلزامها فى كنف قاعدة اساسية كلية تصدر عنها وتستلقت منها  
الجزئيات والتفاصيل وهى تحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان الموظف  
موضوع المسألة الادارية . ويجب ان يكون له كل مقومات التحقيق  
القانونى الصحيح وكفالاته وضماناته من حيث وجوب استدعاء الموظف  
وسؤاله وبواجهته بما هو مأخوذ عليه من اعمال وتعيينه من الدفاع



عن نفسه واتاحة الفرصة لمناقشة شهود الإثبات وسماع من يرى الاستشهاد بهم من شهود النفى وغير ذلك من مقتضيات الدفاع ولا يتمسك اتباع تلك الاجراءات اذا تطلب القانون اجراء تحقيق بحسب وائما يجب الالتزام بها حتى اذا لجأت الادارة مختارة الى اجراء التحقيق وهو امر تقتضيه العدالة كبدا عام في كل محاكمة جنائية او تأديبية دون حاجة الى نص خاص عليه . ومع ذلك لمقد نمت المفترة الاخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على انه « ... وفي جميع الاحوال يجوز ان يكون الاستجواب والتحقيق شفاهاً على ان يثبت مضمونه بالمحضر الذي يحوى الجزاء » . وقالت هي المحكمة الايفساحية للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ « ونظمت المادة ٨٥ السلطات التي تتولى توقيع الجزاء الادارى وزيدت جملة ما يمكن خصمه من المرمب في السنة الواحدة الى ٥٥ يوما حتى يمكن الاقلال من الدعاوى التأديبية كما اثير الى سلطة الوزير في توقيع هذه العقوبات او تعديل القرارات الصادرة من غيره . وكما نص على جواز ان يكون الاستجواب والتحقيق شفاهاً تسهيلاً للعمل مع المحافظة على كرامة الضمانات » . فاذا كان الثابت من الأوراق ان جزاء خصم ثلاثة ايام من مرتب المدعى قد صدر بناء على تحقيق اجري معه بواسطة المحقق المختص الذى واجهه بالمخلفة المتسبوبة اليه والصكوك التي وجدت في حوزته ، وقد مكن المحقق المدعى من ان يدافع عن نفسه بحجاء دفاعه مؤكداً الذنب الادارى قبله . ثم صدر القرار الجزائي المطعون فيه ممن يملك اصداره قانوناً فيكون الذنب الادارى قد وقع من المدعى وثبت في حقه وهو الذى استتبع توقيع الجزاء الادارى عليه بخصم ثلاثة ايام من مرتبه وقد تم ذلك كله في حدود القانون ومراعاة لاحكامه نصاً وروحاً . فلا محل للظن فيه ، ولا سبيل الى القضاء بالغاءه .

( طعن ٩٥٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١١ )

قاعدة رقم ( ١٤ )

المبيد :

مهمات التحقيق واجراءاته - الاحكام الواردة في هذا الشأن في



قانون موظفي الدولة ولاحته التنفيذية — استهدافها توفير ضمان سلامة التحقيق وتمكين الموظف من الوقوف على عناصره وعلى أدلة الاتهام — ليس في هذه الأحكام ما يوجب إفراغ التحقيق في شكل معين أو طريق مرسوم — لا بطلان على اغفال إجراءاته في شكل معين .

#### ملخص الحكم :

إن الأحكام الواردة في شأن تأديب الموظفين ، في كل من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمرسوم الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية لهذا القانون إنما تهدف في جملتها إلى توفير ضمان لسلامة التحقيق وتيسير وسائل استكمال لهجة الإدارية القائمة به بقصد الكشف عن الحقيقة والوصول إلى وجه الحق كما أن تلك الأحكام ترمي إلى تمكين الموظف من الوقوف على عناصر التحقيق معه وأدلة الاتهام الذي يرفع عليه حتى يأخذ للأمر عنته ، ويتأهب للدفاع من نفسه ودرء ما هو موجه إليه . وليس في هذه الأحكام ما يوجب إفراغ التحقيق في شكل معين أو طريق مرسوم . وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمرسوم الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ لم يقررا جزاء البطلان على اغفال إجراءات التحقيق في شكل معين ، ذلك التحقيق الذي تم في حق المظنون عليه مكملًا بالتقارير والتحريات والمذكرات الخاصة بتفاصيل الذنب الإداري الذي وقع فيه — ولا تعدو النصوص الواردة في الفصل السادس في تأديب الموظفين المعنيين على وظائف دائمة ( المواد من ٤٥ إلى ٥٨ من مرسوم اللائحة التنفيذية ) أن تكون من قبيل الأحكام التوضيحية المشار إليها على سبيل التوجيه والتنظيم في حدود أركان القانون الذي تستند إليه دون أن تخرج بطبيعة الحال عليها أو تبسبها بإضافة أو تعديل .



### قاعدة رقم ( ١٥ )

#### المبدأ :

مواجهة الموظف عند التحقيق بوصف اشد للفظ المنسوب اليه -  
العدول عنه الى وصف اخف - لا اخلال بحق الدفاع ما دام الموظف  
يصلح من التحقيق الوقائع موضوع المأخذة في جملتها ويبدى دفاعه  
فيها غير مجزا .

#### ملخص الحكم :

اذا واجهت الادارة الموظف في التحقيق بوصف الفعل او الاعمال  
المنسوبة اليه بالوصف المكون للذنب لاشد فلا تثريب عليها في ان تعدل  
هذا الوصف او تنزل بالعقوبة التأديبية الى الوصف او الجزاء الاخف  
مضى قام لديها من الاعتبارات ما يبرر ذلك ، دون ان ينطوى هذا على  
اخلال بحق الدفاع او يعد خروجاً على الاحكام التي تضمنها الفصل  
السابع من الباب الأول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام  
موظفي الدولة ، او لاثحته التنفيذية ما دام الموظف يعلم من التحقيق الذي  
يجرى معه بالوقائع موضوع المأخذة في جملتها ويبدى دفاعه غير مجزا  
ولا سيما اذا كانت هذه الوقائع مرتبطة ببعضها ، او تكون في الوقت  
ذاته اكثر من ذنب تأديبي واحد او يكون كل منها ذنباً على حدة .

( طعن ١٥٧٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٦ )

#### تطبيق :

#### تغيير وصف التهمة :

من المسائل المتصلة بالتحقيق ، مواجهة العامل بالتهمة المسندة  
اليه . فاذا ما وجه بتهمة معينة فانه لا يجوز تغيير وصفها دون اعادة  
مواجهته بها والا ادى ذلك الى محاسبته عن التهمة المعدلة دون ان  
تتاح له الفرصة لابداء دفاعه فيها .



على أنه يجوز تغيير وصف التهمة الأثمد الى الأخف ، دون  
أن يعتبر ذلك اخلافا بحق العامل في الدفاع عن نفسه . فقد  
قضت بانه « اذا واجهت الإدارة الموظف في التحقيق بوصف الفعل  
أو الأفعال المنسوبة اليه بالوصف المكون للذنب الأشد ، فلا تثريب  
عليها في أن تعدل هذا الوصف ، أو تنزل بالمعتوبة التأديبية الى  
الوصف أو الجزاء الأخف ، متى قام لديها من الاعتبارات ما يبرر  
ذلك ، دون أن ينطوى هذا على الاخلال بحق الدفاع ، أو يعد خروجا  
على القانون ، ما دام الموظف يعلم من التحقيق الذي يجري معه ،  
بالوقائع موضوع المأخذة في جملتها ، ويبدى دفاعه عنها غير مجزأ ،  
ولا سيما اذا كانت هذه الوقائع مرتبطة ببعضها ، أو تكون في الوقت ذاته  
أكثر من ذنب تأديبي واحد ، أو يكون كل منها ذنبا على حدة » .

#### قاعدة رقم ( ١٦ )

المبدأ :

لا بطلان على أفعال إجراء التحقيق مع الموظف في شكل

مميز .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة  
والمرسوم الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية لهذا  
القانون لم يقررا جزاء البطلان على أفعال إجراء التحقيق في شكل  
مميز .

( طعن ١٧٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١ )

#### قاعدة رقم ( ١٧ )

المبدأ :

حالات بطلان القرار الإداري لميب في الشكل - اثبات



**مضمون التحقيق الشفوى في المحضر الذي يحوى الجزء - اجراء  
جوهري يبنى على اغفاله بطلان القرار .**

### **ملخص الحكم :**

انه من المسلم ان القرار الادارى يبطل لمعيب في الشكل اذا  
نص القانون على بطلان القرار عند اغفال الاجراء الشكلى او كان  
الاجراء جوهريا في ذاته بحيث يترتب على اغفاله بطلان القرار  
بحسب مقصود الشارع من جعل هذا الاجراء واجبا ولما كان اثبات  
مضمون التحقيق الشفوى في المحضر الذى يحوى الجزء يعد اجراء  
جوهريا لان مقصود الشارع من تقريره هو توفير الضمانات اللازمة  
للإطمئنان الى صحة الوقائع المستوجبة للجزاء وتمكين القضاء من تسليط  
رقابته على قيامها وعلى مدى سلامة تقدير الإدارة لها ومن ثم فانه يبنى  
على اغفال هذا الاجراء بطلان القرار .

( طعن ٢٢٦ لسنة ٩ قى - جلسة ١٥/٤/١٩٦٧ )

### **تعليق :**

تسلطهم اصول التحقيق وضوابطه في كنف قاعدة اساسية كلية  
تصدر عنها وتستقى منها الجزئيات والتفاصيل ، وهى تحقيق الضمان  
وتوفير الاطمئنان للعامل في موضوع المسألة الادارية . فوجب ان يكون  
له كل مقومات التحقيق القانونى الصحيح وكلياته وضماناته ، وهذا  
امر تقتضيه العدالة كبدأ عام في كل محكمة جنائية او تاديبية ،  
دون حاجة الى نص خاص .

واذا كان التحقيق اجراء جوهريا للحكمة التى يقوم عليها ،  
فان التحقيق في ذاته لا يخضع لاجراءات شكلية معينة كما انه يجوز  
الاستغناء عن اجراء التحقيق الادارى في بعض الحالات ما دام ليس  
في ذلك اخلال بالضمانات الاساسية للعامل المتهم ، فقد رأينا ان



التحقيق ليس الا وسيلة لاستظهار الحقيقة ، وليس شكلا في ذاته .  
لذلك فانه اذا كان الفعل المنسوب الى العامل ينطوى على جريمة  
جنائية قامت النيابة العامة بلجراء تحقيق فيها ، فانه يجوز للادارة  
الاكتفاء بهذا التحقيق والاستناد اليه في مجازاة العامل دون  
ما حاجة الى تحقيق ادارى جديد تتولاه بنفسها . اذ المهم هو توضيح  
حق العامل في الدفاع عن نفسه ، وقد اتبع له ذلك امام النيابة العامة ،  
الامر الذي يغنى عن مباشرة تحقيق ادارى جديد .



## الفرع الثالث إجراءات التحقيق

### قاعدة رقم ( ١٨ )

المبدأ :

اغفال المحقق لسماع اقوال شهود رأى في تقديره عدم الجدوى من سؤالهم أو الاكتفاء بما سبق أن ادلوا به أمام مصق آخر — لا يمكن أن يكون سببا لبطلان ، وأن امكن أن يكون مأخذا على التحقيق بالقصور مبررا طلب استكمالته .

ملخص الحكم :

ان اغفال المحقق لسماع اقوال شهود رأى في تقديره عدم الجدوى من سؤالهم أو الاكتفاء في شهادتهم بما سبق أن ادلوا به أمام محقق آخر ، اذا صح أن يكون مأخذا على التحقيق بالقصور يمكن أن يكون مبررا لطلب استكمالته ، اذ ان هذا القصور ، وهو عيب موضوعي مرجعه الى يقظة المحقق واستيعابه للمسائل لا عيب شكلي متعلق بإجراءات التحقيق ذاته او بصفة القائم به او باختصاصه او مستند الى تأثير في الإرادة كإكراه وقع على المتهم أو الشهود او الى تغيير للحقيقة كتزيف في الاموال ، لا يمكن أن يكون سببا لبطلان لا نص عليه ، لأن المشرع لم يرسم لسير التحقيق أسلوبا معلوما يلتزمه المحقق والا كان التحقيق باطلا .

( طعن ١٠٠١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢٦ )



قاعدة رقم ( ١٩ )

المبدأ :

تفتيش مسكن المدرسات الملحق باحدى مدارس البنات بقصد ضبط أوراق متعلقة باحدهن - المجادلة فى صحته اذا تولته النيابة الادارية - لا محل لها متى كانت صاحبة الشأن قد رضيت به رضاه صحيحا .

ملخص الحكم :

ما دامت المدعية قد سمحت للنسبة الادارية بتفتيش مسكن المدرسات بالمدرسة التى كانت تعمل وتقيم بها ويضبط ما عساه أن يسفر عنه من أوراق ومكاتبات خاصة ، وما دام لم يثبت ان رضاه المدعية كان مشوباً بعيب من العيوب الفسدة للرضاء ، فان المجادلة فى صحة هذا التفتيش تصبح غير ذات موضوع ، اذ الرضا الصحيح بهذا التفتيش يقطع تلك المجادلة لو صح ان لها فى الاصل وجهاً قانونياً .

( طعن ٦٤٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢١ )

قاعدة رقم ( ٢٠ )

المبدأ :

استلزام التثريعات التى تنظم تاليب العاملين المدنيين كاصل عام ان يستوفى التحقيق مع العامل المقومات الأساسية التى يجب توافرها فى التحقيقات عموماً واخصها توفير الضمانات التى تكفل للعامل الاطاحة بالاتهام الموجه اليه وايداء دفاعه وتقديم الاكلة وسماع الشهود وما الى ذلك من وسائل تحقيق الدفاع البتة او نفياً - عدم طلبها اتباع اجراءات محددة فى مباشرة التحقيق وافراده فى شكل معين .



توجيه الأسئلة في رسائل مكتوبة الى من اقتضى التحقيق سماع  
أقوالهم من المخالفين والشهود وتلقى ردودهم على هذه الأسئلة وتوجيه  
الانتهام للعامل المخالف كذلك في رسالة مكتوبة — استيفاء التحقيق  
مقوماته الأساسية بما يجعله سنداً للمساهلة الادارية .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن التثريعات التي تنظم تأديب العاملين المدنيين وأن  
كانت تستلزم كإصل عام أن يستوفى التحقيق مع العامل المقومات  
الأساسية التي يجب توافرها في التحقيقات عموماً ، وأخصها توفير  
الضمانات التي تكفل للعامل الإحاطة بالانتهام الموجه اليه وإبداء دفاعه  
وتقديم الأدلة وسماع الشهود ، وما إلى ذلك من وسائل تحقيق الدفاع  
إثباتاً ونفيًا ، إلا أنها لم تتطلب اتباع إجراءات محددة في مباشرة  
التحقيق وأم تفتقر بإفراغه في شكل معين ، ولما كان ذلك وكان المستفاد  
من أوراق التحقيق الخاص بالمنزعة الماثلة أن الجهة الادارية وان اتبعت  
في إجراءاته طريقة خاصة تمثلت في توجيه الأسئلة في رسائل مكتوبة  
إلى من اقتضى التحقيق سماع أقوالهم من المخالفين أو الشهود ، وتلقى  
ردودهم على هذه الأسئلة ، فإن الكتاب الموجه منها إلى المدعى بتاريخ  
١٨ من مايو سنة ١٩٦٤ والذي سلف بياته لم يكن مجرد سؤال من  
معلوماته عن الواقعة مثار التحقيق بل أنه تضمن توجيه الانتهام اليه  
بأنه لم يثبت الواقعة المسندة إلى السيد / . . . . في سجل الحركة  
وفقاً للنظام المتبع وطالبه بذكر الأسباب التي دعت إلى هذا المسلك  
المخالف لما جرى عليه نظام العمل ، وقد رد المدعى كتابة مبيناً الأسباب  
التي استند إليها في عدم إثبات الواقعة المذكورة بالسجل ، ومن ثم يكون  
التحقيق المذكور قد استوفى مقوماته الأساسية بما يجعله سنداً للمساهلة  
الادارية متى كانت النتيجة التي انتهى إليها قد استخلصت استخلاصاً  
سليماً من الوقائع والأدلة التي اشتمل عليها ، وهو ما كان يتعين أن  
يتصدى الحكم المطعون فيه لبحثه واستجلائه إثباتاً أو نفيًا ، أما وقد



ذهب الى اطراح التحقيق وعدم الاعتماد به بقوله انه لم يستوفه  
الاقومات والمسلمات الواجبة ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون  
وتأويله .

ومن حيث ان الجهة الادارية قد استخلصت من التحقيق ان العامل  
..... اخل بنظام العمل بالمكتب بأن احدث ضجة اثناء العمل ووجه  
الفاظا غير لائقة الى بعض العاملين بالمكتب ، وان المدعى بوصفه رئيسا  
للمكتب لم يثبت هذه الواقعة بسجل الحركة قاصدا التستر على خطأ  
العامل المذكور ولما كان المستطاد من اقوال الشهود ان بعضهم نفي  
الواقعة المنسوبة الى العامل المذكور وان بعض الآخر قرر انه تكلم  
بصوت مرتفع محتجا على تصرف رئيس آخر غير المدعى لانه دون نفي  
السجل ما وقع فيه العامل المذكور من خطأ في العمل ، وان زملاء انبوه  
على هذا المسلك غير المألوف متقدم باعتذاره الى جميع العاملين بالمكتب ،  
كما قرر المدعى في رده على الاستجواب الموجه اليه اثناء التحقيق بانه  
لفت نظر العامل المثار اليه الى وجوب خفض صوته والالتصاف الى  
عمله ، باستجاب له وايدى اعتذاره عما بدر منه لزملائه جبيما ، و اضاف  
قوله ان الواقعة كانت من التساهة بحيث قدر انه لا وجه لاثباتها في  
سجل الحركة - لما كان ذلك فانه يظلم من تقدم ان المدعى ، يومئذ  
رئيس المكتب والمتوط به اثبت ما يقع من مخالفات لنظام العمل وحسن  
السلوك في سجل الحركة قد رأى بسلطته التقديرية لأسباب سائفة  
ينطق بها التحقيق على ما سلف ببيانه ان ما بدر من مرؤوسه . . .  
وما اقتصرن به من اعتذار هذا العامل لا يستوجب الاثبات في سجل  
الحركة ، ومن ثم فلا مطعن على مسلكه بمخالفة النظام المتبع او  
بالتستر على خطأ مرؤوسه ، وعلى ذلك فان قرار الجزاء المطعون  
فيه قد صدر غير قائم على سبب صحيح وجاء مخالفا للقانون متعمين  
الافشاء .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة  
لذلك يتعين الحكم برفض الطعن مع الزام الجهة الادارية بمصروفاته .

( طعن ٧٠٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٨ )



### قاعدة رقم ( ٢١ )

المبدأ :

ليس ثمة ما يوجب افراغ التحقيق مع الموظف في شكل معين  
— لا بطلان على اغفاله في وضع خاص .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه ليس ثمة ما يوجب افراغ  
التحقيق مع الموظف في شكل معين ولا بطلان على اغفال اجرائه  
على وضع خاص .

( ملعن ٤٤٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٢ )

المبدأ :

تحقيق التهمة لا يشترط فيه الكتابة — مادة ٨٥ من القانون رقم  
٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلا بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ — لا يشترط  
سوى ان يثبت مضمون التحقيق الشفوي بالحضر الذي يحوى الجزاء  
ولا يشترط ان يحوى كل الوقائع المنسوبة الى المصالح .

ملخص الحكم :

ان قانون موظفى الدولة الصادر به القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
الذى يحكم الواقعة — معدلا بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، يقضى  
على الفقرة الاولى من المادة ٨٥ منه بأن يكون « لوكيل الوزارة او الوكيل  
المساعد او لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتى  
الانذار والخمس من المرتب عن مدة لا تتجاوز ٤٥ يوما في السنة  
الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما وذلك بعد سماع  
اقتوال الموظف وتحقيق دفاعه . ويكون قراره مسببا . . » وادفنت  
هذه المادة في فقرتها الاخيرة انه « وفي جميع الاحوال يجوز ان يكون  
الاستجواب والتحقيق شفاهما على ان يثبت مضمونه بالحضر الذى يحوى



الجزء » . ولما كان الأمر كذلك وكان الثابت من استقراء المذكرة التى حررها السيد عميد كلية الهندسة ، أنها تتطوى على شقين اولهما أنه كرر سؤاله عن المدعى وتبين له أنه غير موجود بالكلية ثم جاءه المدعى فى الساعة ٥.٠١ مساء وادعى أنه كان موجودا بجهة ما بالكلية وأثبت السيد العميد أنه قام بالتحقيق مع المدعى فى هذا الشأن وانضح له عدم صحة هذا الادعاء . ومما زاد هذا أن السيد العميد واجه المدعى بما اسنده اليه من أنه بالسؤال المتكرر عنه خلال ساعات العمل الرسمية تبين أنه ليس موجودا بالكلية واستمع الى دفاعه فى هذا الشأن والذي يتحصل فى أنه كان موجودا بالكلية ولم يفاندها ، ورغبها من أن السيد العميد كان قد تبين له بادية الأمر أن المدعى غير موجود بالكلية ، إلا أنه أثبت أنه عاد وحقق هذا الدفاع وتبين له عدم صحته . وبالنسبة للشق الثانى من المذكرة التى اثبت فيها السيد العميد أن المدعى لا يباشر الاشراف على اعمال النظافة بالكلية على الوجه المرضى بالرغم من تحذيره مرارا ، فان عبارة هذا الاتهام تتطوى على ما يدل على أن السيد العميد واجه المدعى بأنه لا يشرف على اعمال النظافة المتوقعة على وجه مرضى كما سبق أن واجهه بها من قبل ومحذرا اياه من تقاعسه فى أداء واجباته دون أن يلقى منه دفعا فى هذا الشأن ، وذلك بمراعاة أن التحذير لا يوجه بداهة الا فى أعقاب تحقيق تثبت فيه الإداة ، وأن فى اقتران شقى الاتهام المشار اليهما فى مذكرة السيد العميد والربط بينهما ما يفيد أن سبب تكرار السؤال عن المدعى فى يوم تحرير المذكرة كان لمواجهته بأن اعمال النظافة ليست على وجهها الاكمل ، وأن التحذيرات السابقة فى هذا الشأن لم تنتج اثرها بما يقع بأن التحقيق الشففى قد شمل الواقعة المنسوبة الى المدعى بشقيها ومؤدى ذلك كله أن السيد العميد قام باستجواب المدعى والتحقيق معه شفاهة وأثبت مضمون ذلك بالحضر الذى يحوى الجزء ومن ثم فإنه يكون قد استعمل الرخصة التى أشارت اليها الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١.



مسألة الذكر ذلك لأنه ليس المقصود من اثبات مضمون التحقيق الشفهي بالمحضر الذى يحوى الجزاء ، ضرورة سرد ما دار فى الموضوع فى محل الاستجواب بالمحضر تفصيليا يسرد كل وقائع النسبوية الى العامل وبيان الأصول التى استخلصت منها وفكر ما ورد على السنة الشهود بشأنها وترديد دفاع العامل وتقمى كل ما ورد فيه من وقائع وأدلة اثبات ونفى ، اذ ان كل ذلك من شأنه ان يقلب التحقيق الشفهي الى تحقيق كتابى وهو ما يعطل الحكمة من اجازة التحقيق الشفهي وهى تسهيل العمل على ما نصت عليه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، وانما المقصود من ذلك اثبات حصول التحقيق والاستجواب وما اسفر عنه هذا التحقيق فى شأن ثبوت المخالفة الادارية قبل العامل على وجه يمكن السلطة القضائية من بسط رتبها القانونية على صحة قيام الوقائع وصحة تكييفها القانونى .

( طعن ٤٥١ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٣ )

المبدأ :

الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١.  
المضافة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - جواز ان يكون الاستجواب والتحقيق شفاهما على ان يثبت مضمونه بالمحضر الذى يحوى الجزاء - التدوين والاثبات مضمون التحقيق من الاجراءات الجوهرية - المقصود بذلك ان يتضمن المحضر خلاصة للاستجواب تكون معبرة بوضوح عما استجوب فيه الموظف وما اجاب به على وجه معبر عن معنى دفاعه - مثال عن التدوين غير المحدد لمضمون التحقيق .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المطبق على واقعة الدعوى والتى ردد جكها قانون العاملين رقم ٤٦



لسنة ١٩٦٤ تجيز لوكيل الوزارة ولوكيلها المساعد ولرئيس المصلحة — كل فى دائرة اختصاصه — توقيع عقوبتى الإنذار والخصم من المرتب من مدة لا تتجاوز خمسة وأربعين يوما فى السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة على خمسة عشر يوما . وتطلب النص لسلامة توقيع الجزاء أن تسمع اقوال الموظف وأن يحقق دفاعه وأن يكون القرار بالجزاء مسببا . وقد أضيفت الى هذا النص فقرة أخيرة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ تجيز أن يكون الاستجواب والتحقيق شفاها على أن يثبت مضمونه بالمحضر الذى يحوى الجزاء وجاء بالملحظة الإيضاحية فى بيان الحكمة من هذه الفقرة أن المراد هو « تسهيل العمل مع المحافظة على كافة الضمانات » ومن هذه الضمانات سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه وتسبب قرار الجزاء وتدوين مضمون التحقيق أو الاستجواب .

وإن المستفاد من نص المادة ٨٥ المشار اليه أن الأصل هو التحقيق الكتابى الذى يدون كاملا وعلى علته ، واستثناء من هذا الأصل لجيز إجراء التحقيق شفاها على أن يثبت مضمونه فى المحضر الذى يحوى الجزاء ، إذ يعتبر إثبات هذا الموضوع فى حالة التحقيق الشفهي بديلا عن تدوين التحقيق كاملا فى حالة التحقيق الكتابى ، ويعتبر التدوين وإثبات مضمون التحقيق من الإجراءات الجوهرية لتعلقهما بالضمانات الأساسية فى التحقيق .

إن إثبات مضمون التحقيق أو الاستجواب فى المحضر الذى يحوى الجزاء لا يعنى أن يثبت المحقق الأسئلة والإجابات منها كاملة وعلى علته كما هو الشأن فى التحقيق الكتابى ، والا كان ذلك إهدار لما استهدفه المشرع من التيسير على الإدارة وتسهيل العمل ، كما لا يعنى تجهيل دفاع الموظف أو الانتصار على جزء منه لأن فى ذلك إخلال بالضمانات المقررة فى التحقيق لكن المقصود من إثبات مضمون الاستجواب فى المحضر الذى يحوى الجزاء هو أن يتضمن المحضر خلاصة للاستجواب تكون معبرة بوضوح عما استجوب فيه الموظف وما أجاب به على وجه معبر عن منحه دفاعه ، فإذا لم يستوف محضر الجزاء هذه العناصر:



فإن الاستجواب يكون قد جاء على خلاف حكم القانون غير مستكمل  
الضمانة الأساسية التي يقوم عليها التحقيق .

إن العبارة التي ساقها القرار ، من أن المدعى لم يبد لدى مواجهته  
بما نسب إليه عذرا مقبولا ، لا يمكن أن تعد مضمونا محددا يصلح لتحقيق  
شئيهى بحسب المعنى المفهوم من نص المادة ٨٥ المشار إليه ، إذ لا تعدو  
هذه العبارة أن تكون تعبيراً عن رأى مسائل فى اجابة مجهلة لمسئول ،  
وهى لا تنم عن كون المسئول مقرا او منكرا كما انها تحتل التاويل ،  
فقد تفيد ان المدعى لم يقدم على الاطلاق عذرا مقبولا ، كما تفيد أنه  
قدم بالفعل عذرا رآه المحقق بحسب تقديره غير مقبول وأن كان.  
فى الواقع غير ذلك ومتى كان ما أثبت فى المحضر كمضمون للاستجواب  
مجهلا على هذا الوجه من جهة ، ومثارا للتاويل من جهة أخرى ، فإن  
ما أثبت فى المحضر لا يعد مضمونا كافيا للاستجواب الشئيهى وتكون  
الجهة الادارية قد أغفلت بحق اثبات مضمون الاستجواب .

( طعن ٢٢٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤ )

##### المبدأ :

جواز أن يكون الاستجواب والتحقيق شفاها على أن يثبت.  
مضمونه بالمحضر الذى يحوى الجزء — اثبات مضمون التحقيق الشفوى  
بالمحضر الذى يحوى الجزء — ليس مقصودا منه ضرورة سرد ما دار  
فى الموضوع محل الاستجواب تفصيليا بسرد كل الوقائع المنسوبة  
للموظف والاصول التى استخلصت منها وترديد دفاع الموظف وتقصي  
كل ما ورد فيه — يكفى اثبات مضمون التحقيق أو الاستجواب وما  
استمر عنه فى شأن ثبوت الذنب الإدارى قبل الموظف .

##### ملخص الحكم :

ليس المقصود من اثبات مضمون التحقيق الشفوى بالمحضر الذى



يحتوى الجزء ضرورة سرد ما دار فى الموضوع محل الاستجواب بالمحضر.  
تفصيلا يسرد كل الوقائع المنسوبة للموظف وبيان الأصول التى  
استخلصت منها وذكر ما ورد على السنة الشهود بشأنها وترديد دفاع  
الموظف وتتمى كل ما ورد فيه من نتائج وأدلة اثبات ونفى وترجيح  
الاثهام على أساس دفع ابداه الموظف اذ كل ذلك من شأنه ان يتلب  
التحقيق الشفوى الى تحقيق كتابى وهو مما يعطل الحكمة من اجازة  
التحقيق الشفوى وهو تسهيل العمل على ما نصت عليه المذكرة الايضاحية  
للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ وانما المقصود من ذلك هو اثبات حصول  
التحقيق او الاستجواب وما اسفر عنه هذا التحقيق او الاستجواب فى  
شأن ثبوت الذنب الادارى قبل الموظف باعتبار ان هذا الذنب الادارى  
هو الذى يكون ركن السبب فى القرار التأديبى مما يمكن السلطة  
القضائية من بسط رتباتها القانونية على صفة قيام هذه الوقائع وصحة  
تكييفها القانونى .

( ملحق ٤٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥ )

##### المبدأ :

الاجراءات الواجب اتباعها فى التحقيق الذى يجرى مع الموظف  
- مواجهة الموظف بالمخالفة المسندة اليه من الضمانات الأساسية التى  
يجب توفيرها - المادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام موظفى  
الدولة - اغفال هذا الاجراء - اثره : البطلان .

##### ملخص الحكم :

يبين من الرجوع الى الاحكام المنظمة لتأديب العاملين انها تهدف  
فى مجموعها الى توفير الضمانات لسلامة التحقيق الادارى وتيسير وسائله  
بنية الوصول الى الحقيقة . ومن الضمانات الجوهرية التى حرص



الشارع على مراماتها في التحقيق الإداري الموجهة وذلك بإيقاف العالم على حقيقة التهمة المسندة اليه وأحاطته علما بمختلف الأدلة التي تشير إلى ارتكابه المخالفة حتى يستطيع أن يدلي بأوجه دفاعه . وفي ذلك تنص المادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية لقانون التوظيف على أن يتلو المحقق على الموظف الذي نسبت إليه المخالفة أو الخروج على مقتضى الواجب ملخص ما أسفر عنه التحقيق من أدلة وقرائن أخذا من الأوراق ومن أقوال الشهود وبثبت حصول التلاوة في الحضر وبدون أجابة الموظف عليها تفصيلا ثم يحقق دفاعه وإذا استشهد بشهود فني وجب استدعائهم وسؤالهم . ويلزم حتى تؤدي مواجهة العامل بالتهمة غايتها - كضمانة أساسية للعامل - أن تتم على وجه يستشعر معه العامل أن الإدارة بسبيل مؤاخنته إذا ما ترجحت لديها أدانته حتى يكون على بينة من خطورة موقفه فينشط للدفاع عن نفسه . وليس يغنى عن هذه المواجهة مجرد القول بأن المخالفة ثابتة بثبوت ما ديا لا شبهة فيه - ذلك أن الحكم على ثبوت المخالفة وانتلائها مرده إلى ما يسفر عنه التحقيق الذي يعتبر توجيه التهمة وسؤال المخالف عنها وتحقيق دفاعه في شأنها أحد عناصره الجوهرية ومن ثم يكون سحيذا ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن استخلاص قرار الجزاء في المخالفة الأولى المنسوبة إلى المطعون ضدها من شكوى السيد / . . . . . وأجابة المطعون ضدها عليها بطريقة غير مباشرة غير سليم ويكون قرار الجزاء باطلا لعب في إجراءات التحقيق .

( طعن ١٠٤٣ لسنة ٩ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٦ )

##### المبدأ :

لا يشترط أن يحلف الشهود اليمين في التحقيق الذي يجزيه رئيس المصلحة أو من ينوبه لذلك من موظفيها .



### ملخص الحكم :

انه وان كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، معدا بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، والذي كان ساريا حينذاك ، قد نص في المادة ٩٠ مكررا على ان تكون الشهادة بعد حلف اليمين ونص بهمثل ذلك القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في المادة ٧ - الا ان هذا مقصور على التحقيق الذي يجريه مجلس القاديب في الحالة الاولى والنيابة الادارية في حالة الثانية - ولم يشترط القانون ذلك بالنسبة للتحقيق الاداري الذي يجريه رئيس المصلحة او من ينوبه لذلك من موظفيها . وعلى ذلك فان عدم قيام المحقق - وهو مدير المستشفى - بتطيف الشهود لا يترتب عليه بطلان شهادتهم .

( طعن ١٢٠٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٧ )

#### المبدأ :

الانصراف من المخالف يغني عن التحقيق معه - تجرير الشككية لا يجدي لان دورها يقف عند التبليغ بالشكوى - اكراه - اختلاف مدلول الاكراه المبطل للاقرار عن مجرد الخشية .

### ملخص الحكم :

ان القرار الصادر بفصل ابنة المدمى قد استخلص ما أسند اليها استخلاصا سائفا وسلخيا من الاقرار الذي كتبه ووقعته والذي تضمن تفصيلا كاملا لوقائع الموضوع ، ولا شك ان مثل هذا الاقرار يغني تماما عن اجراء اي تحقيق آخر ، اذ فيه اقرت الطالبة المذكورة بما يكشف عن اعوجاج شديد في السلوك لا تؤمن معه على الاستمرار في الدراسة بالمعهد المذكور ليس فقط حفاظا على سمعة المعهد وانما تصوريا لزميلاتها من النهج الذي تسير فيه ، سيما وقد بان من الاقرار المشار اليه انها اصطحبت طالبة اخرى معها واشركتها في مغامرتها ، ولا جدال ان مثل



هؤلاء الطالبات يجب أخذهن بالقدر اللازم من الشدة إلاما فى ردعهن ومنعهن من الانطلاق فى هذا الطريق الذى يتنافى تماما مع الدين ومع البيئة المصرية والقول بغير ذلك ، وأخذ مثل هذه الأمور باللين والتساهل لا شك يؤدى الى اضرار بالغة سواء بالنسبة للعلم والتعليم أو بالنسبة للأسرة والمجتمع ولا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من تجريح الشاكية للتشكيك فى الواقعة التى ابلغت منها ، ذلك لأن دور الشاكية وقف عند حد التبليغ عن واقعة تكشف عن الاخلال بحسن السيرة وتعد انحرافا شديدا للسلوك المألوف ، بما كان الرأى فى السلوك الشخصى للشاكية ، فليس من شأنه ان يؤثر فى الواقعة ذاتها التى ابلغت منها ، اذ الرد فى النهاية هو ثبوت الواقعة من عدمه بغض النظر عن شخص المبلغ مجهولا كان او معروفا ، منحرفا أم مشهودا له بالاستقامة ، فكثير من الانحرافات يكون مصدر التبليغ عنها شكوى من مجهول ويكتفى المحصن عن قيام ما يؤند مسحة الوقائع اننى تضمنتها الشكوى ، كذلك تطرح المحكمة كل الاعتبارات التى ساقها المدعى للتشكيك فى محلول الاقرار الذى كتبته ابنته من ناحية اخفلائه فى بعض التفاصيل مع الاقرار الذى كتبته زميلتها ، ذلك أن كلا من الاقرارين قد اتفق فى جوهره وهو توجه الطالبات الثلاث الى منزل اختلين فيه مع غرباء كما أنه ليس صحيحا ما رده المدعى وسأيره فيه الحكم المطعون فيه من أن الاقرار الذى كتبته ابنة المدعى كان وليد اكرامه مرده الرهبة من الموقف امام المسؤولين بالمعهد وبمهم وكالة المعهد التى توصلت بطريق الخديعة الى استكتابها الاقرار ، ذلك لأن الطالبة المذكورة ارضت كتابته وكون هذا الاقرار قد تم فى حضور السادة عميد المعهد ووكالة المعهد والاختصاصية الاجتماعية لا يعنى أن يكون شكاية اكرامه ادبى اذ أن المركز الوظيفى لهؤلاء وما له من سلطان فى نظر طالبات المعهد لما يسبقه على أصحابه من اختصاصات لا يعد اكرامها ما دام لم يمتد الى الطالبة بالأذى المادى والمعنوى ومجرد الخشية لا يعد تحرين الاكراه البطل للاقرار لا معنى ولا حكا ، اذ لا يمكن ان يستخلص



من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر ارادة الطالبة المذكورة من ذلك السلطان حين كتبت اقرارها ، فالنفسوذ الأدبى فى ذاته لا يكتفى وحده بما لم يقتصرن بوسائل اكراه غير مشروعة بقصد الوصول الى غرض غير مشروع وغنى عن القول أن مسلك وكالة المعهد فى تكليف الطالبة المذكورة بكتابة اقرار مما سبق ان القته على مسامعها شفوياً ، هو المسلك الواجب بحكم وظيقتها فى القيام على تنفيذ لوائح المعهد وتحقيق المصلحة العامة المقصودة من هذه اللوائح ، فهذا التكليف مشروع فى الوسيلة والغاية معا .

( طعن ١٠٦١ لسنة ٢٠ قى — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨ )

المبدأ :

استدعاء الموظف للتحقيق معه فى مخالفت منسوبة اليه — عدم انكار المائل استدعاه للتحقيق — اعتبار ذلك تسليها منه بصحة حصول هذا الاستدعاء — تفويته بذلك فرصة الدفاع عن نفسه واهداره ضمانات أساسية حولها له القانون — جهة الإدارة فى حل من توقيع الجزاء عليه بما لديها من أدلة ثبوت ضده .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على سجل الحضور والانصراف اوطنى مسجد التبين ان السيد مفتش المساجد اثر فى هذا السجل فى يوم الخميس الموافق ١٥ من ابريل سنة ١٩٧١ بان امام المسجد الشيخ . . . . . منقطع من يوم ١٣ من ابريل سنة ١٩٧١ ونبه عليه بالحضور الى المديرية صباح السبت ١٧ من ابريل سنة ١٩٧١ للتحقيق معه ، كما اثر السيد المفتش المذكور فى يوم الاحد الموافق ٩ من مايو سنة ١٩٧١ بان الامام المذكور غير موجود ولم يحضر ولاحظ أنه موقف فى عصر ومغرب وعشاء اليوم ٩ من مايو



مقما وكذلك الأيام ١٠ و ١١ و ١٢ من مايو سنة ١٩٧١ كلها واستدعى الى المحكمة أكثر من مرة بالتسجيل في هذا الدفتر وغيره وأرسل اليه بالسريد ولتقصه لم يحضر وهذه موضى وانتهائية ومخالفات صريحة واضحة ونبه عليه بضرورة حضوره الى المحكمة لسؤاله على كل هذه المخالفات وغيرها « وأذ لم ينكر المدعى استدعائه للتحقيق على هذا النحو فإنه يكون في الواقع من الأمر قد سلم بصحة حصول هذا الاستدعاء وبأنه رفض الاستجابة له .

ومن حيث أنه بامتناع المدعى عن طلبية استدعائه للتحقيق معه في المخالفات المنسوبة اليه يكون بذلك قد فوت على نفسه فرصة الدفاع وأهدر بذلك ضمانة أساسية حولها له القانون ، وعلى ذلك تكون الإدارة في حل من توقيع الجزاء عليه مما لديها من أدلة ثبوت ضدّه .

ومن حيث أن المخالفة المشار إليها ثابتة في حق المدعى من واقع سجل الحضور والانصراف الخاص بالمسجد المذكور ومن مذكرة السيد منتش الحضور والانصراف الخاص بالمسجد المذكور ومن مذكرة السيد منتش المساجد المؤرخة في ١٠ من مايو سنة ١٩٧١ ، ومن ثم يكون قرار مجازاته من هذه المخالفة بخمسة ثلاثة أيام من مرتبه لاستهتاره بواجبه الوظيفي مع حرمانه من أجره المدة التي تخلف عنها ولم يؤد فيها مملا ، قد قام على سببه الصحيح قانونا وبناء عليه يكون الحكم المطعون فيه الصادر في الدعوى رقم ٥٧ لسنة ٧ القضائية صحيحا بدوره بما لا يطلع عليه فيما قضى به من رفض طلب إلغاء هذا القرار .

ومن حيث أنه لما كان الحكمان المطعون فيهما قد صادقا الصواب في الواقع والقانون على ما تقدم بيانه فقد تعين الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

( طعن ٨٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٨٠ )



### قاعدة رقم ( ٢٩ )

المبدأ :

حق الموظف أو العامل في سماع أقواله وتحقيق دفاعه — لا يسوغ وقد أتبع له ذلك أن يمتنع عن الإجابة أو يتسك بطلب إحالة التحقيق إلى جهة أخرى — لجهة الإدارة أن تجرى التحقيق بنفسها — لا تلزم بأحالتها إلى النيابة الإدارية ما دام القانون لا يلزمها بذلك .

ملخص الحكم :

إذا كان من حق الموظف أو العامل أن تسمع أقواله ، وأن يحقق دفاعه ، إلا أنه وقد أتبع له ذلك كله ، فلا يسوغ له أن يمتنع عن الإجابة أو يتسك بطلب إحالة التحقيق إلى جهة أخرى . ذلك أن من حق جهة الإدارة — وبإذن الطعن الراهن الهيئة الزرامية المصرية — أن تجرى التحقيق بنفسها ، وهي إذا كان ذلك من حقها ، فماتها لا تحمل على إحالته إلى النيابة الإدارية ما دام أن القانون لا يلزمها بذلك . وإذا شعر الموظف أو العامل بعدم الاستجابة إلى ما أمر عليه تميز في حقه أن يسارع إلى إبداء أقواله وتنفيذ ما يوجه إليه من اتهامات أو مخالفات ثم أن له الحق في نهاية الأمر في أن يتظلم من القرار الإداري الصادر بناء على مثل هذا التحقيق الذي لا يرتاح إليه أما أن يمتنع عن إبداء أقواله ، ويقتد سلبيا إزاء ما هو منسوب إليه بل يصر على موقف التحدي من جهة الإدارة دون أن يكون لذلك سبب قانوني أو منطقي سوى أن تسم قضائيا الهيئة هو الذي أوصى بوقفه عن العمل فلا تثريب في ذلك عليها ، والموظف لا يلوم بعد ذلك إلا نفسه ، فكل امرئ وعمله ، فمن أساء فعلى نفسه .

( طعن ١٦٠٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١١/٢٧/١٩٦٥ )

### قاعدة رقم ( ٣٠ )

المبدأ :

عدم سماع أقوال شاهد ليس من شأنه أن يغير وجه الرأي فيما



انتهى اليه التحقيق - لا يرتب بطلان قرار الجزاء الذي استند الى هذا التحقيق .

#### ملخص الحكم :

وان كان المدمى قد استشهد بشاهدين لم تسمع اقوالها غير ان اقوال هذين الشاهدين حتى مع التسليم جدلا بانها ستجىء فى صالح المدمى فلا يجوز ان تؤدى الى ترجيح دفاع المدمى او الأخذ بها بعد ان وقع ستة من رؤساء المدمى على المفكرة التى قدمها رئيس لجنة تقدير الدرجات والتى اثبتت فيها الالفاظ التى صدرت من المدمى . وعلى ذلك فان عدم سماع اقوال هذين الشاهدين ليس من شأنه ان يغير وجه الراى فيما انتهى اليه التحقيق ، ويكون الجزاء قد صدر مستندا الى اصول ثابتة فى الأوراق .

( طعن ٧٧٥ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٢١ )

#### المبدأ :

امكان المتهم ان يبدى ما يراه من دفاع امام المحكمة التأديبية لا يستقيم معه دفعه ببطلان التحقيق استنادا الى الاخلال بحقه فى الدفاع .

#### ملخص الحكم :

لا يعيب التحقيق ، وكان فى مكتنه ان يبدى ما يراه من دفاع امام المحكمة التأديبية ، اذ هى مرحلة تستكمل فيها مراحل التحقيق السابقة ، اذ يواجه فيها المتهم بما نسب اليه ، وكان يستطيع ان يتدارك املها ما فاتته من وسائل الدفاع ، بما يجعل دفعه ببطلان التحقيق ، استنادا الى الاخلال بحقه فى الدفاع دفعا لا يستقيم فى الواقع أو فى القانون .

( طعن ٦٤٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١ )



### قاعدة رقم ( ٣٢ )

#### المبدأ :

النيابة الإدارية غير مقيدة في مباشرتها لإجراءات التحقيق والاثهام  
بإيعاد معين أو بوجوب تقديم شكوى إليها من صاحب العمل — مجال  
تطبيق حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بقانون  
العمل هو حيث يتولى صاحب العمل حق الاتهام والتاديب — النيابة  
الإدارية لا تنقيد بحكم هذه المادة .

#### ملخص الحكم :

ليس في أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر أو غيرها  
أحال إليه من أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ما يقيد النيابة الإدارية  
في مباشرتها لإجراءات التحقيق والاثهام بإيعاد معين ، أو بوجوب  
تقديم شكوى إليها من صاحب العمل ، والمستفاد من نص المادة ٦٦ من  
القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن مجال تطبيقها هو حيث يتولى صاحب  
العمل حق الاتهام والتاديب ، فينقيد بالمواعيد والإجراءات المنصوص  
عليها فيها — ولا وجه أصلا للقول بوجوب تقيد النيابة الإدارية بالإيعاد  
المنصوص عليه في الفترة الثانية من تلك المادة ، بمقولة أنها تنطوى  
على حكم أكثر سخاء للعامل يحقق له ضمانا ، يحول دون اتخاذ صاحب  
العمل ، من ارتكابه لمخالفة ما ، وسيلة إلى تهديده إلى أجل غير  
مسمى من طريق اتهامه بها في أي وقت يشاء إذ فضلا عن أن ذلك  
مردود بها تقدم ذكره ، فإن في تولى النيابة الإدارية إجراءات التحقيق  
والاثهام ما يكفل للمعامل من الضمانات بما لا يحققه قانون العمل — كما أن  
الشرع قد استهدف بإخضاع بعض الشركات والهيئات لقانون النيابة  
الإدارية ، تعقب المخالفات الخطيرة التي يرتكبها العاملون فيها ، ويتفاضل  
عنها القانونيون على الإدارة أهملوا أو تواطؤوا .

( طعن ٦٤٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١ )



### قاعدة رقم ( ٢٣ )

#### المبدأ :

على النيابة الادارية ان تستمر فى التحقيق الذى تبأشره حتى تتخذ قرارا فى تساقه — ليس للجهة الادارية ان تتصرف فى التحقيق الا اذا احات النيابة الادارية الاوراق اليها — ليس للجهة الادارية ان تطالب النيابة الادارية بالكف عن التحقيق — احالة النيابة الادارية الاوراق الى النيابة العامة لانتطاء الوقت على جريمة جنائية — لا ينال من اختصاص النيابة الادارية بالتصرف فى التحقيق فى سوء ما يسفر عنه تحقيق النيابة العامة — قرار الحفظ الذى يصدر من الجهة الادارية قبل ان تنتهى النيابة الادارية الى قرار فى التحقيق — بطل .

#### ملخص الحكم :

انه اذا تولت النيابة الادارية التحقيق سواء بناء على طلب الجهة الادارية المختصة او بناء على ما كشف عنه اجراء الرقابة او بناء على شكاوى الامراء والهيئات التى يثبت الفحص جديتها فان لها بل عليها ان تستمر فى التحقيق حتى تتخذ قرارا فى شأنه دون ان يتوقف ذلك على ارادة الجهة الادارية — كما ان لها من تلقاء ذاتها ان تحيل الاوراق الى المحكمة التاديبية متى قدرت ان المخالفة تستوجب جزاء يجاوز الخصم من المرتب لمدة خمسة عشر يوما — ولا يجوز للجهة الادارية ان تتصرف فى التحقيق الا اذا احات النيابة الادارية الاوراق اليها فى الاحوال السابق الاشارة اليها — وليس للجهة المذكورة اصلا ان تحول دون مباشرة النيابة الادارية لاختصاصها عن طريق مطالبتها بالكف عن السير فى التحقيق او عن طريق المبادرة الى التصرف قبل ان تنتهى النيابة الادارية الى قرار فى شأنه — كما انه اذا رأت النيابة الادارية قبل ان تحدد المسؤولية الادارية ان تحيل الاوراق الى النيابة العامة لانتطاء الوقت على جريمة جنائية — فان ذلك لا يؤثر على اختصاصها بالتصرف



فى التحقيق فى شأن هذه المسئولية على ضوء ما يسفر عنه تحقيق النيابة العامة وهذا ما أفصحت عنه المادة ١٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٨ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الادارية وأن هذه الخطوات المحددة التى رسمتها النصوص لا تدع للجهة الادارية سبيلا لقرار الحفظ قبل أن تتخذ النيابة الادارية قرارا بشأن التصرف فى التحقيق وقد استهدف القانون بذلك أن يضع المركز الواقع للتحقيق بجميع تفاصيله وما انتهى اليه تصرف النيابة الادارية فى شأنه امام الجهة الادارية قبل أن تصدر قرارها حرصا منه على سلامة هذا القرار وعلى أن يتخذ بعد احاطتها بعناصر التحقيق الذى باشرته جهة محايدة بعيدة عن التأثير — ولا جدال فى أن تعطيل هذه الضمانة من شأنه مصادرة النيابة الادارية على رأيها فيما لو اختارت احوالة اوراق الموضوع الى المحكمة التدبيرية — وتأسيسا على ما تقدم فإن قرار الحفظ الذى يصدر من الجهة الادارية قبل أن تنتهى النيابة الادارية الى قرار فى التحقيق يكون مشوبا بعيب اجرائى جوهري من شأنه أن يبطله .

( طعن ١٢٣٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٨ )

### قاعدة رقم ( ٣٤ )

#### المبدأ :

على النيابة الادارية أن تستمر فى التحقيق الذى تبشره حتى تتخذ قرارا فى شأنه — لا يجوز للجهة الادارية أن تتصرف فى التحقيق الا اذا احوالت النيابة الادارية الاوراق اليها .

#### ملخص الحكم :

اذ تولت النيابة الادارية التحقيق ، سواء بناء على طلب الجهة التى يتبعها الموظف ، او بناء على ما كشف عنه اجراء الرقابة الادارية او بناء على شكوى الامراء والهيئات التى يثبت الفحص جديتها ، فإن لها ، بل عليها أن تستمر فى التحقيق ، حتى تتخذ قرارا فى شأنه دون أن يتوقف ذلك على ارادة الجهة التى يتبعها الموظف — ولا يجوز



لذلك الجهة ان تتصرف فى التحقيق الا اذا احوالت النيابة الادارية الاوراق  
اليها .

( طعن ٦٤٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١ )

### قاعدة رقم ( ٣٥ )

#### المبدأ :

المستفاد من نص المادة ٩ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والمادة ١٤ من اللائحة الداخلية للنيابة الادارية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ ان المشرع فى الجرائم الثانية قصر سلطة تفتيش منازل العاملين على اعضاء النيابة الادارية وهدمهم بجروونه بالثروط والأوضاع التى نص عليها القانون — يترتب على ذلك انه يمتنع على الرؤساء الإداريين تفتيش منازل العاملين ومثل هذا التفتيش لو حدث يكون باطلا — لفظ المنازل المتصوص عليه فى قانون النيابة الادارية جاء عاما ومطلقا وينصرف الى المساكن الخاصة وإلى المساكن الحكومية على حد سواء حتى لو كانت ملحقة بمكان العمل طالما انها مخصصة فعلا للإقامة والسكن .

#### ملخص الحكم :

انه عن الوجه الأول من أوجه الطعن والضمان ببطالان الاجراءات تأسيسا على أن الدكتور . . . . . مدير القسم العلاجي بمديرية الشئون الصحية بقنا بتفتش مسكن الطامن دون الحصول على موافقة صريحة منه أو أن يكون مأذونا بذلك من السلطة المختصة ثانيا ، فان المادة ٤٤ من الدستور تنص على أن للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون ، وقد نظم كل من قانون الاجراءات الجنائية وقانون النيابة الادارية الضوابط والأحكام الخاصة بتفتيش المنازل فى المجال الذى يسرى فيه . تضمنت المادة ٩ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ النص على أنه يجوز لمدير



علم النيابة الادارية او من يفوضه من الوكيلين في حالة التحقيق ان ياذن بتفتيش اشخاص ومنازل العاملين المنسوب اليهم المخالفة المالية او الادارية اذا كان هناك مبررات قوية تدعو الى اتخاذ هذا الاجراء ، ويجب ان يكون الاذن كتابيا وان يباشر التحقيق احد الاعضاء الفنيين . كما نصت المادة ١٤ من اللائحة الداخلية للنسابة الادارية الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ على ان يباشر تفتيش المنازل احد اعضاء النيابة . ويبدو واضحا ان المشرع في الجرائم التأديبية قصر سلطة تفتيش منازل العاملين على اعضاء النيابة الادارية وحدهم بجروونه بالشروط والافضاع التي نص عليها القانون ، ومن ثم يمتنع على الرؤساء الاداريين تفتيش منازل العاملين ومثل هذا التفتيش لو حدث يكون باطلا . وجدير بالذكر ان لفظ المنازل المنصوص عليه في قانون النيابة الادارية قد جاء عاما ومطلقا فيؤخذ على اطلاقه وينصرف الى المساكن الخاصة والى المساكن الحكومية على حد سواء . حتى ولو كانت ملحقة بمكان العمل طالما انها مخصصة فعلا للاقامة والسكن وفيها يستطيع الشخص ان ياكل ويستريح وينام مطمئنا الى انه في مأوى من ازعاج الآخرين ، وغنى عن البيان ان الحاق سكن الطبيب بهيئة الوحدة الصحية الفرض منه توفير السكن القريب من مكان العمل . والمناسب للطبيب الذي يعمل في الوحدات الصحية المنتشرة في الريف ، دون ان يكون من شأن ذلك اعتقاد هذا المكان صفة السكن .

ومن حيث انه لما كان الثابت من الأوراق ان مدير القسم العلاجي ببحرية الشؤون الصحية بقنا ، قد اقتحم مسكن المخالف وقام بضبط ما به من تذاكر طبية ، فان ذلك يكون قد تم بالمخالفة للقانون ، ويكون التفتيش باطلا ويترتب عليه بطلان الدليل المستمد من التذاكر الطبية التي تم ضبطها ، ولئن كان البطلان يقتصر على الدليل المستمد من التفتيش الباطل ، الا ان التحقيقات والأوراق قد خلت تماما من ثمة دليل آخر يفيد قيام المخالفة الثانية في حق الطاعن سيما وأنه لم تجرد مهندته ولم يظهر



شمة مجز بها ، واذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، يكون قد خالف القسانون ويتعين لذلك القضاء بالغاثة ، والحكم ببراءة الطاعن .

( ملعن ١٠٩١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٣٦ )

#### المبدأ :

**عقوبة الفصل — عدم سماع الشاكين في التحقيق لا يبطئه —**  
استدعاء الشاكين لسماع أقوالهم فضلا عما فيه من ازماعهم فانه ليس ثمة ما يلزمهم بالحضور للدلاء بأقوالهم — عقوبة الفصل — عدم الملازمة الظاهرة بين المخالفة التأديبية والجزاء — الغاء قرار الفصل لا يخل بحق السلطة المختصة بتوقيع جزاء آخر من بين الجزاءات المنصوص عليها في البندود من ١ — ٨ من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ من قانون نظام الصابلين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — توقيع العقوبة يكون خلال سنة من تاريخ الحكم .

#### ملخص الحكم :

ان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن المخالفة غير ثابتة في حق الطعون فسد لا يقوم على أساس صحيح من الواقع ، ذلك ان عدم سماع الشاكين في التحقيق له ما يبرره ، مالاضافة الى أن استدعائهم للتحقيق فيه ازماع للملاء ، فانه ليس ثمة ما يلزم الشاكين بالحضور للدلاء بأقوالهم ، ثم ان سماع أقوالهم غير منتج في التحقيق بعد أن ثبت من احوال الشهود العاملين بفرع البنك ومن اعتراف الطعون ضده انه خرج على مقتضى الواجب في اداء اعمال وظيفته بما يسرى الى سمعة البنك كجوسسة مالية ائتمانية ، فان جهة العمل وقد استندت الى ما ثبت على حقه على الوجه الذي اظهره التحقيق في مساءلته تأديبياً فان قرارها وبالحالة هذه يكون مستمداً من اصول ثابتة من الأوراق ، واثن كان ذلك



٧٢ ان قرار الجزاء وقد صدر بالفصل يكون مفسوبا بانغلو بوصفه اقمى  
المعويات التأديبية التى توقع على العاملين حيث لا تنيد المعويات  
الأخرى فى زجر العامل وتقويمه وكان على البنك ان يمنحه فرصة  
لاصلاح حاله وليحقق النظام التأديبى الفرض المرجوة منه ، ومن ثم فان  
الحكم المطعون فيه فيها انتهى اليه من الفاء قرار الفصل والتعويض  
محبولا على اسباب هذا الحكم يكون صحيحا قانونا ، ولا يخل ذلك بحق  
السلطة المختصة فى البنك فى توقيع جزاء آخر على المطعون ضده  
من بين الجزاءات المنصوص عليها فى البنود من ١ - ٨ من الفقرة  
الأولى من المادة ٨٢ من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام  
العاملين بالقطاع العام خلال سنة من تاريخ هذا الحكم وفقا لاحكام  
القانون المذكور .

( طعن ٦٤٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٧ )

##### المبدأ :

المادة ٣١ من قانون العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم  
٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المقصود بإمكانية الاستجواب او التحقيق شفاهة  
ان يثبت مضمونه بالمحضر الذى يحوى الجزاء - الهدف من ذلك اثبات  
حصول التحقيق او الاستجواب وما اسفر عنه من ثبوت الذنب الإدارى  
قبل العامل على وجه يمكن للسلطة القضائية بسط رقابتها القانونية على  
صحة قيام الرقائع وصحة تكييفها للقانون .

##### ملخص الحكم :

ان المقصود بما اجازته المادة ٣١ من قانون نظام العاملين  
بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من امكانية ان يكون الاستجواب او  
التحقيق شفاهة ان يثبت مضمونه هذا التحقيق الشفوى بالمحضر الذى



يحتوى الجزاء والهدف من ذلك هو اثبات حصول التحقيق أو الاستجواب وما أسفر عنه هذا التحقيق في شأن ثبوت الخنب الإدارى قبل المعامل على وجه يمكن للسلطة القضائية بسط رقابتها القانونية على صحة قيام الوقائع وصحة تكليفها القانون .

ومن حيث ان الأوراق التى قدمتها الشركة خالية من اثبات ما جرى فى التحقيق الشفوى الذى تقول انه أجرى مع الطاعن . بل ان كل ما تضمنته هذه الأوراق هو مجرد اشارة فى نموذج مطبوع الى حدوث التحقيق دون ذكر ما أبداه الطاعن الذى يجرى معه التحقيق من اقوال بصدد الاتهام الموجه اليه الأمر الذى يترتب على ان تكون قرارات الجزاءات المطعون فيها قد صدرت على خلاف ما يقضى به القانون خليفة بالانفاء ويكون الحكم المطعون فيه قد جانب صحيح حكم القانون متعينا الغاؤه والغاء القرارات المطعون فيها .

( طعن ٢٣١٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٣٨ )

المبدأ :

المادة ٤٦ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن النقابات العمالية — المشرع اراد ان يكفل للاتحاد العام للنقابات العمال الحق فى الاطاعة بما ينسب الى عضو مجلس ادارة المنظمة النقابية من اتهامات فى جرائم تتمثلق بنشاطه النقابى — لا وجه لاطار الاتحاد العام للمال قبل اجراء التحقيق مع العضو فى المخالفات المتعاقبة بعمله الوظيفى بالمتشاة .

ملخص الحكم :

ان المسألة ٤٦ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن النقابات



المالية نص على أنه « يجب على سلطة التحقيق إخطار الاتحاد العام لانتخابات العمال بما هو منسوب الى عضو مجلس ادارة المنظمة النقابية من اتهامات في جرائم تتعلق بنشاطه النقابي وبالموعد المحدد لاجراء التحقيق قبل البدء في اجرائه وللمجلس ادارة الاتحاد ان ينبذ احد اعضائه او احد اعضاء النقابة المابة لحضور التحقيق وذلك ما لم تقرر سلطة التحقيق سريته » ويغاد هذا النص ان المشرع اراد ان يكلل للاتحاد العام لانتخابات العمال الحق في الاحاطة بما ينسب الى عضو مجلس ادارة المنظمة النقابية من اتهامات في جرائم تتعلق بنشاطه النقابي وهو ما يهم الاتحاد العلم به ومعرفة كافة الظروف المحيطة بالاتهام المنسوب للعضو النقابي متعلقا بممارسته لنشاطه النقابي .

ومن حيث ان النص المشار اليه يتعين ان يقتصر مجاله في ضووم ما تقدم على ما ينسب للعضو النقابي من اتهامات في جرائم تتعلق بنشاطه النقابي ، ناذ ما اقررت العضو مخالفات تتعلق بعمله في المنشأة فلا تترتب على جهة العمل ان هي اجرت تحقيقات معه بشأنها ولم تتم باخطار الاتحاد العام للعمال به قبل اجرائه .

ومن حيث ان الانتطاع من العمل او الانصراف قبل الميعاد بدون اذن او رفض استسلام العامل لكتاب موجه اليه من الشركة وهو ما نسب للمطعون ضده من مخالفات ، كلها امور لا تتعلق بممارسته لنشاطه النقابي وانما هي من الامور المتعلقة بممارسته لهام وظيفته في الشركة ومن ثم يحق لسلطة التحقيق المختصة ان تجرى معيه التحقيق من هذه المخالفات دون حاجة لاطار الاتحاد العام لانتخابات العمال .

ومن حيث انه يتضح من الأوراق ثبوت المخالفات المنسوبة للطامن



وهي غيابه عن العمل والإصراف قبل الميعاد والامتناع عن استلام  
أخطار موجه اليه من الشركة ومن ثم غائه بذلك يكون قد أخل بواجبات  
وظيفته ويكون قرارى مجازاته قد أصدره ولا مطمئن عليها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب  
بوتفى بالفناء تراهى الجزاء يكون مخالفا للقانون ، ويكون الطعن  
عليه مستند لأساس قانونى سليم ، الأمر الذى يتعين معه الحكم  
بإلغائه .

( طعن ١٨٥٤ لسنة ٧٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٩ )

#### تمليق :

نصت المادة ٧٩ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام  
الماملين المدنيين بالدولة على أنه « لا يجوز توقيع جزاء على المامل  
إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ، ويجب  
أن يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسببا . ومع ذلك يجوز بالنسبة  
لجزاء الإنذار والخصم من الأجر لمدة لا تجاوز ثلاثة أيام أن يكون الاستجواب  
أو التحقيق شفاهة على أن يثبت مضمونه فى القرار الصادر بتوقيع  
الجزاء . » وجاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بمصد  
أحكام هذه المادة « أن الأصل فى توقيع الجزاء هو أن يسبقه تحقيق  
كتابى مع المامل المخالف حيث تسمع أقواله ويحقق دفاعه مع تسبیب  
قرار الجزاء ، غير أنه فى المخالفات الصغيرة التى يكون الجزاء  
بالنسبة لها الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تجاوز ثلاثة أيام فإنه يجوز  
أن يكون الاستجواب أو التحقيق شفاهة على أن يثبت مضمونه فى قرار  
الجزاء <sup>(١٥)</sup>

كما نصت المادة ٨١ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن  
« .. للمحقق من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من يجرى معه التحقيق  
الاستماع الى الشهود والإطلاع على السجلات والأوراق التى يرى مائنتها  
فى التحقيق وأجراء المعاينة » وقد سبق أن اشرنا أيضا الى كتاب



٢ الجهاز المركزى لتنظيم والإدارة رقم ٣٨ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالكتابين  
الدوريين رقمى ١ لسنة ١٩٨٢ و ٤٢ لسنة ١٩٨٣ وهذا الكتاب الدورى  
معدلا بشأن نموذج لائحة المخالفات والجزاءات المقررة لها  
وأجراءات التحقيق مع العاملين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة . وهذا  
النموذج تسترشد به السلطة المختصة بكل وحدة إدارية عند إصدارها  
لائحة المخالفات والجزاءات والإجراءات الخاصة بالتحقيق بالنسبة  
للعاملين بها .



## الفرع الرابع نتيجة التحقيق وفقد لوراقه

---

قاعدة رقم ( ٣٩ )

**المبدأ :**

القرار الصادر من النيابة الإدارية بحفظ التحقيق مؤقتا لعدم كفاية الأدلة - لا يحوز حجية تحجب سلطان الجهة الإدارية في انزال الجزاء التأديبي .

**ملخص الحكم :**

ان قرار النيابة الإدارية الصادر بحفظ التحقيق كان مؤقتا لعدم كفاية الأدلة ولم يكن لعدم الصحة ولانتفاء الدليل ومن ثم لا تكون له حجية تحجب سلطات الجهة الإدارية في توقيع الجزاء الذي قدرته .

( طعن ١٥٨٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٤٠ )

**المبدأ :**

ضياع لوراق التحقيق - لا يعنى مطلقا سقوط الخنث الإداري المبني عليها متى قام النقل على وجودها ثم فقدانها .

**ملخص الحكم :**

ان ضياع أوراق التحقيقات لا يعنى مطلقا سقوط الخنث الإداري



الذى انبنى على تلك الأوراق متى قلم الدليل أولا على وجودها ثم  
مقدانها ، وأما من محتوياتها ليستدل عليها بأوراق أخرى صادرة من  
أشخاص لهم صلة عمل وثيقة بها .

( طعن ٦٦١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٦٢ )

### قاعدة رقم ( ٤١ )

المبدأ :

ضياع أوراق التحقيق أو فقدانها لا يجعل القرار التسديسي كذبه  
منزوع من غير أصول موجودة — أساس ذلك أن ضياع سند الحق ما كان  
بمضيق للحقيقة ذاتها في شتى مجالاتها مدنيا أو جنائيا أو اداريا ما دام  
من المقصور الوصول الى هذه الحقيقة بطرق الإثبات الأخرى — منسلط  
ذلك وجود عناصر تكبيلية تعين في مجموعها مع باقى المرائن والشواهد  
ودلائل الأحوال القائمة في المنازعة على تكوين الاقتناع بما يمكن أن  
ينتهى اليه الحكم في شأن القرار المطعون فيه — قرينة الصحة المفترضة  
في القرار الإداري لا تنهض وحدها سندا كافيا لتحصيل هذا القرار  
من الطعن فيه بالالفاء ما لم تتوافر الى جانبها العناصر والأدلة المثبتة  
اليها — قرينة صحة القرار الإداري ليست قاطعة بل تقبل الدليل العكس  
— عبء إقامة هذا الدليل يقع على عاتق المتضرر من القرار — مقتضى  
هذا العبء عدم حرمانه عدالة من سبيل التمكن من إثبات العكس  
بفعل الإدارة السلبى أو تقصيرها ، متى كان دليل الإثبات بين يديها  
وحدها ، وامتنعت بغير مجبر مشروع من تقديمه أو عجزت عن ذلك لفترة  
أو هلاك سنده بغير قوة قاهرة — عدم تقديم جهة الإدارة أصل القرار  
التسديسي أو صورة منه أو التحقيقات التى صدرت نتيجة لها ، وخلو  
مفردات الدعوى من أى عنصر أو دليل أثبات يمكن أن يصاغ أداة تجعل  
من المقصور الوصول الى الحقيقة لأعمال رقابة القضاء في شأن ترجيح  
صحة هذا القرار وسلامة استخلاصه ، وعدم تقديم الحكومة أو إبدائها



ما ينفي أو ينقض ما استند إليه المدعى من أوجه للطمع على سلامة الحكم.  
الصاندر بالفساء هذا القرار .

### ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن الفهم القائم على أن عدم تقديم أوراق التحقيق الابتدائي أو مقدها يجعل القرار المطعون فيه كأنه منتزع من غير أصول موجودة هو فهم ظاهر الخطأ . فما كان ضياع أوراق التحقيق بل ضياع سند الحق بمضيغ للحقيقة ذاتها في شتى مجالاتها مدنيا أو جنائيا أو إداريا ما دام من المقذور الوصول إلى هذه الحقيقة بطرق الإثبات الأخرى ، وهذا الدليل قائم في خصوصية هذه المنازعة على ما سجله مجلس القاديب الابتدائي ثم مجلس القاديب الاستئنائي في قراريهما من خلاصة وما انتهى إليه من دلائل اقتنعا بها ، مما انتهى إليه من نتيجة . هذا إلى أن أوراق التحقيق الانضمامي قد قدمت إلى المحكمة أمام دائرة فحص الطعون .

ويخلص من هذا القضاء أن مناط عدم التمسك بأوراق التحقيق في حالة عدم تقديمها أو مقدها ، وعدم اعتبار القرار المطعون فيه في هذه الحالة منتزعا من غير أصول موجودة ، هو إمكان الوصول إلى الحقيقة بطرق الإثبات الأخرى ووجود عناصر تكميلية تقيد في مجملها مع باقي القرائن والشواهد ودلائل الأحوال القائمة في المنازعة على تكوين الاقتناع بالنتيجة التي يمكن أن ينتهي إليها الحكم في شأن القرار المطعون فيه فإذا لم تتوافر هذه العناصر والأدلة فلا تنهض قرينة الصحة المفترضة في القرار الإداري وحدها سنداً كافياً لتحصيله من الطعن فيه بالالفناء لأن هذه القرينة ليست قاطعة بل أنها تقبل الدليل العكسي ، وإذا كان عبء إثبات هذا الدليل يقع على عاتق المتضرر من القرار ، فإن مقتضى إلغاء هذا العبء عليه ألا يحرم عدالة من سبيل التمكين من إثبات العكس بفعل الإدارة السلبي أو بتقصيرها متى كان دليل هذا الإثبات بين يديها وحدها وامتنعت ، بغير مبرر مشروع ، عن تقديمه ، أو عجزت عن ذلك لفقده أو هلاك سنده بغير قوة تاهرة ولا سيما إذا كان دفاعه في تعييب القرار يشتمل على الأوراق المضمونة



لهذا الدليل ومنحصر فيها ، اذ لا يتقبل أن يكون وضعه في حالة عدم تقديم الجهة الادارية — لسبب ما — لأوراق التحقيق المختوية على الأسباب التي تلم عليها القرار ، اسوأ منه في حالة تقديم هذه الأوراق ، فيعذر عليه في الحالة الأولى سبيل إقامة الدليل على العيب الذي يوجهه الى القرار وبذلك يحمى القرار من الالغاء ويقلل من رقابة القضاء وتكسب الإدارة بامتناعها من تقديم الأوراق أو باضاعتها لها ميزة غير عادلة نتيجة لوقفها السلبي أو تقصيرها ، بينما يتاح له في الحالة الثانية اذا ما قدمت هذه الأوراق ، ان يخصص إجراءات التحقيق وينقش النتيجة التي استخلصت منه ، بما قد يكشف عن عيب في القرار يمكن ان يكون مبرراً لالغائه .

فلذا كان الثابت من الأوراق ان القرار المطعون فيه له وجود وان لم تقم الوزارة بتقديم أصله أو صورة منه أو التحقيقات التي صدرت نتيجة لها ، وان يكن ملف خبئة المدعى خلوا من أية إشارة أو صدى لهذا القرار . ولما كانت مفردات الدعوى ، في خصوصية المنازعة المطروحة ، لا تتضمن اى عنصر أو دليل أثبت يمكن ان يصلح أداة تجعل من القدرة الوصول الى الحقيقة ، لأعمال رقابة القضاء ، في شأن ترجيح صحة القرار المذكور وسلبية استخلاصه ، فانه أراء عدم تقديم الحكومة أو ابدائها ما ينفي أو ينقض ما استند اليه المدعى من أوجه الطعن على القرار ، ولما سلف ببيانه من أسباب ، يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء القرار مثار الطعن وما يترتب على ذلك من آثار ، قد أصاب الحق في النتيجة التي انتهى اليها .

( طعن ١.١٥٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢ )

##### المبدأ :

فقد أوراق التحقيقات التي أجريت مع الموظف فيما نسب اليه — عدم تأثيره على قرار الجزاء ما دأبت الواقعة التي بنى عليها ثابته من



أوراق أخرى تطعن إليها المحكمة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها  
جهة الإدارة .

#### ملخص الحكم :

إذا كان للواقعة التي أنبنى عليها الجزاء على المطعون ضده أصل ثابت في أوراق أخرى تطعن إليها هذه المحكمة وفيها كل الغناء من التحقيقات المفتودة أو الضائعة فإن الجهة الإدارية وقد أخذت بالنتيجة التي انتهى إليها التحقيق الانضمامي وإدانت المطعون ضده على أساسها تكون قد بنت قرارها المطعون فيه على أصل ثابت في الأوراق يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ولا مطعن على تقديرها بما دام أن هذا التقدير له سند في الواقع كما وأن العقوبة الموقعة جاءت في الحدود الرسومة قانونا .

( طعن ٧٦٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣ )

##### المبدأ :

رقابة القضاء الإداري على القرار الإداري بتوقيمه — لا بد لأعمالها أن تكون التحقيقات التي بني عليها القرار تحت نظر المحكمة — في حالة ضياع الأوراق الأصلية لا بد أن يكون الواقعة التي أنبنى عليها توقيع الجزاء أصل ثابت في أوراق أخرى تطعن إليها — استتالة إمد التناهي دون أن تقدم الإدارة أوراق التحقيق الأصلية أو تثبت قيام انواقعة بطرق الإثبات الأخرى — تجعل الجزاء قائما على غير سبب أو على سبب عجزت الإدارة عن إثبات صحته .

#### ملخص الحكم :

أن الجزاء التأديبي إنما يقوم على واقعة أو وقائع محددة تثبت



فى حق الموظف وتكون ذنبا اداريا يستأهل العقاب ، ولا بد لامال رقابة المحكمة أن تكون هذه التحقيقات تحت نظرها أو أن تكون الواقعة التى انبنى عليها توقيع الجزاء لها أصل ثابت فى أوراق أخرى تطعن إليها المحكمة وذلك فى حالة ضياع الأوراق الأصلية .

فإذا كانت الواقعة التى اسندت الى المطعون ضده وانبنى عليها توقيع الجزاء عليه ليس لها أى صدق فى الأوراق المتقدمة بملك الدعوى ، فلم تتكشف تفاصيلها ولا ماهيتها ، ولم تنكر الحكومة أى شيء من الواقعة التى اسندت للمطعون ضده ، وكل ما قالت ان هناك تحقيقا أجرى دون ان تذكر عناصره او مقوماته ، بل وقالت بصريح العبارة انها لا تستطيع الرد على الدعوى دون أن يكون امامها الأوراق التى انبنى عليها توقيع الجزاء . فلذا قال المطعون ضده انه لم يرتكب وزرا يعاقب عليه وعجزت الحكومة عن تقديم الدليل المثبت للذنب الادارى كان القرار المطعون فيه قد قام على غير سبب أو ان الأسباب التى أفصحت عنها الحكومة قد عجزت عن اثبات صحتها بعدم تقديم الأوراق المثبتة لها .

وأنه وإن لم يكن عدم تقديم أوراق التحقيق الابتدائى أو فقدها بضيع للحقيقة فى ذاتها ما دام من المقذور الوصول الى هذه الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى ، ولما كان الثابت من الأوراق عدم الاشارة فى أى منها الى هذا التحقيق الفاتد ، بما يفيد حصوله على النحو الذى ادى بالادارة الى استخلاص الادانة منه ، وهذا فى الوقت الذى لا تذكر الحكومة من تفاصيله أى شيء ، فانه ولا شك يكون من غير المقذور الوصول الى الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى بعد مضي هذا الزمن ، خصوصا وقد أفسح المجال للادارة للاثبات فلم تقدم ما يثبت صحة الأسباب التى قام عليها الذنب الادارى الموقع على المطعون ضده بالقرار المطعون فيه .

( طعن ١١٥٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٦٣ )



### قاعدة رقم ( ٤٤ )

#### المبدأ :

فقد أوراق التحقيق لا يعنى مطلقا سقوط الذنب الإدارى الذى انبنى على تلك الأوراق متى قام الدليل أولا على وجودها ثم فقدانها واما محتوياتها فيستدل عليها بأوراق صادرة من الشخص له صلة بمحل وثيقة بها .

#### ملخص الحكم :

من حيث أن هذه المحكمة — ومن قبلها هيئة مفوضى الدولة — قد كللت الجهة الإدارية بإيداع التحقيقات التى أجرتها النيابة الإدارية فى القضية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٥ الخاصة بالقرار المطعون فيه الا انها قررت بفقدائها وعدم العثور عليها وأودعت ملف القضية رقم ٥٢ لسنة ١١٩٧٠ الخاص بالتحقيق الذى أجرته النيابة لرئاسة الجمهورية ووزارة العدل بحثا من الأوراق المشار اليها ولتحديد المسئول عن فقدانها ولم يسفر التحقيق عن العثور على الأوراق المذكورة أو شيء منها .

ومن حيث أن المدعى قدم مذكرة تعقيبا على الطعن أوضح فيها أنه ثبت على وجه اليقين ضياع أوراق التحقيق وإن عدم تقديم هذا التحقيق يمثل بالنسبة له حرمانا مطلقا من إبداء أوجه الدفاع المستهدفة أولا وأخيرا منه ثم تسلول المدعى فى مذكرته المخالفات التى استندت اليه والتى من أجلها صدر القرار المطعون فيه بمجازاته بخمسة عشر يوما بما لا يخرج عما أورده فى تظلمه من القرار المطعون فيه أو بعريضة الدموى .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى كان يشغل وظيفة وكيل مدرسة عبد الله فكرى التسانوية التجارية بالزقازيق ثم نذبه وزارة التربية والتعليم ( الإدارة العامة للاختبارات ) لرئاسة لجنة امتحان دبلوم دراسة الثانوية التجارية لعام ١٩٦٥ التى مقرها مدرسة بورسعيد الاعدادية وأذ كانت أعمال امتحان الثانوية التجارية أو الثانوية العامة



لا تتبع المديرية التعليمية وإنما تتبع الإدارة العامة للامتحانات بوزارة التربية والتعليم باعتبارها تؤدي على مستوى الجمهورية وكانت السلطة التأديبية بالنسبة للخالفات التي يرتكبها العامل أثناء مدة نجه من اختصاص الجهة التي ندب للعمل بها وذلك بالتطبيق للفترة الأخيرة من المادة ٦٣ من نظم العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ( وهو القانون المعمول به وقت صدور القرار المطعون فيه ) فإن القرار المطعون فيه وقد صدر من وكيل وزارة التربية والتعليم من مخالفات أسندت الى المدعى أثناء فترة نجه المشار اليها . ويكون قد صدر من مختص ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب قد خالف القانون والخطأ في تطبيقه ويتمين لذلك الحكم بالغائه والتصدي لمروعية القرار المطعون فيه موضوعا .

ومن حيث ان تجريح المدعى للقرار المطعون فيه يقوم على اساس ان شواهد التحقيق تلقى الى برأته لا الى ادانته على النقيض من النتيجة التي استخلصتها الإدارة من هذا التحقيق وأن يحصل الحكم على سلامة القرار أو بطلانه مرده ذلك التحقيق وحده الذي ثبت مقده .

ومن حيث ان ضياع أوراق التحقيق لا يعنى مطلقا سقوط الذنب الإداري الذي انبنى على تلك الأوراق متى قام الدليل أولا على وجودها ثم مقدها وأما عن محتوياتها فيستدل عليها بأوراق صادرة من أشخاص لهم صلة عمل وثيقة بها .

ومن حيث ان الثابت من أوراق النظم رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٦٦ المقدم من المدعى الى السيد مفوض الدولة لوزارة التربية والتعليم أن السيد مدير التربية والتعليم بمحافظة بورسعيد أبلغ الإدارة العامة للامتحانات بأن طبيب اللجنة الخاصة بامتحانات دبلوم الدراسة الثانوية التجارية للبنات ببورسعيد قدم اليه مذكرة ضمنها ان وكيل مدرسة عبد الله فكري الثانوية التجارية بالزقازيق والمنتدب رئيسا للجنة المشار اليها تعمل



• معه كملاحظة زوجته المدرسة بالمدرسة الثانوية التجارية بالزقاق ولن للمدرسة المذكورة اخت من ضمن الطالبات اللاتي يمتحن في ذات اللجنة — وقد أجرت النيابة الادارية تحقيقا في الموضوع ( القضية رقم ١٣٦، لسنة ١٩٦٥ وهي القضية التي عقدت ) وانتهت فيه الى اسناد المخالفات الاتية للمدعى : ١ — لم يبلغ المسؤولين عن وجود شقيقة لزوجته ضمن الطالبات اللاتي يمتحن في اللجنة التي يعمل رئيسا لها رغم علمه بذلك ولم ينفذ القواعد والتعليمات التي جرى عليها العمل بالنسبة لرئاسته لتلك اللجنة مع وجود الطالبة المذكورة ٢٠ — لم يتخذ اللازم نحو وجود زوجته كملاحظة باللجنة رغم علمه بوجود شقيقتها ضمن طالبات تلك اللجنة . ٣ — أمر بإرسال عامل لاستدعاء الطالبة المذكورة يوم ٦ من يونية سنة ١٩٦٥ لحضور الامتحان وسمح لها بتأدية الامتحان رغم حضورها متأخرة ربع ساعة وعمل على الحصول على شهادة طبية تنيد انها كانت في حالة اسعاف على خلاف الحقيقة لتبرير تأخيرها عن موعد الامتحان .

ويناء على ما انتهى اليه التحقيق المشار اليه صدر القرار المطعون فيه بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٦٦ بجائزة المدعى — من المخالفات المذكورة — بخمس عشرة يوما من راتبه وحرمانه من أعمال الامتحانات لمدة خمس سنوات .

ومن حيث ان الوقائع المتصلة موضوعا بالدعوى — وهي وجود الطالبة شقيقة زوجة المدعى ضمن الطالبات اللاتي يمتحن في اللجنة المذكورة التي يرأسها المدعى وتعمل بها السيدة زوجته كملاحظة ثابتة من الأوراق ومسلم بها من المدعى سواء في تظلمه أو في عريضة الدعوى أو في مذكراته .

ومن حيث انه من المخالفة الأولى والتي حاصلها ان المدعى لم يبلغ المسؤولين عن وجود شقيقة زوجته ضمن الطالبات اللاتي يمتحن باللجنة رياسته رغم علمه بذلك ولم ينفذ التعليمات التي جرى



عليها العمل بالنسبة لرياسته لتلك اللجنة مع وجود الطالبة المذكورة.  
فإن التعليمات الخاصة بالامتحانات العامة لسنة ١٩٦٥ - والتي تسلم  
المدعى نسخة منها بمناسبة ندبه لرياسة اللجنة تنص في فقرة ٦ من  
البند (أولاً) الخاص بواجبات رئيس اللجنة بأنه على رئيس اللجنة أن  
يتحقق من أنه ليس بين الطلبة من لهم صلة قرابة حتى الدرجة الثالثة  
فإن وجد فعليه إبلاغ ذلك الى المدير العام للامتحانات وإلى رئيس لجنة  
الإدارة في الحال . وإذا كانت الطالبة المذكورة تعتبر في قرابتها الى  
شقيقة زوجة المدعى في الدرجة الثانية وتعتبر كذلك في ذات الدرجة  
بالنسبة للمدعى بالتطبيق للمادة ٣٧ من القانون المدني التي تنص على  
أن اقارب أحد الزوجين يعتبرون في نفس القرابة والدرجة بالنسبة  
لأزواج الآخر ، وكان المدعى يعلم بوجود شقيقة زوجته ضمن الطالبات  
التي يتعين أمام لجنته من واقع صلة القرابة التي تربطه بالطالبة  
المذكورة ومن واقع كشوف أسماء الطلبة ( كشوف المئادة ) التي سلمت  
له يوم ٢ من يونيو سنة ١٩٦٥ أي قبل بدء الامتحان بثلاثة ايام وذلك  
حسبها هو مستفاد من كتاب لجنة الإدارة لامتحان دبلوم المدارس  
الثانوية التجارية المؤرخ ١٦ من مايو سنة ١٩٦٥ الموجه الى المدعى  
والذي أودعه ملف الدعوى تلك الكشوف التي أوجبت الفقرة ١ من البند  
(أولاً) من التعليمات المشار اليها على رؤساء اللجان أن يفحصوها  
بمعناية اذ كان ذلك ما تقدم فانه كان يتعين على المدعى أن يبلغ  
مورا كلا من المدير العام للامتحانات ورئيس لجنة الإدارة بوجود  
شقيقة زوجته ضمن طالبات اللجنة تنفيذا للتعليمات المشار اليها ،  
وإذا كان المدعى لم يتم بلبلاغ المختصين بما تقدم فانه يكون قد  
أخل بما يفرضه عليه واجب وظيفته وتكون المخالفة ثابتة في حقه ولا  
يفنى بعد ذلك ان يمر درجة قرابة الطالبة شقيقة زوجته على نحو  
يخرجها من محلول الفقرة ٦ المشار اليها ذلك لانه ان صرح انه غم  
على المدعى الأمر فقد كان يتعين عليه الرجوع الى المختصين بالإدارة  
العامة للامتحانات أو لجنة الإدارة أو مديرية التربية والتعليم وإيضاح  
الأمر لهم سيما وان السيدة زوجته ( شقيقة الطالبة المذكورة ) تعمل في  
ذات اللجنة كملاحظة .



ومن حيث أنه من المخالفة الثانية الخاصة بعدم اتخاذ المدعى اللازم نحو وجود زوجته كملاحظة باللجنة رغم وجود شقيقتها ضمن طالبات تلك اللجنة فإن المدعى دفع هذه المخالفة بأن التعليمات لم تحدد إجراء بذاته يجب أن يقوم به رئيس اللجنة في مثل هذه الحالة . وأنه مع تصور التعليمات المشار إليها قدر الإجراء المناسب في حدود مهمة لروح العمل فاقام زوجته بالملاحظة في مكان غير الذي توجد فيه شقيقتها واتخذ ذات الإجراء بالنسبة للسيد / . . . . . الملاحظ باللجنة الذي كان أبلغه بوجود شقيقته كذلك باللجنة ثم قام بإبعاده في اليوم التالي الى لجنة البنين بالبدل ولم يتخذ ذات الإجراء الأخير بالنسبة لزوجته لسببين أولهما أنه لم يكن مقبولا إبعاد زوجته وهي سيدة الى لجنة البنين وثانيهما أن شقيقة زوجته كانت قد قررت عقب اليوم الأول من أيام الامتحان الامتناع عن الاستمرار فيه .

ومن حيث أن الفقرة ٢٧ من البند ( أولا ) من تعليمات الامتحانات العامة لسنة ١٩٦٥ تنص على أن يتخذ رئيس اللجنة جميع الوسائل الكفيلة بحسن سير الامتحان كما نصت الفقرة ١٦ من ذات البند على أنه إذا تأخر أحد اعضاء لجنة الامتحان او غاب يتصرف الرئيس في تنظيم هيئة اللجنة بما يكفل حسن سيرها وله ان يندب في الحالات العاجلة أحد مدرسي المدارس القريبة من مقر اللجنة بدلا من الفائت وفي هذه الحالة يستكتب العضو المنتدب اقرارا بأنه غير محروم من اعمال الامتحانات ويراعى عدم تكليفه بأي عمل يتصل بتلاميذ مخرسته ان وجد أحد منهم باللجنة ثم يرسل للجنة الادارة كشفا يبين فيه أسماء المتخلسين والذين انتدبوا مكانهم مع ذكر وظيفة كل منهم لامتداد فدهم من ادارة الامتحانات وعليه ان تتخذ نفس الاجراءات في حالة انتداب اعضاء جدد باللجنة مع ذكر الأسباب التي دعت لذلك مع مراعاة الا يزيد عدد الاعضاء الاحتياطيين عن ١٠ ٪ من عدد الملاحظين اللازمين للجنة ويبين من النصين المتقدمين ان رئيس اللجنة مسئول عن انضاد جميع الاجراءات الكفيلة بحسن سير الامتحان وقد اجازت



له التعليمات في عجز الفترة ١٦ انتداب اعضاء جدد للملاحظة في غير حالات غياب الملاحظين باللجنة — مع فكر اسباب هذا النذب ولا شك ان مقتضيات حسن سير الامتحان كانت تتطلب من المدعى ابعاد زوجته عن العمل في الملاحظة باللجنة حيث تؤدي شقيقتها الامتحان بها ، وهذا الاجراء لم يكن غائبا او غير معلوم للمدعى اذ اتبعه بالنسبة للسيد / . . . . . الملاحظ باللجنة الذي نذب المدعى الى لجنة البنين بسبب ان شقيقته كانت تؤدي الامتحان في اللجنة ولا مفتح فيها تفرع به المدعى من اسباب يبرز بها عدم اتخاذ مثل هذا الاجراء بالنسبة لزوجته ذلك لانه طالما ان حسن سير الامتحان كان يقتضي ابعاد زوجته من اللجنة ، فانه كان يتعين عليه المبادرة باتخاذ هذا الاجراء دون ان يعلقه على ارادة شقيقة زوجته في الاستمرار في الامتحان من عدمه او يتعلم بعدم ملاعبة نذب زوجته الى لجنة البنين ومن ثم تكون هذه المخالفة بدورها ثابتة في حقه .

ومن حيث انه عن المخالفة الثالثة والتي حاصها انه امر بارسال عامل لاستدعاء الطالبة المذكورة يوم ٦ من يونيه سنة ١٩٦٥ لحضور الامتحان وسمح لها بتأديته رغم حضورها متأخرة من موعد بدء الامتحان في ذلك اليوم بحوالى ربع ساعة وعمل على الحصول على شهادة طبية تفيد انها كانت في حالة اسعاف على خلاف الحقيقة لتبرير تأخيرها عن موعد الامتحان فان الواضح من التحقيق الذي تم حسبها اثبتته السيد مفوض الدولة في مذكرته الخامسة بتظلم المدعى من القرار المطعون فيه — وقد كان التحقيق المشار اليه تحت نظره — أن السيدة . . . . . شهدت بأن المدعى طلب منها ارسال أحد السعاة لاحضار شقيقة زوجته لكي تؤدي الامتحان يوم ٦ من يونيه سنة ١٩٦٥ وانها كلفت السامى . . . . . بذلك كما ان المدعى سبح للطالبة المذكورة بتأدية الامتحان بعد بدايته بربع ساعة وشهدت السيدة / . . . . . . . . . المراقبة باللجنة ان المدعى اثناء النقاش الذي دار بينه وبين زوجته قال « هنشيع . . . . . يجيبها » وكان ذلك أثناء حضور العامل



المذكور هذه المناقشة وإضافت انه سمع الطالبة المذكورة بدخول اللجنة بعد مرور ربع ساعة من بداية الامتحان ويستبين من أقوال الشاهدين المذكورين طبقا لما أثبتته السيد مغوض الدولة ان استندعاء الطالبة المذكورة لتأدية الامتحان كان بعلم المدعى وبناء على أمر منه وانه سمح لها بالدخول لأداء الامتحان بعد ربع ساعة من بدايته وذلك بالخالف للفقرة ١٨ من البند ثانيا من تعليمات الامتحانات العامة التي تحظر السماح للطالبة بدخول الامتحان بعد بدايته بمدة تزيد عن خمس دقائق ولا يفيد المدعى في التمسك من الشطر الأول من المخالفة ان كلا من الأئمة . . . . . والسيد / . . . . . الملاحظين بالحجرة التي تؤدي إليها الطالبة المذكورة الامتحان قد شهدا بأن السيدة / . . . . . هي التي احضرت الطالبة لغرفة الحجرة وأمرتها بالسماح لها بتأدية الامتحان . وان الرسالة التي أرسلت للطالبة للحضور لأداء الامتحان كانت بخط السيدة المذكورة اذ حتى لو صح كل ما تقدم فان ذلك لا يقوم دليلا على نفي الواقعة محل المخالفة التي جوهرها ان المدعى هو الذي أمر باستدعاء الطالبة وسمح لها بدخولها للامتحان ولا شك ان دور السيدة / . . . . . هو دور المنفذ لأوامر المدعى في نفي الشطر الأخير من المخالفة الخاص بعمله على الحصول على شهادة طبية بأن الطالبة المذكورة في حالة اسعاف ان طبيب اللجنة لم يذكر في تقريره ان المدعى نفسه هو الذي احضر الطالبة اليه ذلك لانه لم يسند للمدعى انه هو نفسه الذي قدم الطالبة لطبيب اللجنة وانهما أسند اليه انه قبل على الحصول على الشهادة الطبية بأن الطالبة في حالة اسعاف وهو أمر ممكن ان يتم بواسطة شخص آخر غير المدعى بناء على تكليف منه .

ومن حيث أنه بالإتناء على ما تقدم تكون المخالفات التي اسندت الى المدعى قد قام الدليل في الأوراق على صحة اسنادها اليه ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد قام على كمال سببه وصدر من مختص بإصداره .

( طعن ٥٣٣ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٦ ) .



## الفـرع الخـامس

تدارك المحكمة التأديبية لما اعتور التحقيق الابتدائي من قصور

### قاعدة رقم ( ٤٥ )

المبدأ :

مسدور القرار التأديبي صحيحا متى روعيت فيه كافة الإجراءات والضمانات اللازمة - وجود قصور في التحقيق الابتدائي لا يفل بصحة القرار متى تداركت المحكمة التأديبية هذا العيب .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن مجلس التأديب الاستثنائي الذي اصدر القرار المطعون فيه كان مشكلا تشكيلا قانونيا وأنه واجه المدعين بالوقائع المكونة لما اتهموا به من مخالفات ادارية وبمصادرها التي تم استجباؤها منها ومكتبها من ابداء اقوالها ودفاعها وملاحظاتها بعد تكييفها من الاطلاع على التحقيقات التي أجريت والأوراق المتعلقة بها فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر بعد مراعاة الضمانات الأساسية التي تقوم عليها حكمة إجراءات التأديب اذ توافقت في الإجراءات التي اتبعت ضمانات السلامة والحيادة والاستقصاء لمصالح الحقيقة . كما كتلت حماية حق الدفاع للمدعين تحقيقا للعدالة ، ومن ثم فلا وجه للنسعى على القرار المذكور بالبطان لعدم صلاحية بعض المحققين الذين اشتركوا في التحقيق الابتدائي الذي سبق المحاكمة التأديبية او لأن بعضهم كان غير مختص بسبب نوع عمله أو مستوى درجته . فان صح أن التحقيق الابتدائي الذي سبق المحاكمة الابتدائية قد شابه قصورا أو خلا من مقومات التحقيق الصحيح فقد تداركت المحاكمة التأديبية هذا العيب .

( طعن ٩١٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦١ )

( م ٦ - ج ٩ )



## **الفصل الخامس — الوقف عن العمل احتياطيا**

**الفرع الأول — قرار الوقف عن العمل**

**الفرع الثاني — بد قرار الوقف عن العمل**

**الفرع الثالث — الوقف عن العمل بقوة القانون**

**الفرع الرابع — مريب الموقوف عن العمل**

**الفرع الخامس — الطعن في الوقف والحرمان من المرتب**



## الفصل الخامس الوقف عن العمل احتياطيا

### المسرع الأول قرار الوقف عن العمل

#### قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

ليس في النصوص ما يؤدي الى جعل قرار وقف الموظف من  
الميل كان لم يكن ان لم يمرض حالا على السلطة التأديبية المختصة .

ملخص الحكم :

لا وجه للقول بان الوقف يعتبر كان لم يكن بحجة عدم عرض الأمر  
حالا على السلطة التأديبية المختصة ، اذ ليس في النصوص ما يترتب  
مثل هذا الجزاء الذي يجعل قرار الوقف وما يترتب عليه معدوما ،  
وغاية الأمر انه ما دام القانون قد ناط بالسلطة التأديبية المختصة  
تقدير صرف مرتب الموظف عن مدة الوقف كله أو عدم صرفه ، فانه  
يتمين الرجوع الى هذه السلطة لتقرير ما تراه ، ويعتبر المركز  
القانوني في هذا الشأن معلقا حتى يصدر قرارها فيه .

( طعن ٦٩٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٥٨ )

( في ذات الفرع طعن رقم ١٩٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٩ )

#### قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

تحدد القانون مدة وقف الموظف بثلاثة اشهر كحد اقصى - هي



مدة تنظيمية لا بطلان على تجاوزها — اصدار الادارة قرارا بالوقف مدة تربو عليها يصححه اقرار المحكمة التأديبية لهذا الوضع عند عرض الأمر عليها — يستوى في ذلك الاقرار الصريح أو الضمني بالموافقة على المد من مدة لاحقة .

#### ملخص الحكم :

ان المدة المحددة للوقف من العمل لمصلحة التحقيق والتي تصدر من الجهة الادارية وان كان القانون قد حدد لها حدا أقصى وهو ثلاثة شهور الا ان هذه المدة كما جرى قضاء هذه المحكمة هي مدة تنظيمية لا يترتب البطلان على تجاوزها وان ما يصدر من قرارات من الجهات الادارية من مدد تربو عليها يصححها اقرار المحكمة التأديبية لهذا الوضع عند عرض الأمر عليها بعد ذلك ، سواء كان هذا الاقرار صريحا أو ضمنيا بالموافقة على المد من مدة لاحقة .

( طعن ١١٥٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٦٣ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨ ) .

#### المبدأ :

وقف الموظف عن العمل لاتهامه بارتكاب جنایات تزوير واختلاس — قرار مجلس التأديب باستمرار وقفه — إثارة المجلس في منطوق القرار الى ان الوقف موقوت ينتهاء بتحقيق النيابة العامة — عرضه في اسبغه الى ان مصلحة التحقيق تقتضى استمرار الوقف — ناك مؤداه استمرار الوقف حتى يتم الفصل فيما نسب اليه من جرائم — القول بان الوقف ينتهى بمجرد احالته الى المحاكمة الجنائية — انطوائه على مسخ لفعوى القرار ومجاناة لمقاد النصوص .

#### ملخص الحكم :

بتي كان الثابت ان المدمى — وهو موظف مرموى — اتهم بارتكاب



تزوير فى أوراق اميرية انشاء تادية وظيفته ، وبالإشتراك مع آخرين  
فى ارتكاب جريمة اختلاس اموال اميرية ، وتولت النيابة التحقيق ،  
ثم احالت الدموى الى غرفة الاتهام التى احالتها بدورها الى محكمة  
الجنائيات ، وكانت المصلحة قد قررت وقفه احتياطيا عن العمل اعتبارا  
من ١٤ من مارس سنة ١٩٥٣ ، ثم عرضت الأوراق على مجلس التأديب  
طلبة استمرار وقفه ، فقرر بجلسته المنعقدة فى ٣٠ من يوليه سنة  
١٩٥٣ استمرار وقفه وفقا لموقونا بانتهاء التحقيق المشار اليه ، كما  
قرر المجلس استمرار وقفه صرف مرتبه ، وجاء فى اسباب هذا القرار  
ان الثابت من الأوراق ان المنسوب الى كل من هذين الموظفين هو  
الاستيلاء على مبالغ من قيمة المكالمات الزائدة بتليفونات الاستكثرية  
نتيجة تزويرها فى فواتير المشتركين ، وان التحقيق فى هذه الوقائع  
المنسوبة اليهما لا يزال مستمرا بالنيابة المختصة ، وان الاول منها  
لا يزال محبوسا حبسا احتياطيا على ذمة القضية ، وان مجلس  
التأديب يرى لذلك « ان مصلحة التحقيق مع الموظفين المذكورين فى هذه  
القضية تقتضى باستمرار وقف كل منهما » — اذا كان الثابت هو ما تقدم ،  
فان الواضح ان المقصود من هذا القرار — بحسب نحواه على هدى  
اسبابه — هو استمرار وقف المدعى حتى يفصل فيما هو منسوب  
اليه من اختلاس وتزوير ، وهى تم لو صحت لانطوت على مخالفات  
ادارية فضلا عن اقتراف جرائم . فالمقصود من القرار ، والحالة هذه  
هو استمرار الوقف حتى ينحسم هذا الوقف المعلق ، وهو لا ينحسم الا  
بعد اتهام التحقيق الذى تتولاه النيابة العامة ، ثم الفصل فى التهم  
بعد ذلك بوساطة جهات القضاء المختصة ، وهذا هو التأويل الذى  
يتسق مع طبائع الأشياء ومع الحكمة التشريعية التى قامت عليها  
النصوص الخاصة بوقف الموظف ووقف مرتبه خلال هذا الموقف المعلق  
متأويل الحكم المطعون فيه لفحوى قرار مجلس التأديب بان المقصود  
منه هو انتهاء الوقف بإحالة المدعى الى محكمة الجنائيات يكون —  
والحالة هذه — مسخا لفحوى القرار ، بما يخرج من الفهم الطبيعى



الى فهم واضح الشكوك لا يتسق مع مفاد النصوص على هدى الصالح  
العام وبمراعاة مقتضيات النظام الادارى وحسن سير المرافق .

( طعن ٦٩٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٥٨ )

#### قاعدة رقم ( ٤٩ )

##### المبدأ :

عدم عرض القرار الصادر بوقف الموظف على مجلس التأديب  
المختص حالا حسبها هو مشروط في الفترة الأخيرة من المادة ٨ من الأمر  
العالى الصادر في ١٠/٤/١٨٨٣ - لا يؤدي الى انعدام قرار  
الوقف وما بنى عليه من الصرمان من الترقية - أساس ذلك - هو  
عدم وجود نص يرتب هذا الجزاء .

##### ملخص الحكم :

لا وجه لما يهاج به الحكم المضمن فيه من أن القرار الصادر  
عليه بالوقف اعتورته ثنائية بسبب اغفال عرضه حالا على مجلس  
التأديب المختص حسبها هو مشروط في الفترة الأخيرة من المادة الثانية  
من الأمر العالى الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ ، وأن اثر هذه  
الثنائية هو انعدام قرار الوقف وما بنى عليه من حرمانه من الترقية ،  
لا وجه لذلك لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أنه ليس في النصوص  
المشار اليه ما يرتب مثل هذا الجزاء الذي يجعل قرار الوقف وما ترتب  
عليه معدوما .

( طعن ٢٩٩ لسنة ٤ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٦٢ )

#### قاعدة رقم ( ٥٠ )

##### المبدأ :

موظف مؤقت - وقفه عن العمل - من اختصاص وكيل الوزارة  
أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه دون مجالس التأديب - تقرير



مجلس التأديب وقف موظف مؤقت عن عمله مع عدم صرف مؤبته عن مدة  
الوقف — باطل — لا محل مع ذلك للحكم بالغائه متى كان وكيل الوزارة  
المختص قد أقر ذلك

#### ملخص الحكم :

إذا تبين أن المدمى بوصفه مستخدماً مؤقتاً معيناً على وظيفة  
مؤقتة أنها تنطبق في حقه — بحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ — بشأن نظام موظفي الدولة — الشروط الواردة بصيغة عقد  
الاستخدام التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر بجلسته  
٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فيها يتعلق بتوظيفه وتأديبه ونصله ،  
فإنه طبقاً للمادة الخامسة من شروط هذا العقد يكون لو كـيـل الـوزـارة  
أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه سلطة وقف المستخدم من  
العمل احتياطياً ، ويترتب على الوقف عدم صرف المرتب ، ما لم يقرر  
أحدهما صرفه كله أو بعضه ، وبناء على هذا يكون مجلس التأديب  
الابتدائي لموظفي وزارة التربية والتعليم غير مختص بالنظر في وقف  
المدمى من عمله أو مجازاته تأديبياً ، بل المختص بذلك هو وكيل  
الوزارة . على أنه لما كان هذا الأخير قد أقر وقف المذكور ، ولم يقرر  
صرف مرتبه إليه عن مدة وقفه ، بل استصدر قراراً وزارياً يفصله من  
الخدمة ، فإن طلب المدمى إلغاء القرار الصادر من مجلس التأديب  
بوقفه عن العمل يكون على غير أساس سليم من القانون .

( طعن ٨٥٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٥١ )

#### المبدأ :

المشرع حدد الحالات التي يجوز فيها وقف العامل على سبيل  
الحصر — ولا يجوز اللجوء إلى هذه الوسيلة لغير ما شرعت له —  
مثال بالنسبة لوقف موظف عن العمل لأجباره على عرض نفسه على  
الجهة الطبية المختصة .



### ملخص الحكم :

ومفقا للتنظيم الذي وضعه المشرع بالنسبة الى الوقف من العمل فلا يجوز أن يوقع على الموظف كعقوبة تأديبية الا بموجب حكم من المحكمة التأديبية المختصة ( مادة ٨٤ ) ولا يجوز الوقف احتياطيا الا اذا كان ثمة تحقيق يجري مع الموظف قبل إحالته الى المحكمة التأديبية اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ( مادة ٩٥ ) ولا يوجد في نصوص القانون ما يسوغ لجهة الادارة اتخاذ هذا الاجراء الاخير لفرض آخر كجرد الشك في أن الموظف فقد شرط اللياقة الطبية او لإجباره على الادعاء لقرار أصدرته جهة الادارة كما لو أحالت موظفا الى الكشف الطبي وامتنع عن تمكين الجهة الطبية المختصة من فحصه ، وانما يجب أن تلتزم جهة الادارة الوسيلة التي نص عليها القانون والغرض الذي شرعت من أجله ، وما دام المشرع قد أجاز الوقف الاحتياطي في أحوال معينة محددة على سبيل الحصر فلا يجوز لجهة الادارة أن تلجأ الى هذه الوسيلة في غير ما شرعت له والا كان ذلك خروجاً على حدود التنظيم الذي رسمه المشرع واهدار الحكمة التي استهدفها من تخصيصه لكل حالة الاجراء الذي يناسبها .

واذا كان الثابت من الاطلاع على الأوراق المرفقة بملف المطعون أن الطاعن اصيب بمرض عقلي منذ سنة ١٩٥٩ استلزم مرضه على القومسيون الطبي العام عدة مرات لتقرير الاجازة لمعالجه ثم عمد الطاعن الى عدم تمكين الجهة الطبية من فحصه منذ أواخر سنة ١٩٦٠ - فأصدرت جهة الادارة قرارها المطعون فيه بعمد أن اوصت بذلك المحكمة التأديبية المختصة قاصدة من هذا القرار اجبار الطاعن على مرض نفسه على الجهة الطبية المختصة فمن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد أوقف الطاعن في غير الحالات التي يجوز فيها ذلك يكون قد خالف القانون .

( طعن ٧٣ لسنة ١٢ ق ، ٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢١ )

( ١٩٦٧/١/٢١ )



## قاعدة رقم ( ٥٢ )

### المبدأ :

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ شرع اجراء الوقف من العمل  
لواجهة حالات محددة لا يسوغ لجهة الادارة ان تصدر قرارا بوقف  
الموظف في غير هذه الحالات .

### ملخص الحكم :

بالرجوع الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي  
الدولة وهو الذي يحكم واقعة الدموى يتضح انه تناول اجراء وقف الموظف  
من العمل في المادة ٨٤ منه التي عدت الجزاءات التي يجوز توقيعها  
على الموظفين ومن بينها الوقف من العمل بدون مرتب مدة لا تجاوز  
ثلاثة اشهر وفي المادة ٩٥ منه التي خولت وكيل الوزارة او رئيس  
المصلحة كل في دائرة اختصاصه ان يوقف الموظف عن عمله احتياطيا  
اذا اقتضت مصلحة التحقيق نعه ذلك وفي المادة ٩٦ منه التي اوجبت  
وقف الموظف بقوة القانون عن عمله اذا تم حبسه احتياطيا او  
تنفيذا لحكم جنائي .

يبين من ذلك ان هذا القانون شرع اجراء الوقف من العمل  
لواجهة حالات محددة هي حالة ما اذا أجرى تحقيق مع موظف ولبت منه  
ارتكابه لذنوب ادارى يعين مساطته منه فيوقع عليه جزاء الوقف من العمل  
مدة معينة كجزاء تأديبي وحالة ما اذا أسندت الى الموظف تهم ويدمو  
الحال الى الاحتياط والتصون للملء المام الموكل اليه بكف يده  
منه واقصائه من وظيفته ليجرى التحقيق في جو خال من مؤثراته  
وبعيد من سلطانه وهو الوقف الاحتياطي وحالة الوقف بقوة القانون  
للموظف الذي يحبس احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائي .

لذلك فانه وقد بان ان القانون المذكور لم يشرع وقف الموظف



الا لجابية تلك الحالات فإنه لا يسوغ لجهة الادارة ان تصدر قرارا بوقف موظف لاي سبب لا يبت الى الحالات المتقدمة بصفة .

( طعن ٦٥٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٣ )

#### المبدأ :

وقف الموظف عن العمل احتياطيا لا يسوغ الا اذا كان ثمة تحقيق يجري معه واقتضت مصلحته هذا الايقاف — صدور قرار الوقف بعد الانتهاء من التحقيق يكون قد تم على غير ما يقضى به القانون — قرار ايقاف الموظف بمناسبة النظر في انتهاء خدمته — صدوره بعد انقضاء المدة التي امر الحكم الجنائي بوقف تنفيذ العقوبة خلالها يجعله ناقذا لسبب الذي قام عليه .

#### مفخص الحكم :

ان وقف الموظف من العمل احتياطيا ، لا يسوغ وفقا لحكم المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ، الا اذا كان ثمة تحقيق يجري معه واقتضت مصلحة التحقيق هذا الايقاف ولما كان قرار ايقاف المدعى عن عمله في ٣ اكتوبر سنة ١٩٦١ قد صدر بعد انتهاء التحقيق الاداري الذي باشرته النيابة الادارية في القضية رقم ٢/٢٥٠ لسنة ١٩٥٥ وبعد انتهاء التحقيق الذي اجرته النيابة العامة في الجنالية رقم ٢٥٧٣ لسنة ١٩٥٥ قسم ثان بورسميد آنفة الذكر وصدر الحكم الجنائي النهائي في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ في الاتهام الذي اوقف المدعى بسببه ، فان قرار الوقف والحال كذلك يكون قد تم على غير ما يقضى به القانون ، حيث لم يكن ثمة تحقيق يجري مع المدعى تقتضي مصلحته هذا الايقاف ، وانما صدر القرار على ما يبين من الاوراق بمناسبة النظر في انتهاء خدمته وفقا لنص الفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ للحكم عليه في جنسية المصار اليها ، والى ان يتم استطلاع



الرأى فى مدى قانونية اتخاذ هذا الاجراء . واذا كان الامر كذلك . وكان مسدور قرار الاتفاق بعد انقضاء المدة التى امر الحكم الجنائى . المشار اليه بوقف تنفيذ العقوبة خلالها واعتباره من ثم وكأنه لم يكن . وفقا لحكم المادة ٥٩ من قانون العقوبات على ما سلف بيانه ، فان . القرار المذكور يكون نافذ السبب الذى قام عليه مثنويا بالبطلان .

( طعن ٩٢٥ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٧/١/١٩٧٠ )

### قامدة رقم ( ٥٤ )

#### المبدأ :

الوقف كاجراء احتياطى مؤقت يجب لصحته ان تكون هناك حالة مستعجلة وان يعرض الأثر حالا على مجالس التأديب ويترتب عليه الحرمان من المذهب ما لم يقرر مجلس التأديب خلاف ذلك .

#### ملخص الفتوى :

لاحظ القسم أن الموظف المذكور أوقف من العمل فى ١٠ يوليو سنة ١٩٤١ وأبستمر موقوفا حتى تولى فى ٩ يناير سنة ١٩٥٠ دون أن يقدم الى مجلس التأديب أو يصدر فى موضوع اتهامه حكم جنائى .

وبالرجوع الى الأحكام القانونية المتعلقة بتأديب الموظفين يلاحظ ان المادة . الثابتة من الأمر العالى الصادر فى ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ معدلة بالأمر العالى الصادر فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ : نص على أن :

» العقوبات التأديبية التى يجوز الحكم بها على الموظفين والمستخدمين بالمصالح الملكية هي :

أولا - الإنذار .

ثانيا - قطع الماهية لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا .



ثالثا - التوقيف مع الحرمان من الماهية لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

رابعا - التزليل من الوظيفة أو الدرجة أو تنقيص الماهية مع إيقاف الوظيفة أو الدرجة .

خامسا - الرقت بدون الحرمان من الماش .

وقد جعل لرؤساء المصالح الحكم بالانذار ويقطع الماهية مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها إلا بناء على قرار مجلس التأديب بالشروط والأوضاع المقررة بالأوامر العالقية .

ثم نصت الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من ديكريته ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ على ما يأتى :

« أما فى الأحوال المستعجلة فيسوغ لرؤساء المصالح ان يمنحوا المستخدمين مؤقتا عن العمل بشرط ان يعرضوا ذلك حالا على مجلس الإدارة . ويترب على توقيف المستخدم عن العمل حرمانه من ماهيته . ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك .

ويتبين من هذه النصوص ان الوقف عن العمل نوعان :

الاول - عقوبة تأديبية .

والثانى - اجراء احتياطى مؤقت .

فالاول لا يجوز توقيفه الا بناء على قرار من مجلس التأديب .

أما الثانى فقد اجيز لرؤساء المصالح انضاده بشرطين .

١ - ان تكون هناك حالة مستعجلة .

٢ - ان يعرض امر الوقف حالا على مجلس التأديب .



فإذا تم الوقف دون أن يكون مستوفيا هذين الشرطين فإنه يكون مخالفا للقانون ومن ثم لا يترتب عليه هذا الأثر .

وتقدير ظروف توافر الاستعمال يدخل في سلطة رئيس المصلحة التقديرية في حدود عدم إساءة استعمال السلطة . فإذا ما رأى الرئيس أن الحالة تستدعي الوقف أصدر به أمرا ثم عرض هذا الأمر حالا على مجلس التأديب المختص وهذا الإجراء واجب علوه الرئيس ليس له مخالفته والا فقد الوقف شرطا من شروطه ولم يترتب عليه أثره .

ولا شك أن النص في القانون على هذه الأحكام مقصود به وضع ضمان للموظف كما أن القول بعكسه يترتب عليه منع رئيس المصلحة سلطة في الوقف أكبر من سلطة المجالس التأديبية التي لا تملك إلا الحكم بالوقف مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر .

ويطبق هذا المبدأ على الحالة المعروضة يتبين أن رئيس المصلحة أصدر أمرا بوقف الموظف عن العمل منذ ١٠ يوليو سنة ١٩٤١، ولم يعرض الأمر على مجلس التأديب حتى توفي الموظف في ٩ يناير سنة ١٩٥٠ وبذلك يكون الوقف قد نفذ شرطا من شروط صحته ومن ثم لا ينتج الأثر الذي رتبته عليه القانون وهو الحرمان من المرتب .

ولا يخفى من الأمر شيئا أن المرف قد جرى على قدم عرض أمين الوقف فوراً على مجلس التأديب لأن المرف لا يقيم قاعدة بخالفة نص القانون .

أما فيما يتعلق بالملاوات والترقيات فإنها لا تستحق إلا بصدور القرار الممنح لها وما دام لم يصدر قرار بمنح الموظف المذكور أية علاوة أو ترقية وكان مركز الجهة الإدارية في عدم إصدار مثل هذا القرار — وهو أن الموظف كان موقوفا لاتهامه بالزور والاختلاس — واضحا ومقبولا فإن المرتب المستحق من مدة الوقف يحسب على



أساس آخر مرتب كان يتقاضاه الموظف عند صدور قرار وقفه دون حساب أية علاوة أو ترقية .

أما فيما يتعلق بحساب مدة الوقف في المعاش فإن المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمعاشات الملكية تنص على عدم حساب مدة الوقف الذي ترتب عليه الحرمان من كامل الماهية أو جزء منها في مدة الخدمة المحسوبة في المعاش . ومفهوم المخالفة من هذا النص أن مدة الوقف التي لم يترتب عليها الحرمان من المرتب كما هو الشأن في الحالة المعروضة تصب في المعاش .

( فتوى ٨١ - في ١/٣١/١٩٥١ )

#### قاعدة رقم ( ٥٥ )

##### المبدأ :

طلب الموظف خصم مدة الوقف الاحتياطي من مدة الوقف الجزائي  
أسوة بعقوبة الحبس - غير جائز - امتناع القياس في مقام العقاب والتأديب .

##### ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة في المادة ٨٤ منه على الجزاءات التي يجوز توقيعها على الموظفين ، ومن بينها الوقف من العمل بدون مرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر . ولئن كانت هذه العقوبة تنفق وإجراء الوقف الاحتياطي في آثارها كما تنفق عقوبة الحبس الاحتياطي والحبس التنفيذي ، إلا أن خصم مدة الحبس الاحتياطي من مدة عقوبة الحبس قد أجازته قانون الإجراءات الجنائية بنصوص صريحة ، وقد خلا قانون نظام موظفي الدولة من مثل هذه النصوص ، ومن ثم فلا يجوز خصم مدة الوقف التنفيذي من مدة الوقف الاحتياطي قياساً على الحبس ، لأن القياس يمتنع في مقام العقاب والتأديب .

( فتوى ١٦٤ - في ١٩/٣/١٩٥٧ )



### قاعدة رقم ( ٥٦ )

#### المبدأ :

المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أنطقت لرئيس المحكمة التاديبية سلطة إصدار قرارات الفصل في طلبات وقف صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف - المادة ٨٣ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أنطقت هذا الاختصاص للمحكمة وليس لرئيسها - أساس ذلك : المشرع استهدف تحقيق ضمانات ذات شأن تتمثل في أن يزن الأمر ثلاثة أعضاء بدلا من واحد فقط بما يكفل أكبر قدر من العدالة - بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يكون قد نسخ ضمان نص المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة - القرار الذي يصدر في هذا الشأن من رئيس المحكمة وهذه يكون قد صدر من شخص لا ولاية له قانونا باصداره ويضحي بهذه المثابة قرارا منعما .

#### ملخص الحكم :

ان حاصل أسباب الطعن ان القرار المطعون فيه صدر بالمخالفة لحكم المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، والتي جعلت الاختصاص في وقف العامل عن العمل ومد الوقف وصرف او عدم صرف المرتب الموقوف محتوذا للمحكمة التاديبية وليس لرئيس المحكمة .

ومن حيث انه باستعراض النصوص القانونية التي حددت الجهة صاحبة الولاية في الفصل في طلبات مد وقف العاملين عن العمل احتياطيا وصرف مرتباتهم أثناء مدة الوقف يبين أن المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصادر في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على انه يصدر رئيس المحكمة قرارا بالفصل في طلبات وقف الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة عن العمل أو صرف المرتب



كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانوناً ،  
وتضمنت المادة ١٥ من هذا القانون بيان الأشخاص الذين أشارت  
اليهم المادة ١٦ سائلة الفكر ومن بينهم العاملين المدنيين بالدولة  
- شأن المطعون ضده - ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨  
ينظم العاملين المدنيين بالدولة وقضت المادة ٨٣ منه على أن للسلطة  
المختصة أن توقف العامل عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة  
التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه  
المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويترتب  
على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ  
الوقف ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة  
لتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فإذا لم يعرض الأمر  
خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف صرف الأجر كاملاً حتى تقرر المحكمة  
ما يتبع في شأنه .

ومن حيث أن مفاد النصوص المتقدمة أن قانون مجلس الدولة  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ كان يقضى باختصاص رئيس المحكمة التأديبية  
بالفصل في طلبات وقف العاملين المدنيين بالدولة احتياطياً عن عملهم  
وفي طلبات صرف مرتباتهم كلها أو بعضها أثناء مدة الوقف ثم ارتأى  
المشرع في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ أن يكون هذا الاختصاص  
منوط بالمحكمة التأديبية وليس برئيس هذه المحكمة وحده ، وقد  
استهدف المشرع ولا شك من هذا النص تحقيق ضمانات ذات شأن  
تتمثل في أن يزيد الأمر ثلاثة أعضاء بدلاً من واحد فقط بما يكفل  
أكبر قدر من العدالة وإذا جاء نص المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٨ متعارضاً على هذا التضمين مع نص المادة ١٦ من  
القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ السابق عليه فإنه يكون قد نسخ  
عملاً بنص المادة ٢ من القانون المؤرخ في ١٩٧٢ الذي تنص على أنه لا يجوز  
إلغاء نص تشريعي إلا تشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص  
يتعارض مع نص التشريع القديم وإذا كان الأمر كذلك فإن الفصل



من طلبات وقف العاملین المذنبین بالدولة احتياطيا عن عملهم  
وصرف مرتباتهم مدة الوقف كما هو الشأن في المنازعة الماثلة —  
يصبح منعقدا منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨،  
للمحكمة التأديبية المختصة بكابل هيئتها وليس لرئيسها الذي زالت  
كل ولاية له في هذا الشأن .

ومن حيث متى كان الأمر كما تقدم وكان القرار المطعون فيه  
صادرا من رئيس المحكمة التأديبية وحده وليس من المحكمة التأديبية  
بكابل هيئتها ، فمن ثم يكون قد صدر من شخص لا ولاية له قانونا في  
اصداره ويضحي بهذه المثابة قرارا معدوما .

ومن حيث أنه لما تقدم يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي  
موضوعه بالفناء القرار المطعون فيه وبإعادة طلب النظر في أمر  
سرف نصف المرتب الموقوف المقيد رقم ٤١ لسنة ١١ القضائية —  
إلى المحكمة التأديبية بالمنصورة للفصل فيه بكابل هيئتها .

( طعن ٥٦٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٢٤ )

تمليق :

#### التصوص المعمول بها بشأن الوقف عن العمل احتياطيا

نصت المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعد استبدالها  
بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أن :

لكل من السلطة المختصة ومدير النيابة الادارية حسب الاحوال  
أن يوقف العامل من مبله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق  
معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة  
الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويترتب  
على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ  
الوقف .

( م ٧ — ج ٩ )



، ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف البساقى من أجره فلذا لم يعرض الأمر عليهما خلال عشرة أيام من تاريخ السوف وجب صرف الأجر كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع فى شسائنه .

وعلى المحكمة التأديبية أن تصدر قرارها خلال عشرين يوماً من تاريخ رفع الأمر إليها فلذا لم تصدر المحكمة قرارها فى خلال هذه المدة يصرف الأجر كاملاً فلذا يرى العامل أو حفظ التحقيق معه أو جوزى بجزاء الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تجاوز خمسة أيام صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره ، فان جوزى بجزاء الشد تقرر السلطة التى وقعت الجزء ما يتبع فى شأن الأجر الموقوف صرفه ، فان جوزى بجزاء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يجوز أن يسترد منه فى هذه الحالة ما سبق أن صرف له من أجره .

#### طبيعة قرارات الوقف عن العمل احتياطياً :

تقرر الوقف عن العمل احتياطياً الصادر من السلطة الرئيسية هو انفصاح من جهة إدارية مختصة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة تأديبية بمقتضى القانون بقصد أحداث أثر قانونى معين ، هو إبعاد العامل من عمله وإيقاف صرف نصف مرتبه بصلة مؤقتة . وهذا الأثر لا يتحقق الا بذلك الانفصاح . وفى هذا الأثر أيضاً تنهش نهائية القرار الصادر بالوقف الاحتياطى عن العمل ، إذ أن لهذا القرار اثره القانونى الحالى الذى يترتب بهجسرد مسدوره ، وهو الاتصاء عن العمل ووقف صرف نصف راتب . على أن المستشار الدكتور السيد محمد إبراهيم يرى ( المرجع السابق ص ٥٨٨ و ٥٨٩ ) أن المعبرة فى نهائية القرار ليست بصدوره فلذا بل بصدوره من سلطة تلك إصداره دون أن تكون خاضعة فى ذلك لاعتماد أو تصديق من جهة إدارية أعلى منها . وعلى ذلك فلان صدور قرار الوقف عن العمل احتياطياً من أحد الرؤساء الإداريين فى حدود اختصاصه



يكون قرارا اداريا نهائيا لعدم خضوعه لاعتماد سلطة اعلى .

### خصائص الوقف عن العمل احتياطيا وحكمته :

الوقف عن العمل احتياطيا ليس من قبيل العقوبة التي توقع على العامل لقاء مخالفة تأديبية ثبت وقوعها منه ، وانما هو مجرد اجراء احتياطي كما يبين من تسمية القانون له ، يجوز للسلطة المختصة ان تلجأ الى اتخاذه في شأن العامل متى قامت به دواعيه .

فهذا الوقف يقصد به اسقاط ولاية الوظيفة عن العامل اسقاطا مؤقتا ، فلا يتولى خلاله سلطة ولا يبشر لوظيفته عملا يقتضي الأمر انصاءه عن وظيفته ليجرى التحقيق في جو خال من مؤثراته بمبدأ عن سلطاته ، توصلا لانبلاج الحقيقة في أمر هذا الاتهام ( راجع بحث الدكتور نعيم عطية بعنوان « موانع الترقية » بمجلة ادارة قضايا الحكومة ، العدد الثالث - السنة خامسة عشرة ص ١١ وما بعدها ) .

والوقف عن العمل احتياطيا يكون اذا ما اقتضت مصلحة التحقيق مع العامل وقفه عن العمل وكف يده عن ولايته . على ان وقف العامل عن العمل احتياطيا يمكن ان يقرر ايا كانت المخالفة التي يجري معه التحقيق فيها ، وايا كان حظها من الجسامة او عدم الاهمية . ومن ثم فقد يضحى التحقيق مجرد زريعة تستند اليها جهة الادارة لوقف العامل من عمله . ولهذا نرى ان الوقف عن العمل لا يكون سلبيا الا اذا قام سبب جدي كلن يكون ما نسب الى العامل من أمور قد بلغ حدا من الجسامة تنعكس آثارها السلبية على التحقيق فيما لو استمر العامل بتوليا أعمال وظيفته ، ولا يمكن تدارك هذه الآثار السلبية الا بوقف العامل المذكور عن عمله احتياطيا . نفس هذه الحالة تحقق حلة الوقف الاحتياطي ودواعيه .

على انه مهما كانت الآثار القانونية لوقف العامل احتياطيا من



عمله ، فإن الوقف لا يترتب عليه فسخ رابطة العامل الموقوف بالوظيفة ، فهو يظل خلال مدة وقفه مهبا استطالت خاضعا لواجبات الوظيفة العامة ، وهي تلك الواجبات المفروضة عليه خارج الوظيفة فهو قد اتقى عن الوظيفة مؤقتا فلا تقص على عاتقه بطبيعة الحال واجبات مرتبطة بأداء الوظيفة ذاتها . ولكنه يكون مسئولاً تأديبياً عن مسلكه خارج الوظيفة متى جاء غير متفق مع الاحترام اللائق للوظيفة ، كما يمنع عليه أثناء مدة الوقف ان يقوم بأعمال مثل مزاوله الأعمال التجارية او يؤدي للغير أعمال بمكافأة .



## الفرع الثاني مد قرار الوقف عن العمل

قاعدة رقم ( ٥٧ )

نقـبـدا :

عدم عرض أمر استمرار وقف المدعى عن عمله فور انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار به على مجلس التأديب - ليس من شأنه أن يؤدي إلى انعدام هذا القرار أو اعتباره كأن لم يكن - ليس ثبت نص يرتب هذا الأمر .

ملخص الحكم :

ان عدم عرض أمر استمرار وقف المدعى عن عمله فور انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار به على مجلس التأديب - ليس من شأنه أن يؤدي إلى انعدام هذا القرار أو اعتباره كأن لم يكن لعدم وجود نص يرتب هذا الأمر . ان مجلس التأديب العادي قد قرر بجلسته المنعقدة في ١٣ من مارس ١٩٥٧ اعتبار مدة خدمة المدعى منتهية من تاريخ الحكم عليه في اللجنة رقم ٧٨٥٦ لسنة ١٩٥٤؛ وهو تاريخ سابق على تاريخ وقفه فلم يكن هناك محل مع صدور هذا القرار لأن ينظر المجلس المذكور في استمرار وقفه ونظرا إلى أن المدعى قد استأنف هذا القرار الذي لا يخرج عن كونه تسرر عزل يرتد أثره إلى تاريخ الحكم المذكور فإنه يعتبر موقفا عن عمله بقوة القانون وفقا لحكم الفترة الأخيرة من المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ والتي تقضى بأنه يتربى على الحكم بالعزل من الوظيفة من المجلس التأديبي وقف الموظف حتما رغم طعنه بالاستئناف .

( طعن ١٧٤٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١ )



### قاعدة رقم ( ٥٨ )

#### المبدأ :

المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ٥٢ من المرسوم الصادر باللائحة التنفيذية لهذا القانون والمادة ١٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - مقتضاها أنه لا يجوز مد وقف الموظف مدة تزيد على ثلاثة أشهر إلا بقرار من المحكمة التأديبية .  
المواد المشار إليها لا تستوجب اقتصار إذن المحكمة بالمد على ثلاثة أشهر ثم يتجدد الآن بذلك كل مرة كما هو الشأن في حبس المتهمين احتياطيا - علة التفرقة بين الحكيم .

#### ملخص الحكم :

أن المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أن « للوزير ولوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه أن يوقف الموظف عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف على ثلاثة أشهر إلا بقرار من مجلس التأديب ... » ، وتنص المادة ٥٢ من المرسوم الصادر باللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر على أنه « إذا امتدت مدة الوقف الى ثلاثة أشهر دون أن ينتهى التحقيق تعين عرض الأوراق في نهاية تلك المدة على مجلس التأديب للنظر في استمرار الوقف » ، ثم صدر في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٨ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصرى ناصيا في المادة العاشرة منه على أن « لمدير عام النيابة الادارية او احد الوكيلين أن يطلب وقف الموظف عن أعمال وظيفته اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ويكون الوقف بقرار من الوزير أو الرئيس المختص ... ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف عن ثلاثة أشهر إلا بقرار من المحكمة التأديبية ... » . والمستفاد من النصوص المتقدمة أنه لا يجوز مد وقف الموظف مدة تزيد على ثلاثة أشهر إلا بقرار من المحكمة



التأديبية ، فالمحضر منصب على وقف الموظف من عمله لمدة تزيد على ثلاثة أشهر الا باذن من المحكمة المذكورة ، ولم تستوجب النصوص ان يقتصر اذن المحكمة بذلك على ثلاثة أشهر فقط ، ثم يتجدد الاذن بذلك كل مرة ، كما هو الشأن مثلاً في حبس المتهمين احتياطياً - حيث تنص المادة ١٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية على انه « ينتهى الحبس الاحتياطى حتماً بمضى خمسة عشر يوماً على حبس المتهم ، ومع ذلك يجوز لقاضى التحقيق بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم أن يصدر أمراً بمد الحبس مدة أو مدداً أخرى لا يزيد مجموعها على ٥٠ يوماً . . . » ، ونصت المادة ١٤٣ من القانون المذكور على انه « اذا رأى قاضى التحقيق مد الحبس الاحتياطى زيادة على ما هو مقرر بالمادة السابقة وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر عرض الأوراق على غرفة الاتهام لتصدر أمراً بما تراه بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم ، ولغرفة الاتهام مد الحبس مدداً متعاقبة لا تزيد كل منها عن ٥٠ يوماً الى أن ينتهى التحقيق » - وعلة الفرق في الحكمين واضحة ، ذلك لأن الحبس الاحتياطى - هو تقييد الحرية الشخصية - أمر يتعذر تداركه اذا ما وقع فعلاً ، فوجب التحوط لهذا الأمر قبل وقوعه ، ومن هنا كان الاذن به مقصوراً على ٥٠ يوماً في المرة الواحدة مع وجوب تجديد الاذن كل مرة ، اما الوقف فعلاً يتربط عليه للموظف سوى وقف صرف مرتبه ، وهذا أمر من الممكن تداركه على النحو الذى نظمته الفقرة الثانية من المادة العاشرة اذ خولت المحكمة التأديبية صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة ، كما خولتها - عند الفصل في الدعوى التأديبية - تقرير ما يتبع في شأن المرتب في مدة الوقف ، سواء بحرمان الموظف منه أو بصرفه اليه كله أو بعضه ، ومن ثم فيكون للمحكمة التأديبية - اذا ما عرض عليها الأمر - عند الفصل في الدعوى التأديبية - تقرير ما يتبع في شأن المرتب في مدة الوقف ، سواء بحرمان الموظف منه أو بصرفه اليه كله أو بعضه ، ومن ثم فيكون للمحكمة التأديبية - اذا ما عرض



عليها أمر مد الوقف — أن تقدر المدة اللازمة حنسبها تقتضيه مصلحة التحقيق أو المحكمة التأديبية بحسب ظروف الحال وبلاساته .

( طعن ٩٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٥٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٩ )

أبشدا :

سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة فى وقف الموظف متى اقتضت مصلحة التحقيق ذلك — محدودة بثلاثة أشهر — وجوب عرض الأمر على مجلس التأديب قبل انقضاء هذه المدة ليقرر مد الوقف — أفعال هذا العرض يؤدى الى بطلان اثر قرار الوقف فيها زاد على هذه المدة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة على أن « لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل لى دائرة اختصاصه أن يوقف الموظف عن عمله احتياطيا ، اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف عن ثلاثة أشهر الا بقرار من مجلس التأديب ، ويرتب على وقف الموظف عن عمله وقف مرتبه ابتداء من اليوم الذى اوقف فيه ما لم يقرر مجلس التأديب صرف المرتب كله أو بعضه » . كما تنص المادة ٥٢ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على أنه « اذا ابتدئت مدة الوقف الى ثلاثة شهور دون أن ينتهى التحقيق تعين عرض الأوراق فى نهاية تلك المدة على مجلس التأديب للنظر فى استمرار الوقف ، فإذا لم يصدر المجلس قرارا بالمد يعود الموظف الى عمله من اليوم التالى لانقضاء الثلاثة الأشهر ويصرف اليه مرتبه ابتداء من تاريخ عودته أن كان صرف المرتب موقوفا » .

ويبين من هذين النصين أن الشارع قد خول وكيل الوزارة أو



رئيس المصلحة - كل في دائرة اختصاصه - حق وقف الموظف عن عمله احتياطيا ، متى اقتضت ذلك مصلحة التحقيق - وحدد لهذا الوقت مدى لا يجاوزه وهو ثلاثة اشهر ، فان اقتضى الأمر استمرار الوقت مدة اطول تعين عرض الأمر على مجلس التأديب ليقرر مد الوقت فان رفض ذلك تمين إعادة الموظف الى عمله من اليوم التالي لانقضاء الثلاثة الأشهر . ويتحقق هذا الأثر كذلك في حالة عدم العرض على مجلس التأديب ، فيبطل أثر قرار الوقف فيها يزيد على على تلك المدة .

تمتى كان الثابت ان الموظف أوقف عن عمله في ٩ من مايو سنة ١٩٥٣ وأمد وقته لأكثر من ثلاثة اشهر دون موافقة مجلس التأديب حتى اعيد الى عمله في ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ ، فان وقته يكون فيما زاد على ثلاثة اشهر غير قائم على أساس من القانون ، ويستحق راتبه عن المدة التالية لهذه الأشهر الثلاثة حتى تاريخ موته الى العمل ، اما مرتبه عن مدة الثلاثة الأشهر الأولى التي كان الوقت خلالها صحيحا قانونا فيتمين عرض أمره على مجلس التأديب ليقرر في شأنه ما يراه وذلك بالتطبيق لاحكام المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

( انتهى ١٦٤ - في ١٩/٣/١٩٥٧ )

#### قاعدة رقم (٦٠)

##### المبدأ :

قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ - المحكة التأديبية هي المختصة بمد قرار وقف العامل الصادر من مجلس الإدارة للمدة التي تحددها كما تختص بتقرير صرف او عدم صرف الباقي من الأجر خلال مدة الوقف - صدور القرار من رئيس المحكة منفردا - قرار مخالف للقانون - الحكم بالفائه بالرغم من أن الطاعن لم يورد هذا السبب في تقرير الطعن - أساس



ذاك : اختصاص المحكم التأديبية من النظام العام والمحكمة الادارية  
العيان ان تصدى من تلقاء نفسها لقواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام  
المعالم .

#### ملخص الحكم :

انه في اول يولييه سنة ١٩٧٨ حمل باحكام القانون رقم ٤٨  
لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والذي  
قضى في المادة ٨٦ منه على انه « لرئيس مجلس ادارة الشركة بقرار مسبب  
حفظ التحقيق الذي أجرى مع العامل وله ان يوقف العامل من عمله  
احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك وذلك لمدة لا تزيد عن  
ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية  
المختصة للمدة التي تحددها ويترب على وقف العامل من عمله وقف  
صرف نصف الاجر ابتداء من تاريخ الوقف ويجب عرض الامر فوراً على  
المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف او عدم صرف الباقي من اجرة  
ماذا لم يعرض الامر عليها خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف وجب  
صرف الاجر كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه » .

ومن حيث ان المستند من ذلك انه امتثارا من تاريخ العمل  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه أصبحت المحكمة التأديبية  
هي المختصة بمد قرار وقف العامل الصادر من مجلس الادارة للمدة  
التي تحددها كما تختص بتقرير صرف او عدم صرف الباقي من اجرة  
خلال مدة الوقف ولقد كان هذا الاختصاص معقودا لرئيس المحكمة  
التأديبية طبقا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
بشأن مجلس الدولة ولكن بصور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أصبح  
الاختصاص للمحكمة التأديبية طبقا للمادة ٨٦ المشار اليها .

ومن حيث انه يبين من الاوراق انه في ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٨١  
اصدر رئيس المحكمة التأديبية بطنطا قرار في الطلب المقدم من الشركة المطعون



منها رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٢ القضائية بعدم صرف نصف المرتب الموقوفه.  
صرفه للطاعة واذ كتبت المحكمة التأديبية هي المختصة بتقرير صرفه  
أو عدم صرف نصف المرتب الموقوف طبقا لنص المادة ٨٦ من القانون  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فإن قرار رئيس المحكمة المشار  
اليه في هذا الشأن يكون مخالفا للقانون ويحق للمحكمة ان تحكم  
بالغائه بالرغم من ان الطاعة لم تورد هذا السبب في تقرير طعنها  
باعتبار ان اختصاص المحاكم التأديبية من النظام العام والمحكمة العليا  
ان تصدى من تلقاء نفسها لقواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام .

( علن ٨٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٣ )



## الفرع الثالث الوقف من العمل بقوة القانون

### قاعدة رقم ( ٦١ )

#### المبدأ :

مستخدم خارج الهيئة — وقفه من العمل — المادة ٩٦ من قانون  
نظام موظفى الدولة تنظم الوقف الذى يقع بقوة القانون فى حالتى الحبس  
الاحتياطى او تنفيذاً لحكم جنائى — المادة ١٢٩ تنظم الوقف فى غير  
هاتين الحالتين — سلطة وكيل الوزارة او رئيس المصلحة فى ذلك .

#### ملخص الحكم :

لا صحة للقول بأنه لا يجوز وقف المستخدم الخارج من الهيئة  
الا بالتطبيق للمادة ٩٦ من قانون نظام موظفى الدولة ، أى فى حالتى  
حبسه احتياطياً او تنفيذاً لحكم جنائى ، لأن هذه المادة انما تنظم  
الوقف الذى يقع بقوة القانون ، وقد نظمت المادة ١٢٩ وقف المستخدم  
الخارج من الهيئة فى غير هاتين الحالتين ، فرخصت لوكيل الوزارة  
او لرئيس المصلحة — بحسب الأحوال — ان يوقف المستخدم الخارج عن  
الهيئة . ويترب على الوقف عدم صرف المرتب . مالم يقرر احدهما  
صرفه كله او بعضه ، ومفاد ذلك ان الوقف جائز بقرار ادارى يصدر  
من ايهما كل فى حدود اختصاصه ، ويترخص فى تقديره متى قام  
السبب الجبرر له ، وهو اتهام الموظف فى امر قد يستوجب مؤاخضته  
تأديبياً او جنائياً ، ويرى ان المصلحة العامة تقتضى ذلك .

( طعن ١٥٠٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨ )



### قاعدة رقم ( ٦٢ )

#### المبدأ :

المادة ٦٤ و ٦٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - مؤدى كل من الوقف الاحتياطي والوقف بشرة القانون بالتطبيق لأحكامهما إسقاط ولاية الوظيفة مؤقتا عن اقتضى - لكل من الوقفين سند القانون وشروطه ودواعيه - وقوع الوقف بقوة القانون وإن كان قد يغنى عن صدور قرار بتقدير الوقف الاحتياطي فإنه لا يمنع من صدور مثل هذا القرار إذا قبلت لدى الإدارة الاعتبارات التى تجعلها على ذلك - قرار الوقف الاحتياطي الذى يصدر إبان قيام الوقف بقوة القانون يحصل على أنه قرار شرطى معلق على انتهاء الوقف بقوة القانون بحيث ينفذ أثره إذا زال هذا الوقف - اختصاص المحكمة التأديبية بالنظر فى طلب مدد هذا الوقف إذا جاوزت مدته الثلاثة أشهر +

#### ملخص الحكم :

أن المستند من نص المادتين ٦٤ و ٦٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أن مؤدى كل من الوقف الاحتياطي والوقف بقوة القانون. هو إسقاط ولاية الوظيفة مؤقتا عن العامل إلا أن لكل من الوقفين سنده القانون وشروطه ودواعيه ، فالوقف الاحتياطي يصدره الرئيس الإداري في دائرة اختصاصه إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة حددها القانون ونص على إجراءات مددها ، بينما يقع الوقف بقوة القانون إذا ما حبس العامل احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي ويظل العامل موقفا إلى أن يزول سبب الوقف بالانحراج من العامل ، وأنه وإن كان وقوع الوقف بقوة القانون وما يترتب عليه من إسقاط ولاية مؤقتا عن العامل قد يغنى عن صدور قرار إداري بتقرير الوقف الاحتياطي طالما كان الوقف بقوة القانون قائما فإنه قد يقوم لدى الإدارة من الاعتبارات ما يحملها على تقرير استمرار وقف العامل بعد الانحراج



عنه فتصدر قرارا بالوقف الاحتياطي معلقة نفلاذ اثره على انتهاء الوقف بقوة القانون .

واذ يبين من الأوراق انه صدر قرار فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٤. بوقف السيد / . . . . حيث كان قد قبض عليه فى ذات التاريخ لاتهامه بتزوير أوراق رسمية وانه واضح من ظروف اصدار هذا القرار وجسامة ما نسب اليه ان الإدارة هدفت بقرارها المذكور الى استمرار ابعاد هذ العمال من عمله وحجبه عن الوظيفة خلال فترة التحقيق معه اذا زال الوقف الذى يقرره بقوة القانون . ومن ثم فان قرار الوقف الاحتياطي الذى صدر ابان قيام الوقف بقوة القانون يحمل على انه قرار شرطى معلق على انتهاء الحبس الاحتياطي للعمال بحيث ينفذ اثره اذا ما زال الوقف المترتب بقوة القانون .

ولما كان الثابت فى الأوراق انه صدر قرار بوقف العمال احتياطيا فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ فى ذات اليوم الذى قبض عليه فيه وأوقف بقوة القانون وقد انتهى هذا الوقف بالانسراج عن العمال فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، وينبنى على ما سلف بيانه أن قرار الوقف الاحتياطي الشرطى يرتب اثره اعتبارا من انتهاء الوقف بقوة القانون ومن ثم تكون المحكمة التأديبية مختصة بالنظر فى طلب مده اذا تجاوزت مدة الوقف ثلاثة اشهر بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٦٤ من قانون العمال المنعنين بالدولة .

( طعن ١٥١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ٦٣ )

المبدأ :

موظف - وقفه - اعتقاله تمهيدا لحاكمته - اعتبار الاعتقال  
جسامة الحبس الاحتياطي - وقفه بقوة القانون عن عماله مدة  
اعتقاله .



### ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أن الموظف اعتقل عسكرياً ، وكان هذا الاعتقال بسبب تهمة معينة وجهت إليه ، وهى تهمة الانشقاق الجنائى على طلب نظام الحكم ، وقد قضى بإدانته فيها من المحكمة العسكرية العليا ، فإن الاعتقال الذى سبق الحكم يعد بمثابة الحبس الاحتياطى ، وتجرى فى شأنه أحكام الحبس الاحتياطى وآثاره القانونية .

ولما كانت المادة ٩٦ من قانون نظام موظفى الدولة تقضى بأن كل موظف يحبس حبساً احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائى يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ، ويوقف صرف مرتبه . . . . ومن ثم يعتبر هذا الموظف موقوفاً من عمله بقوة القانون مع وقف مرتبه من تاريخ الاعتقال . ولما كان الاعتقال الذى ترتب عليه الوقف بقوة القانون - باعتباره بمثابة حبس احتياطى - قد انتهى بصدر حكم بإدانة هذا الموظف فى الجنائية سالفة الذكر ، فإن من الآثار الهامة للحكم بانتهاؤه خضوعه طبقاً للمادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالفة الذكر .

( انتهى ٤٣٤ - فى ٢٠/٦/١٩٥٦ )

### تعليق :

إذا كان الوقف من العمل يقع ابتداء بقرار إدارى ، فإن هناك نوعاً آخر من الوقف يقع بقوة القانون ، وذلك إذا ما حبس المامل احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائى ، إذ يترتب على حبسه فى هاتين الحالتين وقفه بقوة القانون عن عمله احتياطياً مدة حبسه . وقد نصت المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام الماملين المدنيين بالدولة على أن : « كل عامل يحبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائى يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره فى حالة حبسه احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائى غير نهائى ويحرم من كامل أجره فى حالة حبسه تنفيذاً لحكم جنائى نهائى . ويعرض الأمر عند عودة المامل الى عمله على السلطة المختصة لتقرر ما يتبع فى شأن مسؤولية العامل التأديبية فإذا اتضح عدم مسؤوليته صرف له نصف أجره الموقوف صرفه » .



### مبررات الوقف بقوة القانون :

وللوقف بقوة القانون في هاتين الحالتين ما يسره . فالحبس الاحتياطي لا يكون الا لشواهد ودلائل قوية على ارتكاب المماثل الجريمة الجنائية المتهمة فيها والتي حبس احتياطيا من اجلها . كما وان الحكم عليه بالحبس يضمه بالادانة في ارتكاب جريمة جنائية . هذا فضلا عن انه سواء اكان الحبس احتياطيا ام تنفيذيا لحكم جنائي ، فان المماثل ينقطع عن عمله طوال مدة حبسه ، وليس من المستغنى منه اجرا وهو منقطع عن عمله ، او اعتبار مدة انقطاعه اجازة وهو في الحبس . ومن ثم قرر المشرع اعتبار المماثل موقوفاً عن عمله مدة حبسه .

وهذا الوقف كما يتبع قانونا بقيام سببه وهو الحبس ، ينتهي كذلك قانونا بزوال سببه بانتهاء مدة الحبس . وعلى ذلك فان الوقف يبدأ قانونا بالحبس . ويظل قائما باستمرار الحبس ايا كانت مدته ، وينتهي قانونا بانتهاء الحبس والامراج عن المماثل .

### وظيفة المماثل الموقوف :

لا يترتب على وقف المماثل بقوة القانون مصم رابطته الوظيفية وهذا الاثر يصدق عليها في حالة حبسه احتياطيا على ذمة تحقيق جنائي يجري معه . اما في حالة حبسه تنفيذيا لحكم جنائي ، فانه ينبغي التفرقة بين حالتين . فان كان هذا الحكم مرتبطا بالعزل كمتوبة تبعية او متضمنا له كمتوبة تكبيلية او صادرا بعقوبة جنائية او في جنحة مخلة بالشرف او الامانة ، فانه يترتب عليه انتهاء خدمة المماثل ولذلك لا يكون ذمة وقف اثناء مدة حبس المماثل تنفيذيا لذلك الحكم ، اذ تنتهي خدمته بصدوره . وان صدر الحكم في غير تلك الحالات ، فانه لا يترتب عليه انتهاء خدمة المماثل ، ومن ثم يعتبر موقوفا عن عمله مدة حبسه ، وتظل رابطته الوظيفية قائمة دون انفصال .



### أثر الحكم الجنائي الذي تحكم محكمة النقض بالفسالة :

ثار تساؤل حول مدة حبس العامل تنفيذا لحكم جنائي نهائي تم بعد ذلك الفأوه من محكمة النقض . ونرى ان مؤدى نقض الحكم الجنائي الصادر بحبس العامل اعتباره كان لم يكن ، لأن حكم النقض كاشف وليس منثنا ، مما يترتب على صدوره إلغاء الحكم الجنائي بأثر رجعي من تاريخ صدوره ، وبالتالي يكون الحبس الذي تم وفقا للحكم الذي ألغى بأثر رجعي حبسا احتياطيا ، شأنه شأن الحبس الاحتياطي الذي يتم خلال فترة المحاكمة الجنائية قبل صدور الحكم الجنائي ، ومن ثم يسرى في شأنه ما نصت عليه المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه بصدد مدة الحبس الاحتياطي . وبهذا الرأي صدرت الفتوى رقم ٧٨٣ بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٣ من لجنة الثانية لقسم الفتوى بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ٢٣/٤/١٩٧٣ .



## القصر الرابع مرتّب الموقوف، حين العمل

### قاعدة رقم ( ٦٤ )

المبدأ :

القرار الذي يصدره رئيس المصلحة بوقف موظف مهما كانت توجته عن عمله ، يسقط حقه في المطالبة بمرتبه عن المدة التي يظل موقوفا فيها - الحكم بالمنزل من الأحكام التي تنشأ حالة جديدة وعلى ذلك يكون ربط المعاش من تاريخ الفصل لا من تاريخ الوقف الا اذا نص على أن يكون ربط المعاش من تاريخ الوقف .

ملخص الفتوى :

استعرضت هيئة قسم الرأي بجلستها المنعقدة في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٧ موضوعا محصل وقائمه انه بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٤ أصدر وزير الداخلية قرارا باحالة المدير العام لبلدية الاسكندرية الى المحكمة العليا التلخيصية لحاكميته على ما اسند اليه وكان قد صدر قرار من قبل بوقفه عن اعمال وظيفته اعتبارا من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ .

على أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة في ٢٠ يناير سنة ١٩٤٥ الاكتفاء باحالة الموظف المذكور الى المعاش وقد صدر مرسوم بذلك في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ .

وقد طلب هذا الموظف صرف مرتبه عن المدة من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ الى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ تاريخ إحالته الى المعاش وعند عرض الأمر على سمادة رئيس لجنة تضاييا الحكومة أبدى في ٣١ مارس سنة ١٩٤٥ أن القرار الذي يصدره رئيس المصلحة بوقف موظف عن عمله توطئة لحالته الى مجلس تأديب لاتهامه في قضية جنائية



فلك الأمر من شأنه أن يمنع الموظف من مباشرة عمله مؤقتا فيسقط حقه في المطالبة بمرتبه عن المدة التي يظل موقفا فيها لأن شرط استحقاق المرتب قيام الموظف بعمل الوظيفة . وهذا المبدأ يجد مسنده القانوني فيها تفسيفته لوائح الاستخدام من قواعد خاصة في هذا الصدد فقد نص الأمر العالي الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ على أنه يترتب على توقيف الموظف المستخدم عن عمله حرمانه من ماهيته ما لم يقرر مجلس التأديب خلاف ذلك وهو لا يأمر بمصرف المرتب الا في حالة البراءة او اذا تبين له ان التهنئة التي نسبت الى الموظف وحوكم من أجلها لا تستوجب حرمانه من مرتبه طوال المدة التي استغرقتها المحاكمة وتظل فيها موقفا وان ذلك هو المبدأ الذي صدرت عنه قواعد الاستخدام ومنه يتبين ان الموظف لا حق له في مرتبه مدة الايقاف في الحالات الاستثنائية التي يثبت فيها ان الايقاف كان ظلما كما لو ثبتت براءة الموظف الموقوف أو ينبت من قضاء مجلس التأديب ان الفعل الذي اسند اليه لم يكن يستدعي الايقاف او ان مدة الايقاف طالت من غير مقتض وان هذا المبدأ كما يسرى على الموظفين العاديين الخاضعين لأحكام دكريتو ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ يسرى كذلك على كبار الموظفين الخاضعين لقضاء المحكمة العليا التأديبية المنشأة بمقتضى دكريتو ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ سواء بسواء والاعتبار القائم في لك انه ليس ثمة ما يوجب التفرقة بين هاتين الطائفتين في المعاملة ما دام ان دكريتو سنة ١٨٨٨ سأل الذكر قد اغفل التكلم عن حكم المرتب في مدة الايقاف وترك أمره للأصل العام المقرر في هذا الشأن والقصر الصادر من مجلس الوزراء في ٢٠ يناير سنة ١٩٤٥ بالموافقة على الاكتفاء بحالة الموظف المذكور الى المعاش ليس فيه معنى البراءة من التهم التي وجهت اليه واحيل من أجلها الى المحاكمة التأديبية ولذلك فان حالته لا تدخل ضمن الحالات التي يجوز فيها استثناء اجراء المرتب في مدة الايقاف الا اذا قرر مجلس الوزراء خلاف ذلك ورأى صرف المرتب عن مدة الايقاف



لخذاً بالاعتبارات التي جرت بعدم المضي في المحاكمة التأديبية والاكتفاء بالأحالة إلى المعاش غير أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٥ عدم استحقاق الموظف المذكور لمرتبه عن مدة الإيقاف .

وعلى أثر ذلك تستخدم هذا الموظف طالبا أن يرتب له المعاش من تاريخ إيقافه في ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ وليس من تاريخ صدور المرسوم الملكي بإحالته للمعاش وقد أبدى قسم قضايا المالية في ٢٨ إبريل سنة ١٩٤٥ أن الحكم بالعزل من الأحكام التي تنشأ حالة جديدة وتحدد من أهلية الأشخاص للأصل فيها أنها تنفذ قانونا من يوم صدورها إلا ما استثنى بنص صريح وعلى ذلك يكون ربط المعاش من تاريخ الفصل لا من تاريخ الإيقاف .

إلا أنه قد تبين من الاستطلاع على الأوراق الموجودة بمسلك خدبة الموظف أن وزير الداخلية قد أصدر في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٥ أي عقب موافقة مجلس الوزراء على إحالته إلى المعاش قرارا بإحالته إلى المعاش اعتبارا من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ ( تاريخ إيقافه عن العمل ) وقد أبلغ نص هذا القرار إلى مدير عام بلدية الإسكندرية بالنيابة كما أبلغ إلى الموظف وهو يتمسك بهذا الإبلاغ للمطالبة بأن يكون ترتيب معاشه من تاريخ الإيقاف وقد أشار قسم القضايا بهـرض الأمر على مجلس الوزراء مجددا .

وفي ١٦ يونيو سنة ١٩٤٥ أصدر مجلس الوزراء قرارا بربط معاش هذا الموظف من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ مع أنه قد أحيل إلى المعاش في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ وطلب إعادة عرض الموضوع على مجلس الوزراء ليصحح قراره السابق :

وقد لاحظت الهيئة أن الموظف قد أوقف من عمله ابتداء من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ نظرا لما تسبب إليه من اتهامات وبالتالي لحاقه لم



ينم بإداء أى عمل من أعمال وظيفته من ذلك التاريخ الى تاريخ صدور المرسوم الملكى فى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ بإحاطته الى المعاش وقد قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٥ عدم استحقاق هذا الموظف لمرتبه من مدة الايقاف ومجلس الوزراء فى قراره هذا انما كان مقشياً مع المبدأ الذى صدرت عنه قواعد الاستخدأ بان المرتب مرهون بتقييم الموظف بعمله وان الايقاف عن العمل يستدعى الحرمان أصلاً من المرتب طالما انه قد انتهى بالفصل من الوظيفة ما لم ترى الجهة المختصة بالفصل خلاف ذلك ولما كان مجلس الوزراء يملك سلطة الفصل فى هذه الحالة وقد قرر عدم استحقاق الموظف المذكور لمرتبه من مدة الايقاف التى انتهت بالفصل فقد رأت الهيئة انه مما لا شك فيه ان هذا الموظف يعتبر محروماً من مرتبه من المدة من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ الى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ .

لما فيها يتعلق بتاريخ تقرير المعاش فان الأصل انما هو ربط المعاش من تاريخ الفصل لا من تاريخ الايقاف على أنه اذا كان مجلس الوزراء قد قرر فى ١٦ يونيو سنة ١٩٤٥ ربط معاش هذا الموظف من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ تاريخ ايقافه عن العمل بناء على التماس مقدم منه بهذا الصدد وأخذاً ببعض اعتبارات خاصة بان هذا الأمر لا يمدوا أن يكون نوعاً من تسوية المعاش يدخل تقريره فى نطاق اختصاص مجلس الوزراء . ولذلك فقد انتهت الهيئة من بحثها الى انه ليس فيها سبق لمجلس الوزراء اتخاذ — بشأن تقرير معاش الموظف المذكور — أى تجاوز لحدود سلطته فى هذا الشأن .

( فتوى ١/٤٧/٣٥٠ — فى ٢٨/٦/١٩٤٧ )

### قائمة رقم ( ٦٥ )

المبدأ :

الأصل فى وقف الموظف هو حرمانه من المرتب مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز صرف المرتب كله أو بعضه — يستوى فى



ذلك الموظف الموقوف لحبسه احتياطيا ، وذلك الذى أوقف لتهمة  
إدارية - الأمر العالى الصادر فى ١٠/٤/١٨٨٣ ، وقرار مجلس  
الوزراء فى ٢٥/٤/١٩١٢ ، والمادتان ٩٥ ، ٩٦ من قانون نظام موظفى  
السفارة .

### ملخص الحكم :

ان الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من الأمر العالى الصادر  
فى ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ قد نصت على انه « يترتب على توقيف المستخدم  
عن العمل حرمانه من ماهيته ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك » .  
لهى لقرار قاعدة عامة هى حرمان المستخدم الموقوف من ماهيته طوال فترة  
الوقف ما لم يقرر مجلس التأديب صرف راتبه كله او بعضه اليه .  
فالأصل هو الحرمان من المرتب عن مدة الوقف والاستثناء هو جواز  
صرفه كله او بعضه حسبما يقرره مجلس التأديب فى كل حالة  
بظروفها . وقد طبقت منشورات المالية هذه القاعدة فى : ١ - حالة  
الوقف لذنب يستوجب الرقت ( مادة ١١١ من قانون المصلحة المالية )  
٢ - فى حالة الوقف بسبب حبس المستخدم فى جريمة من الجرائم  
العادية . وقد نصت المادة ١٣٤ من قانون المصلحة المالية على ان  
« كل مستخدم يحبس حبسا احتياطيا او لجريمة من الجرائم  
الاعتيادية يوقف عن وظيفته من يوم حبسه . . . و ماهيته فى كل  
مدة ايقافه تكون حقا للحكومة » ، ثم عدلت هذه المادة تنفيذا  
لقرار صادر من مجلس النظر فى ٢٥ من ابريل سنة ١٩١٢ كما  
يلى : « كل مستخدم يحبس حبسا احتياطيا او تنفيذا لحكم  
تفتائى يجب ايقافه من أعمال وظيفته من يوم حبسه وذلك  
لا يمنع الجزاءات التأديبية التى يمكن توقيعها وتكون ماهيته حقا  
للحكومة فى كل مدة ايقافه ما لم يتقرر عدم وجود وجه لاتامة  
اندعوى عليه او تحكم المحكمة الجنائية ببراءته من التهمة التى ترضب عليها  
حبسه ، وفى هذه الحالة يجوز صرف ماهيته اليه عن مدة ايقافه  
ما لم تقرر السلطة التابع لها تأديبيا خلاف ذلك » . والمقصود



بعبارة « السلطة التابع لها. تأديبيا » مجلس التأديب فيما يختص  
بالمستخدمين الداخلين في هيئة العمال ورئيس المصلحة فيما  
يختص بالمستخدمين الموقتين والخارجين من الهيئة . وهنا يجب التنبيه  
الى أن تعديل صياغة تلك المادة على هذا النحو لا يمدو أن يكون  
من قبيل الاستطراد والإيضاح للنص الأصلي ، وأنه مهما يكن من شأن  
صياغة هذا التعديل ، مما فتح الباب للتأويل ، فلا يمكن أن يمس  
القاعدة التي قررتها الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من الأمر العالي  
الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ تلك التي جعلت الأصل هو  
الحرمان من المرتب مدة الوقف باعتباره بمثابة العمل وجعلت الاستثناء  
هو صرفه كله أو بعضه حسبما تقرره السلطة التأديبية في كل حالة  
بظروفها ، والقول يغير ذلك قول غير صائب ، إذ مؤداه أن  
مجلس الوزراء محل في حكم قرره الأمر العالي الصادر في ١٠ من  
أبريل سنة ١٨٨٣ على ما سبق البيان وهو مالا يملكه ، إذ القاعدة  
التنظيمية العامة لا ينسخها إلا أداة تنظيمية عامة من نفس  
المرتبة أو من مرتبة أعلى ، وأذ لم يصدر قانون بتعديل حكم الفقرة  
الأخيرة من المادة الثامنة من الأمر العالي الصادر في ١٠ من أبريل  
سنة ١٨٨٣ فإنه يظل قائما لا ينال منه قرار مجلس الوزراء لو صح  
في الجدل أنه قصد الى تعديله. وهو أمر في الواقع غير مقصود ،  
يؤكد هذا النظر أنه لو أخذ بالتأويل العكسي لكان الموظف الذي يتهم  
جنائيا ويحبس احتياطيا أحسن حالا من الموظف الذي وقف به الأمر  
عند حد الاتهام الإداري دون الجنائي ، إذ على مقتضى ذلك التأويل  
— وقد ورد التعديل في المادة ١٣٤ فقط الخاصة بالحالة الأولى —  
يكون رد مرتب الموظف طوال مدة الوقف وجوبيا بينما يكون جوازيا في  
الحالة الثانية ، في حين أنه لا يوجد أدنى مبرر للتفرقة في الحكم  
مما يقطع بأنه لم يقصد الى تغيير في الأحكام الموضوعية عند تعديل  
المادة ١٣٤ من قانون المصلحة المالية ، وإنما قصد الاستطراد والإيضاح  
في حدود الأصل العام الذي قررتها الفقرة الأخيرة من المادة الثانية  
من الأمر العالي السالف الذكر ، هذا الأصل الذي رددته المادتان



٩٥ ، ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وقد استعرضت المادة الأولى حالة وقف الموظف بقرار من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه ، واستعرضت الثانية حالة وقف الموظف بقوة القانون إذا حبس احتياطيا أو تنفيذاً لحكم جنائي ، والحكم الموضوعي في الحالين واحد . والحكمة ظاهرة في ترك تقدير صرف المرتب كله أو بعضه أو عدم صرفه الى السلطة التأديبية المختصة في كل حالة على حثتها وبظرونها ، فالبراءة لعدم الصحة أو لعدم الجنائية تختلف عن البراءة لعدم كفاية الأدلة في هذا التقدير ، والبراءة من التهمة الجنائية لا تستتبع حتما عدم المواخذه الإدارية ، وليس من شك في أن السلطة التأديبية تصدر قرارها في صرف المرتب أو عدم صرفه على مقتضى هذه الاعتبارات .

( طعن ٦٩٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/١٤ )

( في ذات المعنى طعن ١٠١٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٦٦ )

##### المبسدا :

الأصل في وقف الموظف هو حرمانه من المرتب مدة الوقف ، والاستثناء هو صرفه كله أو بعضه حسبما تقرره السلطة التأديبية — سريان هذه القاعدة أيا كان سبب الوقف وأيا كانت طبيعة الوظيفة هل هي دائمة أو مؤقتة أو خارج الهيئة أو من العمال ، وإن اختلفت أوضاع التأديب واجراءاته بسبب ذلك .

##### ملخص الحكم :

ان الفترة الأخيرة من المادة الثامنة من الأمر العالي الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ تنص على انه « يترتب على توقيف المستخدم من العمل حرمانه من ماهيته ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك » ، وهي بذلك تقر قاعدة عامة هي حرمان المستخدم من ماهيته طوال فترة الوقف ما لم يقرر مجلس التأديب صرفها كلها أو بعضها اليه . فالأصل



هو الحرمان من المرتب عن مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز صرفه كله أو بعضه حسبما يقدره مجلس التأديب » أو الرئيس المختص ان لم تكن ثمة محكمة تأديبية » وذلك في كل حالة بحسب ظروفها . وقد طبقت منشورات المالية هذه القاعدة في حالة الوقف لئلا يستوجب الرفض فنصت المادة ١١١ من قانون المصلحة المالية على أن كل مستخدم يرتكب ذنبا يستوجب الرفض يلزم إيقافه عن اشتغال وظيفته في الحال وهذا الإيقاف يعلن إليه كتابة ، ويترتب على توقيف الموظف من العمل حرمانه من ماهيته ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك . ب - وفي حالة الوقف بسبب حبس المتهم احتياطيا لجريمة من الجرائم العادية ( م ١٣٤ من قانون المصلحة المالية ) . وقد عدلت صياغة هذه المادة بناء على قرار مجلس النظر الصادر في ٢٥ من ابريل سنة ١٩١٢ كما يلي : « كل مستخدم يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم قضائي يجب إيقافه عن أعمال وظيفته من يوم حبسه ، وذلك لا يمنع الجزاءات التأديبية التي يمكن توقيعها عليه . وتكون ماهيته حقا للحكومة في مدة إيقافه ما لم يتقرر عدم وجود وجه لاثابة الدموى عليه أو تحكيم المحكمة الجنائية ببراءته من التهمة التي ترتب عليها حبسه ، ففي هذه الحالة يجوز صرف ماهيته عن مدة إيقافه ما لم تقرر السلطة التابع لها تأديبيا خلاف ذلك » . والمقصود بعبارة « السلطة التابع لها تأديبيا » مجلس التأديب فيما يختص بالمستخدمين الداخليين في هيئة العمال ، ورئيس المصلحة فيما يختص بالمستخدمين المؤقتين والخارجين من الهيئة . وهنا يجب التنبيه الى أن تعديل صياغة المادة على هذا النحو لا يدعو ان يكون من قبيل الاستطراد والإيضاح للنص الأصلي ، وأنه مهما يكن من أمر في شأن هذه الصياغة مما فتح الباب للتأويل فلا يمكن ان تمس القاعدة التي قررتها الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من الأمر العالي الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ ، تلك التي جعلت الأصل هو الحرمان من المرتب مدة الوقف باعتبارها مقابل العمل وجعلت الاستثناء هو صرفه كله أو بعضه حسبما تقدره السلطة التأديبية في كل حالة بظروفها . والقول بغير ذلك قول



غير صائب ، اذ مؤداه ان مجلس الوزراء عدل في حكم قرره الامر  
المالى الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ وهو مالا يملكه ، اذ  
القاعدة التنظيمية العامة لا ينسخها الا اداة تنظيمية ملزمة من نفس  
المرتبة او من مرتبة اعلى . فهذا الاصل العام باق وقد رددته المادتان  
٩٥ و ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفى  
البحولة ، فقد استعرضت المادة الاولى حالة الوقف بقرار من وكيل  
الوزارة او رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه ، واستعرضت  
الثانية وقف الموظف بقوة القانون اذا حبس احتياطيا او تنفيذيا لحكم  
جنائى ، والحكم الموضوعى واحد في الحالتين ، فهو واجب التطبيق  
ايا كان سبب الوقف وايا كانت اداته وايا كانت طبيعة الوظيفة هل  
هي دائمة او مؤقتة او خارج الهيئة او من العمال ، وان اختلفت  
اوضاع التاييد واجراءاته بسبب ذلك .

( طعن ١٩٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٩ )

### قاعدة رقم ( ٦٧ )

#### المبدأ :

الاصل هو حرمان الموظف او المستخدم الموقوف عن العمل من  
راتبه طوال مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز صرفه كله او بعضه  
حسبما ترى المحكمة التأديبية او الرئيس الادارى المختص - قيام ذلك  
على سلطة تقديرية تنهى عن رقابة القضاء طالما لم تتسم بمنح  
الشرعية او اساءة استعمال السلطة .

#### ملخص الحكم :

ان الاصل هو حرمان الموظف او المستخدم الموقوف عن العمل  
من راتبه طوال مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز صرفه كله او بعضه  
حسبما تقرره المحكمة التأديبية او الرئيس المختص ان لم تكن ثمة  
محكمة تأديبية وذلك في كل حالة بطورها . والحكمة ظاهرة في ترك  
امر تقدير صرف المرتب او صرف جزء منه او عدم صرف شيء منه



الى رئيس المصلحة في ضوء ملائمت كل حالة وظروفها ، وله في ذلك ان يراعي مختلف العناصر الموجبة لما ينتهي اليه تقديره حتى في حالة الحكم بالبراءة اذ البراءة لعدم صحة الاتهام او لانتفاء التهمة او لعدم الجنائية تختف عن البراءة المستندة لعدم كفاية الاثبات او لبطال الغرض والتفتيش ، فضلا عن ان البراءة من التهمة الجنائية لا تستتبع حتما براءة الموظف من الناحية الادارية . قرار السلطة التأديبية في هذا الصدد يقوم على سلطة تقديرية تنأى عن الرقابة القضائية طالما كانت متفقة مع مبدأ المشروعية وغير متسمة بسوء استعمال السلطة ، بمعنى ان السلطة التقديرية المقررة للادارة لا تخضع عناصر التقدير فيها للرقابة القضائية والا انتقلت رقابة القضاء الى مشاركة للادارة في سلطتها المذكورة .

( طعن ٥٣٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٦٨ )

المبدأ :

الأصل هو حرمان الموظف من ماهيته طوال مدة الوقف والاستثناء هو جواز صرفها كلها او بعضها حسب قرار مجلس التأديب او الرئيس المختص ان لم تكن ثمة محكمة تأديبية - البند ٥ من تعليمات المالية رقم ٨ في اول يونيه سنة ١٩١٢ - نصه على ان رئيس المصلحة يصرف للمساءل الموقف او الخارج عن هيئة العمل مرتبة عن مدة الوقف اذا اتضح براءته من الجرم الذي سبق اسناده اليه - ليس في هذا النص خروج على اصل القاعدة السالف ايرادها .

ملخص الحكم :

الأصل هو حرمان الموظف او المستخدم الموقوف عن العمل من ماهيته طوال مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز صرفها كلها او بعضها حسبما يقرره مجلس التأديب ، او الرئيس المختص ان لم تكن ثمة



محكمة تأديبية ، وذلك في كل حالة بحسب ظروفها . والبند ٥ من تعليمات المالية رقم ٨ الصادرة في أول يونية سنة ١٩١٢ ، اذ نص على أن العمال المؤقت أو الخارج عن هيئة العمال الذي أوقف عن عمله - بسبب ارتكبه جرما موجبا للزمت - يصرف اليه مرتبه من مدة الوقف المؤقت اذا اتضح بعد التحقيق براءته مما أسند اليه ، وان الترخيص بصرف ماهية العامل المؤقت يصدر من رئيس المصلحة التابع لها - قد رد أصل القائمة السالف إيرادها ، والحكمة ظاهرة في ترك تقدير صرف المرتب كله أو بعضه أو عدم صرفه الى رئيس المصلحة في كل حالة على حدة وبحسب ظروفها ، فالبراءة لعدم الصحة أو لعدم الجنائية تختلف من البراءة لعدم كفاية الأدلة أو لبطلان القبض والتفتيش في هذا التقدير ، والبراءة من التهمة الجنائية لا تستتبع حتما عدم المؤاخذة الادارية . وليس من شك في ان السلطة التأديبية - أي رئيس المصلحة - تصدر قرارها في صرف المرتب أو عدم صرفه على مقتضى هذه الاعتبار ، ومن ثم يكون القرار الصادر من مدير مصلحة السكك الحديدية بحرمان المدعى ، وهو عامل باليومية التيلة ، من أجره عن مدة وقته قد صدر ممن يملكه .

( طعن ١٦٤٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٨ )

### قاعدة رقم ( ٦٩ )

المبدأ :

امتناع المحكمة التأديبية عن الفصل في مصير الراتب الذي حبسه أمر الوقف عن الموظف وصيرورة حكمها في ذلك نهائيا - لا محيص من أعمال الأصل القائل بان المساعدة هي حرمان الموظف الموقوف عن العمل من راتبه طوال مدة الوقف الا ان يتقرر صرفه كله أو بعضه من المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

إذا كانت المحكمة التأديبية على ما ظهر مما تقدم ببطله قد



استفدت الفصل في مصر الراتب الذي جيبه امر الوقف عن الموظف بحجة ان المحكمة الادارية قد فصلت في ذلك بحكم حائز قوة الشيء المفضى والحال كما هو واضح غير ذلك ، وكان يسوغ للمحكمة الادارية العليا ان تعقب على هذا الحكم باعتبار كونها جهة تعقيب نهائى على قضاء التاديب الا انه ازاء انقضاء مواعيد الطعن في حكم المحكمة التاديبية وصرورته نهائيا لانه لا محيص من اعمال الأصل القائل بان القاعدة هي حرمان الموظف الموقوف من العمل من راتبه طوال مدة الوقف الا ان يتقرر صرفه كله او بعضه من المحكمة التاديبية ، وناسيسا على ما تقدم كله وبمراعاة ان الحكم التاديبى الذى اصبحت الآن نهائيا لم يبرأ ساحة المدعى من جريمة الاهمال الادارى لانه يتضمن القضاء برفض دعوى المدعى .

( طعن ١٧٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٧٠ )

##### المبدأ :

مرتب مدة الوقف من العمل - استحقاقه طبقا لنص المادة ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يكون بقرار من وكيل الوزارة المختص ولا يعقب على تقديره في هذا الصدد ما دام خليا من الانحراف. وقائما على استخلاص نتائج الوقائع التي بنى عليها القرار .

##### ملخص الحكم :

اذا كان وكيل الوزارة قد انتهى الى عدم الموافقة على صرف مرهوب المدعى عن فترة وقفه عن العمل لأسباب قدرها بما له من سلطة التقدير في ضوء الصالح العام ، ولهذه الأسباب اساسها الصحيح الثابت في الأوراق ، وهي تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها وكيل الوزارة من رفض طلب صرف مرتبه مدة الوقف ولم ينحرف في ذلك بسلطته العامة ولم ينطق قراره على أية شكبة من اساسه.



استعمال السلطة ، فيكون قرار وكيل الوزارة وألحالة هذه قد صدر مطابقاً للقانون خالياً من أى عيب ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ ذهب غير هذا المذهب قد خرج عن مجال التعقيب القانونى الصحيح على القرار ، واتجه وجهة أخرى قوامها مراجعة الإدارة فى وزنها لمناسبات القرار ولاملة إصداره فأحل نفسه بذلك محلها فيما هو داخل فى صميم اختصاصها وتقديرها بدموى أن الأسباب التى أخضت بها الإدارة لا تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها مع أن هذا النظر فى حد ذاته لا يستند الى أى أساس سليم لا من الواقع ولا من القانون ، بل على العكس من ذلك قد كان وزن الإدارة لمناسبات قرارها وزناً معقولاً مستخلصاً استخلاصاً سائفاً من وقائع التى بنت عليها قرارها ، كما يجب التنبيه فى هذا المقام الى أنه ليس من حق القضاء الإدارى أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى جهة الإدارة من اعتبارات قدرت على مقتضاها ملامة إصدار القرار ، ما دام هذا التقدير قد استخلص استخلاصاً سائفاً من الوقائع الثابتة فى الأوراق والا كان فى ذلك مصادرة للإدارة على تقديرها . وقبل ليدها من مباشرة وظيفتها فى الحدود الطبيعية التى تقتضيها هذه الوظيفة وما تستلزمه من حرية فى وزن مناسبات القرارات التى تصدرها وتقدير ملامة إصدارها .

( طعن ٤٩٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٧ )

#### قامدة رقم ( ٧١ )

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بنظر أمر صرف المرتب الموظف الموقوف خلال مدة وقفه — منأط ذلك اتصالها بدعوى التسايب بمعرض الأمر عليها عدم اتصالها بدعوى التأديب فى حالة حفظ الأوراق أو توقيع جزاء من السلطة الرئاسية — عدم اختصاصها فى هاتين الحالتين بالنظر فى أمر صرف المرتب خلال مدة الوقف .



### ملخص الحكم :

يترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذى أوقف فيه وذلك كأصل عام ، ولكن إجازة القسطنطين للحكمة التأديبية استثناء من هذا الأصل العلم أن تقرر صرف المرتب كله أو بعضه بمدة مؤقتة ، والحكمة التشريعية لذلك هي حفظ أود الموظف ومن يعولهم بمزاكاة أن المرتب هو مصدر رزقه ، والمقصود بالتوقيف هنا ليس مجرد انتهاء التحقيق بواسطة النيابة الإدارية مع بقاء أمر الموظف معلقاً رهن المحاكمة التأديبية ، وإنما المقصود بالتوقيف هو التصرف في هذا الشأن نهائياً ، أما من غير محاكمة وذلك بحفظ الأوراق وصدر قرار بالحفظ أو بتوقيع جزاء من السلطة الرئاسية بغير محاكمة أو بالفصل في أمر الموظف من المحاكمة التأديبية ، فإذا ما تم التصرف على هذا الوجه أو ذاك في شأن تأديب الموظف بقى بعد ذلك التصرف نهائياً في أمر مرتبه طوال مدة الوقف ، فإن كانت الأولى كان التصرف النهائي في ذلك متروكاً للسلطة الرئاسية التي تملك إصدار أمر الوقف ابتداءً سواء الوزير أو الرئيس المختص حسب الأحوال طبقاً للفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ، وإن كانت الأخرى كان ذلك من اختصاص المحاكمة التأديبية طبقاً للفقرة الثالثة من المادة المذكورة إذ نص في آخرها على أن « تقرر عند الفصل في الدعوى التأديبية ما يتبع في شأن المرتب من مدة الوقف سواء بجرمان الموظف منه أو بصره كله أو بعضه » . وغنى عن القول أن هذا النص إذ يعقد هذا الاختصاص للمحاكمة التأديبية مقترناً بالفصل في الدعوى التأديبية يترك الاختصاص للسلطات الرئاسية فيها عدا ذلك كما لو لم ينته الأمر بصنوبر حكم من المحاكمة التأديبية بل اقتصر على حفظ الأوراق أو توقيع جزاء من السلطة الرئاسية بدون محاكمة أمام المحاكمة التأديبية .



## قاعدة رقم ( ٧٢ )

### المبدأ :

المادة ١٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — تقريرها حكمه مقتضاه ان الأصل ان يرتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه — اجازتها للمحكمة التأديبية استثناء صرف المرتب كله او بعضه بصفة مؤقتة — المقصود بالتوقيف ليس مجرد انتهاء التحقيق وانما التصرف في شأن الموظف نهائيا اما بحفظ الأوراق او بتوقيع جزء من السلطة الرئاسية او من المحكمة التأديبية — التصرف النهائي في أمر الموظف الموقوف طوال مدة الوقف يكون للسلطة الرئاسية او للمحكمة التأديبية اذا كان التصرف في أمر المرتب مقتونا بالفصل في الدعوى التأديبية ويكون للسلطات الرئاسية فيها عدا ذلك .

### ملخص الحكم :

ان المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بامادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية تنص على أن « مدير عام النيابة الادارية او احد الوكيلين ان يطلب وقف الموظف من أعمال وظيفته اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ويكون الوقف بقرار من الوزير أو الرئيس المختص ، ماذا لم يوافق الرئيس المختص على وقف الموظف وجب عليه ابلاغ مدير عام النيابة الادارية بمبررات امتناعه وذلك خلال اسبوع من طلبه ، ولا يجوز ان تزيد مدة الوقف من ثلاثة اشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة ، ويرتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذي اوقف فيه ، ما لم تقرر المحكمة صرف المرتب كله او بعضه بصفة مؤقتة ، الى ان تقرر عند الفصل في الدعوى التأديبية . ما يتبع في شأن المرتب من مدة الوقف سواء بحرمن الموظف منه . او بصرفه اليه كله او بعضه » . والمستفاد من هذا النص انه يترتب



على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذى أوقف فيه ، وذلك كأصل عام ، ولكن القاتون أجاز للحكمة التأديبية استثناء من هذا الأصل أن تقرر صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة . والحكمة التشريعية لذلك هى حفظ أود الموظف ومن يعولهم بمراعاة أن المرتب هو مصدر رزقه . المقصود بالتأجيل هنا ليس مجرد انتهباء التحقيق بوسيلة النيابة الإدارية مع بقاء امر الموظف معلقا رهن المحاكمة التأديبية ، وإنما المقصود بالتوقيف هو التصرف فى هذا الشأن نهائيا ، إما من غير محاكمة وذلك بحفظ الأوراق أو بتوقيع جزاء من السلطة الرئيسية بغير محاكمة ، أو بالفصل فى امر الموظف من المحكمة التأديبية ، فإذا ما تم التصرف على هذا الوجه أو ذاك فى شأن تأجيل الموظف بقى بعد ذلك التصرف نهائيا فى امر مرتبه طوال مدة الوقف ، فإن كانت الأولى كان التصرف النهائى فى ذلك متروكا للسلطة الرئيسية التى تملك إصدار امر الوقف ابتداء ، سواء الوزير أو الرئيس المختص حسب الأحوال طبقا للفترة الثانية من المادة العاشرة من القاتون المذكور ، وأن كانت الأخرى كان ذلك من اختصاص المحكمة التأديبية طبقا للفترة الثالثة من المادة المذكورة ، إذ تنص فى آخرها على أن « تقرر عند الفصل فى الدموى التأديبية ما يتبع فى شأن المرتب من مدة الوقف ، سواء بحرمان الموظف منه أو بصرفه إليه كله أو بعضه » . وغنى عن القول أن هذا النص — إذ يعقد هذا الاختصاص للمحكمة التأديبية مقترنا بالفصل فى الدموى التأديبية — يترك الاختصاص للسلطات الرئيسية فيما عدا ذلك ، كما لو لم ينته الأمر بصور حكم من المحكمة التأديبية ، بل اقتصصر على حفظ الأوراق أو بتوقيع جزاء من السلطة الرئيسية بدون محاكمة .

( طعن ٩٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٥٩ )



### قاعدة رقم ( ٧٣ )

#### المبدأ :

صبرف المرتب كله أو بعضه للموظف الموقوف عن العمل — امر  
تقديرى متروك للمحكمة التأديبية — المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ — قرار المحكمة التأديبية بعدم صرف المرتب لما بان  
لها من أن الموظف فى سعة من العيش يملك ثروة طائلة — لا تضريب  
عليه .

#### ملخص الحكم :

نص الجزء الأخير من المادة ٩٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
على أنه « ..... » . ويترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف  
مرتبه ابتداء من اليوم الذى أوقف فيه ما لم يقرر مجلس التأديب  
صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة » ونصت الفقرة الأخيرة  
من المادة ١٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بما يماثل نص المادة  
٩٥ واستقبلت بمجلس التأديب المحكمة التأديبية .. ويستفاد من  
هذا النص أن وقف الموظف من عمله يترتب عليه بقوة القانون عدم  
صرف المرتب كله أو بعضه ومن ثم فإن صرف كل المرتب أو أى جزء  
منه امر تقديرى متروك للمحكمة التأديبية .. ولما كانت المحكمة التأديبية  
قد رأت بقرارها المطعون فيه أن ليس هناك ما يبرر صرف نفقة  
مؤقتة للطامن فقررت عدم صرف شيء من مرتبه اليه مدة وقته لما  
بان لها من أنه فى سعة من العيش ويملك ثروة طائلة .. ولما كان  
هذا الذى قرره المحكمة يتفق مع ما قرره السيد رئيس لجنة  
فحص اقرارات الذمة المالية بالوزارة — والقائمة بفحص القرارات  
المقدمة من الطامن — من أن ثروته قد بلغت سبعة وسبعين الف جنيه  
فضلا عن العقارات التى يملكها حسبما جاء بخطاب الهيئة المؤرخ ١٤ من  
سبتمبر سنة ١٩٦٣ رقم ٩٨٥١ السابق الاشارة اليه . لما كان ذلك فإن  
قرار المحكمة التأديبية يكون قد أصاب الحق فى قضائه بعدم



حرف شيء من مرتب الطاعن مدة وقفه ومصدر متقنا واحكام  
القانون .

( طعن ٣٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٧٤ )

#### المبدأ :

طلب صرف راتب الموظف الموقوف - أمر متفرع عن طلب  
الفاء قرار مد الوقف - عدم إمكان النظر فيه على أنه منازعة  
فى راتب لأنه اثر يترتب بحكم القانون على الوقف من العمل - المحكمة  
التأديبية هى التى تقرر صرف الراتب او جزؤه منه او تفصل فيه  
الجهات الادارية - عدم قيام طلب صرف الراتب الا حيث يكون هناك  
قرار بالوقف مطعوننا عليه وجائز النظر فيه .

#### ملخص الحكم :

ان طلب صرف الراتب الموقوف انما هو أمر متفرع عن طلب  
الفاء القرار او القرارين الصادرين بمد الوقف ولا يقوم بغير ذلك  
باعتباره طلبا مستقلا تنظر فيه المحكمة على انفراد ، كما لا يمكن  
النظر فيه على أنه منازعة فى راتب اذ ان هذا النظر يخرج به عن  
طبيعته من انه اثر يترتب بحكم القانون على الوقف من العمل  
فحيث يكون الوقف من العمل يكون وقف صرف الراتب ما لم تقرر  
المحكمة التأديبية صرفه او صرف جزؤه منه اثناء الوقف لمصلحة التحقيق  
بميسرا على الموظف الى حين البت فى التهمة الموجهة اليه وحينئذ  
تفصل فيه هذه المحكمة عند الحكم فى الدعوى التأديبية او  
تفصل فيه الجهات الادارية وتأسيسا على ذلك فان الشق الخاص  
بصرف الراتب لا يقوم الا حيث يكون هناك قرار بالوقف ويكون هذا  
القرار مطعوننا عليه وجائزا للنظر فيه .

( طعن ١١٥٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٩ )



### قاعدة رقم ( ٧٥ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - القاعدة قبل نفاذه هي حرمان الموظف الموقوف عن العمل من مرتبه طوال مدة الوقف والاستثناء صرف المرتب كله أو بعضه حسبما يقرر مجلس التأديب - القاعدة في ظل هذا القانون أن صرف المرتب أو الحرمان منه منوط بقرار يصدر في هذا الشأن من السلطة التأديبية المختصة - أغفل مجلس التأديب العالى في حكمه بالبراءة تقرير ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف - من شأنه بقاء المركز القانوني بالنسبة لهذا المرتب معلقا - جواز عرض امر هذا المرتب على مجلس التأديب مرة اخرى لتقرير ما يتبع .

#### ملخص الحكم :

انه وان كان يبين من استعراض التشريعات المختلفة السابقة على العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والتي تحلت عن الوقف عن العمل والائتاز والترتبة عليه انها قررت قاعدة عامة هي حرمان الموظف الموقوف من مرتبه طوال مدة الوقف وجعلت الاستثناء هو صرفه كله أو بعضه حسبما يقرر مجلس التأديب - الا انه منذ العمل بهذا القانون أصبح حرمان الموظف المحال الى المحاكمة التأديبية من مرتبه مدة وقفه أو صرف هذا المرتب اليه منوطا بصحور قرار في هذا الشأن من السلطة التأديبية المختصة بالحرمان أو الصرف فان لم يصدر مثل هذا القرار ظل المركز القانوني بالنسبة الى هذا المرتب معلقا حتى يصدر قرار في شأنه .

لذلك فان مجلس التأديب العالى اذ أغفل في قراره الصادر



يجلسه ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ ببراءة المدعى من التهمة المبتدأة اليه - بتقرير ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف فانه لا يرتب على هذا الاغفال حرمان المدعى من هذا المرتب بل يظل مركزه القانوني في هذا الشأن مطلقا كما انه ليس من شأن هذا الاغفال ان يستنفد مجلس التاديب ولايته بالنسبة الى المرتب المذكور بل يجوز عرض امر هذا المرتب عليه لتقرير ما ينبع في شأنه تأسيسا على انه اغفل في امر اوجب عليه القانون الفصل فيه .

( طعن ١٧٤٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١ )

### قاعدة رقم ( ٧٦ )

المبدأ :

اختصاص مجلس التاديب وفق المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بتقرير ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف - وجوب ان تتبع في الفصل في الدعوى التأديبية - وجوب ان تتخذ الاجراءات اللازمة للبت في مواجهة الموظف المهال الى المحاكمة التأديبية وان يمكن من الدفاع عن نفسه - اغفال هذه الضمانات الجوهرية - يرتب البطالان .

ملخص الحكم :

ان المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد منحت الاختصاص لمجلس التاديب بتقرير ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف مقترنا بالفصل في الدعوى التأديبية ومقتضى ذلك ان يتضمن القرار الصادر في موضوع تلك الدعوى بيان ما يتبع في شأن المرتب المذكور فان اغفل القرار بيان ذلك تعين ان تتبع في الفصل في مصير هذا المرتب ذات الاجراءات التي تتبع في الفصل في الدعوى التأديبية . ذلك ان الحرمان من المرتب عن مدة الوقف



وإن لم يعتبر جزاء تأديبيا إلا أنه ينطوى على معنى الجزاء الأمر الذى يتعين معه أن تتخذ الإجراءات الخاصة بالبت فيه فى مواجهة الموظف المحال الى المحاكمة التأديبية وإن يمكن من الدفاع عن نفسه ويترتب على اغفل هذه الضمانات الجوهرية بطلان القرار الصادر بالحرمان من المرتب .

( طعن ١٧٤٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١ )

### قاعدة رقم ( ٧٧ )

#### المبدأ :

اختصاص مجلس التأديب وفقا لنص المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — مقصور على تقرير ما يتبع فى شأن مرتب الموظف من مدة الوقف — عدم اختصاصه بالفصل فى استحقاق الموظف لرتبه خلال الفترة التى أبعدها عن العمل نتيجة سحب قرار تعيينه — تصدى مجلس التأديب للفصل فى هذا الاستحقاق ينطوى على غصب للسلطة — قراره فى هذا الشأن بمثابة عمل ماذى عديم الأثر قانونا .

#### ملخص الحكم :

أن اختصاص مجلس التأديب وفقا لما كانت تنضى به المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مقصور على تقرير ما يتبع فى شأن مرتب الموظف من مدة الوقف سواء بحرمانه منه أو بصره اليه كله أو بعضه — ونظرا الى أن المدعى لم يكن متوقفا عن عمله حسبما سبق البيان بل كان خلال فترة ابعاده عنه نتيجة لسحب قرار تعيينه فى حكم الموظف المصقول الذى انقطعت صلته بوظيفته فإنه لا اختصاص لمجلس التأديب بالفصل فيما يستحقه من تلك الفترة .



ومن حيث انه مهما يكن الامر في طبيعة ما يخق للمدعى المطالبة به من مدة ابعاده عن عمله بعد أن اقر القرار الساحب لقرار تعيينه هو مرتبه من تلك المدة أو تمويض مما لحق به من ضرر بسبب هذا القرار فان الجهة المختصة بالفصل في هذه المنازعة هي المحكمة الادارية المختصة وفقا لحكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ سواء كيفت الدعوى بانها منازعة في مرتب او مطالبة بتمويض عن قرار اداري بالفصل هو القرار الصادر بسحب قرار التعيين .

ومن حيث انه لذلك فان مجلس التاديب العالي اذ تصدى للفصل فيها يستحقه المدعى من مدة ابعاده وقضى بعدم استحقاقه لمرتبه من تلك المدة يكون قد فصل في منازعة تدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري - وخروج مجلس التاديب من حدود ولايته على هذا الوجه لا يشوب قراره ببجرد عيب من العيوب التي تجعله تابلا للالغاء مع اعتباره قائما قانونا الى أن يقضى بالفائه بل ينطوى على غصب السلطة ينحدر بالقرار المذكور الى جعله بمثابة ملل مدى عديم الامر قانونا .

( طعن ١٢٥٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٧٨ )

##### المبدأ :

قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - تبرئة العامل الموقوف عن العمل أو حفظ التحقيق معه أو مجازاته بمقوية الإنذار - صرف ما يكون قد أوقف صرفه من مرتبه .

##### ملخص الحكم :

انه منذ اول يولييه سنة ١٩٦٤ عمل بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي عالج في المادة ٦٤ منه



أحكام الوقف عن العمل وتضمنت هذه المادة النص على أنه « إذا برىء المائل أو حفظ التحقيق أو عوقب بمقتوبة الانذار صرف اليه ما يكون قد أوقف من مرتبه » .

( ظمن ١٧٤٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١ )

### قاعدة رقم ( ٧٩ )

#### المبدأ :

وقف المائل عن العمل لاتهامه بتزوير وتلاعب — تحفظ النيابة العامة على المستندات — عدم وجود خشية على مصلحة التحقيق — سلامة قرار انتهاء الوقف عن العمل — عدم جواز صرف نصف المرتب عن مدة الوقف ما دام التحقيق لم ينته بعد .

#### ملخص الحكم :

ان البادى من الأوراق ان النيابة العامة شرعت فى تحقيق الاتهامات المسندة الى المطعون ضده وزملائه فى غضون سنة ١٩٧١ وانها فى سبيل ذلك كلفت ادارة الخبراء بسوزارة العدل بفحص سجلات الشركة الطاعنة لكشف ما قد يكون وقع فيها من تزوير أو تلاعب ، وقد افصحت ادارة الخبراء بكتابتها المؤرخ ٦ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ من انها قاربت الانتهاء من المهمة المسندة اليها تمهيدا لامداد تقرير منها ، ولما كان المستند من ذلك انه وان كان التحقيق لم ينته بعد ، الا ان النيابة قد تحفظت على السجلات والمستندات التى قد تكون محلا للجريمة وتسلتها ادارة الخبراء لفحصها ، ولما كان المطعون ضده يشغل وظيفة عامل شراب بالهيئة المباشرة حنوبها جاء بأوراق الشركة الطاعنة ، فمات اراء هذه الامتبارات لا تكون ثمة خشية على مصلحة التحقيق من انتهاء وقف المطعون ضده وامسأفته الى عمله ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد اصاب فيها قرره من عدم الموافقة على طلب مد وقف المطعون ضده ، الا انه فى الوقت ذاته قد خالف القانون فيما ذهب



اليه من تقرير صرف مرتبه عن مدد الوقف السابقة منذ بدايتها على خلاف ما صدرت به قرارات مد وقف السابقة عليه ، اذ ان هذه القرارات تظل منتجة لأثرها فيما تضمنته من عدم صرف نصف المرتب الى أن يتم التصرف فى الاتهام المنسوب الى العامل تبرئته منه او بادانته ، وعندئذ تقرر السلطة وفقا لحكم المادة ٥٧ من قانون نظام العاملين بانقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ما يتبع فى شأن صرف المرتب الموقوف صرفه — ومن ثم فان ما يترتب على قرار رفض طلب مدة الوقف هو استحقاق المظمون ضده مرتبه كاملا من اليوم الذى انتهى فيه وقفه بناء على هذا القرار أى بعد نهائية مدة الوقف السابقة عليه وليس قبل ذلك ، ومن ثم يتمين الغاء هذا الشك من القرار المضمون فيه لمخالفته القانون .

( طعن ٥ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٨٠ )

##### المبدأ :

مرتب العامل الموقوف عن العمل مدة الوقف — وجوب التفرقة فى الحكم بين الفترة السابقة على أول يولييه سنة ١٩٦٤ وتلك اللاحقة لها — اساس ذلك ان الأصل فى ظل احكام قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية كان حرمان الموظف من المرتب مدة الوقف والاستثناء هو صرفه كله أو بعضه حسبما تقرره السلطة التأديبية أو المحكمة التأديبية المختصة وبعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ انتهج المشرع نهجا آخر مغاذه الزام الجهة الادارية بقوة القانون صرف نصف مرتب العامل الموقوف أو مرتبه كاملا حسب الأحوال دون تطالب التجاء العامل الموقوف للقضاء فى هذا الشأن — يترتب على ذلك التزام جهة الادارة بحكم القانون بصرف نصف



مرتّب العامل من تاريخ وقفه ومن ١٩٦٤/٧/١ ( تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ) اعمالا لآثره المباشر وذلك بالنسبة للعامل الموقوف في تاريخ سابق على تاريخ نفاذ هذا القانون كما تلتزم بصرف مرتّب العامل الموقوف كاملا اذا لم تعترض امر صرفه الباقي من مرتّبه على المحكمة التأديبية خلال عشرة ايام من تاريخ السوقف .

#### ولخص الحكم :

ومن حيث أن المدعين يطالبان بصرف مرتّبتها بصفة مستعجلة مؤقّنة من مدة وقفها احتياطيا عن العمل منذ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٦ بالنسبة للاولى و ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٦ بالنسبة للثاني الى ان ينتهى الفصل فى الدعوى التأديبية المقامة ضدّها مع خصم ما صرفه المدعى الاول من مستحقّاته .

ومن حيث أنه يبين من استقرار التشريعات التى صدرت فى شأن مرتّب العامل الموقوف عن العمل من مدة وقفه والتى تحكم هذا النزاع ، أن الأصل فى ظل احكام قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ . والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النياابة الادارية والمحاكمات التأديبية كان حرمان الموظف من المرتب من مدة الوقف والاستثناء هو صرفه كله او بعضه حسبما تقرره السلطة التأديبية او المحكمة التأديبية المختصة ، وكانت المادة ١١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة والمادة ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ الذى حل محل القانون السابق ينصان على جواز القضاء باستمرار صرف مرتّب العامل الموصول من الخدمة والموقوف عن العمل كله او بعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذى كان يقيم اوده ان كان المرتب هذا المورد . ثم انتهج المشرع نهجا آخر ، فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون الذى حل محله رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ مفاده على ما تضمنته



المادة ٦٤ من النظام الأول - مفسرة بالمادة الثانية من التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ والمادة ٦٠ من النظام الثاني ، وقسمه صرف نصف مرتب العمال الموقوف ابتداء من تاريخ السوف ، ووجوب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من مرتبه لماذا لم يعرض الأمر عليها ، خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف المرتب كاملاً حتى تتقرر المحكمة ما يتبع في شأن نصف مرتبه ، ومؤدى ذلك أن المشرع عاليج أمر صرف مرتب العمال الذي وقف عن العمل على أساس افتراض أن مرتبه هو مورد رزقه الذى يقيم أوده ، فأوجب كل من القانونين سألنى الذكر على الجهة الإدارية ويقوة القانون ، صرف نصف مرتب العمال الموقوف أو مرتبه كاملاً مدة الوقف حسب الأحوال ، دون طلب التجاء العمال الموقوف للقضاء في هذا الشأن واتساقاً مع هذا العلاج التشريعي صدر قانون مجلس الدولة الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وأجاز للمحكمة المختصة في المادة ٤٩ منه أن تحكم باستمرار صرف مرتب الموظف المفصول كله أو بمغضه مؤقتاً مغفلة بذلك حالة وقف العامل عن العمل . وترتيباً على ذلك تلزم جهة الإدارة بحكم القانون بصرف نصف مرتب العمال ابتداء من تاريخ وقفه أو من أول يوليه سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المفسر إليه أعمالاً لأثره المباشر وذلك بالنسبة للعمال الموقوفين في تاريخ سلق على تاريخ نفاذ هذا القانون ، كما تلزم بصرف مرتب العمال الموقوف كاملاً إذا لم تعرض أمر صرف الباقي من مرتبه على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف ، مماذا ما خلت جهة الإدارة بالتزاماتها هذه كان للعمال الموقوف الحق في اقتضاء هذه الحقوق قضاء دون أية ترخيص في هذا الشأن .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فانه يتعين بالنسبة للبنازمة الماثلة للفرقة في الحكم بين الفترة السابقة على أول يوليه سنة ١٩٦٤ وتلك اللاحقة لها ، فبالنسبة للفترة الأولى فالأصل منها أن



العامل المتوقف يحرم من مرتبه مدة الوقت ، وأذ كان الامر كذلك  
دوكان المدعيان قد تراخيا في طلب استمرار صرف مرتبتهما كله أو  
بعضه مؤقتا حتى تاريخ اقامة الدعوى مثل هذا الطعن في الأول من  
مارس سنة ١٩٧٢ فان هذا التراخي دليل على انهما لم يعملوا على  
مرتبتهما في اقامة اودهما ، بما ينطفى معه ركن الاستعجال الموجب  
لاستمرار صرف مرتبتهما كله أو بعضه بصفة مؤقتة من هذه  
الفترة . ولا غناء في أن المدعى الأول استصدر حكما من المحكمة  
الادارية لوزارة الحربية في الدعوى رقم ٥٤ لسنة ٧ القضائية  
..بالغاء القرار الوزاري الصادر في ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٦ بوقفه  
عن العمل مع ما يترتب على ذلك من آثار ، ذلك ان جهة الادارة  
استصدرت قرارا آخر من مجلس التأديب في الأول من ابريل سنة  
١٩٥٧ بوقفه هو والمدعى الثاني عن العمل كما أصدر وزير  
الحربية قرارا تأليا في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥٧ برقم ٦٥٥ بوقفهما  
عن العمل مع عدم صرف مرتبتهما ولم يطن ميهما ايا من الفترة  
الثانية التي تبدأ من اول يولية سنة ١٩٦٤ فالتثبت من الاوراق ان  
السلطات المختصة قد خالفت احكام القانون واهملت تطبيقه على  
تحو صارخ ليس فقط بعد اول يولية سنة ١٩٦٤ ولكن قبله ايضا  
اذ لم تلتزم بما قضت به المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
بشأن نظام موظفي الحولة والمادة الماشرة من القانون رقم ١١٧  
لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية من  
عدم جواز زيادة مدة الايقاف على ثلاثة اشهر الا بقرار من مجلس  
التأديب أو المحكمة التأديبية فلم تتخذ أى اجراء على ماسلف  
بياناته منذ تاريخ صدور قرار وزير الحربية رقم ٦٥٥ في ٤ من يونية  
سنة ١٩٥٧ بوقف المدعين عن العمل مع عدم صرف مرتبتهما اليهما ،  
وظلت كذلك في ظل العمل باحكام القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ،  
٥٨ لسنة ١٩٧١ آف الذكر ، فلم تلتزم ايضا بما نصا عليه من  
عدم جواز مد مدة الايقاف لمدة تزيد على ثلاثة اشهر الا بقرار  
من المحكمة التأديبية المختصة . ولقد كان من المتعين وفقا لاحكم



القانونين المذكورين أن تصرف جهة الإدارة للبدعين نصف مرتبتهما اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ ولكنها لم تمثل لذلك كما لم تمثل لما أقر به هذان القانونان من وجوب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من مرتبتهما رغم أن اکثر القانوني المترتب على عدم العرض خلال عشرة أيام من تاريخ الوفاء هو وجوب صرف المترتب كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأن نصف مرتب العامل الموقوف . ولما كان الأمر كذلك وكانت الجهة الإدارية لم تصرف للبدعين نصف مرتبتهما اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ولم تعرض الى الآن أمر صرف أو عدم صرف النصف الآخر من مرتبهما على المحكمة التأديبية مانعاً لا محيص . والأمر كذلك من استحقاقهما صرف مرتبهما كاملاً اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ وذلك حتى يتم عرض أمر صرف أو عدم صرف نصف مرتب المدعين على المحكمة التأديبية ويصدر رئيس المحكمة بالتطبيق لحكم المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة للقائم سالف الذكر قراره فيما يتبع في شأن نصف مرتبهما المذكور أما عن المرتبة الموقوفة صرفه فإن تقرير ما يتبع في شأنه منوط بالمحكمة التأديبية .

بعد الفصل في الدعوى التأديبية المعلقة ضد المدعين .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم يتمين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بأحقية المدعين في صرف أجرهما كاملاً اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ . حتى تقرر المحكمة التأديبية ما يتبع في شأنه وفقاً لأحكام القانون والزاج الحكومة المبروفات .

١٨٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨ .



### قاعدة رقم ( ٨١ )

المبدأ :

المادة ٨٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الجهة التي وقعت الجزاء على العامل لا تملك أعمال سلطتها في تقرير ما يتبع بشأن أجر العامل الموقوف صرف مرتبه الا بتحقيق شرطين الأول : ان تكون المحكمة التأديبية المختصة قد قررت عدم صرف نصف الأجر الموقوف صرفه . والثاني : ان يكون العامل قد جوزى بجزاء اشدد من الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة خمسة أيام - اذا تخلف أحد هذين الشرطين خالت يد الجهة التي وقعت الجزاء في شأن تقرير ما يتبع بشأن الأجر الموقوف صرفه .

ملخص الحكم :

انه باستقراء أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يبين ان المادة ٨٦ منه تنص على انه « لرئيس مجلس الإدارة ، بقرار مسبب ، حفظ التحقيق وله ان يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور لا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها . ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف الأجر ابتداء من تاريخ الوقف ».

ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فإذا لم يعرض الأمر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجر كاملاً حتى تقرير المحكمة ما يتبع في شأنه .

وعلى المحكمة التأديبية ان تصدر قرارها خلال عشرين يوماً من



تاريخ رفع الأمر إليها فإذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة يصرف الأجر كاملاً . فإذا برىء الماعل أو حفظ التحقيق معه أو جوزى بجزاء الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره فإن جوزى بجزاء أشد تقرر الجهة التي أوقفت الجزاء ما يتبع في شأن الأجر الموقوف صرفه : ومؤدي أحكام هذا النص فيما يتعلق بأجر الماعل - الذي يوقف عن عمله احتياطياً - أنه يترتب على وقفه عن العمل وقف صرف نصف أجره اعتباراً من تاريخ وقفه على أن يمرض ذلك على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير ما يتبع بشأنه فإن لم يعرض عليها أو تراخت المحكمة في إصدار قرارها - صرف الأجر كاملاً . أما إذا تدرت المحكمة وقف صرف الأجر فإن أمر الأجر الموقوف صرفه يتحدد نهائياً في ضوء ما يسفر عنه مركز الماعل الموقوف صرف أجره من الاتهام المنسوب إليه بما يترتب على ذلك من وجوب صرف الأجر الموقوف صرفه إليه في حالته برئته أو حفظ التحقيق أو مجازاته بجزاء الإنذار أو الخصم من الأجر للبدء لا تتجاوز خمسة أيام أما إذا جوزى بجزاء أشد من الجزاءات المنوّه عنها فتمتعده للجهة التي وقعت الجزاء سلطة تقدير وتقرير ما يتبع بشأن الأجر الموقوف الصرف . وفاد ذلك أن الجهة التي وقعت الجزاء على الماعل لا تملك أعمال سلطتها في تقرير ما يتبع بشأن أجر الماعل الموقوف صرفه مرتبه الا بتحقيق شرطين الأول ، أن تكون المحكمة التأديبية المختصة قد قررت عدم صرف نصف الأجر الموقوف صرفه والثاني أن يكون الماعل قد جوزى بجزاء أشد من الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة خمسة أيام . وترتبطاً على ذلك إذ تخلف أحد هذين الشرطين غلت في الجهة التي وقعت الجزاء في شأن تقرير ما يتبع بشأن الأجر الموقوفة صرفه .

ومن حيث متى كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المحكمة التأديبية بالإسكندرية قررت بجلسته ١٥/١٠/١٩٧٨ صرف نصف الأجر الموقوف صرفه من أجر المظنون ضده بذلك يكون قد تخلف أحد الشرطين اللذين لى تمتعده للجهة التي وقعت الجزاء



عليه سلطة تقرير ما يتبع في شأن الأجر الموقوف صرفه . اذ انه ليست ثمة اجرا موقوف الصرف يتيح لهذه الجهة ان تعمل سلطتها التقديرية في شأن صرفه من عدمه بعدما قررت المحكمة المختصة صرفه على النحو السابق الاشارة اليه . وترتبطا على ذلك فان الحكم الطعين يكون قد أصاب وجه الحق في تفضله — بإلغاء القرار المطعون فيه فبها تضمنه من عدم صرف النصف الموقوف صرفه من اجر المطمعون غده من فترة وقفه عن العمل في الفترة من ١٩٧٨/٩/٦ حتى ١٩٧٩/٢/٩ لصدوره مخالفًا لحكم القانون ومن ثم يكون الحكم قد استخلص لنتيجته التي انتهت اليها استخلاصا قانونيا سائفا استنادا الى الأسباب التي اقامها عليها . وبالتالي فان الطعن عليه ، في هذا الشق ، والحالة هذه يسكون جديرا بالرفض لقيامه على أسباب غير سليمة قانونا .

( الطعنان ٣٣٨ و ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٨٢ )

المبدأ :

المادة ٤٨ من قانون نظام الماملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حددت الجزاءات التأديبية الجائز توقيعها على الماملين بالقطاع العام ومن بينها جزاء الوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب مدة لا تجاوز ستة شهور — صدور قرار الشركة بوقف المامل دون النص بالقرار على صرف نصف المرتب فقط — لا يؤدي ذلك الى بطلان القرار لخالفة للقانون — أساس ذلك : صرف نصف المرتب فقط في حالة الوقف هو اثر لازم له ولا يترتب على افعال النص عليه بطلان الجزاء — أساس ذلك ؟ ان تشريعات الماملين بالقطاع العام المتعاقبة قد جرت على النص



على صرف نصف المرتب في حالة الوقف عن العمل ومن ثم أصبح  
هذا الأمر مصدره القانون وليس القرار الصادر بتوقييع العقوبة .

#### ملخص الحكم :

لا حجة فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن القرار  
الصادر بمجازاة المطعون ضدهم بالوقف من العمل لمدة شهر  
قد صدر مخالفة للقانون باعتبار أن هذا الجزاء لم يرد من بين  
الجزاءات المنصوص عليها في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار  
قانون نظام العاملين بالقطاع العام ذلك أن المادة ٤٨ من القانون  
المشار اليه قد حددت الجزاءات التأديبية الجبائز  
توقيعها على العاملين بالقطاع العام ومن بينها جزاء الوقف عن العمل  
مع صرف المرتب لمدة لا تتجاوز ستة شهور ويقدر في ذلك أن القرار  
المطعون عليه قد جاء خلوا من النص على صرف نصف المرتب فقط  
ذلك أن هذا الحكم هو أثر لازم ومحتوى للوقف عن العمل ومن ثم  
لا يترتب على اغفال النص عليه بطلان الجزاء إذ أن تنزيلات  
العاملين بالقطاع العام المتعاقبة قد جرت على النص على صرف  
نصف المرتب في حالة الوقف عن العمل كجزاء تأديبي ومن ثم أصبح  
هذا الأمر مصدره القانون وليس القرار الصادر بتوقييع  
العقوبة وهذا ما اتجهت اليه الشركة بالفعل إذ قامت عقب صدور  
القرار المطعون فيه بوقف المطعون ضدهم من العمل لمدة شهر  
اعتباراً من ١٢ يولية سنة ١٩٧٨ وأوقفت نصف مرتباتهم من الفترة  
من ١٦ يولية سنة ١٩٧٨ حتى ١٥ أغسطس سنة ١٩٧٨ حسبما  
بين من حافظة المستندات المقدمة معها .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه تمرد ضمن انتهاك المطعون  
ضدهم وغيرهم من العمل لمدة شهر اعتباراً من ١٢ يولية سنة  
١٩٧٨ مع تحميلهم مبلغ ١٠٨.٠٠٠ جنيه مائة وثمانية جنيهات بضمان



أجورهم يواقع جنينان شهريا لكل منهم على أن يكون المبلغ بالتساوي بينهم .

(ظمون ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٥)

### تعليق :

ذهب رأى الى انه يلهم من النص على وقف العامل عن العمل احتياطيا ووقف نصف مرتبه بقوة القانون ابتداء من تاريخ الوقف ، انه لا يجوز صرف أكثر من نصف مرتب العامل في حالة وقفه عن العمل . اذ النصف الأول من مرتبه موقوف صرفه بحكم القانون والنصف الثاني هو وحدة الذي يجوز للمحكمة التأديبية ان تعمل فيه سلطتها . ومن ثم لا يزيد ما يصرف الى العامل الموقوف على نصف مرتبه .

وذهب رأى ثان الى ان العامل حين يوقف عن عمله احتياطيا يستحق صرف نصف مرتبه حتما وبقوة القانون ، اما النصف الآخر فيعتقد انه لسلطة المحكمة التأديبية التي تملك تقرير صرفه او عدم صرفه . ومن ثم لا يقل ما يصرف الى العامل الموقوف عن نصف مرتبه .

ونرى ان السلطة المختصة بوقف العامل عن عمله احتياطيا لا تملك الأمر الا بوقف صرف نصف مرتبه من تاريخ اصدار قرار الوقف ، وليس لها ان توقف ما زاد عن نصف مرتبه . ومن ثم كان لجهة الادارة في حالة وقف العامل عن العمل احتياطيا ان تأمر بوقف ما هو اقل من نصف مرتبه ، ذلك لان المخالفات التأديبية التي يجرى بشأنها وقف العامل المتهم تخطف اختلافا كبيرا من ناحية الجسامة والاهمية ومدى الأثر المترتبة عليها ، ولا نعتقد ان المشرع قد قصد ان يتحقق اثر وقف صرف نصف المرتب في كل الاحوال ، والا لاختلت المساواة اذ سوف يتعرض لاثم قانوني واحد من تفاوتت أوضاعهم . على انه اذا لم ينص في قرار الوقف على مقدار ما يوقف صرفه من مرتب العامل الموقوف احتياطيا اوقف صرف نصف مرتبه



كثيعة ثلثونية لوقته عن العمل . فإذا رأت الجهة الادارية حرمان  
العامل الموقوف من مرتبه كله أو مما زاد عن النصف حسب الظرف  
فعلينا أن نرفع الأمر الى المحكة التأديبية المختصة لأمر بعدم  
صرفه اليه .

فإذا لم يعرض الأمر لمورا على المحكة التأديبية المختصة ،  
وعلى أقصى تقدير خلال عشرة أيام من تاريخ وقف العامل ، لتقرر المحكة  
صرف او عدم صرف الباقي من مرتبه ( ويجوز أن يكون هذا  
الباقي كما أوضحنا نصف مرتبه او اقل من هذا النصف ) وجب صرف  
المرتبه كلها للعامل حتى تقرر المحكة ما يتبع في شأنه . وعلى  
ذلك فإن تراخت الادارة في عرض امر العامل الموقوف عن العمل  
احتياطيا على المحكة التأديبية المختصة ، تصين رفع الضرر الذي  
يلاقى به من جراء هذا التراخي ، وذلك بصرف المرتب المعلق على قرار  
المحكة . وبهذا يكون العامل قد صرف مرتبه كاملا .

وكذلك يجب صرف المرتب للعامل الموقوف كاملا اذا لم تصدر  
المحكة التأديبية قرارها بما يتبع بالنسبة لمرتب العامل المذكور  
خلال مشرين يوما من تاريخ رفع الأمر اليها .

ونظيمة الحال ، فإن ما تقرره المحكة من وقف صرف نصف  
مرتب العامل او جزء منه خلال مدة الوقف ، انما هو حرمان مؤقت  
بطبيعته ، وذلك الى أن يبت نهائيا فيما نسب الى العامل وكان  
مسببا في وقته .

#### البت نهائيا في مرتب العامل الموقوف :

يظل نصف مرتب العامل الموقوف صرفه اليه محكوما بالقرارات  
التي تصدرها المحكة التأديبية في شأنه ، وذلك الى أن يبت نهائيا  
فيما نسب اليه وكان مسببا في وقته . فعندئذ ينتهي وقف العامل  
حتميا ، ان ظل موقوفاً حتى ذلك الحين ، ويكون هناك محل كذلك  
لابت نهائيا في اجزاء المرتب التي اوقف صرفها اليه خلال مدة وقته  
في ضوء ما تحدد من مركزه ومسئوليته .



فإذا حفظ التحقيق مع العامل الموقوف عن عمله احتياطيا أو يرى من التهمة أو جوزى بعقوبة الإنذار أو الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز خمسة أيام فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على أن يصرف اليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره . فان جوزى بجزء أشد تقرر السلطة التي وقعت الجزء ما يتبع في شأن الأجر الموقوف صرفه ، فان جوزى بجزء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يجوز أن يسترد منه في هذه الحالة ما سبق أن صرف له من مرتب .

وبذلك تختلف السلطة التي تختص بالنظر في صرف المرتب بصفة مؤقتة ، عن تلك التي تختص بالنظر فيه بصفة نهائية . فالمحكمة التأديبية تختص وحدها بتقرير صرف أو عدم صرف نصف مرتب العامل وذلك بصفة مؤقتة طوال مدة وقفه . أما بعد التصرف فيها هو منسوب اليه ، فان السلطة التي تصرفت في أمره ، وسواء أكانت الجهة الإدارية التي يتبعها أم المحكمة التأديبية ، هذه السلطة هي التي تختص بصفة نهائية بأمر مرتبه الذي أوقف صرفه اليه .

وجدير بالملاحظة أن البت النهائي في أمر المرتب ، إنما يرد على الجزء الذي أوقف صرفه محسب . فمما صرف اليه خلال مدة وقفه ، ولو كان زائدا عن النصف المقرر قانونا ، لا يجوز إعادة النظر فيه أو تقرير حرمانه منه بصفة نهائية ، وإنما ينصب البت النهائي على الجزء الذي أوقف صرفه خلال مدة الوقف ( د . السيد محمد إبراهيم - ص ٥٩٩ وما بعدها ) .

#### مرتب العامل الموقوف :

فرق القانون بين حالة الحبس الاحتياطي ، وبين حالة الحبس تنفيذيا لحكم جنائي . إذ قرر وقف صرف نصف المرتب في الحالة



الأولى ، ووقف صرف كامل المرتب في الحالة الثانية ، ولا شك أن المشرع قد رأى في هذه المغايرة أن مرحلة الحبس الاحتياطي هي مرحلة مؤقتة ، قد تقتضيها مصلحة التحقيق الجنائي ، ويكون أمر العامل فيها من حيث ثبوت أو عدم ثبوت التهمة الموجهة إليه لا يزال معلوما غير مستقر ، وقد ينتهي التحقيق أو المحاكمة إلى براءته مما أسند إليه . ولهذا رأى المشرع وقف صرف نصف مرتبه وصرف النصف الباقي إليه . أما في الحالة الثانية فإن حبسه لا يستند إلى شبهات كما في حالة الحبس الاحتياطي ، وإنما يستند إلى حكم مدونة بالادانة ، وحاز قوة الشيء المقضي به ، ومن ثم قرر المشرع حرمانه من صرف كامل راتبه طوال مدة الحبس .

على أنه يتميّن التفرقة بين الحبس الذي يقع تنفيذا لحكم جنائي نهائي ، وما يقع تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي . ذلك أن من الأحكام الجنائية ما ينفذ رغم عدم صيرورته نهائيا . وأن وقف صرف كامل مرتب العامل المحبوس تنفيذا لحكم جنائي ، لا يقع إلا إذا كان هذا الحكم نهائيا . أما إذا كان الحبس تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي ، فإن هذا الحبس يأخذ حكم الحبس الاحتياطي ، ولهذا لا يحرم العامل من كامل مرتبه ، وإنما يوقف صرف نصف راتبه .

ولا شك أن وقف صرف نصف أو كامل مرتب العامل على هذا النحو وفي الحالات المتقدمة ، إنما هو إجراء مؤقت يترتب طوال مدة الحبس . فإذا ما عاد العامل إلى عمله بعد انتهاء مدة حبسه ، تميّن البت نهائيا فيما أوقف صرفه من مرتبه في ضوء مسؤوليته التأديبية عما ثبت في حقه جنائيا .

لذا ثبتت مسؤولية العامل التأديبية ، بأن كان الفعل الذي حبس من أجله يشكل مخالفة تأديبية في حقه ، فإن ما وقع من وقف صرف نصف أو كامل مرتبه حنوب الأحوال يصبح حرمانا نهائيا .



أما إذا انضغ عدم مسئولية العامل تأديبيا عن الفعل الذى  
حيس من أجله ، بأن كان هذا الفعل مثبت الصلة عن وظيفته  
وغير مؤثر فيها ، وبالتالي لا يشكل أية مخالفة تأديبية فى حقه ،  
فقد قرر المشرع أن يصرف اليه نصف المرتب الموقوف صرفه . وقد  
كان من الجائز عدم صرف مرتبه اليه طوال مدة حبسه ، لأنه منقطع  
عن العمل لسبب لا تسال عنه الإدارة ، ومع ذلك فقد راعى المشرع  
التخفيفا على العامل ، وقضى بصرف نصف ما أوقف صرفه اليه متى  
كلل الفعل الذى حيس من أجله لا يرتب مسئوليته تأديبية .



## الفروع الخماس الظمن في الوقف والحرمان من المرتب

قاعدة رقم ( ٨٤ )

المبدأ :

المنازعة في أمر الخصم من المرتب والحرمان من المرتب من مدة الوقف لا تنقيد باليعاد الذي اشترطه المشرع لطالب الفاء قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بتوقيع الجزاءات التأديبية .

ملخص الحكم :

ان الخصم من المرتب والحرمان من المرتب من مدة الوقف وان كانا مرتبطين بقرار الجزاء ومتفرعين منه مما تختص المحكمة التأديبية بالفصل فيه الا انها ليس من قرارات الجزاءات التي اوجب قانون مجلس الدولة اعلمة المستوى بطلب الفائها خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢ منه .

ومن حيث انه بالنسبة لقبول طلب الالفاء شكلا فان هذا الدفع لا يجد مجاله الا بالنسبة لطلبات الفاء القرارات ونفا للتنظيم القانوني المقرر في هذا الشأن اما طلبات الاستحقاق او التسوية او غيرها من طلبات الحقوق التي يستند صاحب الشأن اصل حقه فيها من قوانين او اللوائح مباشرة دون ان يلزم لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار خاص بذلك فان هذه الطلبات تنظرها المحكمة دون التقيد بمواعيد طلبات الالفاء ما دام لم يسقط الحق في اقامتها طبقا للاصول الصامة .



وهن حيث أن المدعى قد أقام دعواه بطلب إلغاء القرار رقم ١٥٧ الصادر من رئيس مجلس إدارة شركة النيل العامة للنقل النهري (المدعى عليه) بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٧٤ الذى ينص فى المادة الثانية منه على مجازاة المدعى بخفض وظيفته الى بحار أو خفض مرتبه جنهيا واحدا ومنعه من استلام الشحنات حتى تستوى الشركة حقا مع تحميله قيمة ما اختلصه وقدرها ٩٨٦ر٥٠٠ جنيهها خصما من مرتبه وعدم صرف نصف المرتب الموقوف صرفه فمن ثم ان ما يهدف اليه المدعى ويرمى الى تحقيقه فى ضوء هذا القرار وما جاء بعريضة دعواه هو إلغاء هذا القرار بجييع اشراره غلا يق الامر فقط عند إلغاء قرار الجزاء بخفض وظيفته ومرتبه وانما يشمل أيضا ما أجرته الشركة من خصم المبالغ من مرتبه وما اتخذته حياله من حرمانه من نصف مرتبه الموقوف صرفه عن مدة الوقت الاحتياطى . هذا كان طلب إلغاء قرار الجزاء لا يثير جدلا فى شأن خضوعه للمواعيد والاجراءات المقررة قانونا لطبقات الإلغاء فان الخصم من المرتب والحرمان من المرتب عن مدة الوقت لا يسرى فى شأنهما هذه الاجراءات وتلك المواعيد اذ انهما وان كانا مرتبطين بقرار الجزاء ومتفرعين عنه مما تختص المحكمة التأديبية بالفصل فيه على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، الا انهما ليسا من قرارات الجزاءات التى اوجب قانون مجلس الدولة اقامة المدعى بطلب الفائها خلال الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٢ منه ، وبهذه المثابة فان المنازعة فى أمر الخصم من المرتب والحرمان من المرتب عن مدة الوقت لا تنقيد بالميعاد الذى اشترطه المشرع لطلب إلغاء قرارات السلطات الرئيسية الصادرة بتوقيع الجزاءات التأديبية .

( طعن ٦٢٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٩ )

قاعدة رقم ( ٨٥ )

المبدأ :

قرار وقف العامل عن العمل احتياطيا والمساند من السلطة



الرئيسية التي أولاها المشرع هذا الاختصاص هو قرار إداري نهائي  
لسيطرة تاديبية - تختص بنظر طعن فيه المحكمة التاديبية -  
أساس ذلك : المحكمة التاديبية هي صاحبة الولاية العامة التي تتناول  
الدعوى التاديبية المتدأة كما تتناول كذلك الطعن في أي جزاء تاديب  
- لا يفرض من القاعدة المتقدمة أن يكون قرار الوقف صادر من  
مجلس تاديب - أساس ذلك : قرارات مجلس التاديب قرارات إدارية  
نهائية صادرة من سلطات تاديبية .

#### ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد جري على أن قرار الوقف من العمل  
احتياطيا الصادر من السلطة الرئيسية التي أولاها المشرع هذا  
الاختصاص هو قرار إداري نهائي لسلطة تاديبية ، وذلك اتته  
أفصاح من جانب الجهة الإدارية المختصة عن إرادة ملزمة بها لها  
من سلطة تاديبية بمقتضى القانون بقصد أحداث أثر قانوني  
معين لا يحدث إلا بهذه الأوضاع ، ويكتسب صفته النهائية  
بحسب أن ما له من أثر قانوني حال مؤداه إيمان المائل من العمل  
وايقاف صرف نصيب جزئيه بمجرد صدوره ، وعلى ذلك فإن مثل هذا  
القرار يوصف أنه صادر من سلطة تاديبية أي تختص بنظر الطعن  
فيه المحكمة التاديبية باعتبار أن هذه المحكمة هي صاحبة الولاية  
العامة التي تتناول الدعوى التاديبية المتدأة ، كما تتناول كذلك  
الحقوق في أي جزاء تاديبى على النحو الذى فصلته نصوص قانون  
مجلس الدولة والمستقر عليه أن اختصاص المحاكم التاديبية  
بالفصل في الطعون التي ترفع بها لا تقتصر على الطعن بالقضاء الجزاء  
وهو الطعن المباشر بل يتناول أيضا طلبات التعمييض عن الأضرار  
الترتبة على الجزاء فهي طعون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات  
الترتب عليها ، إذ أن كلا الطعنين يستند الى أساس قانوني  
واحد يربط بينهما وهو عدم مشروعية القرار . وأن هذه الطعون  
غير المباشرة بغير طلب القضاء أو توقيع الجزاء ، أنها هي مفرعة  
من طعون مباشرة في مجال التاديب .

هذا ولا يغير مما سبق أن يكون العمل الصادر في شأنه



قرار الوقف من العمل بما يترتب عليه من عدم صرف جزء من مرتبه خاضعا لنظام المساهلة امام مجلس الاديب ، ذلك ان قضاء هذه المحكمة قد انتهى الى ان قرارات مجلس الاديب لا يعدو ان تكون قرارات ادارية صادرة من سلطة تاديبية مما يختص بنظر الطعن فيها المحاكم التاديبية ، ومن ثم فلا تقوم هذه المجالس التاديبية مقام المحاكم التاديبية فيها هو منسوط بها من اختصاصات حتى ولو كان امرها متعلقا بوقف المايل احتياطيا ، وان هي اصدرت قرارا في هذا الشأن فان الطعن فيه يوصف بأنه قرار نهائي صادر من سلطة تاديبية - انما ينعقد للمحكمة التاديبية .

ومن حيث انه لما كان ذلك ، واذا قضت المحكمة التاديبية للمعاملين بوزارة التربية والتعليم في حكمها المطعون فيه بغير ما تقدم فانتهت الى عدم اختصاصها بنظر الطعن في القرار الصادر بوقف الطامن عن عمله احتياطيا ، فمن ثم فان حكمها يكون قد جاء مخالف للقانون ويتمين الحكم بالغائه واعادة الدموى اليها للفصل فيها .

( طعن ٨٣٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٤ )



## الفصل السادس - القرار التديبي

### الفرع الأول - سلطة الإدارة في التديب

أولا - السلطة الإدارية الموقعة للجزاء التديبي

ثانيا - السلطة الرئيسية المعنية على القرار التديبي

### الفرع الثاني - القرار الإداري الصادر بتوقيع الجواز

### الفرع الثالث - المعلن في قرار الجواز التديبي

### الفرع رابع - أحكام عامة ومتنوعة

أولا - ولاية التديب ومدى جواز التفويض فيها

ثانيا - القرار التديبي قرار إداري

ثالثا - مدى جواز سحب القرار التديبي

رابعا - مدى تأثير قبول استقالة العامل على

الإجراءات التديبية المتخذة قبله



## الفصل السادس

### القرار التاديبى

#### الفرع الأول

##### سلطة الإدارة فى التاديب

##### أولا - السلطة الإدارية الموقعة للجزاء التاديبى

##### قاعدة رقم ( ٨٦ )

المبدأ :

ان اختصاص رؤساء المصالح فى توقيع عقوبتى الإنذار وخصم  
الماهية مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما مستند من القانون ذاته ، وهم  
اذ يثبتونه انما يثبتونه بالأصلالة عن انفسهم لا بالنيابة عن  
الوزير ، فاختصاصهم أصيل ومقرر بحكم القانون ومن ثم لا يملك  
الوزير سحبهم اياه او الحد منه .

ملخص الفتوى :

بحث تشييم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٢٩ من مايو  
سنة ١٩٤٩ موضوع بعض الأحكام الخاصة بتأديب الموظفين الذى  
يتلخص فى أن وزير الشؤون الاجتماعية أصدر فى شهر نوفمبر سنة  
١٩٤٤ قرارا يتضمن تنظيم توقيع الجزاءات على موظفى الوزارة  
وبيان ما يجب عرضه عليه . وما يعتمده وكيل الوزارة عنه ، وذلك  
تبعا لدرجة الموظف أولا ومقدار الجزاء المقترح ثانيا على الوجه  
الآتى :

١ - لا تعرض على الوزير الا العقوبات المقترحة للموظفين  
فى الدرجة الرابعة فما فوقها مهما كان قدر العقوبة المقترحة .



٢ — المقويات المقترحة للموظفين في الدرجة الخامسة بما دونها بما لا يزيد على خصم عشرة أيا من المرتب تعتمد من وكيل الوزارة بالنيابة عن الوزير . أما إذا تجاوزت العقوبة هذا القدر يمرض أمرها على الوزير للبت فيها .

وأنه قد عرضت لوزارة الشؤون الاجتماعية أمور يستلزم الفصل فيها استطلاع الرأي في المسائل الآتية :

### المسألة الأولى :

بدي اثر القرار الوزاري السابق الإشارة إليه في الحق المخول لرؤساء المصالح بمقتضى المادة ٧٥ قسم أول فصل ثان من قانون المصلحة المالية .

### المسألة الثانية :

ما هو اثر مخالفة القرار المذكور في صحة قرارات تأديبية صدرت من رئيس مصلحة ونفذت عملاً بدون اعتماد الوزير طبقاً للقرار السابق « مع العلم بأنها لا تتجاوز الحدود المنصوصة في المادة ٧٥ ) .

أما بالنسبة الى المسألة الأولى ، فقد انتهى رأى القسم الى ان اختصاص رؤساء المصالح في توقيع عقوبات الإنذار وخصم الماهية مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً مستمدة من القانون الماتدة الأولى من دكرينو ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ تنص على أن :

المقويات التأديبية التي يجوز الحكم بها على الموظفين والمسخدمين بالمصالح الملكية هي :

أولاً — الإنذار .

ثانياً — قطع الماهية لمدة لا تتجاوز شهراً واحداً .



ثالثا - التوقيف مع الحرمان من المرتب لمدة لا تتجاوز الثلاثة  
شهور .

رابعا - التنزيل من الوظيفة أو الدرجة أو تنقيص الماهية مع  
إيقاف الوظيفة أو الدرجة .

خامسا - الرمت بدون الحرمان من المعاش .

ثم بينت المادة الثانية اختصاص رؤساء المصالح في هذا  
القسم واختصاص الوزير ( الناظر ) بمنعت على أن :

لرؤساء المصالح الحكم بالإنذار أو بقطع الماهية لمدة لا تتجاوز  
خمس عشرة يوما أما العقوبات الأخرى بما فيها قطع الماهية لمدة  
لا تتجاوز خمسة عشر يوما أما العقوبات الأخرى بما فيها قطع  
الماهية لمدة لا تزيد على الخمسة عشر يوما وكذلك الحرمان من المعاش  
كله أو بعضه فيكون الحكم بها طبقا للشروط المنصوص عليها  
في القوانين والأوامر العالية الجارية العمل بها وتبقى أحكامها  
مزمعة تمام المراجعة .

وهذه الفقرة تحيل - بما تحيل عليه من القوانين والأوامر -  
إلى المادة السابعة من الأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة  
١٨٨٥ وهي تنص على أن :

الجزاءات الأخرى يكون الحكم فيها بمعرفة الناظر بناء على  
تقرير مجلس التأديب الذي يصير إصداره على مقتضى تقرير رئيس  
المصلحة وبعد النظر في مستندات براءة ساحة المستخدم شفاهة  
كتبت أو بالكتابة .

وقد رددت المادة ٧٥ قسم أول فصل ثان من قانون المصلحة  
المالية هذه الأحكام .

فهذان القانونان قد عينا اختصاص كل من رئيس المصلحة  
والوزير في توقيع العقوبات التأديبية لاختصاص رؤساء المصالح



اذن مستبعد من القانون ذاته . وهم اذ يباشرونه انهما يباشرونه  
بالامالة الى انفسهم لا بالنسبة عن الوزير اذ هم لا يستمدون الحق  
منه ويكون اختصاصهم بهذه المثابة أصيلا ومتمرا بحكم القانون  
ومن ثم لا يملك الوزير تسليم اياه او الحد منه .

اما بالنسبة الى المسألة الثانية فقد رأى القسم ترتيبا على  
الرأى فى المسألة الأولى انه ما دام ان الوزير لا يملك ان يسلب رؤساء  
المصالح اختصاصهم فى توقيع العقوبات التأديبية او الحد من هذا  
الاختصاص فان مخالفة احكام قرار وزير الشؤون الاجتماعية  
المصادر فى هذا الشأن لا يترتب عليها اى بطلان .

( فتوى ١٧١/٤/٢/٨٦ - فى ١٩٤٩/٦/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٨٧ )

المبدأ :

عقوبة تأديبية - توقيعها من وكيل الوزارة او رئيس المصلحة  
بالتطبيق للمادة ٨٥ من قانون موظفى الدولة - نفاذها بكافة آثارها  
بالنسبة للترقية والملاوة - عدم تعليق هذا النفاذ على عرض  
الأمر على الوزير او انقضاء مدة الشهر المقررة لتعقيبه عليها .

ملخص الفتوى :

يبين من استقضاء القواعد المنظمة للسلطة التأديبية المخولة  
لرؤساء على الموظفين منذ صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
بشأن نظام موظفى الدولة - ان المادة ٨٥ من هذا القانون كانت  
تنص على ان « لوكل الوزارة او لرئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه  
توقيع عقوبتى الانذار والخصم من المرتب مدة لا تجاوز خمسة  
مشر يوما فى السنة الواحدة بعد سماع احوال الموظف وتحقيق  
دفاعه ويكون قراره فى ذلك مسببا ونهائيا اما العقوبات الأخرى  
فلا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب وذلك مع عدم  
الاخلال بحكم المادة ٤٤ » .



وتد لوحظ بعد تطبيق هذا النص ان الجزاءات التي يوقعها الرؤساء المختصون المشار اليهم على الموظفين التابعين لهم لم تزد لا تكافاً وما يرتكبه من مخالفات او انها توقع دون مبرر لتوقيعها . كما لوحظ ان سلطة الوزراء تطبيقاً للمادة ٤ من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن النيبلة الادارية لم تكن تجاوز مجرد الاطلاع على التحقيق ثم احالة الأوراق الى الرؤساء المختصين للنظر في توقيع العقوبات المناسبة .

وعلاجا لهذا الأمر عدل نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه على النحو الآتي : « لوكيل الوزارة او لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبات الانذار والخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشرة يوما في السنة الواحدة بعد سماع أقوال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون قراره في ذلك مسيبيا » .

ويعتبر في تطبيق الفقرة السابقة رؤساء المصالح الرؤساء العسكريون للادارات والأسلحة العسكرية وقواد الترتيق والمناطق الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير العربية ،

وللوزير في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإنشاء النيابة الادارية سطة توقيع العقوبات المشار اليها في الفقرة الاولى ، كما يكون له سلطة الغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة او رئيس المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ اصدار القرار وله اذا ما اتى القرار احالة الموظف الى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد .

اما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب وذلك بخ عتد الأخلال بخكم المادة ٤٤ ... الخ .

واخيرا عدل هذا النص بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على



الوجه الآتى : - « لو كـيـل الـوزـارة والـوكـيـل المـسـاعـد أو لرئيس  
المصلحة كل فى دائرة اختصاصه توقيع عقوبتى الإنذار والخصم  
من المرتب من مدة لا تجاوز ٤٥ يوما فى السنة الواحدة بحيث لا تزيد  
مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما وذلك بعد سماع اقوال الموظف  
وتحقيق دفاعه ويكون قراره فى ذلك مسببا .. الخ » .

وللوزير سلطة توقيع العقوبات المشار اليها فى الفقرة الاولى،  
كما يكون له سلطة إلغاء القرار الصئدر من وكيل الوزارة أو الوكيل  
المساعد أو رئيس المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها  
أو تخفيفها وذلك خلال شهر من تاريخ إصدار القرار وله إذا ما اتى  
القرار إحالة الموظف الى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد ..

أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس  
التأديب .. الخ » ويستفاد من مجموع هذه النصوص أن المـفـرع  
انتهى الى تحويل الوزير سلطة تأديبية تتمثل فى حقين أولهما -  
حقه فى توقيع عقوبتى الإنذار والخصم من المرتب فى الحدود التى  
تقدم ذكرها ، وثانيهما - حقه فى التعتيب على القرارات التأديبية  
المصدرة من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو من رئيس المصلحة  
كل فى حدود اختصاصه وذلك إما بإلغاء القرارات التأديبية أو  
بتعديلها تشديدا أو تخفيفا ، أو بإحالة الموظف الى مجلس  
التأديب عند إلغاء القرار وذلك كله خلال شهر من تاريخ صدور  
القرار .

ومن حيث أن هذا الحق الأخير الخاص بالتعتيب على القرارات  
الإدارية قد خوله المشرع للوزير تمكينا له من أعمال رقابته وإشرافه  
على القرارات التأديبية التى تصدر من وكيل الوزارة أو الوكيل  
المساعد أو رئيس المصلحة بوصفه بسلطة رئاسية اعلى وذلك  
لتدراك ما قد يشوب هذه القرارات من أخطاء أو سوء تقدير . ولم  
يوجب المشرع عرض هذه القرارات على الوزير لاعتبارها أو التصديق



عليها على نحو ما يعمل في المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حيث أوجب عرض مقترحات لجنة شئون الموظفين على الوزير لإعمالها فإذا لم يمتددها ولم يبين اعتراضه عليها خلال شهر من تاريخ رفعها اعتبرت معتمدة ونافذة ، ومن ثم تكون القرارات نهائية منذ صدورها واجبة النفاذ ويترتب عليها كافة آثارها القانونية ومنها أثرها على حق الموظف في الترقية أو في الحصول على العلاوة ... فلا يفت أعمال هذا الأثر حتى ينقضي مهلة الشهر المحدد لتعقيب الوزير على هذه القرارات .

على أنه إذا أميل الوزير سيطرته والى الجزء التأديبي الموقع على الموظف وذلك بعد نفاذ أثره سواء بالنسبة الى الترقية والعلاوة تطبيقا للمادتين ٤٢ ، ١٠٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فإن هذا الإلغاء من جانب الوزير يستتبع حتما اعتبار القرار الصادر بالعقوبة كأن لم يكن سواء في ذلك ما قضى به من العقوبة أم آثارها التبعية على الترقية أو العلاوة أو غيرها .. بحيث تفسد حالة الموظف الى ما كانت عليه قبل صدور القرار التأديبي ، فإذا كان حرمانه من ترقية أو من العلاوة راجعا الى توقيع الجزاء التأديبي الملقى عاد اليه حقه في كليهما من تاريخ استحقاقه .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن العقوبة التأديبية الصادرة من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة تطبيقا للمادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنفذ بكافة آثارها بالنسبة الى الترقية والعلاوة دون أن يملك تنفيذها على عرض الأمر على الوزير أو على انقضاء شهر من تاريخ توقيع الجزاء التأديبي وهو المبدأ المقرر لتعقيب الوزير على القرارات التأديبية الصادرة من السلطات التأديبية المخسار اليها .



قاعدة رقم ( ٨٨ )

المبدأ :

توقيع عقوباتي الإنذار والخصم من الراتب في الحدود المقررة  
بالمادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة - من اختصاص رئيس  
المصلحة - المقصود بالمصلحة في هذا الخصوص هو المصلحة  
ذات الكيان المستقل والميزانية الخاصة - ليس من رئيس مصلحة  
في مصلحة السكك الحديدية إلا مدير عام المصلحة .

بإختصاص الحكم :

ان النسخ الأول للمادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
بشأن تنظيم موظفي الدولة عند أول بدوره كان يجري كما يأتي :  
« لو كبل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع  
عقوباتي الإنذار والخصم من الراتب من مدة لا تتجاوز خمسة عشر  
يوماً في السنة الواحدة ... » . والمقصود بالمصلحة التي تحول  
رئيسها سلطة توقيع عقوباتي الإنذار والخصم من الراتب بنا  
لا يتجاوز خمسة عشر يوماً في السنة هي تلك التي تكون لها كيان  
مستقل وميزانية خاصة ، فلا يعتبر مدير عام الإيرادات والمصروفات  
بمصلحة السكك الحديدية مدير مصلحة في حكم المادة ٨٥ من  
قانون موظفي الدولة ، إذ ليس من رئيس مصلحة في مصلحة السكك  
الحديدية ( الهيئة العامة للسكك الحديدية حالياً ) إلا مدير عام المصلحة ،  
فهو وحده الذي له حق توقيع الجزاءات التأديبية المنصوص  
عليها في المادة ٨٥ سالفة الذكر ، ما لم تخول القوانين غيره  
سلطة توقيع تلك الجزاءات .

( ظعن ٦٧٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٥ )

قاعدة رقم ( ٨٩ )

المبدأ :

المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن تنظيم



موظفى الدولة - المراحل التشريعية لها - الاختصاص بتوقيع عقوبتى  
الانذار والخصم من المرتب مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما - كان منوطا  
بوكيل الوزارة او رئيس المصلحة وحدهما كل فى دائرة اختصاصه -  
فمنه بعد ذلك الوزير - لا يسلف وكيل الوزارة او رئيس المصلحة  
اختصاصهما الاصيل فى هذا الصدد .

#### ملخص الفتوى :

يبين من تصدى المراحل التشريعية للمادة ٨٥ من القانون  
رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة السابق ،  
والتي أخذت منها المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بامداد  
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ان هذه المادة كانت تنص على انه  
« لوكيل الوزارة او رئيس المصلحة ، كل فى دائرة اختصاصه ، توقيع  
عقوبتى الانذار والخصم من المرتب مدة لا تجاوز خمسة عشرة يوما  
فى السنة الواحدة ، بعد سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه ، ويكون  
قراره فى ذلك مسيبا » .

... ويتضح من هذا النص ان سلطة توقيع عقوبتى الانذار والخصم  
من المرتب مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما فى السنة كانت منوطة  
بوكيل الوزارة او رئيس المصلحة وحدهما ، كل فى دائرة اختصاصه  
ولم يكن للوزير هذه السلطة . اما العقوبات الاخرى فقد نصت  
تلك المادة على انه لا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التدقيق .

وقد روى بعد ذلك منح الاختصاص بتوقيع عقوبتى الانذار  
والخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما فى السنة الى  
الوزير ، فصدر بذلك القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٥ متفهما تعديلا  
المادة ٨٥ آنفة الذكر ، ماثا الوزير ذات الاختصاص المقرر لوكيل  
الوزارة ورئيس المصلحة فى توقيع الجزاء فنص هذا التعديل على  
ان لوكيل الوزارة او لرئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه توقيع



مقبوضى الاذار والخضم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة  
شهر يوما فى السنة الواحدة بعد سماع اقوال الموظف وتحقيق  
نفاذه ويكون قراره فى ذلك منسبيا كما نص على ان للوزير فى  
الاحوال المتضمنة عليهما فى المادة ٤ من القانون رقم ٤٨٠ لسنة  
١٩٥٤ الخاص بانتشاء النيابة الادارية سلطة توقيع العقوبات  
المشار اليها فى الفقرة الاولى كما يكون له سلطة الغاء القرار  
المصدر من وكيل الوزارة او رئيس المصلحة او تعديل العقوبة  
الموقعة بتشديدها او خففيها وذلك خلال شهر من تاريخ استدار  
القرار وله اذا ما اتى القرار احالة الموظف الى مجلس التأديب  
خلال هذا الميعاد وهذا يؤكد سلطة وكيل الوزارة ورئيس المصلحة  
وقد اكدت المذكرة الاصلاحية لهذا القانون ان هذا الاختصاص  
مستحدث بالنسبة للوزير ولم يكن مقررا له من قبل ، اذ ورد بهما  
ان سلطة الوزراء فى هذا النص ما كانت تتعدى مجرد الاطلاع  
على التحقيق ثم احواله الى الرؤساء المختصين للنظر فيه توقيع  
العقوبة المناسبة بمقتضى .

وعلى هذا الاساس فليس من شان منح هذا الاختصاص  
للوزير سلب وكيل الوزارة او رئيس المصلحة اختصاصهما الاصيل  
فى هذا الضدد ، بل اضمي هذا الاختصاص مشتركا بينهما بحيث  
يكون لوكيل الوزارة ورئيس المصلحة سلطة توقيع الجزاء المنبوه منه  
بالمادة ٨٥ جنبا الى جنب مع الوزير .

( ملئى ١٢ - فى ١/٧/ ١٩٦٧ )

### قاعدة رقم ( ٩٠ )

المبدأ :

القانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ المعدل للمادة ٨٥ من قانون  
نظام موظفى الدولة - تخويله الوزير سلطة التأديب المعطاة لوكيل الوزارة



أو رئيس المصلحة وسلطة التعقيب على قراراتهما - لا يخل ذلك بحقوقهما في سحب القرار أو تعديله ما لم يقرر الوزير في خلال الشهر. إلغاء القرار أو تعديله - انقضاء بمعد الشهر دون أن يستعمل الوزير سلطته - لا اثر له على حق مصدر القرار في سحبه - حق الوزير ولو بعد انقضاء الشهر في سحب القرار الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة وكذلك القرارات الصادرة منه بناء على نظام من لوى الشان .

#### ملخص الفتوى :

ان التعديل الذي استحدثه القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ في نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد خول الوزير سلطتين :

الاولى : سلطة توقيع عقوبتي الإنذار والخمس من المرتب من مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما في السنة الواحدة وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالنظام التأديبي الادارية .

الثانية : سلطة التعقيب على القرارات التأديبية الصادرة من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة في حدود اختصاصها ويكون هذا التعقيب بإلغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة ، بتعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها أو بإلغاء القرار وإحالة الموظف الى مجلس التأديب ، وذلك كله خلال شهر من تاريخ صدور القرار .

وهذا التعديل المشار اليه الذي خول الوزير سلطات تأديبية سواء في مشاركة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة سلطتهما التأديبية او في التعقيب على قراراتهما التأديبية اقرارا لسلطته الرئاسية ، وبسبب لاثرائه في مجال التأديب الذي كان يقصر عنه منذ تاريخ العمل بقانون نظام موظفي الدولة - هذا التعديل لا يمس حق مصدر



القرار في صحيحه أو تعديله . ذلك الحق المستند من القواعد العامة المستقرة من القانون الإداري .

ولما كان الأصل في القرارات التأديبية أنها لا تفتى «مستأنا» أو مراكز أو أوضاعا بالنسبة إلى الأفراد ، فإنه يجوز سحبها في أي وقت دون التقيد بميعاد معين ، إلا إذا ترتب على هذه القرارات في حالات استثنائية مادية مزية أو مركزا لأحد الأفراد فلا يجوز سحب القرار التأديبي إلا خلال ميعاد رفع دعوى الالغاء ، فإذا رفضت الدعوى جاز السحب طموال مدة التقاضي في حدود طلبات الخصم في دعوى الالغاء .

على أن حق وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة في سحب القرار التأديبي الصادر منه أو في تعديله . يظل قائما ما لم يقرر الوزير - خلال ميعاد الشهر المنصوص عليه في المادة ٣/٨٥ - إلغاء القرار أو تعديله ، ففي هذه الحالة يمنع على وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة سحب القرار أو تعديله ، وذلك لزوال القرار الصادر منهما وحلول قرار الوزير محله ، لأن من المقرر أنه لا يجوز لسلطة دنيا أن تسحب أو تعدل قرارا صادرا من سلطة عليا .

وانقضاء ميعاد الشهر المنصوص عليه في المادة ٣/٨٥ ، لا أثر له على حق مصدر القرار في سحبه إذا لم يستعمل الوزير حقه في التعديل خلال هذا الميعاد ، إذ يظل لمصدر القرار حق سحبه خلال ميعاده القانوني المقرر على النحو المشار إليه .

وشأن الوزير في سحب القرارات التأديبية شأن مصدر القرار فلا يؤثر انقضاء ميعاد الشهر على حقه ( أي حق الوزير ) في سحب القرار التأديبي ، سواء في ذلك القرار الصادر منه أو القرار الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة باعتباره سلطة رياضية بالنسبة إليهما ، وذلك خلال الميعاد القانوني المقرر في القواعد العامة ، على أن يقتصر حقه في هذه الحالة على



مجرد سحب القرار دون اتخاذ أي قرار آخر من القرارات المخولة له خلال ميعاد الشهر وهي القرارات الخاصة بالتمقيب على قرارات وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة على النحو المبين بالمادة ٣/٨٥ المشار إليها ، على أن يكون سحب القرار في هذه الحالة بناء على تظلم مقدم من صدر ضده القرار استنادا إلى المادة ١٦ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة التي تقتضي بأن لا تقبل الطلبات المقدمة رأسا بإلغاء القرارات النهائية لمسلطات التأديبية عدا ما كان منها صادرا من مجالس تأديبية ، وذلك قبل التظلم منها إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار ، أو إلى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم .

( فتوى ٤١٦ - في ٨/٨/١٩٥٧ )

### قاعدة رقم ( ٩١ )

البدا :

حق الوزير في توقيع الجزاءات التأديبية الواردة بالفقرة الأولى من المادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ولو لم تجر النيابة الإدارية تحقيقا ما .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ قد عدل نص الفقرة الثالثة من المادة ٨٥ على النحو الآتي : وللوزير سلطة توقيع العقوبات المشار إليها في الفقرة الأولى كما يكون له سلطة إلغاء القرار الصادر من وكيل وزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ إصدار القرار ، وله إذا ما ألغى القرار إحالة الموظف إلى مجالس التأديب خلال هذا الميعاد .

ويبين من مقارنة هذا النص بالنص الأصلي قبل تعديله أن



مبارة » في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٤. الخاص بأنشاء النيابة الادارية ، قد حذفت في النص المعدل ، وبذلك رفع القيد الذي كان يحد من سلطة الوزير في توقيع الجزاءات التأديبية ابتداء ، واصبحت سلطته في هذا الصدد كاملة شأنها في ذلك شأن سلطته في التعقيب على قرارات وكيل الوزارة او رئيس المصلحة .

( ملغى ٤١٦ - في ٨/٨/١٩٥٧ )

### قاعدة رقم ( ٩٢ )

المبدأ :

المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ منقولة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - اعتبارها في حكم رئيس المصلحة في شأن توقيع الجزاءات من يعينه الوزير بقرار منه من رؤساء الادارات وغيرهم - عدم جواز انصراف لفظ ( وغيرهم ) الى غير موظفي الوزارة المعنية - قرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ باعتبار المديرين والمحافظين رؤساء مصالح لهم سلطة توقيع العقوبات على موظفي الأموال المقررة في دائرة اختصاص كل منهم - قرار سليم مطابق للقانون - لا يؤثر في ذلك تسمية المديرين والمحافظين لوزارة الداخلية ما داموا بحكم النظام الاداري مصلحة الأموال المقررة يعتبرون رؤساء لتفروع هذه المصلحة في الاقاليم .

ملخص الحكم :

ان القرار رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر من وزير المالية والاقتصاد بالنيابة بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ ينص على انه « بعد الاطلاع على المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ولصالح العمل قرر :



مادة ١ — اعتُبار الشادة المنديرين والمخالفين بالمعتبريات والمخالفات رؤساء مُضالَهم وتُؤمِلهم سُلطة توقيّع العقوبات بالتطبيق لأحكام المادة ٨٥ آتية الذكر على موظفي مُصلحة الاموال المتضررة الذين يُعتلون في دائرة اختصاص كل منهم . غذا مديري الاقتسام المالية ووكلائهم ومأموري المالية . تستمر سُلطة توقيّع جزاءات عليهم للمدير العام لمصلحة الاموال المقررة .

مادة ٢ — يكون لوزارة المالية والاقتصاد حق الفصل في التظلمات التي تقدم من هذه الجزاءات .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

وتنص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ . المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٧ في مقرتيها الاولى والثانية على ما يلى :

« أوكل الوزارة المساعد اول رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الإنذار او الخصم من المرتب من مدة لا تتجاوز ٤٥ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة من ١٥ يوما وذلك بعد سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون قراره في ذلك مسيبا .

ويعتبر في تطبيق الفقرة السابقة رؤساء للمصالح الرؤساء العسكريون للادارات والأسلحة العسكرية وقواد الفرق والمناطق الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير الحربية كما يعتبر كذلك من يعينه الوزير بقرار منه من رؤساء الادارات وغيرهم ويشترط في الحالة الأخيرة الا تقل درجاتهم من الدرجة الثانية » .

وانه لئن كان من الموضح يمكن ان لفظ « وغيرهم » الوارد في نص الفقرة الثانية من المادة ٨٥ المبين آنفا لا يجوز ان ينصرف



بحكم اللزوم إلى غير موظفي الوزارة المقيمة ، إلا أن المديرين والمحافظين  
- قبل تطبيق نظام الإدارة المحلية - كانوا لا يعتبرون بحسب المفهوم  
الصريح لأحكام القوانين واللوائح التي كتبت مسارية من هؤلاء الغير  
بالنسبة لاختصاصات مصلحة الأموال المقررة في الأقاليم . فقد نص  
كتاب تعليمات والقوانين والأوامر الخاصة بمصلحة الأحوال المقررة  
الصادر في سنة ١٩٣٤ والسدى جمع ثلثات القوانين واللوائح  
الخاصة بالمصلحة المذكورة على ما يأتي تحت عنوان « فنوع مصلحة  
الأموال المقررة في الأقاليم » .

« ١٢ - تشمل أعمال مصلحة الأحوال المقررة في الأقاليم أعمال  
اتقسام الإيرادات بجميع مديريات القطر المصري والأقسام المحلية بجميع  
المحافظات وكذا دار المحفوظات العمومية بالقاهرة بمصر .

١٣ - يشرف على أعمال قسم الإيرادات بالمديرية باثباتها :  
( تحت رئاسة مدير المديرية ) وهو أو من يقوم مقامه مدة غيابة  
المستأول الوحيد من حسن سير الأعمال المالية بالمديرية وملاحظة  
الدقة في تنفيذها بالتطبيق للتعليمات والأوامر والالتزامات الصادرة  
من المصلحة .

وإذا صدر أمر من أحد المديرين في أية مسألة بالخالفه لظلم  
التعليمات والأوامر والالتزامات على باثبات المديرية أو من يقوم  
مقامه ان يبين لحضرته وجه الخالفه أو تعذر التنفيذ ليصدر الأمر  
بالمحذور منه فإذا لم يقتنع بذلك وأمر على تنفيذ ما يريد فعلى  
الباثبات ان يحصل من حضرته على أمر كتابي وينفذ الأمر كما  
هو ويخطر المصلحة به لتتري رأيها فيه .

٢١ - يتولى العمل في الأقسام المالية بمحافظات الاسكندرية  
والقنال والسويس وديباط رئيس القسم المالي ( تحت رئاسة  
المحافظ ) .



ومفاد ما تقدم أن المديرين والمحافظين كانوا يقولون — ليس بحكم تبعيتهم لوزارة الداخلية وإنما بحكم النظام الإداري لمصلحة الأموال المقررة التابعة لوزارة المالية — كانوا يقولون رئاسة فروع المصلحة المذكورة هي الأقاليم ، ولم تكن تلك الرئاسة رمزية ، وإنما كانت سلطة رياضية فعلية ، وأية ذلك أن موظفي هذه الفروع كانوا يلتزمون بالانصياع لأوامر المدير أو المحافظ في أية مسألة حتى ولو كانت أوامر المدير أو المحافظ صادرة بالخلفاء لتعليمات وأوامر ومشتورات المصلحة سائلة الذكر .

ومن ثم فإنه يمتنع — بحسب المفهوم الصحيح لأحكام القوانين واللوائح التي كانت سارية قبل تطبيق نظام الإدارة المحلية — اعتبار المديرين أو المحافظين من غير موظفي وزارة المالية بالنسبة لاختصاصات مصلحة الأموال المقررة في الأقاليم وفي مجال تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٨٥ المشار إليها وبالتالي يضح تفويضهم من وزير المالية بسلطة تأنيب كل أو بعض موظفي فروع المصلحة المذكورة بالأقاليم بالتطبيق لأحكام الفقرة سائلة الذكر .

وينبني على ما تقدم أن القرار الوزاري رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر باعتبار المديرين والمحافظين رؤساء مصالح لهم سلطة توقيع العقوبات على موظفي الأموال المقررة في دائرة اختصاص كل منهم قرار سليم مطابق للقانون ، وبالتالي لا يكون القرار الصادر بالجزاء تطبيقاً له مشوباً بعيب عدم الاختصاص .

( طعن ١١٣٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٩٣ )

المبدأ :

المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة — تتشابه في جوهرها مع المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — ممارسة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة



لاختصاصها التأديبي في الحدود المقررة بالمادة ٦٣ المنشأ الجهة  
— لا تتطلب تفويضاً من الوزير — المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧  
لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية —  
لا تسلب وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة اختصاصها التأديبي المتأخر  
اليه — اثر ذلك : لكل من وكيل الوزارة ورئيس المصلحة كل في  
دائرة اختصاصه ، دون تفويض من الوزير سلطة احالة الموظف الى  
المحكمة التأديبية أو حفظ التحقيق — يستوى في ذلك ان يكون  
التحقيق قد تم بمعرفة الجهة الادارية وحدها أو عن طريق النيابة  
الادارية .

#### ملخص الفتوى :

لم يخلط الوضع بصور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام  
المباشرين المدنيين بالدولة اذ تنسب له المادة ٦٣ من هذا القانون في  
جوهرها مع المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الأمر الذي  
يتعين معه تفسير المادة ٦٣ على ضوء ما سبق ذكره بالنسبة للادة  
٨٥ بمعنى أن يكون لكل من الوزير ووكيل الوزارة ورئيس المصلحة  
سلطة توقيع عقوبتي الإنذار والغرامة من المرتب في الحدود التي  
ينتهاها المادة ٦٣ دون أن تتطلب ماربة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة  
لهذا الاختصاص تفويضاً من الوزير ، باعتباره اختصاصاً أصيلاً  
مقررراً لها بمقتضى القانون حسبما سلف البيان ، ولا يستلزم هذا  
الاختصاص ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة  
١٩٥٨ .

ومن حيث انه من جهة اخرى لم تبين المادة ٨٥ من القانون  
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ صاحب السلطة في رفع الدعوى التأديبية على  
الموظف ، ولم يكن المشرع في حاجة الى هذا البيان اذ ان الإختصاص  
برفع الدعوى متفرع عن الإختصاص بتوقيع العقوبة ، وإن من يملك  
توقيع العقوبة على الموظف يملك بداهة رفع الدعوى التأديبية عليه ،  
فرفع الدعوى التأديبية لا يعد جزءاً اذ هو لا يعدو ان يكون احتكاكاً



للمحكمة التأديبية ، وتأسيسا على ما تقدم سيكون لكل من وكيل الوزارة ورئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه سلطة رفع الدعوى التأديبية على الموظف ، سواء تم التحقيق بمعرفة الجهة الادارية وجودها أو من طريق النيابة الادارية وذلك دون حاجة الى تفويض من الوزير ، كما يملكان سلطة حفظ التحقيق دون تفويض أيضا .

اما ما ورد في المادة ١٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية من احالة الاوراق الى الوزير أو من يندب لذلك من وكلاء الوزارة أو الرئيس المختص - وهذا النص مماثل لنص المادة ٤ من القانون ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بانشاء النيابة الادارية وقد تضمن ايضا النص على احالة اوراق التحقيق الى الوزير المختص أو من يندبه من وكلاء الوزارة - فلا يعمدو ان يكون الفرض من ذلك هو توجيه الخطاب للوزير بوصفه الرئيس الاعلى للوزارة التي يتبعها الموظف أو من يندبه الوزير لذلك دون ان يسلب الاختصاص الاصيل لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه المخول لهما بمقتضى نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الاختصاص المخول لوكيل الوزارة ولرئيس المصلحة بمقتضى المادة ٦٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام الممارمين الخنئين بتوقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب مدة لا تجاوز ثلاثين يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة من خمسة عشر يوما هو اختصاص اصيل لوكيل الوزارة ولرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه ، وهو اختصاص مصدره القانون ولا يستلزم تفويضا من الوزير . ولا يسلبه هذا الاختصاص ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، وما دام لوكيل الوزارة ورئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه سلطة



توقيع الجزاء في الحدود المتعديّة فانه بذلك حفظ التحقيق او الاحالة  
الى المحكمة التأديبية دون حاجة الى تفويض من الوزير .

( يتوى ١٢ — في ١٩٦٧/١/٧ )

### قاعدة رقم ( ٩٤ )

#### المبدأ :

المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ينظم العاملين  
بالقطاع العام — سلطة توقيع جزاءات حرمان الميلاوات وتعليقها  
وخفض المراتب والوظيفة احدىها او كلاهما تكون لرئيس مجلس  
ادارة الشركة على العاملين شافلي المستوى الثالث — يكون لرئيس  
مجلس الإدارة هذه السلطة ايضا على العاملين شافلي وظائفة  
المستوى الأول والثاني بشرط ان يصدر رئيس مجلس ادارة المؤسسة  
المختصة او الوزير المختص على هذه القرارات بحسب ما اذا كان  
قرار الجزاء وقع على عامل بالوحدة الاقتصادية او بالمؤسسة —  
ايضاح ذلك : المؤسسة جهاز تابع للوزير خلفه لاشرافه وله سلطة  
اعتماد قيادات مجلس ادارتها — والوحدة الاقتصادية شركة او جمعية  
تابعة للمؤسسة خاضعة لاشرافها — بصدور القانون رقم ١١١  
لسنة ١٩٧٥ أصبحت سلطة توقيع الجزاء والنصديق بالنسبة الى  
العاملين بالشركات من المستوى الأول والثاني من اختصاص رئيس  
مجلس ادارة الشركة .

#### ملخص الحكم :

ان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١  
لسنة ١٩٧١ ، والذي كان ساريا وقت صدور القرار المطعون فيه ،  
قيدت مادة الاصدار الأولى فيه بمرين احكامه على العاملين  
بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وفصلت



المادة ٤٩ الاختصاصات في توتيع الجزاءات التأديبية وفقا لمعيارين متدخلين من حيث المستوى الوظيفي للعامل ، ومن حيث نوع الجزاء الموقع . وورد بالبند ثانيا من هذه المادة ان سلطة توتيع جزاءات حرمان من العلاوة وتجليها وخفض المرتب والوظيفة احدهما او كلاهما تكون لرئيس مجلس الادارة على العاملين شاغلي المستوى الثالث ، وتكون له ايضا على العاملين شاغلي وظائف المستوى الاول والثاني على ان يصدق على هذه القرارات من رئيس مجلس ادارة المؤسسة المختصة او الوزير المختص حسب الاحوال . والمفهوم من سياق نظام العاملين ان المفارقة التي اتي بها النص في سلطة التصديق على قرار الجزاء بين رئيس مجلس ادارة المؤسسة والوزير المختص ، ان الاول هو سلطة التصديق على قرارات الجزاءات على العاملين بالوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة ، وان الثاني هو سلطة التصديق على قرارات الجزاء على العاملين بالمؤسسات التابعة له . وهذا المفهوم يجد مسنده في الخريطة التنظيمية التي كان يرسمها قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ، اذ جعلت المواد ١ ، ٦ ، ١٨ المؤسسة جهازا تابعا للوزير خاضعا لاشراف وله سلطة اعتماد قرارات مجلس ادارتها . وجعلت المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٩ ، ١٤ الوحدة الاقتصادية شركة كانت او جمعية تعاونية تابعة للمؤسسة خاضعة لاشرافها . ومن ثم فان سلطة التصديق على الجزاءات المشار اليها بالبند ثانيا ٢ - تكون لرئيس مجلس ادارة المؤسسة بالنسبة لما يوقع منها على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة .

ومن حيث انه صدر بعد ذلك القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، ببعض احكام شركات القطاع العام ، ونص في المادة ٨ منه على ان المؤسسات العامة التي لا تمارس نشاطها بذاتها . ونصت المادة ٩ منه على ان « يتولى مجلس ادارة شركة او رئيس مجلس الادارة - بحسب الاحوال الاختصاصات المتصوص عليها في القوانين لمجلس ادارة المؤسسة



أو رئيس مجلس إدارتها بالنسبة للشركات التابعة لها « ومفاد ذلك  
كأنه إن سلطة التصديق على الجزاءات الموقعة على الماملين  
بالشركات من المستويين الأول والثاني بالنسبة للصيرمان من المملوكة  
وتأجيلها وخفض المرتب والوظيفة . هذه السلطة والتي كانت  
لرئيس مجلس إدارة المؤسسة التابعة لها الشركة ، قد انتقلت للقانون  
الأخير إلى رئيس مجلس إدارة الشركة ذاتها . ولهذا أقتضت سلطة  
توقيع الجزاء والتصديق عليه ، وفنيت سلطة التصديق لهذا الانتماء  
الحادث .

ومن حيث أن المحكمة تختص من ذلك أن ما نعه الحكم المطعون  
فيه على قرار الجزاء محل النزاع من عدم تصديق الوزير عليه ،  
وما رتبته على ذلك من إلغاء القرار ، كل ذلك جانب صحح حكم  
القانون ، الأمر الذي يعمين معه الجزم بخالفته الحكم المطعون فيه  
للقانون فيما خلص إليه من بطلان القرار محل النزاع . والحادث أن  
الحكم المطعون فيه لم يسند إلغاء القرار إلى غير هذا أنها هذا  
الذي يثبت عدم جواب الحكم الذي قرره بشأنه .

( طعن ٧١٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم (٩٥)

#### المبدأ :

سلطة رئيس مجلس الإدارة في توقيع الجزاء - مذكور قرار  
رئيس مجلس إدارة الشركة بتوقيع جزاء خفض الفئة الوظيفية وخفض  
الراتب - الطعن في قرار الجزاء تأسيسا على أن المخالفة وقعت قبل  
صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام الماملين بالقطاع العام  
والذي لم يخول رئيس مجلس إدارة الشركة أن يوقع عقوبة تجاوز  
خصم من المرتب لمدة خمسة عشر يوما على الماملين الذين تجاوزوا  
مرتباتهم خمسة عشر جنيها - الطعن في حكم المحكمة التأديبية أمام  
المحكمة الإدارية العليا - قيام الشركة بسحب قرار الجزاء وتوقيع

( م ١٢ - ج ٩ )



عقوبة الخصم من المرتب خمسة عشر يوما — اخطار الشركة بالحضور امام المحكمة الادارية العليا وعدم حضورها رغم تكرار اعلانها وعدم طعنها في الحكم بالفناء قرار الجزاء — قيام الشركة بسحب قرار الجزاء محل الطعن يفيد انها ارتضت الحكم المطعون فيه وهبم النزاع بسحب قرار الجزاء واستبدال جزاء آخر به — الحكم بانتفاء الخصوبة .

#### ملخص الحكم :

ان عناصر هذه المنازعة تخلص في ان المدعى اتهم دمواء امام المحكمة الادارية بالاكتدية طالبا الحكم بالفناء القرار الصادر بخفض ثلثه الوظيفية من وظيفة فني براده بالمستوى الثانى بالربط ( ٦٥/٢٠ جنيه ) شهريا اعتبارا من ٢٧ من ابريل سنة ١٩٧٤ ، الى وظيفة سائق ثان بالمستوى الثالث بالربط ( ٣٠/١٥ ) شهريا ، مع خفض مرتبه بمقدار ١٥٠٠ جنيها شهريا . واستند في دعواه الى إعلان الجزاء وانصدا له مسدوره من لا ملكه .

واستند الحكم المطعون فيه ، فيما قضى به من الفناء قرار الجزاء ، الى ان المخالفة وقعت قبل صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بنظام العاملين بالقطاع العام ، حيث لم يكن لرئيس مجلس ادارة الشركة ان يوقع عقوبة تجاوز الخصم من المرتب لمدة خمسة عشر يوما ، على العاملين الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها ، وذلك باحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ .

واستندت هيئة مفوض الدولة في تقريرها بالطعن على هذا الحكم ، الى ان سلطة توقيع الجزاء انما تستند الى ما يخوله القانون السارى وقت توقيع الجزاء ، وليس وقت وقوع المخالفة كما ذهبت المحكمة في حكما الطعن .



ومن حيث ان المدعى تقدم بجلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ :  
بالحافظة مستندات ، وفكر ان الشركة قامت بسحب الجزاء موضوع  
الدعوى واستبدلت به قرار جزاء آخر . واشتملت حافظة المستندات  
على اصل الخطاب المرسل من الشركة الى المدعى بتاريخ ١١ من  
مارس سنة ١٩٨٠ يفيد به سحب قرار خفض الفئة الوطنية  
والمرتب وما يترتب من آثار ويتوقع جزاء آخر عليه بخمسة عشر  
يوما . وقد اخطرت المحكمة الشركة للحضور والاطلاع على هذه  
الحافظة ، ثم قررت بجلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٨٤ اعادة اخطار  
الشركة ، ولكن الشركة لم تحضر ولم تبد دفاعا .

ومن حيث انه يبين للمحكمة من صدور قرار الشركة بسحب  
قرار الجزاء محل الطعن واستبدال جزاء آخر به ، وعدم طعنها  
فى الحكم الصادر بالقضاء الجزاء المطعون فيه ، وعدم حضورها  
امام المحكمة فى الطعن المائل رغم تكرار اخطارها بعد ثبوت اعلانها .  
وكل ذلك يفيد ان الشركة بسحبها قرار الجزاء محل الطعن ، قد  
ارتضت الحكم المطعون فيه وحسبت النزاع بسحب القرار محل  
الطعن واستبدال جزاء آخر به ، الامر الذى يتمتع منه القضاء  
بإنهاء الخصومة فى الطعن المائل ، اخذا فى الاعتبار بان هذه  
الخصومة ، وان كانت هيئة مفوض الدولة هى التى حركتها بالطعن  
امام المحكمة الادارية العليا فى الحكم الصادر من المحكمة التأسيسية  
سالب الذكر ، الا انها على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تظل مع  
ذلك قائمة بين اطرافها الذين يكون لهم وحدهم امر التصرف فى  
مصرها .



### قاعدة رقم ( ٩٦ )

#### المبدأ :

المادتان ٨٢ و ٨٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المشرع قد عقد اختصاص توقيع جزاء الوقف عن العمل لمدة لا تجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الأجر برئيس مجلس إدارة الشركة وذلك بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها وبمجلس إدارة الشركة بالنسبة لشاغلي الوظائف الأعلى منها - نتيجة ذلك : إذا وقع جزاء من إحدى هاتين الجهتين على أحد العاملين الذين لا يدخلون في نطاق درجات الوظائف التي تختص بها أمتهر هذا الجزاء موقعا من غير مختص ، لا يملك توقيعه .

#### ملخص الحكم :

من حيث أنه بالرجوع الى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يبين أن المادة ٨٤ منه تنص على أنه « يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية كما يلي .....  
٢ - لرئيس مجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها توقيع أي من الجزاءات التأديبية الواردة في بنود من ١ الى ٨ من المقترة الأولى من المادة ٨٢ ٤٠٠ - لمجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها هذا أعضاء مجلس الإدارة المعينين والمنتخبين وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية توقيع أي من الجزاءات الواردة في المادة ٨٢ من هذا القانون كما تنص المادة ٨٢ منه على أن الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي ١ - ٢٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ - .....  
٥ - . . . . . الوقت عن العمل لمدة لا تجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الأجر ..... » ومصاد أحكام هذه النصوص أن المشرع قد عقد اختصاص توقيع جزاء الوقف عن العمل لمدة لا تجاوز ستة أشهر



مع صرف الأجر برئيس مجلس إدارة الشركة وذلك بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها وبمجلس إدارة الشركة بالنسبة لشاغلي الوظائف الأعلى منها وذلك بالقيود وفي الحدود المبينة بالبنود ٤ من المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام السابق الإشارة إليها . ومؤدى ذلك أنه لو وقع هذا الجزاء من إحدى هاتين الجهتين على أحد من العاملين الذين لا يدخلون في نطاق درجتي الوظائف التي تختص بها عدا هذا الجزاء موقعا من غير مختص لا يملك توقيعه ومن ثم مخالفا للقانون متعمين الانفاء .

( طعن ١٨٨٢، لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/٨ )

### قاعدة رقم ( ٩٧ )

المبدأ :

قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية — أساس ذلك : تخلف عنصر السلطة العامة وعدم تعلقها برافق عامة — اخضاعها لرقابة المحكم التأديبية بنص القانون من مقتضاه أن يجعل طلبات إلغاء قرارات الجزاءات تخضع لنطاق دعوى الانفاء وقواعدها وإجراءاتها ولذلك الأحكام التي تخضع لها طلبات إلغاء القرارات الإدارية التأديبية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على العاملين المدنين بالدولة .

ملخص الحكم :

أنه وإن كانت قرارات الجزاءات الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية بالمعنى المهوم في هذه القانون الإداري لتخلف عنصر السلطة العامة منها ونعدم تعلقها برافق عامة إلا أن اخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية وهي من محكم مجلس الدولة وتطبيق القواعد



والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الادارية من مقتضاه ان يجعل طلبات الغاء هذه الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام وهى المشار اليها فى الفقرة (ثاني عشر) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة تخضع فى نطاق دعوى الالفاء وقواعدها واجراءاتها لذات الاحكام التى تخضع لها طلبات الغاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الموظفين العموميين وهى المشار اليها فى الفقرة (تاسعا) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة .

( طعن ٦٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٩٨ )

##### المبدأ :

على جوائز منح مديري الفروع ومديري الادارات من غير شائكلن الوظائف العليا بشركات القطاع العام سلطة توقيع عقوبة الخصم من الراتب بالنص على ذلك فى لائحة الجزاءات او بتفويض يصدر من رئيس مجلس الادارة وشاغلن الوظائف العليا . كل فى حدود اختصاصه .

##### ملخص الفتوى :

حدد المخرج السلطات التأديبية التى تملك توقيع الجزاءات على العاملين بالقطاع العام على سبيل الحصر وخول مجلس الادارة سلطة وضع لائحة تتناول انواع المخالفات والجزاءات المقررة لكل منها . وبينما كان يجيز لرئيس مجلس الادارة فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التفويض فى توقيع الجزاءات سكت عن ذلك فى القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، فى ذات الوقت منح شاغلن الوظائف العليا سلطة اصلية فى توقيع الجزاءات وبناء على ذلك يكون من غير الجائز النص فى لائحة الجزاءات على منح رؤساء الفروع



والادارات من غير شاعلى الوظائف للعليا سلطة توقيع جزاء الخصم من الراتب لأن ذلك سيؤدى الى تخويلهم سلطة اصالية فى توقيع الجزاء لم ينص عليها القانون ، ولما يترتب عليه من اضافة سلطة الى سلطات توقيع الجزاء التى وردت فى القانون على سبيل الحصر .  
كما لا يسوغ صدور قرار بجواز التفويض .

انلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز النص فى لائحة الجزاءات على سلطة اخرى لتوقيع الجزاءات خلاف المخصوص عليها فى القانون وعدم جواز التفويض فى اختصاص توقيعها .

( ملك ٢٤٢/٦/٨٦ — جلسة ١١/٤/١٩٧٩ )

#### تعليمسى :

الأمور المسجلة أنه اذا انطالق القانون بسلطة معينة اختصاصا ، فلا يجوز لها أن تنزل عنه أو تفوض فيه الا اذا أجاز لها القانون ذلك .

#### قاعدة رقم ( ٩٩ )

##### المبدأ :

اختلاف السلطة التأديبية المختصة تبعاً لاختلاف الدرجات  
المخصوصية عن الدرجات التسعة .

##### ملخص الحكم :

ان المادة ١٣٥ مكررا التى أضيف بالقانون رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٥٢ يجرى نسخها كالتى :

« يجوز انشاء درجات فرعية أو خصوصية وتقرير قواعد منح



المعلومات الخاصة بها والترقية اليها بقرار من الوزير المختص بموافقة وزير المالية والاقتصاد وبعد اخذ رأى ديوان الموظفين . . الخ » .

وهذه المادة تجيز انشاء درجات فرعية او خصوصية بأوضاع خاصة واذ طبقت الهيئة العامة نص هذه المادة وانتشلت في ميزانيتها درجات خصوصية فلامحابة عليها في ذلك وبالتالي لا وجه للقول بأن الدرجات التي أنشأتها هي في واقع الأمر درجات تاسعة اذ الدرجات الخصوصية غير الدرجات التاسعة للاختلافات العديدة بينهما وأخصبها في هذا المقام تحديد السلطة التأديبية صاحبة الولاية ، اذ الدرجة التاسعة تعتبر من درجات الموظفين الداخلين في الهيئة وبالتالي يكون مجلس التأديب دون غيره هو المختص بتوقيع عقوبة الفصل وذلك اصلا لنص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١. اما الدرجات الخصوصية او الفرعية فيعتبر شافلوها من الخارجين عن الهيئة اذ لم ترد درجاتهم في عداد الموظفين الداخلين في الهيئة ومن ثم يخضعون في سلطتهم التأديبية لحكم المادة ١٢٨ من قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي حددت العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها على المستخدمين الخارجين عن الهيئة ومن بينها الفصل وعقدت السلطة التأديبية عليهم لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة وجعلت القرارات التي تصدر بهذه العقوبات نهائية فيما عدا عقوبة الفصل فأجازت التظلم منها الى لجنة شئون الموظفين بالوزارة أو المصلحة التابع لها المستخدم في مدى اسبوعين من تاريخ الاعلان بقرار الفصل وجعلت قرار اللجنة نهائيا واذ أجازت التظلم فان الذي يعرض عليها هو الصادر ضده لا الهيئة تلقائيا .

( طعن ٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١١ )

قاعدة رقم ( ١٠٠ )

المبدأ :

تعريف الموظف الدائم في حكم القوانين واللوائح المعمول بها  
قبل صدور قانون نظام موظفي الدولة - قيام التلازم وقتئذ بين دائمية



الوظيفة وبين التثبيت فيها — السلطة التي كانت تملك التأديب  
بالنسبة للموظفين الدائمين وتلك التي كانت تملكه بالنسبة للموظفين  
غير الدائمين .

#### ملخص الحكم :

ان مجالس التأديب كانت — طبقا للقوانين واللوائح المعمول  
بها قبل صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — هي السلطة  
التأديبية المختصة بالنسبة للموظفين والمستخدمين الدائمين . وقد كانوا  
يحسب مفهوم تلك القوانين واللوائح السابقة على قانون المذكور  
من كان يجرى على راتبهم حكم الاستقطاع ، اى من كانوا مثبتين ،  
اذا كان التزام قائما بين دائمية الوظيفة وبين التثبيت فيها ، فلا  
يعتبر موظفا دائما الا من كان مثبتا ( اى يجرى على راتبه حكم  
الاستقطاع ) ، ولا يعتبر كذلك من كان لا يجرى على راتبه حكم  
الاستقطاع ولو كان معينا على وظيفة دائمة ، ومن هذا الموظفين  
الدائمين على النحو المتقدم كانت السلطة التأديبية بالنسبة لهم  
لوزراء او رئيس المصلحة حسب الأحوال .

( طعن ١١٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٠١ )

#### أكيدا :

الموظفون الموقوفون بمجلس بلدى مدينة القاهرة — السلطة  
المختصة بتأديبهم وفصلهم من الخدمة — هي المدير العام لاهيئة  
المجالس ائبىادى — أساس ذلك مستفاد من نص المواد ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩  
من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى مدينة  
القاهرة و ٢٠ ، ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام  
موظفى الدولة .



### ملخص الحكم :

تنص المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى بمدينة القاهرة على أن « للمدير العام الاشراف التام على جميع الموظفين والمستخدمين وهو الرئيس الفعلى لهم » وتنص المادة ٤٨ على أنه « مع مراعاة احكام هذا القانون تسرى على موظفى المجلس جميع القوانين واللوائح الخاصة بموظفى الحكومة ومستخدميها » وتنص المادة ٤٩ على أن « يختص المدير العام بما يأتى : . . . ثلثا : جميع المسائل الأخرى الخاصة بموظفى المجلس ومستخدميه الدائنين كالنقل والاجازات والعقوبات التأديبية وغيرها لغاية الدرجة الرابعة والحدود المقررة فى القوانين واللوائح . رابعا : جميع المسائل الخاصة بالمستخدمين الخارجيين عن هيئة العمال فى الحدود المقررة فى القوانين واللوائح » ويبين من ذلك ومن تصلح كافة النصوص الأخرى الواردة فى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ ، المشار اليه انها لم تتمعرض لبيان السلطة المختصة بتأديب وفصل موظفى المجلس المؤقتين الأمر الذى يستوجب الرجوع فى هذه الحالة الى احكام قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ طبقا للائحة التى أوردتها المادة ٤٨ سالفة الذكر وتنقضى هذه الأحكام بأن السلطة المختصة فى فصل الموظفين المؤقتين الحكوميين منوطة بالوزير طبقا للمادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وتنص الفقرة الثانية من البند الخامس من نموذج مقعد الاستخدام المرافق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بتنفيذاً لنص المادة ٢٦ المذكورة ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على اختصاص مدير عام البلدية بتعيين موظفى المجلس ومستخدميه الدائنين لغاية الدرجة السادسة وترقيتهم ومنحهم العلاوات . . . وهذه السلطة بذاتها هى السلطة المقررة للوزير فيما يتعلق بتعيين موظفى الدولة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون التوظيف ، ولما كانت



السلطة في تعيين الموظفين المؤقتين منوطاً بالوزير طبقاً للمادة ٣٦؛ من هذا القانون وقرار مجلس الوزراء المشار إليه — فإنه يستلزم من هذا كله أن السلطة المختصة بتعيين الموظفين المؤقتين بمجلس بلدى مدينة القاهرة هي المدير العام باعتباره صاحب السلطة الفعلية لسلطة الوزير في التعيين وبالتالي فإن السلطة التي تملك فصلهم هي أيضا المدير العام — ولما كان ذلك وكان قرار فصل المسمى من الخدمة وهو من الموظفين المقيدين على الدرجة التاسعة هي من الدرجات المؤقتة بحسب وصفها في الميزانية قد صدر ممن يملكه — بحسب البيان السابق — وهو مدير عام بلدية القاهرة فإنه يكون قد صدر صحيحاً من ناحية سلطة إصداره ، ويكون الحكم المطعون فيه أذ نجح غير هذا النحو . وقضى بعدم اختصاص مدير عام البلدية بإصدار مثل هذا القرار بدعوى أن الذى يختص بإصداره هو هيئة المجلس البلدى — فقد خالف القانون .

( طعن ٩٦١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٢ )

##### المبدأ :

مدى اختصاص رؤساء المراكز والمدن بتأديب العاملين التابعين للمحليات في النطاق الإقليمي للمركز أو المدينة .

##### ملخص الفتوى :

من حيث أن قانون الحكم المحلى خول المحافظ جميع السلطات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، كما ضوله بالإضافة الى ذلك سلطة توقيع الجزاءات على العاملين بالمحافظة سواء من كان منهم بفروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى وحدات الحكم المحلى أو من كان منهم بفروع الوزارات أو الجهات التى تعمل فى نطاق المحافظة ولم ينقل اختصاصها الى الوحدات المحلية ، أما ما عدا المحافظ من رؤساء وحدات الحكم المحلى ، فإن المشرع فى قانون



نظام الحكم المحلى عهد الى اللائحة التنفيذية تحديد اختصاصات الوحدات المحلية بالنسبة للادارات التابعة للمديريات داخل نطاق المحافظة ، والتي كانت تمارسها اصلا الوزارات المركزية ، ولقد خولت اللائحة التنفيذية الوحدات المحلية فيما يتعلق بشئون الأوقاف التى تقوم عليها مديرية الأوقاف بالمحافظة ، اختصاصا بشر الدفوة الإسلامية وبتنمية أعمال البر والإشراف على المساجد وصيانتها وبالإشراف على انتظام الشعائر الدينية بها ، وبمصلحة أموال الأوقاف ، وذلك كله بالتنسيق مع وزارة الأوقاف ، ومن ثم فان ممارسة السلطات لتلك الاختصاصات تتقيد بالقواعد والأنظمة العامة التى تضعها وزارة الأوقاف ، وتقف عند حد الإشراف على سير المرفق ، فلا يتعد الى التدخل فى جهزه الإدارى .

وبما لذلك ، فانه بالنسبة للحالة المعروضة ، لرئيس مركز كسر الزيات أن يطلع على الأوراق المتعلقة بإدارة تفتيش المساجد بالمراكز الإدارية منها والفنية ، ليبدى بشأنها ما يراه من ملاحظات وتوصيات وآراء ، فى نطاق سلطة الإشراف المخولة له ، بيد أنه لا يملك إصدار قرارات نهائية فى هذا الصدد يكون من شأنها تجريد السلطة الرئاسية بمديرية الأوقاف بالمحافظة من اختصاصاتها المقررة بالنسبة للادارات التابعة لها كما لا يملك توقيع الجزاء .

واذ قضى قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بمنح رئيس المركز سلطات وكيل الوزارة ورئس المصلحة فى المسائل المالية والإدارية بالنسبة لأجهزة المركز على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية ، ولما كانت هذه اللائحة قد خلت من نص يخوله سلطة توقيع الجزاءات على موظفى المديريات العاملين فى النطاق الإقليمى للمركز ، وكان قانون نظام الحكم المحلى قد خول المحافظ سلطات الوزير بالنسبة للعاملين بالمحافظة ، واعتبره رئيسا لهم وفقا لحكم المادة ٢٧ مكرر من هذا القانون ، وكان قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد قصر سلطات



التأديب على الوزراء وشاغلي الوظائف العليا ، كل في نطاق اختصاصه  
فان تأديب العاملين بإدارة تفتيش المساجد بهرّك كسر الزيات إنما  
يكون للمحافظ وشاغلي الوظائف العليا بمديرية الأوقاف بالمحافظة ،  
دون رئيس المركز .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن  
اختصاص رئيس مركز كسر الزيات بالأشراف على المساجد ليس من شأنه  
حجب اختصاص مديرية الأوقاف بالمحافظة ولا يخوله تأديب العاملين  
التابعين للمديرية في النطاق الاتليمي للمركز .

( ملف ٨٦/٤/٨٩١ — جملة ١٨/١١/١٩٨١ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٣ )

##### المبدأ :

جزاءات تأديبية — سلطة توقيعها — مدير ورؤساء ووكلاء  
الحسابات في الوزارات — القرار الجمهوري الصادر في ١٩٥٨/٣/٢٦ بشأن  
اعتبارهم تابعين إدارياً للوزارات التي يعملون بها — التفرقة  
بين الإشراف الإداري والإشراف الفني عليهم — الإشراف الإداري وتوقيع  
الجزاءات عن المخالفات الإدارية من سلطة الوزارات التي يعملون بها  
— بقاء حق الإشراف الفني وتوقيع الجزاءات عن المخالفات المالية  
وزارة الخزانة .

##### ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القرار الجمهوري الصادر في ٢٦ من  
مارس سنة ١٩٥٨ بشأن اعتبار مديري ورؤساء ووكلاء أقسام  
الحسابات تابعين إدارياً للوزارات التي يعملون بها على أن « يعمل  
رؤساء ومديرو ووكلاء الحسابات في الوزارات المختصة معاملة  
الموظفين المنتدبين — أي أن تنضم الوزارات بالإشراف والرقابة الإدارية



عليهم وتخطر وزارة المالية والاقتصاد بكل ما تتجذبه من اجراءات قبل  
هؤلاء الموظفين .»

وتنص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام  
موظفي الدولة في فقرتها السادسة على انه « في حالة نـدب موظف  
من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة اخرى تكون السلطة التأديبية  
بالنسبة الى المخالفات التي يرتكبها في مدة ندبه من اختصاص  
الجهة التي ندب للعمل بها » وحكمة هذا النص ان ولاية التأديب  
منوطة بالاشراف على اعمال الموظف ورقابته . فحيث يكون الاشراف  
والرقابة تكون سلطة التأديب . ولما كانت الجهة التي يندب الموظف  
للمعمل بها هي اقدر الجهات على تقدير ما يقع فيه من خطأ او  
تقصير أثناء عمله بها وذلك في ضوء ظروف هذا العمل وملابساته  
التي تختلف باختلاف الجهات الادارية ويحكم اشرافها على عمله —  
فقد حولها المشرع سلطة تأديبية مما يقع منه من مخالفات أثناء  
مدة ندبه ، وذلك امالا للامل سالف الذكر — ولما كانت المادة  
الاولى من القرار الجمهوري سالف الذكر تنص بمعاملة رؤساء  
ومديرى وكلاء الحسابات في الوزارات المختلفة معاملة الموظفين  
المنتدبين فان مقتضى ذلك أن يكون تأديبهم مما يقع منهم من  
مخالفات أثناء مدة ندبهم من اختصاص الجهة التي يندبون للعمل  
بها .

غير أن المشرع رأى ان الناحية الفنية في عمل هؤلاء الموظفين  
تدخل في اختصاص وزارة الخزانة منها في اختصاص اية وزارة  
اخرى ، وذلك يقتضى الاحتفاظ لها بالاشراف على هؤلاء الموظفين من  
هذه الناحية ، ولهذا نصت المادة الثانية من القرار الجمهوري  
على أن « يتبع رؤساء ومديرى وكلاء الحسابات وزارة الخزانة  
وتشرف عليهم فنيا وتكون مسئوليتهم في هذا مباشرة امامها في كل  
ما تطلبه اليهم — ولها كذلك ان توقع عليهم الجزاءات بما يحق



مسئوليتهم الفنية قبلها » . ومتتضى ذلك ان هؤلاء الموظفين لا يعملون بمسألة المتنبئين فيما يتعلق بالناحية الفنية من عملهم ، بل يظنون تابعين في هذه الناحية الى جهتهم الأصلية وهي وزارة الخزانة دون الجهة التي يعملون بها لأنها اتدر على الرقابة والاشراف في هذا المجال من تلك الجهات ، وذلك يستتبع تخويلها سبلة تأديبهم عما يقع منهم من مخالفات فنية أثناء عملهم بالوزارات المختلفة - اما الاشراف الإدارى فان طبيعة الأمور تقتضى بتحويله للوزارات والجهات التي يعملون بها من اختصاص هذه الجهات دون وزارة الخزانة على أن تخطر هذه الوزارة بما تتخذ من إجراءات قبلهم .

وعلى هذا فان القرار الجمهورى الصادر فى ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٨ المشار اليه يفرق في مسألة رؤساء ومديرى ووكلاء الحسابات الذين يعملون بالوزارات بين الجانب الفنى من أعمالهم والجانب الإدارى ، فبينما يخول وزارة الخزانة حق الإشراف الفنى على أعمالهم بما يستتبعه من سبلة تأديبية عما يقع منهم من مخالفات فنية أثناء عملهم بالوزارات - فإنه يحتفظ لهذه الوزارات بسبلة الاشراف والرقابة عليهم من الناحية الادارية وما يستتبع من سبلة تأديبهم مما يرتكبونه من مخالفات ادارية أثناء عملهم بها .

( فتوى ١٠٧ - فى ١١/٢/١٩٥٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٤ )

المبدأ :

اختصاص مدير المصلحة بتوقيع الجزاءات في الحدود المقررة قانونا - عدم جواز مباشرة وكيله لهذا الاختصاص الا اذا كان هناك مانع يحول بينه وبين مباشرته - إلغاء القرار الصادر من الوكيل في مثل هذه الحالة ووجوب إعادة عرض الموضوع على المدير لتقرير ما يراه .



### ملخص الحكم :

ان المادة ٢ من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ باختصاصات مجلس ادارة السكك الحديدية تنص على ان « يقوم المدير العام تحت اشراف وزير المواصلات بادارة السكك الحديدية والتغراف والتليفونات وتصريف شئونها الاعتيادية وذلك مع مراعاة احكام هذا القانون ، وله على الاخص ان يبت ضمن حدود القوانين واللوائح فى المسائل الاتية وهى : ١ - ج - جميع المسائل الأخرى كالعلاوات القانونية والاجازات والعقوبات وغيرها » . ويبين من ذلك ان توقيع الجزاءات على موظفى المصلحة كان منوطا بمدير عام المصلحة طبقا لاحكام هذا القانون ، وهذا الاختصاص معقود له دون سواء يباشره بنفسه ولا يحل ويكيل المدير العام محله فيه الا اذا كان هناك مانع يحول دون مباشرته له . ومن ثم فاذا كان الثابت من كتاب مصلحة السكك الحديدية لهيئة مفوضى الدولة فى ٥ من مايو سنة ١٩٥٨ رقم ١٦٥/٧/٢٨ ان مدير عام المصلحة لم يكن فى اجازة فى يوم ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٤ ، وهو اليوم الذى وقع فيه الجزاء على المدعى ، كما لم يثبت ان مانعا ما قد حال دون قيام المدير العام بمباشرة هذا الاختصاص حتى يمكن ان يحل ويكمله محله فى مباشرته ، فان هذا القرار ، اذ صدر من غير مختص باصداره ، يكون مخالفا للقانون متعيना الفأوه . الا انه يجب التنبيه الى انه مهما يكن من امر فى موضوع التهمة ذاتها وفى شأن ثبوتها او عدم ثبوتها وفى نوع العقوبة التى يحق توقيعها ، فان القرار المشار اليه قد شابته عيب يبنى عليه بطلانه بسبب عدم اختصاص وكيل المدير العام ، فمتعين - والحالة هذه - اعادة عرض الموضوع على الرئيس المختص قانونا لتقرير ما يراه فى شأن ما هو منسوب للمدعى من حيث ثبوته او عدم ثبوته ، والجزاء الذى يوقع عليه فى حالة ما اذا رأت ادانته فيها هو منسوب اليه ليصدر قراره فى هذا الشأن .

( طعن ٧٥٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٩/٥/٩ )



### قاعدة رقم ( ١٠٥ )

#### المبدأ :

صدر قرار بفصل العاملين بالمؤسسة العامة لهيئة مديرية التحرير بغير الطريق التلويحي استنادا الى رداة صحيفته مستندا على ذلك بالجزاءات التأديبية التي وقعت عليه اثناء خدمته وخلو الأوراق مما يثبت ان جهة الإدارة قد استندت في اصدار قرار الفصل الى حكم صادر ضد هذا العامل من محكمة الجنح في تاريخ سابق على تعيينه بأربع سنوات - مقتضى ذلك عدم جواز تكيف هذا القرار على انه قرار بإلغاء الخدمة لارتكاب جريمة مخالفة بالشرف والأمانة - اذا كان الثابت ان قرار الفصل قد صدر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة لهيئة مديرية التحرير فانه يكون مشويا بعيب عدم الاختصاص - اسلمس ذلك ان القرار المذكور كان يجب ان يصدر من رئيس الجمهورية وهذه .

#### ملخص الحكم :

ان الثابت بالأوراق ان القرار المطعون فيه قد صدر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة لهيئة مديرية التحرير ، وأبلغ نحواه الى ادارة شئون العاملين بالمؤسسة بكتاب مراقبة الشئون القانونية المؤرخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ الذي جرى بان رئيس مجلس الادارة وافق على عدم عودة المدعى الى العمل لتعريضه العمال على الاضراب في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، وانه كان قد سبق صدور هذا القرار ان المدعى انقطع عن العمل مدة خمسة عشر يوما في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٤ وتبين انه كان محبوسا خلالها تنفيذا للمقوبة المحكوم بها عليه من محكمة الجنح المستأنفة ببوهاج في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٣ ، وان الادارة القانونية بالمؤسسة افقت في ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ بامادته



الى العمل - وبمصلحة تفتيته بالمؤسستنة في ٥ من يناير سنة ١٩٥٧ -  
- باعتبار ان الجريمة التي حكم عليه فيها - وهي المتصوص عليها  
في المادة ٣٤٢ عقوبات - لا تعتبر من الجرائم المخلة بالشرف والامانة  
ولا تصلح سببا لانهاء خدمة ، وعند عرض هذه المذكرة على رئيس  
مجلس الادارة اشار باستطلاع رأى الجهة التي يعمل بها المدمى  
عنها اذا كانت في حاجة اليه ، كما طلب بحث ملف خدمته وامادة  
التمريض ، وقد اجاب مدير التنفيذ المختص على اشارة رئيس المجلس  
بانه لا يؤاقى على متوذة المدمى للعمل لسابقة مجازاة تاديبية في  
١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ للتقريض على الاضراب وترك مكان  
العمل . وقد اعتقد رئيس مجلس الادارة هذا الرأى ومن ثم متكر  
قرار القنصل منتقدا الى هذا السبب ، وقد التفتحت المؤسسة في  
مذكرات ذواتها ان المدمى لمقتل بغير الطريق التاديبى لرداءة شخصيته  
بتسببه تزييف الجزاء التاديبى سالف الذكر عليه ، وايضا لسبب  
مجازاته مرتين بخصم ربح يوم من اجزله في سنة ١٩٥٨ وسنة  
١٩٦٣ لارتكابه مخالفة الغياب عن العمل . وتتل ان القرار صدر  
من رئيس مجلس الادارة المختص باصداره طبقا للمادة ١٣ من اللائحة  
الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى الصادرة بالقرار  
الجمهورى رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ التي تفول رئيس المجاس سلطة  
فصل العاملين - من غير شاغلى الوظائف الرئيسية - بغير الطريق  
التاديبى .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان القرار المطعون فيه قد انطوى  
على فصل المدمى بغير الطريق التاديبى استنادا من مصدره الى  
رداءة شخصيته المدمى الوظيفية ابلان عتة بهيئة متخيرة التقدير  
منتقدا على ذلك بالجزاءات التأديبية الثلاثة سنالفة البيان التي وقعت  
عليه اثناء الخدمة ومستخلصا منها عدم صلاحيته للاستمرار في  
وظيفته ، هذا وليس في الأوراق ما يثبت ان جهة الادارة قد استندت



على اصدار القرار المذكور الى المحكم الضائر تحت المسمى من محكمة  
الجنح المستأنفة بسوق هاج في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٣ في جريمة  
تبيد الأموال - المحجوز عليها التي تقع من المالك المعين حارسا  
عليها . وكان مندم استنادها اليه امرا مقبولا ، اذ ان هذا الحكم  
سابق على تعيين المدم في خدمتها بأربع سنوات ، ولولا كانت ارادة  
مصدر القرار قد اتجهت حقا الى انتهاء خدمة المدمى استنادا  
الى صدور الحكم المذكور باعتبار أنه صدر في جريمة مخلة بالشرف  
والأمانة ، لاصداده قرارا صريحا بانتهاء خدمته استنادا الى هذا  
السبب عملا بالمادة ٥٦ من لائحة العاملين الصادرة بالقرار  
الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولما كان الأمر كذلك وكان حكم  
محكمة الاستئناف الإداري المطعون فيه قد ذهب غير هذا المنهج ،  
بتعيينه للقرار المطعون فيه بأنه قرار بانتهاء الخدمة لارتكاب  
جريمة مخلة بالشرف والأمانة ، فانه يكون قد أخطأ في تحميل  
الزات وفي استخلاص كنه القرار على نفس يهالفت ما ورد بالأوراق  
وما اقررت به الجهة الإدارية التي اصدرت القرار :

ومن حيث ان ثابت ان القرار المطعون فيه قد صدر من  
رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة لهيئة مديرية التحرير ، فانه  
يكون مشوبا بعيب عدم الاختصاص ، وذلك للأسباب التي تضمنها  
حكم المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية والشكاوى ايرادها تفصيلا ،  
وفي أسباب صحيحة قانونا تقصرها هذه المحكمة وتؤيد النتيجة التي  
انتهت اليها ، والتي مؤداها ان القرار المذكور كان يجب ان يصدر  
من رئيس الجمهورية وحده . اما قول المؤسسة ان رئيس مجلس  
ادارة المؤسسة كان مختصا باصدار قرار الفصل عملا بالمادة ١٣،  
من القرار الجمهوري رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٥ باللائحة الداخلية  
للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ، فقول مردود عليه بأن تطبيق  
أحكام هذه اللائحة على العاملين بهيئة مديرية التحرير كمن  
مقتضوا على فترة انعاجها في الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي في



سنة ١٩٥٧ ، وقد انتهت هذه الفترة في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ يصدر القرار الجمهوري رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ الذي جعل هيئة مديرية التحرير مؤسسة عامة مستقلة وأصبح عليها الشخصية الاعتبارية ؛ وقضى بخضوع العاملين فيها لللائحة نظام العاملين بالمؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث انه وان كان عيب عدم الاختصاص الذي شاب القرار المطعون فيه يكفي بذاته للحكم بالفساخ الا ان المحكمة ترى استكمالاً لبحث كافة جوانب المنازعة ان تنظر الاسباب التي قلم عليها بالنسبة لواقعة الاضراب يتضح انها وقعت في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، وجوزى المدمى عنها تأديباً خصم ثلاثة أيام من مرتبه ، ومعاد توقيع هذا الجزاء البسيط ان هذه المخالفة كانت في تقدير جهة الادارة مخالفة هيثة لا تشكل خطراً من جانب المدمى على حسن سير العمل - اما المخالفتان الاخرتان المتحصلتان في غياب المدمى فهما من المخالفات التأهية التي تقع كثيراً أثناء العمل وليس اهل على ذلك من ان الجزاء عن كل منهما كان خصم ربع يوم من اجر المدمى . وعلى ذلك فان هذه المخالفات البسيطة لا تصلح سبباً لحيل قرار الفصل المطعون فيه ، مما يجعله خليفاً بالافساح .

ومن حيث ان المنكح المطعون فيه قد ذهب الى غير ذلك فقد تمين الحكم بالفساخ وبالقضاء التبرار المطعون فيه وبما يتربط على ذلك من آثار ، مع الزام الجهة الادارية المصروفات .  
( طعن ١٠٥٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/١٠ )

قاعدة رقم ( ١٠٦ )

المبدأ :

إذا كانت الجهة التي يتبعها العامل وقت توقيع الجزاء قد



جاءت محل الجهة الأولى في التقييم على شلون المرفق الذي وقعت  
المخالفة في شكله فان الاختصاص بتوقيع الجزء عن هذه المخالفة  
يصبح للجهة التي صار العامل تابعاً لها أخيراً وذلك نتيجة حلولها  
محل الجهة الأولى في اختصاصاتها. - مثال - انتقال سلطات  
رئيس مصلحة الشرطة بالنسبة إلى إدارات المرور والعاملين فيها  
بالمحافظات إلى مديري الأمن بالمحافظات أملاً لقرار وزير الداخلية  
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بترتيب عليه أن يصبح لمديري الأمن سلطات  
رؤساء المصالح على العاملين بإدارات المرور بالمحافظات ومنها  
سلطة التأديب اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٦٤ بالنسبة إلى  
المخالفات التي تقع منهم بعد هذا التاريخ وكذلك ما يكون قد  
ارتكب من مخالفات قبله وذلك نتيجة لعلول مديريات الأمن محل  
مصلحة الشرطة في اختصاص القيام على مرفق المرور في المحافظات .

#### ملخص الحكم :

إن الثابت بالأوراق أن المخالفة المسندة إلى المدعى وقعت  
سنة ١٩٥٩ بإدارة مرور مديرية المنيا وقت أن كانت إدارة المرور  
بالمديريات والمحافظات تتبع مصلحة الشرطة بوزارة الداخلية ، مما  
كان يستتبع صدور قرار الجزء عن هذه المخالفة من رئيس هذه  
المصلحة عملاً بحكم المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
الخاص بنظام موظفي الدولة الذي كان سارياً وقت توقيع الجزء ،  
إلا أنه قد صدر بعد ذلك قرار وزير الداخلية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣  
بإعادة تنظيم مصلحة الشرطة ، وقد تضمن هذا التنظيم  
تحديد اختصاصات إدارة المرور المركزية ونقل اختصاصات إدارات  
وأنساب المرور بالمحافظات إلى مديريات الأمن بكل محافظة ، وتنفيذاً  
لهذا التنظيم أصدر الوزير القرار رقم ٩٧٩ لسنة ١٩٦٣ بنصب  
موظفي ومجال إدارات المرور بالمحافظات إلى مديريات الأمن بها  
اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، ثم تلاه القرار رقم ٤١٢



لسنة ١٩٦٤. بنقلهم اليها نهائيا اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٦٤ ، وقد كان المدعى يعمل بإدارة مرور المتبا وقت وقوع المنة بها. سنة ١٩٥٩ وظل بالإدارة المذكورة الى أن تم نقله وباتى العاملين بها الى مديرية أمن المتبا بالقرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٦٤ مسالف. المذكور . وعندما عرفت نتيجة التحقيق على مدير الأمن بمحافظة المتبا قرر مجازاة المدمى وغيره من العاملين بإدارة مرور المتبا الذين أدانهم التحقيق ، وأعلن قرار المدعى اليه فى اول يونية سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث إنه من الميلم أن توقيع الجراء التبادى فى المنصب المقرر للسياسة الرئاسية يكون من اختصاصى الجهة الادارية التي وقعت فيها المخالفة والتي كان العامل يتبعها وقت ارتكابها ، وأنه لا ينال من اختصاصى الجهة المذكورة بتوقيع الجراء نقل العامل الى جهة أخرى ، إلا أن هذا النظر لا يصدق بطبيعة الحال إلا اذا كانت الجهة التي يتبعها العامل وقت ارتكابه المخالفة منفصلة عن الجهة التي يتبعها وقت توقيع الجراء ، ولم تحمل احدهما ثابوتا محل الأخرى فى القيام على المرفق الذى وقعت المخالفة فى شأنه ، أما اذا كانت الجهة التي يتبعها العامل وقت توقيع الجراء قد حلت محل الجهة الأولى فى القيام على شؤون المرفق الذى وقعت المخالفة فى شأنه ، فإن الاختصاص بتوقيع الجراء من هذه المخالفة يصبح للجهة التي صار العامل تابعا لها أخيرا وذلك نتيجة لحولها محل جهة الأولى فى اختصاصاتها .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على المنازعة الماثلة يخلص أن تبيل اختصاصات ادارات المرور بالمحافظات ثم نقل العاملين بها من مصلحة الشرطة الى مديريات الأمن بالمحافظات أمعالا لقرار وزير الداخلية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والقرارات اللاحقة له ، فقد ترتب عليه انتقال سلطات رئيس مصلحة الشرطة بالنسبة الى تلك الادارات والعاملين فيها الى مديري الأمن بالمحافظات ومن ثم أصبحت



لمديرى الأمن سلطات رؤساء المصالح على العاملين بإدارات المرور بالمحافظات ومنها سلطة التأديب بتوقيع جزاء الإنذار أو الخصم من المرتب اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٦٤ بالنسبة إلى المخالفات التي تقع منهم بعد هذا التاريخ ، وكذلك ما يكون قد ارتكب من مخالفات نبهه ، وذلك نتيجة لحلول مديريات الأمن محل مصلحة الشرطة في اختصاص التقييم على طريق المرور في المحافظات .

( طعن ٦٥٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ١٠٧ )

#### المبدأ :

سلطة توقيع العقوبات التأديبية في التبصر العقائري -  
تفقد الأمن العام لهذه المصلحة - النية في هذا الاختصاص  
- تكون للأمن العام المساعد لهذه المصلحة عند غياب الأمين  
العام وذلك دون حاجة إلى صدور قرار خاص به .

#### بالحس التتوي :

نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظم  
موظفى الدولة معذلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على أنه « لوكيل  
الوزارة او الوكيل المساعد أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه  
توقيع عقوبات الإنذار والخصم من المرتب من مدة لا تتجاوز ٤٥ يوما  
في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما  
وذلك بعد سماع اقوال الموظف وتطبيق نظامه ، ويكون قراره في  
ذلك مسببا . . » ويستفاد من هذا النص ان المشرع عهد بسلطة  
التأديب الرئيسية الى ثلاث جهات هي وكيل الوزارة ووكيل الوزارة  
المساعد ورئيس المصلحة ، وسياق النص الذي ردد حرف . . .  
او . . . او ، والتمثيل على عبارة كل في دائرة اختصاصه يفصح  
عن قصد المشرع في ان يسند هذا الاختصاص لكل جهة من هذه  
الجهات في دائرة محددة بحيث يعتبر اختصاصا فرديا يستقل



كل منها بممارسته في الحدود المرسومة لهما دون تدخل أو اشتراك من الجهات الأخرى . ويؤيد ذلك أن منحه الاختصاص لعدة جهات تمارسه في وقت واحد من شأنه أن يؤدي إلى تضارب القرارات التي تصدر في هذا الصدد .

ويبين من استقصاء مراحل نظام التلبيب الرياسي أن هذا النوع من التلبيب كان ينعقد قبل صدور قانون نظام موظفي الدولة لرؤساء المصالح وحدهم ، فلما صدر هذا القانون أسند هذا الاختصاص إلى وكيل الوزارة فضلاً عن رئيس المصلحة ، ثم صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ فأسنده إلى وكيل الوزارة المساعد فضلاً عن وكيل الوزارة ورئيس المصلحة . ويستفاد من ذلك أن اختصاص رؤساء المصالح اختصاص أصيل أما اختصاص وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد فهو اختصاص مستحدث ، ومن ثم فليس من شأن تقرير هذا الاختصاص لوكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أن يجب اختصاص رئيس المصلحة .

وتحدد دائرة اختصاص رئيس المصلحة بتوقيع مقبوتى الإنذار والخصم من المرتب بالمصلحة التي يرأسها ، وهى المصلحة ذات الكيان المستقل والميزانية الخاصة . أما اختصاص وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد فى هذا الشأن فانه يتحدد بما يخرج من حدود اختصاص رئيس المصلحة أى بما يخرج من حدود المصالح ذات الكيان المستقل والميزانية الخاصة بمشمل الحيوان العام والوحدات والامتلاك الادارية داخل الوزارة مما لا يعتبر من قبيل المصالح بالمعنى المشار اليه .

وتطبقاً للقواعد المشار إليها على مصلحة الشهر العتارى والتوثيق وهى مصلحة تابعة لوزارة العدل ذات كيان مستقل وميزانية خاصة يبين أن الاختصاص بتوقيع مقبوتى الإنذار



هو الخصم من المرتب يلمتد لرئيس هذه المصلحة وليس لوكيل وزارة العدل او لوكيل الوزارة المساعد ..

ولا شك في ان الامين العام لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق هو رئيس هذه المصلحة ، ذلك ان وظيفته ترد في قمة التنظيم الإداري لها كما وردت درجته في ميزانيتها الخاصة ، ومن ثم فانه يختص بتوقيع العقوبات التأديبية على موظفي المصلحة في الحدود المبينة في المادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة المتقدم ذكرها .

ولما كانت المادة ٤٩ من قانون نظام موظفي الدولة تنص على انه « في حالة غياب أحد الموظفين المعيّنين بمرسوم يقوم وكيله بأعباء وظيفته نيابة عنه فإذا لم يكن له وكيل جاز للوزير المختص ان يندب من يقوم بأعماله لمدة لا تجاوز سنة » . ويناد هذا النص ان الحلول في الاختصاص محل الموظف الغائب يمتد لوكيله ويتم كعادة عامة بقوة القانون بشرط ان يكون هذا الموظف معينا بمرسوم<sup>(١)</sup>

وظبقا للمادة الثانية من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ يعين الامين العام بمرسوم ( قرار جمهوري ) وذلك فضلا عن المادة ٦٠ من قانون نظام موظفي الدولة لانه في درجة مدير عام ، ومن ثم حصل محله في دارمسة اختصاصاته عند غيابه تطبيقا للمادة ٤٩ المشار اليها وكيله ، وهذا الوصف بالنسبة الى الامين العام يصدق على الامين العام المساعد وهو الذي يشغل الوظيفة التأديبية لوظيفته مباشرة في السلم الإداري بالمصلحة . يؤكد هذا النظر ان هذه الوظيفة في بداية انشائها كانت تسمى وظيفة وكيل الامين العام ثم عدلت تسميتها الى الامين العام المساعد . وغنى عن البيان ان الاختصاص بتوقيع العقوبات التأديبية يدخل في ضمن الاختصاصات التي يشغلها حلول الامين العام المساعد محل الامين العام عند غيابه .



لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن تبذل خطة توزيع العقوبات التأديبية في مصلحة الشهر العتيقري والتوثيق ، وبمينا للمادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة ، تتعهد للامين العام بهذه المصيلة .

وانه في حالة غياب الامين العام لمصلحة الشهر العتيقري والتوثيق يحل محله في ممارسة كافة اختصاصاته الامين العام المساعد لهذه المصلحة ، ويكون لهذا الآخر تبعا لذلك سلطة توزيع العقوبات التأديبية طبقا للمادة ٨٥. المضار اليها . وهذا الحل يتم بقوة القباطين دون حاجة لمدور قرار به .

( يتوي ٣١٢ - في ٣/٤/١٩٦١ )

#### قاعدة رقيم ( ١٠٨ )

##### المبدأ :

ايقاع عقوبة الأذار بلحد مدرسي المدارس الثانوية الذبة لاحدى المناطق التعليمية - لا يندرج تحت الاختصاصات المخولة لرؤساء المناطق بالقرار الوزاري رقم ١٢٢٤٧ الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٤ - القرار الصادر من رئيس المصلحة المختص ( مدير عظام التعليم الثانوي ) باعتناء الجزء الصادر من رئيس المنطقة ( مدير التربية والتعليم للمنطقة ) - من شقة إزالة العيب الذي شلب هذا الجزء .

##### يلخص الحكم :

استنادا الى المادة ١٤ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١١٣٧ لسنة ١٩٥٢ المتحدثة بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ ، صدر قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٢٢٤٧ في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٤ بتوزيع بعض اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة ورؤساء المصالح على وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين ورؤساء البروع ، وقد نص



القرار الوزاري المذكور في جلسته الثالثة على أن « يفحص رؤساء المناطق التعليمية كل في دائرة المنطقة بما يلي : ... ب - في شئون المستخدمين ١٠ - ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ - ... هـ - ٦٠٠٠ - توقيع العقوبات المخولة لرئيس المصلحة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على جميع الموظفين الإداريين والكتابيين بديوان المنطقة وكذا الموظفين الكتابيين والمعاونين والضباط والضبابط والمحضرين بالمدارس ، الداخلة في نطاق المنطقة مع التزام المواد من ٤٥ الى ٥٠ من المرسوم الصادر باللائحة التنفيذية للقانون المذكور في كل حالة واقتراح العقوبات لجميع الموظفين الفنيين بالمدارس غير الابتدائية بالمنطقة » .

ويستفيد من نص المادة الثالثة آتية الذكر أن إيقاع عقوبة الانذار بأحد مدرسي المدارس الثانوية التابعة لأحد المناطق التعليمية لا يندرج تحت الاختصاصات الموزعة المخولة لرؤساء المناطق ( وهم من رؤساء الفروع ) اقتطاعا من اختصاص رئيس المصلحة المختصة بوزارة التربية والتعليم ( وهو مدير عام التعليم الثانوي بالوزارة ) ، إذ لا يملك رؤساء الفروع من الأمر - طبقا للقرار الوزاري المخير اليه إقتراح العقوبات التي يراد انزالها بالموظفين الفنيين بالمدارس الثانوية ، وتوجيه مقترحاتهم الى رئيس المصلحة المختصة لإيقاعها بالموظف الموزور .

وبناء على ما تقدم فانه ولئن تبين من الأوراق أن السيد / مدير التربية والتعليم لمنطقة حماط هو الذي أوقع في ٣ من يونية سنة ١٩٥٦ جزء الانذار - بالمدعى - وهو مدرس بمدرسة المنزلة الثانوية التابعة لتلك المنطقة - استنادا الى القرار رقم ١٢٢٤٧ المؤرخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٤ مع أن هذا القرار لم ينبه - بالنسبة لمدرسي المدارس الثانوية - في أي من اختصاصات مدير عام التعليم الثانوي بالوزارة في ١٨ من يولية سنة ١٩٥٦.



يعتمد الجزاء الصادر من مدير التربية والتعليم لمنطقة دمياط ،  
من ثلثه ازالة العيب الذي شاب هذا الجزاء — مثار المنازعة —  
اذ يصبح الجزاء بعد هذا الاعتماد صادرا ممن يعتبر رئيس  
مصلحة بالنسبة للمدعى .

( طعن ٢٦٠ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٦/٣ )

### قاعدة رقم ( ١٠٩ )

المبدأ :

كاتب محكمة — تبينه وقت صدور اقرار التاديب لمحكمة  
غير التي كان يتبعها وقت ارتكاب الفعل المكون للمخالفة التأديبية  
— اختصاص رئيس المحكمة التي كان يتبعها وقت ارتكاب الفعل  
بتوقيع الجزاء .

ملخص الحكم :

ان رئيس المحكمة الابتدائية التي وقع في دائرتها الفعل  
المكون للمخالفة التأديبية يملك أن يوقع الجزاء على الكاتب المنسوب  
اليه الالهال اذا ثبت انه يميل باحدى جزئياتها وقت وقوع هذه  
المخالفة ، وان اصبح عند المجازاة تابعا لمحكمة اخرى قبل اليها  
بمعد ذلك .

( طعن ١٧٢٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ١١٠ )

المبدأ :

قرار جزاء — موافقة الوزير عليه — اعتبار الوزير ايا كان  
اختصاصه في هذا الشأن صاحب صفة قانونا في الاختصاص باعتبار  
ان السبيل الى إلغاء قراره ان كان لذلك ثمة وجه من واقع أو



قانون لا يكون إلا بخصامه - رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة وقبولها - أساس ذلك - تطبيق : قرار جزاء احد المناهين بمنطقة غرب القاهرة التعليمية التابعة لمحافظة القاهرة صادر من مدير عام التربية والتعليم لإدارة غرب القاهرة التعليمية - موافقة وزير التربية والتعليم على هذا القرار - اختصاص وزير التربية والتعليم دون اختصاص محافظ القاهرة الذي يمثل قانونا المنطقة التعليمية بإدارة غرب القاهرة - الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة - قضاء المحكمة الإدارية العليا بإلغاء الحكم ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة وقبولها .

#### ملخص الحكم :

ومن حيثائه من عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة ، فإن الثابت من الأوراق أن المدعى ولئن كان من المناهين بمنطقة غرب القاهرة التعليمية التابعة لمحافظة القاهرة إلا أن قرار الجزاء التنفيذي المطعون فيه الصادر من السيد مدير عام التربية والتعليم لإدارة غرب القاهرة التعليمية ، قد وافق عليه السيد وزير التربية والتعليم في ١١ من مايو سنة ١٩٧٥ وذلك وفقا لما هو ثابت في كتاب السيد وكيل الوزارة لشئون التربية والتعليم بمحافظة القاهرة المرسل للسيد مدير عام إدارة غرب القاهرة التعليمية برقم ١٨٠٦ والمؤرخ في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٥ . وبهذه المثبتة يكون السيد وزير التربية والتعليم بوصفه مصدقا على القرار ومعتمدا له إيا كان اختصاصه في هذا الشأن صاحب صفة قانونا في الاختصاص باعتبار أن السبيل إلى إلغاء قراره أن كان لذلك ثمة وجه من واقع أو قانون - لا يكون إلا بخصامه ، وبناء عليه يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة وقبولها .

ومن حيث أن الثابت في الأوراق أنه في ٤ من مارس سنة







السيد / . . . . . مخير مدرسة الإبراهيمية الثانوية التي يعمل بها المدرس المذكور قرر بانه تراهى الى سنه منذ عين مديرا للمدرسة من ٢٨ من اغسطس سنة ١٩٧٢ فكلوى شتوية وكتانية ضده تخلص من شتاف منسواء فى المادة وتونه فى الحصة وضفطه على التلاميذ للحصول على دروس خلاصة وشفرذه الجنى وتعصبه الدينى وان اثنين من عمال المدرسة تصا عليه تعديه على احد الطلاب تعديا شائنا ، وقد عرض امره على السيد المذير العام الذى قرر نقله فعلا الا ان زملاؤه بالمدرسة توسطوا له لاعطائه فرصة لاصلاح امره ويسؤال السيد . . . . . انكر ارتكابه التصرفات المذكورة واجلب بان فك كذب وافتراء ومؤامرة للنيل منه ، وبماجهته بالاستغفال بمدرسة الطليعة الثانوية الخاصة للبنات فى الماين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بنون ترخيص قرر بانه اعتقد بان الترخيص السابق حصوله عليه فى عام ١٩٧٢/١٩٧٣ يصلح لان يكون ترخيصا للعمل فى الاموال التالية . ويسؤال السيد . . . . . موجه اللغة الانجليزية بمدرسة الابراهيمية الثانوية قرر بانه لم يوافق للمدرس المذكور على الترخيص له للعمل بمدرسة الطليعة لاستكمال النصاب القانونى للعمل بالمدرسة الخاصة . وباطلاع المحقق على ملك المدرس المذكور بمدرسة الطليعة المذكورة تبين عدم وجود ترخيص له من الادارة التعليمية للعمل بهذه المدرسة فى الماين ١٩٧٣/١٩٧٤ و ١٩٧٥/١٩٧٤ .

وفى ٧ من ابريل سنة ١٩٧٥ اصدر السيد مدير عام التربية والتعليم بادارة غرب القاهرة التعليمية بشتلطفه القرار رقم ٤٧ بقصم خمسة عشر يوما من روقب السيد / . . . . . لخروججه على مقتضى الواجب الوطنى بعنهم نراخاته كشرابة وتقليته وآداب المهنة ولم يسلك فى تصرفاته مسئلك الاخترام الواجب بارتكابه تصرفات غير خطيئة وتنتافى مع الاصول التربوية والآداب العامة مع طالبات الطليعة الثانوية بنات وقبابة بالعمل بمدرسة الطليعة



الثانوية الخاصة بنسات في العامين ١٩٧٣/١٩٧٤ و ١٩٧٤/١٩٧٥ دون ترخيص من الإدارة التعليمية التابع لها . وفى ١١ من مايو سنة ١٩٧٥ وافق السيد وزير التربية والتعليم على هذا الجراء وابعاده من مجالات التدريس فوراً فى جميع المراحل والنوعيات .

ومن حيث ان الاستفادة من الوقائع السابقة ان ما نسب الى المدعى من خروج على واجبات الوظيفة واداريها وما يجب ان يتحلى به المدرس بخلاصة من مثل وأخلاقيات فى علاقته مع تلميذاته من البعد عن ما يخدم حيائهم وعفتهن والحرص على ان يكون القدوة الصالحة لهن والمحافظة على شرفهن لا التمدى عليهن القائم على اسباب مستخلصة استخلاصا مخالفا من اوراق التحقيق التى ذخرت بتأييد جميع الطالبات اللاتى سمعت اقوالهن وما ادلى به السيد مدير مدرسة الابراهيمية الثانوية من ان الشائعات والشكاوى التى تناقلت الى سمعه تلوث سلوك المدعى الشائن وتصفه بالانحراف . ولا يشفع للمدعى امام توافر الأدلة على هذه الواقعة وتواترها ما تعلق به من امتيازاه وسبق اختياره معلما مثاليا ، كما ان ما زعمه من كيد المشرفة الاجتماعية له وتحامل التحقق عليه لا سنده له من الأوراق بل ويحفضه اجماع الشهود على كثرتهم وتنوع الصفوف الدراسية التى تنتمى اليها الطالبات اللاتى شهدن ضده ، بما يقطع بان هذه المشرفة كانت تقف فى وجه المدعى حفاظا على كرامة طابقتها وشرفهن وليست الحيف لهن . هذا وبالنسبة لواقعة عدم حصول المدعى على ترخيص بالعمل بمدرسة الطليعة فى السنتين ١٩٧٣/١٩٧٤ و ١٩٧٤/١٩٧٥ من الادارة التعليمية المختصة فلمر ثابت فى حقه ولا ينال من ذلك ادعاؤه بان الترخيص الصادر له عن سنة ١٩٧٢/١٩٧٣ يصلح للسنوات التالية ذلك لان هذا القبول لا يستقيم مع ضرورة موافقة موجه اللغة الانجليزية بمدرسة الابراهيمية الثانوية الذى قرر بعدم موافقته للترخيص له للعمل بالمدرسة المذكورة نظرا لاستكمال النصاب القانونى للعمل بالمدارس الخاصة .



وبناء عليه يكون قرار مديرية التربية والتعليم الصادر بمجازاة  
الدمعي قائما على أساس سليم من واقع والقانون بما لا وجه معه  
للنعي عليه وذلك بحسبان انه صادر من السلطة المختصة قانونا ،  
ولا يكون الأمر كذلك ما يدعى لمناقشة قرار الوزير باعتماد  
هذا الجراء .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد  
ذهب غير هذا المذهب فانه يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا  
وفي الموضوع الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدفع  
بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة وبقبولها وفي  
الموضوع برفضها » .

( طعن ٦٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢ )

#### قاعدة رقم ( ١١١ )

المبدأ :

المادة ١٣٦ من القرار الجمهوري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥  
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أعادة تنظيم  
الأزهر والهيئات التي يشملها - عميد الكلية بالنسبة للعاملين  
بها من غير أعضاء هيئة التدريس جميع الاختصاصات المقررة  
لوكيل الوزارة المنصوص عليها في القوانين واللوائح - المادة ٦٦  
من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ - لمدير الجامعة سلطة الوزير  
فيما يخصن بالعاملين في الجامعة - تفويض مدير الجامعة اختصاصه  
فيما يتعلق بالتدريس الى عمداء الكليات - لم يرد في القانون  
رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ او لائحته التنفيذية ما يخضع القرارات  
التأديبية التي يصدرها عميد الكلية لتعقيب سلطة أعلى الأثر المترتب  
على ذلك : تعتبر قرارات عميد الكلية من القرارات التأديبية التي  
يتقيد الطعن فيها بالمواعيد المقررة في قانون مجلس الدولة .

( ١٤ م - ج ٩ )



### ملخص الحكم :

انه فيما يتعلق بالقرار الصادر من عميد الكلية في ٢ من سبتمبر ١٩٧٨ بجائزة الطاعن بخصم سبعة ايام من مرتبه لما نسب اليه من خروجه على مقتضى الواجب بعدم تواجده بصفة منتظمة خلال شهر يونيه سنة ١٩٧٨ وظهوره بمظهر غير لائق من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة وادعائه في شكوى رسمية على استاذة يادعاءات لم تثبت صحتها ، فان الحكم المطعون فيه اصاب الحق بما قضى به من عدم قبول الدعوى شكلا لرغمها بعد اليماد .

وذلك ان الثابت من الاوراق ان المدعى تظلم من القرار المذكور في ٧ من مارس سنة ١٩٧٩ ولكنه تراضى في رفع الدعوى بطلب الفائه حتى ١٠ من ابريل سنة ١٩٨٠ ، ومن ثم يكون قد فوت مواعيد الطعن بالالغاء . ولا تضع فيها ذهب اليه نالطاعن من ان القرار المذكور لا يعتبر قرارا قابلا للطعن فيه بالالغاء بمقولة انه لا يصبح كذلك الا بعد ان يستفيد مرحلة التعقيب عليه في السلطات الاعلى بالجامعة ذلك ان المادة ١٣٦ من القرار الجمهوري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، بشأن تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها عميد الكلية بالنسبة للمعالمين بها من غير أعضاء هيئة التدريس جبيع الاختصاصات المقررة لوكيل الوزارة المنصوص عليها في كلمة القوانين والوائح . كما أن مدير الجامعة الذي تخوله المادة ٦٦ من القانون سلطات الوزراء فيما يختص بالمعالمين في جامعة كان قد فوض هذا الاختصاص الى مبداء الكليات بالقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٧٧ الصادر في ٣١ من يولييه سنة ١٩٧٧ والمقتضى صورته ضمن الاوراق ، دون أن يرد في القانون او في اللائحة التنفيذية ما يخضع القرارات التأديبية التي يصدرها العميد في حدود هذه الاختصاصات ، كما هو الشأن في القرار المطعون فيه ، لتعقيب أي سلطة اعلى ،



ومن ثم يكون هذا القرار من القرارات النهائية التي تقيد الطعن فيها  
بالإلغاء بالمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس السدولة .  
{ طعن ١٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٩ }

### قاعدة رقم ( ١١٢ )

المبدأ :

قرار مجلس الكلية بفصل الطاعن من الدراسات العليا وإن  
كان يتعلق بمركز الطاعن كطالب في الدراسات العليا إلا أنه  
يمس في ذات الوقت مركزه القانوني كمدرس مساعد بالكلية -  
اساس ذلك : بقاؤه في هذه الوظيفة منوط باجتيازه هذه  
الدراسات بنجاح وحصوله على درجة الدكتوراه خلال خمس  
سنوات منذ تعيينه مدرسا مساعدا . ومن ثم يدخل هذا  
القرار في حداد القرارات التقليدية التي تختص به المحاكم التقليدية .

ملخص الحكم :

أنه فيما يتعلق بالقرار الصادر من مجلس الكلية في ١٤ من  
سبتمبر سنة ١٩٧٨ بفصل الطاعن من الدراسات العليا فإن  
الحكم المطعون فيه أصاب الحق أيضا فيما قضى به من رفض الدفع  
بعدم اختصاص المحكمة بطلب إلغاء هذا القرار ، ذلك أن القرار  
المذكور وإن كان يتعلق بمركز الطاعن كطالب في الدراسات العليا  
بكلية الزراعة إلا أنه يمس في ذات الوقت مركزه القانوني كمدرس  
مساعد بهذه الكلية ، إذ أن بقاؤه في هذه الوظيفة منوط  
باجتيازه هذه الدراسات بنجاح وحصوله على درجة الدكتوراه خلال  
خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه مدرسا مساعدا على ما تنص  
فيه المادة ١٩٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥



بالاتحبة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم  
الأزهر والهيئات التي يشملها .

ومضى كذا أن القرار الصادر مجلس الكلية مثار الطعن  
يفضل في عموم معنى القرارات التأديبية التي تختص المحاكم التأديبية  
بالفصل في طلبات الفائها طالما أن النعي على هذا القرار من  
جانب الطاعن يقوم على أساس أنه انطوى على عقوبة تأديبية  
مقننة وطالما أن القرار المذكور من القرارات التي تنتمي الجهة  
الإدارية لسلطة تنفيذية وأسعة في إصدارها مما يمكن معه الجهة  
المذكورة أن تستر وراءه في انزال العتاب بالطاعن .

« طعن ١٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٩ »



## ثانيا - السلطة الرئاسية المعقبة على القرار التقاضي :

قاعدة رقم ( ١١٣ )

المبدأ :

المستخدمون الخارجون عن الهيئة - اختصاص وكيل الوزارة  
أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه ، بتوقيع عقوبات تأديبية  
عليهم وفقا لنص المادة ١٢٨ من قانون موظفي الدولة - للوزير  
الحق في إعادة النظر في الجزاء الإداري وتفويض وكيل الوزارة  
أو وكيل الوزارة المساعد في ذلك - خلو نص المادة ١٢٨ سالفه  
الذكر من إيراد هذا الحكم لا يعني إنكار هذا الحق عليه .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام  
موظفي الدولة الواردة في الفصل الخاص بالتأديب من الباب المتعلق  
بالمستخدمين الخارجين عن الهيئة بعد أن عدت العقوبات التأديبية  
لهؤلاء المستخدمين وجعلت اختصاصها الفصل نصت في فقرتها الثانية  
على ما يأتي : « يباشر وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة المختص سلطة  
توقيع هذه العقوبات كل في دائرة اختصاصه ، ويكون قراره فيها  
نهائيا فيما عدا عقوبة الفصل فيجوز التظلم منها الى لجنة شؤون  
الموظفين بالوزارة أو المصلحة التابع لها المستخدم وذلك في مدى  
اسبوعين من تاريخ اعلانه بقرار الفصل ويكون قرار اللجنة  
في هذا الشأن نهائيا » . وعلى اثر صدور قرار رئيس الجمهورية  
بالقانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات  
أصدر وزير الصحة العمومية قرارا بملحق عدد الجريدة الرسمية  
رقم ٩٥ في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتحديد اختصاصات وكيل  
الوزارة جاء في المادة الثانية منه أن « وكيل الوزارة هو الرئيس



الإدارى لموظفى الوزارة ومستخدميها ، وهو المسئول أمام الوزير عن تطبيق القوانين واللوائح فى الوزارة » وفى ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٧ صدر القرار الوزارى رقم ١٧٢ بتحديد اختصاصات السادة وكلاء الوزارة المساعدين ونص فى المادة السادسة منه على أن « يعرض المديرون العاملون للمصالح على السادة الوكلاء المساعدين كل منهم فيما يخصه الجزاءات التى توقع على موظفى ومستخدمي الوزارة من الدرجة السابعة فما دونها ، وكذا جميع التحقيقات التى تجريها النيابة الادارية مع هؤلاء الموظفين والمستخدمين مشفوعة برأى المصلحة المختصة فيها ، ويكون لسيادتهم فى شأنها السلطة المخولة لنا بمقتضى المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفى الدولة » . وفى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ صدر القرار الوزارى رقم ٢٠٩ الذى نشر بمسدد الجريدة الرسمية رقم ١٦ الصادر فى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٩ بشأن تعديل اختصاصات السيد وكيل الوزارة والسادة الوكلاء المساعدين ومديرى المصالح والانتظام ومصحات المديرية والمحافظات ، ونص فى البند ( ج ) من مادته الصادرة عشرة على أن « من اختصاصات مديرى المصالح توقيع المقنونات التأديبية على الموظفين الداخلين فى الهيئة والمستخدمين الخارجين من الهيئة المنصوص عليها فى قانون موظفى الدولة ، ورغمهما الى السيد الوزير فيما يخص من الدرجة السادسة فأعلى والى وكيل الوزارة عن الموظفين من الدرجة السابعة وما دونها » .

ويؤخذ من النصوص المتقدمة ان الشارع اسند لوكيل الوزارة ولرؤساء المصالح ، كل فى دائرة اختصاصه ، سلطة توقيع العقوبات التأديبية فى حق المستخدمين الخارجين من الهيئة ، وجعل القرار الصادر من أيهم نهائيا فيما يتعلق به بحيث لا يجوز له الرجوع فيه بعد اصداره بوصفه قرارا اداريا استغنى به سلطته ، فيما حدا عقوبة الفصل التى اجاز التظلم منها الى لجنة شئون الموظفين بالوزارة او المصلحة التابع لها المستخدم فى مدى اسبوعين



من تاريخ اعلائه بقرار الفصل . وقد اصدر وزير الصنحة قرارات منظمة ومحددة لاختصاصات كل من وكيل الوزارة ووكلائها المساعدين ومديرى المصالح والاقسام بها ، فجعل وكيل الوزارة هو الرئيس الادارى لموظفى الوزارة ومستخدميها المسئول امامه ، وناظر بالمديرين العاملين للمصالح ان يعرضوا على الوكلاء المساعدين الجزاءات التى توقع على بعض فئات الموظفين وعلى طائفة المستخدمين عامة ، مع تفويضهم فى السلطة المخولة له فى هذا الصدد بمقتضى المادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة ، واقر لمديرى المصالح اختصاصهم فى توقيع العقوبات التأديبية على الموظفين الداخلين فى الهيئة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة ، على ان يكون المرجع اليه فى البعض منها ، والى وكيل الوزارة فى البعض الآخر بحسب درجة الموظف . وهو تنظيم يملكه الوزير بحكم كونه الرئيس الادارى فى وزارته المهيمن على مسئوليتها والمشرف على حسن سير العمل فيها . ويتفق واحكام القانون من حيث كونه يؤكد لسل من وكيل الوزارة ورؤساء المصالح الاختصاصات التأديبية التى اسندها القانون اليهم ، فلا ينتقص منها ما خولهم اياه القانون ، ولا يزيد عليها الا ما اجاز له القانون تفويضهم فيه ، وانما رتب اشرافا رئاسيا متدرجا على ممارسة هذه السلطة ، محققا بذلك مزيدا من الضمانات للموظفين والمستخدمين ، حتى لا ينفرد رئيس المصلحة بالسلطة فى معاقبتهم تأديبيا دون رقيب عليه من سلطة اعلى . ولا سيما ان المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة نصت على عدم قبول الطلبات المقدمة راسيا بالفناء القرارات الادارية النهائية للسلطات التأديبية عدا ما كلف منها صادرا من مجالس تأديبية وذلك قبل التنظيم منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم . ومقتضى لمرض هذا التنظيم الوجوبى ان تكون للهيئة الرئيسية سلطة الغاء القرار التأديبى المنظم منه او تعديله والا انتفت حكمة هذا التظلم وكان استنزامه



ضرباً من اللغو ، ولا يحصل دون ذلك كون القرار نهائياً بالنسبة الى مصدره . وما دامت الهيئة الرئاسية تنتهى فى مدارجها الى الوزير فانه يملك اعادة النظر فى القرار فى حالة التظلم كما هو الشأن عند التظلم على حد سواء . ومرد ذلك الى كونه الرئيس الأعلى فى وزارته . وشأن القرار التأديبى فى هذا الخصوص فيما يتعلق بسلطة الجهة الرئيسية ازاءه شأن أى قرار ادارى آخر . وغنى عن البيان ان خضوع القرار فى هذه الحالة لمراجعة السلطة الرئيسية وتعقيها ينطوى على ضمان للموظف او المستخدم الذى يوقع عليه الجزاء التأديبى . واذا كانت المادة ٨٥ ن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة قد نصت بالنسبة الى الموظفين الداخلين فى الهيئة المعيّنين على وظائف دائمة على سلطة الوزير فى الفناء القرار التأديبى الصادر فى حقهم من وكيل الوزارة او الوكيل المساعد او رئيس المصلحة او تعديل العقوبة بتشديدها او خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ اصدار القرار ، وعلى حقه اذا ما ألغى القرار فى احوالة الموظف الى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد ، فانها لم تنشئ للوزير ازاء هؤلاء الموظفين سلطة تأديبية ممنوعة عليه ازاء المستخدمين الخارجيين عن الهيئة وانما قصدت بذلك ايراد قيد زمنى على هذه السلطة فى خصوص الموظفين الدائمين ، واطلقتها من هذا القيد فى المادة ١٢٨ من انقانون بالنسبة الى المستخدمين الخارجيين عن الهيئة . بمعنى ان خلو هذه المادة الأخيرة من الاشارة الى سلطة الوزير فى الفناء القرار او تعديل العقوبة لا يعنى انكار هذا الحق عليه ، اذ انه مستند من طبيعة القرار الادارى ومقتضيات الأوضاع الرئاسية ، دون ما حاجة الى ترديده فى النص ، وانما يعنى ان القيد الزمنى الخاص السوارء فى المادة ٨٥ من القانون لا يسرى فى مقام تطبيق المادة ١٢٨ منه ، ذلك انه لا يقبل ان تحصر سلطة الوزير بالنسبة الى المستخدمين الخارجيين عن الهيئة وهم اقل شأنًا من الموظفين الدائمين او ان تكون آراءهم ادنى منها ازاء هؤلاء الآخرين فليس مناد اختصاص وكيل



«الوزارة أو رئيس المصلحة بحسب الأحوال توقيع عقوبات تأديبية على المستخدمين الخارجيين من الهيئة ، ان هذا الاختصاص معقود بوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة و أحدهما بلا معقب دون الوزير ، بل ان التدرج الرئاسي محفوظ ومرعى ، فإذا ما صدر القرار من وكيل الوزارة أو من الوزير فإن الضمانات التي تغيها الشارع من اسناد هذا الاختصاص الى رئيس المصلحة ، منعا من صدور عقوبة تأديبية من سلطة أدنى ، تكون من بلع. أولى مكمولة ، والقول بغير ذلك يؤدي الى غل يد الوزير بالنسبة الى صفار الموظفين ، وانتقاص ضمانته لهم ، ويتنافى بداهة مع سلطة الوزير في الاشراف على شئون وزارته ورقابة حسن سير العمل فيها .

( طعن ١٧٠٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٥ )

#### قاعدة رقم ( ١١٤ )

المبدأ :

حق الوزير في الغاء أو تعديل القرار التأديبي الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة - تناوله لجميع القرارات التأديبية ما صدر منها بعد تحقيق أجرته القيابة الإدارية أو دون اجراء هذا التحقيق .

ملخص الفتوى :

يستلزم من المادة ٣/٨٥ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - ان حق الوزير في تعديل الجزاءات التأديبية الصادرة من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة ، يتناول القرارات التأديبية كافة سواء في ذلك ما صدر منها بناء على تحقيق أجرته النيابة الادارية أو ما صدر منها دون تحقيق ، ذلك ان النص قبل تعديله بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، ولو أنه قيد حق الوزير



فى توقيع الجزاءات التأديبية ابتداء بأن يكون ذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٤ من قانون انشاء النيابة الادارية ، الا أنه اطلق حقه فى التعقيب على قرار وكيل الوزارة أو رئيس المصاحبة مما يفصح عن قصد الشارع فى بسط سلطة الوزير فى التعقيب على جميع القرارات التأديبية الصادرة من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة ، يؤيد هذا النظر ان العقوبة التى توقع بنسب على تحقيق لم تجره النيابة أو دون تحقيق أصلاً اجدر وأولى برتبة الوزير من تلك التى توقع بنسب على تحقيق تولته هذه الهيئة التى انشئت لتتولى من ادارة الحكم مجتعة فى تتبع الجرائم والاطفاء وأنواع التصدير والمخالفات .

( فتوى ٤١٦ — فى ٨/٨/١٩٥٧ )

### قاعدة رقم ( ١١٥ )

المبدأ :

التعقيب على القرار التأديبى بتشديد العقوبة أو خفضها أو  
بالفائه — القرارات التأديبية التى يصدرها مدير عام مجلس بلدى  
القاهرة — جواز تعقيب وزير الشؤون البلدية والقروية عليها .

ملخص الفتوى :

انه وان كانت المادتان ٢٠ و ٤٦ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بتأسيس مجلس بلدى القاهرة قد وزعتا الاختصاص بشئون موظفى المجلس بين هيئة المجلس البلدى وبين المدير العام على النحو المبين فهما ، الا انهما لم تجمعا من هيئة المجلس سلطة رئاسية تملك التعقيب على القرارات التأديبية الصادرة من المدير العام فى شأن موظفى المجلس . كما خلت باقى نصوص القانون من أى نص يخول هيئة المجلس البلدى ذلك انتهى .

ومن حيث ان مدير عام المجلس البلدى يعين بهرسم بنسب



على عرض وزير الشؤون البلدية والقروية ويشغل درجة في ميزانية الوزارة المذكورة ويتقاضى مرتبه منها ( المادة ٤٦ من القانون ) فمن ثم فانه يعتبر تابعاً لتلك الوزارة وخضع للسلطة الرئاسية المقررة. لوزير الشؤون البلدية والقروية على موظفى وزارته .

ومن حيث ان المادة ٤٨ من القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ سالفه. الذكر تنص على أن تسرى على موظفى المجلس ومستنخديه وعماله جميع القوانين واللوائح التى تطبقها الحكومة ، كما أوردت المادة. ٤٩ من القانون اختصاصات المدير العام التأديبية فان مقتضى ذلك ان يمارس المدير العام تلك الاختصاصات فى حدود احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ومنها ما نصت. عليه المادة ٨٥ من هذا القانون التى تخول الوزير فى مقررتها انرابعة سلطة الفاء القرار الصادر من وكيل الوزارة او الوكيل. المساعد او رئيس المصلحة او تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها او خفضها .

وغنى عن البيان أن ممارسة الوزير سلطته الرئاسية فى التعقيب على قرارات المدير العام التأديبية الصادرة فى شأن موظفى مجلس. بلدى القاهرة لا يتعارض مع الاستقلال الذى يجب أن يتمتع به المجلس البلدى باعتباره شخصاً ادارياً لا مركزياً ذلك لأن ممارسة الوزير تلك السلطة لا تحول باى وجه مباشرة المجلس اختصاصاته فى حرية كبللة واستقلال موفور فى ظل السلطة الوصائية التى. يباشرها الوزير على قرارات المجلس طبقاً لنص المادة ٣٦ من قانون. انشاء المجلس البلدى .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للقوى والتشريع الى ان لوزير الشؤون البلدية والقروية ان يعقب على القرارات التأديبية الصادرة من مدير عام البلدية تطبيقاً للفترة الرابعة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ .

( فتوى ١٠ - فى ١٠/١/١٩٦٠ )



## قاعدة رقم ( ١١٦ )

### المبدأ :

سلطة الوزير في التعقيب على القرارات الصادرة من الرؤساء في مجال التدابير - شمولها في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سلطة إلغاء وتعديل القرارات المذكورة سواء كانت صادرة بتوقيع عقوبة أو بالحفظ - اقتصرها في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ طبقا للمادة ٦٣ على القرارات الصادرة بتوقيع عقوبة دون القرارات الصادرة بالحفظ .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تخول بعض الرؤساء بتوقيع عقوبة معينة ، كما تخول الوزير المختص بممارسة ذات الاختصاص وبالتعقيب على قرارات الرؤساء التي تصدر في هذا الخصوص خلال أجل معين . وفي مقام التعقيب تحدثت المادة المذكورة من سلطة الوزير في إلغاء القرار الصادر بتوقيع العقوبة وتعديلها وذلك بخفضها أو تشديدها في حدود العقوبات التي بينها . وصيغة المادة ٦٣ المشار إليها تغاير الصياغة التي كان يجري بها نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ - والتي كان من مقتضاها تحويل الوزير سلطة إلغاء القرار الصادر من الرؤساء أو تعديله إذا ما تراءى له أن ما اشتمل عليه من حفظ أو عقوبة لا يتفق وما ارتكبه الموظف .

ومن حيث ان من القواعد الأصولية اعتبار المشرع منزها عن الخطأ وعن السهو وعن اللغو ، وعلى ذلك فكل تعبير يستعمله لا بد وأنه يقصد به غرضا خاصا ومعنى متبذرا . وكل مقابلة في اللفظ يلجأ إليها بالنسبة الى وضع تشريعي سبق استقراره ويعد مصدرا للتشريع الجديد لا بد أن تكون مقصودة ليس في ذاتها



محسب بل في آثارها ومداها القانوني ، خاصة اذا كان اللفظ المستعمل في القانون القديم لم يشهد نقدا أو اعتراضا مما يستدعي التفكير في تساوله بالتعديل . ونتيجة لذلك فعلا مناص من القول بأن المشرع في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد أورد العبارة الجديدة - الخاصة بسلطة الوزير في التعقيب على قرارات الرؤساء في مجال التأديب - قاصدا التعديل والمغايرة ، ومن مقتضى ذلك ان ما يملكه الوزير في التعقيب على قرارات الرؤساء في مجال التأديب يتحدد بالقرارات الصادرة بتوقيع العقوبة ، دون القرار الصادر بالحفظ . وذلك ان المشرع اراد بالصياغة الجديدة التي يجري بها نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ان يجعل القرارات الصادرة بالحفظ من الرؤساء الذين خولهم القانون سلطة التأديب - بمنأى عن التعقيب ، فيمتنع على الوزير إلغاء القرارات الصادرة من مرسوميه بالحفظ . بعكس ما كان عليه الحال في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حيث كانت المادة ٨٥ من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ تخول الوزير سلطة توقيع العقوبات ، كما تخوله سلطة إلغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة او الوكيل المساعد او رئيس المصلحة او تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها او خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ اصدار القرار وله اذا ما ألغى القرار ، احالة الموظف الى مجلس التأديب . خلال هذا الميعاد .

فسلطة الوزير في التعقيب على القرارات التأديبية كانت تشمل القرارات الصادرة بالحفظ ، أما نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فقد أخرج من اختصاص الوزير سلطة التعقيب على قرارات الحفظ الصادرة من مرسوميه في مجال التأديب .

لذلك انتهى الرأي الى انه اصبح لا يجوز للوزير - في ظل احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - التعقيب على قرارات الحفظ



المصادرة من مرسوميه الذين حولهم القانون سلطة التأديب .

( ملف ١٠٢/٢/٨٦ - جلسة ١٢/٢/١٩٦٤ )

### قاعدة رقم ( ١١٧ )

#### المبدأ :

حق الوزير أو المحافظ في التعقيب على قرار الجزاء - المومد الذي يمارس فيه هذا الحق - المفضرة في هذا الشأن بين ما جرت عليه المادة ٨٥ من قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - المادة الأولى جرت على أن حق الوزير في التعقيب يتم خلال شهر من تاريخ صدور القرار بينهما . قررت الثانية أن استعماله لهذا الحق يكون خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار - مقتضى النص الأخير أن القرار التأديبي الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة وإن كان نهائيا بالنسبة الى السلطة التي أصدرته إلا أنه لا يكون نافذا بصفة نهائية ، أي . ينأى عن تعقيب الوزير أو المحافظ إلا بمضي ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه به .

#### ملخص الفتوى :

أجرت مديرية التربية والتعليم بمحافظة التوفيقية تحقيقا اداريا في شأن اصلاح السيارة رقم ٣٣٠٨ التابعة لها ، وفي ١١/٨/١٩٧٠ احيلت اوراق التحقيق الى النيابة الادارية بشبين الكوم التي باشرت تحقيق الواقعة في القضية رقم ٢٣٧/١٩٧٠ وانتهت الى قيد التوامة مخالفة ادارية ومالية ضد بعض العاملين في المديرية ، اذا اسند الى بعضهم استعمال سيارات المديرية لتحقيق مآرب شخصية مستغلين في ذلك سلطات وظائنهم بينما اسند الى البعض الاخر مخالفة التعليمات الخاصة باصلاح سيارات المديرية وسماحهم باصلاح السيارة رقم ٣٣٠٨ بالحدى الورش الخاصة ،



وطلبت النيابة الادارية الى مديرية التربية والتعليم مجازاة المخالفين اداريا مع التشدد الرادع في العقاب .

وبتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٧١ أصدر مدير التربية والتعليم بالمحافظة قرارا بمجازاة العاملين المذكورين بالانذار عدا احدهم فقد جوزى بخمسة ثلاثة ايام من راتبه وقامت المديرية بعد فترة من تاريخ اصدار هذا القرار باخطار النيابة الادارية والجهات المركزية للحسابات بالجزاءات التي وقعت على هؤلاء العاملين .  
وبتاريخ ١٩٧١/٤/٢٤ قامت النيابة الادارية باخطار المحافظة بأن الجزاءات التي تم توقيعها على المخالفين لا تتناسب وجسامة ما ارتكبوه ، وكان ذلك قبل تحمسن هذه القرارات بفوات المواعيد وفي ١٩٧١/٥/٤ طلبت المحافظة الى مديرية التربية والتعليم موافاتها بملف التحقيق الخاص بهذا الموضوع ثم اصادت المحافظة هذا الطلب في ١٩٧١/٦/٩ الا أنه نظرا لوجود هذه التحقيقات بالجهاز المركزي للحسابات فلم يثنى للمديرية ارسال ملف التحقيق الى المحافظة في ١٩٧١/٧/١٠ .  
وبتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٩٧١ قرر المحافظ بعد الاطلاع على ملف التحقيق تعديل الجزاءات المقررة على المخالفين وذلك بتشديدها ومجازاتهم بالخصم من المرتب .  
وتد اثار هذا القرار اختلافا في الرأي حول مشروعيته .

ومن حيث انه يتقضى التطور التشريعي لحق الوزير او المحافظ في الغاء او تعديل القرار التأديبي الصادر من رئيس المصلحة فانه يبين ان المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة كانت تنص على أنه « لو كفل الوزارة او للوكيل المساعد او لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الانذار والخصم من المرتب من مدة لا تجاوز ٥ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما وذلك بعد سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه ، ويكون قراره في ذلك مسببا .



وللوزير سلطة توقيع العقوبات المشار اليها في الفقرة الاولى كما تكون له سلطة الغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة او الوكيل المساعد او رئيس المصلحة او تعديل العقوبة المقررة بتشديدها او خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ اصدار القرار ، وله اذا ما الفى القرار احوالة الموظف الى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد اما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب » ثم صدر بعد ذلك قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ونص في المادة ٦٣ منه على ان « لوكيل الوزارة او رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبة الإنذار او الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز ٣٠ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما ويكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا وذلك وفقا للوائح التي يصدرها الوزير المختص وتنظم لائحة الجزاءات تحديد الرؤساء الذين يجوز تفويضهم في توقيع العقوبات المشار اليها في الفقرة السابقة . وللوزير سلطة توقيع عقوبات الإنذار أو الخصم من المرتب بحيث لا تزيد مدد الخصم في السنة الواحدة على ستين يوما ، كما يكون له سلطة الغاء القرار الصادر بتوقيع العقوبة أو تعديلها وذلك بخفضها او تشديدها في حدود العقوبات السابقة وله ايضا اذا الفى القرار ان يحيل العامل الى المحكمة التأديبية وذلك كله خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ الوزير المختص بالقرار اما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها الا بقرار من المحكمة التأديبية » . وأخيرا فقد نصت المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة على ان « يكون الاختصاص في توقيع العقوبات التأديبية كما يلي ١ - لشاغلي وظائف الادارة العليا كل في حدود اختصاصه توقيع عقوبة الإنذار أو الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز ٣٠ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما . وللوزير او المحافظ المختص أو رئيس مجالس الإدارة حسب الأحوال حفظ التحقيق أو الغاء القرار







مراكز او اوضاعا بالنسبة الى الافراد لا بالنسبة الى الحالات  
الاستثنائية النادرة .

ومن حيث انه اذا كان ذلك ما تقدم فان القرار التاديبى الصادر  
من وكيل الوزارة او رئيس المصلحة وان كان نهائيا بالنسبة الى  
السلطة التى اصدرته ، الا انه لا يكون نافذا بصفة نهائية اى بنائى  
عن تعقيب الوزير او المحافظ الا بعد ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه به .

ومن حيث ان القرار الصادر من محافظ المنوفية بتشديد  
العقوبة الموقعة من مدير التربية والتعليم بالمحافظة قد صدر  
فى ٤ أغسطس سنة ١٩٧١ ، اى خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه  
به فانه يكون صحيحا فى النطاق الذى حدده القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان قرار محافظ المنوفية  
فى ٤ أغسطس سنة ١٩٧١ بتشديد الجزاء الموقوع على بعض العاملين  
بمديرية التربية والتعليم بالمحافظة يكون صحيحا ومطابعا  
للقانون .

( ملك ١٤٨/٢/٨٦ - جلسة ١٩/٤/١٩٧٢ )

### قاعدة رقم ( ١١٨ )

#### المبدأ :

المادة ٦٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام  
- تخويلها رئيس مجلس ادارة المؤسسة المختصة أو الوزير المختص  
سلطة التصديق على بعض القرارات التاديبية - لم يمنع المشرع  
جهة التصديق اختصاصها بسلطة وصائية فحسب بحيث تقف  
سلطانها عند حد اعتماد القرار او عدم اعتماده .

#### ملخص الفتوى :

نص المادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر  
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أن تكون



الجزاءات التأديبية المبينة في المادة السابقة وكيفية انظلم منها  
أو الطعن فيها وفقاً لما يلي :

أولاً — بالنسبة لجزاء الإنذار أو الخصم من المرتبة عن  
الميل مع صرف نصف المرتب أو الحرمان من العلاوات أو تأجيل  
بموعد استحقاقها .

أ — تكون لرئيس مجلس الإدارة أو من ينوذه سلطة توقيعها  
على العاملين شاغلين الوظائف من أدنى الفئات حتى الفئة الثالثة .  
ويكون الطعن في هذه الجزاءات . .

ب — وتكون لرئيس مجلس الإدارة سلطة توقيعها على العاملين  
شاغلي الوظائف من الفئة السادسة حتى الفئة الثالثة على أن يصدق  
على هذه القرارات من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة أو الوزير  
المختص حسب الأحوال .

ويكون الطعن في هذه الجزاءات .

ج — وتكون للمحكمة التأديبية المختصة سلطة توقيعها على  
العاملين شاغلي الوظائف من الفئة الثانية وما يملوها .  
ثانياً — بالنسبة لجزاء الفصل من الخدمة . .

ومن حيث أن الواضح من هذا النص أن المشرع حين حول  
رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة أو الوزير المختص سلطة  
التصديق على بعض القرارات التأديبية لم يمنح جهة التصديق  
الحق في تعديل قرار الجزاء أو إلغائه فمن ثم يجب أن تكون هذه  
الجهة اختصاصها بسلطة وصائية بحسب بحيث تبقى سلطتها عند  
حد اعتماد القرار أو عدم اعتماده دون أن يكون من حقها إنشاء  
قرار جديد يتضمن إلغاء قرار الجزاء أو تعديله بالتخفيف أو  
التشديد .



ومن حيث أنه لا يختص من هذا النظم ما تضمنته المادة ٦٢ من  
اللائحة من أن « لرئيس مجلس الإدارة الماء الطرار الصناديق بتوقيع  
الجزاء أو تمديله بالتخفيف أو التشديد حسب الأحوال في حدود  
الجزاءات المبينة بالمادة ٦٠ وله إذا انقضى القرار أن يحيل العمل  
إلى المحكمة التأديبية وذلك كله خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه  
بالقرار » ذلك أن حكم هذه المادة إنما يتناول حالة صدور قرار  
الجزاء من موفيه رئيس مجلس الإدارة في توقيعه طبقا لنص الفقرة  
أولا / ١ من المادة ٦٠ المشار إليها دون أن يتناول الحالة التي  
يصدر فيها قرار الجزاء من رئيس مجلس الإدارة نفسه ويستلزم المشرع  
التصديق عليه من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة أو الوزير  
المختص حسب الأحوال .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى :

أولا - أنه لا يجوز لسلطة من سلطات توقيع الجزاء أن تنزل  
بالمعوية التي لا تدخل في اختصاصها أصلا إلى ما دون الجزاء  
المقرر للخالصة في لائحة الجزاءات بحيث يصبح توقيع الجزاء من  
اختصاصها .

وبناء على ذلك لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة توقيع جزاء  
بالخصم من المرتب على عامل يشتغل وتطبيقية من الهيئة الإدارية  
فترتكب مخالفة تقرر لها لائحة الجزاءات عقوبة الفصل حتى ينتقل  
الهيئة المختصة بتوقيع الجزاء بدلا من المحكمة التأديبية .

ثانيا - أن سلطة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة هي  
التصديق على قرارات الجزاءات طبقا لنص المادة ٦٠ من لائحة  
تنظيم العاملين بالقطاع العام هي سلطة وصائية لا تخوله الحق  
في إلغاء القرار أو تمديله وإنما يكون له اعتماد قرار الجزاء كما هو أو  
معلقته إلى الجهة التي أصدرته دون اعتماد .

( ملف ٨٦/٢/١٣٢ - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢ )



### تطبيق :

نصت المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بحسب استبداله  
بمقتضى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أن يكون الاختصاص في  
التصرف في التحقيق كما يلي :

١ — لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه حفظ  
التحقيق أو توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يتجاوز  
ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة على خمسة  
عشر يوما .

وللرؤساء المباشرين الذين يصدر بتحديدهم قرار من السلطة  
المختصة كل في حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء  
الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يتجاوز خمسة عشر يوما في  
السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة على ثلاثة أيام :

وللسلطة المختصة حفظ التحقيق أو إلغاء القرار الصادر بتوقيع  
الجزاء أو تعديله ولها أيضا إذا ثبتت الجزاء أن تحيل العمل إلى  
المحاكمة التأديبية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغها  
بالتقرير .

٢ — لسلطة المختصة حفظ التحقيق أو توقيع الجزاءات  
الواردة في البنود ( من ١ — ٦ ) من الفقرة الأولى من المادة ٨٠ ولا  
يجوز أن تزيد مدة الخصم دفعة واحدة أو على دفعات وكذلك  
الجزاءين في البندين ١ ، ٢ من الفقرة الثانية من المادة  
المشار إليها .

٣ — كما يجوز للسلطة المختصة توقيع الجزاءات الواردة  
في البنود ٧ ، ٨ ، ٩ من المادة ٨٠ وذلك في المخالفات الجسيمة  
التي تحددها لائحة الجزاءات .



٤ - تختص المحكمة التأديبية بتوقيع أى من الجزاءات المنصوص عليها فى المادة ٨٠ وتكون الجهة المنتدب أو المعار إليها العامل أو المكلف بها هى المختصة بالتحقيق معه وتأديبه طبقا للاحكام ساقفة الفكر وذلك من المخالفات التى يرتكبها خلال فترة التدب أو الامارة أو التكليف .

ويمقتضى ما استحدثته هذه المادة أصبح للسلطة المختصة توقيع جزامى التنبيه والوم بالنسبة للعاملين من شافلى الوظائف العليا .

كما اوضح البند رقم ٤ ان اختصاص المحكمة التأديبية بتوقيع الجزاءات ليس مقصورا على باقى الجزاءات التى لا يجوز للسلطة المختصة توقيعها وانما يمتد هذا الاختصاص الى جميع انواع الجزاءات وهو ما يتفق مع قصد المشروع وعلى خلاف ما كان يؤدى اليه التعبير فى البند ٣ من المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، كما اضاف البند المذكور حكما جديدا يقضى بان تكون الجهة المنتدب أو المعار إليها العامل أو المكلف بها هى المختصة بالتحقيق معه وتأديبه طبقا للاحكام الواردة فى المواد السابقة وذلك بالتنسبة للمخالفات التى يرتكبها خلال فترة التدب أو الاعارة أو التكليف وهو حكم يقتضى تقريره ضرورة رعاية الجئاتب التطبيقى لهذه الاحكام وسد الثغرات القائمة بالنسبة لها .

ونصت المادة ٨٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على انه يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء نقل اختصاص التأديب من الجهة الأصلية التى يتبعها العامل الى الجهة التى يباشر فيها عمله وذلك فى الجهات التى تضم عاملين يتبعون اكثر من وحدة وذلك بالنسبة الى المخالفات التى تقع فى هذه الجهات .

وقد استحدثت هذه المادة حكما يخول رئيس مجلس الوزراء



سلطة نقل اختصاص التاديب من الجهة الأصلية التي يتبعها العامل إلى الجهة التي يباشر فيها عمله وذلك في الجهات التي تضم عاملين يتبعون أكثر من وحدة وذلك بالنسبة للمخالفات التي تقع في هذه الجهات . ( المذكرة الإيضاحية للقانون ٧ لسنة ١٩٧٨ ) .

وتستند السلطة التأديبية في حقيقة الأمر وبحسب أصولها المعينة إلى « السلطة الرئاسية » فهي فرع منها تكفل لقراراتها فاعليتها . والسلطة الرئاسية سلطة ملتزمة بالتنظيم الإداري ذاته ، تفرضها طبيعته ، ولا يستغنى عن وجودها . فالسلطة الرئاسية إذن تنشأ وتستتب دون حاجة إلى نص خاص عليها . وكما تشمل السلطة الرئاسية ، سلطة توجيه المرموس بإصدار تعليمات وأوامر يلتزم المرموس باحترامها وتنفيذها ، وسلطة الغاء ووقف وتعديل أعمال وقرارات المرموس ، فانها تشمل كذلك سلطة تأديب المرموس . فالسلطة التأديبية فرع من السلطة الرئاسية ، ذلك لأن السلطة الرئاسية ليست مجرد إصدار أوامر ، بل تتمثل كذلك في سلطة الرقابة والإشراف وتوجيه المرموس . وهذه السلطة في الرقابة لا تتأكد ، بل ولا تتحقق ، إلا إذا كان للرئيس سلطة في تأميم أفعال المرموس الخاضع لرقبته ومجازاته عليها .

وإذا كان الاختصاص التأديبي موزعا الآن بين سلطة إدارية وسلطة قضائية تباشر كل منهما اختصاصها في حدود نصاب مقرر ، إلا أن ادخال اختصاص القضائي في المجال التأديبي تنظيم حديث يرجع إلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ، حيث أنشئت بمقتضاه المحاكم التأديبية لأول مرة ، ومنحت اختصاصا في توقيع الجزاءات . وسنابرت قوانين العاملين هذا التنظيم فلم يتممه بتعديل .

ولئن كانت مشاركة هذه المحاكم في الاختصاص التأديبي تمثل ضمانة من الضمانات التي تفررت توفيرا للحيدة والعدالة وحدا



هذه الاعتبارات بهذا معكم ترغيلة المخالفات التأديبية ، إلا ان انشاء  
هذه المختاكم لم يخل مع ذلك نحن النقد ، ويذهب رأى الى ان الطابع  
القضائى لهذه المحاكم يتنافى مع طبيعة التأديب ، ذلك ان اسباب  
وصف المخالفة على الفعل وتقرير الجزاء الملائم امر لا يخضع  
دائما لامتحانات قانونية مجردة بل يتم فى ضوء الكثير من  
الاعتبارات العملية . كما وان هذا النظام حرم العامل من ميزة  
تعدد الدرجات فى المحاكمة وما كان يحققه له من ضمانات ، (ذكور  
بعد الفتح حسن - التأديب فى الوظيفة العامة - ص ١٦٥) .



## الفرع الثماني القرار الإداري الصادر بتوقيع الجراء

قاعدة رقم ( ١١٨ )

المبدأ :

ثبوت أن الذنب الإداري الذي ارتكبه الموظف كاف لحمل  
القرار على سبب صحيح — صحة القرار بقطع النظر عن الوصف  
القانوني الذي أورده للواقعة التي استند إليها .

ملخص الحكم :

إذا كان تكليف الكاتب الأول للمدعى بالمعاونة في عملية عد  
التقود الواردة للتحكمة ينشأ عنه ما أخذه القرار المطعون فيه  
على هذا الأخير من تدخله فيصلا لا يتدخل بمسئله بسببه ، فإن ما هنو  
تسائم في حق المذكورين. تعاون في أداء العمل الذي كلف به يكتفى  
لحمل القرار على سبب صحيح هو ركنه المبرر للاقتضاء عليه ،  
بقطع النظر عن الوصف القانوني الذي أورده للواقعة التي  
استند إليها .

( طعن ١٧٢٣ لسنة ٢٠٢٠ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٢٥ )

قاعدة رقم ( ١٢٠ )

المبدأ :

منزعة تلابسية — أثر نشوء أمور أو ظروف مفارقة لأثار القرار  
الإداري خلال نظر دعوى الفائه — عدم محو الخصومة الأصلية  
أو بطلانها منهية — واجب القضاء الإداري في هذه الحالة —



حسب الخصومة في ضوء الظروف المستجدة والآثار المترتبة  
قائنا على هذه الظروف .

### ملخص الحكم :

يجب التنبيه الى أنه ما دامت المنازعة قائمة بقيام أساسها  
وسببها فإن ما يطرا عليها خلال نظر الدعوى من أمور أو ظروف  
قد تغير في بعض الآثار المترتبة على القرار الإداري المطعون فيه ،  
لا يحو الخصومة الأصلية أو يجعلها منتهية ، بل يتعين على القضاء  
الإداري أن يحسم الخصومة في ضوء الظروف المستجدة ، وعلى  
مقتضى الآثار التي تترتب قائنا على هذه الظروف كما لو بدأت  
الدعوى بطلب إلغاء قرار ترك في ترقية ثم رقى المدعى خلال نظر  
الدعوى ، أو أصبح الخصومة عندئذ منحصرة في ترتيب الأعباء ،  
ويتعين على القضاء الإداري مراعاة ما استجد من ظروف وترتيب آثارها  
في حكمه ، ولا يقال عندئذ أن الخصومة الأولى قد انتهت بدعوى  
أنها كانت قائمة على قرار الترقية ، بل الواقع  
أن الخصومة ما زالت قائمة ، وإن تغيرت بعض ظروفها . وكذلك  
الحال إذا ما صدر الجراء في المنازعة التأديبية بمعقوبة معينة هي  
التي رعت الدعوى بطلب إلغائها ، ثم خففت العقوبة أثناء نظر  
الدعوى ، فإن المنازعة الإدارية تعتبر ما زالت قائمة ، وينصب  
طلب الإلغاء في هذه الحالة على العقوبة المخففة ، ولا يسوغ  
اعتبار المنازعة منتهية ، لأن في ذلك مخالفة للواقع ، ولأنها في  
الحقيقة ما زالت قائمة وإن تغيرت بعض ظروفها . هذا إلى أنه من  
المسلم أنه يجوز لنزوى الشأن أن يعدلوا طلباتهم أثناء نظر  
الدعوى ما دام ثبت ارتباط بين الطلبات الأصلية والطلبات المعدلة .

فإذا كان الهدف الأساسي من الدعوى إنما هو طلب إلغاء القرار  
الإداري الذي يترتب عليه أصل المدعى من خدمة ، وطالب إعادته  
إليها ، أيا كانت الآثار المترتبة على الفصل — بالغلة الشدة أو  
مخففة من حيث استحقاق المعاش التقاعدي أو تعويض الترشيع أو



الحرمان من وظائف الدولة أو ما الى ذلك — وكان هذا الطلبه وهو جوهر المنازعة الادارية التي مثارها تأديب المذمى والتي لم تنحسم — لا يزال موضوعه قائما والفساية منه منشودة على الرغم من تعديل قرار الطرد أو التبريع ، فلن ما ذهب اليه حكم المحكمة الادارية. من اعتبار المنازعة منتهية يكون — والصالة هذه — فى غير محله ويتعين القضاء بالفائى فى هذا الشق منه .

( طعننى ٤٣ ، ٤٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٩/٢١ )

### قاعدة رقم ( ١٢١ )

#### المبدأ :

صدور قرار بانتهاء خدمة احد العاملين استنادا الى حكم. الفقرة السادسة من المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام بسبب الحكم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية من احدى المحاكم الاجنبية — الحكم الصادر من المحكمة الاجنبية وان جاز الاستناد اليه كمسبب من اسباب تاديب العامل عما بدر منه الا انه لا يستقيم سببا صحيحا لانهاؤ خدمته بالتطبيق للنص المذكور — سلطة مصدر القرار فى اعمال النص المذكورة مقيدة بوجوب ان يكون الحكم الجنائى صادرا من المحاكم الوطنية احتراماً لسيادة الدولة — القرار الصادر فى هذا الشأن انطوى على مخالفة جسيمة تصدر به الى مرتبه الاعتماد الذى لا تلحقه أية حصانة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت ان احدى محاكم المتبى الاتحادية حكمت على الطامن بالحبس مدة سنة واربعة اشهر وبغرامة قدرها لثلاثة مارك المانى لاشترائه مع آخر فى ٨ من ابريل سنة ١٩٧١







فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٣ قراره المطعون فيه رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٣ بإنهاء خدمة الطامن اعتبارا من ٨ من ابريل سنة ١٩٧١ للحكم عليه بالحبس مدة ستة عشر شهرا وغرامة ٣٠٠ مارك. الماتى . وقد اشير فى بيلجة هذا القرار الى الفقرة السادسة من المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والى نهائية الحكم الصادر ضد الطامن .

ومن حيث ان الواضح من سياق الواقعة على التحوي البياني بيانه ان المؤسسة المدعى عليها كانت قد اتجهت بمد ان اجرت. تحقيقها فيما نسب الى المدعى الى اقالته الى المحكمة التأديبية للنظر فى امر فصله من الخدمة ، غير ان النيابة الادارية ارسلت امر صدور حكم بحبس الطامن ستة عشر شهرا يوجب اصدار العقوبة. السادسة من المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العلم ، فصدر القرار المطعون فيه بإنهاء خدمة المدعى استنادا الى المادة المذكورة وبسبب الحكم عليه بذلك العقوبة من احدى محاكم القضا الاتحادية .

ومن حيث ان المادة الرابعة من شئون العقوبات نص على انه : « لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة او فعل فى الجوارح الا من النيابة العمومية ، ولا تجاوز اقامتها على من يثبت ان المحاكم الاجنبية براته مما اسند اليه او انها حكمت عليه نهائيا واستوفى عقوبته » . بدلالة هذا النص ان الدعوى العمومية لا ترفع على المصري الذى ارتكب جريمة فى الخارج ، اذ اثبت ان المحاكم الجنائية قد قضت ببرائه او انها حكمت نهائيا بادانته واستوفى العقوبة المحكوم بها عليه ويرد ذلك الى اعتبارات العدالة التى تلبى ان يحاكم الشخص على فعل واحد مرتين ، فالحكم الاجنبى الصادر بالبراءة او الصادر بالعقوبة اذا نفذ اصبح مانعا من اعادة محاكمة من يرتكب الجريمة خارج مصر . وفيما عدا هذا الاثر السلبى للحكم الجنائى الاجنبى المتمثل فى عدم جواز اعادة محاكمة المتهم . ، فانه ليس لهذا الحكم اى اثر ايجابى يمكن ان يترتب عليه من مصر طالما لا توجد اتفاقية تبادل تنفيذ احكام كما هو الشأن من.



الحالة الماثلة على ما افادت به وزارة الخارجية بكتبتها المؤرخ في ٢ من ابريل سنة ١٩٧٥ من انه لا يوجد بين مصر والمانيا الاتحادية اتفاقية تنفيذ احكام . وعلى ذلك فلا يجوز ان يطبق في مصر بناء على هذا الحكم او يترتب عليه ثمة عقوبات تبعية ولو كانت مقررة في القانون المصري كوجود انعدام الاهلية والحرمان من الحقوق - والمزايا الوظيفية وما اليها المنصوص عليها في قانون العقوبات او في غيره من القوانين ، نظرا لان الاعتراف بهذه الآثار للحكم الجنائي الاجنبي يخل اخلالا واضحا بسيادة الدولة .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكانت المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ينظم الماملين بالقطاع العام الذي صدر القرار المطعون فيه في ظل العمل باحكامه تقضى بأن تنتهى خدمة المامل بالحكم عليه بمقتوبة جنسية او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف والامانة ، فان الحكم الجنائي الذي تنتهى به خدمة المامل وفقا لاحكام هذا النص لا بد وان يكون صادرا من احدى المحاكم المصرية بمقتوبة جنسية او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف والامانة وبهذه المثابة فان الحكم الصادر من المحكمة الاجنبية وان جاز الاستناد اليه كسبب لتأديب المامل عا برى منه الا انه لا يستقيم سببا صحيحا لانهاء خدمته بالتطبيق للنص المذكور - ويضحى من ثم اعمال ذلك النص وانهاء خدمة المامل بسبب صدور الحكم الجنائي الاجنبي عليه على غير اساس قانوني سليم .

ومن حيث انه لما كان القرار المطعون فيه قد صدر بانتهاء خدمة المدمى استنادا الى حكم الفقرة السادسة من المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه بسبب الحكم عليه نهائيا بمقتوبة مقيدة للحرية من احدى محاكم المانيا الاتحادية ، وكانت سلطة مصدر هذا القرار في اعمال النص المذكور مقصورة بوجوب ان يكون الحكم الجنائي صادرا من المحاكم الوطنية احتراماً لسيادة الدولة دون ان يكون له اذن سلطة تقديرية في هذا الشأن ، فان القرار يكون والامر كذلك قد انتوى على مخالفة



جسنية تتحدر به الى مرتبة القرار المدوم الذى لا تلحقه اية حصانة ولا يتقيد من ثم الطعن فيه - بالانقضاء بالمواعيد والاجراءات القانونية المقررة بما ينتق مع تطلب التظلم الادارى المسبق منه كشرط بقبول دعوى الفاء هذا القرار .

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب فانه يتعين الحكم بالغاء القرار المطعون فيه . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون واخطا فى تأويله وتطبيقه ، ويتعين من ثم القضاء بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه والغاء القرار المطعون فيه ، وذلك دون اخلال بحق الجهة الادارية فى اتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة ضد المسمى .

( طعن ٥٤٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨١ )

### قاعدة رقم ( ١٢٢ )

#### المبدأ :

مدى رقابة القضاء الادارى على القرار التاديبى - سبب  
القرار التاديبى بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وتعليماته او  
انتياحه عملا محرما .

#### ملخص الحكم :

انه وان كان القرار التاديبى ، كاي قرار ادارى آخر يجب أن يقوم على سبب يبرره ، فلا تتدخل الادارة لتوقيع الجزاء الا اذا قامت حالة واقعية او قانونية تسوغ تبخلها ، والقضاء الادارى ان يراقب صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانونى ، الا ان لادارة تقدير اهمية هذه الحالة والخطورة الناجمة عنها ، وتقدير الجزاء الذى تراه مناسباً فى حدود النصاب القانونى المقرر . ورقابة



القضاء الإداري لهيئة الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركني السبب، تجدد هذا الطبيعي في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار في هذا الشأن مستخلصة استخلاصاً سائفاً من أصول نتائجها مادية أو قانونية . فإذا كانت مبتزعة من غير أصول موجودة ، أو كانت مستخلصة من أصول لا نتائجها . أو كان تكيف الواقع - علي فرض وجودها مادية - لا ينتج النتيجة التي يطلبها القانون . كان القرار نافذا لركن من أركانه فهو ركني السبب ووقع مخالفاً للقانون ، أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصاً سائفاً من أصول نتائجها مادية وقانونية فقد قام القرار على سببه وكان مطبقاً للقانون .

وسببه القرار الإداري يوجه عام هو إضلال الموظف بواجبات وظيفته أو انتهاك عمله من الأعمال المحرمة عليه . فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية أو أوامر الرؤساء في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته التي يجب أن يقوم بها بنفسه إذا كان ذلك منوطاً به وأن يؤديها بدقة وأمانة ، إنما يرتكب ذنباً إدارياً يسوغ نأديه ، فتتجه إرادة الإدارة لتوقيع جزاء عليه بحسب الأشكال والأوضاع المقررة قانوناً في حدود النصاب المقرر .

( طعن ١٥٩ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/٥ )

### قاعدة رقم ( ١٢٣ )

#### المبدأ :

وجوب قلم القرار الإداري على سببه يبرره - رقابة القضاء الإداري لصحة قيام الواقع القانونية المقررة لتوقيع الجزاء ، وصحة تكيفها القانوني بـ حرية الإدارة في تقدير أهمية الحالة والخطورة الناجمة عنها والجزاء المناسب لها في حدود نصيب القانون .



### ملخص الحكم :

انه وان كان القرار التاديبى - كائى قرار ادارى آخر - يجب أن يقوم على سبب يبرره ، فلا تتدخل الإدارة لتوقيع الجزاء الا اذا تاهت حالة واعية او قانونية تسوغ تدخلها ، وللقضاء الادارى أن يراقب صحة قيام هذه الوقائع ، وصحة تكييفها القانونى ، الا ان للإدارة حرية تقدير أهمية هذه الحالة والخطورة الناجمة عنها ، وتقدير الجزاء الذى تراه مناسباً فى حدود النصاب القانونى المقرر ، ورقابة القضاء الادارى لصحة الحالة الواقعية او القانونية تجد حدها الطبيعى فى التحقيق بما اذا كانت النتيجة التى انتهت اليها القرار فى هذا الشأن مستخلصة استخلاصاً سليماً من اصول نتائجها باديا او قانونا ، فإذا كانت هذه النتيجة مستخلصة على هذا النحو ، فقد تام القرار على سببه وكان مطابقاً للقانون .

( طعن ٧٨٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٥٦ )

### قاعدة رقم ( ١٢٤ )

#### المبدأ :

وجوب قيام القرار التاديبى على سبب يبرره - رقابة القضاء

الإدارى لذلك .

### ملخص الحكم :

ان القرار التاديبى يجب أن يقوم على سبب يبرره ، فلا تتدخل الإدارة لتوقيع الجزاء الا اذا تاهت حالة قانونية او واعية تبرر تدخلها . ولما كان السبب هو ركن من أركان القرار الادارى ، فإن للقضاء الادارى أن يراقب قيام هذه الحالة او عدم قيامها كركن من الأركان التى يقوم عليها القرار . فإذا كان الثابت أن السبب الذى تائم عليه القرار التاديبى ( وهو تغيب الطالب عن الكلية وعن المحكمة بدون عذر مقبول منهم أن الطالب متعارض وليس مريضاً ) هو أمر مشكوك فى صحته ، بل أن الأصول المقدمة

( ج ١٦ - ٩ )



للمحكمة ترجع العكس — على حسب الظاهر من الأوراق — فيكون الحكم المطعون فيه والحالة هذه لذمى بوقف تنفيذ القرار التاديبى للإسباب المذكورة ، وحتى لا تسوت على الطالب فرصة التقدم للإحتجاج ، وهو أمر يتمنر تداركه — ان الحكم المذكور قد قام على اساس سليم من القاتون .

( طعن ١٦٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٣٩ )

### قاعدة رقم ( ١٢٥ )

#### المبدأ :

وجوب قيام القرار التاديبى على سبب كالتشان فى اى قرار ادارى آخر — ينعدم السبب اذا لم تتوفر حالة واقعية او قانونية تسوغ تدخل الاذارة — رقابة القضاء الادارى لصحة قيام الوثائق وصحة تكييفها القانونى تجددها الطبيعى فى التحقق مما اذا كانت نتيجة القرار مستفادة من اصول موجودة ام معدومة ، ومستخلصة استخلاصا سافا من اصول تنتجها مانيا او قانونا ام لا . فليس له ان يستلنف النظر بالموازنة والترجيح فيما يقدم لسلطات التاديب من دلائل وقرائن اثباتا او نفيما فى خصوص قيام او عدم قيام الحالة الواقعية او القانونية التى تكون ركن السبب .

#### بعض الحكم :

ان القرار التاديبى — شأنه شأن اى قرار ادارى آخر — يجب ان يقوم على سبب يسوغ تدخل الاذارة لاحداث اثر قانونى فى حق الموظف هو توقيع الجزاء للعقوبة التى استهدفها القاتون وهى الحرص على حسن سير العمل . ولا يكون ثمة سبب للقرار الا اذا ثابت حالة واقعية او قانونية تسوغ التدخل . وللقضاء الادارى — فى حدود رقابته القانونية — ان يراقب صحة قيام هذه الوثائق وصحة تكييفها القانونى . وهذه الرقابة القانونية لا تعنى ان حل



القضاء الإداري نفسه محل السلطات التأديبية المختصة فيها هو متروك لتقديرها ووزنها فيستألف النظر بالموازنة والترجيح فيما يقدم لدى السلطات التأديبية المختصة من دلائل وبيانات وقرائن أحوال اثباتا أو نفيًا في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب ، بل ان هذه السلطات حرة في تقدير تلك الدلائل والبيانات وقرائن الأحوال تأخذها ذليلا إذا افتنعت بها ، وتطرحها اذ تطرق الشك الى وجودها . وانما الرقابة التي للقضاء الإداري في ذلك تجد حدها الطبيعي - كرقابة قانونية - في التحقق مما اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار التأديبي في هذا الخصوص مستفيدة من أصول موجودة او اثبتتها السلطات المذكورة وليس لها وجود ، وما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من اصول تنتجها ماديا أو قانونيا . لماذا كانت منتزعة من غير اصول موجودة او كانت مستخلصة من اصول لا تنتجها او كلن تكيف الوقائع على فرض وجودها ماديا لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون ، كان القرار ماقدا لركن من أركانه وهو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون . أما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من اصول تنتجها ماديا او قانونا ، فقد قام القرار على سببه وكان مطابقا للقانون .

( طعن ١٥١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٥ )

( في ذات المعنى طعن ١٦٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/١٦ ،

وطعن ١٥١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٥ )

### قاعدة رقم ( ١٢٦ )

المبدأ :

وجوب قيام القرار التأديبي على سبب يبيّن - رقابة القضاء الإداري لصحة قيام الواقعة وسلامة تكيفها القانوني - حدود ذلك - عدم رقابته للإلمة توقيع الجزاء او مكالفة مصادره .



### ملخص الحكم :

ان القرار التأديبي ، كأي قرار اداري ، يجب ان يقسوم على سبب يبرره ، فلا تتدخل الادارة لتوقيع الجزاء الا اذا قامت حالة واقعية او قانونية تسوغ تدخلها ، وللقضاء الاداري ان يراقب صحة قسالم هذه الوقائع وسلامة تكييفها القانوني ، دون ان يتطرق الى ملائمة توقيع الجزاء او مناقشة مقداره ، ورقابته هذه لصحة الحالة الواقعية او القانونية تجد حدها الطبيعي في تحقق اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار في هذا الشأن مستخلصة استخلاصا سائغا من اصول تتجهها ماديا او قانونيا .

فالذا كانت هذه النتيجة مستخلصة على هذا النحو فقد قام القرار على سببه وكان مطابقا للقانون . فاذا توافر لدى لجنة الشكايات - من مجموع العناصر التي طرحت عليها - الانتناع بأن العمدة أو الشيخ سلك مسلكا معيبا ومرييا ينطوى على الاخلال بالواجب والخروج على مقتضيات وظيفته ويدعوها الى الارتباب فيه وعدم الاطمئنان اليه للقيام باعباء وظيفته ، فبنت على هذا الانتناع المجرد من الميل أو الهوى قرارها بادانة سلوكه واقصائه عن هذه الوظيفة ، واستنبطت ذلك من وقائع صحيحة ثابتة في عيون الأوراق ومؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها ، فان قرارها في هذا الشأن يكون بمنأى عن الالفاء .

( طعن ١٤٦٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٨ )

### قاعدة رقم ( ١٢٧ )

#### المبدأ :

جزاء تأديبي - سببه - حدود رقابة القضاء الاداري في هذا الشأن .

### ملخص الحكم :

اذا استند القرار التأديبي الى وقائع مادية صحيحة لها وجود



ثبتت عملا بالأوراق ، وهى وقائع لها دلالتها فى تقدير سلوك الموظف الذى وقع عليه الجزاء ، وقد استخلصت منها السلطة الادارية المختصة عقيدتها واقناعها بعدم صلاحيته للاستمرار فى الخدمة — كرجل بوليس — استخلاصا سائفا سليا يبرر النتيجة التى انتهت اليها فى شأنه وهى الفصل ، فان قرارها — والحالة هذه — يكون قائما على سببه ومطابقا للقانون ، دون ان تكون للقضاء الادارى رقابة على تقدير مدى عدم الصلاحية هذه ، او تناسبها مع الضرر المأخوذة عليه ، اذ ان هذا من الملامات التى تنفرد الادارة بتقديرها بما لا يعقب عليها فى ذلك ، والنسب تخرج عن رقابة القضاء الادارى .

( ملعن ١٧٨ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/١ )

### قاعدة رقم ( ١٢٨ )

#### المبدأ :

قرار تأديبي — ركن السبب فيه — رقابة القضاء الادارى له —  
سبب القرار التأديبي بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات  
وظيفته او اتيانه عملا مهزوما .

#### ملخص الحكم :

ان القرار التأديبي شأنه فى ذلك شأن أى قرار ادارى آخر  
يجب ان يقوم على سبب يسوغ تدخل الادارة لاحداث اثر قانونى فى  
حق الموظف هو توقيف الجزاء للقيام التى استهانتها القانون وهى  
الحرص على حسن سير العمل ، ولا يكون ثبت سبب للقرار  
الا اذا قامت حالة واقعية او قانونية تسوغ هذا التدخل ، وللقضاء  
الادارى فى حدود رقابته القانونية ان يراعى صحة قيام هذه



الوقائع وصحة تكليفها القانوني ، وهذه الرقابة القانونية لا تعنى أن يحل القضاء الإداري نفسه محل السلطات التكميلية المختصة .  
فما هو متروك لتقديرها ووزنها ، فيستأنف النظر بالوازنة والترجيح فيما يقوم لدى السلطات التأديبية من دلائل وبيانات وقرائن .  
أحوال اثباتا أو نفيها في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب أو أن يتدخل في تقدير خطورة هذا السبب وما يمكن ترتيبه عليه من آثار ، بل أن هذه السلطات حرة في تقدير تلك الدلائل والبيانات وقرائن الأحوال تأخذها حليلا إذا اقتضت بها ونظرها إذا تطرق الشك .  
إلى وجدانها ، وإنما الرقابة للقضاء الإداري في ذلك تجد حدها الطبيعي — رقابة قانونية — في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار التأديبي في هذا الخصوص مستفادة من أصول موجودة أو اثبتها السلطات المذكورة وليس لها وجود ، وما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائما من أصول تنتجها مادي أو قانونا ، فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكليف الوقائع على معرض وجودها مادي لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون ، كان القرار هائبا ركنيا من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون ، أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائما من أصول تنتجها مادي أو قانونا فقد قام القرار على سببه وكان مطابقا للقانون ، ومسبب القرار التأديبي بوجه عام هو أخلال الموظف بواجبات وظيفته أو انتهاه عبلا من الأعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء في حدود القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته تلك التي يجب أن يقوم بها بنفسه إذا كان منوطا به وأن يؤديها بذمة وأمانة — أن هذا الموظف إنما يرتكب ذنبا إداريا هو مسبب القرار يسوغ تأديبه فنتجته إرادة الإدارة إلى إنشاء أثر



تأشرون في حقه هو توقيع. جزاء عليه بحسب الشكل والأوضاع  
المقررة قانوناً وفي حدود النصاب المقرر .

( طعن ٢١ ، ٢٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ ، وفي نفس  
المعنى طعن ٢٨ ، ٣٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ١٢٩ )

#### المبدأ :

ولاية التعقيب على القرارات التأسيسية النهائية — معقودة  
لقضاء الإلغاء وحده دون قضاء التدابير — وظيفة التدابير — هي  
احكام الرقابة على الموظفين في قيامهم على تنفيذ القوانين وإداء  
واجبات وظائفهم .

#### ملخص الحكم :

من المقرر أن ولاية التعقيب على القرارات الإدارية النهائية هي  
لقضاء الإلغاء إذ هو القضاء الذي شرعه القانون للفصل في  
الطعن في القرارات الإدارية ، أما قضاء التدابير فولاية أحكام  
الرقابة على الموظفين في قيامهم على تنفيذ القوانين وإداء واجبات  
وظائفهم على نحو يكتل تحقيق المصالح العام وأخذ المقصر من  
هؤلاء الموظفين بجرمه تأكيداً لاحترام القانون واستعداداً لاصلاح  
أداة الحكم وتأميناً لانتظام المرافق العامة وحسن سيرها .

وترتباً على ذلك يكون لكل من القضائيين مجاله واختصاصه  
ولكل نطاقه وولايته ، فلا حجة في الاعتراض على امتناع  
المحكمة التأسيسية عن التعقيب على القرار الصادر بنقل الطامع ،  
طالما لم يبلغ هذا القرار من قضاء الإلغاء صاحب الاختصاص  
في ذلك ما دام الطامع قد فوت على نفسه فرصة الطعن في قرار  
نقله في المياد القانونية لاستصدار حكم بالفقاه ، ان كان يرى



وجهها لذلك ، فأصبح القرار والحالة هذه حصينا من الالفاء  
واجب الاحترام امام قضاء التدبير ، الا اذا قام بالقرار وجه من  
أوجه انعدام القرار الادارى .

( طعن ١٠٢٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٣٠ )

#### تعليق :

بمقتضى احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس  
الدولة اصبح التعقيب على القرارات التدبيرية من اختصاص المحاكم  
التدبيرية وليس المحاكم الادارية او محكمة القضاء الادارى .



## الفرع الثالث الظمن في قرار الجزاء التقاضي

### قاعدة رقم ( ١٣٠ )

#### المبدأ :

تطبيق احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على ميعاد التظلم من الجزاءات التأديبية الموقعة على الماملين بشركات القطاع العام دون غيرها من المواعيد المحددة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام الماملين في القطاع العام - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد صدر تاليا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وبالتالي يكون قد نسخ ما يخالفه من احكام هذا القانون ومن بينها التظلم من قرار الجزاء - تطبيق .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على تطبيق احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على ميعاد التظلم من الجزاءات التأديبية الموقعة على الماملين بشركات القطاع العام دون غيرها من المواعيد المحددة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام الماملين في القطاع العام ، وذلك تأسيسا على ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقد صدر تاليا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه يكون قد نسخ ما يخالفه من احكام في هذا القانون ، ومن بينها ميعاد التظلم من قرار الجزاء .

ومن حيث انه وقد ثبت من اوراق الدعوى ان السيد . . . . .  
اخطر بقرار الانذار في ١٣/١٠/١٩٧٧ وتظلم منه في ١٤/١١/١٩٧٧.  
ان هذا التظلم الذي تم خلال ميعاد رفع الدعوى يقطع هذا



الميعاد ويعتبر مضي ستين يوما على تقديمه دون الرد عليه بمثابة رفضه ويكون له رفع الدعوى خلال الستين يوما لهذا الرضى الحكم. أى فى موعد غايته ١٩٧٨/٣/١٣ ، واذ قام المذكور برفع دعواه فى ١٩٧٨/٢/٤ فانها تكون مقالة فى الميعاد القانونى ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد أخذ بغير ذلك تد خالف القانون ، ويتمين لذلك الحكم بالنقض وتقبل الدعوى شكلا .

ومن حيث أنه يبين من اوراق الدعوى ان قرار الانذار صدر من مدير المصانع دون أن يثبت أنه مفوض من رئيس مجلس الادارة فى ذلك ، الأمر الذى يكون مجبه للقرار صابرا من غير مختص ، حيث ينص البند أولا من المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشبان تنظيم العاملين بالقطاع العام على اختصاص رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه فى توقيع جزاء الانذار على شاغلى الوظائف من المستويين الثالث والثانى ، وقد اقر المابل فى صحيفة دعواه بأنه يشغل الفئة الثالثة ولم تنكر الشركة ذلك . ومن جهة اخرى فقد صدر القرار دون اجراء تحقيق مع العامل كتابة او شفاهة حسبما تنص بذلك المادة ٤٧ من القانون المذكور الأمر الذى من شأنه بطلان قرار الجزاء لاهداره احدى الضمانات الأساسية المخيرة للعابل ، ويتمين لذلك الحكم بالنقض هذا القرار .

( طعن ٨٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ١٢١ )

#### المبدأ :

الفقرة ٢ من المادة ٨٤ من قانون نظم العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ حددت الاختصاص فى توقيع الجزاءات الواردة فى البنود التاسع والعاشر والحادى عشر للمحكمة التأديبية - لم يرد بهذه الفقرة تحديد موعدا للطعن فى



القرارات الادارية الواردة بالمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ — ميعاد الطعن امام المحكمة التأديبية هو :  
ستون يوما .

#### ملخص الحكم :

ان الجزاء المطعون فيه وافق رئيس مجلس الادارة على اصداره ،  
بتأثيره في نتيجة التحقيق رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٨ وذلك في ٢١ من  
اغسطس ١٩٧٨ ، وصدر بالقرار في اليوم التالي برقم ١٣١ ع .  
وابلغ الى الموقع عليه في ٢٦ اغسطس ١٩٧٨ ، واقام طعنه امام  
المحكمة التأديبية بطنطا في ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٧٨ ، وكبل ذلك  
في ظل نفاذ القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . والحاصل ان المادة  
٨٢ من ذلك القانون قد اوردت الجزاءات التأديبية ومنها الجزاءين  
الواردين بالبندين العاشر والحادي عشر وبالإحالة الى المعاش  
والفصل من الخدمة ونصت الفقرة ٣ من المادة ٨٤ على أن يكون  
الاختصاص في توقيع الجزاءات الواردة في البنود التاسع والعاشر  
والحادي عشر للمحكمة التأديبية ، ولم يرد بهذه الفقرة تحديد  
موعد للطعن في القرارات التي تصدر بالإخافسة لحكمها ، الامر  
الذي يوجب في هذا الشأن الرجوع الى الحكم العام للطعن في  
القرارات الادارية الواردة بالمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة والمحال  
اليه في المادة ٤٢ من القانون ذاته بالنسبة للمحاكم التأديبية  
ببراماة ما يكون منصوص عليه من مواعيد في قانون نظام العاملين  
بالقطاع العام . ومن ثم يكون ميعاد الطعن في القرار المطعون  
عليه في هذه الدموى هو ستون يوما ويكون الطعن المرفوع امام  
المحكمة التأديبية قد رفع في ميعاد حقيقيا بقبوله شكلا . ويكون  
قضاء المحكمة التأديبية بطنطا مجيزا انتهى اليه من قبول الطعن  
المائل شكلا قضاء صحيحا .

( طعن ٣٢٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢٤ )



### قامدة رقم ( ١٢٢ )

#### المبدأ :

مدى التزام الماملين بالقطاع العام تقديم نظم من القرارات الصادرة بمجازاتهم قبل الطعن فيها امام المحكمة التائيبية - المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ حددت المسائل التي تدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ومن بينها البند ١٢ الخاص بالطعون في الجزاءات الموقعة على الماملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا - المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة تقضى بالا تقبل الطلبات المقدمة راسا بالطعن في القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها في البند ثالثا ، رابعا ، تاسعا من المادة ١٠ وذلك قبل التظلم فيها في الجهة الادارية التي اصدرت القرار او الى الهيئات الرئاسية - مشاد نصوص قانون مجلس الدولة انه لا يشترط بالنسبة للماملين بالقطاع العام ضرورة تقديم نظام قبل اللجوء الى المحكمة المختصة كشرط لقبول الطعن في الجزاءات الموقعة - وفقا لنصوص القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون الماملين بالقطاع العام ان المشرع لم يوجب تقديم هذا التظلم ولم يحدد جزاء له اثر على عدم تقديمه بعد الميعاد - هذا التظلم امر اختياري لا يسوغ ترتب اي اثر قانوني عليه كشرط لقبول الطعن .

#### ملخص الحكم :

ان مبنى الطعن يقوم على ان الطاعن يسفل الدرجة الثانية وليس الثالثة ومن ثم فان تظلمه يكون للمحكمة التائيبية مباشرة ، وانه فضلا عن ذلك فقد تقدم بتظلم الى رئيس مجلس الادارة في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ وانه سبق ان قدم اثباتا لذلك ايصالا بحدل غائد من هيئة البريد .



ومن حيث أن فيصل النزاع في هذا الطعن ينحصر في بحث مدى التزام العاملين بالقطاع العام من تقديم نظم من القرارات الصادرة بمجازاتهم وذلك قبل طعن فيها أمام المحكمة التأديبية .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يبين أنه قد حدد في المادة الماثرة المسائل التي تدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة وهي :

أولا - الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية .

ثانيا - المنازعات الخاصة بالترقيات والمكافآت .

ثالثا - الطلبات التي يقدمها ذوي الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتميين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح الصلاوات .

رابعا - الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفناء القرارات الإدارية الصادرة بأحالتهم الى المعاش أو الاستبعاد .

خامسا - . . . . .

سادسا - . . . . .

سابعا - . . . . .

ثامنا - . . . . .

تاسعا - الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفناء القرارات النهائية للسلطات تأديبية .

عاشرا - . . . . .

حادي عشر - . . . . .

ثاني عشر - . . . . .

ثالث عشر - الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا .



رابع - نشر ت . . . . .

٢٠  
ومن حيث أنه باستعراض جميع هذه المسائل يبين أنه ليس  
من فيها ما يتعلق بالعمالين بالقطاع عام سوى ما نص عليه  
المشرع استثناء في البند الثالث عشر .

ومن حيث أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشر  
اليه نصت على أن لا تقبل الطلبات المقدمة رأسا بالطعن في  
القرارات الإدارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثلثا ، رابعا ،  
تاسعا ، من المادة ١٠ وذلك قبل التظلم فيها الى الجهة الادارية  
التي اصدرت القرار او الى الهيئات الرئاسية .

ومن حيث أن المشرع لم ينظم ضرورة التظلم  
كشرط لقبول الدعوى الا بالنسبة للطلبات المنصوص عليها في البنود  
٣ ، ٤ ، ٩ ولم يشترط ذلك بالنسبة للبند الثالث عشر الفصا  
بطعون العمالين بالقطاع العام في الجزاءات الموقعة عليهم ،  
لذلك فإنه ولا سند للزام هؤلاء العمالين بضرورة تقديم تظلم قبل  
اللجوء الى المحكمة كشرط لقبول الطعن في الجزاءات الموقعة عليهم .

ومن حيث أنه فضلا من ذلك فإنه بالرجوع الى القانون رقم ٤٨  
لسنة ١٩٧٨ بامدار نظام العمالين بالقطاع العام يبين أنه  
بعد أن حدد في المادة ٨٤ منه في بنودها الخمس الأول ما يجوز لكل  
سلطة تاديبية توقيع من جزاءات نص على أن « يكون التظلم من  
توقيع الجزاءات الى . . . . . خلال . . . . . » .

ومناد ذلك أن المشرع لم يوجب تقديم هذا التظلم ولم يحدد  
جزاء او اثرا ما على عدم تقديمه او على تقديمه بعد اتياده ،  
فمن ثم فإن مثل هذا التنظيم لا يعدو أن يكون امرا اختيارا  
لا يسوغ ترتيب اى اثر قانونى عليه كشرط لقبول الطعن .

ومن حيث أنه وقد انتهى الأمر الى أنه لاشتراط التظلم لقبول  
طعن العمالين بالقطاع العام في الجزاءات الموقعة عليهم سواء



جلبها للقانون مجلس الدولة أو طبقا لقانون تنظيم العاملين بالقطاع العام فإن الحكم المطعون فيه أذ قضي بعدم قبول الطعن المقدم من الطاعن لعدم سابقة التظلم يكون قد خالف القانون ومن ثم يتمين الحكم بالفائه ، وبقبول الطعن واعاقته الى المحكمة التأديبية بالاستكثرية لتفصل في موضوعه .

( طعن ١٧٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ١٢٣ )

المبدأ :

يصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لاحقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام تصيح القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث ( اولا ) من الباب الاول من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هي الوجبة الاتباع عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام امام المحاكم التأديبية — التظلم من قرار الجزاء يقطع الميعاد .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه يصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لاحقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١. باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، تصيح القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث ( اولا ) من الباب الاول من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هي الوجبة الاتباع عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام امام المحاكم التأديبية ، وانه تبعاً لذلك فإن التظلم من قرار الجزاء يقطع ميعاد الطعن .

ومن حيث انه اهمالا لذلك يكون جيعاد الطعن في الجزاءات



الموقعة على المعاملين بالقطاع العلم امام المحاكم التأديبية هو  
مستون يوما من تاريخ العلم بالقرار المطعون فيه .

واذ كان الثابت ان السيد . . . . . قد علم بقرار  
مجازاته في ١١/١١/١٩٧٧ واتمام طعنه امام المحكمة التأديبية  
بالاسكندرية في ١/١/١٩٧٨ فمن ثم فانه يكون قد اقام طعنه في  
الميعاد ، واذ قضى الحكم فيه على خلاف ذلك ، فانه يسكون قد  
خالف القانون وبالتالي فانه يتمين الحكم بالنقض .

( طعن ١٠٥٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ١٣٤ )

المبسدا :

تحديد اختصاص المحكمة التأديبية هي بطبيعة القرار المطعون  
فيه وقت صدوره - صدور القرار من شركة من شركات القطاع العلم  
تغير شكلها القانوني او انقضاؤها وحلول شركة من شركات القطاع  
الخاص محلها لا يؤثر على اتمعاد الاختصاص بالمحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فان المحكمة التأديبية للمعاملين  
بوزارة الصناعة تكون هي المختصة بنظر الدعوى بتمار الطعن.  
المائل ، ودون ان ينال من اختصاصها بذلك ان شركة بترول بلاميم  
التي حلت محل الشركة الشرقية للبتترول هي احدي شركات القطاع  
الخاص ، ذلك لان العبرة في تحديد اختصاص المحكمة هي  
بطبيعة القرار المطعون فيه وقت صدوره ، واذ صدر هذا القرار  
وقت ان كانت الشركة الشرقية للبتترول قائمة فيه وقت صدوره ،  
واذ صدر هذا القرار وقت ان كانت الشركة الشرقية قائمة فيه كاحدي  
شركات القطاع العلم فان تغير شكلها القانوني او انقضاؤها وحلول  
شركة من شركات القطاع الخاص محلها لا يؤثر في اتمعاد الاختصاص  
للمحكمة التأديبية .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب



يكون مخالفا للقانون ، ومن ثم يتمتعين الحكم بالغائه والفضاء  
بإختصاص المحكمة التأديبية للمعاملين بوزارة الصناعة بنظر  
الدعوى وبإعادتها إليها للفصل فيها .

( طعن ١٠٢٢ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٨١/٥/٢٣ ) .

### قاعد رقم ( ١٤٥ )

#### المبدأ :

بمبدأ رفع التظلم إلى السلطات الإدارية .

#### ملخص الفتوى :

ان الموعد المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة لرفع الطعن الى  
محكمة القضاء الاداري لا يسرى على التظلم الى السلطات الادارية  
من القرارات التأديبية الصادرة من الرؤساء اذ يجوز رفع هذا التظلم  
في أي وقت دون التقيد بميعاد معين ما دام القانون نفسه لم ينص  
على هذا القيد .

ان رفع التظلم الى السلطات الادارية بعد فوات الموعد المنصوص  
عليه في قانون مجلس الدولة ، يترتب عليه فوات موعد رفع الطعن  
الى محكمة القضاء الاداري بالنسبة الى القرار الجديد اذا كان هذا  
القرار مؤيدا للقرار الاول اما اذا كان القرار الجديد معدلا أو  
ملغيا للقرار الاول بدأ موعد رفع الطعن من جديد .

ويكون التظلم في القرارات الصادرة من المجالس التأديبية الى  
الهيئات وبالطريق وفي المواعيد المنصوص عليها في قوانين تشكيلها  
علا ما استنفذت هذه الطرق ، لم يبق الا الطعن أمام محكمة القضاء  
الاداري للأسباب وفي المواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس  
الدولة .

( فتوى ٥٦/١/٨٦ — في ١٩٤٩/٢/٩ )

( م ١٧ — ج ٩ )



قاعدة رقم ( ١٣٦ )

**المبدأ :**

النمى بىطلان عريضة الدعوى المطروحة أمام المحكمة التأديبية لعدم التوقيع عليها من محام — غير سديد — أساس ذلك أن المحاكم التأديبية لم تكن فى حكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى ( أتم المدعى فى ظله دعواه الماثلة من عداد محاكم مجلس الدولة ومن ثم فإنها لا تخضع لحكم المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر التى أوجبت أن يكون رفع الدعوى أمام مجلس الدولة بعريضة موقعة من محامى مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام المجلس يؤكد ذلك أن المادة الخامسة من قانون إصدار القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه لم تحدد المحامين المقبولين أمام المحاكم التأديبية شأن المحامين المقبولين أمام المحاكم الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية كما أن جدول المحامين المشتغلين المتصوص عليه فى المادة ٥٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة لا يشتمل على قسم خاص بالمحامين المقبولين أمام المحاكم التأديبية .

**ملخص الحكم :**

ان النمى بىطلان عريضة الدعوى لعدم التوقيع عليها من محام غير سديد ، ذلك أن المحاكم التأديبية لم تكن فى حكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى أتم المدعى ( المظنون عنده ) — فى ظله — دعواه — دعواه الماثلة ، من عداد محاكم مجلس الدولة ومن ثم فإنها لا تخضع لحكم المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة المتقدم التى أوجبت أن يكون رفع الدعوى أمام مجلس الدولة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام المجلس ، وذلك بمراعاة أن المادة الخامسة من قانون إصدار



القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لم تحدد المحامين  
المقبولين امام المحاكم التأديبية شأن المحامين المقبولين امام  
المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية ،  
كما ان جدول المحامين المستفيدين المنصوص عليه فى المادة ٥٦  
من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بامدار قانون الحماية لا يشتمل  
على قسم خاص بالمحامين المقبولين امام المحاكم التأديبية اسوة  
بمحكمة النقض والمحكمة الادارية العليا ومحكمة الاستئناف ومحكمة  
القضاء الادارى والمحاكم الابتدائية والمحاكم الادارية ، كما لم تشترط  
المادة ٨٧ من القانون آتف الذكر ان يكون تقديم صحف الدعاوى امام  
المحاكم التأديبية موقعا عليهما من محام ، وذلك كله مع الأخذ فى  
الاعتبار ان المحاكم التأديبية ليست من المحاكم الادارية التى عنها  
قانون مجلس الدولة ، وغنى عن البيان ان القانون رقم ١١٧ لسنة  
١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية الذى انشأ  
المحاكم التأديبية قد جاء خلوا من النص على الشرط المتقدم ، اذ كان  
اختصاص هذه المحاكم وفقا لأحكامه مقصورا على التاديب ولم  
يكن لها ثبة اختصاص بنظر الدعاوى التى تقام طعنا فى القرارات  
التأديبية .

( طعن ٥٠٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٣٧ )

المبدأ :

عدم توقيع محام على صحف الدعاوى التى تقدم للمحاكم  
التأديبية طعنا فى القرارات المشار اليها فى البندين التاسع  
والثالث عشر من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ليس من شأنه  
بإعلان صحيفة الدعوى - أساس ذلك : حق التقاضى كضام  
الدستور - الاصل ان للمواطنين اللجوء الى قاضيهم الطبيعى  
مباشرة دون ان يستلزم ذلك توقيع محام على صحف دعويتهم  
ما لم يستلزم القانون هذا الاجراء - قانون مجلس الدولة ونظام



العمالين بالقطاع العام سواء الصنادير به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وقانون المخاض الصنادير به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لم يستلزم هذا الاجراء .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان حق التقاضي قد كفه الدستور لجميع المواطنين .  
كجبا كهل لهم حق الالتجاء الى قاضيهم الطبيعي دون قيد في .  
ومارسهم هذا الحق ؛ ومن ثم فان الاصل ان للمواطنين الالتجاء الى قاضيهم الطبيعي مباشرة دون ان يسيئهم ذلك توقيع حياض على .  
صحف دعاويهم ما لم يستلزم القانون هذا الاجراء .

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نص في المادة ١٥ على ان يخص المحاكم التاديبية بنظر الدعوى التاديبية عن المخالفات المالية والادارية المشار اليها في المادة المذكورة ، وكذلك تختص بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين التاسع والثالث عشر من المادة العاشرة ، وهي الطابات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفاء القرارات النهائية للسلطات التاديبية ، والطعون في الجزاءات الموقعة على العمال بالقطاع العام . كما نظم القانون آف الذكر في الفصل الثالث - ثانيا - من الباب الاول الاجراءات أمام المحاكم التاديبية ونص في المادة ٢٤ على ان تقام الدعوى التاديبية من النيابة الادارية بايداع اوراق التحقيق وقرار الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ، ولم يستلزم القانون حضور محام مع العايل المحال للمحاكمة اذ نص في المادة ٣٧ على ان للعايل المتقدم للمحاكمة ان يحضر جلسات المحاكمة بنفسه او ان يوكل عنه محليا وله ان يبدى دفاعه كتابة او شفاهة كما يكون للمحاكمة ان تقرر حضور العايل بشخصيا ، ولم يرد بالقانون آف الذكر ثمة نص يستلزم توقيع محام على صحائف الدعوى الخاصة بالطعن في القرارات المنصوص عليها في البندين التاسع والثالث عشر من المادة ١٠ سالفة الذكر ، وعلى



العكس من ذلك أوجب القانون صراحة في المادة ٢٥ منه أن تكون  
صحف الدعاوى المقدمة الى المحاكم الادارية أو محاكم القضاء  
الاداري أو تقارير الطعون المقدمة الى المحكمة الادارية العليا ،  
موقعة من محام مقبول أمام هذه المحاكم .

ومن حيث انه اذا كان قانون مجلس الدولة لم يستلزم توقيع  
محام على صحف الدعاوى التي تقدم للمحاكم التأديبية ، فان نظام  
الماملين بالقطاع العام سواء الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة  
١٩٧١ أو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم يشترط هذا الاجراء ،  
كما أن قانون الحماية الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨  
فضلا عن انه لا يشمل على جدول خاص بالمحامين المقبولين أمام  
المحاكم التأديبية أسوة بجداول المحامين المقبولين أمام محكمة  
النقض والمحكمة الادارية العليا ومحكمة الاستئناف ومحكمة القضاء  
الاداري والمحاكم الابتدائية والمحاكم الادارية ، لانه لم يشترط في  
المادة ٧٨ منه أن يكون تقديم صحف الدعاوى أمام لمحاكم التأديبية  
موقعة من محام ، وابتداء على كل ما تقدم فان عدم توقيع  
محام على صحيفة الدعوى التي تقدم للمحاكم التأديبية طعنا  
في القرارات المشار اليها - البندين التاسع والثالث عشر من  
المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ليس من شأنه بطلان صحيفة  
الدعوى . ولا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن  
المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة آتف الذكر ، وقد نصت على أن  
يميل عند نظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث  
عشر من المادة العاشرة بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص  
عليها في الفصل الثالث - أولا - من الباب الأول هذا الأحكام  
المتعلقة بهيئة مفوضي الدولة ، فان لازم ذلك ان توقع صحف هذه  
الدعاوى من محام بالتطبيق للمادة ٢٥ التي تنص على أن توقع  
مرائض الدعاوى التي تقدم للمحاكم الادارية ومحكمة القضاء  
الاداري من محام مقبول أمام هذه المحاكم ، لا وجه لما تقدم ، ذلك  
لأن مقتضى تطبيق حكم المادة ٢٥ سالفة الذكر واستلزم توقيع



محام على صفح الطعون التي تقدم للمحاكم التأديبية أن يكون الحامي مقبولا أمام هذه المحاكم وقد سلف القول أن قانون مجلس الدولة ومن قبله قانون المحاماه لم يحدد المحامين القبولين أمام المحاكم التأديبية ، كل ذلك بجانب أن المادة ٤٢ خصت بالذكر الطعون عليها في البند الثالث عشر من المادة ١٠ وأغفلت الطعون التي يقدمها الموظفون المعموميون في القرارات التأديبية النهائية المنصوص عليها في البند التاسع من المادة ١٠ والتي تختص بها كذلك المحاكم التأديبية ، واستأزاه توقيع محام على صفح الطعون المقدمة من الموظفين المعموميين في القرارات التأديبية النهائية يؤدي إلى مفارقة ظاهرة لا مسوغ لها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ، وقد قضى بطلان صحيفة الدعوى لعدم توقيعها - من محام ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتعمين لذلك الفالؤه والحكم بعدم بطلان صحيفة الدعوى لهذا السبب .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد وقف عند بطلان صحيفة الدعوى لعدم توقيعها من محام دون أن يتطرق قضاؤه الى الفصل في شكل أو موضوع الدعوى ذاتها ، فإنه يتعين إعادتها الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصناعة للفصل فيها .

( طعن ٢٩٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٢٨ )

##### المبدأ :

قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها - إخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية وهي من محاكم مجلس الدولة وتطبق القواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة شأن



القرارات الإدارية — من مقتضاه أن يجعل طلبات إلغاء هذه الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام تخضع في نطاق دعوى الإلغاء وقواعدها وإجراءاتها ومواعيدها ذات الأحكام التي تخضع لها طلبات إلغاء القرارات النهائية الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن يبعد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما وأن التظلم إلى الجهة التي أصدرت القرار المطعون فيه أو إلى رئاستها يقطع هذا الميعاد — حكم نهائي حائز لقوة الأمر المقضي ببطالان صحيفة الدعوى لعدم توقيمها من محام — صحيفة هذه الدعوى بما تضمنته من نعي المدعى على القرار الصادر بجوابته واتصالها بما تضمنته بعلم الجهة التي يعمل بها من واقع حضور ممثلها في جميع جلسات الدعوى يتحقق منها رغم الحكم ببطلانها كإجراء مفتتح للخصومة القضائية معنى التظلم بما يحمله من نعي على القرار وعزم على مخاصمته — أثر ذلك : قطع سريان ميعاد رفع دعوى إلغاء — قرار الجزاء — سريان الميعاد من جديد اعتبارا من تاريخ الحكم الصادر فيها شأنها في ذلك شأن الأثر المترتب على إقامة الدعوى أمام محكمة غير مختصة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المتبين أن قرار الجزاء المطعون فيه قد صدر من الشركة المدعى عليها وهي من شركات القطاع العام ، في ظل أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ واستنادا إلى المادتين ٤٨ ، ٤٩ منه ، كما أن المتبين أنه صدر بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، بما من شأنه أن يجعل القواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث ( أولا ) من الباب الأول من هذا القانون ، عدا ما يتعلق منها بهيئة مفوضي الدولة ، هي واجبة الإتياع عند الطعن فيه أمام المحكمة التأديبية وذلك دون تلك القواعد



التي تضمنتها المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام سالف الذكر .

ومن حيث أنه وإن كانت قرارات الجراء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المفهوم في هذه القوانين الاداري لتخلف عنصر السلطة العائنة عنها ولقد تم تعلقها بموافق عامة . الا ان اخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحاكم القاءية وهي من محاكم مجلس الدولة . وتطبق القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الادارية من مقتضاه ان يجعل طلبات الغاء هذه الجراءات الموقعة على العاملين بالقطاع وهي المشار اليها في الفقرة (ثاني عشر) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة تخضع في نطاق دعوى الالفاء وقواعدها واجراءاتها ، لذات المحاكم التي تخضع لها طلبات الغاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات القاءية بتوقيع جراءات على الموظفين العموميين وهي الطلبات المشار اليها في الفقرة (تاسعا) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة سالفة الذكر ، الامر الذي من شأنه الا يكون ثمة اختلاف في مصاد الطمن وطبيعته بالنسبة الى أي من هذين الطعنين بالالفاء .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٢٤ الواردة تحت (أولا) من الفصل الثالث من الباب الأول من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضي بأن يصاد رمع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالفاء ، ستون يوما ، كما تقضي بأن التظلم الى الجهة التي اصدرت القرار الطعون فيه والى رئيسها يقطع هذا الميعاد .

ومن حيث أنه ايا كان القول في سلامة ما قضى به الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٦٧ لسنة ٧ القضائية ببطلان صحيفتها لعدم توقيعها من محام ، فانه اضحى حكما نهائيا حازا قوة الامر المقضي وبالتالي خارجا عن نطاق هذا الطمن المائل ، الا ان هذا الحكم



وان قضي ببطالان الدعوى باعتبارها الخصومة المعقودة بين طرفيها ، فان صحفة الدعوى بما تضمنته من نعى المدعى على القرار المطعون فيه واتصالها - بهذا الذى تضمنه - بعلم الشركة المدعى عليها من واقع ما تبين من حضور ممثلها بجميع جلسات الدعوى ، يتحقق منها - رغم الحكم ببطلانها كاجراء مفتتح للخصومة القضائية - معنى التظلم بما يحمله من نعى على القرار وعزم على مخاصمته الامر الذى من شأنه ان يكون من اثره قطع سريان ميعاد رفع دعوى الغاء قرار الجزاء المشار اليه ، وبحيث يسرى هذا الميعاد من جديد اغتبارا من تاريخ الحكم الصادر فيها ، شأنها فى ذلك شأن الاثر المترتب على اقامة الدعوى امام محكمة غير مختصة .

ومن حيث ان الحكم القاضى ببطلان مريضة الدعوى وقد صدر بتاريخ ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ واقام المدعى دعواه الماثلة فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ خلال السنتين يوما التالية لصدر هذا الحكم ، فان الدعوى تكون - والامر كذلك - مقبولة شكلا ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى غير ذلك ، يكون مخالفا للقانون ويتعين الحكم بالفائه ، وبقبول الدعوى .

ومن حيث انه لما كانت الدعوى نهية للفصل فيها ، فانه لا يكون ثمة محل لاعادتها للحكمة التأديبية للفصل فيها مجددا ويتمين التصدى للفصل فيها .

ومن حيث ان المتبين من التحقيق سواء الذى أجرته الشركة المدعى عليها مصحوبا بالجرد ، ام من التحقيق الذى أجرته النيابة العامة ( المحضر رقم ١٩١ لسنة ١٩٧٢ حصر تحقيق الأريكية ) ان المدعى معترف بمسئوليته عن العجز الذى تكشف فى حصيلة الكبيالات المعهود اليه تحصيلها والذى بلغ ٦٤٣ جنيه و ١٥٢ ملجم ولهذا ونظرا لقيامه بسداد المبلغ بالكامل فقد رأت النيابة العامة الاكتفاء بجرازاته اداريا . ولم ينكر المدعى مى دمواه الماثلة تحقق هذا العجز فى مهنته ، وانما يحاول



ببريره في عبارات عامة مرسلة بكثرة المهام التي كانت من مسؤوليته من هذا والذي يصبه على القدر المتيقن ، بالاهمال الجسيم في أداء واجبات وظيفته والحفاظ على عهده مما يستتبع مساعلته تاديبيا عنه .

ومن حيث انه لما تقدم ، فان القرار الطعون فيه بخفض وظيفة المدعى يكون مستندا الى أسباب مستخلصة استخلاصا سائفا من الأوراق ، وجاء في تقديره للجزاء مناسبا حقا وعدلا للذنب الإداري ، دون ان ينطوى على أى انحراف ، وبالتالي يكون قرارا سطيحا قانونا لا مطعن عليه ، ومن ثم يكون النعى عليه على غير أساس من القانون وتكون الدعوى لذلك متعينة الرفض .

( طعن ٧٢٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٣٩ )

المبدأ :

بصدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تصبح القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث ( أولا ) من الباب الأول منه عدا ما تعلق منها بهيئة مفوضي الدولة هي الواجبة الاتباع عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على الماملين بالقطاع العام امام المحاكم التاديبية دون تلك التي تضمنتها المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام الماملين بالقطاع العام .

ملخص الحكم :

انه بصدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تصبح القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث ( أولا ) من الباب الأول منه عدا ما تعلق منها بهيئة مفوض دولة هي الواجبة الاتباع عند نظر الطعون في



الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام امام المحاكم  
التأديبية دون تلك التي تضمنتها المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١  
لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام المقابلة للمادة ٨٤  
من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أنه لذلك فقد اقامت هيئة مفوض الدواة الطعن.  
المائل طالبه قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالفناء الحكم  
المطعون فيه وبقبول الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٢ ق شكلا واعادته  
الى المحكمة التأديبية للعاملين من المستويات الاولى والثاني  
والثالث بالاسكندرية للفصل فيها - وثبت الطعن على مخالفة  
الحكم المطعون فيه للقانون - استنادا الى ان الطعن رقم ٣٦  
لسنة ٢٢ ق وهو يخص أحد العاملين باحدى شركات القطاع العام  
( شركة مواد الصباغة والكيماويات ) وليس موظفا عاما وهو من  
الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين في القطاع العام  
المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة ١٠ من قانون  
مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . ولا يتعلق  
بقرار اداري وليس مقدما من موظف عمومي ومن ثم فهو لا يتعلق  
بأي من الحالات التي تتطلب المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ان  
يقدم تظلم بشأنها الى الجهة الادارية التي اصدرت القرار تبعا  
للأجراء الى المحكمة التأديبية المختصة وهي الحالات المنصوص  
عليها في البنود ثلثا ورابعا وتلسعا من المادة ١٠ وهي القرارات  
الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة او بالترقية  
او بمنح الصلاوات والقرارات الادارية الصادرة باحالة الموظفين  
العموميين الى المعاش او الاستبعاد او فصلهم بغير الطريق  
التأديبي والطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفناء القرارات  
النهائية للسلطات التأديبية .

ومن حيث ان الطعن يقوم على أسباب تبرره فان القرار المطعون  
فيه وقد اخطر به الطاعن في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٩



غائب طعنه في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ طالباً الغاءه -  
يكون قد أتيتم في الميعاد المقرر .

( طعن ٣٣٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣ )

### قاعدة رقم ( ١٤٠ )

#### المبدأ :

بمصدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تخضع  
دعوى العاملين بالقطاع العام التي ترفع للمحاكم التأديبية وكذلك  
الطعون في الأحكام الصادرة منها أمام المحكمة الإدارية العليا  
للإجراءات والمواعيد المتصوص عليها في قانون مجلس الدولة  
أسوة بدعوى وطعون سائر العاملين أساس ذلك : قانون  
مجلس الدولة الذي ضمننا ما تضمنته المادة ٤٩ من قانون  
العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من إجراءات ومواعيد .

#### ملخص الحكم :

ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
قد تضمن - على ما يبين من استقراء أحكامه - إعادة تنظيم  
المحاكم التأديبية تنظيمًا كاملاً استوعب تشكيلها واختصاصها  
وحالات الطعن في أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا دون ثمة  
تفرقة في هذا الشأن بين العاملين في الجهاز الإداري بالدولة  
والعاملين بالقطاع العام وذلك على نحو يتعارض مع الأسس  
التي قامت عليها التشريعات السابقة ومن بينها تلك التي انطوى  
عليها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين  
بالقطاع العام - الذي أصدر القرار المطعون فيه في ظل  
العمل بأحكامه - ورغبنا عن أن مقتضى إعادة تنظيم المحاكم  
التأديبية على الوجه السالف واعتبارها من محاكم مجلس الدولة  
أن تخضع لدعوى العاملين بالقطاع العام التي ترفع لهذه المحاكم



وكذلك الطعون في الأحكام الصادرة منها أمام المحكمة الإدارية العليا للأجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة أسوة بدعوى وطعون سائر العاملين ، واعتبار ما تضمنته المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه بشأن اجراءات ومواعيد الالتجاء الى المحاكم التأديبية والطعن في أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا ملغاه ضمنا بصور قانون مجلس الدولة ، فان المشرع حرص على ان يضمن المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة ان يعمل عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام بالقواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث - أولا - من الباب الأول من القانون عدا الأحكام المتعلقة بهيئة مفوضي الدولة والصنع المشرع بذلك من وجوب التزام المحكمة التأديبية عند نظر الطعون المشار إليها بمواعيد رفع الدعوى المنصوص عليه في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة التي تقضي بأن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلب الانهاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه او اعلان صاحب الشأن به وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم منه الى الجهة التي اصدرت القرار والهيئات الرئاسية ، ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفض ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة - ولقد تفيا المشرع من الحرص على تأكيد اخضاع العاملين بالقطاع العام لذات الاجراءات التي تسرى في شأن من سداهم من العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بالفصل في منازعتهم توحيد الاجراءات بالنسبة لهؤلاء العاملين على السواء تحقيقا لمبدأ المساواة وكفالة الفرص المتكافئة طالما لا يوجد ثمة ما يبرر التفرقة في هذا الشأن . وانسبا مع هذا الفهم فان ما نص عليه في صدر المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر من مراعاة ما هو منصوص عليه في قانون نظام



العمالين بالقطاع العام لا يعنى سوى مراعاة القواعد الأخرى  
التي تخرج عن نطاق الإجراءات المشار إليها في المادة ٢٤ من قانون  
مجلس الدولة وما بعدها التي اشتمل عليها الفصل الثالث -  
أولا - من الباب الأول من قانون مجلس الدولة فيما عدا الأحكام  
المتعلقة بهيئة مفوضي الدولة التي ارتأى المشرع بصريح النص استثناءها  
من أحكام الفصل المذكور دون ما سواها ومن ثم فانه اعتبارا من  
تاريخ العمل بقانون مجلس الدولة تصيح القواعد والإجراءات  
- والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث - أولا - من  
الباب الأول منه عدا ما تعلق منها بهيئة مفوضي الدولة هي  
الواجبة الاتباع عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على  
العمالين بالقطاع العام امام المحاكم التأديبية دون تلك التي  
تضمنتها المادة ٤٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ آنف الذكر والتي  
نسخت بقانون مجلس الدولة .

( طعن ٨٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ١٤١ )

##### المبدأ :

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العمال بالقطاع  
العام قرارات الجزاءات الصادرة من شركات القطاع العام -  
خضوعها للرقابة القضائية من قبل المحكمة التأديبية - تطبيق  
القواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس  
الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ثلثها ثلث القرارات الصادرة في  
شأن الموظفين العموميين - النظم من هذه القرارات يقطع  
مواعيد دعوى الالغاء - القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم يتضمن  
في أحكامه ما يتعارض مع القواعد السابقة .

##### ملخص الحكم :

ان الفترة الرابعة من المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة



١٦٧٨، بإجراء قانون نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه لمجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي الدرجة الثانية فما فوقها مدراء أعضاء مجلس الإدارة المعيّنين والمنتخبين وأعضاء مجلس إدارة الشكليات الانتخابية توقيع أي من الجزاءات الواردة في المادة ٨٢ من هذا القانون .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

ومن حيث أن قضاة هذه المحكمة قد استقرى ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإجراء قانون نظام العاملين بالقطاع العام أن أخضاع قرارات الجزاءات الصادرة من شركات القطاع العام للرقابة القضائية من قبل المحكمة التأديبية وهي من محاكم مجلس الدولة وثأنه تطبيق القواعد والإجراءات والمواهبس المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ثأنها شأن القرارات الإدارية الصادرة في شأن الوظيفة العمومية ومن ثم فإن طلبات إلغاء هذه الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام وهي المشار إليها في الفقرة (ثاني عشر) من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة تخضع في نطاق دعوى الإلغاء وقواعدها وإجراءاتها ومواعيدها لذات الأحكام التي تخضع لها طلبات إلغاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الموظفين العموميين وهي الطلبات المشار إليها في الفقرة (تاسعا) من قانون مجلس الدولة سألقة الذكر الأمر الذي من شأنه ألا يكون ثمة اختلاف في ميعاد الطعن وطبيعته بالنسبة إلى أن هذين الطعنين بالإلغاء وأذا كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص بأن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً كما تنص بأن التظلم إلى الجهة التي أصدرت القرار المظنون فيه أو إلى رئاستها يقطع هذا الميعاد فإن هذا



الحكم يسرى بالنسبة للقرارات التأديبية الصادرة في شأن العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث أنه قد صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن إصدار نظام العاملين بالقطاع العام ولم يتضمن في أحكامه ما يتعارض مع القضاء السابق سوى أن هذا القانون قد استحدث مواعيد جديدة لرفع دعوى الالغاء بالنسبة لبعض القرارات التأديبية الصادرة في شأن العاملين بالقطاع العام ومن ثم تظل دعوى الغاء القرارات التأديبية الصادرة في شأن العاملين بالقطاع العام خاضعة في قواعدها وإجراءاتها لأحكام دعوى الغاء القرارات الصادرة في شأن الموظفين العموميين وكما أن النظم من هذه القرارات يقطع مواعيد دعوى الالغاء .

ومن حيث أنه متى كان الثابت أن القرار المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وأعلن للمطعون ضده في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ فتظلم منه إلى رئيس مجلس الإدارة في ١٧ من يناير سنة ١٩٨١ وأقام دعواه في ٢٨ من يناير سنة ١٩٨١ ومن ثم تكون دعواه هذه مقبولة شكلاً ويكون الحكم المطعون فيه قد قضى بذلك يكون قد صدر سليماً متفقاً مع أحكام القانون .

ومن حيث أن البند ١٣ من المادة ٧٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإجراء قانون نظام العاملين بالقطاع العام يقضي بأن يحظر على العامل التصريح بمعلومات أو بيانات تتصل بعمل الشركة بغير تصريح سابق من الجهة المختصة بالشركة والمقصود من ذلك أنه يمنع من العامل نشر أي بيانات أو معلومات تتصل بعمل الشركة بغير تصريح سابق لما قد يترتب على نشر هذه المعلومات أو البيانات من مساس بمصالح الشركة والمقصود بالنشر هو إعلام جهات غير مختصة بتلقى هذه البيانات أو المعلومات .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده نشر ببسلاً بجريدة الأحرار بعدها الصادر في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ لم يحمدة الطاعن وقد تضمن هذا البيان أنه في شهر يوليو قبلته



زملائى بشركة مطاحن جنوب الاسكندرية . . . . . وزير التموين  
وعرضنا عليه بعض حالات الاهمال والانحراف والعيث بالمثال  
العام الذى يمارسه رئيس مجلس الادارة ومديرها الفنى الذين سبق  
تقديمها للتحقيق امام نيابة الاموال العامة بالاسكندرية فى القضية  
رقم ١ لسنة ١٩٧٩ مما زال يمارسان عملهما بالشركة بالسرقم من  
انهيار انتاج الشركة الذى اصبح ٦٠٠ طن بدلا من  
١٠٠٠ طن وانخفاض انتاج المكرونة من ٨٥ طنا الى ٣ طن وتدهور  
مصنع امون للمكرونة الذى انخفض انتاجه من ٥٠ طنا الى ١٠ اطنان  
وتحقيق خسائر وصلت نصف مليون جنيه هذا العام ومرار  
مولدات وماكينات تغليف بمائتين ألف جنيه وتركهم فى العراء منذ  
سنتين حتى الآن .

ومن حيث ان ما نشر يتضمن ولا شك بيانا ومعلومات من  
انتاج الشركة وميزانيتها ولا حجة لما ذهب اليه الحكم المطعون  
فيه من ان هذا النشر هو ممارسة لحق الشكوى وهو حق ككافة  
القانون وبهذه المثابة لا يتدرج مثل هذا التصرف ضمن الحظر  
النصوص عليه فى المادة ١٣/٧٩ من قانون العاملين بالتقطاع العام  
لانه ليس من مقتضى ذلك الحظر منع العامل من ابلاغ السلطات  
المختصة بما يراه مكونا لجريمة جنائية او تاديبية لا حجة فى  
ذلك ان الجرائد ليس سلطة مختصة بتلقى الشكوى من المخالفات  
التاديبية او الجرائم الجنائية كذلك ليست جهة مختصة بتلقى  
المعلومات او البيانات عن الشركات وتأسيسا على ذلك فان القرار  
المطعون فيه يكون قد صدر قاطبا على سبب صحيح ومن ثم  
فان الحكم المطعون فيه وقد قضى بالفناء يكون قد صدر مائ  
خلاب احكام القانون .

ومن حيث انه لما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد صدر



بالمخالفة لأحكام القانون فإنه يتمتع بالفاء والحكم برغبتها  
بوضوحا .

( طعن ١٣٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ١٤٢ )

#### المبدأ :

المادة ١٠ من قانون نظام المالكين بالقطاع العام الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — مناط اختصاص المحاكم التأديبية  
هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي — قرار إنهاء خدمة عامل  
بالقطاع العام بسبب الانقطاع لا يعتبر منظويا على جزاء تأديبي  
— الطعن على القرار — خروجه عن دائرة اختصاص المحاكم  
التأديبية .

#### ملخص الحكم :

مناط اختصاص المحاكم التأديبية وفقا لأحكام نظام المالكين  
بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي  
صدر في ظله القرار المطعون فيه هو تعلق المنازعة بقرار  
تأديبي ولما كان قرار إنهاء خدمة العامل بسبب الانقطاع عن  
العمل وفقا لحكم المادة ١٠ من القانون المذكور لا يعتبر منظويا  
على جزاء تأديبي فإنه بهذه المثابة يفرج عن دائرة اختصاص  
المحكمة التأديبية وذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة واكدته  
الحكمة الدستورية العليا في حكمها الصادر بجلسته ١٦ من  
فبراير سنة ١٩٨٠ في القضية رقم ١ لسنة ١ قضائية (تنازع) ،  
وحكمها الصادر بجلسته ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ في القضية رقم  
١٩ لسنة ١ قضائية (تنازع) .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية قد تعجلت في إصدار حكمها



يجب ان تقدم الشركة المدعى عليها المستندات الخاصة بالدعوى .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان الشركة المدعى عليها أصدرت بتاريخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٨١ قرارا بإنهاء خدمة المدعى الذى يعمل بوظيفة ساعى بإدارة الخدمات اعتبارا من ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٨١ بسبب تغييه بدون إذن أكثر من خمسة عشر يوما متصلة بالتطبيق كحكم المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وذلك بمعد أن وجهت إليه انذارا فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٨١ سجلت عليه انقطاعه عن العمل ونهت عليه بانها سوف تتخذ ضده اجراءات انتهاء الخدمة اذا وصلت ايام تغييه بدون إذن او عذر مقبول أكثر من خمسة عشر يوما او ثمانية ايام أخرى من تاريخ الانذار .

ومن حيث ان القرار المطعون عليه قد صدر استنادا الى غياب المدعى عن العمل اعتبارا من ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٨١، وليس بسبب انتهاء سرقة كمية من السلك النحاسى حسبما يذكر المدعى فى صحيفة دعواه وتليزته فى ذلك المحكمة التأديبية . وينص البند ١ من المادة ١٠٠ من نظام العاملين بالقطاع العام — الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن الانقطاع عن العمل بدون عذر مقبول أكثر من خمسة عشر يوما متتالية تعتبر من أسباب انتهاء الخدمة على أن يسبق ذلك انذار كتابى يوجه للمعامل بعد انقطاعه لمدة سبعة ايام وذلك ما لم يقدم ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مخرى ومن ثم فإن القرار المطعون عليه طبقا لأسبابه وللأسباب التى قام عليها يعتبر قرار إنهاء خدمة . . . . . ولا يعد قرارا تأديبيا يفصل المدعى من الخدمة إذ ان المادة ٨٢ من نظام العاملين المشار اليه حددت على سبيل الحصر الجزاءات التى يجوز توقيعها على العمال بالقطاع العام وأحيلت على التمه منها جزاء الفصل من الخدمة ولم تورد من أنواعها التى احتوتها انتهاء الخدمة المنصوص عنه بالبند ١ من المادة ١٠٠ — المشار اليه .



ومن حيث أنه أيا كان الرأي في سلامة الأسس التي قام عليها القرار المطعون فيه وما إذا كانت تلك الأسس تحمل القرار محل الصحة في نطاق قرارات إنهاء الخدمة فإن ذلك من سلطة المحكمة المختصة بالتعقيب عليه موضوعا ، وأبناء على ذلك فإن المحكمة لا تختص بنظر الدعوى بطلب إلغاء القرار المشار إليه إذ أن مناط اختصاصها على ما سلف البيان هو تعاقب المنازعة بقرار تاديبى ، وإذا ذهب حكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون خلاف القانون ويتعين لذلك القضاء بإلغائه والحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بمدينة الإسكندرية بنظر الدعوى وبإحالتها إلى دائرة شؤون العمل بحكمة الإسكندرية الابتدائية للفصل فيها أصلا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

( طعن ٧٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٨٤ )

#### تعليق :

يراجع حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١١ لسنة ١ قضائية (نزاع) الصادر بجلسته ١٦ من فبراير سنة ١٩٨٠ وحكمها في القضية رقم ١٩ لسنة ١ (قبسازع) الصادر بجلسته ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ .

#### وفي هذين الحكمين أرست المحكمة المبادئ الآتية :

١ - إنهاء خدمة العامل لا تقتضيه عن العمل بغير مسبب مشروع لا يعتبر فصلا تأديبيا ، وإنما يقوم على افتراض أن هذا العامل يعد في حكم المستقيل لما يدل عليه هذا الانقطاع - طوال المسد التي حددها القانون - من رغبة ضمنية في ترك العمل ، وهو ما دعا المشرع إلى التمييز بين الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي وبين الانقطاع عن العمل بغير إذن ، فافترد لكل سبب بنسب خاصا في المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العمائم الصادر



بالتقرر بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التي حددت الأسباب التي تنتهى بها خدمة العامل .

٢ — أوصح المشرع صراحة فى قانون نظام العاملين الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — الذى حل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — بما نص عليه فى المادة ١٠٠ منه على أن العامل الذى ينقطع عن العمل بغير إذن المسد المنصوص عليها فى تلك المادة يعتبر مقدها استقالته ، ولا يؤثر فى هذا النظر ان الانقطاع عن العمل بغير سبب ينطوى على خروج مقتضى الواجب يبرر مجازاة العامل تأديبا ، لأن الشارع جعل للجهة التي يتبعها العامل فى هذه الحالة سلطة تقديرية فى الاختيار بين اتخاذ الاجراءات التأديبية المقرر لجازاته ، وبين أعمال قرينة الاستقالة الضمنية وانهاء خدمة العامل على أساسها .

٣ — من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص وبالتالي لا يعد العامل بها موظفا عاما ، ولا يعتبر قرار انهاء خدمته لانقطاعه عن العمل بغير سبب مشروع قرارا اداريا ، ولما كان هذا القرار على ما سبق بيانه ليس جزاء تأديبيا ، فان المنازعة بشأنه — سواء بالفائه أو التصويض عنه — لا تدخل فى اختصاص محاكم مجلس الدولة ، المنصوص عليها فى المادة العاشرة من قانونه الصادر بالتقرر بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وانما يختص بها القضاء المادى صاحب الولاية العامة .

#### قاعدة رقم ( ١٤٣ )

##### المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بالنسبة للعاملين بالقطاع العام مرده الى أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام العاملين بالقطاع العام — الأعمال المالية مثل التبع من الدخول



بالمكتب أو الأعمال التي أدت الى حجب الطاعن عن أداء وظيفته أو التراخي في إصدار قرار الاعارة لا تشكل قرارا ايجابيا أو سلبيا يكون محلا لدعوى الالفاء بمفهومها القانوني السليم —  
التحقق من ثبوتها والفصل في مشروعيتها والتعويض عنها يدخل في اختصاص المحاكم المادية .

#### ١٠- ملخص الحكم :

ان اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بالنسبة للمعاملين بالقطاع العام مرده الى أحكام قانون مجلس الدولة وقانون المعاملين بالقطاع العام اللذين جعلتا الطعن في القرارات التأديبية ومحاكمتهن تأديبيا من اختصاص المحاكم التأديبية .

ومن حيث ان الأعمال المادية التي ينسبها الطاعن الى المَطعون ضدهم وهي منعه من دخول مكتبه أو الأعمال التي أدت الى حجبهِ عن أداء وظيفته مثل إحالة البوستة الخاصة به الى غيره من المعاملين كذلك التراخي في إصدار قرار اعارته الى هيئة الأهم وقد صدر القرار بالفعل بعد ذلك — مثل هذه الأعمال والأعمال لا تشكل قرارا ايجابيا أو سلبيا يكون محلا لدعوى الالفاء بمفهومها القانوني السليم وانما يكون التحقق من ثبوتها والفصل في مشروعيتها للمحاكم المادية صاحبة الولاية العامة في منازعات المعاملين بالقطاع العام والتي تختص كذلك بنظر طلبات التعويض عنها .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكانت المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا غير مختصة بنظر طلبات الطاعن وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بنفسه ذلك فانه يتعين والحالة هذه الفاء الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى رقم ٢ لسنة ١٥ الى محكمة الجيزة الابتدائية ( دائرة العمال ) باعتبار ان الشركة المختصة أساسا في الدعوى محل اقامتها محافظة الجيزة .

( طعن ٦٥٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/٢٣ )



### قاعدة رقم ( ١٤٤ )

#### المبدأ :

المادة ٨٢ من قانون نظام الماملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المشرع حدد الجزاءات التي يجوز توقيعها على الماملين ومن بينها جزاء الفصل من الخدمة ولم تورد من بين الجزاءات التي عدتها انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة الضمنية - انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة الضمنية المنصوص عليها في المادة ١٠٠ بعد سببا مستقلا ومتميزا عن الأسباب التي تنهى بها خدمة المامل - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة حدد اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في قرارات الجزاءات التأديبية التي تصدرها السلطات الرئاسية وهدا - يفرج عن اختصاص المحاكم التأديبية فيها من القرارات والمنازعات - الاختصاص بنظر الطعون في القرارات الصادرة بانتهاء الخدمة بالتطبيق لنص المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يفرج عن اختصاص المحاكم التأديبية وتختص بنظرها المحاكم العادية - اختصاص المحاكم المدنية بنظر المنازعة في هذه القرارات يشمل الطلبات المتفرعة منها والترتبة عليها .

#### ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق ان الشركة المطعون ضدها قد أصدرت القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٣ من ابريل سنة ١٩٨١ بانهاء خدمة الطاعن بالتطبيق لاحكام المادة ١٠٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام الماملين بالقطاع العام بسبب انقطاعه عن العمل .

ومن حيث ان الطاعن يطلب في تقريره الطعن الفاء الحكم الصادر من المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا والذي تضي بعدم اختصاصها بنظر طلب الفاء القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ ،



وفي تقرير الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٢٨ القضائية طلب أن تتصدى هذه المحكمة وتضى بالفاء القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ الصادر في ١٣ من إبريل سنة ١٩٨١. المشار اليه .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام الماملين بالقطاع العام حدد الجزاءات التي يجوز توقيعها على الماملين في المادة ٨٢ منه ومن بينها جزاء الفصل من الخدمة ولم تورد من بين الجزاءات التي عدتها انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة الضمنية المنصوص عليها في المادة ١٠٠ من القانون المشار اليه ما يستدل معه ان انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة الضمنية يعد سببا مستقلا متميزا عن الاسباب التي تنتهي بها خدمة المامل وبهذه المثابة يختلف اختلاف بينا عن الفصل من الخدمة كجزاء تأديبي تنتهي به خدمة المامل ، ومما يؤكد ذلك ان المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قد حددت اسباب انتهاء الخدمة وجعلت من الاستقالة سواء كانت صريحة أو ضمنية والاحالة الى المعاش والفصل بقرار من رئيس الجمهورية في الاحوال التي يحددها القانون الخاص بذلك حالات مستقلة بعضها عن البعض .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد حدد اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للقرارات الصادرة من السلطات الرئيسية في شأن الماملين بالقطاع العام ، بالفصل في قرارات الجزاءات التأديبية وحدها التي توقعها تلك سلطات ، مانه بذلك قد جعل الاختصاص بالفصل في غيرها من القرارات والمنازعات للمحاكم العادية عملا بالقواعد العامة في ترتيب الاختصاص بين جهات القضاء .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فان الاختصاص ينظر الطعون على القرارات الصادرة بانتهاء الخدمة طبقا للمادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها تخرج عن اختصاص



المحاكم التأديبية وتختص بنظرها المحاكم التأديبية وهو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه طبقا لاسناده وللأسباب التي تام عليها يعتبر قرار انتهاء خدمة ولا يعد قرارا تأديبيا بفصل الطاعن من الخدمة ، ولا يسوغ الطاعن الخوض في البواعث والأحداث المعاصرة لاصدار القرار المطعون عليه ليستشف منها ان القرار المطعون فيه يعد من قرارات الفصل التأديبي ، اذ ايا كان الرأي في سلبية الأسباب التي قام عليها القرار المطعون فيه وما اذا كانت تلك الأسباب تحمل القرار محمل الصحة في نطاق قرارات إنهاء الخدمة فان ذلك من سلطة المحكمة المختصة التي لها التعقيب عليه موضوعا ، وإبقاء على ذلك فان المحكمة التأديبية لا تختص بنظر الدعوى بطلب الفاء القرار المطعون فيه اذ أن مناط اختصاصها هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي .

ومن حيث أنه بالنسبة لطلب الطاعن صرف مرتباته وملحقاته بصفة مستعجلة فان أساس هذا الطلب كما قضت بحق المحكمة التأديبية - هو ان القرار الصادر بانتهاء خدمته هو قرار بالفصل ، فمتى كان الأمر كما تقدم وكانت المحاكم المدنية هي المختصة بنظر الطعن بالفاء هذا القرار كما سلف القول فانها تختص بالطلبات المترتبة منه والمترتبة عليه وهي مدى استحقاق الطاعن لرتبه من تاريخ انتهاء خدمته ، كذلك الأمر بالنسبة لطلبه الزام المطعون ضدها بفراصة تهديدية بواقع مائة جنيه يوميا اعتبارا من تاريخ القضاء في الدعوى ، فهذا الطلب يترتب على الحكم في مشروعيه قرار إنهاء الخدمة ، من ثم يتحدد الاختصاص بنظره للمحاكم المدنية .

ومن حيث أنه بالنسبة لطلب الطاعن الآخر وهو التصدي بوثائق الاعتماد على المال العام الواردة في صحيفة دعواه فان



القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة تبدي حدود اختصاص المحاكم التأديبية على سبيل الحصر ، وليس من بينها التصدي للتحقيق في مخالفات لم تحال اليها من الجهة المختصة وهي النيابة الادارية .

ومن حيث ان ما يتخذ الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اخل بحق الدفاع اذ لم تقرر المحكمة ضم الدعويين رقمي ١٠٨٤ لسنة ٣٣ ، ١٢٩٨ لسنة ٣٢ ، فقد عرض الحكم المطعون فيه لهذا الطلب وانتهى الى رفضه للأسباب الواردة في هذا الحكم والتي تأخذ بها هذه المحكمة .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكان حكم المطعون فيه قد اصاب الحق في فضائه مطبقا القانون تطبيقا سليما تتفق معه المحكمة في منطوقه وأسبابه بالاضافة الى الأسباب السابقة ، فان الطعنين والحالة هذه يكونا غير مستندين لأساس سليم من القانون مما يبرهن رفضهما .

( الطعنان ١٧٢٨ و ١٧٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٥ )

##### المبدأ :

وجوب التفريعة في تحديد آثار حكم الالفاء الذي يصدر تعقيا على القرارات التأديبية وبين الفاء القرار لاقتضائه السبب الموضوعي الذي يحمله على الصحة لانتفاء المخالفة في حق العامل لعدم صحتها او لأن الواقعة المنسوبة للعامل بفرض وقوعها لا تشكل ذنبا اداليا وبين الفاء القرار لعيب في الشكل او الاجراءات او تجاوز في الاختصاص - في الحالة الأولى تكون المحكمة قد حسنت النزاع وقضت في قوة الحقيقة القانونية في الوقائع المنسوبة للعامل وتضمنها القرار محل



الإنهاء بما لا يسوغ لجهة الإدارة استئناف النظر من جديد في الوقائع والا كان ذلك انتهاكا لحجية الحكم - في الحالة الثانية فإن المحكمة لا تتطرق الى مراجعة سلوك العامل من جديد وإنما هي تفصل في مدى سلامة القرار من حيث الشكل الذي يتطلبه القانون أو الإجراءات التي أوجب ترسيمها أو سلطة المختصة بإصداره - إلغاء القرار لسبب من أسباب الحالة الثانية لا يخل بحق السلطات التأديبية في ممارسة سلطاتها من جديد تنفيذاً لمقتضى الحكم بعد تنقية القرار مما شابته من عيوب شكلية. وإصداره على الوجه الذي يتطلبه القانون .

#### ملخص الحكم :

انه قد بات مسلماً به ضرورة التفرقة في تحديد آثار حكم الإلغاء الذي يصدر تعقيبا على القرارات الإدارية وبصفة خاصة القرارات التأديبية - وبين إلغاء القرار لامتناعه السبب الموضوعي الذي يحمله على الصحة لانتفاء المخالفة في حق العامل لعدم صحتها ، أو لأن الواقعة المنسوبة اليه يفرض وقوعها لا تشكل ذنباً إدارياً يسوغ للسلطات التأديبية التدخل لتوقيع العقاب محل حكم الإلغاء ، وبين إلغاء القرار لميل في الشكل أو الإجراءات أو تجاوز في الاختصاص ، ففي الحالة الأولى تكون المحكمة قد حسمت النزاع وقضت في ثبوت الحقيقة القانونية في الوقائع المنسوبة الى العامل وتتضمنها القرار محل الإلغاء ، بما لا يسوغ معه للجهة الإدارية استئناف النظر من جديد في الوقائع المشار إليها والا كان ذلك انتهاكا لحجية الحكم المذكور ، أما في الحالة الثانية فإن المحكمة لا تتطرق الى مراجعة سلوك العامل من جديد وإنما هي تفصل في مدى سلامة القرار من حيث الشكل الذي يتطلبه القانون أو الإجراءات التي أوجب ترسيمها أو سلطة المختصة بإصداره ، ومن ثم فإن القضاء بإلغاء القرار لسبب من هذه الأسباب لا تطل بحق السلطات التأديبية



تمت ممارسة سلطتها من جديد تنفيذًا لمتنضى الحكم — على الوجه القانونى الصحيح بعد تنقية القرار مما شابته من عيوب شكلية وإصداره على الوجه الذى يتطلبه القانون ، فإذا كان الثابت من الأوراق فى خصوصية هذا النزاع أن المحكمة التأديبية بالإسكندرية سبق لها أن قضت بإلغاء القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٩ ، والقاضى بمجازاة المطعون ضده بخمسة عشرة أيام من أجرة استنادا الى تصور شاب التحقيقات التى أجريت بشأنه وهى عدم سماع شهودى الإثبات الوحيدين وهما مدير عام الهيئة ومدير فرع الهيئة بالإسكندرية ، وتنفيذا لمتنضى الحكم أغلت الجهة الإدارية كل اثر للقرار المذكور وأعلنت التحقيق لاستكمال اقوال شهود الإثبات وغيرهم من الشهود الآخرين على الوجه الذى يسمح بإجلاء الحقيقة فى تقديرها ثم أصدرت قرارها الجديد رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٧٩ بمجازاة المطعون ضده بخمسة عشرة أيام من راتبه عما كان يسوغ للمحكمة أن توصد الأبواب فى وجه الهيئة الطاعنة فى ممارسة سلطتها التأديبية على العاملين لديها فيما عرط من أحدهما من مخالفات بمقولة أن قرار الجزاء قد صدر بأن وقائع سبق أن فصلت المحكمة فى شأنها وهى بصدد بحث القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٩ فليس صحيحا أن المحكمة قد فصلت فى الوقائع التى تضمنها القرار المذكور وإنما اقتصرت قضائها على بحث مدى سلامة الاجراءات التى صدرت فى نطاقها القرار المشار اليه وانتهى من ذلك الى إلغاء هذا الاثر تقتصر حجية الحكم دون أن يجاوزه الى غل يد السلطات التأديبية فى ممارسة اختصاصاتها الذى خولها القانون إياه ، فلهذه السلطات أن تعيد التحقيق وتستكمل الاجراءات وتصدر القرار التأديبى على وجهه الصحيح دون أن تحل ذلك بحجية الحكم المشار اليه ، أو بمنع المحكمة التى يرفع اليها الطعن القرار التأديبى الجديد من ولاية التعتيب عليه دون التقيد بحكمها السابق فتناوله الوقائع الذى استند اليها القرار للتأكد من صحتها وسلامة



تكفيها القانوني ، ما لم يؤدي مرور الزمن على هذه الوثائق الى اسدال ستار التقادم المانع من استبثان النظر فيها واذا ذهبته المحكمة غير هذا المذهب والترتب على ان التحقيق اللاحق على صدور الحكم قد انغاط طرفا جديدا انعطف اثر على الماضي وهو امر - على حد قولها - ثمر جائز ، مع ان المسلم به ان اجراءات التحقيق لا تعدو ان تكون اجراءات كاشفة عن الوقائع السلبية والتي لم تتطرق اليها المحكمة من قبيل لعدم استكمال التحقيق لأركانها وضماناته - فانها تكون أخطاء في تأويل القانون وتطبيقه ، وأوردت حكما موارد الطعن فيه بالانقضاء .

ومن حيث انه تبين من الاطلاع علي القرار رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٧٩ الصادر بمجازاة الكاتب . . . . . بخمسة خبسة أيام من راتبه انه قد قام حسبما يبين في ديوانته على ما أثبتته التحقيقات في قيام المظعون ضده بالتعدي على مدير عام الهيئة بالفاظ جارحة وقد أكدت مضمون القرار هذا المعنى حيث ورد نصه كالآتي « مجازاة الكاتب . . . . . المعين على الدرجة الثامنة بخمسة خبسة أيام من راتبه لما هو منسوب اليه من اعتدائه علنا ( مدير فرع الهيئة ) بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٥ بالسبب بالفاظ جارحة » ومن ثم يكون قرار الجزاء الذي كان مطروحا على المحكمة والتي بمقتضى حكمها المظعون فيه قد استند الى واقعة واحدة هي اعتداء المظعون ضده على رئيسه بالقول بالفاظ جارحة .

ومن حيث ان هذه الواقعة التي استند اليها القرار المذكور قد ثبتت في حقي المظعون ضده ثبوتاً فنياً باقراره وشهادة جميع زملائه من العاملين ، بأنه المذكور قد وجهه الى رئيس الهيئة عبارة « انت الى بستين كلب وستين حيوان .. » وان كان قد عزا توجيه هذه العبارات الجارحة الى انه قد وجهها الى رئيسه رداً على العبارات الجارحة التي وجهها اليه مدير فرع الهيئة ، وقد أكد هذه الواقعة كل من . . . . . و . . . . . و زملاء المظعون ضده العاملين بالهيئة .



ومن حيث أنه لا مراء في التهم ما وجهه المظنون ضده من عبارات جارحة الى رئيس يقوم على تمهنة الجهات الذي يعمل فيه إنما يشكل ذنباً ادارياً يسوغ للجهة الادارية التدخل لتوقيع الجزاء عليه ، ولا يكفي المظنون ضده للدفاع عن واقعة الادعاء بأن ما وقع منه قد جاء دفاعاً عما وجه اليه من اعتداء من السيد مدير فرع الهيئة ، لا يسوغ ذلك اذ ان تجاوز الرئيس لحدود سلطاته في التوجيه ، لا يبرر للعامل ان يخرج على مقتضى الواجب الوظيفي مما يحكه عليه من طاعة للرؤساء وتوقيع لهم ، ما دام الدفاع عن النفس تجاه تجاوز الرؤساء له سبيله المبرورة في القانون وليس من بينها الرد على الرؤساء بما يهدر كرامتهم ويقل من هبتهم التي تعد أساساً لحسن سير العمل بالمرفق وكان في مقدور المظنون ضده ان صرح ما يدعيه ان يتوجه بشكواه الى الرئيس الاعلى للهيئة او بدعواه الى القضاء ان كان لذلك مقتضى وليس من القبول في نطاق الوظيفة المسماة ان يتعمد كل عامل على رئيسه بدعوى الأخذ بالثأر او الدفاع عن النفس والا أصبح الأمر فوضى لا يصلح عليها حال المرفق ، وكل اولئك آية على ان ما فرط من المظنون ضده - ايا كان الباعث عليه - شكل مخالفة تأديبية تسوغ للسلطة التأديبية المختصة توقيع الجزاء عليه للمخالفة التي اتبعها الشارع فيه وهي حسن سير المرافق العامة واعادة الاستقرار الى ما يوجه الترتيب رئاسي بالمرفق من احترام الرؤساء وتوقيعهم تحقيقاً لمصلحة العمل ومن ثم فان القرار رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٧٩ الذي كان مطروحاً على المحكمة التأديبية تد عام على أساس تسليم من القانون حصيلاً من الالفاء ويكون الحكم المظنون فيه اذ قضى بالفائه تد اخطأ في تأويل القانون وتطبيقه وتعيين الفلأه .

( طعنان ٤٢ و ٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٨٥ )

#### تعليق :

يشترط للطعن في القرارات الادارية التأديبية ان يكون مرجع الطعن بحسب المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة عدم الاختصاص



أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها . أو إساءة استعمال السلطة . أما تناسب الجزء مع الخطأ الذي اتاه العامل ، فهو - في نظر بعض الفقهاء - د . محمد مصطفى حسين - مقالته السابقة ص ١٥٥ وما بعدها - يخرج من مجال الرقابة القانونية ويدخل في مجال السلطة التقديرية لجهة الإدارة . وقد أرادت المحكمة الإدارية العليا نظرية الفلو رقابة هذا التناسب سواء في مسدد الأحكام التأديبية أو القرارات التأديبية . ولكن رقابة تناسب الجزء الموقوف من جهة إدارية - في نظر هؤلاء الفقهاء - لا يجد له سنداً من القانون متى كان قرار الجزء برئياً من عيب الانحراف بالسلطة . ١

ثانياً - لا يمكن التسليم بفكرة مخالفة القانون لأن القانون الإداري لم يعنف الجرائم الإدارية ولم يفرّد العقوبات التأديبية .

وثانياً - لأن النظام التأديبي في مصر يرفض هذه الرقابة ، فتلقد احتياط المشرع سلفاً من شبطط الإدارة حين قصر حق الجهة الإدارية على بعض العقوبات البسيطة وترك أمر توقيع الجزاءات الفصلية والجسمية للمحاكم التأديبية .



**الفرع الرابع**  
**الحكم عامة ومتنوعة**  
**أولا — ولاية التأديب ومدى جواز التفويض فيها**

---

**قاعدة رقم ( ١٤٦ )**

**المبدأ :**

ولاية التأديب — لا تملكها سوى الهيئة التي ناطها  
المشرع بهذا الاختصاص في الشكل الذي حدده لها .

**ملخص الحكم :**

ان ولاية التأديب لا تملكها سوى الهيئة التي ناطها المشرع  
بهذا الاختصاص في الشكل الذي حدده لها في ذلك من  
ضمانات تدرك انها لا تتحقق الا بهذه الاوضاع .

( طعن ١٩٧٤ لسنة ٦ ق ، ٧٣٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٠/٢٧/١٩٦٢ )

( ١٩٦٢ )

**قاعدة رقم ( ١٤٧ )**

**المبدأ :**

لا يجوز لمن كانت له سلطة تأديب معينة ان يغتوض فيه  
في مزاولتها .

**ملخص الفتوى :**

ان القاعدة العامة في نطاق القانون الخاص ان من يملك



التصرف بنفسه يملك أن يوكل غيره أما في نطاق القانون العام فالأمر يختلف فإن الموظف لا يملك تفويض غيره في القيام بالأعمال الموكولة إليه وما ذلك إلا لأن هذه الأعمال ليست أعماله الخاصة بل هي أعمال الدولة وقد عينت القوانين واللوائح السلطات المختصة بها ونظمت طريقة أدائها .

ولذلك فإن الإنابة في القانون الإداري لا تجوز إلا حيث ينص القانون على جوازها فإذا أجازها القانون فاتها لا تجوز إلا حيث ينص القانون على جواز أنابتها .

وبالرجوع إلى الأوامر المالية المتعلقة بتأديب الموظفين يتبين أن الأمر العالي الصادر في مارس ١٩٠١ ينص على أن لرئيس المصالح الحكم بالإنذار وقطع الماهية مدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً ولم يرد في هذا الأمر ولا في غيره ما يجيز التفويض في هذا الاختصاص ومؤدى ذلك أن رئيس المصلحة هو المختص وحده بتوقيع العقوبات السابق ذكرها فلا يجوز له أن ينزل عن اختصاصه كله أو بعضه أو أن ينوب عنه غيره فيه .

ولما كان الوزير يعتبر رئيس مصلحة بالنسبة إلى الموظفين الذين لا يتبعون مصلحة ذات كيان مستقل فلا يجوز له - بهذه المثابة - أن يفوض ويكيل الوزارة أو سكرتيرها الصام في اختصاصه التأديبي الذي خوله له القانون .

( فتوى ٣٧٦ - في ١٩٥١/٦/٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٨ )

المبدأ :

إذا ناط القانون بسلطة معينة اختصاصاً ما فلا يجوز لها أن تنزل عنه أو تفوض فيه إلا إذا أجاز لها القانون ذلك -

( م ١٩ - ج ٩ )



القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام السابق كان يجيز لرئيس مجلس الإدارة التفويض في توقيع الجزاءات - القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام الجديد سكت عن ذلك وفي ذات وقت منح شأغلى الوظائف العليا سلطة أصيلة في توقيع الجزاءات - اثر ذلك - أنه لا يجوز بعد العمل بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التفويض في اختصاص توقيع الجزاءات وبالتالي عدم جواز النص في لائحة الجزاءات على سلطة أخرى لتوقيع الجزاءات على خلاف المتصوص عليها في القانون .

#### ملخص الفتوى :

المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام كانت تنص على أن : « يكون توقيع الجزاءات التأديبية المبينة في المادة السابقة وكيفية التظلم منها أو الطعن فيها وفقا لما يلى :

اولا - بالنسبة لجزاءات الإنذار أو الخصم من المرتب أو الوقف من العمل مع صرف نصف المرتب أو الحرمان من العلاوات أو تأجيل موعد استحقاقها .

١ - تكون لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه سلطة توقيعها على العاملين شأغلى الوظائف من المستويين الثالث والثاني ... » .

وان المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام الجديد المعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ تنص على أن : « يفتح مجلس الإدارة لائحة تتضمن جميع انواع المخالفات والجزاءات المقررة لها . . . . » .

وان المادة ٨٤ من هذا القانون تنص على أن : « يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات - التأديبية كما يلى :



١ - لشاغلي الوظائف العليا كل من حدود اختصاصه توقيع  
جزاء الإنذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثون يوما في  
السنة بحيث لا تزيد محته في المرة الواحدة من خمسة عشر يوما . . . .

٢ - لرئيس مجلس الإدارة بالتنسبة لشاغلي وظائف الدرجة  
التأهيلية التي تملك توقيع الجزاءات على العاملين بالقطاع العام  
البنود من ١ - ٨ من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ . . . . .

ويستلزم من هذه النصوص أن المشرع حدد السلطات  
التأهيلية التي تملك توقيع الجزاءات على العاملين بالقطاع العام  
على سبيل الحصر وخول مجلس الإدارة سلطة وضع لائحة تتناول  
أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لكل منها وبينما كان يجيز  
لرئيس مجلس الإدارة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التفويض في  
توقيع الجزاءات سكنت عن ذلك في القانون الجديد رقم ٨ لسنة  
١٩٧٨ وفي ذات الوقت منح شاغلي الوظائف العليا سلطة أصيلة  
في توقيع الجزاءات ، وبناء على ذلك يتكون من غير الجائز التفرغ  
في لائحة الجزاءات على منتهى رؤساء الفروع والإدارات من غير  
شاغلي الوظائف العليا سلطة توقيع الخصم من المرتب لأن ذلك  
سيؤدي إلى تحويلهم سلطة أصيلة في توقيع الجزاء لسبب ينمي  
عليها القانون ولما يترتب عليه من إضافة سلطة إلى سلطات  
توقيع الجزاء التي وردت في القانون على سبيل الحصر .

وإذا كان من الأمور المسلمة أنه إذا ناط القانون بسلطة معينة  
اختصاصا ما فلا يجوز لها أن تنزل عنه أو تقتضيه فيه إلا إذا اجاز  
لها القانون ذلك وعلى هذا فلا يجتوز التفويض في توقيع الجزاءات  
بعد العمل بأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ - الذي ألغى  
القانون السابق رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، ولم يجز التفويض في  
اختصاص توقيع الجزاءات .

ولا ينبغي القول بتفسير النصوص على نحو يتفق مع  
طبيعة الشكك باعتبارها من أشخاص القانون الخاص ، لأنه  
ما دام المشرع قد تدخل وقتن الأحكام الخاصة بتوقيع الجزاءات



ومحدد السلطات التي تملك توقيعهما دون أن تجيز التفويض كما كان الحال في القانون السابق فإنه يجب الالتزام بالنصوص التي أوردها في القانون الجديد .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز النص في لائحة الجزاءات على سلطة أخرى لتوقيع الجزاءات على خلاف النصوص عليها في القانون وعدم جواز التفويض في اختصاص توقيعهما .

( ملف ٢٤٢/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/١١/١٤ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٩ )

##### المادة :

التفويض الصادر من الوزير لرؤساء الفروع في مباشرة الاختصاصات التقديرية التي لوكل الوزارة أو لرؤساء المصالح بالنسبة للموظفين والمستخدمين الخاضعين لقانون نظام موظفي الدولة - التسمية التي تثار بصدد بطلان هذا التفويض - لا محل لها بالنسبة لتفويضهم في شئون العمال .

##### ملخص الحكم :

لذا جاز أن يقال ببطلان القرار الذي يصدر من الوزير بتفويض رؤساء الفروع في الاختصاصات التقديرية المنوطة بوكيله الوزارة أو مدير المصلحة بالنسبة الى كل الموظفين الداخليين في الهيئة والمستخدمين الخارجيين من الهيئة الذين يخضعون جميعا لاحكم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فإن هذا القول لا يصدق بالنسبة للعمال ، ذلك ان القيود الواردة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والتي قد تحول دون امكان تفويض رؤساء الفروع في مباشرة الاختصاصات التقديرية التي لوكل الوزارة أو لرؤساء المصالح والتي ابلحت المادة ١٣٣ مكررا اسنادها الى وكيل الوزارة



المساعد دون من عداه فيما يختص بالموظفين والمستخدمين اللذين  
ينطبق عليهم هذا القانون. — هذه القيود لا تصدق على العمال  
لمدم سريان احكام القانون المشار اليه في حقهم .

ومن ثم اذا أصدر وزير المواصلات قراراً بتقويض رؤساء  
الفرع بمصلحة السكك الحديدية في اختصاصات معير علم ذلك  
المصلحة بالنسبة للعمال ، واستنادا اليه أصدر مفتي علم  
الحركة والبضائع قرارا بتوقيع جزاء تأديبي على أحد العمال  
بتأخير ملاوته مدة معينة ، فان الجزاء المذكور يكون قد صدر  
من يملكه قانونا في حدود اختصاصاته .

( طعن ١٨٥ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٥٥ )



## ثانيا - القرار التأديبي قيود اداري

### قاعدة رقم ( ١٥٠ )

#### المبدأ :

ما يصدر من السلطات التأديبية من قرارات في شأن الموظفين - اعتبره قرارا اداريا - استثناء احكام المحاكم التأديبية من ذلك .

#### ملخص الحكم :

ان ما يصدر من السلطات التأديبية من قرارات في شأن الموظفين العموميين تعتبر بحسب التكييف السليم الذي اخذت به قوانين مجلس الدولة المتعاقبة من القرارات الادارية وذلك فيما عدا الاحكام التي تصدر من المحاكم التأديبية التي اصبح عليها القانون رقم ١١٧ سنة ١٩٥٨ وصف المحاكم كما تضمن النص في كثير من موادها على أن ما تصدره احكام لا قرارات ادارية - ومن ثم فلا وجه للاتجاه الى معايير التمييز بين القرار الاداري والعمل القضائي . - للتعرف على طبيعة ما تصدره تلك المحاكم اذ محل الاتجاه الى تلك المعايير يكون عند عدم وجود النص .

( ملعن ١٦٩ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ١٥١ )

#### المبدأ :

جزاء تأديبي - قرار اداري وليس حكما قضائيا - عقوبتا الانتذار والخصم من المرتب لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوما -



**قرار وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة نهائى - المقصود بنهائية القرار نفاذه فور صدوره دون حاجة لتصديق سلطة ادارية أعلى - جواز سحب هذا الجزاء والتظلم منه .**

### **ملخص الفتوى :**

ان القرار الذى يصدر من رئيس المصلحة بتوقيع جزاء تاديبى على أحد مرعوسيه فى الحدود المقررة قانونا هو فى حقيقته قرار ادارى بحث من حيث شكله وموضوعه وليست له اية صفة قضائية ، اذ القرار القضائى هو الذى تصدره المحكمة المختصة بتفصى وظيفتها القضائية ، ويحسم على اساس قاعدة قانونية خصوصية قضائية تقوم بين خصمين وتعلق بمركز قانونى خاص او عام ، ولا ينشئ مثل هذا القرار مركزا قانونيا جديدا ، بل يقرر قوة ثبوت الحقيقة القانونية وجود حق او عدم وجوده . ويكون القرار قضائيا متى اشتمل على هذه الخصائص ولو صدر من هيئة لا تتكون من عناصر قضائية وانما استندت اليها سلطة قضائية استثنائية للفصل فيما يخط بها من خصومات ولا يمكن ان تتواءم هذه الخصائص فى القرار التاديبى الذى يصدر من رئيس المصلحة ، اذ هو لا يحسم خصومة قضائية بين طرفين متنازعين على اساس قاعدة قانونية ، وانما هو ينشئ حالة جديدة فى حق من صدر عليه بمقتضى السلطة الادارية العامة طبقا للقوانين واللوائح ويتخذ صفة تنفيذية . ولو قيل بغير ذلك لما جاز لجهة الادارة ، وهى طرف فى النزاع ، ان تكون قاضيا فى الوقت ذاته . اما قول بان الاوامر العالية التى صدرت فى شأن تاديب الموظفين لم ترسم طريقا معيناً للتظلم من الجزاءات التى يوقعها رؤساء المصالح وتفسر بسلك المشرع فى هذا الشأن بانه قصد ان تكون القرارات الصادرة بها قطعية مستثقا عليها باب الطعن الادارى ، فلا يجد له سندا من القواعد العامة المسلم بها فى لغة القانون الادارى ، والاولى ان يقال ان المشرع اراد لهذه القرارات ان تكون بمثابة قرارات ادارية عادية تخضع لقواعد السحب والتظلم ،



ولذلك أغفل وفسح نظام خاص للتظلم منها كما فعل في شأن القرارات التي تصدر من مجالس التاديب . ولا يستساغ القول بأن المشرع ممد إلى اغلاق باب الطعن الإداري على قرارات التاديب التي تصدر من رؤساء المصالح على مرعوسهم دون أن يمكن هؤلاء الآخرين بطريق أو بآخر من اسماع شكواهم إلى رؤسائهم من ظلم وقع عليهم ، ورغم ما قد تتكشف منه تلك القرارات من تحييد أو مخالفة للقانون .

ولا حجة فيما يقال من أن قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ جاء مؤيدا للرأي القائل بأن القرار تاديبى الذى يصدر من رئيس المصلحة هو بمثابة قرار قضائى ، اذ نص في المادة ٨٥ منه على أن « لوكيل الوزارة او لرئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه توقيع عقوبتى الانذار والخصم من المرتب من مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما فى السنة الواحدة ، ويكون قراره فى ذلك مسببا ونهائيا » - لا حجة فى ذلك ، لأن النهائية التى نصت عليها المادة المذكورة لا تعنى الا أن القرار التاديبى المشار اليه يحدث اثره مباشرة دون حاجة الى اعتداد او تصديق من سلطة ادارية اعلى ، ولم يقصد منها اغلاق باب الطعن الإداري عليه . ويؤيد صواب هذا النظر ما ورد فى المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ . بشأن تنظيم مجلس الدولة ، اذ نصت على انه لا تقبل الطلبات المقدمة راسا بالغاء القرارات النهائية للسلطات التاديبية ، عدا ما كان منها صادرا من مجالس تاديبية ، قبل التظلم منها الى الهيئات الادارية التى امسرتها وانتظار المواعيد المقررة للبت فى التظلم . ومعنى ذلك أن القرارات التاديبية التى تصدر من غير مجالس التاديب تخضع لقواعد التظلم ، وبالتالي لقواعد السحب ، اذ لا يجدى التظلم الا اذا كان فى مكتة التظلم اليها سحب القرار المتظلم منه او تعديله . ولا محل للقول بأن القانون المذكور قد استحدث حكما جديدا فى هذا الشأن ، بل انه اقصح فحسب من قصد الشارع منظم اجراءات الطعن القضائى فى القرارات التاديبية الصادرة من رؤساء المصالح على أساس طبيعة هذه القرارات فى ضوء احكام



القوانين التي نظمتها ، لهذا فان القرارات التلخيصية المصادرة من وكلاء الوزارات ورؤساء المجالح تخضع لقواعد السحب ، وبالتالي يجوز التظلم منها .

( فتوى ١٦٣ - م١٤ / ٦ / ١٩٥٥ )

### قاعدة رقم ( ١٥٢ )

المبدأ :

مناطق التفرقة بين القرار القضائي والقرار التلخيصي هو الموضوع الذي يصدر فيه القرار - القرار القضائي هو الذي تصدره المحكمة بمقتضى وظيفتها القضائية ويهضم على اساس قاعدة قانونية خصومة قضائية تقوم بين طرفين متنازعين تتعلق ببركز قانوني خاص او عام ولا ينشئ مركزا قانونيا جديدا - اعتبار القرار قضائيا متى توافرت له هذه الخصائص ولو صدر من هيئة لا تتكون من قضاة - القرار التلخيصي كاي قرار اداري لا يهضم خصومة قضائية على اساس قاعدة قانونية ، وانما هو ينشئ حالة جديدة في حق من صدر عليه - صدور القرار التلخيصي من هيئة تتكون كلها او بعضها من قضاة لا يغير من طبيعته .

ملخص الحكم :

ان القرار القضائي هو الذي تصدره المحكمة بمقتضى وظيفتها القضائية ويهضم على اساس قاعدة قانونية خصومة قضائية تقوم بين خصمين تتعلق ببركز قانوني خاص او عام ، ولا ينشئ القرار القضائي مركزا قانونيا جديدا وانما يقرر في قوة الحقيقة القانونية وجود حق او عدم وجوده ، فيعتبر عنوان الحقيقة فيها قضى به متى حاز قوة الشيء المقضي به ، ويكون القرار قضائيا متى توافرت له هذه الخصائص ولو صدرت من هيئة لا تتكون من قضاة وانما استندت اليها سلطة قضائية استثنائية للفصل فيما يبط بها من



خصومات ، وعلى العكس من ذلك فإن القرار التأديبي لا يحسم خصومة قضائية بين طرفين متنازعين على أساس قاعدة قانونية تتعلق بمركز قانوني خاص أو عام ، وإنما هو ينشئ « حالة جديدة في حق من صدر عليه » ، شأنه في ذلك شأن القرار الإداري ، ولو صدر القرار التأديبي من هيئة تتكون كلها أو أغلبها من قضاة ، إذ المبرة كما سلك القول هو بالموضوع الذي صدر فيه القرار ، فما دام هذا الموضوع إداريا كالتأديب مثلا ، فالقرارات التي تصدر فيه تكون بحكم اللزوم إدارية ، ولا ترايلها هذه الصفة ليكون من إصدارها قضاة كالأجزاء التأديبية التي يوقعها رؤساء المحاكم في حق موظفيها من كتبة ومحضرين ، إذ تعتبر قرارات تأديبية لا قضائية .

( طعن ٢١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ )

( نفس المعنى طعن ١ لسنة ١ ق ، ٣ ، ق ، ٨ لسنة ٢ ق ٢٨ ،

٢٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ١٥٣ )

المبدأ :

نهائية القرار الإداري تتحقق بمجرد صدوره من يملكه - لا تتحقق إلا إذا قصد مصدر القرار تحقيق أثره القانوني بمجرد صدوره - عدم توافر هذا القصد يجعله بمثابة اقتراح لا يترتب عليه الأثر القانوني للقرار الإداري النهائي - مثال - تسرر الخصم من مربي الموظف الصادر من وكيل مدير عام هيئة المواصلات المسلكية والاسلكية في ظل قرار وزير المواصلات رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٩ - بوجوب عرض نتيجة تصرف الهيئة في التحقيق في المخالفات المالية على الوزير - هو قرار نهائي - أساس ذلك هو أن مصدر القرار لم يقصد إلى تحقيق أثره القانوني قبل العرض على الوزير .



### ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن قرار الخصم من مرتب المدعى الصادر من وكيل المدير العام لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بتاريخ ٢٣ من يونيو سنة ١٩٦٠ قد صدر في ظل قرار وزير المواصلات رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٥٩، والذي قضى بوجوب عرض نتيجة تصرف الهيئة في أوراق التحقيق في المخالفات المالية على الوزير . وقد عرض فعلا قرار الخصم على الوزير بتاريخ ١٩ من يولييه سنة ١٩٦٠ بالتطبيق للقرار الوزاري المشار اليه فلم يوافق عليه الوزير وأمر باتخاذ اجراءات فصل المدعى من خدمة . فان المستفاد من هذا الوضع الذي صدر في ظله قرار الخصم أن وكيل المدير العام لم يتصدد حين أصدر قرار الخصم أن يتحقق له اثره القانوني قبل العرض على الوزير . ومن ثم لم تلحقه النهائية بمجرد صدوره اذ ليس يكفى لتوافر النهائية للقرار الإداري بمجرد صدوره أن يكون صادرا ممن يملكه . بل ينبغي أن يتصد الذي يملك إصداره تحقيق اثره القانوني بمجرد صدوره والا كان بمثابة اقتراح لا يترتب عليه الأثر القانوني للقرار الإداري النهائي .

( طعن ١٠٧٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٧ )



### ثالثا - مدى جواز سحب القرار التلويحي

قامدة رقم ( ١٥٤ )

المبدأ :

قرار تلويحي - يعتبر قرارا اداريا - جواز سحبه وتعديله  
والفائه والتظلم منه .

ملخص الفتوى :

ان القرارات التلويحية التي تصدر من وكلاء الوزارات ورؤساء  
المصالح ان هي الا قرارات ادارية بحتة ، تخضع لما تخضع له  
سائر القرارات الادارية العادية ، من حيث جواز سحبها وتعديلها  
والفائها ، ومن حيث جواز التظلم الاداري منها .

( فتوى ١٧٣ - في ١٩/٦/١٩٥٥ )

قامدة رقم ( ١٥٥ )

المبدأ :

تعديل المقربة التلويحية هو حقيقته سحب للجزء السابق  
توقيعه على المعال - يترتب على ذلك ان يرتد اثر التعديل  
الى تاريخ صدور قرار الجزء الاول .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان المسمى قد جوزى في ٢٦ من ديسمبر  
سنة ١٩٦٢ بخمسة خبسة عشر يوما من راتبه ، وقد اجبرت الجهة  
الادارية حركة ترقية الى الدرجة الرابعة في سنة ١٩٦٣ وكانت اقدمية



المدمى تسمح بترقيته الى تلك الدرجة الا انه لما كان من غير الجائز ترقيته قانونا لعدم انقضاء المدة التي يمنع ترقيته خلالها بسبب توقيع الجزاء السالف الذكر عليه فلقد حجزت له الإدارة درجة لمدة سنة طبقا لنص المادة ١٠٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ثم مدد الجزاء الى ثلاثة ايام فقط ونقل الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٣ ، وبقى الى الدرجة الرابعة بعد مرور ثلاثة اشهر على نقله .

ومن حيث ان تعديل الجزاء الذى وقع على المدمى وهو ثلاثة ايام هو فى حقيقته سحب للجزاء السابق الموقع عليه فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ومن ثم يرتد أثر هذا التعديل باثر رجعى الى تاريخ صدور قرار الجزاء الاول ، وبذلك يستحق الترقية وجوباً الى الدرجة الرابعة بعد ثلاثة اشهر من تاريخ زوال المانع من الترقية اى اعتباراً من ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٣ ، وليس من التاريخ الذى رقى فيه فعلاً ، واذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر يكون قد جاء متطابقاً مع احكام القانون ويكون الطعن عليه غير قائم على سند صحيح من القانون متعيناً رفضه مع الزام الجهة الادارية بصرفاته .

( طعن ٦٩٦ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٦ )

#### تعليق :

قارن فى هذا المقام ملف ١٧٨/٢/٨٦ بجملة ١٩٨٣/١٠/٥ وقد كانت الحالة المعروضة فيها امام الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع حالة حكم صادر من محكمة تأديبية بتوقيع جزاء تعديل بالحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا فى الطعن الذى اقيم فى حكم المحكمة التأديبية المذكور فقررت الجمعية العمومية ان الاحكام التأديبية المصدرة ضد العاملين جزاء ما اقترغوه من مخالفات هى احكام بنشئة للعقوبة ، فاذا طعن فى هذه الاحكام امام المحكمة الادارية العليا وتصدت هذه المحكمة لتوقيع الجزاء المناسب فان حكم هذه



المحكمة هو أيضا حكم منشئ للعقوبة وليس مقررا لها ، وبالتالي يسرى من تاريخ صدوره ولا يرد أثره الى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . ومن ثم تصيب مدد المحو المقررة من تاريخ صدور حكم المحكمة الادارية العليا . وهكذا يبين وجه الاختلاف بين الأثر القانوني المترتب على تعديل الجزاء التأديبي بقرار اداري الذي يعتبر بمثابة سحب للجزاء السابق توقيعه ويرد أثره الى تاريخ صدور قرار الجزاء الأول وبين الأثر القانوني المترتب على تعديل الجزاء التأديبي بحكم من المحكمة الادارية العليا الذي يعتبر منشئاً للعقوبة .

### قائمة رقم ( ١٥٦ )

#### المبدأ :

ان قواعد القانون الاداري الخاصة بسحب القرارات الادارية وتعديلها لا تسرى في شأن الجزاءات التأديبية التي متى صدرت في حدود الاختصاص لم يجوز سحبها او تعديلها .

#### ملخص الفتوى :

ان الأمر المالي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ ينص في المادة الأولى على ان العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها على الموظفين والمستخدمين في المصالح الملكية هي :

أولاً — الإنذار .

ثانياً — قطع الماهية مدة لا تتجاوز شهرا واحدا .

ثالثاً — التوقيف مع الحرمان من الماهية لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

رابعا — التزليل من الوظيفة أو الدرجة أو تنقيص الماهية مع إبقاء الوظيفة أو الدرجة .



خامساً - الوقت بدون الحرمان من المعاش .

ثم نص في المادة الثانية منه على أن لرؤساء المصالح الحكم بالإنذار وقطع الماهية لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما أما العقوبات الأخرى والحرمان من المعاش كله أو بعضه فيكون الحكم بها طبقا لأحكام القوانين والأوامر العالية الجارية العمل بها .

وقد بينت المادة الرابعة من ديكريته ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ المعدلة بديكريته ٨ يولية سنة ١٨٩٤ السلطات المختصة بالعقوبات الأخرى غير الإنذار وقطع الماهية مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما وأوضحت أن الحكم بهذه العقوبات يكون بمعرفة الناظر (الوزير) بناء على قرار مجلس التأديب الذي يصدر بطلب من رئيس المصلحة وبعد النظر في مستندات براءة الموظف فسفاهية كانت أو كتابية .

ثم بينت هذه المادة طريقة التظلم من هذا القرار بالنسبة الى الموظف فصرحت أن له أن يتظلم منه في ظرف ثمانية ايام من تاريخ اعلانه بتقرير مكتوب يرفع الى المجلس المخصوص المنصوص عليه بديكريته ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ الذي يعتمد من تلقاء نفسه بناء على هذا التظلم أما النسبة الى الوزير فقد نصت هذه المادة على أنه اذا لم يصادق على القرار يحيل الأمر الى المجلس المخصوص ثم أضلفت أنه في هاتين الحالتين يصدر المجلس قرارا قطعيا ويجوز له الحكم بالبراءة أو بأى جزاء تاديبى .

وواضح من ذلك أن المشرع قد عين السلطات المختصة بتوقيع العقوبات التأديبية وبين ما يجوز التظلم فيه من هذه القرارات وطريقة هذا التظلم والجهات المختصة بالفصل فيه وحدود ولايتها عند نظره ، ومن ثم لم يترك الأمر للقواعد العامة تسرى عليه وتحكمه وذلك على اعتبار أن توقيع الجزاء التأديبى فى الواقع تضاعف من نوع خاص وإن كان صادرا من سلطات إدارية .



ومتى كان الأمر كذلك فإن قواعد القسّاتون الإداري المتعلقة بالنظام من القرارات الإدارية وسحبها أو تعديلها بمعرفة السلطة الرئاسية لا تسرى بالنسبة إلى القرارات الصادرة بمقتوبات تأديبية .

ولذلك انتهى رأى القسم إلى :

أن رئيس المصلحة هو المختص وحده بتوقيع مقتوبات الإنذار والحرمان من المرحب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما .

لما المقتوبات الأخرى فيكون توقيعها بمعرفة الوزير بناء على قرار مجلس التأديب طبقا للأحكام الواردة في الأوامر العالية المتعلقة بالتأديب .

وانه متى أصدر رئيس المصلحة قرارا تأديبيا في حدود اختصاصه فإنه لا يجوز له أن ينسحب هذا القرار أو أن يمدله سواء بالتشديد أو بالتخفيف .

وان الوزير لا يملك إلغاء أو تعديل قرار تأديبي صادر من رئيس المصلحة في حدود اختصاصه سواء كان هذا التعديل بالتخفيف أو بالتشديد ، كما ليس له إحالة الموظف إلى مجلس التأديب لمحاكمته عن نفس الواقعة التي صدر بالمقتاب عليها قرار رئيس المصلحة .

( فتوى ٣١٨ - ١٧/١١/١٩٤٩ )

قائمة رقم ( ١٥٧ )

المبدأ :

قرار تأديبي - سحبه - لا يجوز إلا إذا كان القرار المراد سحبه مخالفا للقانون .



### ملخص الفتوى :

ان مشروعية سحب القرارات القضائية التي تصدر من وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح ، في غم القوانين الاداري - تقوم اساسا على تبيين جهة الادارة من تصحيح خطأ وقعت فيه ، ويتقضي ذلك ان يكون القرار المراد سحبه قيد بسدر مخالف للقانون ، اما اذا قام الجزاء التلبيح على اسباب صحيحة يستوفى شرائط القانونية ، فانه يمنع على جهة الادارة ان تنال منه سواء بالسحب او الالغاء او التحويل لانتفاء العلة التي شرعت من اجلها قواعد السحب والتظلم ، وذلك لاحترام القسرار ، واستقرار الأوضاع ، وتحقيقا للمصلحة العامة التي تتطلب ان تكون في الجزاء التلبيح زجر لمن وقع عليه ، وعبرة لغيره من الموظفين .

( فتوى ١٧٢ - في ١٩/٦/١٩٥٥ )

### قاعدة رقم ( ١٥٨ )

#### المبدأ :

لا يجوز لجهة الادارة ان تسحب القرار التلبيح المبرور لتوقيع جزاء اشد منه .

#### ملخص الحكم :

ان المستفاد من الاوراق ان القرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦٥ ، بهجاء المدعى بخضم خمسة عشر يوما من مرتبه قد صدر من نائب مدير المؤسسة للشئون المالية في حدود الاختصاص الذي فوضه فيه رئيس مجلس الادارة - واذا صدر هذا القرار من رئيس مختص باصداره وبما له من سلطة تقديرية في توجيه الجزاء المناسب لما ثبت في حق المدعى من مخالفة ودون ان

( م ٢٠ - ج ٩ )



يشوب هذا التقدير غلو في الشدة أو الإسراط في اللين - فإن القرار المذكور يكون سليماً ومطابقاً للقانون ومن غير الجائز سحبه - إذ أن مشروعية سحب القرارات التأديبية تقوم أساساً على تمكن الجهة الإدارية من تصحيح خطأ وقعت فيه ، ويتلضى ذلك أن يكون القرار المراد سحبه قد صدر مخالفاً للقانون - إما إذا قام الجزاء على سبب صحيح مستوفياً شرائطه القانونية مماثلة يمنع على الجهة الإدارية سحبه لتوقيع جزاء أشد منه .  
( طعن ١٤٩٢ ، ١٤٩٤ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ١٥٩ )

المبدأ :

إن رئيس المصلحة هو المختص وحده بتوقيع عقوبات الإنذار وقطع المرتب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً ، أما العقوبات الأخرى فيكون توقيعها بموافقة الوزير بناء على قرار مجلس التأديب طبقاً للأحكام الواردة في الأوامر المالية المتعلقة بالتأديب . وأنه متى أصدر رئيس المصلحة قراراً تأديبياً في حدود اختصاصه ، فإنه لا يجوز أن يسحب هذا القرار أو أن يعدله بالتشديد أو بالتخفيف . وأن الوزير لا يملك إلغاء أو تعديل قرار تأديبي صادر من رئيس المصلحة في حدود اختصاصه سواء كان هذا التعديل بالتخفيف أو بالتشديد كما ليس له إحالة الموظف إلى مجلس التأديب لمحاكمته عن نفس الواقعة التي صدر بالعقاب عليها قرار رئيس المصلحة .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعاً بجلسته المنعقدة في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ موضوع العقوبات التأديبية والسلطات المختصة



بتعديلها والغائها على ضوء ما أبدته إحدى الوزارات على فتوى  
القسم السابق صدورها بجلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ .

وأمر القسم على رايه السابق للأسباب الآتية :

بين المشرع في الأوامر العالية الصادرة في ٣ من إبريل سنة  
١٨٨٣ و ٢٤ من مايو سنة ١٨٩٥ و ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ والأوامر  
المعدة لها العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها على الموظف  
أو المستخدم في المصالح الملكية وبين السلطات المختصة بتوقيع  
وتعديلها أو الغائها . كما بين الإجراءات الخاصة بالمحاكمة  
التأديبية والمواعيد المتعلقة بها .

ويتضح من استعراض هذه الأوامر أن السلطات المختصة  
في مسائل التأديب هي :

١ - رئيس المصلحة .

٢ - مجلس التأديب .

٣ - المجلس الخصوصي .

أما رئيس المصلحة فله أن يحكم بالإنذار ويقطع الماهية لدة  
لا تجاوز خمسة عشر يوما أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها  
إلا بناء على قرار من مجلس التأديب .

وقد بين الأمر العالي الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥  
معدلا بالأمر العالي الصادر في ٨ من يونيو سنة ١٨٩٤ الإجراءات  
التي تتبع في المحاكمة التأديبية وطريقة استئناف القرار الصادر  
من مجلس التأديب سواء بالنسبة إلى الوزير أو الموظف المحكوم عليه  
ويعاد هذا الاستئناف .

فمن ثم المادة الرابعة من الأمر العالي المشار إليه على  
أنه يجب إعلان قرار مجلس التأديب المذكور إلى المستخدم ويجوز له



في ظرف ثمانية أيام أن يتظلم بتقرير يقبله بالكتابة الى المجلس  
المختص ويساء على هذا التظلم ينعقد المجلس من تلقاء نفسه .

فاذا لم يقدم التظلم في الموعد المذكور يمرض قرار مجلس  
التأديب على الوزير فان لم يصادق عليه يحيل الموضوع الى  
المجلس المختص .

«وفي هاتين الحالتين يصدر المجلس المختص قرارا قطعيا  
ويجوز له بترئة ساحة الإستخفاف أو الحكم عليه بأى جزاء  
تأديبي » .

وواضح من ذلك أن المشرع قد جعل من السلطات التأديبية  
سواء كانت رئيس المصلحة أو المجلس التأديبية أو المجلس  
المختص قضاء من نوع خاص فقراراتها لا تعتبر قرارات إدارية  
الا من حيث الشكل فقط أما من حيث الموضوع فهي قضاء وجبوع  
خصائص القضاء بتوافرة فيها اذ هي تفصل في خصومة بين  
الإدارة التي تهتم وتقوم بدور النيابة العمومية أمام القضاء والموظف  
الذى يدافع . وتقوم هذه خصومة على مسألة متعلقة بخالفه  
القوانين أو الأنظمة الصابة .

وعلى ذلك فان هذه القرارات لا تخضع لما تخضع له القرارات  
الإدارية من القواعد المتعلقة بالسحب كما لا تسرى بالنسبة اليها  
السلطة الرئاسية .

ولو قيل بغير ذلك لترتب عليه نتائج خطيرة . فمثلا  
لا يكون هناك ما يدمو الوزير الى استئناف قرار مجلس التأديب  
طبقا للبادة الرابعة من الامر العالى الصادر فى ٢٤ من مايو سنة  
١٨٨٥ ما دام أنه يستطيع ان يستعمل السلطة الرئاسية بالنسبة  
اليه بالانقضاء أو التعديل تشديدا أو تخفيفا .

كما انه لو أن للوزير ان يستعمل السلطة الرئاسية بالنسبة



إلى السلطات التأديبية لأمكنه ان يصدر لاعضاءها أوامر بالحكم على  
وجه معين . وهو مالا يمكن التسليم به بداهة .

وما دام رئيس المصلحة هو أحد السلطات التأديبية التي منحها  
القانون اختصاصا في الحكم بالمعقوبات التأديبية في نطاق خاص  
فان طبيعة قراره لا تختلف عن طبيعة قرار مجلس التأديب أو  
المجلس المخصوص كما لا يختلف قضاء قاضي المحكمة الجزئية من  
حيث طبيعته من قضاء محكمة الاستئناف .

هذا ولم يخول القانون مجلس الوزراء أية سلطة بالنسبة  
إلى المسائل التأديبية فهو ليس جهة استئناف لقرارات رؤساء  
المصالح أو لمجالس التأديب المخصوصة ولا جهة يرفع إليها  
التماس إعادة النظر في هذه القرارات واعتباره مهينا على  
مصالح الدولة لا ينحصر اختصاصا في مسألة عين القانون على  
وجه الدقة والتحديد السلطات المختصة بها ولم يذكره من بينها .

وما قيل عن مجلس الوزراء يقال أيضا - للأسباب ذاتها -  
عن الوزير بالنسبة إلى رئيس المصلحة .

هذا وقبل صدور قانون مجلس الدولة في سنة ١٩٤٦ لم  
يكن هناك من وسيلة للتظلم من القرارات التأديبية متى كانت قد  
صدرت نهائية أو أصبحت كذلك بفوات ميعاد الطعن فيها .  
غير ان قانون مجلس الدولة قد أنشأ جهة يمكن الطعن أمامها في  
هذه القرارات هي محكمة القضاء الإداري وبين القانون أسباب  
الطعن وهي : ١ - عدم الاختصاص . ٢ - وجود عيب في الشكل  
٣ - مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها  
٤ - إساءة استعمال السلطة .

١ - الحق

هذا عن الأخطاء من السلطة الرئاسية أما عن السحب من  
السلطة التي أصدرت القرار فيلاحظ ان اعتبار القرار التأديبي  
قرارا قضائيا - وان كان صادرا من سلطة إدارية - يؤدي إلى أنه



هذه السلطة متى اصدرت قرارها لا يجوز لها العودة الى النظر  
الموضوع الا اذا كان القانون قد وضع نظاما خاصا بإعادة النظر .

وفي حالة التأديب لم يرفع الشارع نظاما لاعادة النظر في  
القرارات التأديبية سواء كانت صادرة من رئيس المصلحة . او من  
مجلس التأديب ومضى ميعاد الاستئناف او من المجلس المخصوص .  
فلا يجوز انشاء طريق للطعن لم يقرره الشارع .

وجواز الطعن في القرار أمام محكمة القضاء الإداري لا يستتبع  
يلتزم جواز سحبه من جانب الإدارة . فمن القرارات الإدارية  
ما يستتق الطعن فيها أمام السلطات الإدارية فلا يجوز سحبها .  
ويصير التظلم منها الى هذه السلطات مبرا لا جدوى منه ولذلك  
لا يترتب عليه انقطاع ميعاد الطعن وقد اشارت الى مثل هذه  
القرارات محكمة القضاء الإداري ( القضية ١٢٦ سنة ٢ مجموعة  
الحكام مجلس الدولة ص ٨٣٨ ) اذ قالت « ان المريضة بهذا المؤدى  
لا تعتبر تظلم بالمعنى الذى اراده القانون فلا تقف سريان الميعاد  
إلى الذى يقف الميعاد هو التظلم الذى ينصب على قرار إداري قابل  
فه حتى تتاح بذلك لجهة الإدارة فرصة النظر في المدحول عنه  
وتكفى صاحب الشأن مؤونة التقاضى مضمومة اما القرار الإداري  
الذى لا تملك الإدارة المدحول عنه فان التظلم منه لا يجدى في وقف  
سريان ميعاد رفع الدعوى » .

لهذا اذن نوع من القرارات لا يجوز للإدارة سحبها ومن  
ثم لا يجدى التظلم فيها مثل قرارات لجان الجوارك ولجان  
تقدير الفرائث ولجان الطعن فيها ولجان الشكايات وهذه  
القرارات تعرف عن طريق دراسة طبيعتها . والأحكام القانونية  
المتعلقة بها ومنها القرارات التأديبية .

وعلى ضوء هذه المبادئ استعرض القسم ملاحظات الوزارة  
والتي طلب معالي الوزير إعادة النظر في الفتوى على أساسها .

أولا - أول هذه الملاحظات ان الفتوى تستند الى البند



الثاني من الأمر العالي الصادر سنة ١٩٠١ مع أن هذا النص لا يعتبر قرار رئيس المصلحة نهائيا بعكس ما جاء في الأمر بالنسبة الى المجلس المخصوص اذ نص على اعتبار قراره قطعيا .

ويرد على ذلك بأن قسم الرأي مجتمعا لم يستند الى نص المادة الثانية من الأمر العالي المشار اليه في فتواه الا من حيث بيان أن رئيس المصلحة هو أحد السلطات القضائية التي خولها القانون اختصاصا معيناً مظه في ذلك مثل مجلس التأديب والمجلس المخصوص وأنه مادام القانون لم ينفذ طريقة للطعن في قراراته على خلاف ما فعل بالنسبة الى قرارات مجلس التأديب فإنه لا يجوز للوزير الغاءها لأن هذا الاختصاص لم يؤول للوزير ولا اختصاص الا بنص بل يمكن القول أن الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٨٣ قد نزع هذا الاختصاص من الوزير بعد أن كان مخولا له بمقتضى الأوامر العالة الصادرة في سنة ١٨٧٨ و ١٨٧٩ .

أما النص على أن المجلس المخصوص يصدر قرارا قطعيا فالمقصود به بيان أن هذا القرار ليس من اللازم أن يصدر به قرار من الوزير على خلاف الحال بالنسبة الى مجلس التأديب .

ثانيا - القاعدة القانونية أن من يملك الاصدار يملك الالغاء .

والرد على ذلك أن هذه ليست قاعدة ولا يستند لها في القانون الإداري على الخصوص فليس من ملك أن يفعل امرا يملك أن يفعل ضده قد يكون صحيحا أنه يملك الا بفعله ولكنه لا يملك بالضرورة فعل ضده فالوزير يملك تعيين موظف ولكنه متى عينه لا يملك فصله لجرد أنه يملك تعيينه والوزير يملك منح العالوات ولكنه لا يملك منعهما لجرد أنه يملك منحها .

ثالثا - أن قانوني العقوبات وتحقيق الجنايات قد نصا صراحة على الأحوال التي يكون فيها الحكم نهائيا وعلى الأحكام القابلة



الاستئناف كما نصصنا على أنه لا يجوز للقاضي متى أخذ الحكم أن يعدل عنه . .

والرد على ذلك أن قانونى المرافعات وتحقيق الجنايات قد بينا حدود اختصاص القاضي الجزئ وبيننا ما يعتبر من أحكامه نهائيا وما يجوز استئنافه كما نص القانون على تحويل رئيس المصلحة الحكم بمقتضى الإنذار وقطع المرتب مدة لا تجاوز ١٥ يوما دون بيان طريقة استئناف هذا الحكم وسبب المفارقة بين هذه القوانين أن القاضي الجزئ له اختصاص نهائى واختصاص ابتدائى فكان من الواجب أن تبين حدودهما بعكس الحال بالنسبة الى رئيس المصلحة إذ ليس له سوى اختصاص واحد ولا تستأنف قراراته أمام أية جهة .

ولو كان اختصاص القاضي الجزئ من نوع واحد . ولم يذكر القانون طريقة الطعن فى أحكامه لكأن هذه الأحكام نهائية بلا شك دون حاجة الى نص صريح على ذلك .

أما القول بأن قانونى المرافعات وتحقيق الجنايات قد نصا على أنه لا يجوز للقاضي متى أصدر الحكم أن يعدل عنه فليس هناك نص بهذا الشكل فى أى من القوانين وإنما هى قاعدة مسلم بها دون حاجة الى نص خاص .

رابعا - التسليم بأن قرار رئيس المصلحة نهائى يعطيه من الحق أكثر مما لمجلس التدابير الذى تستأنف قراراته .

ويلاحظ على ذلك أن لكل من رئيس المصلحة ومجلس التدابير اختصاصا معينا . وقد خول القانون للاول الحكم بمقتوبتين خفيفتين وخول لمجلس التدابير الحكم بالمقتوبات الكبيرة وبمسطاة اختصاص رئيس المصلحة رأى المشرع أن يكون هذا الاختصاص نهائيا تويرا للوقت وتبسيطا للعمل وتأكيدا لسلطة الرئيس على رؤوسيه ومثل هذا متبع فى قانونى المرافعات وتحقيق الجنايات اللذين استند اليهما الكتاب فى أكثر من موضع إذ أن اختصاص القاضي



الجزئي نهائياً في بعض الأحوال مع أن اختصاص المصالح الابتدائية ليس نهائياً بل تستألف أحكامها أمام محاكم الاستئناف .

خامساً - الفتوى تحرم الموظف من حق التظلم المتردد لجميع الخصوم في القوانين المدنية والجنائية .

ليست الفتوى هي التي تحرم . وإنما القانون هو الذي رأى للمصلحة العامة أن يجعل قرار رئيس المجلس بتوقيع العقوبتين المخيفتين الداخلتين في اختصاصه نهائياً لا يستألف كما أنه في نطاق القوانين المدنية والجنائية حرّم المحكوم عليه من حق التظلم في كثير من الأحوال .

سادساً - جرى العمل في مصر من مدة طويلة على جواز الرجوع في العقوبات التأديبية .

والرد على ذلك أن العرف لا يغير القانون . ولا يمكن أن تقوم قاعدة عرفية بالمخالفة للقانون وقد جرى العمل في مصر - لأسباب كثيرة - على إجراءات مخالفة للقانون وعلى الأخص في شئون الموظفين . كتأديب الموظفين المؤقتين المعينين على درجات دائمة ووقف الموظفين . من العمل . ويظهر أن السبب الرئيسي في ذلك هو عدم دقة جامع الأحكام المبرورة في ما يسمى « قانون المصلحة المالية » إذ كثيراً ما تخالف هذه الأحكام القوانين التي تستند إليها .

سابعاً - أعطى المشرع الوزير حق الإشراف على العقوبات التأديبية والغائها ورفع الأمر إلى المجلس المخصوص فمن باب أولى يكون له الرقابة على العقوبات التي يوقعها رئيس المصلحة لأن من يملك الأكثر يملك الأقل .

ويلاحظ أولاً أن قاعدة من يملك الأكثر يملك الأقل قاعدة غير مضمونة بها في نطاق القانون الإداري حيث تحدد الاختصاصات بالقانون أو القرارات التنظيمية .



وثانياً ان المشرع لم يخول الوزير الاشراف على العقوبات التأديبية أو الغائتها وحقه في رفع الأمر الى المجلس المخصوص بالنسبة الى مجلس التأديب ليس اشرافاً ولا إلغاء لقرارات ذلك المجلس بل بالعكس هذا يدل على أنه لا اشراف له عليها اذ لو كان له حق الاشراف أو الإلغاء لما كان هناك ما يدموه الى استئناف هذه القرارات أمام المجلس المخصوص ولا يكتفى بالغائها أو تعديلها من تلقاء نفسه .

فكون الوزير له حق استئناف قرارات مجلس التأديب معناه أنه لا سلطة له عليها وحقه في الاستئناف كحق الموظف نفسه سواء بسواء .

ثالثاً - المسؤولية الوزارية لا تستقيم اذا لم يكن للوزير اشرافه على تصرفات رؤساء المصالح .

لا شأن للمسئولية في تحديد الاختصاصات طبقاً للقانون ويكون الوزير مسئولاً أمام البرلمان ليس معناه أنه يملك كل شيء ويستطيع التصرف في كل شيء ما دام الأمر في النهاية سوف يستحيل الى مسئولية وزارية .

على أن للوزير . بما له من السلطة على رؤساء المصالح ان يتخذ الاجراءات التأديبية ضدهم انفسهم اذا رأى انهم قد تصرفوا تصرفات خاطئة وأسافوا استعمال سلطاتهم التأديبية .

رابعاً - اذا حرم الموظف من التظلم أصبح عرضة للاضطهاد .

ان القانون الإداري مبني أولاً وقبل كل شيء على المصلحة العامة ولو ضحى في سبيل تحقيقها ببعض المصالح الفردية والمفروض دائماً ان الإدارة في مباشرة أعمالها تستهدف المصلحة العامة كما ان سبيل الطعن في القرار التأديبي مفتوح للموظف امام محكمة القضاء الإداري فلا خوف اذن من الاضطهاد . كذلك للوزير كما سبق البيان ان يتخذ الاجراءات التأديبية ضد رئيس



المصلحة الذي يستعمل سلطته استعمالا خاطئا أو في غير المصلحة العامة .

عائدا - التضرر من الأوامر الإدارية حق مقرر ومجلس الدولة تعرض عليه مثلت القضايا من موظفين في أمور الترقية والنقل والفصل والاحالة الى المعاش .

ويرد على ذلك أنه ليس معنى عدم جواز سحب القرار التاديبي أو الفائه بمعرفة السلطة الإدارية أنه لا يجوز الطعن فيه . أمام القضاء الإداري فكل ما في الأمر أن النظام الإداري سواء لمن أصدر القرار أو الى السلطة الرئاسية يستفلق أمام الموظف ولكن يبقى له الطعن أمام القضاء .

هذا ويضيف القسم أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة الصادر أخيرا قد نص في المادة ٨٥ منه على أن القرار الصادر من رئيس المصلحة بتوقيع مقبوض الإنذار وخصم الماهية مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما يكون نهائيا وبذلك يكون المشرع قد أقر ما ذهب اليه قسم الرأي في عقوباته محللر البحث .

( غتوى ٦٥ - في ١٧/١٥/١٩٥١ )



## رابعاً - مدى تأثير قبول استقالة العامل على الإجراءات التأديبية المتخذة قبله

قاعدة رقم ( ١٦٠ )

### المبدأ :

ان لم يكن هناك نص يمنع الجهة الادارية من قبول استقالة الموظف الذى تقوى النيابة المالية ، التفتيش منه فيما نسب اليه من اختلاس وتزوير ، الا انه قد يترتب على قبول استقالته فى هذه الظروف ، ان يتمطل تطبيق بعض الاحكام الخاصة بالتأديب عليه ، ومن ثم فهو اجراء لا يتفق والمصلحة المالية ، التى يجب ان يستهدف اليها كل عمل ادارى .

### ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً بجلسته المنعقدة فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ، طلب موظف تسوية حالته واحالته الى المعاش وتبين ان الجهة الادارية قد وقفت الموظف المذكور اعتباراً من ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بسبب ما نسب اليه من اختلاس وتزوير . وابلغت النيابة بذلك فى اليوم ذاته فتولت التحقيق وانجرت منه بكفالة .

وفى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥١ قدم طلباً يلتمس فيه تسوية حالته واحالته الى المعاش بسبب حالته الصحية وامصابه المرهقة . وتطلبون الرأى فى جواز قبول طلبه قبل ان يبت فى امره قضائياً وادارياً .

وبالرجوع الى الاحكام المنظمة لمسائل الموظفين تبين انه ليس هناك نص مانع من قبول استقالة الموظف الذى بدأ اخذ



اجراءات تأديبية ضده . وقد جاء القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة بنص في المادة ١١٠ يقضى بجواز ارجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضد الموظف . ثم حظر قبول الاستقالة اذا احيل الموظف الى المحكمة التأديبية .

فالامر يعد متروك لتقدير الوزارة الا ان القسم يلاحظ ان قبول الاستقالة ككل عمل اداري يجب ان يستهدف به المصلحة العامة . وقبول استقالة هذا الموظف الآن وهو متهم باختلاس وتزوير سوف يعطيل تطبيق الاحكام الخاصة بالتأديب عليه في حالة ثبوت هذه التهم ومن هذه الاحكام جواز الحكم بسقوط الحق في المعاش أو المكافأة كله أو بمفصه في حالة فصله تأديباً لمثل الجرائم المتهم بها وذلك في حالة ما اذا لم تر النيابة لسبب من الأسباب رفع الدعوى العمومية عليه . وفي ذلك تعطيل للمصلحة العامة التي تستلزم معاقبة الجناة مما يرتكبونه .

لذلك انتهى رأى القسم الى انه وان لم يكون هناك نص قانوني يمنع قبول استقالة الموظف المذكور الا ان القسم يرى ان قبولها في هذه الظروف لا يتفق والمصلحة العامة .

( فتوى ٦٢٤ - في ١١/١١/١٩٥١ )







## الفصل السابع - الدعوى التأديبية

### الفرع الأول - تحريك الدعوى التأديبية

أولا - الإحالة الى المحاكمة التأديبية فى تطبيق المادة

١٠٦ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١

ثانيا - الإحالة الى المحاكمة التأديبية منذ العمل

بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم

التيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية

ثالثا - طبيعة قرار الإحالة الى المحاكمة التأديبية

### الفرع الثانى - اعلان المتهم

أولا - اغفال اعلان المتهم يرتب بطلان فى الاجراءات

ثانيا - اعلان المتهم يكون بقرار الإحالة وتاريخ

الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق

ثالثا - الاعلان يكون فى محل إقامة المعلن اليه او فى

محل عمله بخطاب موصى عليه بعلم وصول

رابعا - متى يكون الاعلان فى مواجهة التيابة العامة

صحيحا

خامسا - حضور المتهم ليس لازما لمحاكمته تأديبيا

مادام قد اعلن او اخط علميا بالدعوى التأديبية

### الفرع الثالث - سقوط الدعوى التأديبية

أولا - الأوضاع التشريعية لميعاد سقوط الدعوى

التأديبية

ثانيا - ميعاد سقوط الدعوى التأديبية من النظام العام

ثالثا - عدم سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية فى

بعض الحالات

رابعا - استتالة ميعاد سقوط الدعوى التأديبية عند

تداخل المسئولتين التأديبية والجنائية

خامسا - علم الرئيس المباشر بالخلافة

سادسا - وقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية

سبعا - انقطاع سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية

### الفرع الرابع - انقضاء الدعوى التأديبية بوفاة المتهم



## الفصل السابع الدعوى التأديبية

تفليسي :

### مأخوذة الدعوى التأديبية :

يقصد بالدعوى التأديبية « مطالبة النيابة الادارية القضاء ،  
مثلا في مختلف المحاكم التأديبية ، بمحاكمة العامل عن العمل او  
الاممال التي وقعت منه ، بقصد مجازاته تأديبيا ، وذلك بالحكم  
عليه باحدى العقوبات التي نص عليها القانون » ( د . مؤاد  
المطار - القضاء الادارى ، طبعة ١٩٦٦ - ص ٨١٧ )

وتتولى النيابة الادارية مباشرة الدعوى التأديبية امام جهات  
القضاء التأديبي بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة بمقتضى نص المادة  
الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة  
الادارية والمحاكمات التأديبية . كما تتولى النيابة الادارية مباشرة  
الدعوى التأديبية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام طبقا للقانون  
رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ، وقد تأيد ذلك بالقانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة . ومن ثم فان النيابة الادارية هي ، وحدها  
التي تختل امانة الدعوى التأديبية امام المحكمة ( كمال الجرف -  
النيابة الادارية ودورها في دعم الادارة الحكومية - مجلة العلوم  
الادارية - السنة الثانية - العدد الاول ص ١٣١ ( المعداد الثاني -  
ص ١١٣ ) .

وتجد ثار تباين جوهري الاحكام التي يرجع اليها فيما لم  
يُرد بشأنه نص . . . . . ويقتضى البداية الثالثة من تبليسون مجلس الدولة  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بأنه تطبق احكام قانون الاراءيات فيما لم يرد  
غيه نص . وذلك الى أن يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالتقسيم  
القضائي » على أنه نظرا للتشابه بين القضاء التأديبي والقضاء



الجنائي فانه يتعين الرجوع الى قانون الاجراءات الجنائية في كل ما يرد به نص خاص بالدعوى التأديبية ، واستلام الحلول المناسبة باعتباره القانون العام لها ، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة نظام التأديب والغرض منه ( د. احمد موسى - دعاوى الادارة امام القضاء الادارى - مجلة العلوم الادارية - السنة التاسعة عشرة - المجلد الثانى - ديسمبر ١٩٧٧ - ص ١٨ - والدكتور عبد الفتاح حسن - المرجع السابق ص ٢١ و د. محمد جودت الملط - المرجع السابق - ص ٢٢٣ ) .

وقد ذهب رأى ابيدته المحكمة الادارية العليا الى اخضاع الدعوى التأديبية - كالفصومة الادارية - لما جاء فى قانون المرافعات المدنية والتجارية من نصوص متعلقة ببسده سريان مواعيد السقوط ويقواعد القانون المدنى ، باعتبار ان هذه النصوص وتلك القواعد ، تطبق امام القضاء الادارى وفى نطاق المنازعات الادارية ، فيما لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة ، وبالقدر الذى لا يتعارض اساسا مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة . وتطبيقا لذلك ، قضت المحكمة الادارية العليا بان المادة الرابعة من قانون اصدار قانون المرافعات تقرر ان ما يستحدثه القانون من مواعيد بالمعنى العام لهذه العبارة ، لا يسرى الا من تاريخ العمل به ، وأنه فيما يتعلق ببسده السقوط خاصة فغفلا عن انه لا يجوز التمسك بها الا من تاريخ العمل بالقانون الذى استحدثها ، فلها لا تبدأ فى السريان ايضا الا من تاريخ العمل بهذا القانون . واضاف المحكمة الادارية العليا ان الفقرة الاولى من المادة الثامنة من القانون المدنى ، ردت هذا الحكم اذ نصت على ذلك بقولها « اذا قرر النص الجديد مدة للتقديم اقصر مما قرره النص القديم سرت المدة الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد » .

ويرى بعض الفقه ( د. السيد محمد ابراهيم - المرجع السابق ص ٥٧٩ وما بعدها ) ان احكام قانون المرافعات والقانون المدنى



وما قررته من عدم سريان مواعيد السقوط الا من تاريخ العمل بالقانون الذى استحدثها ، تد روعى فى تقريره ان هذه المواعيد تتعلق بحقوق مكتسبة فى نطاق الروابط الخاصة ، ومن ثم فما كان للقانون ان يستحدث ميعاد سقوط يرتد باثر رجعى وينسحب على الحقوق القائمة قبل صدوره فيهدرها ويرتب سقوطها . وعلى ذلك فان عدم رجعية مواعيد السقوط يرتد الى ضرورة احترام الحقوق المكتسبة فى ظل الروابط والعلاقات الخاصة . اما فى الروابط والمراكز الوظيفية ، وعلى الاخص فى نطاق السلطات والسلطات التأديبية ، فليس ثمة حقوق قائمة تحول دون سريان مواعيد السقوط المستحدثة باثر رجعى كما هو الشأن فى الروابط الخاصة .

ويضئ المستشار الدكتور سيد محمد ابراهيم الى ان الدموى التأديبية اقرب صلة بالدموى الجنائية ، وان الجزاءات التأديبية التى يقضى بها اقرب صلة بالمعقوبات الجنائية .

ولهذا فانه عند النقص فى القواعد التأديبية ، ينبغى استلام الحلول المناسبة من الأصول والمبادئ والقواعد الجنائية لا من القواعد المدنية والمرافعات . ولقد نهلت المحكمة الادارية العليا الكثير من معين القواعد الجنائية . فمضاهىها الخاص بقواعد التحقيق واجراءاته ، وضرورة الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة الادانة ، وعدم جواز تعديل وصف المخالفة ، وعدم جواز تعدد المعقوبات ، واستفراق عقوبة المخالفة ذات الوصف الاشد لمعقوبة المخالفة ذات الوصف الاخف ، كل ذلك مستمد ولا شك من المبادئ المقررة فى التشريعات الجنائية . وكان ينبغى تمشيا مع هذا الاتجاه السليم فى استنباط الحلول التأديبية من المصادر الجنائية ، استلهم مبدءا تطبق القاتون الاصلح للمتهم واعماله فى المجال التأديبي . ولما كان هذا المبدأ يجيز استثناء تطبيق القاعدة الجزائية باثر رجعى على ما سبق صدورها من وقائع متى كان فى تطبيقها مصلحة للمتهم ، فان اعمال هذا المبدأ فى المجال التأديبي ، يؤدى الى تطبيق قاعدة سقوط الدموى التأديبية اثناء الخدمة المقررة بقانون



العمالين ، وهى قاعدة ولا شك امسح للمتهم من سابقتها التى لم تكن تجيز هذا السقوط ، وسرياتها يثر رجعى على المخالفات التى وقعت قبل صدورها ، ومن ثم تعتبر هذه المخالفات قد سقطت متى استوفت مدد سقوطها المقررة . وهى لا تعتبر ساقطة اعتبارا من تاريخ نفاذ قانون العاملين بل اعتبارا من تاريخ استيفائها لمدد سقوطها ولو كان ذلك قبل نفاذ قانون العاملين ، وذلك اهمالا للاثر الرجعى لبدء تطبيق القانون الاصلح للمتهم .

وبهذا كله تشترك القواعد الادارية العامة مع مبدأ تطبيق القانون الاصلح للمتهم فيما تودى اليه من احتساب مدة سقوط الدعاوى التأديبية .

فان كانت المخالفة قد استوفت مدة سقوطها قبل نفاذ قانون العاملين ، فان القواعد الادارية العامة تلقى باعتبارها ساقطة اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون ، فى حين يقضى بمبدأ تطبيق القانون الاصلح للمتهم باعتبارها ساقطة اعتبارا من التاريخ الذى استوفت فيه مدة سقوطها .



## الفصل الأول تحريك الدعوى التأديبية

### تعليق :

نظرا لطبيعة الدعوى التأديبية المتميزة على غيرها من غيرها  
الدعوى الادارية ، فان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس  
الدولة ، قد أورد في الباب الأول منه المواد الخاصة بالاجراءات  
امام المحاكم التأديبية في الفصل الثالث الخاص بالاجراءات تحت  
عنوان مستقل بهذا الشأن ، في حين افرد القانون موادا معينة  
للدعوى الادارية الأخرى تحت عنوان الاجراءات امام محكمة  
القضاء الاداري والمحاكم الادارية . وبذلك نظم القانون إجراءات  
مستقلة الدعوى التأديبية متميزة ومختلفة عن الاجراءات الخاصة  
بغيرها من الدعوى الادارية .

وقد نصت المادة التاسعة من القانون على أن يتولى أعضاء  
النيابة الادارية الادعاء امام المحاكم التأديبية . هذا وتبدأ اجراءات  
رفع الدعوى التأديبية بحالة الأوراق من جانب ادارة النيابة  
المختصة الى المكتب الفني بالادارة العامة مشفوعة بمذكرة بالرأى  
الذى انتهت اليه ، على أن يرفع بها مشروع تقرير اتهام مبيناً به  
اسم العامل المتهكم ووظيفته ودرجته ومحل اقامته ووصف المخالفة  
المسندة اليه وارقام المواد والقوانين المطلوب تطبيقها وقائمة  
بأسماء شهود الإثبات موقعاً عليها من عضو النيابة المختص .  
ويتولى عضو النيابة بالمكتب الفني دراسة الأوراق وعرضها على  
الوكيل العام المختص ، فإذا وافق الأخير على الاحالة الى المحاكمة  
التأديبية ، أرسل الملف الى ادارة الدعوى التأديبية لتتولى اقامة  
الدعوى التأديبية .

وإذا كان الأصل أن الاحالة الى المحاكمة التأديبية منوطة بالنيابة  
الادارية وفقاً لتقديرها في ضوء نتيجة التحقيق ، فإن الجهة



الادارية المختصة . وللجهاز المركزي للحسابات أن يطلب من النيابة الادارية تقديم العامل الى المحكمة التأديبية . وفي هذه الحالة تلتزم النيابة الادارية برفع الدعوى التأديبية .

وطبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه، تمام الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بإيداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ، ويجب أن يتضمن القرار المذكور بياناً بأسماء العاملين وفئاتهم والمخالفات المنسوبة اليهم والنصوص القانونية الواجبة التطبيق . والنيابة الادارية هي وحدها التي تقيم الدعوى وتتولى الادعاء أمام المحكمة التأديبية وهي فيما تبائره من اجراءات أمام المحكمة التأديبية انها تنوب قانونا عن الجهة الادارية أو غيرها التي يتمها العامل المتقدم للمحكمة والتي تعتبر الخصم الأصلي في الدعوى .

وتنظر الدعوى التأديبية في جلسة تعقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ايداع هذه الأوراق قلم كتاب المحكمة ، ويتولى رئيس المحكمة تحديد الجلسة خلال الميعاد المذكور على أن يقوم قلم كتاب المحكمة بإعلان ذوى شأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ ايداع الأوراق . ويكون الاعلان في محل اقامة المعلن اليه أو في محل عمله بخطاب موهي عليه مصحوب بعلم وصول . ويتم اعلان أفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم - من تسرى في شأنهم احكام هذا القانون - بتسليمه الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة . وتصل المحكمة التأديبية في القضايا التي تحال اليها على وجه السرعة والاصل أن تصدر حكمها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ احالة الدعوى اليها وهو ميعاد تنظيمي ، حيث ان الاعتبارات العملية واستيفاء الأوراق وضمان حقوق الدفاع يؤثر عادة في اطالة هذه المدة . وللمحكمة استجواب العامل المتقدم للمحكمة وسماع الشهود من العاملين وغيرهم . وللعامل المتقدم الى المحكمة التأديبية أن يحضر جلسات المحكمة ولن يوكل عنه محابيا وله ان يمدى دفاعه



كتابة أو شفاة وللحكمة ان تقرر حضوره شخصيا ( المادة ٣٧ من قانون مجلس الدولة ) .

واذ يقوم النظام القانوني بصفة عامة على اساس اثابة المجتهد ومجازاة المهمل أو المنصرف ، وتوفر الضمانات اللازمة في الحالتين لكفالة سلامة التطبيق مع لزومها اكثر في الحالة الثانية ، فان الأمر يتطلب تمكين كل موظف محال للمحاكمة التأديبية من اثبات براءته وتوضيح الظروف المتعلقة بنشاطه . ومن ثم فان اجراءات الدعوى التأديبية تسيطر عليها مبادئ الاجراءات العامة للتقاضى التى تطبق دون حاجة لنص مريح يقررها ، مع ما تتضمنه من مراعاة حقوق الدفاع وتمكين الموظف من الاطلاع على الملف بالكامل وبصفة عامة مراعاة سيادة مبدأ المواجهة أو المواجهة في الاجراءات ، وامكان الاستعانة بمحام للدفاع ، وطلب سماع بعض الشهود . ويمكن للمحكمة التأديبية مباشرة الاستجواب وغيره من وسائل التحقير الأخرى مثل الخبرة والمعاينة من تلقاء نفسها .

وتفصل المحكمة التأديبية في الواقعة التى وردت بقرار الاحالة ، ومع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة الادارية التصدى لوقائع لم ترد في قرار الاحالة والحكم فيها إذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الأوراق ، وبشرط أن تمنح العامل أجلا مناسباً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك . وللحكمة أن تقيم الدعوى على عاملين من غير من قدموا للمحاكمة أمامها إذا قامت لديها اسباب جدية بوقوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحالة يجب منحهم أجلا مناسباً لتحضير دفاعهم إذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى برمتها إلى دائرة أخرى بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة ( المادتان ٤٠ و ٤١ من قانون مجلس الدولة ) .

وقد حددت المادتان ١٩ ، ٢١ من قانون مجلس الدولة الجزاءات.



التأديبية التى يجوز للمحاكم التأديبية توقيعها . هذا واحكام  
المحاكم التأديبية نهائية طبقا للمادة ٢٢ من القانون .

وجوز لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة الطعن  
امام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من المحاكم  
التأديبية خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ، ويعتبر من ذوى  
الشأن فى الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات  
ومدير النيابة الادارية . ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم  
المطعون فيه الا اذا امرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك ( المواد ٢٢  
و ٢٣ و ٥٠ من قانون مجلس الدولة ومقالة الدكتور أحمد موسى -  
دعوى الادارة امام القضاء الادارى - مجلة العلوم الادارية - سلفا  
الاشارة اليها ) .



أولاً - الإحالة الى المحاكمة التأديبية فى تطبيق المادة ١٠٦  
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

قاعدة رقم ( ١٦١ )

المبدأ :

الإحالة الى المحاكمة التأديبية فى تطبيق حكم المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة - المقصود بها - هو صدور قرار بهذه الإحالة اما من الجهة الادارية او من رئيس ديوان المحاسبة او من النيابة الادارية طبقاً لأحكام المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية .

ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء نظم التأديب السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية ان اجراء الاحالة الى المحاكمة التأديبية كان يندمج فى اجراء رفع الدعوى التأديبية سواء فى المخالفات الادارية او المخالفات المالية ذلك لأن الجهة التى كانت تختص برفع الدعوى كانت هى ذاتها المختصة بالاحالة الى المحاكمة التأديبية مما يبرر اعتبار الموظف محالاً الى المحاكمة التأديبية منذ رفع الدعوى التأديبية لا قبل ذلك ( المواد ٨١ و ٨١ مكرر و ٨٩ مكرراً ) ثانياً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ( بشأن نظام موظفى الدولة ) ولم يتغير هذا الوضع بصدور القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الادارية لأن هذا القانون وان استحدث لأول مرة نظام النيابة الادارية إلا أنه لم يعمد اليها بغير اختصاص محدود فى اجراء التحقيقات الادارية دون



أن يخولها سلطة الاحالة الى المحاكمة التأديبية او رفع الدعوى التأديبية فظل هذان الاجراءان على حالهما بنسج احدهما في الآخر اندماجا يحول دون النصل بينهما فصلا تاريخيا او موضوعيا .

وأخيرا صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨. المشار اليه مستحدثا لأول مرة نظام الفصل بين اجراء الاحالة الى المحاكمة واجراء رفع الدعوى بمعهد بالاجراء الأول الى النيابة الادارية ومعهد بالاجراء الثاني الى الجهة الادارية في بعض الحالات والى رئيس ديوان المحاسبة في حالات أخرى والى النيابة الادارية ومعهد بالاجراء الثاني الى الجهة الادارية في بعض الحالات والى رئيس ديوان المحاسبة في حالات أخرى والى النيابة الادارية فيما عدا ذلك على النحو المبين في المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ منه اذ تنص المادة ١٢ على أنه :

« اذا رأت النيابة الادارية حفظ الأوراق او أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب لا يجاوز ١٥ يوما تحيل أوراق التحقيق الى الوزير او من يندب من وكلاء الوزارة او الرئيس المختص . وعلى الجهة الادارية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها بنتيجة التحقيق ان تصدر قرارا بالحفظ او بتوقيع الجزاء . فإذا رأت الجهة الادارية تقديم الموظف الى المحاكمة اعادت الأوراق الى النيابة لمباشرة الدعوى امام المحاكمة المختصة » . وتنص المادة ١٣ على أنه : « يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية والمشار اليها في الماة السابقة ، ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية ، وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما التالية » . وتنص المادة ١٤ ، على أنه : « اذا رأت النيابة الادارية أن المخالفة تستوجب جزاء يجاوز الخصم من المرتب لمدة أكثر من خمسة عشر يوما ،



أحالت الأوراق الى المحكمة المختصة مع اخطار الجهة التى يتبعها الموظف بالاحالة .

١  
ويستلزم من هذه النصوص :

أولا - ان تمت قررا بالاحالة الى المحكمة التأديبية يسبق اجراء رفع الدعوى يدل على ذلك ان المادة ١٢ المذكورة تجعل من هذا القرار سندا لمباشرة اجراءات رفع الدعوى فتقضى بأن يكون رفع الدعوى بإيداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة سكرتيرية المحكمة التأديبية المختصة .

ثانيا - أن رفع الدعوى هو اجراء من اختصاص جهة واحدة هى النيابة الإدارية .

ثالثا - ان سلطة الاحالة الى المحكمة التأديبية موزعة بين الجهة الادارية ورئيس ديوان المحاسبة والنيابة الادارية . ذلك ان طلب الجهة الادارية او رئيس ديوان المحاسبة تقديم الموظف الى المحكمة واعادة الأوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى التأديبية ، هذا الطلب هو انفصاح عن ارادة ملزمة برفع الدعوى ضد الموظف وبه يتم اجراء الاحالة الى المحكمة ، اذ يتمين على النيابة الادارية فى هذه الحالة رفع الدعوى .

ويخلص من ذلك ان الاحالة الى المحكمة التأديبية - فى ظل احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه - تكون بقرار يصدر بذلك من الجهة الادارية او من رئيس ديوان المحاسبة او من النيابة الادارية .

وتنص المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على انه « لا يجوز ترقية الموظف المحال الى المحكمة التأديبية او الموقوف عن العمل فى مدة الاحالة او الوقت وفى هذه الحالة يسرى حكم المادة ١٠٤ ، فاذا استطلعت المحكمة لأكثر من سنة وثبتت عدم ادانة الموظف وجب عند ترقيته احتساب لقبه فى الدرجة المرقى



اليها ومن التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل الى المحاكمة  
التأديبية .

وتكون الاحالة الى المحاكمة التأديبية بقرار يصدر بذلك  
على الوجه المتخدم . ومن ثم فان الاحالة الى المحاكمة التأديبية هي  
تطبيق المادة ١٠٦ من قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ انما تكون  
بصدور قرار بهذه الاحالة من الجهة الادارية او من رئيس ديوان  
الحاسبة او من النيابة الادارية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

ان المقصود بالاحالة الى المحاكمة التأديبية وتطبيق  
المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي  
الدولة هو صدور قرار بهذه الاحالة من الجهة الادارية او من  
رئيس ديوان الحاسبة او من النيابة الادارية طبقا لاحكام المواد  
١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأداة تنظيم  
النيابة الادارية والمحكمات التأديبية .

( مئوى ٨٣٦ - فى ١٣/١١/١٩٦١ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٢ )

المبدأ :

ولئن كانت النيابة الادارية تتفرد بمباشرة الدعوى التأديبية الا  
ان احالة الموظف الى المحاكمة التأديبية ليس مقصورا على النيابة  
الادارية انما تشتركها فى هذا الاختصاص الجهة الادارية بحيث اذا  
رأت احالة الموظف الى المحاكمة التأديبية تعين على النيابة الادارية  
مباشرة الدعوى التأديبية - مؤدى ذلك اعتبار الموظف محالا



**المحاكمة التأديبية من التاريخ الذي تفصح فيه الجهة الإدارية عن ارادتها الملزمة في اقامة الدعوى التأديبية .**

#### **ملخص الحكم :**

ولئن كانت النيابة الادارية هي وحدها التي تنفرد باختصاص مباشرة الدعوى التأديبية أمام المحكمة ، الا ان تحريك الدعوى التأديبية او بالأحرى احالة الموظف الى المحاكمة التأديبية ليس مقصورا فقط على النيابة الادارية انما تشاركها في هذا الاختصاص الجهة الادارية بحيث اذا رأت هذه الجهة بمقتضى السلطة المخولة لها في المادة ١٢ أنفة الذكر احالة الموظف الى المحاكمة التأديبية تعين على النيابة الادارية مباشرة الدعوى التأديبية ، وهي اذ تبشر الدعوى التأديبية في هذه حالة انما تبشرها نيابة من الجهة الادارية صاحبة الارادة الاصلية في اقامة الدعوى التأديبية .

ومن حيث انه متى وضح ان دور النيابة الادارية في الحالة التي تطلب فيها الجهة الادارية احالة الموظف الى المحاكمة التأديبية مقصور على تنفيذ قرارها في هذا الشأن فلتتزم باتخاذ الاجراءات القانونية التي تقتضيها مباشرة الدعوى التي تحركت لملا بطلب الجهة الادارية فانه لا مناص من القول بأنه يتعين اعتبارا من التاريخ الذي تفصح فيه الجهة الادارية عن ارادتها الملزمة في اقامة الدعوى التأديبية اعتبار الموظف محالا الى المحاكمة التأديبية اما اجراءات مباشرة الدعوى فهي لا تعدو حسبها سلف البيان اجراءات تنفيذية للقرار الصادر من الجهة الادارية بالحالة والذي يتحدد على مقتضاه ومن تاريخ صدوره مركز الموظف القانوني من حيث الاثار التي رتبها القانون عليه في شأنه .

( طعن ٥٠٦ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ )



### قاعدة رقم ( ١٦٣ )

#### المبدأ :

**الميعاد المقرر لديوان المحاسبات والمحدد في قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بخمسة عشر يوما للاعتراض على الجزاء -**  
**لا يسرى الا حيث يكون هناك جزاء عن مخالفة مالية اوقعتة الجهة**  
**الادارية - عدم سريان هذا الميعاد في حالة عدم توقيع الجزاء -**

#### ملخص الحكم :

بالنسبة للدفع بعدم القبول تأسيسا على ان ديوان المحاسبة لم يتصرف في الدعوى في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ احالة الأوراق اليه او على الاقل من تاريخ نفاذ القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فان الميعاد المقرر لديوان المحاسبة والمحدد في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بخمسة عشر يوما لا يكون الا حيث يكون هناك جزاء عن مخالفة مالية انزلته للجهة الادارية بالموظف ، وفي هذه الحالة يحق لرئيس ديوان المحاسبات ان يعترض عليه في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغ القرار اليه والا سقط حقه في هذا الاعتراض ويعتبر موات هذا الميعاد قرينة قاطعة على موافقته على هذا الجزاء استقرارا للاوضاع الوظيفية بصفة نهائية اما حيث لا يكون هناك قرار اداري بتوقيع جزاء من مخالفة مالية فان الميعاد المتصوص عليه في المادة ١٣ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لا يسرى في حق ديوان المحاسبات وهو الامر الذي حدث في الدعوى الحالية اذ ان الديوان بعد ان عرضت الأوراق عليه دون أن يوقع جزاء على الطاعن اعاد الأوراق ثانية الى الجهة الادارية لاتخاذ اجراءاتها فيها تنفيذا لحكم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ حيث قبلت الجهة الادارية بدورها باحالة الطاعن الى المحكمة التاديبية في ظل هذا القانون الأخير وطبقا لاجزائه -

( طعن ١٣٩٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٩ )



### قاعدة رقم ( ١٦٤ )

#### النيابة :

النيابة الادارية هي وحدها التي تقيم الدعوى وتتولى الادعاء امام المحكمة التأديبية — اختلاف الأمر بالنسبة لها في مرحلة الطعن في احكام المحكمة التأديبية امام المحكمة الادارية العليا — عبارة « ذوى الشأن » الذين يكون لهم الطعن امام المحكمة الادارية العليا تشمل من لم يكن طرفا في الدعوى اذا تعدى اثر الحكم الصادر فيها الى المساس بحقوقه ومصالحه بطريقة مباشرة .

#### ملخص الحكم :

انه وان كان صحيحا — كما هو المستفاد صراحة من المواد ٤ ، ٢٣ ، ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — ان النيابة الادارية هي وحدها التي تحمّل أمّة الدعوى امام المحكمة التأديبية فهي التي تقيم الدعوى وتتولى الادعاء امام هذه المحكمة ، بل انها تدخل في تشكيلها بحيث لا يكون هذا التشكيل صحيحا الا اذا حضر من يمثلها بجلوسات المحكمة ، انه ان كان هذا صحيحا ، الا انه واضح ان مجال الأخذ به هو مرحلة المحاكمة امام المحكمة التأديبية ، ولا يصدق بالنسبة الى مرحلة الطعن في احكامها اسم المحكمة الادارية العليا ، بهذا الطعن تنظمه المادة ٣٢ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن مقتضى احكام هاتين المادتين ان يكون الطعن امام المحكمة الادارية العليا التي لا تدخل النيابة الادارية في تشكيلها — لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة ، ومن المقرر ان عبارة « ذوى الشأن » لا تنصرف الى الاطراف في الخصومة فقط ، بل انها — وفق ما سبق ان قضت به هذه المحكمة — تشمل الغير الذى لم يكن طرفا في الدعوى اذا تعدى اثر الحكم الصادر فيها



الى المساس بحقوقه ومصالحه بطريقة مباشرة ولا يغير من ذلك أن المادة ٣٢ المشار اليها تضمنت نصا على أنه يعتبر من ذوى الشأن رئيس ديوان المحاسبة ومدير النيابة الادارية والموظف الصادر ضده الحكم ، اذ انه من الجلى ان هذا النص ليس نصا حاصرا لمن يعتبرون من ذوى الشأن ومن ناحية اخرى فان لهذه الجهة باعتبارها خصما فى الدعوى ان تطعن فى الحكم الصادر فيها امام المحكمة الادارية العليا .

( طعن ٧٧٨ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٦ ) .

### قاعدة رقم ( ١٦٥ )

#### المبدأ :

الاحالة الى المحكمة التأديبية فى تطبيق حكم المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - طلب الجهة الادارية الى النيابة العامة السير فى محاكمة الموظف جنائيا - اعتبار هذا الطلب بمثابة اهالة الى المحكمة التأديبية فى هذا الخصوص .

#### ملخص الفتوى :

يقوم مقام الاحالة الى المحكمة التأديبية فى خصوص تطبيق المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ان تطلب الجهة الادارية المختصة الى النيابة العامة السير فى محاكمة الموظف جنائيا بسبب مخالفة ارتكبها وتغالطها بحسبة الجريمة ، لأن هذه المادة وان تحدثت عن المحكمة التأديبية الا انها لم تتحدث عنها الا على سبيل الأغلب بحكم السياق ، واجراء حكم القياس المذكور أمر تقتضيه طبيعة الاشياء واتساق الأوضاع والأمور الادارية حتى تسير على متن موحد مادل فى الأحوال المماثلة والا كان من ارتكب ذنبا اداريا تغالطه بحسبة الجريمة احسن حالا ممن



ارتكب الذنب الإداري ذاته الذي لم تخالفه هذه الشبهة ،  
وبدیهى أن الجهة الادارية المختصة اذ تطلب الى النيابة العامة  
السیر فی محاکمة الموظف جنائيا انما تصر على اخذه بذنبه  
وتمتقد أنه يستوفى بذلك جزاء اشد دون أن تتغلى عن محاکمته  
اداريا اذ تبين انه ليس فی الأمر جريمة ، فلا مندوحة وحالة هذه  
من اعتبار ذلك الطلب بمثابة إحالة الى المحاکمة التأديبية .  
خصوص تطبيق المادة ١٠٦ المذكورة .

( ملوى ٨٣٩ - فی ١٣/١١/١٩٦١ )



ثانياً - الاحالة الى المحاكمة التأديبية منذ العمل  
بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم  
النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية

---

قاعدة رقم ( ١٦٦ )

المبدأ :

الاحالة الى المحاكمة التأديبية اجراء قانونى يتم بصـدور  
القرار به من الجهة التى ناط بها القانون هذا الاجراء - النيابة  
الادارية هى وحدها منذ صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .  
التي تصدر قرار الاحالة الى المحاكمة التأديبية وتحمل املة  
الدعوى التأديبية امام المحكمة .

ملخص الحكم :

ان الاحالة الى المحاكمة انما هى اجراء قانونى بصـدور  
قرار الاحالة من الجهة التى ناط بها القانون ذلك الاجراء . على  
المحاكمة التأديبية انما هى النيابة الادارية التى تصدر قرار الاحالة  
منذ صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فى ١١ من افسطس  
سنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية .  
والنيابة الادارية سواء اكلت قد اقبلت الدعوى مختارة ام اقبلتها  
ملزمة بناء على طلب الجهة الادارية او الجهاز المركزى للحسابات  
منهى وحدها التى تقيم الدعوى وتتولى الادعاء ، وهى وحدها  
التي تحمل امالة الدعوى التأديبية امام المحكمة .

( طعن ١٤٣١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٩ )



### قاعدة رقم ( ١٦٧ )

#### المبدأ :

سبيل رفع الدعوى التأديبية أن تودع النيابة الإدارية أوراق التحقيق وقرار الإحالة وتقرير الاتهام وقائمة شهود الإثبات سكرتيرية المحكمة التأديبية المختصة - وجوب تضمين قرار الإحالة اسم الموظف ودرجته ومرتبته وبياناً بالمخالفات المنسوبة إليه - أساس ذلك بين من أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية .

#### ملخص الحكم :

أن الأصل الذى أرست قواعد أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ، والصادر فى ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٨ هو أن ترفع الدعوى التأديبية من النيابة الإدارية ، ممثلة فى إدارة الدعوى التأديبية - بإيداع أوراق التحقيق ، وقرار الإحالة وتقرير الاتهام وقائمة شهود الإثبات سكرتيرية المحكمة التأديبية المختصة ، ويتمين أن يتضمن قرار الإحالة اسم الموظف وظيفته ، ودرجته ومرتبته وبياناً بالمخالفات المنسوبة إليه .

( طعن ١٢٣١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٧ )

### قاعدة رقم ( ١٦٨ )

#### المبدأ :

ميعاد رفع الدعوى التأديبية وهو الخمسة عشر يوماً المتصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من قانون النيابة الإدارية - ليس ميعاد سقوط للدعوى التأديبية بل هو من قبيل استثناء النيابة الإدارية للسير فى إجراءاتها بالسرعة التى تقتضيها



المصلحة العامة للتأديب - تراخى النيابة الادارية في اقامة الدعوى  
في الميعاد المذكور - لا يسقط الحق في السير فيها .

#### ملخص الحكم :

ان الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ١١٣  
من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بامادة تنظيم النيابة الادارية  
والمحاكمات التأديبية التي نصت على انه « على النيابة الادارية في مثل  
هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما  
التالية » - هذا الميعاد ليس ميعاد سقوط للدعوى التأديبية  
وانما هو من قبيل استنهاض النيابة الادارية للسير في اجراءات  
الدعوى التأديبية بالسرعة التي تقتضيها المصلحة العامة للتأديب  
لماذا تراخت النيابة الادارية في اقامة الدعوى التأديبية في الميعاد  
المذكور فان مثل هذا التراخي لا يسقط بطبيعة الحال الحق  
في اقامة الدعوى التأديبية في الميعاد المذكور فان مثل هذا التراخي  
لا يسقط بطبيعة الحال الحق في السير في الدعوى التأديبية .

( طعن ٢٣٨٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٦٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٩ )

##### المبدأ :

الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧  
لسنة ١٩٥٨ بامادة تنظيم النيابة الادارية والذي اوجب المشرع فيه  
على الجهة الادارية ان تصدر قرارها بالحفظ او بتوقيع الجزاء -  
ميعاد تنظيمي من قبيل المواعيد المقررة لحسن سير العمل -  
المشرع لم يقصد حرمان الادارة من سلطتها بعد انقضاء هذا الميعاد  
- اعادة الاوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى التأديبية - لم  
يحدد لها المشرع ميعادا معينا .



### ملخص الحكم :

تمت المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية انه « اذا رأت النيابة الادارية حفظ الأوراق او ان المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب مدة لا تجاوز ١٥ يوما تحيل أوراق التحقيق الى الوزير أو من ينوب من وكلاء الوزراء أو الرئيس المختص وعلى الجهة الادارية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها نتيجة التحقيق ان تصدر قرارا بالحفظ او توقيع الجزاء .

غذا رأت الجهة الادارية تقديم الموظف الى المحكمة اعادت الأوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى امام المحكمة التأديبية .  
« الفصل ٥ » .

ويجب على الجهة الادارية ان تخطر النيابة الادارية بنتيجة تصرفها في الأوراق خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ صدور قرار الجهة الادارية .

كما نصت المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على انه « لو كمل الوزارة او الوكيل المساعد او لرئيس المصلحة كل في فترة اختصاصه توقيع عقوبات الإنذار والخصم من المرتب مدة لا تجاوز ٥٠ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما . وذلك بعد سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون قراره في ذلك مسبيا .

وللوزير سلطة توقيع العقوبات المشار اليها في الفقرة الاولى . كما يكون له سلطة الغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة او الوكيل المساعد او رئيس المصلحة او تعديل العقوبة بتشديدها أو تخفيفها وذلك خلال شهر من تاريخ اصدار القرار . وله اذا ما انقضى للقرار احالة الموظف الى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد .

ومن حيث ان المحكمة ترى يادى ذى بدء ان الميعاد . الذى نص عليه في المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - والذى



أوجب المشرع فيه على الجهة الإدارية ان تصدر في خلاله قراره  
بالحفظ او بتوقييع الجزاء انما هو ميعاد تنظيمي من قبيل المواعيد  
المقررة لحسن سير العمل ، دون ان يكون المشرع قد قصد الى  
حرمان الإدارة من استعمال سلطتها بالنسبة للموظف المتسوم  
اليه الاتهام بحفظ هذا الاتهام بهجازه بعد انقضاء هذا الميعاد  
ومضلا عن هذا فان المشرع قد نص في الفقرة الثالثة من المادة  
المذكورة على انه اذا رأت الجهة الإدارية تقديم الموظف الى المحاكمة  
التأديبية اعادت الأوراق الى النيابة الإدارية لمباشرة الدعوى ولم  
الحكمة التأديبية المختصة دون ان يحدد ميعادا معيناً يجب عليه  
في خلاله ان تعيد الأوراق للنسابة الإدارية او تصدر في خلاله  
ايضا قرارها باحالة الموظف الى المحاكمة التأديبية .

( ظعن ١٤٨٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٨ )



## ثالثا - طبيعة قرار الإحالة الى المحكمة التأديبية

قاعدة رقم ( ١٧٠ )

### المبدأ :

القرار الصادر بالإحالة الى المحكمة التأديبية - كتيفه - هو إجراء من إجراءات الدعوى التأديبية لا يرقى الى مرتبة القرار الإدارى النهائى الذى يختص القضاء الإدارى بالفصل فى طلب الفائه مستقلا عن الدعوى التأديبية - قرر الإحالة وأن كان يترتب عليه التأثير فى المركز القانونى للموظف من ناحية اعتباره محالا للمحاكمة التأديبية إلا أن هذه الإحالة ليست هدفا نهائيا مقصودا لذاته وأنه مجرد تمهيدا للنظر فى أمر الموظف والتحقيق مما إذا كان هناك ما يستوجب مؤاخزته تأديبيا من عدمه - نتيجة ذلك : قرار الإحالة الى المحكمة التأديبية لا ينطوى على تعديل نهائى فى المركز القانونى للموظف ولا يعد بالتالى قرارا إداريا نهائيا مما يجوز الطعن فيه على استقلال - القرار الصادر بإحالة الموظف الى المحكمة التأديبية باعتباره إجراء من إجراءات هذه المحكمة تعد المنازعة فيه من المنازعات المنفردة عن الدعوى التأديبية - لا تقبل هذه المنازعة على استقلال وانما يتمين أن يتم ذلك بمناسبة الطعن فى الحكم الذى يصدر فى تلك الدعوى - لا يجوز اعتباره من المنازعات الإدارية التى تختص بها محاكم مجلس الدولة على استقلال .

### ملخص الحكم :

أن القرار الصادر بالإحالة الى المحكمة التأديبية لا يعدون أن يكون إجراء من إجراءات الدعوى التأديبية لا يرقى الى مرتبة



القرار الإداري النهائي الذي اختص القضاء الإداري بالفصل في طلب الغائه مستقلا عن الدموى التأديبية ، لأن الأثر الذي يستهدفه القرار الإداري بالمحلول الاصطلاحي لهذه العبارة هو الهدف النهائي الذي منحه إلى الجهة الإدارية في مجاله إنشاء أو تعديل المراكز القانونية لذوي الشأن ، في حين أن القرار الصادر بأحالة الموظف إلى المحكمة التأديبية ، وإن كان يترتب عليه التأثير في المركز القانوني للموظف من ناحية اعتباره محالا إلى المحكمة التأديبية ، إلا أن هذه الحالة ليست هدفا نهائيا مقصودا لذاته في هذا المجال وإنما مجرد تمهيدا للنظر في أمر الموظف والتحقق مما إذا كان هناك ما يستوجب مؤاخذته تأديبيا من عدمه ، وبهذه المثابة فإن القرار المذكور لا ينطوي على تعديل نهائي في المركز القانوني للموظف ولا يعد بالتالي قرارا إداريا نهائيا مما يجوز الطعن فيه على استغلال .

أنه لا وجه للتعدي في هذا الخصوص بما هو مقرر في قانون مجلس الدولة من اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات الإدارية ، لأن القرار الصادر بأحالة الموظف إلى المحكمة التأديبية باعتباره إجراء من إجراءات هذه المحكمة تعد المنازعة منه من المنازعات المنفردة من الدموى التأديبية ، لا تبطل هذه المنازعة على استغلال وإنما يقتضي أن يتم ذلك بمناسبة الطعن في الحكم الذي يصدر في تلك الدموى .

( طعن ٩٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٢ )



## الفرع الثاني

### اعلان المتهم

اولا - اغفال اعلان المتهم يرتب بطلان الاجراءات

#### قاعدة رقم ( ١٧١ )

##### المبدأ :

اخطار المتهم بجلوسات المحاكمة التأديبية - ضرورة وشرط لازم لصحتها - اغفال هذا الاخطار - يستتبع بطلان جميع الاجراءات التالية بما في ذلك الحكم التأديبي .

##### ملخص الحكم :

اذا كان القضاة ان المتهم الطاعن لم يخطر بجلوسات المحاكمة وقد تبت ومندر الحكم عليه دون أى اخطار له بذلك وفق القانون ، ولما كان هذا الاخطار ضروريا وشرطا لصحة المحاكمة فان اغفاله او وقوعه غير صحيح يترتب عليه بطلان جميع الاجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم الطعنون فيه .

( طعن ١١٧٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٢ )

##### المبدأ :

اغفال اعلان المتهم والسعي في اجراءات المحاكمة دون مراعاة احكام القانون يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات والحكم المترتب عليها - اساس ذلك ان الاجراء يكون باطلا اذا نص القانون على بطلانه او شابه عيب جوهري يترتب عليه ضرر للخصم وفقا لما تقضى به المادة ٢٥ من قانون المرافعات .



### ملخص الحكم :

ان القاتون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قد أوجب في المادة ٢٣ منه اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع اوراق الدعوى المحكمة التلخيصية كما نص في المادة ٢١ منه على ان « للموظف ان يحضر جلسات المحكمة بنفسه او ان يوكل عنه محاميا مقيدا امام محاكم الاستئناف وان يمدى دفاعه كتابة او شفاها - وللمحكمة ان تقرر حضور المتهم بنفسه وفي جميع الاحوال اذا لم يحضر المتهم بعد اخطاره بذلك تجوز محاكمته والحكم عليه غيابيا » - وهذه الاحكام تهدف الى توفير الضمانات الاساسية للمتهم بتعيينه من الدفاع عن نفسه ومن درء الاتهام عنه وذلك باعلانه بقرار الاحالة المتضمن بياننا بالمخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتكّن من الحضور بنفسه او بوكيل عنه للدلاء بدفاعه وتقديم ما يؤيد هذا الدفاع من بيانات واوراق وليتبع سير الدعوى من جلسة الى اخرى حتى يصدر الحكم فيها . ولا شك في ان السير في اجراءات المحاكمة دون اعلان المتهم من شأنه ان يلحق به اشد الضرر ويغيب عنه حقه في الدفاع عن نفسه .

ومن حيث انه لذلك فان اغفال اعلان المتهم والسير في اجراءات المحاكمة دون مراعاة احكام القاتون المتعلقة بهذا الاجراء الجوهرى - يترتب عليه بطلان هذه لاجراءات وبطلان الحكم لايتأتاه على هذه الاجراءات البطلطة - وذلك تأسيسا على أن الاجراء يكون باطلا اذا نص القاتون على بطلانه او اذا شابه عيب جوهرى يترتب عليه ضرر الخصم وفقا لما تقضى به المادة ٢٥ من قانون المرافعات .

طعن ٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٩



### قاعدة رقم ( ١٧٣ )

#### المبدأ :

انفصال اعلان المتهم والسير في اجراءات المحاكمة دون مراعاة احكام القانون يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات والحكم المترتب عليها .

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قد اوجب في المادة ٢٣ منه اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة كما اجاز في المادة ٢٩ منه للموظف ان يحضر جلسات المحاكمة بنفسه او ان يوكل عنه محابيا وان يبدي دفاعه كتابة او شفها - وهذه الاحكام تهدف الى توفير الضمانات الاساسية للمتهم بتمكينه من الدفاع عن نفسه ودرء الاتهام الموجه اليه وذلك بايجاب اعلانه بقرار الاحالة المتضمن بياننا بالمخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتمكن من الحضور بنفسه او بوكيل عنه للدلاء بدفاعه وتقديم ما يؤيد هذا الدفاع من بيانات وأوراق وليتبع سير الدعوى من جلسة الى اخرى حتى يصدر الحكم فيها - ولا شك في ان السير في اجراءات المحاكمة دون اعلان المتهم اعلانا صحيحا من شأنه ان يلحق به اشد الضرر وينوت عليه حق الدفاع عن نفسه .

( طعن ١٦٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ١٧٤ )

#### المبدأ :

الاجراءات المقررة في القوانين المنظمة لتاديب الموظفين - اعلان الموظف المقدم الى مجلس تاديب بمواعيد الجلسات المحددة



- اجراء جوهرى يترتب على اغفاله بطلان الاجراءات ، منه  
يؤثر تبعاً في القرار الذى يصدر من المجلس .

#### ملخص الحكم :

يبين من استقراء النصوص الخاصة بتأديب الموظفين.  
الواردة فى كل من تائون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ وتائون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الذى صدر  
قرار مجلس التأديب فى ظلها انها تهدف فى جعلها الى توفير  
الضمانات الاساسية للمتهم للدفاع عن نفسه ولحره الاتهام عنه ،  
وذلك باحاطته علماً بذلك باعتباره صاحب الشأن فى الدعوى.  
التأديبية ، باعلانه بقرار الاحالة المتضمن بياناً بالمخالفات  
النسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ليتمكن  
من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه امام المحكمة للدلاء بما لديه  
من ايضاحات ، وتقديم ما قد يعين له من بيانات واوراق لاستيفاء  
الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها  
وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى  
الشأن ، ويستفاد كذلك من الاحكام التى تضمنها هذان القانونان  
ان اعلان المتهم واخطاره على وجه السالف بيانه هو اجراء  
جوهرى رسم الشارع طريقة التحقق من اتهامه على الوجه  
الاكمل للاستيفاء من تمام هذه الاجراءات ، ولذلك يترتب على  
اغفال الاعلان او عدم الاخطار وقوع عيب شكلى فى الاجراءات  
يؤثر على الحكم ويترتب عليه بطلانه .

( ملن ١٦٢٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٧ )

قاعدة رقم ( ١٧٥ )

#### المبدأ :

ان اغفال اعلان المقدم للمحاكمة التأديبية او عدم اخطاره



**على النحو المبين بالقانون يترتب عليه وقوع عيب شكلى فى  
الاجراءات يؤثر على الحكم ويترتب عليه البطلان .**

**ملخص الحكم :**

يبين من استقراء نصوص المسواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية انها تهدف الى توفير الضمانات الاساسية للمتهم للدفاع عن نفسه ولردع الاتهام عنه ، وذلك باحاطته علما بذلك باعتباره صاحب الشأن فى الدعوى التأديبية ، باعلانه بقرار الاحالة المتضمن بياننا بالمخالفات المنسوبة اليه ، وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ليتمكن من الحضور بنفسه او بوكيل عنه امام المحكمة للدلاء بما لديه من ايفاحات ، وتقديم ما قد يعين له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بحصانة جوهرية لسوى الشأن ويستفاد كذلك من هذه النصوص ان اعلان المتهم واخطاره اجراء جوهرى رسم الشارع طريقة التحقق من اتهمه فى المادة ٢٣ حيث نص على ان الاعلان يكون بخطاب موصى عليه مصحوب بملم الوصول ومصاد وأكد هذا المعنى فى المادة ٣٠ منه حيث نص على ان تكون الاخطارات والاعلانات المنصوص عليها فى هذا الباب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول . وذلك كله للاستيثاق من تمام هذه الاجراءات الجوهرية ولذلك يترتب على اغفال الاعلان او عدم الاخطار على هذا النحو وقوع عيب شكلى فى الاجراءات يؤثر على الحكم ويترتب عليه بطلانه .

( طعن ٣٧٦ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٧٠ )



## قاعدة رقم ( ١٧٦ )

### المبدأ :

اغفال اعلان المخالف بقرار الاتهام وبالجلسة المحددة  
لنظر الدعوى التأديبية بطلان الحكم الصادر فيها .

### ملخص الحكم :

الثابت ان قلم كتاب المحكمة التأديبية لم يعلن الطاعن بقرار الاحالة المتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى وذلك بخطاب موصى عليه يعلم الوصول ، ولم يثبت حضور الطاعن أى جلسة من الجلسات التى نظرت فيها الدعوى ، كما ان الخطاب الذى وجهته النيابة الادارية الى المخالف والمؤرخ ٤ من يناير سنة ١٩٧٣ وقد ارسل اليه فى غير العنوان الموضح بالتحقيقات ولم تقدم النيابة الادارية ما يفيد وصول الخطاب اليه ، أما الخطاب الاخر الذى ارسلته الى مدير الشئون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للكهرباء ، فقد تبين من كتاب تفتيش عام الشئون القانونية بالمؤسسة المذكورة المؤرخ ١٢ من يناير سنة ١٩٧٤ ، والمودع ملف الطعن ان خطاب النيابة الادارية المشار اليه قد تضمن فقط احالة المؤسسة باحالة الطاعن الى المحاكمة التأديبية دون أن تبين فيه تاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ودون ان يطلب فيه من المؤسسة اعلان الطاعن بقرار الاحالة ، وقد اوضح تفتيش عام الشئون القانونية بكتابه المشار اليه انه لم يتم اخطار الطاعن بهذا الموضوع اذ لم تطلب النيابة الادارية ذلك .

ومن حيث أنه يبين من كل ذلك ان الطاعن لم يعلن بقرار الاتهام وبالجلسة المحددة لنظر الدعوى وبالتالي لم يحضر جميع الجلسات التى نظرت فيها الدعوى . واغفال اعلان الطاعن على هذا النحو وهو اجراء جوهري - والسير فى اجراءات المحاكمة بالرغم من ذلك يترتب عليه بطلان اجراءات محاكمته



ويتمتعين لذلك القضاء ببطلاق الحكم المطعون فيه واعادة القضية الى المحكمة التأديبية المختصة لاعادة محاكمة الطاعن .

( طعن ٥١٢ لسنة ١٩٠٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٨ ) .

### قاعدة رقم ( ١٧٧ )

#### المبدأ :

أخطار المبال المتسبب اليه مخالفة تأديبية بالجلسة المحددة لنظر الدعوى التأديبية لا يمكن من ابداء دفاعه - اجراء جوهرى يترتب على اغفائه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة تؤدى الى بطلان الحكم .

#### ملخص الحكم :

انه يبين من استقراء احكام المواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية الذى صدر فى ظله الحكم المطعون فيه - انها تهدف الى توفير الضمانات الاساسية للمبال المتقدم الى المحاكمة التأديبية ، للدفاع عن نفسه ولحرق الاتهام عنه ، وذلك باحاطته علما - باعتباره من قوى الشأن فى الدعوى التأديبية - بأمر محاكمته باعلانه بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية المتضمن بياناً بالمخالفات المتسببة اليه ، بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، ليمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل منه امام المحكمة للدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يعنى له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بحماية جوهرية لقوى الشأن . وتاكيدا لاهمية اعلان المبال المتقدم الى المحاكمة التأديبية بقرار الاحالة بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، عنى المشرع بتحديد وسيلة



التحقق من اتهام هذا الاجراء فى المادة ٢٣ من الباب الثالث من القانون المذكور ، فقد نص على انه يكون هذا الاعلان بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ثم عاد المشرع وردد هذا المعنى فى المادة ٣٠ حيث نص على ان تكون الاعلانات والاختارات المنصوص عليها فى الباب الثالث من القانون بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، وذلك كله للاستيثاق من تمام الاعلان والاختار بما مفاده ان المشرع قد اعتبر هذا الاجراء جوهرى ، ومن ثم فانه يترتب على افعال هذا الاجراء وعدم تحقيق الغاية منه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحكمة ، يؤثر على الحكم ويؤدى الى بطلانه ، وقد التزم قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالاحكام المتقدم ذكرها ولم يخرج عليها اذ ردد فى المادتين ٣٤ ، ٣٧ منه ذات القواعد التى نصت عليها المواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سالف البيان واضاف فى المادة ٣٤ منه ان يتم اعلان افراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم - من تسرى فى شأنهم احكام هذا القانون - بنسليه الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، مستشهدا فى ذلك بحكم الفقرة السادسة من المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

لما كان الامر كذلك ، وكان مفاد الوثائق على النحو آتف البيان ، ان الدعوى مفار الطعن المائل كان نظرها مؤجلا الى جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٢ بناء على طلب الطامع لتقديم مذكرة برفاعه وفى هذا اليوم لم تنعقد المحكمة التأديبية وتقرر تأجيل نظر الدعوى اداريا الى جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧٢ ، مع اعلان نوى الشأن ، وقد ارسل الاخطار الخاص بالطامع على الوحدة رقم ٧٠ بمرکز تدريب الخدمات الطبية فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٢ فى الوقت الذى كان فيه مجندا بمستشفى الجراحة المييدانى الوحدة رقم ١٠ ج ٢٤ فى ٢٥ من أكتوبر



سنة ١٩٧١ ، وقد افادت قضايته بأنها لم تتسلم اى اخطار من المحكمة التأديبية لوزارة الصحة ولم يسلم اليه اية اعادة عن هذا الاخطار الأمر الذى يؤكد أن الطاعن لم يخطر بتأريخ الجلسة المشار اليها ، ولقد كان من شأن ذلك أن الطاعن لم يمثل أمام المحكمة التأديبية بجلستها المعقودة فى ٩ من مارس سنة ١٩٧٢ التى اجلت اليها الدعوى اداريا وصدر الحكم فى الدعوى دون اتاحة الفرصة له لابتداء دفاعه فى الدعوى ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد شاب عيب فى الاجراءات. وترب عليه الاخلال بحق الطاعن فى الدفاع عن نفسه ، على وجه يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه .

( طعن ٤١١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٨ )

##### المبدأ :

اعلان المائل بقرار احالته للمحاكمة التأديبية وتاريخ الجلسة المحددة لتظر الدعوى - اجراء جوهري - يترتب على افعاله بطلان الحكم - يستوى فى ذلك أن تكون هى الجلسة المحددة ابتداء للمحاكمة أو التى تحدد اثر وقف الدعوى أو فى حالة تلجئها اداريا .

##### ملخص الحكم :

انه يبين من استقرار أحكام المواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية الذى صدر فى ظله الحكم المطعون فيه - انها تهدف الى توفير الضمانات الأساسية للمائل المقدم الى المحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه ، وذلك باحاطته علما باعتباره من ذوى الشأن فى الدعوى التأديبية - بأمر محكمته باعلانه بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية المتضمن بياناً بالمخالفات



المنسوبة اليه ويتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ليتبين من الحضور بنفسه او بوكيل عنه اتمام المحاكمة للدلالة بما لديه من ايضاحات وتقديم ما قد يعن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بحصانة جوهرية لذوى الشأن وتأكيدا لأهمية اعلان العامل المقدم الى المحاكمة التأديبية بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، عنى المشرع بتحديد وسيلة التحقق من اتمام هذا الاجراء فى المادة ٢٣ من الباب الثالث من القانون المذكور فقد نص على أن يكون هذا الاعلان بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ثم عاد المشرع وردد هذا المعنى فى المادة ٣٠ حيث نص على أن تكون الاعلانات والاضطرابات المنصوص عليها فى الباب الثالث من القانون بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ثم عاد المشرع وردد هذا المعنى فى المادة ٣٠ حيث نص على أن تكون الاعلانات والاضطرابات المنصوص عليها فى الباب الثالث من القانون بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وذلك كله للاستيثاق من تمام الاعلان والاضطراب بما مفاده ان المشرع قد اعتبر هذا الاجراء جوهريا ومن ثم فانه يترتب على اغفال هذا الاجراء وعدم تحقيق الغاية منه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة يؤثر على الحكم ويؤدى الى بطلانه .

وقد التزم قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالاحكام المتقدم نكرها ولم يخرج عليها اذ رددى المادتين ٢٤ ، ٣٧ منه ذات القواعد التى نصت عليها المواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سالفه البيان .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك وكان مفاد الوثائق على النحو آتف البيان ان الدعوى مثار الطعن المائل كان نظرها مؤجلا الى جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٢ بناء على طلب المخالف



الأول ( طاعن ) للاستعداد ولتقديم دفاعه وفي هذا اليوم لم تنعقد المحكمة التأديبية وتقرر تأجيل نظر الدعوى اداريا الى جلسة الأول من مارس سنة ١٩٧٢ مع اعلان ذوى الشأن ، ولم يتم اعلان هذا المخالف للحضور امام المحكمة بهذه الجلسة بسبب نقله من وحدة دير سمالوط الصحية الى مستشفى الواسطى وارتد الاعلان الى المحكمة نتيجة لذلك وسلم الى سكرتير المحكمة الذى اودعه ملك الدعوى مؤشرا عليه وعلى غلاف الدعوى بان الاعلان ارتد فى ١٦ من مارس سنة ١٩٧٢ ولقد كان من شأن ذلك ان هذا المخالف لم يمثل امام المحكمة التأديبية بجلستها المتعقدة فى الأول من مارس سنة ١٩٧٢ التى حجزت فيها الدعوى للحكم بجلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٢ مع التصريح لمن يشاء بمذكرات خلال اسبوعين . وفى هذه الجلسة اصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه رفعا عن ان الدليل على عدم اعلان المخالف لجلسة الأول من مارس سنة ١٩٧٢ كان تحت نظر المحكمة وكان المخالف لم يتقدم بأى دفاع له فى الدعوى . ولما كان الأمر كما تقدم وكان المخالف الطاعن لم يعلن لجلسة المحاكمة التى عقدت فى مارس سنة ١٩٧٢ التى أجلت اليها الدعوى اداريا وبالنسبة لم يحضر فيها وصدر حكم فى الدعوى دون إتاحة الفرصة له لإبداء دفاعه فى الدعوى وكان من حقه قانونا ان يتقدم به الى ما قبل اقفال باب المرافعة فيها بانتهاء المهلة التى حددتها المحكمة لتقديم المذكرات فان الحكم المطعون فيه يكون قد شاب عيب فى الاجراءات ترتب عليه الاضلال بحق المخالف فى الدفاع عن نفسه على وجه يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه . ولا حجة فيما ادّره الدفاع عن النيابة الادارية مع انه كان على الطاعن ان يتابع تأجيلات الدعوى والتعرف على الجلسة التى أجل اليها نظر الدعوى اداريا والحضور فيها ، لا حجة فى ذلك لأن القانون وقد حدد وسيلة اعلان العامل المقدم للمحاكمة التأديبية بالجلسة المحددة لمحاكمته على ما سلف ببيانه فانه يكون بذلك قد حدد طريقة العلم بالجلسة المحددة . مستوى فى ذلك ان تكون هى الجلسة المحددة ابتداء للمحاكمة او تلك التى تحدد اثر وقف الدعوى او فى حالة



تأجيلها اداريا ، وذلك لاتتماد العلة في الحالتين بها لا يسوغ معه مطالبة صاحب الشأن بأن يسمى للتعرف على تاريخ الجلسة في حالة تأجيلها اداريا عن غير الطريق الذي رسمه القانون لذلك وهو اعلانه بخطاب موصى عليه مع علم الوصول .

ومن حيث انه لما كان الأمر كما تقدم وكان الطاعن لم تتح له فرصة الدفاع عن نفسه امام المحكمة التأديبية الى تاريخ لتعال باب المرافعة وكانت الدعوى بذلك لم تنهيا امام المحكمة للفصل فيها فانه يتعين الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه وامادة الدعوى الى المحكمة التأديبية المختصة لامادة محاكمة الطاعن والتفصل فيها نسب اليه مجددا امام هيئة اخرى .

( طعن ٧٦١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٠ )



ثانياً :- إعلان المتهم يكون بقرار الإحالة وتاريخ  
الجلسة خلال أسبوع من تاريخ ايداع الأوراق

قاعدة رقم ( ١٧٩ )

المبدأ :

الضمانات الأساسية للحق الدفاع في المحكمة التأسيسية .  
- المواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - إعلان  
التهم بقرار إحالته الى المحكمة التأسيسية وتاريخ الجلسة على  
الوجه المخصوص عليه فيها - اعتباره من الإجراءات الجوهرية .  
يترتب على إغفاله بطلان يؤثر في الحكم ويبطله .

ملخص الحكم :

ان المحكمة التي تفيهاها الشارع بإيراده نصوص المواد ٢٣  
و ٢٩ و ٣٠ في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة  
الإدارية والمحكمة التأسيسية مفادها توهم الضمانات الأساسية للمتهم  
للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه وذلك بإحاطته علماً باعتباره  
صاحب الشأن في الدعوى التأسيسية بإعلانه بقرار الإحالة  
المضمن بياناً بالخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة  
لنظر الدعوى ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه امام  
المحكمة للدلاء بما لديه من إضاحات وتقديم ما قد يعن له من بيانات  
وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة  
سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط  
بمصلحة جوهرية لسوى الشأن .

ويستفاد كذلك من الأحكام التي تضمنها هذا القانون ان اعلان  
التهم وأخطاره على الوجه السالف ببيانه اجراء جوهري



رسم المشرع طريق التحقق من اتهامه على الوجه الكامل فأوجب أن تكون الاخطارات والاعلانات بخطاب موصى عليه مع علم ومول للاستيثاق من اتهام هذه الإجراءات ومن استلام صاحب الشأن للاخطار او الاعلان الموجه اليه وترتب على اغفال الاعلان او عدم الاخطار وقوع عيب شكلى فى الإجراءات للاضرار التى تصيب الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه ، الأمر الذى يؤثر فى الحكم وترتب عليه بطلانه شكلا وذلك ترتيبا على أن الإجراءات يكون باطلا اذا نص القانون على بطلانه او اذا شابه عيب جوهرى ترتب عليه ضرر للخصم . ويزول البطلان اذا نزل عنه من شرع لمصلحته او اذا رد على الإجراءات بها يدل على أنه اعتبره صحيحا ، أو قام بعمل وإجراء آخر باعتباره كذلك ، فبما عدا الحالات التى يتعلق فيها البطلان بانتظام العلم ، وذلك طبقا لنص المادتين ٢٥ ، ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الذى طبق احكامه أمام القضاء الإدارى فيما لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة وبالقدر الذى لا يتعارض أساسا مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة به كما تقضى بذلك المادة ٣ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

فاذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يعلن بقرار الإحالة وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، وبذلك فات عليه الحضور بالجلسة المذكورة كما هو ثابت بحضرها ، فإن هذا يكون عيبا شكليا فى الإجراءات يبطلها ويؤثر فى حكم مما يستتبع بطلانه على مقتضى الفترة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، مما يعمين معه تقرير هذا البطلان وامادة الدعوى للحكمة التأديبية لتجرى شئونها فيها .

( طعن ٨٢٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٦ )



### قاعدة رقم ( ١٨٠ )

#### التعليق :

فصل المادة ٢٣ من قانون النيابة الإدارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على أن تتولى سكرتارية المحكمة اعلان صاحب الشأن بقرار الاحكام وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق — هذا الاجراء يهدف الى توفير الضمانات الاساسية للمتهم بتعيينه من الدفاع عن نفسه وعن درء الاتهام عنه — مقتضى ذلك ان اغفل اعلان المتهم اعلانا سليما قانونا والسعي في اجراءات المحاكمة دون مراعاة ذلك الاجراء الجوهرى يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم الذى يصدر لابتلائه على هذه الاجراءات الباطلة .

#### ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق انه عقب ايداع النيابة الادارية أوراق الدعوى التأديبية وتقرير الاتهام حدد السيد رئيس المحكمة جلسة ١٦ من ابريل سنة ١٩٧٢ لنظر الدعوى ، وقامت سكرتارية المحكمة باخطار المخالف المذكور بالكتاب رقم ٢٨٧٩ المؤرخ اول ابريل ١٩٧٢ بقرار احالته الى المحكمة التأديبية وانه تحدد لنظر الدعوى جلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٧٢ حين ان الجلسة المحددة لذلك هي جلسة ١٦ من ابريل سنة ١٩٧٢ على ما سلف البيان وبالجلسة المذكورة لم يحضر المخالف وقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى الى جلسة ٢٩ من ابريل سنة ١٩٧٢ لاعلان المخالف من طريق النيابة العامة على آخر محل معلوم له ، ومن ثم قامت سكرتارية المحكمة بتنفيذ القرار المشار اليه واعلان المخالف يوم ٢٧ من ابريل ١٩٧٢ فى مواجهة السيد وكيل نيابة الدقى ، وفى الجلسة المذكورة لم يحضر المخالف او أحد منه وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة ٢٧ من مايو ١٩٧٢ وفيها صدر الحكم الطعون عليه .



ومن حيث ان المادة ٢٣ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تنص في الفقرتين الأخيرتين منها على أن « تتولى سكرتارية المحكمة اعلان اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق — ويكون الاعلان بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ». وهذا الاجراء يهدف الى توفير الضمانات الأساسية للمتهم بتعيينه من الدفاع عن نفسه ومن دمه الاتهام عنه وذلك باعلانه بقرار الاحالة المتضمن بيباننا بالمخالفات المسندة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتكمن من الحضور بنفسه او بوكيل عنه ليمسدى دفاعه وليلتبع سر الدعوى من جلسة الى اخرى حتى يصدر الحكم فيها ، ومن ثم فان اغفال اعلان المتهم اعلانا سليما قانونا والسفر في اجراءات المحكمة دون مراعاة ذلك الاجراء الجوهرى ، يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم الذى يصدر لابتنائه على هذه الاجراءات الباطلة .

ومن حيث انه لما كان ذلك ما تقدم ، وكان اخطار المخالف بقرار الاحالة بالكتاب رقم ٢٨٧٩ المؤرخ اول ابريل سنة ١٩٧٢ قد ذكر به تاريخ جلسة المحاكمة غير التاريخ المحدد لها على ما سلفه الايفساح ، فان هذا الاخطار لا ينتج اثره ولا يعتد به ، كما ان اعلان المخالف في مواجهة النيابة العامة لا يجوز اللجوء اليه طالما ان للمخالف عنوانا معلوما بالأوراق ، ولم يثبت تعذر اعلانه فيه على النحو الذى نصت عليه المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، ولما كان الاخطار بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ضروريا وشرطا لصحة المحاكمة فان وقوعه غير صحيح يترتب عليه بطلان جميع الاجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه ، ويتمين لذلك القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكمة التاديبية للعاملين بوزارة الصناعات لتجرى شئونها فيها .

( طعن ١١٤١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٢٤ )



**ثالثا — الاعلان يكون فى محل اقامة المعلن اليه او فى محل عمله بخطاب موصى عليه بعلم وصول**

---

### قاعدة رقم ( ١٨١ )

**مبدأ :**

عامل يقدم الى المحكمة القابضية — اعلانه بطريق البريد وفقا لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — وجوب اتباع الأصول المتبعة فى قانون المرافعات فى شأن تسليم الاعلان — يتعين أن يثبت تسليم الخطاب الموصى عليه المتضمن للاعلان على الوجه المتصوص عليه فى قانون المرافعات .

**ملخص الحكم :**

ان المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بامادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات القابضية تقضى فى الفترتين الاخيرتين منها على ان ( تتولى سكرتارية المحكمة اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق ويكون الاعلان بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ) ولما كان هذا القانون لم يتضمن احكاما تفصيلية فى شأن تسليم الاعلان المشار اليه لذلك يتعين الرجوع الى الأصول العامة فى هذا شأن المتصوص عليها فى قانون المرافعات ووفقا لاحكام المادتين ١١ ، ١٤ من هذا القانون يتعين أن يسلم الورقة المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه او فى موطنه وفيما يتعلق بالاشخاص الذين لهم موطن معلوم فى الخارج تسلم للنيابة وعلى النيابة ارسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية — واذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب أن تشتتل الورقة على آخر موطن معلوم له فى مصر او فى الخارج وتسلم صورتها للنيابة



- ولا شك في وجوب اتباع هذه الأصول في الأحوال التي يجوز فيها إجراء الاعلان بطريق البريد وهذا ما كان ينص عليه قانون المرافعات صراحة في المادتين ١٧ ، ١٨ منه قبل إلغاء نظام الاعلان على يد محضر بطريق البريد بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - ونظرا الى أن الاعلان ومثاله حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ يتم بطريق البريد فإنه يتعين أن يثبت تسليم الخطاب الموصى عليه المتضمن هذا الاعلان على الوجه المنصوص عليه في قانون المرافعات .

( طعن ١٦٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٢ )

المبدأ :

اعلان المحال الى المحكمة التأديبية بتقرير الإخلال وتاريخ الجلسة إجراء جوهري رسم القانون كيفية تنفيذه وطريقة التحقق من اتمامه - نص المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن يكون الاعلان في محل إقامة المعلن اليه أو في محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بمأم وصول - عدم الاعلان أو الإخطار على هذا النحو يترتب عليه وقوع بطلان في الإجراءات يؤثر في الحكم ويتروتب عليه بطلانه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تدأورد في الفصل الثالث ( ثانيا ) من الباب الأول منه - قواعد الإجراءات أمام المحاكم التأديبية التي تضمنتها المواد ٣٤ وما بعدها ، ويبين من استقراء أحكام هذه النصوص أنها تهدف الى توفير الضمانات الأساسية للتهمة للدفاع عن نفسه ،



وذلك باحاطته علما بالمخالفات المنسوبة اليه باعلانه بقرار الاحالة المتضمن لها ، وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ليتمكن من الحضور بنفسه او بوكيل عنه امام المحكمة لابداء دفاعه وتقديم ما قد يعن له من بيانات وأوراق ، ولتأبعة سمر الاجراءات وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بضمانة جوهرية لذوى الشأن فى الدعوى التأديبية ، كما يستفاد كذلك من النصوص المذكورة ان اعلان المحال بتقرير الاحالة وبتاريخ الجلسة اجراء جوهرى رسم القاتون كيفية تنفيذه وطريقة التحقق من اتسامه بان نص فى المادة ٣٤ منه على ان يكون الاعلان فى محل اقامة المعلن اليه او فى محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بمعلم وصول ، كما نص فى المادة ٣٨ منه على ان تتم جميع الاخطارات والاعلانات بالنسبة للدعاوى المنظورة امام المحاكم التأديبية بالطريقة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ - وذلك كله للاستيثاق من تمام هذه الاجراءات الجوهرية ، ومن ثم فانه يترتب على عدم الاعلان او الاخطار على هذا النحو الذى اوجبه القاتون وقوع بطلان فى الاجراءات يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه .

ومن حيث ان الثابت بالأوراق فى المنازعة المثلثة ان اعلان الطاعن بتقرير الاحالة ، وبتاريخ جلسة ٤ من سبتمبر ١٩٧٦ ، التى حددت لنظر الدعوى التأديبية قد وجه اليه فى محل الإقامة الذى اثبتته له النيابة الادارية فى تقرير الاحالة وهو . . . . . ولما لم حضر بالجلسة المذكورة كلت النيابة الادارية بالتحرى عن محل اقامته ، فلما تمت النيابة بجلسة ٨ من يناير سنة ١٩٧٧ بأن التحريات اسفرت عن عدم الاستدلال عليه فى العنوان المذكور ، ومن ثم قررت المحكمة اعلانه فى مواجهة النيابة العامة ، وعندما تم الاعلان على هذا النحو ولم يحضر الطاعن قررت المحكمة بجلسة ٥ من يونية سنة ١٩٧٧ حجز الدعوى للحكم .



ومن حيث ان المستفاد من الشهادة الصادرة بتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ١٩٧٧ من الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ، وهى الجهة التى يعمل بها الطاعن - ان محل اقامته المثبت فى ملف خدمته هو ..... لذلك فان اعلانه بتقرير الاحالة وتاريخ الجلسة فى غير هذا المحل قد انطوى على بطلان جوهري فى الاعلان ترتب عليه عدم علم الطاعن بالدعوى وبالجلسة المحددة لنظرها ، الأمر الذى يؤثر فى الحكم المطعون فيه ويؤدى الى بطلانه ، وقد كان يتمين على المحكمة ازاء عدم حضور الطاعن جلسة ٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ ان تكلف الجهة التى يعمل بها ببيان محل اقامته او ان تأمر باعلانه فى محل عمله وفقا لحكم المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة ساللة الاشارة .

ومن حيث انه كما تقدم يتمين القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه وباعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية لوزارة الصناعة للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

( طعن ٨٩٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٣ )

##### المبدأ :

الصامل المقدم للمحكمة التأديبية يتم اعلانه بطريق البريد وفقا لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - وجوب اتباع الأصول المتبعة فى ققون المرافعات والتى يجوز فيها اجراء الاعلان بطريق البريد - لصحة المحاكمة يجب الاستيفاء من تسليم الخطاب المرسل الى المتهم نفسه او فى محل اقامته الى احد الأشخاص الذين يجوز تسليم الاعلانات اليهم .



### ب. ملخص الحكم :

ان المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية نص في الفترتين الأخيرتين منها على أن : « تتولى سكرتيرية المحكمة اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق - ويكون الاعلان بخطاب موصى عليه بعلم الوصول » ولما كان هذا القانون لم يتضمن احكاما تفصيلية في شأن تسليم الاعلان المشار اليه لذلك يتمين الرجوع الى الامول العامة في هذا الشأن المنصوص عليها في قانون المرافعات ووفقا لاحكام المادتين ١١ ، ٢٢ من هذا القانون يتمين ان تسلم الورقة المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه او في موطنه فاذا لم يوجد الشخص المطلوب اعلانه في موطنه سلحت الورقة الى احد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ١٢ ولا شك في وجوب اتباع هذه الاحوال التي يجوز فيها اجراء الاعلان بطريق البريد وهذا ما كان ينص عليه قانون المرافعات صراحة في المادتين ١٧ ، ١٨ قبل الفناء نظام الاعلان على يد محضر بطريق البريد بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فانه يتمين ان يثبت تسليم الخطاب الموصى عليه المتضمن هذا الاعلان الى المتهم نفسه او الى محل اقامته الى احد ممن يجوز ان تسلم الاعلانات اليهم وفقا لاحكام قانون المرافعات . وقد رسم المشرع طريق التحقق من اتمام الاعلان على الوجه الصحيح اذ اوجبت المادة ٢٣ المشار اليها ان يكون هذا الاعلان بخطاب موصى عليه بعلم الوصول - وعن طريق ( علم الوصول ) الذي يرد من هيئة البريد الى سكرتيرية المحكمة التأديبية بعد تسليم خطاب الى المرسل اليه يمكن الاستيثاق مما اذا كان الخطاب المذكور قد سلم الى المتهم نفسه وفي محل اقامته الى احد الأشخاص الذين يجوز تسليم الاعلانات اليهم .

ومن حيث ان الطاعن يدعى انه لم يعلن بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية ولا بتاريخ الجلسة التي حددت لهذه المحاكمة



— أما الوزارة فتدعى أن هذا الإعلان قد تم بالخطاب الذى أرسل إليه من سكرتيرية المحكمة التأديبية فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وتستند للتدليل على ذلك الى ما هو ثابت فى دفتر الصادر ودفتر الإرساليات المسجلة الخاصين بالمحكمة التأديبية .

ومن حيث أنه يلجئ الى صورة الخطاب المذكور المرتقة بملف الدعوى التأديبية يبين أنه لم يوجه الى الطاعن فى محل اتهامه بل فى مقر عمله بمنطقة بنى سويف الطيبة وقد خلا هذا الملف من ( علم وصول ) الخاص بالخطاب المثار اليه — وثئن كان الثابت فى دفاتر المحكمة التأديبية أن ذلك الخطاب قد صدر وسلم الى هيئة البريد إلا أنه ليس فى الأوراق ما يفيد أنه سلم الى الطاعن ولم تقدم الوزارة ( علم الوصول ) او أية ورقة أخرى تدل على ذلك رغم تنجيل الطعن لهذا السبب من جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٥ الى جلسة ١٠ من إبريل سنة ١٩٦٥ ورغم التصريح لها بتقديم هذا الدليل فى فترة حجز الطعن للحكم .

ومن حيث أنه ازاء عدم ثبوت وصول الخطاب المؤرخ فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ الى الطاعن فإنه بذلك تكون إجراءات الدعوى التأديبية قد سارت دون إحاطته علما بها حتى صدر الحكم ضده فى غيبته .

( طعن ٣ لسنة ٨ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٦٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٤ )

البيان :

المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على قلم كتاب المحكمة التأديبية اعلان نوى الشان بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة فى محل اتهامه المعلن اليه أو فى محل عمله — استأنس ذلك : توفى الفضائل الأساسية للمائل للدفاع عن نفسه ولدره الاتهام عنه — الاعلان اجراء



جوهري اغفاله او اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا يتحقق معه الفاية منه من شأنه وقوع عيب شكلي في اجراءات المحاكمة تؤثر في الحكم وتؤدي الى بطلانه - المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - اعلان الأوراق القضائية في مواجهة النيابة العامة - مناسط صحته - يشترط ان يكون موطن المعلن اليه غير معلوم في الداخل يجب ان يثبت ان طالب الاعلان قد سعى جاهدا في سبيل التحري عن الموطن المراد اعلانه والتعرف على محل اقامته وان هذا الجهد لم يثمر - مخالفة هذا الاجراء - بطلان الاعلان .

#### ملخص الحكم :

المادة ٣٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والذي تحكم واقعة النزاع تقضي بان يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة في محل اقامة المعلن اليه او في محل عمله ، وحكمه هذا النص واضحة وهي توغر الضمانات الأساسية للمامل المقدم الى المحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه وذلك باحاطته ملبا بأمر محاكمته باعلانه بقرار احالته الى المحكمة التأديبية المتضمن بيان المخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحدد لمحاكمته ليتسكن من المثول أمام المحكمة بنفسه او بوكيل منسبه فلاذلاء بما لديه من ايفادات وتقديم ما يعن له من أوراق وبيانات لاستيفاء المستوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ، واذا كان اعلان المامل المقدم الى المحكمة تأديبية واطواره بتاريخ الجلسة المحدد لمحاكمته اجراء جوهريا فان اغفال هذا الاجراء او اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا يتحقق معه الفاية منه من شأنه وقوع عيب شكلي في اجراءات المحاكمة تؤثر في الحكم وتؤدي الى بطلانه .



ان تاتون المرافعات الخنية والتجارية وان كان قد اجاز فى  
الفترة العاشرة من المادة ١٣ اعلان الاوراق القضائية فى مواجهة  
النسبة العامة الا ان مناط صحة هذا الاعلان ان يكون موطن  
المعلن اليه غير معلوم فى الداخل او الخارج ما لا يتأتى الا بعد  
استيفاء كل جهد فى سبيل التحرى عن موطن المراد اعلانه ولا يكفى  
ان ترد الورقة بغير اعلان لىملك المعلن اليه هذا الطريق  
الاستثنائى بل يجب ان يثبت ان طالب الاعلان قد سعى جاهدا فى  
تعرف محل اقامة المراد اعلانه وان هذا الجهد لم يثر والا كان  
الاعلان باطلا .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطاعنة قد انقطعت عن العمل  
بدون اذن اعتبارا من ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ عقب انتهاء الاجازة  
الخاصة التى كانت ممنوحة لها منذ ١٠ فبراير سنة ١٩٧٦ لرافعة زوجها  
المعار الى ليبيا ، واذ ثبت من التحريات الادارية ايضا ان المذكورة  
كانت خارج البلاد وقت التحرى منها ، لم تبذل جهة الادارة اى  
جهد فى سبيل التحرى عن عنوانها بالخارج سواء بالاتصال  
بالادارة وثائق السفر والهجرة والجنسية او بالاستفسار عن ذلك  
من اقربها وزملائها ، واذ ثبت من الاوراق ان اعلان المتهم بأمر  
محاكمته تم فى مواجهة النسبة العامة وقد خلطت الاوراق مما  
يفيد قيام جهة الادارة بعمل تحريات جدية فى سبيل التحرى  
من اقامة الطاعنة بالخارج على الوجه السالف الامر الذى  
يترتب عليه بطلان اعلانها فى مواجهة النسبة العامة .

ومن حيث ان تقرير الطعن وان كان قد اودع قلم كتاب المحكمة  
الادارية العليا بعد اكثر من ستين يوما من تاريخ صدور الحكم  
المطعون فيه الا انه وقد استقبل ان الطاعنة لم تعلن بأمر  
محاكمتها على ما سلف ببيانه وبالتالي لم تعلم بتاريخ صدور  
الحكم المطعون فيه ولم يثبت من الاوراق علم الطاعنة بذلك الحكم  
فى وقت سابق على ايداع تقرير الطعن ومن ثم يكون الطعن قد  
اودع فى اليعاد مستوفيا اوغضاه الشككية .



ومن حيث أنه لما كان الأمر ما تقدم وكنت الطاعنة المذكورة. لم تعلن أملانا قانونيا بقرار إحالتها الى المحكمة التأديبية ولم تحضر جلسات المحكمة ومن ثم لم تتح لها فرصة الدفاع عن نفسها فان الحكم المطعون فيه قد شابته عيب في الاجراءات ترتب عليه الاخلال بحق المتهم في الدفاع عن نفسها على وجه يؤثر على الحكم وتؤدي الى بطلانه الامر الذي يتعين معه الحكم بالفسخ واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالنصورة لامادة محاكمتها والفصل فيما هو منسوب اليها مجددا من هيئة أخرى .

( طعن ٣٤٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٢ )



رابعا - متى يكون الاعلان في مواجهة النيابة العامة صحيحا

قاعدة رقم ( ١٨٥ )

المبدأ :

اعلان المائل المقدم للمحكمة التأديبية بقرار الاحالة واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ، اجراء جوهري - اغفال هذا الاجراء او اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون من شأنه وقوع عيب شكلي في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي الى بطلانه - مقتضى ذلك بطلان اعلان المائل بقرار الاحالة في مواجهة النيابة العامة طبقا لحكم الفقرة العاشرة من المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ما دام الثابت انه لم يتم التقضي من موطن المائل المذكور او محل عمله لاعلانه فيهما قبل اعلانه للنفيجة العامة .

ملخص الحكم :

المادة ٣٤ من قانون مجلس الحولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة في محل اقامة المعلن اليه او في عمله وحكمة هذا النص واضحة ، وهي توضح الضمانات الأساسية للمائل المقدم في المحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولنرد الاتهام عنه ، وذلك باحاطته علما بأمر محاكمته باعلانه بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية المتضمنة ببيان المخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتكبر من المنول أمام المحكمة بنفسه او بوكيل عنه للدلاء بما لديه من



ايضاحات وتقديم ما يعن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها ، وما الى ذلك مما يتمثل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لنزوى الشأن . واذا كان اعلان المعامل المقدم الى المحكمة التأديبية واطارته بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اجراء جوهريا ، فان اغفال هذا الاجراء او اجراؤه بالمخلفة لحكم القسطن على وجه لا تتحقق معه الغاية منه ، من شأنه وقوع عيب شكلى فى إجراءات المحكمة يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث ان قانون المرافعات المدنية والتجارية وان كان قد اجاز فى الفقرة العاشرة من المادة ١٣ منه اعلان الاوراق القضائية فى النيابة العامة اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم ، اذ ان ذلك ورد استثناء من الأصل المعلن الذى رددته المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة سالفة الذكر وهى ان يكون اعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة فى محل اقامتهم او محل عملهم ، ومن ثم فان الاعلان فى مواجهة النيابة والامر كذلك - لا يصح اللجوء اليه الا بعد القيام بتحريات كافية دقيقة للتقضى من محل اقامة ذوى الشأن او محل عملهم وعدم الاهتداء اليهما . ويرتبط على مخالفة هذا الاجراء وقوع عيب شكلى فى إجراءات المحاكمة يؤثر على الحكم ويؤدى الى بطلانه ..

ومن حيث ان الثابت - على ما سلف بيانه - ان الطاعن لم يعلن اعلانا قانونيا للحضور امام المحكمة التأديبية بجلستها المنعقدتين فى ٢٢ من اكتوبر و ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ واثبتت المحكمة ذلك صراحة بمحضرى اللجستين المذكورين .

وبما ان الطاعن قد اعلن بقرار الاحالة وبالحضور لجلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ فى مواجهة النيابة العامة بناء على ما قرره السيد رئيس النيابة الادارية بمحضر جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ من انه لم يستتل على المتهم ، واذا كان ما قرره السيد



رئيس النيابة لا يعنى لاعلانه فيها قبل اعلانه للنياحة العامة ،  
ففسلا من ان الواقع ينفيه ببراءة ان محل عمل هذا المالبه  
معروف وموضح بالأوراق ويترار الاتهام وكان من الجائز قاتوقة  
اعلانه فيه ، كما ان التحرى عن الجهة الادارية التى كان يعمل  
بها كان من شأنه ولا ريب الكشف عن محل اقامته الصحيح  
وهو ما لم يتم عليه دليل من الأوراق ، فان اعلان المالبه بقرار  
الاحالة وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته فى النيابة العامة يكون  
والأمر كذلك تدفع باطلا ومن ثم يكون الحكم المظنون فيه  
جد شابه عيب فى الاجراءات ترتب عليه الاخلال بحق هذا المالبه  
فى ابداء ذلك فى الاتهام الموجه اليه ، وعلى وجه يؤثر فى الحكم  
ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث انه لما كان الأمر كما تقدم ، وكان الطاعن — على  
ما سلف بيانه — لم يعلن بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية  
ولم يخطر بالجلسات المحددة لمحاكمته ، ومن ثم لم تتح له فرصة  
الدفاع عن نفسه ، وكانت الدعوى بذلك لم تنهيا امام المحاكمة  
التأديبية للفصل فيها ، فانه يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا  
وبالغاء الحكم المظنون فيه ، واعادة الدعوى الى المحاكمة  
التأديبية لاعادة محاكمته والفصل فيها نسب اليه مجددا ومن  
هيئة أخرى .

( طعن ٢٨٢ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٢/٢٧/١٩٧٥ )

### قاعدة رقم ( ١٨٦ )

المبدأ :

المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — منوط  
اعلان الأوراق القضائية فى النيابة العامة ان يكون موطن المعلن  
اليه غير مملوك فى الداخل او الخارج — اذا كان للمعلن اليه مكان  
مملوك بالخارج تمين اعلانه بالطرق الدبلوماسية — اعلان



الموظف في مواجهة النيابة العامة مع العلم بمسكن عمله.  
بالخارج يقع بطلا - بطلان الاعلان يؤثر في اجراءاته.  
المحكّمه ويؤدى الى بطلان الحكم .

#### ملخص الحكم :

ان قانون المرافعات المدنية والتجارية وان كان قد اجاز  
في الفقرة العاشرة من المادة ١٣ منه اعلان الاوراق القضائية في  
النيابة العامة الا ان منطوق هذه الاجراء ان يكون موطن  
المعلن اليه غير معلوم في الداخل او الخارج . ابا اذا كان للمعلن  
اليه موطن معلوم في الداخل فيجب تسليم الاعلان الى شخصه او  
في موطنه على الوجه الذي اوضحته المادة العاشرة من هذا  
القانون . وان كان له موطن معلوم في الخارج فيسلم الاعلان  
للمنيابة العامة لارساله لوزارة الخارجية لتوصيله بالطريق  
الدبلوماسي حسبما نصت على ذلك الفقرة التاسعة من المادة ١٣  
من ذات قانون .

ومن حيث انه يبين من مطالعة الاوراق ان النيابة الادارية اثبتت  
في مذكرتها ان السيد / . . . . . كان قد امر للعمل بالجزائر  
لمدة عامين تنتهي في ٣١ من اغسطس سنة ١٩٧٦ استكمالا لاعارة  
جزئية سابقة له بالسعودية وبانتهاء مدة اعارته تقدم بالتماس  
طلب بميمه اعتبار اعارته للجزائر اعارة جديدة وقد تم عرض  
هذا التماس على الادارة المختصة التي انتهت الى ان اعارته  
كاملة ثم عرض طلب تجديد اعارة على  
السيد وكيل اول الوزارة في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ فرفض  
تجديد الاعارة له واخطر بذلك عن طريق البعثة التعليمية  
بالجزائر ولما كان الثابت ان قلم كتاب المحكمة التأديبية قد قام  
باملان المذكور بقرار احالته الى المحكمة التأديبية ويتاريخ  
الجلسة في محل اقامته في مصر وعند نظر الدعوى بجلسته  
المحكمة المنعقدة في الاول من ابريل سنة ١٩٧٦ قررت تأجيل  
نظرها لجلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٧٦ لاعلان المهتم وتنفيذا  
لهذا القرار قامت النيابة الادارية باعلانه بصورة تقرير الاتهام



وبالجلسة المذكورة في مواجهة النيابة العامة . واذا كان الثابت من الأوراق ان الإدارة كانت تعلم علم اليقين ان المتهم كان معارفا للممثل بالجزائر ، فقد كان يتعين ان يتم اعلانه على الوجه الذى اوضحته الفقرة التاسعة من المادة ١٣ من قانون المرافعات السابق الاشارة اليه بتسلم الأوراق الى النيابة العامة لارسالها الى وزارة الخارجية لتوصلها له بالطرق الدبلوماسية . وبالتالي يكون اعلانه في مواجهة النيابة العامة وفقا لنص الفقرة العاشرة من تلك المادة على النحو الذى تم به قد وقع باطلا . ويكون الحكم المطعون فيه قد شل به عيب من الاجراءات ترتب عليه الاخلال بحق المذكور في الدفاع عن نفسه على وجه يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكان الحال - على ما سلف بيانه - لم يعلن بقرار احالته الى المحكمة التأديبية ولم يخطر بجلسات محاكمته ومن ثم لم تتح له فرصة الدفاع عن نفسه وكانت الدعوى بذلك لم تنتهيا امام المحكمة التأديبية للعمل فيها فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وبالفناء الحكم المطعون فيه وامادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالنمطورة لامادة محاكمة الحال والفصل فيما نسب اليه مجددا من هيئة اخرى .

( طعن ٧٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٠/٣٠/١٩٨٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٧ )

المبدأ :

علم الجهة الادارية المتجهة للاجازة الخاصة بدون مرتب الزوجية لرافقة زوجها الذى يعمل بدولة عربية بمحل اقامة الموظف المصح له بالاجازة امر مفترض ما لم تقدم الجهة الادارية الدليل على عكس ذلك - اذا خلت الأوراق من دليل ينفي علم الجهة الادارية بمحل اقامة المدعى المصح لها برافقة زوجها فان



اعلانها بقرار الاتهام وبجلسة المحاكمة في مواجهة النيابة العامة يكون اجزاء باطلا عديم الاثر قانونا - بطلان الاعلان يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه - الحكم بالفناء للحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكمة التأسيسية للنقل فيه من هيئة اخرى .

#### ملخص الحكم :

ان الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان لعدم اعلان التهمة بتقرير الاتهام وبجلسة المحاكمة اعلانا تقوينا صحيحا ، اذ تم هذا الاعلان في مواجهة النيابة العامة بحجة انه لم يستدل على محل اقامتها ، مع ان الثابت من الاوراق ان السيدة المذكورة قد حصلت على اجازة خاصة بدون مرتب كرافقة زوجها الذي يعمل بالسعودية ، الامر الذي يتضغ منه ان لها موطنا معلوما بالخارج كان يتعين اعلانها فيه بالطريق الدبلوماسي ، وكان في استطاعة النيابة الادارية التوصل الى معرفة ذلك الموطن بالاتصال بالجهة الادارية التي تتبعها هذه السيدة .

ومن حيث ان هذا النعى في محله ، اذ جرى قضاء هذه المحكمة على ان علم الجهة الادارية المانحة للاجازة الخاصة بدون مرتب بمحل اقامة الموظف الذي صرحت له الجهة المذكورة بذلك الاجازة امر مفترض ما لم تقدم الجهة الادارية الدليل على العكس واذا خلت الاوراق مما ينفي علم الجهة المذكورة بمحل اقامة السيدة المطعون لصالحها في المملكة العربية السعودية المصرح لها برفقة زوجها هناك فان اعلانها بتقرير الاتهام وبجلسة المحاكمة في مواجهة النيابة العامة يكون اجرا باطلا عديم الاثر قانونا وبذلك هو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث انه قد ترتب على بطلان هذا الاعلان ان السيدة



المذكورة لم تعلم بإجراءات المحكمة ولم تمكن بذلك من ابداء دفاعها  
في الاتهام الذى حوكت بسببه ، فان الحكم المطعون فيه اذا  
بنى على هذا الاجراء الباطل يكون باطلا بدوره ، ومن ثم يتمين  
الحكم بالفائه واطاعة الدعوى الى المحكمة التأديبية للمعلمين بوزارة  
التربية والتعليم للفصل فيها مجددا من هيئة اخرى .

( طعن ٩٤٠ لسنة ٢٥ قى — جلسة ١٩٨٣/١١/١٩ )



خامساً — حضور المتهم ليس لازماً لحاكمته تاديباً ما دام  
قد أعلن أو أخط علماً بالدعوى التأديبية

---

قاعدة رقم ( ١٨٨ )

المبدأ :

حق الدفاع — حضور المتهم أمام المحكمة التأديبية وتأجيل  
القضية في مواجهة — تخلفه عن الحضور بالجلسات التالية —  
لا موجب لإعلانه بموعد هذه الجلسات عدم جواز الاحتجاج  
بعدم استماع دفاعه .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من الإطلاع على ملف الدعوى التأديبية أن  
المتهم قد حضر أمام المحكمة التأديبية بجلسة ٢٨ من يونيو سنة  
١٩٦١ وتلجأت الدعوى لجلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ لإعلان  
المتهم الآخر وفي هذه الجلسة حضر المتهم الطامن وتأجلت  
المحكمة لجلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ لإعلان المتهم الأول  
وفي الجلسات التالية لم يحضر المتهم الطامن الى أن حجزت  
الدعوى للحكم لجلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صدر  
الحكم المظنون فيه — وفي هذا الاستعراض ما يتطع بإعلان  
المتهم للحضور أمام المحكمة التأديبية وعلمه بجلسات المحاكمة  
وكونه قد تخلف بعد حضوره أمام المحكمة في الجلسات التالية  
لا يعنى وجوب إعلانه لكل جلسة تحددها ما دام التأجيل قد  
صدر في مواجهته وما دامت الدعوى تسير سيرها العادى من  
جلسة الى أخرى ومن ثم فإذا ما تخلف عن الحضور في الجلسات  
التي يعتبر حكماً أنه عالم بها فإنه لا يقبل منه الاحتجاج بعدم



• سماع دفاعه ما دام كان ذلك ميسرا له ومتاحا أمامه ولم يفعل.  
وبالتالي تكون المحاكمة قد تمت صحيحة وفق القانون .

( طعن ١٢٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ١٨٩ )

#### المبدأ :

إذا كان الثابت أن المامل المحال للمحكمة التأديبية قد  
أخطأ عليها بالدعوى التأديبية المقامة ضده وإعلان بتاريخ الجلسة  
التي عينت لنظرها وكانت السبل ميسرة أمامه للحضور بنفسه أو  
بوكيل عنه لدفع ما أسند إليه ومع ذلك لم يسع إلى مناصرة  
سير إجراءات هذه الدعوى ولم ينشط لإبداء أوجه دفاعه فإنه  
لا ضير على المحكمة التأديبية أن هي سارت في نظر الدعوى  
وفصلت فيها في غيبته - أساس ذلك أن الاستفادة من أحكام المواد  
٢٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس  
الدولة أن حضور المتهم جلسات المحاكمة ليس شرطا لازما للفصل  
في الدعوى وإنما يجوز الفصل فيها في غيبته طالما كانت  
مهيئة لذلك وكان المتهم قد أعلن بقرار الإحالة بتاريخ الجلسة  
التي عينت لنظرها بالوسيلة التي رسمها القانون .

#### ملخص الحكم :

إن الثابت في الأوراق أن الدعوى التأديبية في الخصومة  
المثالة قد أقيمت أول أمرها أمام المحكمة التأديبية لوزارة النقل  
والمواصلات حيث قيدت في جدولها برقم ٨٥ لسنة ١٥ ق وقد  
عين لنظرها أمام هذه المحكمة جلسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٧٣ ،  
وفيها حضر المتهم ( الطامن ) وقرر أنه يعمل بهيئة البريد  
بالتقازيق وطلب أجلا للاطلاع وتقديم مذكرة دفاعه ، وفي نهاية  
الجلسة قرر السيد رئيس المحكمة إحالة الدعوى بحالتها إلى



المحكمة التأديبية بمدينة المنصورة للاختصاص ونفذا لهذا القرار أحيلت الدعوى الى المحكمة التأديبية بالمنصورة حيث تبنت في جدولها برقم ٤٨ لسنة ١ ق وعين لنظرها امامها جلسة السابع من اكتوبر سنة ١٩٧٣ واعلن المتهم بتاريخ هذه الجلسة في الكتاب رقم ٧٦٧ الصادر في الرابع من اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، واذ تخلف المتهم عن حضور تلك الجلسة فقد ارجأت المحكمة نظر الدعوى الى جلسة ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ وكلفت النيابة الادارية اعادة اخطار المتهم وفي الحادى عشر من اكتوبر سنة ١٩٧٣ تلقت المحكمة التأديبية المتقدمة من المتهم كتاب اiban فيه ان الكتاب رقم ٧٦٧ المتضمن اخطاره بجلسته السابع من اكتوبر سنة ١٩٧٣ المشار اليه لم يصله الا في اليوم ذاته المعين لنظر الدعوى. التأديبية المقامة فـهـذا الامر الذى لم يستطع معه حضور هذه الجلسة ، وأضاف انه قد علم ان الدعوى قد حجزت للحكم لجلسة ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ دون ان يتمكن من الاطلاع وابداء دفاعه وانتهى المتهم الى طلب فتح باب المرافعة في الدعوى لجلسة بعيدة يتم اخطاره قبلها بوقت كاف حتى يمكنه الدفاع عن نفسه ، و بجلسة ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ حيث تخلف المتهم ثانية عن الحضور قررت المحكمة اصدار الحكم في الدعوى بجلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ مع التصريح بالاطلاع وتقديم مذكرات خلال اسبوع ، وفي هذه الجلسة الأخيرة صدر الحكم الطعين في غيبة المتهم واذ كان الـبـادى بجلاء من الاستعراض سالف البـيـان ان المتهم ( الطاعن ) قد احيط علما بالدعوى التأديبية المقامة ضده كما اعلن بتاريخ الجلسة التى عينت لنظرها سواء امام المحكمة التأديبية لوزارتى النقل والمواصلات او امام المحكمة التأديبية بالمنصورة التى احيلت للاختصاص وان السـنـبـل كانت ميسرة امامه للحضور امام هذه المحكمة الأخيرة بنفسه او بوكيل عنه لدفع ما أسند اليه ودرء المساطلة عنه بيد انه لم يسع الى متابعة سير اجراءات هذه الدعوى ولم ينشط لإبداء أوجه دفاعه



فيها وتقديم الأدلة والبراهين التي تشهد على براءة ساحته مما نسب اليه - اذ كان الأمر على ما تقدم - فمن ثم لا غير على المحكمة التأديبية ان هي سارت في نظر الدعوى على الوجه بادىء الذكر وفصلت فيها في غيبته اذ المستفاد من استقراء احكام المسود ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة الواجب التطبيق في الخصومية المطروحة ان حضور المتهم جلسات المحاكمة ليس شرطا لازما - للفصل في الدعوى وانما يجوز الفصل فيها في غيبته طالما كفت مهية لذلك وكان المتهم قد اعلن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة التي عينت لنظرها بالوسيلة التي رسمها القانون ، ولا وجه لما اثاره المتهم ( الطاعن ) من ان المحكمة لم تخطره بالجلسة ومن ثم فوتت عليه فرص الدفاع عن نفسه ذلك انه فضلا عن ان واقع الحال لا يساعد اذ الثابت باتقراره انه قد اعلن بتاريخ الجلسة التي عينت لنظر الدعوى وهو السابع من اكتوبر سنة ١٩٧٣ ولئن كان صحيحا ان هذا الاعلان قد بلغه متأخرا في ذات يوم الجلسة فقد كان لزاما عليه ان يتابع سواء بنفسه او بوكيل عنه سير اجراءات الدعوى التأديبية المقامة ضده الى ان يفصل فيها اذ ليس ثمة ما يلزم المحكمة بان تخطره بكل جلسة حددتها لنظر هذه الدعوى بعد ذلك طالما سارت الدعوى سيرها المعتاد من جلسة الى اخرى ، واذا كان المتهم قد قهر فيها هو واجب عليه وكان ذلك متساها له فمن ثم لا يتقبل منه الحجاج بعدم سماع دفاعه وبالتالي تكون محاكمته قد تمت صحيحة وفقا للقانون .

( طعن ٨٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٠ )

##### المبدأ :

المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ -  
اعلان الاعمال بقرار الاحالة للمحاكمة التأديبية وتاريخ الجلسة  
والمخالفات المنسوبة اليه - متى تم الاعلان قانونا فان حضور



**المتهم جلسات محاكمته ليس شرطا لازما للفصل في الدعوى .**

**ملخص الحكم :**

ان المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن يقوم تلم كتاب المحكمة باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة فى محل اقامة المعلن اليه او فى محل عمله . وحكمة هذا النص واضحة وهى توفير الضمانات الاساسية للعامل المقدم الى المحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه ، وذلك باحاطته علما بامر محاكمته باعلانه بقرار احالته الى المحكمة التأديبية المتضمنة بياننا بالخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ، ليمكن من الشول امام المحكمة بنفسه او بوكيل عنه للدلاء بها لديه من ابصاحات وتقديم ما يمن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيه ومتابعة سير اجراءاتها .

ومن حيث ان المستطاد من استقراء احكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة المشار اليه ان حضور المتهم ليس شرطا لازما للفصل فى الدعوى وانما يجوز الفصل فيها فى غيبته طالما كانت مهية لذلك ، وكان المتهم قد اعلن بقرار الاحالة بتاريخ الجلسة التى مينت لنظرها بالوسيلة التى رسمها القانون .

ومن حيث ان الثابت على ما سلف بيانه ان الطاعن اعلن ثلاث مرات بتاريخ كل جلسة حددت لمحاكمته ، كما اعلن بتقرير الاتهام الموجود ضده ، وقد تسلم الطاعن تلك الاعلانات وتقرير الاتهام المرفق بها ، فمن ثم يكون قد اعلن اعلانا صحيحا ولا غير على المحكمة ان هى سارت فى نظر الدعوى وفصلت فيها فى غيبته .

( طعن ١٧٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٣/٤/٢٣ )



**الفرع الثالث**  
**سقوط الدعوى التأديبية**  
**أولاً - الأوضاع التشريعية لمعاد سقوط**  
**الدعوى التأديبية**

---

**تغايير :**

نصت المادة ٩١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الحالي بعد استبدالها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أنه :

« تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة .

وتنقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء .

وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك إذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية » .

**قاعدة رقم ( ١٩١ )**

**المبدأ :**

المراحل التشريعية التي مرت بها أحكام سقوط الدعوى التأديبية بدءاً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وحتى العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - اتجاه المشرع لتدريبنا الى تفصيل



## مدة السقوط - تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ آخر اجراء قاطع لتقاضيها .

### ملخص الفتوى :

ان المشرع لم يتناول سقوط الدعوى التأديبية بالتنظيم الا  
فى ١٩٥٢/٨/٤ عندما اصدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء  
مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين عن المخالفات المالية فلقد قضى فى  
المادة ٢٠ من هذا القانون بسقوط الدعوى فى المخالفات المالية  
بمضى خمس سنوات من تاريخ وقوع المخالفة وقرر انقطاع هذه  
المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة مع  
سريان مدة جديدة ابتداء من آخر اجراء من تلك الاجراءات ولقد  
بقى الوضع على هذا الحال فى ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ الى ان صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧، الذى عدل  
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فأضاف اليه المادة ١٠٢ مكرر  
التي قضت بعدم سقوط الدعوى التأديبية فى جميع المخالفات  
سواء كانت مالية ام ادارية طوال مدة وجود الموظف بالخدمة  
وسقوطها بمضى خمس سنوات من تاريخ ترك الخدمة ، ثم عاد  
المشرع مرة اخرى الى مبدأ تقادم الدعوى التأديبية اثناء الخدمة  
عندما اصدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى قرر فى المادة ٦٦  
سقوط تلك الدعوى بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس  
المباشر بوقوع المخالفة وانقطاع تلك المدة باى اجراء من اجراءات  
التحقيق او الاتهام او المحاكمة وسريان مدة جديدة ابتداء من آخر  
اجراء قاطع للتقادم ، واستمر المشرع فى اعتناق مبدأ تقادم  
الدعوى التأديبية فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بيد انه اتجه  
لأول مرة الى تحديد مدتين للتقادم وذلك فى المادة ٦٢ من القانون  
اذ قرر اسقاط الدعوى بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس  
بالمخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اى المدتين اقرب مع  
انقطاع تلك المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او  
المحاكمة الا انه لم يحدد اى المدتين تبدأ من جديد بعد الانقطاع



واخذ المشرع بذات الحكم فى المادة ٩١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام المعاملين الخنيين بالدولة المعمول به حاليا فنص فى تلك المادة على أنه « تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للمعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اى المحدثين اقرب وتنتطع هذه المدة باى اجراء من جراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء » .

وحاصل ما تقدم أن المشرع عندما اتجه فى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ الى تقرير مبدأ سقوط الدعوى التأديبية قصر امهاله فى بداية الأمر على المخالفات المالية وحدد له مدة واحدة بمقدارها خمس سنوات قابلة للانقطاع تبدأ من تاريخ وقوع المخالفة ، وبعد فترة من التطبيق منع القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ تقدم الادارية اثناء الخدمة وقرر تقادمها بمضى خمس سنوات من تاريخ ترك الخدمة ثم عاد مرة اخرى فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الى اعتناق مبدأ سقوط الدعوى اثناء الخدمة وحدد لذلك مدة واحدة بمقدارها ثلاث سنوات تقبل الانقطاع واستمر المشرع فى اعتناق هذا المبدأ فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الا انه حدد محتين للسقوط تبدأ اولهما وتنتهى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بالمخالفة وتبدأ الاخرى وتنتهى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها وقرر سريان اى المحدثين اقرب ، كما قرر انتطاع المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة ، واذا كان المشرع لم يحدد اى المحدثين تسرى من جديد بعد الانتطاع الا انه يبين من تتبع المراحل التشريعية لقواعد سقوط الدعوى التأديبية أن المشرع اتجه تدريجيا الى تقصير مدة سقوطها ، فبعد أن كانت خمس سنوات تبدأ خلال الخدمة او بعدها جعلها ثلاث سنوات ثم حدد مدين لتسرى ايها



اقرب ومن ثم فإن سريان مدة قدرها سنة بعد الانتطاع يتفق مع قصد المشرع المستفاد من تتبع المراحل التشريعية التي مر بها مبدأ سقوط الدعوى التأديبية كما وإن تحديد المشرع لسنتين تبدأ أولهما من تاريخ علم الرئيس بالمخالفة وتبدأ الأخرى من تاريخ وقوع المخالفة يستلزم الربط بين سريان كل من المدينتين بالتاريخ المحدد لبدائتهما وعليه يتمين أن تكون مدة التقادم سنة في كل حالة يتصل فيها علم الرئيس بالمخالفة فلا يجوز في مثل هذه الحالة أعمال مدة تقادم قدرها ثلاث سنوات لتخلط أساسس سريانها ولما كان قطع مندة التقادم التي تبدأ من تاريخ وقوع المخالفة لمدة ثلاثة سنوات يتم بإجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة التي من شأنها جميعاً تحقق علم الرئيس بالمخالفة فإن المدة التي تبدأ بعد قطع التقادم يتمين أن تكون سنة وليس ثلاث سنوات .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى أن الدعوى التأديبية تسقط بمضى سنة من تاريخ آخر اجراء قاطع لتقادمها .

( ملف ٧٤٩/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨١/١/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٢ )

المبدأ :

بيان المراحل التشريعية في شأن الدعوى التأديبية منذ تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة — الأصل أن القانون إذا استحدث ميعاداً بتقديم الدعوى التأديبية فإن هذا الميعاد لا يبدأ في السريان إلا من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدث هذا الميعاد .



أساس ذلك القياس على ما تقضى به الفقرة الرابعة فى المادة الرابعة من قانون إصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون المدنى - يترتب على ذلك ان سقوط الدموى التأديبية الذى عد المشرع واستحدثه فى المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة لا يبدأ حساب مدة سريانه بالنسبة للمخالفات التى وقعت قبل تاريخ العمل به الا من تاريخ نفاذه فى أول يولييه سنة ١٩٦٤ .

#### ملخص الحكم :

ان الثابت من تقصى المراحل التشريعية فى شأن الدموى التأديبية ان المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تأديبى لمحاكمة الموظفين المسئولين عن المخالفات المالية ، استحدث فى المادة ٢٠ منه حكما جديدا بسقوط الدموى التأديبية بمضى خمس سنوات من تاريخ وقوع المخالفة لم يكن مقررأ من قبل القوانين التى تناولت الدموى التأديبية التى ما كانت تسقط عن الموظف مهما طال الأمد وطالما كان الموظف فى الخدمة وقد عدل المشرع عن هذا النهج فى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فبمضى بعدم سقوط الدموى التأديبية المتعلقة بالمخالفات المالية والإدارية على السواء وذلك بالنسبة للموظفين طول مدة وجودهم فى الخدمة اذ نص القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المذكور فى المادة الثالثة منه على إلغاء المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ والمشار اليه واضلّف الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١. المادة ١٠٢ مكررا نصها « لا تسقط الدموى التأديبية بالنسبة الى الموظفين طول مدة وجودهم فى الخدمة لاي سبب كان ... »



ثم ماد المشرع وأخذ بببدا سقوط الدعوى التأديبية بمضى المدة  
فص في المادة ٦٦ من نظام الماملين المدنيين بالدولة الصادر  
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أن تسقط الدعوى التأديبية —  
بالنسبة لمن لم يترك الضحية — بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم  
الرئيس المباشر بوقوع المخالفة . والتزم المشرع في المادة ٦٢ من  
نظام الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة  
١٩٧١ بهذا المبدأ مع تعديل في مدة سقوط الدعوى التأديبية  
نهما للتاريخ الذي أخذ به المشرع بدءا لسرين مدة السقوط ،  
فجعلها سنة واحدة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة  
وثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المدنيين اقرب .

ومن حيث أن ما نص عليه القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المشار  
اليه من عدم سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة الى الموظفين  
طول مدة وجودهم في الخدمة يعتبر — على ما جرى عليه قضاء  
هذه المحكمة — من الأحكام المتعلقة بالنظام العام ومن ثم  
يسرى بأثر حال ومباشرة على ما وقع من مخالفات لم تسقط  
بمضى الخمس سنوات عليها في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم  
١٣٢ لسنة ١٩٥٢ أنه الذكر .

ومن حيث أن الأصل أن القانون إذا استحدث ميعادا بتقادم  
الدعوى التأديبية فإن هذا الميعاد لا يبدأ في السريان الا من تاريخ  
العمل بالقانون الذي استحدث هذا الميعاد وذلك قياسا على  
ما تنص به الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون اصدار  
قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والفقرة  
الثانية من المادة الثانية من قانون المرافعات المدنية والتجارية  
رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون  
المدني وبهذه المثابة فان سقوط الدعوى التأديبية الذي عاد  
المشرع واستحدثه في المادة ٦٦ من قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤  
مسألة الذكر لا يبدأ حسب مدة سريانه بالنسبة للمخالفات التي



وتعت قبل تاريخ العمل به الا من تاريخ نفاذه في أول يولية  
سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم وكان المطعون ضدهم  
من العاملين المدنيين بالدولة الذين لم يتركوا الخدمة بعد ، وكانت  
المخالفات المنسوبة اليهم سواء اكانت مالية او ادارية قد وقعت في  
عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ولم يكن بذك قد مضى عليها في ٤ من ابريل  
سنة ١٩٥٧ - تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧  
المشار اليه - خمس سنوات ، فان الدعوى التأديبية لا تكون  
بهذه المثابة قد سقط الحق في اقامتها طبقا لأحكام المادة ٢٠ من  
المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ، ولا يلحقها ثمة سقوط  
في ظل سريان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذي انتهى العمل به  
من أول يولية سنة ١٩٦٤ تاريخ نفاذ القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤  
سالف الذكر الذي استحدث سقوط الدعوى التأديبية بمضي  
المدة على غير ما كان يقضى به القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ وترتبا  
على ذلك يبدأ سريان ميعاد سقوط الدعوى الذي قضت عليه  
المادة ٦٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٤ وليس من  
تاريخ سابق عليه على ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه .

( طعن ١٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨ )

#### قامدة رقم ( ١٩٣ )

المبدأ :

ميعاد تقادم الدعوى التأديبية لا يبدأ في السريان الا من  
تاريخ العمل بالقانون الذي استحدثه - المحكمة التأديبية أن تستمر  
من احكام القوانين ما يتلاءم وطبيعة العلاقة المعروضة عليها  
بما يضمن حسن سير المرافق العامة - لا الزام عليها في أن  
تستمر احكام قانون دون قانون آخر - عدم اعمال مبدأ  
تطبيق القانون الاصلح للمتهم في مجال تقادم الدعوى التأديبية .



### ملخص الحكم :

أن القانون إذا استحدث ميعاد لتقادم الدعوى التأديبية فإن هذا الميعاد لا يبدأ في السريان إلا من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدث الميعاد وذلك قياساً على ما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون إصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والتي تنص على أنه (تسرى المواعيد التي استحدثها القانون من تاريخ العمل به ) كما نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون المدني على هذا الحكم إذ نصت على أنه ( إذا قرر النص الجديد مدة للتقادم اقصر مما قرره النص القديم سرت المدة الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد ) ويحیی أن هذا الحكم واجب التطبيق على حالة استحداث مدة تقادم لم تكن مقررة من قبل أصلاً ، وهذا كله تطبيق لمبدأ عدم سريان القانون على الماضي ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى سقوط الدعوى التأديبية بمضي خمس سنوات عليها قبل صدور القانون وهو ما لا يجوز القول به وما يتجافى مع المنطق القانوني .

وهذه المحكمة لا ترى ثمة تعارضاً بين هذا الحكم الذي ترى الأخذ به في مجال تقادم الدعوى التأديبية وما سبق أن قضت به من استعارة بعض أحكام القانون الجنائي في مجال الدعوى التأديبية ذلك أن المحكمة التأديبية إذ خلا قانونها من نص يحكم العلاقة المعروضة عليها فلها أن تستعير من أحكام القانون الجنائي أو الإجراءات الجنائية أو قانون المرافعات المدنية والتجارية أو القانون المدني ما يتلاءم وطبيعة العلاقة المعروضة عليها بما يضمن حسن سير المرافق العامة وليس ثمة إلزام عليها أن تستعير أحكام قانون معين دون قانون آخر ولا ترى المحكمة في مجال تقادم الدعوى التأديبية أعمالاً مبدأ تطبيق القانون الأصلح للبتهم وهو المبدأ المقرر في القانون



الجنائي ذلك ان المشرع حين نص في المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام المالكين المدنيين بالدولة .  
لم يدر بخله ان يجعل حكمها بمثابة رد اعتبار قانوني يؤدي الى سقوط جميع الجرائم التأديبية التي مضى على ارتكابها ثلاث سنوات قبل العمل بالقانون .

( طعن ١٢٦١ لسنة ١٢ قى - جلسة ١٩٧١/٥/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ١٩٤ )

#### المبدأ :

سقوط الدعوى التأديبية الخاصة بالمخالفات المالية والإدارية - نص المادة ١٠٢ مكرراً من قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٧ الذى ألغى المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ على عدم سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للموظفين طول وجودهم بالخدمة وسقوطها بغض خمس سنوات من تاريخ تركهم الخدمة لأى سبب كان - سريان هذا الحكم بلائز حال وببائز علوى .  
ما وقع من مخالفات لم تسقط بغض الخمس السنوات القصوى عليها فى المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ .

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٧ المنشور بمعدد الوثائق المصرية رقم ٢٨ مكرراً تابع بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ ، قد ألغى المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه بأن اضاف الى قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مادتين جديعتين برقمى ١٠٣ مكرراً و ١٠٢ مكرراً تانياً ، ونص المادة الاولى منها ١٠٢ مكرراً على أنه « لا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة الى الموظفين طول وجودهم فى الخدمة وتسقط بغض خمس سنوات من تاريخ تركهم الخدمة لأى سبب » ، كذلك وتقطع هذه المدة بإجراءات التحقيق .



أو الانتهام أو المحاكاة ، وتبقى المدة من جسد ابتداء من آخر اجراء ... » .

وتتمس المادة ١٠٢ مكررا ثانيا « يجوز اقامة الدعوى التأديبية من المخالفات المالية والإدارية على الموظف الذى يكون قد ترك الخدمة لاي سبب كان ولمى هذه الحالة يجوز الحكم عليه بإحدى العقوبات الآتية ... » .

ولما كان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ من قوانين النظام العام وقد نشر بالجريدة الرسمية فى ٤ من إبريل سنة ١٩٥٧ فإن احكامه تسرى بأثر حال وبمباشر على ما وقع من مخالفات لم تستطع بعض الخمس سنوات المنصوص عليها فى المادة ٢٠ من الرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ آتف الذكر .

( طعن ١٠٥٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٥ )

##### المبدأ :

نص المادة ٦٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على سقوط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة - مؤدى ذلك ان القانون استحدث ميعادا للتقادم وان هذا الميعاد لا يبدأ فى السريان الا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى الأول من يوليو سنة ١٩٦٤ - نص المادة ٦٦ المشار اليها بسقوط الدعوى التأديبية التى تنطوى على مخالفات إدارية وذلك التى تنطوى على مخالفات مالية - مقتضى ذلك سقوط الدعوى التأديبية أيا كانت طبيعة المخالفة إدارية كانت أم مالية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوعها - ليس ثمة تعارض بين هذا القظر وبين ما تنص به المادة ٦٧ من القانون سالف



المذكر من اجازته الدعوى التأديبية بالنسبة للمخالفات المالية  
التي يترتب عليها ضياع حق الخزائنة ولو لم يكن قد بدى في  
التحقيق قبل انتهاء خدمة العامل وذلك لمدة خمس سنوات  
من تاريخ انتهائها - لكل من هاتين المادتين مجالها المحدد .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من الدفع بسقوط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث  
سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخلة فان المادة ٦٦  
من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم  
٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن تسقط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث  
سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخلة وتقطع  
هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة  
وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء واذا تعدد المتهمون  
فإن انقطاع المدة بالنسبة الى أحدهم يترتب عليه انقطاعها  
بالنسبة الى الباقين ولو لم تكن قد اتخذت فدهم إجراءات  
ناطعة للمدة ومع ذلك لماذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط  
الدعوى الا بسقوط الدعوى الجنائية والاستناد في حكم هذه  
المادة ان المشرع استحدث ميمادا لتقادم الدعوى التأديبية  
بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخلة  
وعلى ذلك فإن هذا الميعاد لا يبدأ في السريان الا من تاريخ العمل  
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في الأول من يولية سنة ١٩٦٤ الذي  
استحدث الميعاد ، وذلك قياسا على ما كانت تقضى به الفقرة الرابعة  
من المادة الرابعة من قانون اصدار قانون المرافعات المدنية  
والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والتي كانت تنص على أن تسرى الواعيد  
التي استحدثها القانون من تاريخ العمل به وما نصت عليه الفقرة  
الأولى من المادة الثانية من القانون المعدني من أنه اذا قرر النص  
الجديد مدة للتقادم أقصر مما قررره النص القديم سرت المدة الجديدة  
من وقت العمل بالنص الجديد . ويبدى أن هذا الحكم واجب التطبيق  
على حالة استحداث مدة تقادم ولم تكن مقررة من قبل أصلا



وهذا كله تطبيق لبدأ عدم سريان القانون على الماضي والقول  
بغير ذلك، يؤدي الى سقوط الدعوى التأديبية بمضي ثلاث سنوات  
عليها قبل صدور القانون الجديد وهو ما لا يجوز القول به وما  
يتجناهى مع المنطق القانوني .

ومن حيث ان المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف  
الذكر وقد قضت بسقوط الدعوى التأديبية بمضي ثلاث سنوات  
باطلاق دون ثمة تفرقة بين الدعوى التأديبية التى تتطوى على  
مخالفات ادارية وتلك التى تتطوى على مخالفات مالية فان مقتضى  
هذا الاطلاق ولازمه ان تسقط الدعوى التأديبية ايا كانت طبيعة  
المخالفة ادارية كانت ام مالية بمضي ثلاث سنوات من تاريخ علم  
الرئيس المباشر بوقوعها وليس ثمة تعارض بين هذا النظر وبين  
ما تقضى به المادة ٦٧ من القانون المذكور سالف الاشارة اليها  
من جوار اقامة الدعوى التأديبية بالنسبة للمخالفات المالية التى  
يترتب عليها غشيان حق الخزانة ولو لم يكن قد بدئ فى  
التحقيق قبل انتهاء خدمة العامل وذلك لمدة خمس سنوات من  
تاريخ انتهائها ليس ثمة تعارض فى هذا الشأن ذلك ان لكل  
من هاتين المادتين مجاله المحدد دون ثمة تعادم أو تداخل بينهما وانما  
شرهما لتكمل الثانية منهما الاولى فقد استهدف المشرع فى المادة  
٦٦ المشار اليها تقرير المبدأ العام فى سقوط الدعوى التأديبية  
ادارية كانت ام مالية بالنسبة للعاملين فى الخدمة فى حين خص  
المشرع المادة ٦٧ آتية الذكر بالأحكام الخاصة بمضى تعقب العامل  
تأديبيا بعد انتهاء خدمته والفهم المتبادر من هاتين المادتين انه  
اذا ما سقطت الدعوى التأديبية بالنسبة للعاملين فى الخدمة بمضى  
ثلاث سنوات وفقا لحكم المادة ٦٦ فقد امتنع بالضرورة تعقبهم  
بعد انتهاء خدمتهم سواء ايا كانت المخالفة المسندة اليهم  
ادارية او مالية اما اذا لم تكن الدعوى التأديبية قد سقطت على  
النحو السالف فلا يجوز تعقب العامل بعد تركه للخدمة الا اذا



كان قد بدىء ، فى التحقيق معه بالنسبة للخالفات الادارية والمالية التى لا يترتب عليها ضياع حق للخزانة اما بالنسبة للمخالفات المالية التى يترتب عليها ضياع حق للخزانة فيجوز تعقب العامل الذى اقترعها بعد انتهاء خدمته وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها ، والقول بغير ذلك من مقتضاه ان يظل الحق فى اقامة الدعوى التأديبية بالنسبة للخالفات المالية التى يترتب عليها ضياع حق للخزانة قائما دون ثمة سقوط مهيا طال عليها الزمن والى ما بعد انتهاء خدمة العامل بخمس سنوات وهى ما يتنافى مع الحكمة فى تقرير مبدأ السقوط كما انه فى شأنه ان يسوغ ، محاكمة العامل الذى ترك الخبرة تأديبيا بالنسبة للمخالفات الادارية والمالية التى لا يترتب عليها ضياع حق للخزانة اذا كان قد بدىء فى التحقيق فيها قبل انتهاء خدمته ولو كانت الدعوى التأديبية قد سقطت بغضى ثلاث سنوات قبل بدء هذا التحقيق وهو ما لا يمكن لاي منطق قانونى ان يتقبله .

ومن حيث ان الفعل المنسوب محوره للمتهمين وهو عدم تأديبتهما العمل المنوط بهما بالادارة العامة للمعامل بوزارة الصحة بدقة وأمانة وهو انها اهملا فى اجراء التحليلات الفنية اللازمة لعينات البلازما الجافة المستوردة من شركة كورتلاند الامريكية التى عرضت على اللجنة بما ادى الى قبول تشغيلات بلازما غير صالحة للاستعمال قيمتها ١٩٧٨ر ٦١٩٠ جنيها اضرارا بمال الدولة لا يكون جريمة جنائية معاقبا عليها بمقتوى الجناية او الجنحة ومن ثم فان مدة سقوط هذه المخالفة تخضع للقواعد السابقة البيان دون تلك التى تسقط بها الدعوى الجنائية على ما نصت عليه المادة ٦٦ من قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤. آف الذكر .

ومن حيث ان الشابت ان البلازما المستوردة من الخارج بمعرفة المؤسسة العامة للدوية لحساب وزارة صحة تم اضافتها للتبوين



الطبي في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفي ٥ من فبراير سنة ١٩٦٣ بمد تقرير قبولها من اللجنة الفنية المشكلة لفحصها وان مستثنى ، شيين الكوم ابلغت الادارة العامة للتبوين الطبي بوجود شوائب في هذه البلازما فارسلت عينة منها للمعامل لتحليلها في ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٦٣ فافادت في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ بعدم صلاحيتها كما ارسلت عينة اخرى من باقى تشغيلات البلازما لتحليلها فنتبين في ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٦٣ وجود شوائب في بعض التشغيلات واططرت مؤسسة الادوية بذلك في نوفمبر سنة ١٩٦٤ بما مضاه ان الادارة العامة للتبوين الطبي علمت بوقوع المخالفة في قبول البلازما الغير صالحة للاستعمال في نوفمبر سنة ١٩٦٤ وكان يتمين عليها والامر كذلك ان تنشط الى اتخاذ اجراءات التحقيق اللازمة من هذا التاريخ لتحديد المسئول عن هذه المخالفة والنظر في امره تجنباً لسقوط الدعوى التأديبية وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤. الذي بدأ العمل به في الأول من يولييه سنة ١٩٦٤ ولما كانت الادارة العامة للتبوين الطبي قد تراخت في احالة الموضوع الى التحقيق في ٣ من يناير سنة ١٩٧١ أى بعد انقضاء اكثر من ثلاث سنوات على عليها في نوفمبر سنة ١٩٦٤ بعدم صلاحية هذه البلازما للاستعمال ومخالفة اللجنة الفنية التي قررت قبولها لذلك فان الدعوى التأديبية تكون قد سقطت على القدر المتبين في نوفمبر سنة ١٩٦٧ قبل انتهاء مدة خدمة المتهمين الذين انتهت خدمة اولهما الدكتور . . . . . في ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٠ وخدمة ثانيهما الصيدلى . . . . . في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ .

ومن حيث انه لما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يقضى بسقوط الدعوى التأديبية المقامة ضد المخالفين لذلك يكون قد اخطأ في تطبيق حكم القانون السليم مما يتمين معه



الحكم بقبول الطعنين شكلا وبإلغاء الحكم المطعون فيه  
والحكم بسقوط الدعوى التأديبية بمضى المدة .

( طعن ٩٧٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢ )

### قاعدة رقم ( ١٩٦ )

#### المبدأ :

نص المادة ٦٦ من نظام الصالحين المحننين بالدولة الصادر  
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أن تسقط الدعوى التأديبية  
بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة  
وتنقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام  
أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء - نص  
المادة ٦٢ من قانون نظم الصالحين المحننين بالدولة الصادر  
رقم ٨ لسنة ١٩٧١ على أن تسقط الدعوى التأديبية بمضى  
سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث  
سنوات من تاريخ ارتكابها أى المستتين أقرب مفاد ذلك أن  
المشرع أخذ بذات المبدأ المقرر فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤  
فى شأن سقوط الدعوى التأديبية مع تعديل فى المدة تبعاً  
للتاريخ الذى أخذ به فى بدء سريان مدة السقوط فجعله سنة  
من تاريخ علم الرئيس المباشر فى مفهوم القانون رقم ٨ لسنة  
١٩٧١ المشار إليه هو المخاطب ذون سواء بحكم السقوط  
السنوى للمخالفة التأديبية طالما كان زمام التصرف فى المخالفة  
التأديبية فى يده أما إذا خرج الأمر من سلطانه بأحالة المخالف  
إلى التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وأصبح التصرف فيها بذلك  
من اختصاص غيره انتهى تبعاً لذلك موجب سريان السقوط السنوى  
ويخضع أمر السقوط للأصل وهو ثلاث سنوات وتنقطع هذه  
المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة وتسرى



**مدة السقوط الأصلية وهي ثلاث سنوات من جديد ابتداء من تاريخ آخر اجراء .**

### **ملخص الحكم :**

ومن حيث ان قانون نظم المالكين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ كان ينص في المادة ٦٦ على ان « تسقط الدعوى التأديبية بمضي ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وتنقطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء » وبتطبيق حكم هذه المادة على الدعوى التأديبية الراهنة يبين ان مدة سقوط هذه الدعوى في ظل العمل بالنظام المشار اليه وتقدرها ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة - لم تكتمل في أية مرحلة من مراحل التحقيق الى ان انتهى العمل بهذا النظام وبدأ العمل بالنظام الجديد الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ اعتبارا من تاريخ نشره الذي تم في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ذلك انه حتى بفرض التسليم بعلم الرئيس المباشر بوقوع المخالفات المنسوبة الى المظنون ضده في تاريخ ارتكابها وهو اول سنة ١٩٦٦ وليس من تاريخ ابلاغ سكرتير عام المحافظة بها بكتاب الجهاز المركزي للمحاسبات المؤرخ ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٦٧ فان احالة الامر الى الجهات المختصة لاجراء التحقيق في شأن هذه المخالفات وسماع اقوال الشهود اعتبارا من ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ على النحو السابق ايضا قد تم قبل مضي ثلاث سنوات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ان تكون مدة سقوط الدعوى قد على هذا العلم كان من شأنه انقطاع مدة السقوط واذا تعاقبت جلسات التحقيق خلال السنوات التالية وسماع اقوال المظنون ضده في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ فان مقتضى ذلك طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ان تكون مدة سقوط الدعوى من



انقطعت بإجراءات التحقيق المباشر إليها قبل مضي ثلاث سنوات. سواء كان ذلك من تاريخ العلم أم من تاريخ آخر إجراء من إجراءات التحقيق باعتبار أن مدة السقوط وفقا لحكم هذا القانون تسرى من جديد ابتداء من آخر إجراء قاطع للمدة ولما كان الأمر كذلك وكانت مدة السقوط هذه لم تكتمل حتى تاريخ العمل بالقانون. رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فانها من ثم تخضع بعد ذلك في سريتها وانقطاعها للأحكام الواردة في هذا القانون اعمالا للانسرحال، المباشر للقانون الجديد .

ومن حيث أن نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد نص في الفقرة الأولى من المادة ٦٢ منه على أن « تسقط الدعوى التأديبية بمضي سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المحدثين اقرب » بما ملأه أن المشرع أخذ بذات المبدأ المقررة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن سقوط الدعوى التأديبية مع تعديل في المادة تبعا للتاريخ الذي أخذ به في بدء سريان مدة السقوط فجمعه سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها مع انقطاع هذه المدة بذات الإجراءات التي نص عليها القانون السابق ولما كانت الواقعة التي اتخذها هذا القانون بدءا لسريان السقوط السنوي قد تحققت في الحالة المعروضة بعلم الجهة الإدارية بالمخالفة في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر وقد أفصحت هذه الجهة من ارادتها في تحقيق الواقعة والانهام واتخذت الإجراءات القاطعة للبدء طبقا لحكم هذا القانون حتى تاريخ العمل بالقانون الجديد . فإن الدعوى التأديبية - بهذه المثابة - لا يكون الحق في اقامتها قد سقط وبالتالي لا يلحقها - احتراما للعادة عدم رجعية القوانين - ثمة سقوط بمضي سنة لانتفاء شرائطه ، مع خضوع الدعوى في ذات الوقت لأحكام السقوط الثلاثي في شأن الانتقاع وآثاره طبقا.



لأحكام القانون الجديد ، وذلك اعتبار أن الرئيس المباشر في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه هو المخاطب دون سواء بحكم السقوط السنوي للمخالفة التأديبية طالما كان زمام التصرف في المخالفة التأديبية في يده إما إذا خرج الأمر عن سلطانه بأحالة المخالفة إلى التحقيق والاثهام أو المحاكمة وأصبح التصرف بها بذلك من اختصاص غيره كما هو أشار في الحالة المروضة فانتفى تبعا لذلك موجب سريان السقوط السنوي وتكون علة ذلك هي أن سكوت الرئيس المباشر عن ملاحقة المخالف مدة سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة التأديبية قرينه على اتجاهه إلى الالتفات عنها وحفظها إما إذا نشط إلى اتخاذ إجراءات التحقيق والاثهام والمحاكمة وخرج الأمر بذلك من سلطاته ارتفعت قرينة التنازل هذه وخضع بالتالي أمر السقوط للأصل وهو ثلاث سنوات وتنقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق والاثهام والمحاكمة وتسرى من جديد ابتداء من تاريخ آخر إجراء ولاية هذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٦٢ من القانون المذكور من أن « تنقطع هذه المدة — أي مدة السنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو الثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المدتين اقرب — بأي إجراء من إجراءات التحقيق والاثهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء » فذلك أنه لما كان الأصل أن إجراءات التحقيق والاثهام أو المحاكمة لا تبدأ إلا بعد علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو على الأقل العلم بوقوعها بمناسبة التحقيق فيها بما مفاده التسليم بعلمه اليقيني بوقوع المخالفة التي يجري التحقيق فيها وهذا مفاده أن المشرع إذ كان يرمي بالنسبة للوقائع التي يجري التحقيق والاثهام أو المحاكمة فيها سريان السقوط السنوي المخاطب به الرئيس المباشر — على ما سلف بيانه — في حالة تحديد مدة السقوط بعد الانقضاء القانوني لها ، لما أعوزه النص في هذه الفقرة على تحديد كل من مدتي



السقوط والتجديد بسنة بدلا من تعميمها بعبارة « هذه المدة » وتسمى المدة من جديد كل من نوعي السقوط السنوي والثلاثي والنص صراحة على أن تنقطع مدة السنة المذكورة بأي إجراء من إجراءات التحقيق والاثهام أو المحاكمة بما مؤداه أن المشرع لم تنجح إرادته إلى تغليب السقوط تسليما منه أن الأصل في السقوط هو مخي ثلاث سنوات إلا بالنسبة للرئيس المباشر فهو سنة من تاريخ عليه بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المقتن اقرب . وبناء عليه فإنه إذا أحيل الأمر إلى التحقيق قبل سقوط المخالفة على النحو المذكور فإن مدة السقوط هذه تنقطع بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسمى مدة السقوط الأصلية وهي ثلاث سنوات من جديد ابتداء من آخر إجراء .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن إجراءات التحقيق والاثهام أو المحاكمة قد تنابعت بعد العمل بأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باستكمال اقوال المظنون ضده وبعض الشهود والتي انتهت في ١٣ من مارس سنة ١٩٧٤ وأعدت النيابة الإدارية مذكرتها وتقرير الاتهام وأحالت المظنون ضده إلى المحكمة التأديبية في ١٤ من إبريل سنة ١٩٧٥ فمن ثم فإن مدة سقوط هذه الدعوى تكون قد انقطعت ولا يكون ثمة مجال القول بسقوطها بمضي المدة قبل إحالة المظنون ضده إلى المحكمة التأديبية .

( طعن ٤٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٧ )

المبدأ :

نص المادة ٧٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ معدلة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٦٧ على أن تسقط الدعوى التأديبية بمضي سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وتسقط هذه



الدعوى فى كل حالة بانقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة وتنقطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء - مقتضى ذلك سريان احكام السقوط ذاتها سواء تم توقيع الجزاء بواسطة المحكمة التأديبية عن طريق الدعوى التأديبية ام بواسطة السلطة الرئاسية .

#### ملخص الحكم :

لا وجه لما اثاره الطاعن من ان حق السلطة الرئاسية فى مجازاته بالنسبة للجزاين سالى الذكر قد سقطا بالتطبيق لحكم المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا وجه لذلك لان المادة ٧٠ من نظام العاملين بالقطاع العام سالفة الذكر وقد نظمت احكام سقوط الدعوى التأديبية فقد تضمنت الالتزام بهادون احكام قانون العمل بأعمال حكم المادة الاولى من قرار اصدار النظام المذكور التى تقضى بسريان احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا النظام . ولا غناء فى هذا المقام مما ذهب اليه الطاعن من ان المادة ٧٠ المشار اليها تنظم احكام سقوط الدعوى التأديبية فقط دون الجزاءات التى يوقعها رب العمل مباشرة عن غير طريق رفع الدعوى التأديبية ، بما يجب معه الرجوع بشأن احكام السقوط الخاصة بها لنص المادة ٦٦ من قانون العمل ، لا غناء فى ذلك لأن النظر فى امر مجازاة العامل تأديبيا سواء بواسطة المحكمة التأديبية عن طريق الدعوى التأديبية ام بواسطة السلطة الرئاسية - بعد اجراء تحقيق ادارى نبعاً من منطلق واحد هو العمل على سرعة تتبع المخالفات التأديبية وملاحقة المخالفين والبت فى اهرم دون تراخ استقراراً للأوضاع وحرصاً على ان ينتج الجزاء اثره المنشود فى ردع المخالف وزجر غيره ممن تسول لهم انفسهم اقتتراف مثل هذه المخالفات ومقتضى ذلك ولازمة ان تسرى بالنسبة لكلها احكام السقوط ذاتها تحقيقاً لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ، اذ.



لا يقبل عقلا أن يستطحق السلطة الرئاسية في ممارسة سلطتها  
التأديبية بعض أيام قليلة بينما ينفسح الأهل أمام المحكمة  
التأديبية لسنة أو لثلاث سنوات حسب الأحوال لانزال العقاب  
عن ذات المخالفة .

وما يترتب على هذا المنطق من اضطرار السلطة الرئاسية  
الى الالتجاء الى طلب رفع الدعوى التأديبية كلما انتفى الأجل  
المحدد لها لتوقيع الجزاء على العامل المخالف طالما كان امد  
هذه الدعوى ما زال مستمرا .

( طعن ٧٦٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٨ )



## ثانياً - جيمعند سقوط الدعوى التأديبية من النظام العام

قاعدة رقم ( ١٩٨ )

### المبدأ :

المادة ٦٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - المشرع قصد من ترتيب سقوط الدعوى التأديبية بعد اجل معين الا يظل سيف الاتهام مسلطاً على متهم الاصل فيه البراءة فهو يمثل ضماناً أساسية للعامل ، وكذلك حث الجهة الادارية على اقامة الدعوى التأديبية خلال اجل معين قد يترتب على تجاوزه ان تضيق معالم المخالفة وتختفي انقضاءها - مصالح العامل ومصالح المرفق يقتضيان اقامة الدعوى التأديبية خلال سنة من تاريخ علم الرئيس المبائر بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اى المدتين اقرب - المشرع ربط بين مثول الدعوى التأديبية وانقضاء الدعوى الجنائية - اذا كان انقضاء الدعوى الجنائية من النظام العام فان الامر كذلك بالنسبة لسقوط الدعوى التأديبية - الاثر المترتب على ذلك : يجوز للمحكمة التأديبية ان تقضى بسقوط الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها ويجوز لصاحب الشأن ان يدفع به لأول مرة امام المحكمة الادارية العليا والى يكون لها ايضاً ان تقضى به من تلقاء نفسها ولو لم يدفع به الطاعن .

### ملخص الحكم :

ان نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨



لسنة ١٩٧١ قد نص في المادة ٦٢ منه على أنه « تسقط الدعوى التأديبية بضي سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوتووع المخالفة وثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المحدثين اقرب .

وتتقطع هذه المدة بأى إجراء من اجراءات التحقيق والاتهام او المحاكمة وتضى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء وأذ تعدد المتهمون فان انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقي وأولم تكن قد انقضت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة مع ذلك اذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى الجنائية .

ومن حيث كان المشرع قد قصد من ترتيب حكم سقوط الدعوى التأديبية بعد أجل معين الا يظل المقاب مسلطاً على متهم الأصل فيه البراءة ، مدة طويلة دون حسم فهو يمثل ضمانة أساسية للعاملين دون اتخاذ الجهة الإدارية من ارتكاب المعامل لمخالفة تأديبية وسيلة الى تهديده الى أجل غير مسمى عن طريق تسليط الاتهام عليه فى أى وقت يشاء ، وكذلك حث الجهة الإدارية على اقامة الدعوى التأديبية خلال أجل معين قد يترتب عليه تجاوزه أن تضيق معالم المخالفة ويختفى ادلتها .

ومن ثم فان صالح المعامل وصالح المرفق يقتضيان اقامة الدعوى التأديبية خلال هذا الأجل فهو ثلاثة سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة والا سقط الحق فى اقامتها وأن المسقوط فى هذا الأجل من النظام العام يؤكد ذلك أن المشرع ربط بين سقوط الدعوى التأديبية وسقوط الدعوى الجنائية واستعمل فى هذا الأجل عبارة « ستوط الدعوى الجنائية » وهو يعتبر لم يورده المشرع فى قانون الاجراءات الجنائية الذى استعمل فى المادة ١٥ منه وما بعدها عبارة « انتفاء الدعوى » الجنائية بما يفهم منه أن المشرع فى قانون العاملين المدنيين يعتبر السقوط والانتفاء مرادفين لمعنى واحد وأذ كان المسلم به أن انتفاء الدعوى الجنائية من النظام العام فيكون الأمر كذلك بالنسبة لسقوط الدعوى التأديبية .



ومن حيث أن متى كان الأمر كما تقدم وكان سقوط الدعوى  
التأديبية بحد ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة ، من  
انقضاء العلم - فانه يجوز للمحكمة التأديبية أن تقضى به من  
تتلقا نفسها ويجوز لصاحب الشك أن يدفع به لأول مرة أمام  
المحكمة الإدارية العليا والتي يكون لها أن تقضى به من تلقاء نفسها  
ولو لم يدفع به الطاعن .

ومن حيث أن الواقعة التي اتخذها القلتون لسريان ميعاد  
سقوط الدعوى التأديبية وهو تاريخ ارتكاب المخالفة قد تحققت  
في المجموعة المروضة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ ومكنت جهة  
الإدارة من هذه المخالفة حتى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٥ حيث أمر مدير  
جلب الشئون الصحية بإحالة الموضوع على إدارة الشئون  
القانونية للتحقيق وتحديد المسؤولية ، ومن ثم يكون هذا الإجراء  
قد اتخذ بعد مضي مدة السقوط المنصوص عليها في المادة ٦٢  
من القلتون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، ومن ثم كان يتمين  
على المحكمة التأديبية والحالة هذه أن تقضى بسقوط الدعوى  
التأديبية .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم وكانت الدعوى التأديبية قد  
سقطت بمضي ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة دون اتخاذ  
أي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكان  
للحكم المطعون عليه قد قضى بغير ذلك فيكون حقيقيا بالإلغاء  
والحكم بسقوط الدعوى التأديبية ضد الطاعن .

( طعن ٣٣٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢١ )



## ثالثاً - عم سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية فى بعض الحالات

قاعدة رقم ( ١٩٩ )

المبدأ :

اعتبار المألون من الموظفين العموميين - وظائف المألونين لم  
ترد فى الموازنة العامة عدم سريان المادة ٦٢ من نظام العاملين  
المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التى هضمت  
احوال سقوط الدعوى التأديبية على الدعوى التأديبية التى تقام  
ضد المألونين شتمها فى ذلك شأن باقى احكام النظام المفكوك  
- اساس ذلك ان نص المادة ٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة  
الصادر بالقانون المشار اليه على ان احكامه لا تسرى الا على  
العاملين فى الجهات التى حددتها همرا المادة الاولى منه ممن  
يشغلون الوظائف المبينة بالموازنة العامة - عدم ورود نص فى  
لاله المألونين يقرر سقوط الدعوى التأديبية عن المخالفات  
المألون انشاء عمله - نتيجة ذلك : عدم سقوط الدعوى  
التأديبية التى تقام على المألون .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من الدفع بسقوط الدعوى التأديبية ضد  
الطاعن بمضى المدة المقررة طبقاً لنص المادة ٦٢ من نظام العاملين  
المدنيين الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، فان المادة ١ من  
نظام العاملين المدنيين المشار اليه تنص على ان « يعمل فى  
المسائل المتعلقة بنظم العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام المراقبة  
لهذا القانون وتسرى احكامه على : ١ - العاملين بالجهات الادارية



الدولة ويتكون من وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية ب - العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم . ولا تسرى هذه الاجكام على العاملين السذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين « ثم نصت المادة ٤ منه على ان « يعتبر عاملا في تطبيق احكام هذا القانون كل من يمين في احدى الوظائف المبينة بموازنة كل وحدة . . . » ومفاد ما تقدم ان احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه لا يسرى الا على العاملين في الجهات التي حددتها حصرا المادة الاولى من يشغلون الوظائف المبينة بالموازنة العامة .

ومن حيث انه ولئن كان المأذون من الموظفين العموميين على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة الا ان وظائف المأذونين لم تسرد في الموازنة العامة ، ومن ثم فان المادة ٦٢ من نظام العاملين المدنيين المشار اليه التي عينت احوال سقوط الدعوى التأديبية لا تسرى على الدعوى التأديبية التي تقام ضد المأذونين شأنها في ذلك شأن باقي احكام النظام المذكور ، واذا كان ذلك كذلك ، وكانت لائحة المأذونين لم تتضمن نصا يقرر سقوط الدعوى التأديبية عن المخالفات التأديبية التي يرتكبها المأذون اثناء عمله ، فان الدفع بسقوط الدعوى التأديبية مفار الطعن يسكون على غير اساس سليم ويتمين رفضه ، ولا وجه لما ذهبت اليه هيئة مفوضي الدولة في تقريرها من أن القول بعدم سقوط الدعوى التأديبية التي تقام على المأذون يترتب عليه امكان مفاضته عن اخطاء تأديبية مهما كان تاريخ اقترافها حين انه لو ارتكب جريمة جنائية مهما بلغت جسارتها فانها تتقادم بمرور اجل معين ، لا وجه لما تقدم ، لانه فضلا عن ان تقادم الدعوى لا يكون الا بنص صريح وقد ظلت لائحة المأذونين من ثمة نص في هذا الصدد ، فان الجريمة الجنائية تختلف في طبيعتها وفي ارتكابها عن الجريمة



التأديبية فليكل منها وزنها ومقوماتها وعلى ذلك لا تنيد الحاجة  
فى هذا المقام بالأحكام التى وضعتها المشرع لسقوط الدعوى  
الجنائية .

ومن حيث أن ثابت من الأوراق أن مائون ناحية القسلب  
الصغرى قدم شكوى فى ١٨ من فبراير ١٩٧٥ تضمنت أن الطاعن  
تعدى على اختصامه وعقد خميس زيجيات خلال المدة من عام  
١٩٦٨ حتى عام ١٩٧١ لزوجيات من القسلب الصغرى مولدا وإقامة ،  
وقد طلبت نيابة قسم ثان بند المنصورة للأحوال الشخصية من  
مركز شرطة دكرنس التحرى عن محل إقامة الزوجات المذكورات ،  
وأفاد مأمور مركز دكرنس أنه تبيين أن أربعة من الزوجات المذكورات  
من مواليد القسلب الصغرى ومنه اثنتان تقيمان بالقسلب الصغرى ،  
والأخريات تقيمان بالقاهرة ، كما تضمنت التحريات أن الخامسة  
هى من أهالى القسلب الصغرى ولكنها مولودة ومقيمة ببورسعيد  
وعلى اثر حدود هذه التحريات أحيلت الأوراق الى دائرة المائونين  
بحكمة المنصورة حيث قيدت برقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ للنظر فى  
امر الطاعن وتوقيع اتمى جزاء عليه لتعديه على دائرة  
اختصاص الشاكى بمقيد الزيجات الخمس المشار اليها فى  
شكوى الشاكى ، وفى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٧ صدر القرار  
الطعون فيه بمجازاة الطاعن بالوقف لمدة شهر لما نسب  
اليه .

ومن حيث أن المادة ٢٠ من لائحة المائونين تضمنت النص  
على أنه « اذا اختلف محل إقامة الزوجين كان المختص بتوثيق  
عقد الزواج مأون الجهة التى بها محل إقامة الزوجة وله أن ينتقل  
لتوثيق عقد زواجهما فى غير دائرته ومع ذلك يجوز للطرفين أن  
يتفقا على أن يوثق العقد مأون آخر وفى هذه الحالة يشترط  
لقيام هذا المائون بذلك أن يقدم شهادة من المحكمة الجزئية  
« الشرعية » المختصة فى دائرتهم الزوجة بأن التحريات دلت على  
عدم وجود مانع شرعى أو قانونى ، وإذا لم يكن للزوجة محل  
إقامة ثابت جاز أن يتولى العقد مأون الجهة التى تكون بها وقتها



طلب المقعد « ومفاد ذلك ان المأذون يختص بتوثيق عقود الزواج اذا كان الزوجان يقيمان في دائرة اختصاصه ، او كانت الزوجة وحدها هي التي تنقسم في دائرة اختصاصه او لم يكن للزوجة محل اقامة ثابت وكانت وقت المقعد بدائرة اختصاصه .

ومن حيث أن الأوراق قد اجببت تماما من ان الطاعن انتقل الى ناحية القباب الصغرى وعقد قران الزوجات المشار اليهن ، كما ان تحريات الشرطة التي استند عليها القرار المطعون فيه ، اقتضت فقط على بيان محل ميلاد الزوجات المذكورات ومحل اقامتهن حاليا ولم تتضمن تلك التحريات تحديد محل اقامة كل منهن وقت عقد زواجهما ، كذلك لم يثبت من الأوراق ان الجهة الادارية قد اطلعت على عقود زواج المذكورات وتثبتت من ان الطاعن عقدها خارج دائرة اختصاصه او في غير الأحوال التي يختص فيها بمقدها ، ومن ثم فانه لا يوجد ثمة دليل يفيد ارتكاب الطاعن المخالفة المسندة اليه ، ويكون القرار المطعون فيه والحال هذا غير مستخلص استخلاصا سائغا من الأوراق بما يتمين معه الحكم بالنقض والزام الجهة الادارية المصرومات .

( طعن ٢٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٤ )



رابعاً - استئطالة ميعاد سقوط الدعوى التأديبية  
عند تداخل المسئوليتين التأديبية والجنائية

قاعدة رقم ( ٢٠٠ )

المبدأ :

ان مبدى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٢ من قانون نظام  
الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١  
انه اذا كان الفعل مكوّناً لجريمة جنائية وكان يمثل فى ذات الوقت  
ذنبا تأديبياً فان للجهة الادارية أن ترجىء اتخاذه الاجراءات  
التأديبية ضد الموظف الى ما بعد انتهاء التحقيق بمعرفة  
النيابة العامة والحكم نهائياً فى الاتهام الجنائى المنسوب الى  
الموظف هذا الاجراء متروك امره لتقدير الجهة الادارية -  
ميعاد سقوط الدعوى التأديبية لا تبدأ فى هذه الحالة الا من  
تاريخ انتهاء الاجراءات القانونية بحكم نهائى حاسم لحوقف  
الموظف من كافة جوانبه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفع بسقوط الدعوى التأديبية بالتقادم  
فان المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على ان تسقط  
الدعوى التأديبية بضى سنة من تاريخ علم الرئيس الجائر بوقوع  
المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اى المدينين اقرب ،  
وتنقطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او المحاكمة  
وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء فيها واذا كان الفعل  
يكون جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى الجنائية ولقد جاء  
هذا النص مردداً حكم المادة ٦٦ من نظام الماملين المدنيين بالدولة



الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومضيفا حكم سقوط الدعوى التأديبية ببضئ سبنة . ولما كانت اجراءات التحقيق والمحاكمة الجنائية من الاجراءات القاطعة لمدة سقوط الدعوى التأديبية وكان الثابت ان الطاعن اوقف عن العمل فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ وان محاكمته جنائيا استمرت حتى تاريخ صدور حكم محكمة جنايات كفر الشيخ فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٧ ببرأئته من الاتهام الجنائى المنسوب اليه ، ولم يصبح هذا الحكم نهائيا الا بعد التصديق عليه فى ٢٥ من يوليو سنة ١٩٧٧ ، فان مدة سقوط الدعوى التأديبية لا تسرى من ثم الا من هذا التاريخ اعتبارا بان التصديق على هذا الحكم هو آخر اجراء من اجراءات المحاكمة وقد تم قبل ان يلحق الدعوى الجنائية ثمة سقوط ولا ينال من ذلك ان الطاعن قدم الى المحاكمة انتدابية عن اعمال اخرى بخلاف الامتثال التى كانت محلا للمحاكمة الجنائية والتى اتخذت بشأنها اجراءات التحقيق والمحاكمة سالف الذكر ، ذلك ان مؤدى النص فى الفقرة الأخيرة من المادة ٦٢ سالف الذكر على انه اذا كان الفعل يكون جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية، مؤدى هذا النص انه اذا كان الفعل مكونا لجريمة جنائية وكان يمثل فى ذات الوقت ذنباً تأديبياً فلن للجهة الادارية أن ترجىء اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد الموظف الى ما بعد انتهاء التحقيق بمعزومة النسابة العلنية والحكم نهائيا فى الاتهام الجنائى المنسوب الى الموظف . وهذا الارضاء امر مشروط لتقدير الجهة الادارية التى قد ترى فى اجراءات التحقيق التى تمارسها سلطات الاتهام الجنائى طريقا اجدى للكشف عن حقيقة الوقف المؤقت، وما اكتنف سلوكه من ملاحظات سواء فى المجال الادارى أو فى المجال الجنائى وبهذه المثابة يعاد سقوط الدعوى التأديبية لا يبدأ فى هذه الحالة الا من تاريخ انتهاء الاجراءات القانونية بحكم محكمة نهائى حاسم لموقف الموظف من كافة جوانبه



متى كانت حكمة ارجاء التصرف في المخالفات التأديبية التي تعتبر في ذات الوقت من جرائم القانون الجنائي ، تتوافر أيضا بالنسبة الى كافة ما يقتزن بهذه الجرائم او يرتبط بها من مخالفات تأديبية اخرى ولو لم تكن هذه المخالفات جرائم جنائية لما كان من اجراءات التحقيق او المحاكمة الجنائية التي تتخذ بالنسبة الى الاتهام الجنائي المنسوب الى الموظف تعتبر من ثم من الاجراءات القاطعة لمدة سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة الى المخالفات التأديبية المشار اليها طالما ان هذه المخالفات ليست منبئة الصلة بالاتهام الجنائي وانما ارتبطت بذلك الاتهام اذ اقترنت به لما كان الثابت من قرارات الحكم الجنائي الصادر من محكمة جنائيات كمر الشيخ ببراءة الطاعن من الاتهام الجنائي المنسوب اليه ، ان الطاعن وان كان لا دليل عليه انه هو الذي قارب جريمتي التزوير والاختلاس اللتين تقدم منهما للمحاكمة الجنائية ، الا انه اخطأ في اعمال المراجعة مما سهل لعمال التنفيذ اختلاس المبالغ التي ظهر فيها العجز في عهدة الطاعن ومثل هذا الاهمال الذي تكشف في حق الطاعن بمناسبة التحقيق معه ومحاكمته من جريمتي التزوير والاختلاس المنسوبتين اليه تعتبر من المخالفات الوثيقة الصلة بذلك الاتهام الجنائي والتي لا تسري مدة سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة لها الا من تاريخ آخر اجراء اتخذ في الدعوى الجنائية وهو تاريخ التصديق على حكم البراءة في ٢٥ من يوليو سنة ١٩٧٧ على ما تقدم القول . ولما كان الطاعن قد احيل الى المحاكمة التأديبية في ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ ، اي قبل انقضاء المدة المسقطة للدعوى التأديبية الا على العاملين في الجهات التي حددتها حصرا المادة الأولى ممن يشغلون طبقا لاحكام المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر ، فان النفع بسقوط هذه الدعوى يكون في حقه مجله جدير بالرفض .

( طعن ٧٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠ )



### قاعدة رقم (٢٠١)

#### المبدأ :

مفاد المادتان ٦٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - ٦٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ان المشرع جعل سقوط الدعوى التأديبية تستطيل الى ما يساوى المدة التى تسقط بها الدعوى الجنائية اذا كانت الواقعة التى تشكل المخالفة التأديبية تشكل فى ذات الوقت جريمة جنائية .

#### ملخص الحكم :

اذا كانت المحكمة التأديبية لا شأن لها بالوصف الجنائى للواقعة نظرا لاستقلال المخالفة التأديبية من الجريمة الجنائية الا ان هذا الاستقلال ليس من شأنه ان تلغى المحكمة التأديبية كلية من الوصف الجنائى للوقائع المكونة للمخالفة التأديبية اذ لما ان تلخذا فى الاعتبار هذا الوصف والمقوبة الجنائية المقررة له فى مجال تقدير جسامه الفعل عند تقديرها للجزاء التأديبى الذى توقعه ولها ان تتمدى تكيف الوقائع المعروضة عليها وتحدد الوصف الجنائى لها لبيان اثره فى استطالة مدة سقوط الدعوى التأديبية طالما ان ما انتهى اليه من وصف جنائى بهذه الوقائع لا يتعارض مع حكم جنائى حاز قوة الامر المقضى لا يغير من هذا المبدأ عدم ابلاغ النيابة العامة بالمخالفات المنسوبة الى العامل او عدم عرض امرها على المحكمة الجنائية ليصدر فيها حكم جنائى - للحكمة ان تكيف الوقائع المنسوبة الى العامل بحسب ما تستظهره منها وتطلع عليها الوصف الجنائى السليم بنية النظر فى تحديد مدة سقوط الدعوى التأديبية .

ومن حيث ان مفاد نص المادتين ٦٦ من نظام العاملين المدنيين



بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ و ٦٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ سألنى الذكر ، ان المشرع جعل مدة سقوط الدعوى التأديبية تستطيل إلى ما يساوى المدة التى تسقط بها الدعوى الجنائية اذا كانت الواقعة التى تشكل المخالفة التأديبية تشكل فى ذات الوقت جريمة جنائية .

ومن حيث انه كل الأصل ان الفعل اذا تولدت عنه فى ذات الوقت جريمة جنائية الى جانب المخالفة التأديبية ، فان كل منهما تستقل عن الأخرى باعتبار ان لكل منهما نظام قانونى خاص . تردت اليه وسلطة خاصة تقولى توقيع العقاب عليها وان مقتضى ذلك ان المحكمة التأديبية باعتبارها السلطة تقولى توقيع الجزاء على الفعل بومسته مخالفة تأديبية لا شأن لها بالوصف الجنائى للواقعة ، وان كل ما يعنيه هو أن تستخلص من جماع الوقائع الثابتة الخطأ التأديبى لتختار بعد ذلك العقوبة التى تناسب هذا الخطأ ، الا ان هذا الاستقلال ليس من شأنه ان تلقت المحكمة التأديبية مطلقا عن الوصف الجنائى للوقائع المكونة للمخالفة اذ لها ان تأخذ فى الاعتبار هذا الوصف والعقوبة الجنائية المقررة له فى مجال تقدير جسامة الفعل عند تقديرها للجزاء التأديبى الذى توقعه ، كما لها ان تصدى لتكييف الوقائع المعروضة عليها وتحدد الوصف الجنائى لها ليبين اثره فى استنالة مدة سقوط الدعوى مع حكم جنائى حاز قوة الأمر المقضى . ولا مفتح فى ان عدم ابلاغ النيابة العامة بالمخالفات النسبوية الى المطمون عبده او عدم عرض امرها على المحكمة الجنائية ليصدر فيها حكم جنائى من شأنه ان يغفل سلطة المحكمة التأديبية من أجل النظر فى مدة سقوط الدعوى التأديبية . فى تكييف الوقائع النسبوية الى المطمون عبده وبحسب ما تستظهر من تلك الوقائع وتخلص عليها الوصف الجنائى السليم .



ومن حيث أن المخالفات المنسوبة الى المطعون ضده يشكل بعضها جنائيات اختلاس اموال امنية وتزوير في اوراق وسجلات رسمية حيث ثبت من اعمال لجنة الفحص والتحقيق ان المطعون ضده قام باجراء عمليات خصم وهبية في سجلات عهدته المخزنية وسجل أسماء وهبية لبعض المرفق بفرض تغطية صرف اصناف ووجبات غذائية بدون وجه حق بلغت قيمتها ٢٥ مليون و ١٩٢ جنيه ، وثبتت هذه المخالفات بالتكليف المشار اليه . ثابت في حق المطعون ضده ما اعترف به في التحقيق صراحة الامر الذي يجعل للدعوى التأديبية المتعلقة بهذه المخالفات ذات مدة سقوط الدعوى الجنائية الخاصة بالجنايات وهي عشر سنوات من تاريخ وقوع الفعل وهي مدة لم تبلغ نهايتها عند اجراء التحقيق والاثهام في الوقائع المقام بها الدعوى التأديبية الماثلة وبهذه المثابة فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون فيما انتهى اليه من سقوط الدعوى التأديبية المقامة ضد المخالف المطعون ضده دون بحث التكليف الجنائي لما نسب اليه من مخالفات وائر ذلك في مجال سقوط الدعوى التأديبية .

( طعن ٨١٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

المبدأ :

المادة ٥٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والمادة ٩٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام الماملين بالقطاع العام - ارجاء الشركة توقيع الجزاء لحين البت في المسؤولية الجنائية - صدور حكم محكمة ابن التولية بالبراءة لعدم ثبوت الجناية والتصديق عليه في ١٩٧٩/١٠/٢٣ - متى تم توقيع الجزاء متن الشركة خلال سنة من تاريخ التصديق على الحكم كان بمنأى عن سقوط الدعوى التأديبية .



### ملخص الحكم :

ان المادة ٥٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام والمطابقة لحكم المادة ٩٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى حل محله نص على أن ( تسقط الدعوى التأديبية بضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وتسط الدعوى التأديبية فى كل حالة بانتفاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة ، وتنقطع هذه المدة بأى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء ... ومع ذلك فاذا كون الفعل جريمة جنائية لا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية ) .

ومن حيث ان ثابت من الاطلاع على حكم محكمة جنايات امن الدولة العليا بالمتاهرة الصادر فى قضية النيابة العامة رقم ٧٢٣٧ لسنة ١٩٧٤ الازكية ( القضية رقم ٣٢١ لسنة ١٩٧٤ كلى ) ضد كل من ..... و ٢ - ..... ، وان النيابة العامة اتهمتھا بانھا خلال المدة من ١٩٧٤/١/١ حتى ١٩٧٤/٢/٨ بمسئمتھا فى حكم الموظفين العموميين اختلسا البضائع الموضحة بالتحقيقات والبالغ قيمتها ١٣٢ مليون و ١٥٨٩ جنيه المسلمة اليهما بسبب وظيفتهما كما هو ثابت من الجرد ، ومن هذه البضائع العجز فى المهدة الذى سبق جرده ، من مسنقى الدمور والديبلان والبالغ قيمته ٢٥٧ مليون و ٣٢٥ جنيه ومن ثم فان هذا الجزء الاخير من أنجز فى المهدة الذى جوزى المطعون ضده بسببه بالصل والفت المحكمة التأديبية هذا الجزاء لعدم تناسبه مع المخالفة ، هذا الجزاء شكل فى ذات الوقت جريمة جنائية ثبتت محكمتها عنها جنائيا وقضى نهائيا ببراءته لعدم ثبوت الجناية وصديق على الحكم فى ١٩٧٦/١٠/٢٣ ، واذ سبق للشركة ارجاء توقيع جزاء عنها لعين البت فى مسئولية المطعون ضده الجنائية ، وتم توقيع الجزاء فى ١٩٧٧/٥/٢٨ خلال سنة من تاريخ التصديق



على الحكم الجنائي اى حتى تاريخ آخر واجراء من اجراءات المحكمة فانه يكون بمنأى عن سقوط الدعوى التأديبية وفقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٥٩ المشار اليها ، ولذلك يكون الحكم المطعون فيه وقد أخذ بنظر هذا النظر مخالف لل قانون جديرا بالانقياء .

( طعن ٤٢٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٩٣/١٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٣ )

#### المبدأ :

حكم محكمة أمن الدولة - لا تتوافر له مقومات وجوده .  
حكم نهائي الا بعد التصديق عليه - ميعاد سقوط الدعوى  
التأديبية المترتبة عليه لا يبدأ الا اعتبارا من هذا التاريخ وليس  
من تاريخ صدوره .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل بالمادة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه « لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، ولا تكون هذه الأحكام نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية وتبقى المادة ١٤ بأنه « يجوز لرئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه ان يخفف العقوبة المحكوم بها أو ان يبدل بها عقوبة اقل منها ، أو ان يلغى كل العقوبات او بعضها ايا كان نوعها اصلية او تكميلية او تبعية ، أو ان يوقف تنفيذ العقوبات كلها او بعضها كما يجوز له إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو مع الأبر باعادة المحاكمة امام دائرة اخرى ، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب ان يكون القرار مسببا .

فإذا صدر الحكم بعد اعادة المحاكمة قاضيا بالبراءة وجب



التصديق عليه في جميع الأحوال وإذا كان الحكم بالإدانة جاز لرئيس الجمهورية تخفيف العقوبة أو وقف تنفيذها أو الغاءه رفق ما هو مبين في فقرة الأولى أو الغاء الحكم مع حفظ الدموى .

ومن حيث أن المشرع وقد قضى بإطلاق على أن لا تصبح الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية أو من ينوبه على ما نصت عليه المادتان ١٢ ، ١٧ من القانون سالف الذكر ، فإن مقتضى هذا الإطلاق أن لا تتوافر للأحكام الصادرة من هذه المحاكم نهائيتها إلا بعد التصديق عليها من السلطة المختصة ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الأحكام صادرة ابتداء أو بعد إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى بناء على أمر سلطة التصديق - ولا ممتنع فيما قال به الطاعن من أن تطلب التصديق على أحكام محاكم أمن الدولة لا يجيز مجاله إلا بالنسبة للأحكام الصادرة منها ابتداء دون تلك الصادرة بالبراءة بعد إعادة المحاكمة مرة أخرى ، لا ممتنع في ذلك لأنه يتجافى مع ما تقضى به أصول التفسير من عدم جواز تخصيص عموم النص بغير مخصص . ويؤكد هذا الفهم ويمسكده ما نصت عليه إعادة ١٤ من القانون المذكور من أنه إذا صدر الحكم بعد أدائه المحاكمة قاضيا بالبراءة كما هو الشأن في الحالة الماثلة - وجب التصديق على هذا النحو ينطوى على دعوة صريحة لسلطة التصديق لتتدخل إيجابيا لتارس اختصاصها بالتصديق على الحكم حتى يصبح نهائيا في حكم هذا القانون . ولو شاء المشرع غير هذا النظر لما - أموزه النص على أن يصبح الحكم نهائيا بقوة القانون إذا صدر بالبراءة بعد إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى دون تطلب التصديق عليه ، على ما ذهب إليه المشرع في ذات القانون حين نص في المادة السادسة



منه على أن تقرر المحكمة بالانحراج المؤقت عن المتهم يكون نافذاً  
تألاً لم يتمترض عليه رئيس الجمهورية ماذا اعترض عليه احيلا  
للاعتراض الى دائرة اخرى ويكون تقرر المحكمة في هذه  
الحالة نافذاً .

وقد حيث انه لما كان الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة  
ببراءة المتهم سواء اكان حكماً صادراً من المحكمة ابتداءً أم بعد  
إعادة المحاكمة لمرة ثانية بقاءً على أمر سلطة التصديق بشأن  
الحكم بشأن المنازعة موضوع الطعن - لا تتوافر له مقتضيات  
وجوده كحكم نهائي إلا بعد التصديق عليه . فإن ميعاد  
سقوط الدعوى التأديبية المترتبة عليه لا يبدأ بالتالي إلا اعتباراً  
من هذا التاريخ وليس من تاريخ صدور حكم محكمة أمن الدولة  
كما يذهب الطاعن .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الحكم الصادر في ٢٢ من  
نيسان سنة ١٩٧٣ من محكمة أمن الدولة العليا بعد إعادة  
محاكمة الطاعن قد تم التصديق عليه في ٣٠ من يوليو سنة  
١٩٧٤ فإنه قبل هذا التاريخ لا يكون الحكم المذكور نهائياً ،  
ومن ثم فلا يعتد به إلا من تاريخ التصديق ، عند احتساب المدة  
المقرررة بسقوط الدعوى التأديبية المقامة ضد الطاعن . فإذا  
كان ذلك وكانت النيابة الادارية قد استأنفت تحقيقها مع الطاعن  
في ٢ من فبراير سنة ١٩٧٥ وقدمته الى المحكمة التأديبية في  
٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ ، فإن الدعوى التأديبية والأمر كذلك  
لم يلحقتها السقوط بعدم توافر المدة اللازمة له بشأنها ، ويكون  
الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه الحق فيما ذهب اليه .

ومن حيث أن الواقعة المسندة الى المخالف ثابتة في حقها  
للاسباب التي قام عليها الحكم الصادر فيها والتي تأخذ بها  
هذه المحكمة وهو الأمر الذي لم يجادل الطاعن فيه .

ومن حيث أنه للأسباب المتقدم ذكرها يكون الحكم المطعون



عليه قد التزم صواب القاتون محالاً وجه للنمى عليه ومن ثم نعلمين القضاء بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

( طعن ٢٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٠ )

#### تعليق :

لئن كانت للدعوى التأديبية قواعد السقوط الخاصة بها ، سواء فيما يتعلق بأسباب السقوط ومدة والإجراءات القاطعة له ، وهى فى مجملها تتفق مع النظام الإدارى وتستقل بذلك عن قواعد السقوط الجنائى ، فقد ربط المشرع بين سقوط الدعوى التأديبية والجنائية ، وذلك إذا ما كون الفعل التأديبى جريمة جنائية . إذ نص فى الفقرة الثانية من المادة ٦٦ من قانون المحللين على أن الدعوى التأديبية لا تسقط فى هذه الحالة إلا بسقوط الدعوى الجنائية .

ومضى ذلك فانه إذا لحق الدعوى التأديبية سبب من أسباب سقوطها ، فانها لا تسقط مع ذلك مادامت الدعوى الجنائية قائمة من ذات الفعل . ولكن العكس غير صحيح . فقد تسقط الدعوى الجنائية ، ومع ذلك تظل الدعوى التأديبية قائمة ، إذا كانت قد اتخذت فيها إجراءات قاطعة لمدة سقوطها .

فالارتباط بين الدعويين قائم اذن حين تعبر عن الدعوى التأديبية للسقوط ، اذ حينئذ تعلق بالدعوى الجنائية ولا تسقط الا معها . اما اذا كانت الدعوى التأديبية قائمة ، فانها تظل بمعزل عن الدعوى الجنائية ولو كانت هذه قد لحقها السقوط .

( د . السيد محمد ابراهيم - المرجع السابق - ٥٧٣ و ٥٧٤ ) .



### خامسا - علم الرئيس المباشر بالمخالفة

قاعدة رقم ( ٢٠٤ )

#### المادة :

عدم سقوط الدعوى التأديبية إلا بمضى ثلاث سنوات من تاريخ آخر إجراء قاطع للمدة سواء كان إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة - سقوط الدعوى التأديبية بمضى ستة شهور بان يكون زمام التصرف في المخالفة التأديبية بيد الرئيس المباشر دون سواء - أساس ذلك - ان سكوت الرئيس المباشر عن ملاحقة المخالفة مدة سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة التأديبية يعد قرينة على اتجاهه الى الالتفات عنها وحفظها - اتباع المبادئ التي تضمنها المعكبة الادارية العليا في هذا الشأن .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٩١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان ( تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المحتين اقرب .

وتتطوع هذه المدة باى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسمى لمدة من جديد ابتداء من آخر إجراء .

والذا تعدد المتهمون فان انقضاء المدة بالنسبة لاحدهم



يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للبائتين ولو لم يكن قد انقضت  
خدمهم اجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك اذا كونه العمل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى  
التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية » .

ولما كانت المحكمة الادارية العليا قد قضت في حكمها الصادر  
بجلسة ١٩٨١/١/١٧ في الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٢ بانه اذا انقضت  
مدة سقوط الدعوى التأديبية بأى اجراء من اجراءات التحقيق  
او الاتهام او المحاكمة فانها لا تسقط بعد ذلك الا بمضى ثلاث  
سنوات من تاريخ آخر اجراء قاطع للمدة وذلك على لسبق من  
الرئيس المباشر في مفهوم القانون هو المخطئ دون سواء  
بحكم السقوط السنوى طالما كان زمام التصرف في المخالفة التأديبية  
بيده اما اذا خرج الامر عن سلطانه باحالة المخالفة الى  
التحقيق او الاتهام او المحاكمة واصبح التصرف فيها يفتقر من  
اختصاص غيره انتهى تبعاً لذلك بموجب سريان السقوط السنوى  
والعلة في ذلك تكمن في ان سكوت الرئيس المباشر عن ملاحقة  
المخالفة مدة سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة التأديبية يمد  
قرينة على اتجاهه الى الاتى عنها وحفظها اما اذا تسقط الى  
اتخاذ اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة وخرج الامر  
بذلك عن سلطانه ارتفعت قرينة التنازل هذه وخضع بالتالى  
امر السقوط للامس وهو ثلاث سنوات . لما كان الامر كذلك  
وكان زمام قبول الدعوى التأديبية منوطاً بالبدىء الذى تضمنها  
المحكمة الادارية العليا فلما البدأ الذى اخذت به يكون اولى  
بالاتباع .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع على  
حساب التقادم في الحالة الماثلة وفقاً للبدىء الذى انقضت به  
المحكمة الادارية العليا .



### قاعدة رقم ( ٢٠٥ )

#### المبدأ :

لا يبدأ مصاد سقوط الدعوى التأديبية من تاريخ علم الرئيس المباشر بالخالفية متى كان شريكاً فيها - ب سريان هذا المبدأ يقتضى أن يكون الرئيس المباشر فى موقف الرقيب الذى له سلطة اتخاذ اجراء فى المخالفة او السكوت عليها .

#### ملخص الحكم :

ولما كانت المادة ٧٠ من لائحة نظام العاملين بالقضاء العلم - التى وقعت هذه المخالفات أثناء العمل بها - تقضى بأن « تسقط الدعوى التأديبية بغض سنه من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة » وتسقط هذه الدعوى فى كل حقه بانقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة وتنتزع هذه المدة بأى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة قلته بتطبيق هذا الحكم على وتلغ الطعن المائل بين أن السلطة الرئيسية أمرت بالتحقيق فى المخالفات المنسوبة الى الطامن فور علمها بوقوع هذه المخالفات وانتهى التحقيق بانهائه وتوجيه الى المحكمة التأديبية كما يبين أيضاً أن الأمر بالتحقيق قد صدر قبل أن تمضي ثلاث سنوات على وقوع المخالفة ذاتها . وعلى ذلك يكون المدعى بالسقوط غير سعيد اماً ما ذهب اليه الطامن من أن رئيسه المباشر قد علم بالواقعة ووافق عليها بدليل أنه وقع على المذكرات التى أعدها الطامن من تنفيذ الاحكام الجزئية مما يفيد موافقته على الراء الواردة فيها فان موافقة هذا الرئيس المباشر انما تعنى فى الواقع من الأمر مباشرته للطامن ارتكاب المخالفة الأمر الذى كان يستوجب اقبالة الدعوى التأديبية ضده ومن ثم فان علمه بالمخالفة والحالة هذه لا يترتب عليه سريان مصاد السقوط بالنسبة لايهما لأن سكوته عن اتخاذ اجراء بالتحقيق انما يكون من قبيل التستر على نفسه وعلى رؤوسيه بقصد اخفاء معالم المخالفة . بينما ان التفسير



السليم لحكم المادة ٧٠ المذكورة يقتضى أن يكون الرئيس المباشر  
فى مكتب الرقيب الذى له سلطة تحديد اتخاذ اجراء فى المخالفة.  
التي ارتكبها المرؤوس او السكوت عليها . وعلى ذلك يكون هذا  
الوجه من البطلن بدوره غير قائم على اساس من القانون . . .

( ملعن ٨٣١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١١ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٦ )

#### المبدأ :

المادة ٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون نظام  
العاملين بالقطاع العام والمادة ٩٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٧٨ - سقوط الدعوى التأديبية - الرئيس المباشر هو المخاطب  
دون منواه بحكم السقوط السنوى للمخالفة التأديبية نظاما كان  
زام التصرف فى المخالفة التأديبية فى يده - اذا احيل القائل  
الى التحقيق او الاتهام او المحاكمة اصبح التصرف من اختصاص غيره  
ومنقضى تبعا لذلك . يعيد السقوط السنوى من اساس ذلك .  
سكوت الرئيس المباشر عن ملاحقة المخالفة مدة سنة من تاريخ  
علمه بوقوعها يعنى اتجاهه الى الالتفات عنها وحفظها - اذا  
نشط الرئيس المباشر الى اتخاذ اجراءات التحقيق او الاتهام او  
المحاكمة خرج بذلك الامر عن سلطاته وارتفعت قرينة التنازل  
وخضع امر السقوط للاصل وهو ثلاث سنوات - انقطاع  
المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة  
وسرياته من جديد من تاريخ آخر اجراء .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون  
نظام العاملين بالقطاع العام تقضى بان تسقط الدعوى التأديبية  
بضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او ثلاث



سنوات من تاريخ ارتكابها أى المدين اقرب وتنقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق والاثهام أو المحاكمة . وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء . وقد صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون العاملين بالقطاع العام متترا ذات الحكم فى المادة ٩٣ منه . والمستفاد من ذاك أن الرئيس المباشر هو المخاطب دون سواء بحكم السقوط السنوى للمخالفة التأديبية طالما كان زمام التصرف فى المخالفة التأديبية فى يده ، أما اذا خرج الأمر عن سلطانه باحالة المخالفة الى التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وأصبح التصرف فيها بذلك من اختصاص غيره ، انقضى تبعاً لذلك موجب سريان السقوط وتكن حلة ذلك فى أن سكوت الرئيس المباشر عن ملاحقة المخالفة بمد سنة من تاريخ عليه بوقوع المخالفة التأديبية قرينة على اتجناؤه الى الالتفات عنها وحفظها ، أما اذا نشط الى اتخاذ إجراءات التحقيق والاثهام أو المحاكمة وخرج بذلك عن سلطانه ارتفعت قرينة التنازل هذه ، وخضع بالتالى أمر السقوط للاستمرارية وهو ثلاث سنوات وتنقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق والاثهام أو المحاكمة وسريان أجل جديد من تاريخ آخر إجراء .

( طعن ١٩١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٥ )



## سلسلا - وقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية

قاعدة رقم ( ٢٠٧ )

المبدأ :

إذا قررت المحكمة التأديبية إيقاف الدعوى التأديبية الى أن يتم الفصل في الاتهام الجنائي المسند الى المظنون ضدهم وذلك باعتبار أن الاتهام الجنائي شق من المخالفات التأديبية المنسوبة اليهم فان مقتضى هذا الايقاف أن يقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية مهما طالّت مدة الايقاف أساس ذلك أن من شأن هذا الايقاف أن تشمل بذ التسلية الإدارية عن تحريك الدعوى التأديبية ويجعل اتخاذ إجراءات السير فيها مستحيلة الى أن يتم الفصل في الاتهام الجنائي الذي علق عليه المحكمة التأديبية نظر الدعوى التأديبية - عدم الاستناد الى حكم المادة ١٦ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بالا يوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى التأديبية لأي سبب كان - أساس ذلك أنه فضلاً عن أن نظام المحاكمات التأديبية لا ينطوى على نص مماثل فان القضاء التأديبي لا يلتزم كاملاً عام بالحكم قانون العقوبات أو قانون الإجراءات الجنائية وإنما يستهدى بها ويستمر منها ما يتلاءم وطبيعة المرافق العامة وحسن سيرها بانتظام وأطراد »

ملخص الحكم :

من حيث أن المحكمة التأديبية قد قررت في ٢٨ من فبراير سنة



١٩٦٢ تأجيل نظر الدعوى الى أجل غير مسمى حتى يتم التصرف نهائيا فى الاتهام الجنائى شطرن من المخالفات التأديبية المنسوبة اليهم ، ولما كان من مقتضى هذا الايقاف أن يقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية لأن من شأنه أن يشل يد النيابة الادارية عن تحريك الدعوى التأديبية ويجعل اتخاذ اجراءات السير فيها مستحيلا الى أن يتم الفصل فى الاتهام الجنائى الذى علق عليه المحكمة التأديبية نظر الدعوى التأديبية ، فان الدعوى التأديبية بذلك لا تسقط بمضى المدة مهما طالّت مدة الايقاف ، ويظل الامر كذلك الى أن يزول المانع بتحقيق الامر البذى اوقفت الدعوى التأديبية بسببه ، فيستأنف ميعاد السقوط سيره . ولا غناء فى الإستناد إلى حكم المادة ١٦ من قانون الاجراءات الجنائية التى تقضى بالإيقاف سريان المدة التى تبطل بها الدعوى الجنائية لأي سبب كان ، ذلك أنه فضلا عن أن نظام المحاكمات التأديبية لا ينطوى على نص مماثل ، فإن القضاة التأديبي لا يلتزم كأصل عام بأحكام قانون المقيوبات أو قانون الاجراءات الجنائية وإنما يستهدى بها ويستمر منها ما يتلاءم وطبيعة المرافق العامة وحسن سيرها وانتظام واطراد ، ولا ترى المحكمة فى مجال سقوط الدعوى التأديبية الاستثناء بحكم المادة ١٦ سائلة البيان خاصة وان سقوط الدعوى الجنائية يقوم على قرينة نسيان المجتمع للجريمة بمرور الزمن ، بينما يقوم سقوط الدعوى التأديبية أساسا على افعال الرئيس المباشر ولظنة التفاوض عن المخالفة التأديبية ومرف النظر عنها ، ومن ثم فان الجهة الادارية او النيابة الادارية اذا ما استحال عليها لمسبب عارض اتخاذ الاجراءات التأديبية أو السير فيها فان القرينة التى يقوم عليها سقوط الدعوى التأديبية تنقضى ويقتضى ذلك بحكم اللزوم وقف سريان مدة سقوط الدعوى التأديبية طالما قد استحال السير فى اجراءاتها وذلك الى أن تزول أسباب هذه الاستحالة .

ومن حيث أن الاتهام الجنائى الذى علقته المحكمة التأديبية



تأديب المَطعون ضدهم على نتيجة كَدِّ فصل فيه على ما سلف.  
بيانه في ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٠ ، وبأدَّت النيابة الإدارية في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٧٠ بطلب تحريك الدعوى التأديبية ،  
فانه لا يكون ثمة مجال للقول بسقوط الدعوى التأديبية بمضى  
المدة ؛ طالما ان مدة السقوط المنصوص عليها في القانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد أوقفت اعمالا لقرار المحكمة التأديبية  
الصادر في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٤ بتأجيل الدعوى التأديبية الى  
اجل غير مسمى حتى يتم الفصل في الاتهام الجنائي المثار اليه  
وبناء عليه يكون الحكم المطعون فيه اذ قضي بسقوط الدعوى  
التأديبية قد خالف حكم القانون جديرا بالالفاء .

ومن حيث ان المحكمة التأديبية لم تتول محاسبة المَطعون  
ضدهم وسماع اقوالهم وتحقيق دفاعهم واقتصر نظرها للدعوى  
على الدفع الخاص بسقوط الدعوى التأديبية بمضى المدة ، فان  
الدعوى بذلك تكون غير مهياة للفصل في موضوعها ، ومن ثم  
يتعين اعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للفصل فيها .  
( ملعن ١٠ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٠٨ )

##### المبدأ :

١ . المادة ٧٣ من قانون نظام المحللين المدنيين بالدولة الصادر  
بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة  
من انقطاع المحلل دون عذر مقبول هي قرينة مقبرة لاصطحة  
الجهة الإدارية ان شابت اعملتها في حقهِ واعتبرته مستقيلا وان  
شنتات تفاضت عنها رغم فوافر شروط اعملها - انتهاء خدمة  
المائل اعمالا لهذه القرينة لا يترتب حتبا بقوة القانون بمجرد  
فوافر شروط اعملها وانما يلزم ان تصدر الجهة الادارية قرارا



اداريا يرتب هذا الاثر ان هي ارتأت الاستغناء عنه وغضت البصر عما اتاه من سلوك يشكل في ذاته مخالفة تأديبية — لا تسقط الدعوى التأديبية بشأن المخالفة الا بفوات المواعيد المقررة قانونا لسقوط الدعوى التأديبية دون التقيد بالمياد الوارد بالمادة ٧٣ — فوات المياد الوارد بالمادة ٧٣ دون اتخاذ الاجراءات التأديبية يؤدي الى ان تستعيد الجهة الادارية كامل سلطتها في مواجهة العامل المنقطع عن العمل واتخاذ الاجراءات التأديبية المقررة قانونا في حقه ما دامت لم تصدر في شأنه قرارا باعتباره مستقيلا من الخدمة .

#### ملخص الحكم :

ان تضاعف هذه المحكمة تد جرى على ان قرينة الاستقالة الفنية التي قررتها المادة ٧٣ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والمستفادة من انتطاع العامل المحدد الواردة بها دون ان يقدم عذرا تقبله الادارة ، وهي قرينة مقررة لمصلحة الجهة الادارية التي يتبعها العامل والتي ارتكبت المخالفة في حقها ، ان شاعت اعملتها في حقه واعتبرته مستقيلا وان شاعت تغاضت عنها رغم توافر شروط اعمالها والاثار المترتبة عليها ، ويتقضى ذلك ان انتهاء خدمة العامل امالا لهذه القرينة لا يترتب حتما بقوة القانون بمجرد توافر شروط اعمالها ، وانما يلزم لذلك ان تصدر الجهة الادارية التي يتبعها العامل قرارا اداريا يترتب هذا الاثر ان هي ارتأت الاستغناء عنه وغضت البصر عما اتاه من سلوك يشكل في ذاته مخالفة تأديبية والا جاز لها اتخاذ الاجراءات اللازمة لمحاكمته تأديبيا مما اتاه ، ولا تسقط الدعوى التأديبية بشأنها الا بفوات المواعيد المقررة قانونا لسقوط الدعوى التأديبية دون التقيد بالمياد الوارد بالمادة ٧٣ .  
المشار اليها ذلك ان الميعاد المذكور لم يستهدف به المشرع غل يد



الإدارة عن سلطتها في اتخاذ الإجراءات التأديبية تجاه العمال المنقطع بل قصد به امتناع الإدارة عن استئناف النظر من جديد في شأن العامل الذي اتخذت ضده خلال الشهر التالي لاتقطاعه إجراءات تأديبية وذلك بانتهاء خدمته ، بعد أن افصح عن ارادتها في مؤاخفته عن انقطاعه ولا يسوغ ان يؤخذ من مفهوم المخالفة لهذا النص اعتبار العامل الذي لم تتخذ ضده أية إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لاتقطاعه اعتباره مستقلاً بطريقة حتمية وفرضية لا تحتاج الى تدخل الجهة الإدارية بحيث يمتنع عليها بعد موات هذا الميعاد اتخاذ أى إجراء تأديبي في مواجهته ، والا كان ذلك تحصلاً للنص بأكثر مما يحتمل من معنى ومضمون ذلك ان النص على غل يد الجهة الإدارية من ممارسة سلطتها ان هي اتخذت ضد العامل إجراءات تأديبية خلال شهر من الانقطاع انما يعنى بمفهوم المخالفة ان موات هذا الميعاد دون اتخاذ الإجراءات المذكورة ويؤدي الى أن تعود للجهة الإدارية كامل سلطتها في مواجهة العامل المنقطع عن العمل وتقرير خطورة ما مرط منه في ضوء الظروف الملابسة لاتقطاعه واعطائه الفرصة لمراجعة موقفه فان ارتأت ان في انقطاع العامل من العمل رغم حاجة العمل اليه وامتناعه عن الاستجابة الى مناشدتها للعودة الى العمل مخالفة لا يسوغ السكوت عليها فلا تترب عليها ان هي اتخذت في شأنه الإجراءات التأديبية المقررة قانوناً في حقه ولو فات الميعاد الوارد في المادة ٧٣ المشار اليه ما دامت لم تصدر في شأنه قراراً باعتباره مستقلاً من الخدمة .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المطعون ضده . . . . . وهو يشغل وظيفة اخصائى اجتماعى بوزارة التربية والتعليم قد انتقطع عن عمله اعتباراً من ٢٢/١٠/١٩٧٧ وفى ١٧/١١/١٩٧٧. يُبرق الى الجهة الادارية طالباً احواله الى القومسيون الطبي



الذى وافق على منحة اجازة اعياديه من ١٩٧٧/١١/١٢ حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ الا انه لم يعد الى عمله بعد ذلك فتم انذاره فى ١٩٧٨/١/١٠ ١٩٧٨/١/٢١ ١٩٧٨/١/٢٢ بضرورة العودة الى عمله الا انه استمر فى انقطاعه ولم يستجب الى اذار الجهة الادارية اليه بالعودة الى المنزل وبتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٩ ابلغت مخيزية التربية والتعليم بمحافظة مطروح النيابة الادارية للتحقيق معه فى واقعة الانقطاع واتخاذ الاجراءات القانونية لمحاكمته تأديبيا ، فان قرارها باهالة المظعون ضده الى النيابة الادارية يكون قد قام على سببه المسوغ له قانونا وتكون الجهة الادارية قد مرتبت سلطتها التى خولها القانون فى حق احد العاملين التى لم تنقسم بتد علاقته الوظيفية بها ومن ثم فان ما ذهبت اليه المحكمة من اعتبار مدة المشاغل متتهية بعدم اتخاذ الاجراءات التأديبية ضده خلال الشهر التالى للانقطاع قد اخطأت فى تفسير القانون وتاويله .وأوردت كحفا موارد الطعن فيه بالالفاء لمخالفته الصحيح فهم القانون فضلا عما ثابته من تناقض بين الاسباب وبين ما انتهى اليه من براءة المظعون ضده مما نسب اليه الامر الذى لا يستتبع للمحكمة بلوغه الا بعد التصدى لموضوع المخالفة ونقض ذلك قيام العلاقة الوظيفية بين المظعون ضده والجهة الادارية الطاعنة الامر الذى رفضته المحكمة فى اسبابها ، وهوما يجعل النتيجة المنتهى اليها غير مستخلصة استخلاصا سائفا من الاستنباط ويحمل الحكم غير قائم على أساس سليم من القانون خليقا بالالفاء .

ومن حيث انه قد اضحى واضحا من مرفقات الدعوى ان المظعون ضده قد انقطع عن عمله خلال الفترتين من ١٩٧٧/١٠/٢٢ حتى ١٩٧٧/١١/٢١ ومن ١٩٧٧/١٢/٧ حتى ١٩٧٩/١/٢٧ وفى غير حدود الاجازات المصرح بها قانونا ، وانذرته الجهة الادارية اكثر من مرة بضرورة العودة الى عمله الا انه لم يمثل لندائهما ،



وامر على موقفه من الانقطاع عن العمل وغنم الامتياز الى  
أوامر الجهة الادارية ، دون ان تتخذ الجهة المختصة قرارا بانتهاء  
خدمته ، فانه بذلك يكون قد ارتكب ذنبا يسوغ مؤاخذته  
بتوقيع الجزاء المناسب عليه وتثري المحكمة ان في مجازاته  
بخصم ما يوازي شهر من أجره جزاءا رادعا له .

( طعن ٩١ و ٩٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٩٤/١٢/٨ )

### تطبيق :

حكمت المحكمة الادارية العليا ( الدائرة المنصوص عليها في  
المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون  
رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بجلسة ١٥/١٢/١٩٨٥ في الطعن رقم ٣٩٥  
لسنة ٢٧ ق باعتبار العامل المتقطع من ملة المد المنصوص  
عليها في المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . مقتضا  
استقالته اذا لم تكن الاجراءات التأديبية قد اتخذت ضده خلال  
الشهر التالي لانقطاعه عن العمل .

### قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

#### المبدأ :

المادة ٩٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة  
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - انتهاء الخدمة للانقطاع  
لا يقع بقوة القانون بل يحكمه المبدأ الذي نصت عليه المادة ٩٧  
من ذات القانون والتي تقضي بان خدمة العامل لا تنتهي الا بالقرار  
الصادر بقبول الاستقالة - القرينة القانونية على الاستقالة  
الضمنية المستفادة من انقطاع العامل دون تقديمه عذرا مقبولا  
لا تعتبر مقورة لصالح الجهة الادارية التي يتبعها العامل فان



شاعت عملتها في حقه واعتبرته مستقيلا وان شاعت تفاضت عنها رغم توافر شروطها ووضعت في مساعته تاييدا للانقطاع بدون اذن - لا تثريب على الجهة الادارية اذا لم تتخذ الإجراءات التأديبية ضد العامل المنقطع خلال الشهر التالي للانقطاع - اساس ذلك : ميعاد الشهر هو ميعاد تنظيمي .

### ملخص الحكم :

ان المادة ٩٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على انه « يعتبر العامل متدبا استقالته في الحالات الآتية :

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان بمعذر مقبول وفي هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة ان تقرر عدم حرمانه من أجره عن فترة الانقطاع اذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك والاوجب حرمانه من أجره عن هذه المدة فاذا لم يقدم العامل اسبابا تبرر الانقطاع او قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه من العمل .

٢ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن تقبله جهة الادارة اكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته في هذه الحالة منتهية من اليوم التالي لاكمال هذه المدة .

ومن الحالتين السابقتين يتعين انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام في حالة الاولى وعشرة ايام في الحالة الثانية » .

ومن حيث ان ملاح هذا النص ان خدمة العامل تنتهي بما يمتد استقالته ضمنية اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من



خمسـة عشر يوما متتالية أو ثلاثين يوما غير متصلة فى السنة الا ان انتهاء الخدمة فى هذه الحالة على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة لا يقع بقوة القانون بل يحكمه المبدأ الذى نصت عليه المادة ٩٧ من القانون سالف الذكر التى تنص على أن خدمة العامل لا تنتهى إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ومن ثم فانه حرصا على المصلحة العامة وحتى لا يتعطل سير العمل فى المرافق العامة فإن القرينة القانونية على الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل المدد سائلة البيان دون تقديمه عسرا مقبولا تعتبر مقررـة لمصلحة الجهة التى يتممها العامل مان شاعت اصبحت هذه القرينة فى حقه واعتبرته مستقـيلا وان شاعت تضافت عنها رغم توافر شروطها ، ولها الا تعمل اثرها وبالتالي لا تعتبر العامل مستقـيلا ومن ثم لا تعتبر خدمته منتهية وفى هذه الحالة تبض فى مساعـلته تأديبيا لانقطاعه بدون اذن خمسـة عشر يوما غير متصلة فى السنة ، ولا تشريب على الجهة الادارية اذا لم تتخذ الاجراءات التأديبية ضد العامل المنقطع خلال المدة التى حددتها المادة ٩٨ المشار اليها وهى الشهر التالى لانقطاعه من العمل لان هذا الميعاد ان هو الا ميعاد تنظيمى على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة . ومؤدى ما تقدم انه لا محالة فـذا الأثر ، ينبى أن يصدر قرار اذارى من الجهة الادارية المختصة ، بما لها من سلطة تنفيذية .

ومن حيث انه تطبيقا لما تقدم ، ولما كان الثابت ان الجهة الادارية لم تصدر قبل انضاد الاجراءات التأديبية نحو العامل المخال للمحاكمة التأديبية قرارا اداريا بانتهاء خدمته اعمالا لقرينة الاستقالة الضمنية والمستفادة من انقطاعه من العمل فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه ، وقد قضى بعدم جواز اعتباره اذموى التأديبية على العامل المذكور تاسيسا على ان خدمته



انتهت بقوة القانون ، كذلك فان الحكم عليه بمقوية من العقوبات التي توقع على من انتهت خدمته لتقاضيه اجرا عن مدة انقطع فيها عن العمل بدون اذن يكون هذا الحكم بشقيه قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله ويتعين والحالة هذه القضاء بالغائه .

ومن حيث ان المحكمة التأديبية لم تسمع اتوال العامل المذكور او تحقق دفاعه فان الدعوى بذلك تكون غير مهيأة للفصل في موضوعها ومن ثم يتعين اعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للفصل في موضوعها .

( طعن ١١٧٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٥ )

#### قامدة رقم ( ٢١٠ )

##### المبدأ :

المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمقابلة للمادة ٧٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل المحدد الواردة بها دون ان يقدم عذرا تقبله جهة الإدارة — هي قرينة مقررة لصحة الجهة الإدارية التي يتبناها العامل والتي ارتكبت المخالفة في حقها ان شاعت عملتها في حقه واعتبرته مستقيلا وان شاعت توافقت عنها رغم توافر شروط اعمالها — انتهاء خدمة العامل لا يترتب حتما وبقوة القانون بمجرد توافر شروط اعمالها وانما يتحتم ان تصدر الإدارة قرارا بانتهاء خدمته ان هي رأت الاستغناء عنه وغض النظر عما اتاه من سلوك يشكل مخالفة تأديبية — لجهة الإدارة ايضا



اتخاذ اجراءات محاكمته تاديبيا - الدعوى التاديبية لا تسقط  
الا بفوات المواعيد المقررة قانونا لسقوط الدعوى التاديبية دون  
التقيد بميعاد الشهر المخصوص عليه في المادة ٩٨ - المبدأ  
المذكور لم يستهدف به المشرع غل يد الإدارة عن سلطانها في اتخاذ  
الاجراءات التاديبية تجاه العمال المقطوع - فوات ميعاد الشهر  
دون اتخاذ الاجراءات التاديبية يؤدي الى ان تستعيد الجهة  
الادارية كامل سلطانها في مواجهة العمال المقطوع وتقرير خطوة  
ما فسرط منه فان ركت ان في اصرار العمال على الانقطاع رغم  
حاجة العمل اليه مخالفة لا يسوغ السكوت عنها فلا تقربيه  
ان هي اتخذت الاجراءات التاديبية المقررة قانونا ولو فلت الميعاد  
المذكور ما دامت لم تصدر قرارا باعتباره مستقيلا .

#### ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان قرينة الاستقالة  
الضمنية التي قررتها المادة ٩٨ من قانون العاملين المدنيين بالدولة  
الحالي والمقابلة للمادة ٧٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١  
... والمستفادة من انقطاع العمال المدد الواردة بها دون ان يقدم  
عذرا تقبله الإدارة هي قرينة مقررة لمصلحته الجهة الادارية التي  
يتبعها العمال والتي ارتكبت المخالفة في حقها ان شاعت اعملتها  
في حقها واعتبرته مستقيلا وان شاعت تناقضت منها ورغم توافر  
شروط اعملها واعفاء الاثار المترتبة عليها ومقتضى ذلك ان  
انهاء خدمة العمال اعمالا لهذه القرينة لا يترتب حتما وبقوة  
القانون بمجرد توافر شروط اعملها وانها يلزم لذلك ان تصدر  
الجهة الادارية التي يتبعها العمال قرارا اداريا يقره هذا الاثر  
ان هي اراتت الاستغناء عنه . . وغضت البصر عما اتاه من سلوك  
يشكل في ذاته مخالفة تاديبية والاجاز لها اتخاذ الاجراءات  
اللزامة لمحاكمته تاديبيا عما اثاره ولا تسقط الدعوى التاديبية  
بشأنها الا بفوات المواعيد المقررة قانونا لسقوط الدعوى التاديبية



دون التقيد بالميعاد الوارد بالمادة ٩٨ المشار إليها ذلك ان الميعاد المذكور لم يشتمل على المشرك في الادارة عن سلطتها في اتخاذ الاجراءات التأديبية تجاه العامل المتقطع بل قصد امتناع الادارة عن استئناف النظر من جديد في شأن العامل الذي اتخذت ضده خلال الشهر التالي لانقطاعه اجراءات تأديبية وذلك بانتهاء خدمته بعدم ان افضحت عن ازاحتها عن مواظبته عن انتظامه ولا يسوغ ان يؤخذ عن مفهوم المخالفة لهذا النص اعتبار العامل الذي لم تتخذ ضده أية اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه اعتباره مستقلاً بطريقة حتمية وفرضية لا تحتاج الى تدخل الجهة الادارية بحيث يمتنع علينا بعد موات هذا الميعاد اتخاذ اي اجراء تأديبي في مواجهته. والا كان ذلك تحميلاً لانس باكثر منا يحتل من معنى ومضمون وذلك ان النص على غل يد الجهة الادارية عن ممارسة سلطتها ان هي اتخذت ضد العامل اجراءات تأديبية خلال شهر من الانتعاش انها يعني بمتنوع المخالفة ان موات هذا الميعاد كون اتخاذ الاجراءات المذكورة ، يؤدي الى ان تستعيد الجهة الادارية كامل سلطتها في مواجهة العامل المتقطع من العمل ... وتقرير خطورة ما شرط منه في ضوء الظروف الملابسة لانقطاعه واعطائه الفرصة لمراجعة موقفه فان ارتأت ان في اصرار العامل عن انتظامه رغم حاجة العمل اليه وامتناعه عن الاستجابة الى مناشدتها للعودة الى العمل مخالفة لا يسوغ السكوت عليها فلا تريب عليها ان هي اتخذت في شأنه من الاجراءات التأديبية المقررة قانوناً في حقه ... ولو مات الميعاد الوارد في المادة ٩٨ المشار اليها ما دامت لم تصدر في شأنه قراراً باعتباره مستقلاً من الخدمة .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المظنون ضده قد انتظم من العمل خلال الفترة من ١٩/٨/١٩٧٧ حتى ٢٠/١٠/١٩٧٨ وذلك في غير الحدود المقررة قانوناً للاجزاء وامتنع عن العودة الى عمله رغم انذاره اكثر من مرة مما حدا بالجهة الادارية الى احالة امره الى النيابة الادارية لاتخاذ اجراءات محاكمته تأديبياً عما شرط منه ومن ثم تكون ملائمة الوظيفة بالجهة



الإدارية فانها لم تنقطع بعد طالبا لم يصدر في شأنه قرارا بإنهاء خدمته ويكون قرارها باحالة المطعون ضده الى النيابة الإدارية قد قام على سببه المسوغ له قانونا ، وتكون الجهة الإدارية قد مارست سلطتها التي خولها القانون اياها في حق العاملين التي لم تنفصم بعد علاقته الوظيفية بها ، ومن ثم فان ما ذهبت اليه المحكمة من اعتبار خدمة العامل منتهية بعدم اتخاذ الاجراءات التأديبية ضده خلال الشهر التالي للانقطاع قد ورد على خلاف الفهم الصحيح للقانون وتكون المحكمة اذا انتهت الى هذه النتيجة - قد أوردت حكيمها بجواز الطعن فيه بالالفناء .

ومن حيث ان الدعوى سالحة للفصل فيها بعد ان تم اعلان المطعون ضده قانونا .

ومن حيث انه قد اضحى جليا ومن وقعت الدعوى ان المطعون ضده قد انقطع عن عمله خلال الفترة من ١٩٧٧/٨/١٩ حتى ١٩٧٨/١٠/٢٠ وذلك في غير المسدود المصرح بها قانونا للاجازات وانفرته الجهة الإدارية اكثر من مرة بضرورة العودة الى عمله الا انه لم يمثل لندائها وأمر على موقفه من الانقطاع عن العمل وعدم الانصياع لأوامر الجهة الإدارية دون ان تتخذ الجهة المذكورة قرارا بإنهاء خدمته فانه بذلك يكون قد ارتكب ذنباً يسوغ مزاخذته تأديبيا بتوقيع الجزاء المناسب عليه وتري المحكمة ان في مجازاته بخمسة عشرين يوما من أجره جزاءا كافيا لردمه مما لم يرد منه .

( طعن ١٣٧٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٨ )



سابعاً — انقطاع سريان ميعاد سقوط  
الدعوى التأديبية

---

قاعدة رقم ( ٢١١ )

المبدأ :

نص المادة ٥٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على  
سقوط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس  
المباشر بوقوع المخالفة وسقوطها في كل حال بانقضاء ثلاث  
سنوات من يوم وقوع المخالفة وانقطاع هذه المدة بأي إجراء  
من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وسريان المسدة من جديد  
ابتداء من تاريخ آخر إجراء — عبارة « أي إجراء من إجراءات  
التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة » الواردة بالمادة المذكورة من الاتساع  
والشمول بحيث تتسع لكافة الإجراءات التي يكون من شأنها  
بمخات الاتهام وتحريكه — الطعن بالالفاء في قرار الجزاء يدخل  
في عموم معنى الإجراءات المتعلقة بالتحقيق أو الاتهام أو المحاكمة  
والتي يترتب عليها انقطاع ميعاد السقوط .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بسقوط الدعوى التأديبية بالتقادم ،  
عن المادة ٥٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي تمت الإجراءات  
في ظله نص على أن ( تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من  
تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة ، وتسقط هذه



الدموى فى كل حال بـتقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة ، وتنقطع هذه المدة باى إجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة . وتبدأ المدة من جديد ابتداء من تاريخ آخر جـرء ( . . . ) ، ولما كان نص فى هذه المادة قد نص على اى إجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة قد ورد من الانتفاع والشمول بحيث يتسع لكافة الاجراءات التى يكون من شأنها بعث الاتهام وتحريكه ، ويدخل فى ذلك الطعن بالفاء فى قرار الجزاء لما ينطوى عليه ذلك من اشارة الجدل حول الاتهام والاحتكام فى شأنه الى جهة القضاء التأديبى المختصة مما يدخل فى عموم معنى الاجراءات المتعلقة بالتحقيق او الاتهام او المحاكمة والتى يترتب عليها انقطاع ميعاد السقوط لما كان ذلك مان الحكم المطمون فيه يكون صحيحا فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط الدموى التأديبى استنادا الى انقطاع مدة السقوط باجراءات التقاضى فى الدعوى رقم ٤٥ لسنة ٥ القضائية المحكوم فيها بـجلسة ٢ من مايو سنة ١٩٧٢ ، مما يكون معه هذا الوجه من أوجه الطعن فى غير محله جديرا بالرفض .

( طعن ٩٦٧ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٩ )

### قاعدة رقم ( ٢١٢ )

#### المبدأ :

نص المادة ٥٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على سقوط الدعوى التأديبية بـبضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع مخالفة ، وسقوطها بـتقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة — انقطاع هذه المدة باى إجراء من اجراءات التحقيق او لاتهام او المحاكمة — صدور قرار بفصل العامل من السلطة الرئاسية التأديبية عام



١٩٧٠. — طعن المائل بالإلغاء على هذا القرار وصودر حكم المحكمة التأديبية المختصة بإلغاء قرار الفصل في عام ١٩٧٥ — هذا الحكم لا يترتب عليه سقوط جميع الإجراءات السابقة على صدوره كما يذهب المدعى — مبادرة الشركة بعد صدور حكم الإلغاء الى إحالة الأوراق الى النيابة الادارية لتتخذ اجراءات احالة المدعى الى المحكمة التأديبية المختصة بإلغاء قرار الفصل في عام ١٩٧٥ — هذا الحكم لا يترتب عليه سقوط جميع الاجراءات السابقة على صدوره كما يذهب المدعى — مبادرة الشركة بعد صدور حكم الإلغاء الى إحالة الأوراق الى النيابة الادارية لتتخذ اجراءات احالة المدعى الى المحكمة التأديبية وقيام النيابة الادارية بذلك بالفعل — عدم سقوط الدعوى التأديبية .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن سقوط الدعوى التأديبية ضد الطامن بمعد أن صدر حكم المحكمة التأديبية بالمنصورة بجلسة ١١ من مارس سنة ١٩٧٥ في الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢ القضائية بإلغاء قرار فصل الطامن الصادر من الشركة في ٣ من مارس سنة ١٩٧٠ بمقولة انه يترتب على هذا الحكم سقوط جميع الاجراءات السابقة عليه وتتكايل بذلك مدة سقوط الدعوى التأديبية . فالثابت أن المخالفة التي جوزى الطامن بسببها وقعت في ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٩ وقد تولت الشركة تحقيقها ثم أحالت الأمر الى النيابة العامة التي انتهت الى ثبوت الواقعة في حق الطامن وأحالت في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ الأوراق الى الجهة الادارية لجازاته مما نسب اليه ، معرضت الشركة أمر فصل الطامن على اللجنة الثلاثية في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ ثم أصدرت الشركة قرارها في ٣ من مارس سنة ١٩٧٠ بفصل الطامن



من قبله ، واذ قضت المحكمة التأديبية بالمنصورة بجليلة ١١ من مارس سنة ١٩٧٥ في الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢ القضائية بالفناء قرار فصل الطاعن ، بادرت الشركة في الأول من يونيو سنة ١٩٧٥ بحالة الأوراق الى النيابة الادارية لتتخذ اجراءات احالة الطاعن الى المحكمة التأديبية ، فأودعت النيابة الادارية أوراق الدعوى التأديبية سكرتارية المحكمة التأديبية في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ .

ومن حيث ان المادة ٥٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تقضى بان « تسقط الدعوى التأديبية بمعنى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة ، وتسقط هذه الدعوى في كل حالة بانقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة ، وتنقطع هذه المدة بأي اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحكمة ... ومع ذلك ماذا كون الفعل جريمة جنائية لا تسقط الدعوى التأديبية لا بسقوط الدعوى الجنائية » .

ومن حيث ان من شأن الاجراءات التي اتبعت ضد الطاعن وفي مواجهته والتي انتهت بصدر الحكم المطعون فيه ان تقطع مدة سقوط الدعوى التأديبية المنصوص عليها في المادة ٥٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ومن ثم يكون النص بسقوط الدعوى التأديبية مستندا على غير أساس سليم من الواقع والقانون ولا حجة في القول بان الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالمنصورة في الدعوى رقم ٦٣ لسنة ٢ القضائية في ١١ من مارس سنة ١٩٧٥ بالفناء قرار فصل الطاعن الصادر في ٣ من مارس سنة ١٩٧٠ من شأنه ان يستط جميع الاجراءات السابقة على صدور هذا الحكم ، اذ فضلا عن انه لا توجد ثمة قاعدة قانونية تساعد هذا الدواع فان مقتضى اعلان هذا الحكم



بعدم مشروعية القرار المذكور لصدوره من غير مختص أن تنشيط السلطة المختصة الى تصحيح الوضع وهو ما أنصح عنه الحكم صراحة حين أشار الى أن ما انتهى اليه لا يصادر حقوق الشركة في أن تعاود النظر في مجازاة الطاعن عما ثبت في حقه وفقا للإجراءات القانونية الصحيحة .

( طعن ٤٨٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٢١٣ )

#### المبدأ :

المادتان ٥٩ من قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ و ٩٣ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام - سقوط الدعوى التأديبية - انقطاع المدة تنقطع مدة السقوط بإى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسمى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء - عبارة أى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة والتي يترتب عليه انقطاع ميعاد السقوط من الاتساع والشمول بحيث تتسع لكافة الاجراءات التي يكون من شأنها تحريك الاتهام .

#### ملخص الحكم :

انه بالاطلاع على احكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي وقعت في ظله المخالفة يبين أن المادة ٥٩ منه تقضى على انه « تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وتسقط هذه الدعوى في كل حالة بانقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالف وتنقطع هذه المدة بإى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسمى المدة من جديد ابتداء من آخر



اجراء ... » كما انه بالرجوع الى احكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى صدر القرار الملعبون فيه فى ظله يبين ان المادة ٩٣ منه تنص على انه « تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابه اى المدين اقرب وتنقطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحكمة وتسمى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء ... » ومعاد احكام هذين النصين ان اى اجراء يتخذ فى مقام التحقيق او الاتهام او المحكمة من شأنه قطع ميعاد السقوط وسريان مدة جديدة يبدأ حسابها من الاجراء الاخير كما ان عبارة اى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحكمة الواردة بالمادتين المشار اليهها والتي يترتب عليه انقطاع ميعاد السقوط من الاتساع والشمول بحيث تتسع لكافة الاجراءات التى يكون من شأنها تغير الاتهام وتحريره وذلك حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث متى كان ما تقدم وكان ثابت من الاوراق ان المخالفة التى صدر بشأنها القرار المطعون عليه قد وقعت فى ١٩٧٤/١٢/٢٠ وتاريخ ١٩٧٥/٣/٦ تقدم السيد / . . . . . اخفى تخطيط ومتابعة اول مذكرة الى رئيس مجلس ادارة الشركة المطعون ضدها اثر فيها موضوع التوسيعات ومخالفاتها للبوصات فالحالها رئيس مجلس ادارة بتاريخ ١٩٧٥/٣/٦ الى الادارة القانونية بالشركة للتحقيق حيث بدأت هذه الادارة بمباشرة التحقيق فى ١٩٧٥/٣/١٠ ورفعت مذكرة التحقيق المؤرخة ١٩٧٥/٤/٢٦ ، والنتيجة الى طلب احالة التحقيق الى النيابة الادارية ، الى رئيس مجلس الادارة الذى احال الامر الى النيابة الادارية لمؤسسات المال والاقتصاد وتقدم بها قضية برقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ وقد باشرت هذه



النيابة التحقيق الذى سالت فيه الطامعن وانتهت بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٣ من مذكرتها المعدة بشأنه الى مساءلته تأديبيا نظرا لانه لم يؤد العمل المنوط به بدقة واتى ما من شأنه المساس بمصلحة مالية للشركة وعلى ان تخطر الشركة النيابة بعودة . . . . . أمين المخزن من اجازته وتاريخ ١٩٧٦/٧/١٧ اخطرت الشركة النيابة الادارية بملاحظاتها على التحقيق وطلبت استكمالها واخطار الشركة بالنتيجة فاعادت النيابة الادارية فتح التحقيق فى القضية بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٥ حيث استدعت الطامعن وسمعت اقواله فى ١٩٧٦/١٠/١٨ و ١٩٧٦/١٢/٧ وانتهت من التحقيق باعداد مذكرتها المؤرخة ١٩٧٦/١٢/١٩ الذى وردت الى الشركة الطامعون ضدها فى ١٩٧٧/٢/١ فاعادت ادارة الشئون القانونية بالشركة مذكرة شاملة عن الموضوع - مؤرخة ١٩٧٧/٣/١٣ عرضت فى التاريخ ذاته على رئيس مجلس ادارة الشركة لتقرير ما يراه فى ضوء ما انتهت اليه النيابة الادارية فتأثر منه فى ١٩٧٧/٣/١٣ بان تحديد قيمة الخسارة التى لحقت بالشركة وبالفعل شكلت لجنة لهذا الغرض صدر بتشكيلها القرار الادارى رقم ١١ لسنة ١٩٧٧ وقدمت بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٧ تقرير بمقدار هذه خسارة وقدرتها بمبلغ ٢٢٢٠ و ٢٤٠. ويتاريخ ١٩٧٧/١١/٣ تأثر من رئيس مجلس الادارة الى مدير الادارة القانونية توقيع جزاء بخفض الوظيفة وتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣ تأثر من رئيس مجلس الادارة بالموافقة على هذا الجزاء وتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٢ اصدر المدير العام الادارى القرار التنفيذى لقرار الجزاء الموقع من رئيس مجلس الادارة فى ١٩٧٧/١٢/٣ - رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٩ الطامعون عليه فانه يمين مما تقدم ان ما قام عليه الطامعن الدفع بسقوط الدعوى بقوله انه لم تتخذ اية اجراءات تحقيق منذ عام ١٩٧٥ حتى ١٩٧٨ لا اساس له من الواقع بل ثابت على وجه اليقين من اجراءات التحقيق تعاقبت منذ تاريخ العلم بالمخالفة حتى تاريخ توقيع الجزاء من رئيس مجلس ادارة الشركة دون ان يفصل بين اجراء واجراء آخر من اجراءات التحقيق



فانصل زمنى يؤدى مقدار مدته الى سقوط الدعوى ومن ثم يكون هذا الدافع غير قائم على أساس صحيح من الواقع ولا سند له من القانون مما يعمين الحكم برفضه .

( طعن ٢١١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٤ )

### تعليق :

إذا ارتكب العامل مخالفة ما ، كان للإدارة أن تسلك أحد طريقين . فإما أن توقع عليه العقوبة المناسبة في حدود النصاب الذى تملكه قانونا ، وإما أن تهمله الى المحكمة التأديبية ، إذا صدرت ان الجزاء المناسب يزيد على حدود النصاب المقرر لها . وعلى ذلك توقع الجزاءات في النظام التأديبى إما بالطريق الإدارى . بقرار تصدره الجهة الإدارية . وإما بالطريق القضائى بحكم تصدره المحكمة التأديبية في دسوى ترفع على العامل المخالف .

وما توخاه المشرع من تقرير سقوط الدعوى التأديبية ، هو عدم تعليق مركز العامل وبقائه مهتدا بشيخ الاتهام أزمانا طويلة ، وهذا الهدف لا يتحقق إلا إذا انصرف السقوط الى الحق في نوقيع الجزاء ، سواء بالطريق القضائى أم بالطريق الإدارى . بانقضاء تلك المدد يصعب اثبات المخالفة ، بل ويستحيل اثباتها أحيانا بعد أذ شحب وجهها ، ولحقها النسيان ، مما تنعدم معه المصلحة في إثارتها من جديد بعد الزمن الذى مضى عليها .

وتسقط الدعوى التأديبية بضى المدة المقررة قانونا وتنقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة . وبذلك تنقطع المدة باستجواب العامل ، أو سماع الشهود ، أو إجراء المعاينة ، أو الجرد أو انتداب الخبراء . كما تنقطع بالقرارات الصادرة بوقفه من العمل ، أو بالتصرف في نتيجة التحقيق ، أو بقرار الاتهام كذلك تنقطع المدة بإجراءات المحاكمة التأديبية ، كالإعلان بالجلسة واستدعائه للحضور ،



ويكفل قرار تصدره المحكمة سابقا على الفصل في الموضوع ،  
اذ بالحكم النهائي في الموضوع تنقضى الدعوى التأديبية .

على أن هذه المدة لا تقطع الا بإجراء استكمل عناصر  
صحته ، فالإجراءات الباطلة تعتبر كأن لم تكن . ومن ثم لا تنتج  
أثرا في قطع مدد السقوط .

واذا تعدد المتهمون في المخالفة ، فإن انقطاعها بالنسبة  
لأحدهم لإجراء اتخذ قبله ، يترتب عليه انقطاعها بالنسبة إلى  
الباقيين ، ولو لم تكن قد اتخذت قبلهم إجراءات قاطعة للمدة .

واذا ما انقضت المدة ، سرت مدة جديدة ابتداء من آخر  
إجراء اتخذ فيها .



## الفرع الرابع انقضاء الدعوى التأديبية بوفاء المتهم

### قاعدة رقم ( ٢١٤ )

المبدأ :

تتقضى الدعوى التأديبية بوفاء الموظف أثناء نظر الطعن  
فى الحكم التأديبى أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان الدعوى التأديبية تتقضى اذا توفى الموظف أثناء نظر  
الطعن فى الحكم التأديبى امام المحكمة الادارية العليا استنادا الى  
الاصل الوارد فى المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية - التى  
تنص على ان تقضى الدعوى الجنائية بوفاء المتهم . وهذا الاصل  
هو الواجب الاتباع عند وفاة المتهم أثناء نظر المحكمة التأديبية  
سواء اكان فذلك امام المحكمة التأديبية ام امام المحكمة الادارية .

( طعن ٣٧٤ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٦٦ )

### قاعدة رقم ( ٢١٥ )

المبدأ :

وجوب الحكم بانقضاء الدعوى التأديبية اذا توفى المائل  
أثناء نظر المحكمة التأديبية سواء اكان ذلك امام المحكمة  
التأديبية ام المحكمة الادارية العليا اثناء بما تقضى به المادة ١٤  
من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار ان الوفاة قد حدثت قبل  
الفصل نهائيا فيهما نسب الى المائل .



### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المخالف وقد تولى الى رحمة الله قبل الفصل نهائيا فيما نسب اليه فإنه يتمين من ثم الحكم بالفاء الحكم المظنون فيه وينتقض الدعوى التأديبية ، وذلك على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من وجوب الحكم بانتقضاء الدعوى التأديبية اذا تولى العاقل اثناء نظر المحكمة التأديبية سواء اكان ذلك امام المحكمة التأديبية ام المحكمة الادارية العليا ، اتمام بما تنص عليه المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية التي تنقض بانتقضاء الدعوى الجنائية بوقاء المتهم .

( طعن ٧٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٩ )



## الفصل الثامن - المحاكم التأديبية

### الفرع الأول - توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية

أولا - مناط الاختصاص درجة الموظف عند اقامة الدعوى التأديبية

ثانيا - توزيع الاختصاص عند تعدد المتهمين من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم

ثالثا - تعدد المتهمين ، وقيام الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين التهم الموجهة اليهم تختص المحكمة التى تحاكم أعلاهم درجة بمحاكمتهم جميعا

رابعا - المناط فى تحديد اختصاص كل من المحاكم التأديبية هو بمكان وقوع المخالفة

### الفرع الثانى - آثار اقامة الدعوى أمام المحكمة التأديبية

أولا - المحاكم التأديبية ذات اختصاص محدود ولكنها صاحبة الولاية العامة فى التلييب

ثانيا - تنفيذ المحكمة التأديبية بوقائع الإتهام وليس بوصف القته

ثالثا - متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية تعين عليها الاستمرار فى نظرها ، ويمتنع على الجهة الادارية اتخاذ أى قرار فى موضوعها من سببه سلب ولاية المحكمة التأديبية

### الفرع الثالث - وسائل استخلاص المحكمة التأديبية لاختصاصها

الفرع الرابع - المحكمة التأديبية تقيم الدعوى التأديبية على العاملين غير من قدموا للمحاكمة أمامها بشروط

الفرع الخامس - الطعن فى أحكام المحكمة التأديبية أمام المحكمة الادارية العليا



## الفصل الثامن المحاكم التأديبية

تعليق :

### اضواء على المحاكم التأديبية :

أنشئت المحاكم التأديبية بمقتضى احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية وأسند اليها بمقتضى المادة ١٨ منه اختصاص محاكمة الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة عن المخالفات المالية والادارية التى تقع منهم اى انتهاك أصبحت مختصة بنظر الدماوى التأديبية عن المخالفات سائلة الذكر ، وقد حددت هذه المادة تشكيل المحاكم التأديبية بالنسبة الى الموظفين من الدرجة الاولى مما فوقها وكذا بالنسبة للموظفين من الدرجة الثانية فما دونها ، كما بينت المادة ٢٣ منه طريقة رفع الدماوى التأديبية وأسندت اختصاص رفعها الى النيابة الادارية بإيداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة بسكرتارية محكمة التأديبية المختصة .

نصت المادة ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ آنف الذكر على أن يصدر بتعيين عدد المحاكم التأديبية ومقرها ودوائر اختصاصها وتشكيلها قرار من رئيس مجلس الدولة ، بمد أخذ رأى مدير عام النيابة الادارية .

وبناء على هذا التفويض التشريعى ، أصدر رئيس مجلس الدولة عدة قرارات بتشكيل المحاكم التأديبية .

وبمقتضى احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩، سرت بعض



أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على موظفى المؤسسات والهيئات العامة إلا بما استثنى منها بقرار من رئيس الجمهورية وكذا على موظفى الجمعيات والهيئات الخاصة التى يصح بتحديد قرار من رئيس الجمهورية وكذا على موظفى الشركات التى تساهم بها الحكومات أو المؤسسات والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح .

وتد صدر قرار من رئيس الجمهورية برقم ٢٠٦٢ لسنة ١٩٦٠ باخضاع بعض الجمعيات والهيئات الخاصة لقانون النبلية الإدارية والمحاکمات التأديبية .

وبمقتضى أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣، سرت الأحكام سالفة الذكر على أعضاء مجالس إدارة التشكيلات التنفيذية المشكلة طبقاً لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ .

وكانت الحکمة التأديبية المشار إليها بالمادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والمادة ٥ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ تشكل من أعضاء من مجلس الدولة وكذا من مفوضين ديوان المحاسبة ( الجهاز المركزى للمحاسبات ) أو من ديوان الموظفين ( الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ) بحسب طبيعة المخالفات موضوع المحاكمة من حيث كونها مخالفات مالية أو مخالفات إدارية على أن يكون عضو الإدارة المشار إليها من الدرجة الثانية أو من الدرجة الأولى على الأقل حسب درجة الموظف المحال إلى المحاكمة التأديبية ، وقد اختلفت المادة ٥ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بأن يكون عضو الإدارة من الحکمة التأديبية المختصة بمحاكمة موظفى الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة المنصوص عليها فى المادة ١ منه — موظفاً من ديوان المحاسبة لا تقل درجته من درجة الثانية .



ولم يعتبر القناون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة - المحاكم التأديبية من القسم القضائي اذ خدعت المادة ٣ منه ما يؤول منه هذا القسم .

وتد اشارت المادة ١٥ منه الى المحاكم التأديبية عند تصديق الأحكام التي يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا اذا اجازت الطعن في احكام المحاكم التأديبية امامها في الاحول التي ذكرتها .

وفي ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧١ نشر دستور جنهوية مصر العربية وينص في المادة ١٧٢ منه على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الذماوى التأديبية ويحدد القناون اختصاصاته الأخرى .

وفي ١٥/١٠/١٩٧٢ نشر القناون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وبمقتضى المادة الثالثة منه اعتبرت المحاكم التأديبية من القسم القضائي وتكونت من :

محاكم تأديبية العاملين من مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم .

ومحاكم تأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثانية والثالث .

وشكلت محاكم العاملين من مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم من ثلاثة مستشارين .

وشكلت المحاكم الأخرى برئاسة مستشار مساعد على الأقل وعضوية اثنين من النواب على الأقل .

وبذا استبعد من تشكيلها العنصر الإداري سنالك الذكر .



وتقد حددت المادة المباشرة من هذا القانون اختصاص  
محاكم مجلس الدولة وقد ورد ضمن هذا الاختصاص فى البند  
(١) تاسعا ) منها الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالنسبة  
القرارات النهائية للسلطات التأديبية كما ورد فى البند ( ثلاث  
عشر ) منها الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع  
العام وأسند اختصاص نظر هذه الطعون الى المحاكم  
التأديبية بمقتضى المادة ١٥ منه وبذا أصبحت هذه المحاكم  
تختص بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى  
تقع من المذكورين بها كما أصبحت هذه المحاكم جهة نظر  
الطعون سالفة الذكر بمقتضى احكام هذا القانون ، الا ان القانون  
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام  
قد سبق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة  
عندما ناط بالحكمة التأديبية نظر الطعن فى الجزاءات الموقعة  
على العاملين بالقطاع العام بمقتضى المادة ٤٩ منه ، وقد  
انتهت بالحكمة العليا الى حكمها الصادر فى القضية رقم ٩  
لسنة ٢ القضائية تنازع - بجلية ٤/١١/١٩٧٢ بأن المحاكم التأديبية  
تختص بنظر الطعن فى كل الجزاءات الموقعة على العاملين  
بالقطاع العام ولا يقف اختصاصها عند نظر جزاء معين .

وبمقتضى الأحكام سالفة الذكر أصبحت المحاكم التأديبية  
مختصة بالفعل فى مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون  
بإقطاع العام ، وقد تناولت ولايتها الدعاوى التأديبية التى  
تتبعها النيابة الإدارية لتوقيع جزاء تأديبي عن المخالفات المالية  
والإدارة التى تقع من المذكورين فى المادة ١٥ من القانون رقم ٧٧  
لسنة ١٩٧٢ ، كما تناول اختصاصها الطعن فى أى جزاء تأديبي  
صريحا كان او مقننا اذ قد تحمل القرارات الصادرة فى شأن  
العاملين بين طياتها قرارات أخرى بمنع مما يختص بها  
القضاء التأديبي كالنقل الى وظيفة تختلف عن الوظيفة الأولى فى  
طبيعتها أو فى شروط التمييز فيها الممول عليه فى هذه الحالة  
هو القرار الحقيقي لا الظاهري .



وتعد نص المشرع صراحة على اعفاء الطعنون التي تقام من المسلمين بالقطعاع العام امام المحاكم التأديبية او المحكمة الادارية العليا وذلك من الرسوم طبقا لما هو وارد بالمادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ولم يتضمن احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة نصا مماثلا باعفاء الموظف العام من هذه رسوم وهذه التكلفة غير مقصودة ويتمين لذلك علاجها تشريعا .

١١ المستشار عبد المنعم ابراهيم — اضواء على المحاكم التأديبية — مجلة مجلس الدولة — السنة السابعة والعشرون ص ١٠٧ وما بعدها ) .



### الفرع الأول

توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية  
أولاً - منوط الاختصاص درجة الموظف عند  
إقامة الدعوى التأديبية

#### قاعدة رقم ( ٢١٦ )

المبدأ :

يتمدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً لدرجة الموظف  
وقت إقامة الدعوى .

ملخص الحكم :

يتمدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً لدرجة الموظف  
وقت إقامة الدعوى .

( طعن ١٢٣١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٧ )

المبدأ :

المبرة في تصعيد المحكمة التأديبية المختصة بالدرجة التي  
كان يشغلها العامل وقت تقديمه للمحاكمة .

ملخص الحكم :

ليس صحيحاً أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة غير  
مختصة إذ أنه طبقاً لما تقتضيه المادة ١٨ من القانون رقم ١١٧  
لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية  
فإن المحكمة التأديبية التي تختص بمحاكمة الطامن هي المحكمة



المختصة بمحاكمة الموظفين من الدرجة الثانية فما دونها اذا انه كان يشغل وقت تقديمه للمحاكمة الدرجة الثالثة ، والدرجة الثالثة في ظل احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هي المعادلة للدرجة الثانية في ظل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١. وهي التي عناها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة التأديبية المختصة .

( طعن ٩٥٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢ )

#### نقلا عن رقم ( ٢١٨ )

#### المبدأ :

مناطق اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا ينظر الدعوى هو أن يكون العامل شاغلا وقت تقديمه للمحاكمة التأديبية إحدى وظائف هذا المستوى وفقا لاحكام القانون الذي ينفذ عنه .

#### ملخص الحكم :

قرار رئيس مجلس الوزراء المنشور في الجريدة الرسمية عدد ٦ في ١٩٧٦/٢/٥ نص على أن أعضاء مجالس إدارة الشركات التي صدر بشأنها القرار المذكور ومن بينهم الطاعن - يكون تعيينهم بالفئة الأولى في ريبط ١٢٠٠/١٨٠٠ سنويا ، ولما كان هذا الريبط يفضل ضمن الريبط ١٢٠٠ / ٢٤٠٠ سنويا المحدد في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ للوظائف من مستوى الإدارة العليا . وكان العاملون الشاغلون لوظائف الريبط ( ١٢٠٠ / ١٨٠٠ ) قد عودلت وظائفهم في القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٨ الذي حل



محل القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بوظيفة مدير عام التي اعتبرت ضمن الوظائف العليا - كذلك وحدد لها الرتب ( ١٣٢٠ / ١٩٣٠ ) ومن ثم يكون الطابع وقت اقامة الدعوى من العاملين من مستوى الادارة العليا في مفهوم احكام المادتين ٧ و ٨ من قانون مجلس الدولة .

( طعن ١٥١ ، ٢٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٥ )



ثانياً — توزيع الاختصاص عند تعدد المتهمين من  
درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم

قاعدة رقم ( ٢١٩ )

المبدأ :

تحديد اختصاص المحاكم التأديبية المحلى يكون بمراعاة  
مقر وظيفة المتهم فإذا كان مقر الوظيفة هو محافظة  
الاسكندرية او الصحراء الغربية او البحيرة كانت المحكمة التأديبية  
بمدينة الاسكندرية هي المختصة محلياً — تعدد الموظفين  
الناهمين لوزارة واحدة ، المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة او  
مخالفات مرتبطة ببعضها ، ولكن يقع مقر وظيفة البعض فى  
دائرة محكمة الاسكندرية — يجهل الاختصاص بمحكمةتهم جميعاً  
أمام محكمة اقدمهم التى تختارها النيابة الادارية — أساس ذلك  
— تطبيق حكم المادة ٥٥ فقرة أولى مرافعت الخاص بحالة  
تمدد المدعى عليهم مع اختلاف مواطنهم ، وذلك لعدم وجود  
نص خاص يحكم هذه الحالة — عنم تعارض هذا الحكم  
مع الحكم المتصوص عليه فى المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧  
لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظم القيلة الادارية والمحاكمات التأديبية .

ملخص الحكم :

انه لتحديد الاختصاص المحلى للمحكمة التأديبية بمتيلة  
الاسكندرية والتمييز بينه وبين الاختصاص المحلى للمحاكم التأديبية  
التي يوجد مقرها بالمبنى الرئيسى لمجلس الذولة بالجيزة ينبغى



الاستعداد بالحكمة التي أملت اصدار القرار باتشاء محكمة الاسكندرية والواضح ان القرار المذكور قد استهدف مصلحة الموظفين الحاليين على المحكمة التأديبية الذين توجد متلر وظائهم بمحافظات الاسكندرية والمحمراء الغربية والبحيرة ، بتقريب القضاء التأديبي الى مقر وظائهم وعلى الاتصال بها حتى تنهيا لهم وسائل الدفاع في اكمل صورة . وغنى عن البيان انه لا يجوز حرمان هؤلاء الموظفين من هذه الميزة ، خصوصا اذا كان المشرع قد قصد تحقيقها لهم . وما من شك في ان تحديد الاختصاص المحلي على اساس مكان وقوع المخالفة يجرمهم من تلك الميزة لاحتمال وقوع المخالفة في مكان آخر في غير دائرة اختصاص المحكمة ، ومن ثم فالمعبرة في تحديد الاختصاص المحلي للمحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية هي بمقر الوظيفة . فاذا كان مقر الوظيفة محافظة الاسكندرية او الصحراء الغربية او البحيرة كان الاختصاص للمحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية . فاذا تعدد الموظفون التابعون لوزارة واحدة المتهمون بارتكب مخالفة واحدة او مخالفات مرتبطة ببعضها . ولكن يقع مقر وظيفة البعض في دائرة محكمة الاسكندرية . كما هو الحال . في الدموى الراهنة نازاء عدم وجود النص تستعار القاعدة التي نصت عليها المادة ٥٥ فقرة ١ من قانون المرافعات في حالة تعدد المدعى عليهم مع اختلاف مواطنهم وهي جواز اختصاصهم جميعا امام محكمة اقدمهم ، وجعل الخيار في ذلك للمدعى ، وهو في الدموى التأديبية النيابة الادارية على اعتبار ان هذه القاعدة هي الاكثر ملاعة في هذا المجال . وليس في هذا التحديد على هذا الوجه باكماله ، اننى تعارض مع المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية التي تنص على ان تكون محكمة الموظف او الموظفين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة او مخالفات مرتبطة ببعضها .



موجازاتهم على أساس اعتبارهم تابعين للجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة أو المخالفات المذكورة ... الخ ، وذلك لاختلاف المجالين . وأذن نصت المادة المذكورة على الجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة فانها تصدت اتصال المخالفة موضوعا بالجهة أو الوزارة ولم تقصد المكن المادى الذى وقعت فيه المخالفة .

( طعن ٢٠٨ ، ٣٨٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٣ )



ثالثاً — تمسّد المتهمين ، وقيلام الارتباط الذى  
لا يقبل التجزئة بين التهم الموجهة اليهم ،  
تختص المحكمة التى تحاكم أعلامهم درجة  
بمحاكمتهم جميعاً

---

قائمة رقم ( ٢٢٠ )

المبدأ :

تمسّد المتهمين المقدمين للمحاكمة التأديبية — قيلام الارتباط  
الذى لا يقبل التجزئة بين التهم الموجهة اليهم — اختصاص  
المحكمة التى تحاكم أعلامهم درجة بمحاكمتهم جميعاً — لا يؤثّر  
فى ذلك كون احدهم من الموظفين المؤقتين •

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٥ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تقضى بأنه  
إذا تمسّد المتهمون المقدمون للمحاكمة التأديبية كانت المحكمة  
المختصة بمحاكمة أعلامهم درجة هى المختصة بمحاكمتهم جميعاً  
ولما كان الثابت ان التهم الأخر الذى قدم للمحاكمة مع هذا  
التهم هو من الموظفين الدائمين وكان الارتباط بين التهمتين  
الموجهتين الى كل منهما قائماً وهو ارتباط لا يقبل التجزئة فإن  
المحكمة التأديبية تصبح مختصة بنظر الاتهام الموجهة الى  
التهم الطاعن أيضاً رغم كونه من الموظفين المؤقتين هذا  
فضلاً عن ان محاكمة المتهم المذكور أمام المحكمة التأديبية فيها  
من الضمائل ما لا قد يتوافر لى غيرها •

( طعن ١٢٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٢ )



## تطبيق :

### تأديب العاملين المؤقتين :

كان قانونى موظفى الدولة السابق رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ،  
يعبرق بين الموظفين الدائمين ، وهؤلاء كانت تسرى عايهم احكامه  
وبين الموظفين المؤقتين وهؤلاء كانوا يخرجون عن نطاق تطبيقه ،  
وكانت تنظم احكام توظيفهم وتاديبيهم وفصلهم القرارات الصادرة  
فى شانهم من مجلس الوزراء ، اعمالا للتفويض الصادر اليه  
بمقتضى المادة ٢٦ من القانون آلف الذكر .

وفى ظل هذه التواعد ، والتفرقة التى كانت قائمة بين  
الموظفين الدائمين والمؤقتين ، صدر القانون رقم ١١٧ لسنة  
١٩٥٨ بإنشاء المحاكم التأديبية متسقا مع الاتجاه التشريعى فى  
التفرقة المذكورة ، اذ نص فى المادة ١٨ منه على أن تختص المحاكم  
التأديبية بمحاكمة الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة . ولذلك  
لم يكن يمتد اختصاص هذه المحاكم الى الموظفين المؤقتين ،  
اعتبارا بأن هؤلاء يخضعون فى تأديبيهم للتواعد المقررة فى  
شانهم بقرارات من مجلس الوزراء .

فلما صدر قانون العاملين ، تضى على التفرقة التى كانت قائمة  
بين الموظفين الدائمين والمؤقتين ، ووجد بينهم فى الحكم  
والمعاملة ، واخضعهم جميعا لتواعد ، اذ نص فى المادة الثانية  
منه على ان « يعتبر عاملا فى تطبيق احكام هذا القانون كل  
من يعين فى احدى الوظائف الدائمة او المؤقتة بقرار من السلطة  
المختصة » وبهذه المساواة ، امتد اختصاص المحاكم التأديبية ،  
فشمّل العاملين الدائمين والمؤقتين على السواء .



## قاعدة رقم ( ٢٢١ )

### المبدأ :

تعدد المتهمين بارتكاب مخالفة تأديبية واحدة واختلاف كل منهم عن الآخر من حيث المستوى الوظيفي - توحيد الجهة التي تتولى المحاكمة في هذه الحالة - انمصاص الاختصاص للمحكمة التأديبية التي تختص بمحاكمة اعلام درجة - عند تعدد المتهمين وكون بعضهم من الخدمة الخارجين عن الهيئة او من العمال والبعض الآخر من الداخلين في الهيئة تكون محاكمة الجميع امام المحكمة التي تختص بمحاكمة الموظفين الداخلين في الهيئة .

### ملخص الحكم :

من الأصول المسلمة في المحاكمات جميعا ، جنائية كانت او تأديبية ، انه اذا تعدد المحكومون فلا مندوحة من تجميعهم لدى المحاكمة امام جهة واحدة ، وذلك لحكمة ظاهرة توجبها المصلحة العامة ، اذ لا يخفى ما في تعدد المحاكمات امام جهات مختلفة من احتمال التضارب في الاحكام او الجزاءات وما فيه من تطويل وتكرار وضياح وقت في الاجراءات غير ذلك مما لا يتفق والمصالح العام ، ومن اجل ذلك كانت نظرة الشارع دائما متجهة الى توحيد جهة المحاكمة بالنسبة لهم جميعا . وآية ذلك - في مجال المحاكمات التأديبية - ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، عند تعدد المحاكين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة او مخالفات مرتبط بعضها ببعض وكانوا يتبعون في الأصل جهات متعددة في المحاكمة ، اذ اتخذت ضابطا معيناً يقوم على أساسه توحيد جهة المحاكمة ، وهو اولاً الجهة او الوزارة التي وقعت فيها المخالفة او المخالفات المذكورة ، او بعبارة اخرى مكان ارتكابها ، فان تعذر ذلك تكون المحاكمة أمام



المحكمة المختصة بالنسبة للوزارة التي يضمها العدد الأكبر من الموظفين ، أي اتخذت مسابغا ثابتا هو أغلبية المحاكمين التابعين بحكم وظيفتهم لجهة واحدة ، فإن تساوى العدد عين رئيس مجلس الدولة المحكمة المختصة بقرار منه ، كما بينت المادة ٢٥ من القانون المذكور الضابط الذى على أساسه يقوم توحيد جهة المحاكمة التأديبية إذا ما اختلف الموظفون المقدمون للمحاكمة فى المستوى الوظيفى ، فنصت فى فقرتها الثانية على أنه « وإذا تعدد الموظفون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة أعلام درجة هي المختصة بمحاكمتهم جميعا » . وكذلك فى مجال المحاكمات الجنائية ، فإن الشارع يتجه دائما الى توحيد المحاكمة ان تعدد المحاكمون بناء على الضوابط التى يعينها والتي تقوم اما على مكان وقوع الجريمة ، أو مرتبة الجهة القضائية فى التدرج القضائى كولاية محكمة الجنايات فى نظر الجنحة تبعاً لاختصاصها بنظر الجناية المرتبطة بالجنحة ، أو غير ذلك من الضوابط . وكل اولئك تاطع فى الدلالة على ان الأصل المسلم به عند تعدد المحاكمين هو وجوب تجميمهم أمام جهة واحدة فى المحاكمة ، للاعتبارات التى تقتضيها المصلحة العامة حسبما سلف إيصاله . ولذلك نلته لما كان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية فى التعليم المبرى قد سكت عن تعيين المحكمة أو جهة المحاكمة التأديبية إذا ما تعدد المحاكمون وكان بعضهم من الخارجين عن الهيئة أو من العمال والبعض الآخر من الداخلين فى الهيئة ، فإنه - بناء على الأصل المتقدم ونزولا على الحكمة التى يقوم عليها هذا الأصل ، وهى حكمة ترتبط بالمصلحة العامة - يجب أن تكون محكمة الفسارجين عن الهيئة والعمال أمام المحكمة التأديبية التى تختص بمحاكمة الموظفين الداخلين فى الهيئة قياسا على ما نصت عليه المادة ٢٥ من القانون المذكور فى حالة اختلاف المحاكمين فى المستوى الوظيفى ، إذ جعلت الاختصاص



للجهة التي تختص بمحاكمة إعلام درجة . وليس من شك ان الموظف الداخل في الهيئة بوجه علم هو في التدرج الوظيفي اعلى من الخارج عن الهيئة او المييل ، ولذا كتبت اليه لاثباته لمحاكمته تأديبيا اقوي واوهى ، وبهذه الخلية يتبع المستخدم خارج الهيئة او المييل تلك المحاكمة التأديبية في المحاكمة . ولا يضره ذلك ، بل هي ضمانة يفيد منها تيعا .

( طعن ٢٨٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٥٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

وجوب تعذيب المحاكمين منيد تمسدهم ابلهم جهة

واجبة .

يلخص الحكم :

من الأصول المسلمة في المحاكمات جيبها جنائية كانت او تأديبية ، انه اذا تعيد المحاكمون فلا مندوحة من تعذيبهم لدى المحاكمة ابلهم جهة واجبة ، وذلك لحكمة ظاهرة توجبها المصلحة العامة ، اذ لا يخفى ما في تعدد المحاكمات اسام جهات مختلفة من احتمال التضارب في الاحكام او الجزاءات وبأنه من تطويل وتكرار وضياح وقت في الاجراءات وغير ذلك مما لا يتقوا وصالح العلم ، ومن اجل ذلك كانت نظرة الشارع دائما متجهة الى توحيد جهة المحاكمة بالنسبة ليهم جيبها وآية ذلك - في مجال المحاكمات التأديبية - ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ ، عند تعدد المحاكمين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة او مخالفات مرتبطة بعضها ببعض وكتبوا يتهمون في الأصل جهات متعددة في المحاكمة ، اذ اتجهت نيلها معبها



يقسوم على أساسه توحيد جهة المحاكمة ، وهو أولا الجهة أو الوزارة التي وقعت عليها المخالفة أو المخالفات المذكورة ، أو بعبارة أخرى مكان ارتكابها ، فإن تعذر ذلك تكون المحاكمة أمام المحكمة المختصة بالنسبة للوزارة التي يتبعها العدد الأكبر من الموظفين أي اتخذت ضابطا ثابتا هو أغلبية المحاكمين التابعين بحكم وظيقتهم لجهة واحدة فإن تساوى العدد عين رئيس مجلس الدولة المحاكمة المختصة بقرار منه - كما بينت المادة ٢٥ من القانون المذكور الضابط الذي على أساسه يقوم توحيد جهة المحاكمة التأديبية إذا ما اختلف الموظفون المقدمون للمحاكمة في المستوى الوظيفي ، فمنعت في مقررتها الثانية على أنه « وإذا تعدد الموظفون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة اعلامهم درجة هي المختصة بمحاكمتهم جميعا » . وكذلك في مجال المحاكمات الجنائية ، فإن الشارع يتجه دائما الى توحيد المحاكمة ان تعدد المحاكمون بناء على الضوابط التي يعينها والتي تقوم اما على مكان وقوع الجريمة واما على مرتبة الجهة القضائية في التدرج القضائي كولاية محكمة الجنايات في نظر اللجنة تبعاً لاختصاصها بنظر الجنائية المرتبطة بهما ، أو على غير ذلك من الضوابط . وكل أولئك قاطع في الدلالة على ان الأصل المقرر منذ تعدد المحاكمين هو وجوب تجميعهم أمام جهة واحدة في المحاكمة ، للاعتبارات التي تقتضيها المصلحة العامة حسبما ضلّف ايضاحه .

( طعن ٩٢٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٣ )

المبدأ :

سكوت القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ عن تعيين المحكمة أو جهة المحاكمة التأديبية إذا ما تعدد المحاكمون وكل منهم الداخل في الهيئة والضلع عنها أو الصائل - وجوب اجراء



## المحكمة أمام المحكمة التأديبية التي تختص بمحاكمة الموظفين الداخلين في الهيئة .

### ملخص الحكم :

لئن كان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قد سكت عن تعيين المحكمة أو جهة المحكمة التأديبية ، إذا ما تعدد المحكومون وكان بعضهم من الخارجين عن الهيئة أو من العمال والبعض الآخر من الداخلين في الهيئة ، فإنه - بناء على الأصل المتقدم ونزولا على حكمة التي يقوم عليها هذا الأصل وهي حكمة ترتبط بالمصلحة العامة - يجب أن تكون محكمة الخارجين عن الهيئة والعمال أمام المحكمة التأديبية التي تختص بمحاكمة الموظفين الداخلين في الهيئة ، تيسرا على ما نصت عليه المادة ٢٥ من القانون المذكور في حالة اختلاف المحاكمين في المستوى الوظيفي إذ جمعت الاختصاص للجهة التي تختص بمحاكمة أعلاهم درجة . وليس من شك في أن الموظف الداخل في الهيئة بوجه عام هو التدرج الوظيفي أعلى من الخارج عن الهيئة أو العمال ، لذا كانت الضمانات لمحاكمته تأديبيا أقوى وأوفى . وبهذه المثابة يتبع المستخدم خارج الهيئة أو العمال تلك المحكمة التأديبية في المحاكمة ولا يفسره ذلك ، بل هي ضمانة يفيد منها تبعاً . ولا يغير من هذا - للمحكمة التي سلك بياتها - صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن قواعد تأديب عمال اليومية ، أو القرار الوزاري رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٠ من السيد وزير المواصلات في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الجزاءات التأديبية لموظفي هيئة سكك حديد مصر .

( طعن ٩٢٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢ )



رابعا - النقاط في تحديد اختصاص كل من  
المحاكم التأديبية هو بمكان وقوع المخالفة

---

قاعدة رقم ( ٢٢٤ ) .

**المبدأ :**

النقاط في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم  
التأديبية هو بمكان وقوع المخالفة المنسوبة الى المائل وليس  
بمكان عمل المائل عند اقامة الدعوى التأديبية ومن ثم فإن  
نقل المائل بعد ارتكابه المخالفة الى جهة اخرى تقع في  
دائرة اختصاص محكمة تأديبية اخرى لا يحول دون اختصاص  
المحكمة التي تتبعها الجهة الاولى في محاكمة المائل - أساس  
لذلك نص المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم  
٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

**ملخص الحكم :**

ومن حيث انه من طعن رقم ٥٩٣ لسنة ٢٠ ق المقام في حكم  
المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم والخزانة في الدعوى  
رقم ١٠٢ لسنة ١٥ ق والذي قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر  
الدعوى وباحالتها الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية تأسيسا  
على وقوع محل عمل المخالفة وقت الدعوى بالاسكندرية ، فان  
المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة  
تقضى بأن يكون مقر المحاكم التأديبية للمعاملين من مستوى الإدارة  
العليا في القاهرة والاسكندرية ... ويكون مقار المحاكم  
التأديبية للمعاملين من المستويات الاولى والثاني والثالث في



المتأهارة والإنكفردية . . . ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة  
إنشاء محاكم تاديبية في المحافظات الأخرى وبين القرار  
عندها ومقارها ودوائر اختصاصها بعد أخذ رأى مدير النيابة  
الإدارية . وتضمن المادة ١٨ من القانون المذكور على أن تكون محاكمة  
المعاملين المنسوبة اليهم مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة  
ببعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التى وقعت فى دائرة اختصاصها  
المخالفة أو المخالفات المذكورة ، فإذا تعذر تعيين المحكمة منها  
رئيس مجلس الدولة بقرار منه . وعاد ذلك أن قانون مجلس  
الدولة جعل النشاط فى تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم  
التاديبية بـ مكان وقوع المخالفة أو المخالفات المنسوبة الى العامل  
او المعاملين الحاليين الى المحكمة التاديبية ، وليس مكان عمل  
مؤلاء عند اقامة الدعوى التاديبية عليهم ، ومن ثم فإن الممول  
عليه قانونا فى تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى هو  
مكان وقوع المخالفة أو المخالفات ولو نقل من نسبت اليهم  
هذه المخالفات بعد ذلك الى عمل فى جهة أخرى تقع فى  
دائرة اختصاص محكمة تاديبية أخرى ، وهذا الضابط يتسق  
مع طابع الأشياء وحسن سير المصلحة العامة ، باعتبار أن  
الجهة التى وقعت فيها المخالفة تستطيع أن تقدم ما قد يتطلبه  
المحكمة من بيانات أو مستندات فى وقت ملائم يساعد على سرعة  
الفصل فى الدعوى .

ومن حيث أن قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٤٨ لسنة  
١٩٧٣ ، بإنشاء محكمة تاديبية بمدينة أسيوط تدقضى بأن يشمل  
اختصاص هذه المحكمة الدعوى التاديبية والطعون الخاصة  
بالعاملين فى محافظات أسيوط وسوهاج وقنا وإسوان والوادى  
الجديد ووحدات الحكم المحلي فى هذه المحافظات ، وعلى أن  
تبدأ هذه المحكمة أعمالها اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٣ ،  
كما نص القرار المذكور على أن جميع القضايا التى أصبحت



بمقتضاه من اختصاص تلك المحكمة وتكون منظورة أمام إحدى المحاكم التأديبية تحال بحالتها إليها بقرار من رئيس المحكمة ما لم تكن الدعوى مهية للفصل فيها .

( طعن ٩٣ لسنة ٢٠ ق ، ١٠٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

#### المبدأ :

المناطق في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية هو مكان وقوع المخالفة أو المخالفات المنسوبة الى المامل أو العمال الماملين الى المحكمة التأديبية وليس مكان عمل هؤلاء عند اقبالة الدعوى التأديبية عليهم - نتيجة ذلك : ان المنول عليه قانونا في تحديد المحكمة المختصة ينظر الدعوى هو مكان وقوع المخالفة أو المخالفات ولو نقل من نسب اليهم هذه المخالفات بمد ذلك الى عمل في جهة اخرى تقع في دائرة اختصاص محكمة تأديبية اخرى .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ١٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص بان يكون مقر المحاكم التأديبية للماملين من مستوى الادارة العليا في القاهرة والاسكندرية . . . ويكون مقر المحاكم التأديبية للعمال من المستويات الاولى والثاني والثالث في القاهرة والاسكندرية ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة انشاء محاكم تأديبية في المحافظات الاخرى وييسر القرار عددها ومقارها ودوائر اختصاصها بعد اخذ رأى مدير النيابة الادارية . وتنص المادة ١٨ من القانون المذكور على أن تكون محاكمة العمال المنسوبة اليهم مخالفة واحدة أو مخالفات



سنة ١٩٧٦ من المحكمة التأديبية بالإسكندرية في الدموى رقم ٦٣ لسنة ١٧ ق بعد ان احيلت اليها تنفيذاً للحكم المطعون فيه - تبعد صدر من محكمة غير مختصة ومن ثم يتعين عدم الاعتداد به .

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب فاته يتمين الحكم بتبطل الطعن شكلاً وفي موضوعه بالفناء الحكم المطعون فيه وباختصاص المحكمة التأديبية للمعاملين بوزارة الصحة بنظر الدموى وبإعادتها اليها للتصل في موضوعها .

( طعن ٤٢٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٦ )

#### المبدأ :

النطاق في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية هو بمكان وقوع المخالفة او المخالفات المنسوبة الى المائل في المعاملين المعاملين الى المحكمة التأديبية - قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية وفقاً لأحكام قانون مجلس الدولة من النظام العام - لا يسوغ أعمال حكم المادة ١٠٨ من قانون المرافعات والذي يحكم قواعد توزيع الاختصاص بين محاكم القضاء المادى لتعارضه مع نظام توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص بأن يكون مقر المحاكم التأديبية للمعاملين من مستوى الادارة العليا في القاهرة والإسكندرية ، ويكون مقر المحاكم التأديبية للمعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث



تدوينة بيمينها ومجازاتهم أُنتم المحكمة التي وُضعت في دائرة اختصاصها الخلفاء أو المخالفات المذكورة فإذا تقرر تفتيش المحكمة عينها رئيس مجلس الدولة بمقتضى مقررته . ومثل ذلك أن قانون مجلس الدولة جعل المناط في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية بنكّان وتويع الخلفاء أو المخالفات التأديبية إلى التماس أو العاملين المخالفين إلى المحكمة التأديبية ، وليس يمكن عمل هؤلاء عند إقامة الدعوى التأديبية عليهم ، ومن ثم فإن الممول عليه قانوناً في تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى هو مكان وتويع الخلفاء أو المخالفات ولو نقل من نسبت إليهم هذه المخالفات بعد ذلك إلى عمل في جهة أخرى تقع في دائرة اختصاص محكمة تأديبية ، وهذا الضابط يتفق مع طبائع الأعيان وحسن سير المصلحة العامة ، باعتبار أن الجهة التي وقعت فيها المخالفة تستطيع أن تقدم ما قد تطلبه المحكمة من بيانات أو مستندات في وقت ملائم يساعد على سرعة الفصل في الدعوى ومن حيث أن السيدة . . . . . كانت من العاملين بمحافظة الفيوم وقد نسب إليها ارتكاب المخالفات المؤجلة إليها بدائرة هذه المحافظة ، وإذا أحيات المذكورة إلى المحكمة التأديبية فإن الاختصاص بمحاكمتها تأديبياً ينمقد إلى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصحة أو من ثم فليس صحيحاً ما ذهب إليه تلك المحكمة من أنها غير مختصة بنظر الدعوى بعد أن نقلت المخالفة إلى مدينة الإسكندرية طالما أن معيناً تحديد المحكمة التأديبية المختصة على ما سلف بيانه هو مكان وتويع المخالفة وليس مقر عمل العامل الحال إلى المحاكمة .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فإن التفتيش المأمون فيه وقد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة التأديبية بالإسكندرية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . وترتيباً على ذلك يكون الحكم الصادر بجلوسه ١٤ من فبراير



في القاهرة والإسكندرية ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة إنشاء محاكم تاديبية في المحافظات الأخرى ويبين القرار مدتها ومقرها ودوائر اختصاصها بمد أن أخذ رأي مدير النيابة الإدارية . ونص المادة ١٨ من القانون المذكور على أن تكون محاكمة العاملين المنسوبة إليهم مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ومجاراتهم أمام المحكمة التي وقعت في دائرتها اختصاصها المخالفة أو المخالفات المذكورة فإذا تفنّرت تفيتين المخالفة عيها رئيس مجلس الدولة بقرار منه وجفا ذلك أن تاتون مجلس الدولة جعل المناط في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التاديبية يسكن وتسوع المخالفة أو المخالفات المنسوبة إلى العامل أو العاملين المخالفين إلى المحكمة التاديبية وليس مكان محل هؤلاء عند اقامة الدموى التاديبية عليهم . ومن ثم فإن العمل عليه تاتونا في تحديد المحكمة المختصة بنظر الدموى هو مكان وتسوع المخالفة أو المخالفات ولو تقل من نسبت إليهم هذه المخالفات بعد ذلك إلى محل في جهة أخرى تقع في دائرة اختصاص محكمة تاديبية أخرى ، وهذا الضابط يتفق مع طبائع الأشياء وحسن سير المصلحة العامة ، باعتبار أن الجهة التي وقعت فيها المخالفة تستطيع أن تقدم ما قد تطلبه المحكمة من بيانات أو مستندات في وقت ملائم يساعد على سرعة الفصل في الدموى .

ومن حيث أن قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء محكمة تاديبية بمدينة اسيوط قد قضي بأن يشمل اختصاص هذه المحكمة الدموى التاديبية والطمون الخاصة بالأعمالين في مخالفات اسيوط وسوهاج وقنا وأسوان والوادي الجديد ووحدات الحكم المحلي في هذه المحافظات ، على أن تبدأ هذه المحكمة أعمالها اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

ومن حيث أن المدعى كان من العاملين بتفيتين محطات وطلبات



تجميع حمادى وقد نسب اليه انه فى ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٣؛  
وضع نفسه موضع التشبهات بأن احضر احدى السيدات الى  
منزله داخل المستعمرة السكنية الخاصة بالتفتيش دون مراعاة  
لحرمتها ، كما انه ترك العمل فى التاريخ المذكور دون مبرر ودون  
اذن وتوجه الى منزله بقصد ارتكاب بعض الأخطاء المحرمة .  
وبعد ان اجرت الجهة الادارية تحقيق فيما نسب الى المدعى  
اصدرت قرارها المظنون فيه بجائزته بخصم خمسة عشر يوما  
من مرتبه مع ابعاده من تفتيش محطات طلبات تجمع حمادى  
وحرمانه من السكن المصلحى حتى يتزوج .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم فان نظر الطعن فى القرار  
المشار اليه يكون من اختصاص المحكمة التأديبية بأسيوط  
طالما ان تحديد المحكمة التأديبية المختصة - على ما سلف -  
بيانه - هو مكان وقوع المخالفة . واذا اقام المدعى دمواه  
فى ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٤ بطلب الفاء القرار المذكور امام  
المحكمة التأديبية للماملين بوزارة الصناعة ، ودفعت الجهة الادارية  
بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى ، فقد كان من  
المتعين على المحكمة ان تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى  
وباحالتها الى المحكمة التأديبية بأسيوط ، باعتبار ان الدفع بعدم  
الاختصاص المحلى لحاكم مجلس الدولة على ما جرى عليه قضاء  
هذه المحكمة من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التى تثار فى  
اية حالة كانت عليها الدعوى ، بل وللمحكمة من تلقاء نفسها  
ان تبحث فى اختصاصها فان ثبت لها عدم وجوده ، لها ان تقضى  
بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها . ولا حجة فى الاستناد الى  
حكم المادة ١٠٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على  
ما خلص اليه الحكم المطعون فيه للقول بسقوط الحق فى  
ابداء الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية للماملين بوزارة  
الصناعة ، لادائه بعد طلب رفض الدعوى موضوعا . لا حجة  
فى ذلك لأن قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية وفقا



لأحكام ثنائون مجلس النولة على ما سلف ببيانه ، من النظام العام الذى لا يجوز معه لآى من أطراف الخصومة مراحة أو ضمنا أو للحكمة ذاتها الخروج على قواعد توزيع الاختصاص هذه . وبهذه المثابة لا يسوغ أعمال حكم المادة ١٠٨ مرافعات سالف الذكر والذى يحكم قواعد الاختصاص بين محاكم القضاء العادى — لتعارضه مع نظام توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ويتعين والأمر كذلك الحكم بقبول الطعنين شكلا وى موضوعا بإلغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص المحكمة التأديبية بتسيوط بنظر الدعوى وبإحالتها إليها للفصل فيها .

( طعنى ٧٦ ، ٨٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٨٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٧ )

##### المبدأ :

العبرة فى تحديد المحكمة التأديبية المختصة هو مكان وقوع المخالفة — الدفع بعدم الاختصاص المحلى من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التى تثار فى أية حالة كانت عليها الدعوى — للمحكمة من تلقاء نفسها أن تبحث اختصاصها ولو لم يطلبه الخصوم — لا يجوز لأطراف الخصومة ولو باتفاقهم مراحة أو ضمنا الخروج على قواعد توزيع الاختصاص — لا مجال لأعمال نص المادة ٦٢ من قانون المرافعات والقى تتعلق بالاختصاص بين محاكم القضاء لتعارضها مع نظام توزيع الاختصاص من المحاكم التأديبية .



### ملخص الحكم :

أن المدعى - كان رئيسا لمجمع الخدمة الذاتية بمدينة بنها  
ثم نسب إليه بهذه الصفة ارتكب المخالفات التي صدر القرار  
المطعون فيه بمجازاته عنها ومن ثم فإن نظر الطعن في القرار  
المذكور يكون من اختصاص المحكمة التأديبية بطنطا طالما  
إن العبرة في تحديد المحكمة التأديبية المختصة - هو مكان  
وقوع المخالفة واذ اقام المدعى دمواه امام المحكمة التأديبية للعاملين  
بوزارة التتويين ، فقد كان من التصمين على المحكمة ان تقضى بعدم  
اختصاصها بنظر الدعوى وبإخالتها الى المحكمة التأديبية بطنطا  
باعتبار ان التمتع بعدم الاختصاص الخلق لمحتكم مجلس الدولة  
- على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - من الدفوع المتعلقة  
بالنظام العام التي تثار في أية حالة كانت عليها الدعوى ، بل  
وللمحكمة من تلقاء نفسها ان تبحث في اختصاصها فان ثبت لها  
عدم وجوده ، فعليها ان تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء  
نفسها ، ولا حجة فيما ذهبت اليه الشركة المدعى عليها في  
مجال التعقيب على الحكم المثلل - ان المدعى وقد اقام دمواه  
امام المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التتويين بالقاهرة ولم تدفع  
الشركة بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر النزاع ، فانها تكون  
قد اتفقت مع المدعى على اختصاص هذه المحكمة اعمالا لنص  
المادة ٦٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . لا حجة في ذلك  
لأن قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية ونفا لاحكام  
قانون مجلس الدولة على نحو ما تقدم ذكره من النظام العام  
الذي لا يجوز معه لاي من اطراف الخصومة او جسيمهم - صراحة  
او ضمنا ، ولا للمحكمة ذاتها الخروج على قواعد توزيع الاختصاص  
هذه - وبهذه المثابة لا يسوغ اعمال حكم المادة ٦٢ من قانون  
المرافعات مالف الذكر والتي تتعلق بالاختصاص بين محاكم القضاء  
العادي - لتعارضه مع نظام توزيع الاختصاص بين المحاكم  
التأديبية .



ومن حيث أن الحكم المظنون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب ، ونحصل في موضوع الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه ويضمن والأمر كذلك الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المظنون فيه وبإختصاص المحكمة التأديبية بطنطاً بنظر الدعوى وبإحالتها إليها للفصل فيها .

( طعن ٥٠١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٣/٤/٣٠ )

### قائمة رقم ( ٢٢٨ )

#### المبدأ :

الدفع بعدم الاختصاص المحلى لحكم مجلس الدولة من الفروع المتعلقة بالنظام العام التي تثار في أية حالة كانت عليها الدعوى — للمحكمة ذاتها ومن تلقاء نفسها أن تبحث في اختصاصها .  
فإن ثبت لها عدم وجوده تنقضي بعدم اختصاصها .

#### ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى — على غيرها ما جاء بتقرير الطعن الملل — على ما أن الدفع بعدم الاختصاص المحلى لحكم مجلس الدولة من الفروع المتعلقة بالنظام العام التي تثار في أية حالة كانت عليها الدعوى بل والمحكمة من تلقاء نفسها ان تبحث في اختصاصها فإن ثبت لها عدم وجوده لها ان تنقضي بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها ، ولا حجة في الاستناد الى حكم المادة ١٠٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ما قال به تقرير الطعن للقول بسقوط الحق في ابداء الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بعدم ابدائه قبل ابداء الدفاع الموضوعي ، لا حجة في ذلك لأن قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية وفقاً لأحكام قانون مجلس الدولة على



ما سلف بيانه من النظام العام الذى لا يجوز معه لآى من اطراف الخصومة صراحة أو ضمنا أو للحكمة ذاتها الخروج على قواعد الاختصاص هذه ، وبهذه المثابة لا يستوغنى هذا الشأن اعمال حكم المادة ١٠٨ من قانون المرافعات سلف الاثارة والذى يحكم قواعد الاختصاص بين محاكم قواعد الاختصاص بين محاكم القضاء العادى ، لتعارض مع نظام توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكان الثابت ان المخالفة المنسوبة الى المدعى قد وقعت ابان عمله بمستشفى المصدر بالجيزة التابعة لمديرية الصحة بحافظة الجيزة ، وتولت ادارة الشؤون القانونية بلك المديرية التحقيق فيها ثم اصدر وكيل الوزارة للشؤون الصحية بالجيزة القرار المطعون فيه بجائزة المدعى بخمسم يومين من مرتبه لما ثبت فى حقه . فانه لذلك يكون اللصل فى الطعن فى هذا القرار معنودا للحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصحة باعتبار ان المخالفة التى جاوزى المدعى عنها قد وقعت فى دائرة اختصاص تلك المحكمة ومن ثم فان الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب وقضى بعدم اختصاص المحكمة المذكورة بنظر الدعوى وباختصاص المحكمة التأديبية بطنطا بنظرها مستندا فى قضائه على أن المدعى يعمل عند رفع الدعوى بمعهد السرطان فى طنطا ، يكون قد خالف القانون واهدر قاعدة من قواعد النظام العام المتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية .

ومن حيث انه لما تقدم من أسباب فاته بتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصحة للفصل فيها مجدداً من هيئة القضاء .

( طعن ٥٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٢١ )



قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

المبدأ :

المادة ٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ : - المناط في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية بمكان وقوع المخالفة المنسوبة للمعامل أو العاملين الحاليين للمحاكمة التأديبية وليس يمكن عمل هؤلاء عند إقامة الدعوى التأديبية عليهم أو نقلهم الى عمل في جهة تقع في دائرة اختصاص محكمة تأديبية أخرى - أساس تلك الجهة التي وقعت فيها المخالفة تستطيع ان تقدم ما قد تطلبه المحكمة من بيانات او مستندات في وقت ملائم يساعد على سرعة الفصل في الدعوى .

ملخص الحكم :

ان المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأن يكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا في القاهرة والاسكندرية ، ويكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث في القاهرة والاسكندرية ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة انشاء محاكم تأديبية في المحافظات الأخرى وبين القرار مدها ومقرها ودوائر اختصاصها بعد اخذ رأى مدير النيابة الادارية وتنص المادة ١٨ من القانون المذكور على ان تكون محاكمة العاملين المنسوبة اليهم مخالفة واحدة او مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التي وقعت في دائرة اختصاصها المخالفة أو المخالفات المذكورة ، فإذا تعذر تعيين المحكمة عينها رئيس مجلس الدولة بقرار منه . ومفاد ذلك ان قانون مجلس الدولة جعل المناط



فى تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية بمكان وقوع المخالفة النسوية الى العامل أو العاملين المخالفين الى المحكمة التأديبية وليس مكان عمل هؤلاء عند إقامة الدموى التأديبية عليهم . ومن ثم فان المعمول عليه قانونا فى تحديد المحكمة المختصة بنظر الدموى هو مكان وقوع المخالفة أو المخالفات ولو نقل من نسبت اليهم هذه المخالفات بعد ذلك الى مكان فى جهة تقع فى دائرة اختصاص محكمة تأديبية أخرى . وهذا الضابط يتفق مع طياتح الأتباء وحسن سير المصلحة العامة باعتبار أن الجهة التى وقعت فيها المخالفة تستطيع أن تقدم ما قد تطلبه المحكمة من بيانات أو مستندات فى وقت ملائم يساهم على سرعة الفصل فى الدموى .

( طعن ٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

##### المبدأ :

توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية — حكم المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم بعدم اختصاصها بالفصل فى الدموى واجالتها الى المحكمة التأديبية بالإسكندرية — استناده الى اعتقادها بأن المدرسة التابع لها التهم تابعة لقطعة الإسكندرية التعليمية بينما هي تابعة لقطعة القاهرة الشمالية — انطوائه على خطأ فى تحصيل الواقع ادى الى خطأ فى تطبيق القانون — الفلأه واعادة الدموى الى المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم للفصل فيها .

##### ملخص الحكم :

لما كان الثابت من الأوراق أن مدرسة رعييد الابتدائية انبعاثت فى مدينة القاهرة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ تضمن



بافتصاص المحكمة التأديبية بمدينة الإسكندرية قد التمس الأمر عطية . ففهم أن المدرسة في تسميتها ، منسوبة الى مكان وجودها ، ويكون قد أخطأ في تحصيل الواقع خطأ أدى الى وقوعه في خطأ في تطبيق القانون ، مما يتمين معه القضاء بالفال وبافتصاص المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم بنظر الادعوى التأديبية المثار اليها واعادتها اليها للفصل فيها .

(ملعى ١٠٢٨ : ١٠٧١ لسنة ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٦)

### تعليل سبق :

المبرة في التسمية التى تحدد على أساسها المحكمة المختصة ببايدى المابل ، هى بالتسمية التى كانت قائمة وقت اركابه المخالفة فان كان المابل تابعاً لوزارة معينة وقت اركابه المخالفة ، كانت المحكمة المختصة بهذه الوزارة هى المختصة بتلاييه ، ولو أصبح تابعاً وقت المحاكمة لوزارة أخرى . فان تعدد المتهمون وكان بعضهم يتبع وزارة تدخل في اختصاص محكمة معينة ويتبع بعضهم الآخر وزارة أخرى تدخل في اختصاص محكمة أخرى ، انعقد الاختصاص في هذه الحالة للمحكمة التى يتبعها الممدد الأكبر من المابلين . فان تساوى عدد المابلين الذى يتبع كل وزارة ، عينت المحكمة المختصة في هذه الحالة بقرار من رئيس مجلس الدولة .

اما من تحديد الاختصاص بين المحاكم التأديبية التى مقرها القاهرة وبين المحكمة التأديبية التى مقرها الإسكندرية ، فيتحدد على أساس مقر وظيفة المابل تحقيقاً لما استهدفه القانون من تكريب القضاء التأديبى الى مقر وظيفة المابل تحقيقاً لما استهدفه القانون من تكريب القضاء التأديبى الى مقر وظيفة ، وتكينا له من تهيئة وسائل الدفاع من نفسه . وان تصيد هذا الاختصاص على أساس مكان وقوع المخالفة يحرم المابل



من هذه الميزة لاحتمال وقوع المخالفة في مكان آخر غير مكان الوظيفة . وعلى ذلك فان العبرة في تحديد الاختصاص المحلى للمحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية هي مقر الوظيفة . فاذا كان هذا المقر بمحافظة الاسكندرية أو الصحراء الغربية أو البحيرة : كان الاختصاص لتلك المحكمة . فان تعدد الموظفين التابعون لوزارة واحدة المتهمون بارتكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ، وكان مقر وظيفة البعض يقع في دائرة محكمة الاسكندرية والبعض الآخر خارجها ، فانه ازاء عدم وجود النص ، تستمر القاعدة التي نصت عليها المادة ٥٥ لمقالة ١ من قانون المرافعات في حالة تعدد المدعى عليهم مع اختلاف موطنهم ، وهي جواز اختصاصهم جميعا امام محكمة احدىهم ، وجعل الخيار في ذلك للمدعى ، وهي في الدماوى التأديبية النيابة الادارية . ( د. السيد محمد ابراهيم — المرجع السابق — ص ٥٥٩ و ٥٦٠ ) .



القرار الثاني  
أثر اقامة الدعوى أمام المحكمة التأديبية  
أولا - المحاكم التأديبية ذات اختصاص محدود  
ولكنها صاحبة الولاية العامة في التأديب

---

قاعدة رقم ( ٢٣١ )

المبدأ :

المادتان ١٣ ، ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر  
بالتقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حددتا اختصاص كل من محكمة  
القضاء الإداري والمحاكم التأديبية - المحاكم التأديبية ذات  
اختصاص محدود ورد استثناء من الاختصاص العام لمحكمة القضاء  
الإداري في المنازعات الإدارية - بتعيين تفسر الاختصاص في  
اضيق الحدود قصر اختصاص المحاكم التأديبية على الطعون  
في قرارات الجزاءات التأديبية المقررة صراحة في القوانين  
واللوائح كمقوية عن المخالفات المالية والإدارية - الجزاءات المقننة  
وهي الجزاءات المستوردة بإجراء أو تصرف إداري تختص بنظر  
المنازعات فيها محكمة القضاء الإداري - الطعن في هذه القرارات  
النص عليها بعيب الانحراف بالسلطة ومنه أن تستهدف مذهب  
العمل بالإجراء أو التصرف الانتقام من الموظف العام أو معاقبته  
- أو بعيب الخروج على فائدة تفصيل الأهداف - بأن تستهدف  
جهة العمل تحقيق مصلحة عامة بغير الطريق الذي رسمه  
القانون .



### مقتضى الحكم :

ان المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس  
المحولة تنص على أن ( تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في  
المسائل المنصوص عليها في المادة الماثرة عدا ما تختص به  
المحكمة الإدارية والمحكمة التأديبية كذا تختص بالفصل في الطعون  
التي ترفع اليها عن الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية ) وتنص  
المادة ١٥ من القانون ذاته على اختصاص المحكمة التأديبية بنظر  
الدعوى التأديبية وينظر الطعون المنصوص عليها في الإدين  
تسعا وثلاث عشر من المادة الماثرة وهي الطلبات التي يقدمها  
الموظفون العموميون بالقضاء القرارات النهائية للسلطة التأديبية  
والملعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في  
الخفوذ المخرزة قانونا . والمستفاد من هذا النصين أن المحاكم  
التأديبية ذات اختصاص محفود ورد استثناء من الاختصاص  
المعلم لمحكمة القضاء الإداري في مجال المنازعات الإدارية ، ولذا  
يتعين تفسيره في أضيق الحدود ، وهذا يقتضى قصر اختصاص  
المحكمة التأديبية على الطعن في قرارات الجزاءات التأديبية المتررة  
سراحة في القوانين واللوائح كمقوبة على المخالفات الإدارية  
التي يرتكبها العاملون ، أما الجزاءات المنعمة وهي الجزاءات  
المستوردة بإجراء أو تصرف إداري آخر مما يدخل في اختصاص  
محكمة القضاء الإداري فهذه يكون الطعن فيها أمام محكمة  
القضاء الإداري ويكون النص عليها بعيد الانحراف بالسلطة ومن  
ضرورة أن تستهدف جهة العمل بالإجراء الانتقال من الموظف  
أو معيقه أو الأضرار أو ان تستهدف به تحقيق مصلحة عامة  
ولكن بغير الطريق الذي رسمه القانون خصيصا لتحقيقها وهو  
ما يعرف بالخروج على قاعدة تخصيص الأعداء .

ومن حيث ان قرار نقل المظعون ضده ليس من بين القرارات  
التي تختص بها المحكمة الإدارية وفقا لحكم المادة ١٤ من قانون



مجلس الدولة المشار اليه ومن ثم فإن الاختصاص بشأنه يكون  
لحكمة القضاء الإداري ذات الاختصاص العام في مجال المنازعات  
الإدارية ، ولحكمة القضاء الإداري بالأسكندرية بالذات نظرا لأن  
المطعون ضده من موظفي مصلحة الجمارك بالأسكندرية وذلك  
مبلا بقرار رئيس مجلس الدولة رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء  
محكمة القضاء الإداري بمدينة الأسكندرية ومن ثم يكون الحكم  
المطعون فيه قد خالف فيما تضمنه من الحكم بالقضاء قرار  
نقل المطعون ضده من موازنة مصلحة الجمارك الى موازنة  
محافظة الأسكندرية ويتعين لذلك الحكم بإغلقه والقضاء بعدم  
اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وإحالتها الى محكمة  
القضاء الإداري بالأسكندرية للاختصاص ، أما ما قضى به الحكم  
المطعون فيه من عدم اختصاص المحكمة التأديبية نوعيا فنظر  
طلب التماس من قرار النقل ، فهو صحيح فيما انتهى إليه  
محيولا على أسباب الحكم في الطعن المبطل .

( طعن ٦٤٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

طلبات وقف المالمين احتياطيا وطلبات صرف مرتباتهم -  
المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام المالمين المدنيين  
بالدولة - بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أصبح الاختصاص  
بنظر طلبات وقف المالمين وصرف مرتباتهم منوطا بالمحكمة  
التأديبية المختصة بكلل هيئتها - حكم المادة ٨٢ من القانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نسخ ضمنا نص المادة ١٦ من قانون  
مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي كانت تقضي باختصاص  
رئيس المحكمة التأديبية بالنظر في هذه الطلبات .



### ملخص الحكم :

تباستعراض النصوص القانونية التي حددت الجهة صاحبة الولاية بالفصل في طلبات وقف العاملين عن العمل احتياطيا وصرف مرتباتهم اثناء مدة الوقف يتبين أن المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصادر في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « يصدر رئيس المحكمة قرارا بالفصل في طلبات وقف الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة عن العمل او صرف المرتب كله او بعضه اثناء مدة الوقف، وذلك في الحدود المقررة قانونا » وتضمنت المادة ١٥ من هذا القانون بيان الأشخاص الذين اثارلت اليهم المادة ١٦ سالفه الذكر ومن بينهم العاملون الذين بالدولة - شأن المطعون عنده - ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالدولة ونصت المادة ٨٣ منه على ان للسلطة المختصة ان توقف العامل من عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويتربط على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ الوقف .

ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فإذا لم يمرض الأمر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجر كاملاً حتى تقرر المحكمة بما يتبع في شأنه .

ومن حيث أن مفاد النصوص المتقدمة ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ كان يقضى باختصاص رئيس المحكمة التأديبية بالفصل في طلبات وقف العاملين المدنيين بالدولة احتياطيا عن



مهلهم ذى طلبات صرف مرتباتهم كلها أو بعضها انتظاماً بمدة  
الوقف ثم ارتأى المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن يبيّن  
هذا الاختصاص منوطاً بالحكمة التقليدية المختصة وليس رئيس  
هذه المحكمة وحده ولقد استهدف المشرع ولا شك من هذا  
النص تحقيق ضمانة ذات شأن تفيد فى أن يزن الأمر ثلاثة  
اعضاء بدلاً من واحد فقط بما يكفل اكبر قدر من العدالة وإذا  
جاء نص المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ متطابقاً على  
هذا النحو مع نص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
السابق عليه فإنه يكون قد نسخها ضمناً عملاً بحكم المادة ٢  
من القانون المعنى التى تنص أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعى  
الأنس يقضى على هذا الإلغاء أو يشمل على نص يتعارض مع النص  
التشريعى القديم « وأذا كان الأمر كذلك فإن الفصل فى طلبات مد  
وقف الماملين المخنيين بالدولة احتياطياً عن عملهم وصرف مرتباتهم  
مدة الوقف كما هو الشأن فى المنازعة الماثلة — يصبح منعقداً  
منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للحكمة التقليدية  
المختصة بكامل هيئتها وليس لرئيسها الذى زالت كل ولاية له فى  
هذا الشأن .

( طعن ٢٩٤ لسنة ٢٠٢١ ق — جلسة ١٩٨٢/٧ )

إمامة محكمة قديم ٢٤٣٠

المبدأ :

اعتبار المحكمة التقليدية هي المختصة ذات الولاية الصلبة  
فى شئون القديس — اختصاصها يشمل كل ما يتصل بالقديس أو  
يتفرع عنه — اختصاص المحكمة التقليدية به مشاركة حول  
الوقف الإحتياطي وحول استحقاق الميراث الموقوف صرفه خلاله  
باعتبار أن الوقف الإحتياطي من الإحتيازات التى تتدخل بها المحكمة



لا تصادم بين اختصاص كل من رئيس المحكمة التأديبية والمحكمة التأديبية ذاتها . يستتبع ذلك التفرقة بينهما ويكون من مؤداه حرمان صاحب الحق من أن يتمجّل في الاتجاه إلى قضيه التأديمي طالبا الفناء قرار وقفه الباطل وما ينسرب على ذلك من آثار مادية ووظيفية وأنبية - فضاء المحكمة التأديبية بعدم قبول ططب الفناء قرار وقف المدعى وما يترتب عليه من آثار لرفعته قبل الإوان فضاء في سديد .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه لما كانت المادة ١٥ من قانون مجلس البجولة الصادر بالتانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد جعلت اختصاص المحاكم التأديبية شاملا للدعوى التأديبية المبتدأة وكذلك الطعن في الجزاءات التأديبية سواء بالنسبة الى الماملين في الحكومة او الماملين في القطاع العام فمن هذا الشمول الذي أثارت اليه بحق المحكمة العليا في حكمها الصادر في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ ق ( تنازع ) . وبعد ان اشارت الى المادة ١٧٢ من الدستور ، يترتب عليه اعتبار المحكمة التأديبية هي المحكمة ذات الولاية العامة في شئون الكاديب وان اختصاصها بذلك يشمل كل ما يتصل بالتأديب او يتفرع عنه . وعلى ذلك تعتبر المحكمة التأديبية مختصة بلية منازمة حول الوقف الاحتياطي وحصول استحقاق المرتب الموقوف صرفه خلاله ، وذلك باعتبار أن الوقف الاحتياطي من الاجراءات التي تتمثل بالتأديب .

ومن حيث ان الحكم المطعون قد استند في أسبابه الى عدم اختصاص المحكمة بالنظر في أمر المدعى وصرف مرتبه مؤقتا من مدة الوقف طالما ان السيد رئيس المحكمة قد فصل في ذلك . بمقتضى السلطة المقررة له قانونا وباعتبار ان له القبول الفصل



فى هذه الحالة لا تشاركه فيه اية حجية اخرى ، ولا يبدأ اختصاص المحكمة الا بعد صدور القرار الذى ينحصر به الموقف المعلق للعامل بالنسبة لما نسب اليه من مخالفات ، وانبه ان اتمام المدمى دمواه قبل ان يتحدد موقفه من المخالفات التى نسبته اليه فانه يكون قد تمجّل ورفعها قبيل الاوان ويتمين لهيذا عدم قبولها وهذا القضاء غير مسجّد فى القانون ذلك ان اختصاص رئيس المحكمة التأديبية على ما هو منصوص عليه فى المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مقصور على اصدار قرارات فى طلبات وقف او مد وقف العاملين عن العمل او صرف المرتب كله او بعض انتهاء مدة الوقف وبهذه المناسبة يخرج طلب الفاء قرار الوقف ذاته وما يترتب عليه من آثار من دائرة اختصاص رئيس المحكمة ويدخل بالتالى فى اختصاص المحكمة التأديبية بوصفها على ما سلف بيانه صلاحية الولاية الشاملة فى مسائل التأديب الخاصة بالعاملين الذين يخضعون لولايتها . ولا تصحىم والامر كذلك بين اختصاص كل من رئيس المحكمة التأديبية والمحكمة ذاتها يستتبع التفرقة التى قال بها الحكم المضمون فيه والتى من مؤداها حرمان صاحب الحق من ان يتمجّل فى الالتجاء الى قاضيه الطبيعى طالبا التصفية بالفناء قرار وقفه الباطل وما يترتب عليه من آثار مادية ووظيفية وأدبية . وبالبناء عليه فان الحكم المضمون فيه يكون قد اخطأ فى القانون فهنا ذهب اليه من عدم قبول طلب الفاء قرار وقف المدمى وما يترتب عليه من آثار لرفعه قبل الاوان .

ومن حيث ان الدعوى صالحة للفصل فيها .

ومن حيث ان المستفاد من الاوراق ان المدمى اوقف عن عمله فى ٢٢ من يولييه سنة ١٩٧٤ لما نسب اليه من تجاوزات مع امين



مخزن الخمر بالفندق الذى كان يعمل به ، ووجود تلاعب وتزوير  
فى دفتر مراقبة المخزن عهدة المدعى الأمر الذى ادى الى  
وجود شبه اختلاس وعجز فى عهدة المخزن ، واذا بانرت الشركة  
المدعى عليها فى ذات التاريخ المشار اليه الى طلب عرض  
نصف الموقوف صرفه من مرتبه على المحكمة التأديبية الذى  
قرر رئيسها فى ٣١ من اغسطس سنة ١٩٧٤ بمسوجب الاختصاص  
المخول له فى المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقف صرف ريع مرتبه عن مدة وقته  
الاحتياطى ، ثم طلبت الشركة فى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٤  
عرض امر مد وقف المدعى عن عمله بمد أن ابلفت نيابة الاموال  
المنامة بما نسب الى المدعى وزميله ، فقرر السيد رئيس المحكمة  
مد مدة وقته حتى نهاية شهر فبراير سنة ١٩٧٥ واستمرت  
الشركة فى اتخاذ اجراءات عرض مد وقف المدعى على السيد  
رئيس المحكمة الى أن تقرر مد هذا الوقف حتى ١٥ من مارس  
سنة ١٩٧٦ .

ومن حيث أن المادة ٥٧ من نظام الماملين بالقطاع العام  
الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والمادة ١٦ من قانون  
مجلس الدولة سألقة الذكر اللتين تم وقف المدعى وصكوره  
الحكم المطعون فيه فى ظل العمل بأحكامها تقضيان بأن  
لرئيس الإدارة أن يوقف المامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة  
التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور ، ولا يجوز مد هذه  
المدة الا بقرار من رئيس المحكمة التأديبية ، ويتدرج على وقف  
المامل من عمله وقف صرف نصف مرتبه ، وواجبتا عرض  
الأمر على رئيس المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف ليقرر  
ما يراه فى نصف المرتب الموقوف منصفه والا وجب صرف المرتب  
كاملا حتى يصدر رئيس المحكمة قراره فى هذا الشأن .

ومتى كان ذلك وكان امر صرف النصف الموقوف منصفه من



مرتّب المدعى قد عرض على التفصيل السابق على رئيس المحكمة فى التأديبية ثم عرض أمر مد وقفه على رئيس هذه المحكمة فى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ قبل ثلثة اشهر من تاريخ قرار الشركة المدعى عليها بوقفه عن العمل ، فقرر مد مدة وقفه عن العمل حتى نهاية شهر فبراير سنة ١٩٧٥ مع وقف صرف ربع مرتبه فانه ليس صحيحا ما ذهب اليه المدعى من ان الشركة لم تعرض أمر مد وقفه بعد انتهاء محته فى ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ ومن ثم تجب عودته الى العمل بعد هذا التاريخ وما يستتبعه ذلك من صرف كامل مرتبه ، وذلك بعد ان ثبت على ما سلف البيان ان الشركة المدعى عليها قد اتبعت صحيح حكم القانون فيما يتعلق بعرض او النصف الموقوف صرفه من مرتبه المدعى على رئيس المحكمة التأديبية وكذلك أمر مد وقفه عليه فقرر مد هذا الوقف الى نهاية شهر فبراير سنة ١٩٧٥ ، ثم الى ١٥ مارس سنة ١٩٧٦ على ما سلف بيانه ، ومتى كان ذلك وكان وقف المدعى يسبب اليه من مخالفات انطوت على شبهات الجريمة الجنائية بما دعا الى ابلاغ نيابة الاموال العامة بالوقائع المنسوبة الى المدعى وهو ما لم يكن مشار اعتراض من جانب المدعى فان دعواه تكون والأمر كذلك غير قائمة على أساس سليم من واقع والقانون مجبنة الرغش ولا ينال من هذا ما اثاره الطعن المقدم من هيئة مفوضى الدولة من ان الحكم المطعون فيه خلا من اية اشارة تفيد اتخاذ أى اجراء قانونى فى صدد المدعى بعد انتهاء فترة مد وقفه عن العمل فى نهاية شهر فبراير سنة ١٩٧٥ بعد فترة الوقف او يعود المدعى الى عمله ، يشكل صحة قانونية قوامها ابعاد المدعى عن عمله دون سند كان على الحكم المطعون فيه وقد صدر فى ١٧ من مايو سنة ١٩٧٥ ان يتصدى لها ، وذلك طالبا ان الثابت على نحو ما سلف بيانه ان الشركة المدعى عليها قد اتخذت اجراءات عرض أمر مد مدة وقف المدعى على رئيس المحكمة التأديبية فى المواعيد القانونية الى ان تقرر مد هذه المدة حتى ١٥ من مارس سنة ١٩٧٦ .



ومن حيث أن المدعى وقد حدد طلباته في دعواه كما سلف  
البيان بالإبقاء قرار إيقافه وما يترتب على ذلك من صرف  
مرتبه كاملاً عن مدة إيقافه بقوله أن امرءه وقف بعد  
٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ لم يعرض على المحكمة التأديبية ،  
وهو ما ثبت عدم صحته ، فإن دعواه بهذه المثابة تكون حقيقة  
بالرفض ، والمدعى وشأنه في اتخاذ ما يراه من إجراءات تتعلق  
بما قد يكون له من حقوق أخرى تخرج عن نطاق طلباته في  
دعواه بشأن هذا الطعن .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب ثابته يتعين الحكم بقبول  
الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض  
دعوى المدعى .

( طعن ٦٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٨١ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

المبدأ :

ولاية المحكمة التأديبية تمتد إلى الدعوى التأديبية المبتدأة ،  
كما تتناول الطعن في أي إجراء تأديبي يطالب بإلغائه أو يطلب

التمويض عنه .

بمفخص الحكم :

إن المشرع خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل  
في مسائل تأديب المأهلين ومنهم العاملون في القطاع العام .  
ومن ثم فإن ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة  
التي يختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي ، كما تتناول الطعن  
في أي جزاء تأديبي على النحو الذي فصلته نصوص قانون  
مجلس الدولة ، وإن اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا



الطعن لا يقتصر على الطعن بالنقض الجزاء ، وهو الطعن المباشر بل يتناول طلبات التعويض من الأضرار المترتبة على الجزاء ، وهذه طعون غير مباشرة ، وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة به ذلك أن كلا الطعنين يستند الى أساس قانوني واحد يربط بينهما هو عدم مشروعية القرار الصادر بالجزاء .

{طعن ٦٢٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢}

### تغليق :

مدى اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات التعويض من الجزاءات التأديبية والطلبات المرتبطة بها سبق أن اشرنا الى هذا الحكم وغيره في موضوع « اختصاص » . وقد رأينا ان المحكمة الادارية العليا قد استندت في حكمها هذا ايضا الى حكم المحكمة العليا الصادر بجلسته ١٩٧٢/١١/٤ في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ « تنازع » .

ويذهب المستشار عبد النعم ابراهيم في مقالته أعلاه على المحاكم التأديبية الى « أن المستظهر من أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه انه قد ورد بالبند « عاشر » من المادة العاشرة منه نوع محدد من الطلبات التي تختص بمحكمة مجلس الدولة دون غيرها بالفعل فيها وهي « طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في البنود السابقة على هذا البند سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية ، ومن هذه القرارات ما ورد في البند « تسعا » من هذه المادة وهي « الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغناء القرارات النهائية للسلطات التأديبية » .

ولم يزد اختصاص بنظر طلبات التعويض من هذه القرارات ضمن اختصاص المحاكم التأديبية المحددة بالمادة ٥٥.



من قانون مجلس الدولة كما وأنه لم يرد ضمن اختصاص المحاكم الإدارية المحدد بالمادة ١٤ منه ومن ثم فإنه ينبغي ضمن اختصاص محكمة القضاء الإداري المحدد بالمادة ١٣ من هذا القانون .

وأزاء صراحة هذه النصوص فله لا يجوز - في نظر المستشار عبد المنعم أبراهيم - الاجتهاد أو التأويل أو اعتناق ما انتهت إليه المحكمة العليا في حكمها الصادر في القضية رقم ٩ لسنة ٢ ق تنازع بجلطة ١١/٤/١٩٧٢ اذ انها قضت بأن ولاية المحاكم التأديبية تناول الدعوى التأديبية ابتداء كما تناول الطعن في أى جزاء تأديبي وكذا طلب التعويض عن الأضرار المترتبة عليه كما يشمل غير ذلك من الطلبات المرتبطة بالطعن . ذلك لأن حكم المحكمة العليا المشار إليه لا يجد سنده بشأن تعديل اختصاص محاكم مجلس الدولة وذلك في نصوص قانون مجلس الدولة الذى حدد اختصاصها على نحو لا يقبل الاجتهاد أو حتى القول بأن طلب التعويض لا يعدو ان يكون طعناً في الجزاء بطريق غير مباشر مع مراعاة ورود هذا الطلب في المادة « عاشر » من المادة العاشرة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وعندم وروده في المادة ١٥ منه التى حددت اختصاص المحاكم التأديبية . كما وأن حكمها مخالف الذكر لا يجد سنده أيضاً في احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام والتى جاءت بخلاف من نص بسند اختصاص نظر طلبات التعويض عن الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام الى المحاكم التأديبية . ومن ثم فإن الاجتهاد في هذا الشأن لا يقبل مع وجود النص الصريح الواضح في قانون مجلس الدولة وخلافه قانون العاملين بالقطاع العام من نص بسند هذا الاختصاص للمحاكم التأديبية ، ولذا فإنه لا يجوز تعديل اختصاص المحاكم التأديبية المحدد بقانون الا بقانون لاحق وليس بمقتضى حكم ولو



كان صادرا من المحكمة العليا في قضية تنازع . ذلك لأنه وان  
أضفى القاتون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قاتون المحكمة العليا  
على أحكامها الصادرة بتفسير النصوص التشريعية التي تستدعي  
ذلك بسبب طبيعتها أو أهيتها فمما لنا لوحدة التطبيق القضائي  
صفة الإلزام بمعنى ان تكون بمثابة التفسير التشريعي ، الا انه  
لم يسبغ هذه الصفة على أحكامها الصادرة بالفصل في مسائل  
تنازع الاختصاص المنوه عنه بالمادة ٤/٤ من قاتون المحكمة  
العليا سالف الذكر ومن ثم فان أحكامها الصادرة في هذا  
الشأن تظل أحكاما نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي طريق  
من طرق الطعن لكنها تظل أحكاما نهائية وغير قابلة للطعن  
فيها بأي طريق من طرق الطعن لكنها تظل سلبية القوة  
التشريعية الملزمة التي تستطيع بقتضاها تعديل أحكام القوانين  
ومنها قاتون مجلس الدولة ، ومن ثم يظل اختصاص محاكم  
مجلس الدولة ومنها المحاكم التأديبية مستقدا من نصوص  
قاتون مجلس الدولة وتكون هذه المحاكم لذلك غير مختصة  
نوعا بالنسبة للموظفين العموميين ولائيا بالنسبة للمعالمين  
بالتقطاع العام بنظر طلبات التعويض من الأجزاء الموقعة  
عليهم وكذا بنظر الطلبات المرتبطة بالطعن كالمنازعات في  
مرباتهم .

#### قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

##### المبدأ :

القرارات التي تصدرها المحكمة التأديبية في شأن طلبات

الوقوف احتياطيا عن العمل هي قرارات قضائية .

##### ملخص الحكم :

جرى قضاء المحكمة الإدارية العليا على أن القرارات التي



تمسدها المحكمة التأديبية في شأن طلبات الوفاء احتياطيا من المصل ، وصرف الكصف الموقوف صرفه من المرفق بسبب الوقت من قرارات قضائية وليست قرارات ولائية ، إذ تستند المحكمة التأديبية ولاية البت فيها من اختصاصها الأصلي بنظر الدعوى التأديبية ، بحكم ارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية ارتباط الفرع بالأصل - ومن ثم تعد هذه القرارات بمثابة الأحكام القضائية التي يجوز بهذه المثابة الطعن عليها أمام المحكمة العليا. في الميعاد المقرر قانونا - ولا يضر من هذا النظر ان المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة أسندت الاختصاص بالفصل في هذه الطلبات الى رئيس المحكمة التأديبية منفردا إذ ان الأمر في ذلك لا يعدو أن يكون تعديلا اجرائيا يستهدف التخفيف عن الأحكام التأديبية حتى لا يكون انفصالا بذلك على حساب الأنجاز المطلوب للقضايا مما لا أثر على طبيعة تلك القرارات وبكونها قرارات. تفاسية تعد بمثابة الأحكام التي يجوز الطعن عليها .

وإذ كانت المحكمة التأديبية وهي بصدد البت في أمر نفسه المرفق الموقوف صرفه إنما تمارس اختصاصا قضائيا متنا. اختصاصتها بالبت في الدعوى التأديبية ذاتها . والقرار الذي تتخذه في هذا الخصوص يقوم على أساس ما تتخذه المحكمة من مدى جدية القرار الصادر بوقف المصل من العمل في ضوء المخالفات المنسوبة اليه ، ولما كان ذلك من الأمر يقضي وفقا للأصول العامة في المحاكمات تبكين المصل من القول أمام المحكمة لإبداء ما يسمى أن يكون من بيانات أو أوجه دفاع قد يكون لها أثرها في تقدير المحكمة - وإذا صدر القرار دون إخطار المصل من القرار يكون قد شله البطلان لخلاله بشمالة جوهرية تمس حق الدفاع .



### قاعدة رقم ( ٢٣٦ )

#### المبدأ :

رئيس المحكمة كان يملك التصدى وهذه لقرارات الوقف  
وصرف المرتب مدة الوقف ، ولكنه ما كان يملك أن يبت وهذه في  
موضوع الدعوى التأديبية .

#### ملخص الحكم :

حددت المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن  
مجلس الدولة تحديدا جامعيا للطلبات التي يصدر في شأنها  
رئيس المحكمة قرارات فاصلة في مجال التأديب ، وهي طلبات وقف  
أو مد وقف الأشخاص المشرك اليهم في المادة ١٥ من القانون المذكور  
من العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف ..  
وقد جاء هذا النص استثناء من قواعد الاختصاص التي ناطت  
بالمحاكم التأديبية الولاية العامة في الفصل في المنازعات التأديبية  
وما يرتبط بها أو يتفرع منها ، ومن ثم لا يجوز القومح من  
تفسير هذا النص ، وعلى ذلك فإن تصدى رئيس المحكمة للعمل  
في الدعوى بقرار منه بجيء منهجا ، لأن الفصل في الدعوى  
التأديبية أنها يدخل في نطاق الولاية العامة للمحكمة التأديبية .

( ملعن ١٠٨٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٧ )

#### المبدأ :

ولاية المحكمة التأديبية تشمل كل ما يتعلق بالجزاءات  
التأديبية من مباشرة أو غير مباشرة .

( م ٢٢ - ج ٩ )



**ملخص الحكم :**

تتناول ولاية المحاكم التأديبية الدعوى التأديبية المتبادلة ، كما تتناول الطعن في أي إجراء تأديبي بطلب الفلأه أو بطلب التعويض عنه . وعلى ذلك تختص المحكمة التأديبية بالفعل في مدى التزام العامل بها التزامه جهة الإدارة من مبلغ بسبب المخالفة التأديبية . ويستوى في ذلك أن يكون طلب العامل في هذا الخصوص قد قدم مقترنا بطلب الفاء الجزاء التأديبي الذي تكون الجهة الإدارية قد قدم إلى المحكمة التأديبية مقترنا بطلب الفاء الجزاء التأديبي الذي تكون الجهة الإدارية قد أوقعتة على العامل أو أن يكون قد قدم إليها على استقلال ونفخ النظر بها إذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي أو لم يتمخض عن أي جزاء .

( طعن ٤٢٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٨٠ ،

وطعن ٦٣٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١/١/١٩٨٣ )

**قائمة رقم ( ٢٣٨ )****المبدأ :**

تختص المحاكم التأديبية بنظر وتنقوى الفاء القرارات التأديبية وما يرتبط بها أو يقترح عنها من طلبات - اختصاصها حظر الفاء القرارات الصادرة بتحميل العامل بما لحق رب العمل من خسارة - أساس ذلك : أن هذه الطلبات ترتبط ارتباطا جوهريا بالثيق الآخر من القرار الصادر بمجازاة العامل تأديبيا ويتفق مع وحدة الهدف الذي تفيأه رب المهيمل بمصدر القرار بشقيه وهو مساهمة العامل عن الإهمال الذي



نسب اليه بتوقيع الجزاء التأديبي عنه وتحميله بالأضرار المترتبة  
على هذا الإهمال .

#### ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة وقضاء المحكمة العليا قد استقروا  
على ان يعتمد اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر دعاوى  
الغاء القرارات التأديبية وما يرتبط بها من طلبات ومنها الغاء  
القرارات الصادرة بتحميل الممثل بما لحق رب الممثل من خسارة  
باعتبار ان هذه الطلبات ترتبط ارتباطاً جوهرياً بالشق الآخر  
من القرار الصادر بمجازاة الممثل تأديبياً ووحدة الهدف الذي  
تغياه رب الممثل بإصداره القرار بشقيه وهو مساطلة الممثل  
عن الإهمال الذي نسب اليه بتوقيع الجزاء التأديبي عنه وتحميله  
بالأضرار المترتبة على هذا الإهمال الذي نسب اليه بتوقيع  
الجزاء التأديبي عنه وتحميله بالأضرار المترتبة على هذا الإهمال .

ومن حيث انه على هذا الأساس يكون نفع الشركة الطاعنة  
على غير أساس سليم من القانون بغير مبرر .

ومن حيث ان مسؤولية الممثل قبل الادارة قد املها توافر  
اركان المسؤولية الثلاثة وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية ، واذا  
ما كان الخطأ قد توافر في حق المظنون ضدهم على نحو ما سبق  
بيانه وكان الضرر الذي لحق بالشركة ثابتاً حسبما لوردته الأوراق  
وتنقل في قيمة العجز في القطن المروق الا انه بالنسبة لثلاثة  
السببية فحيث ان الثابت من التحقيق الذي اجري في هذا  
الشان انه في يوم ٣ من ابريل سنة ١٩٧٩ ابلغ السيد / . . . .  
. . . . الممين خفراً في شئونة الشركة الطاعنة السيد / . . . .







أما بالنسبة لما تضمن هذا القرار من تحميل المظعون ضدهم  
بجزء من قيمة الأقطان المسروقة بشأن هذا الشق ولا يجد له  
مسنداً من القانون ومن ثم يتعين الفناء واذ قسنت الأحكام المظعون  
فيها بغير ما تقدم فانه يتعين الحكم بالفناء .

الطعون ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٨ ،



## ثانيا - تنفيذ المحكمة التأديبية بوقائع الاتهام وليس بوصف التهمة

قامدة رقم ( ٢٣٩ )

### المبدأ :

ضمانات التحقيق والمحكمة - تقيد المحكمة بما ورد في قرار الاتهام بالنسبة الى المخالفات المبنية به أو العاملين المسوبة اليهم - اثر ذلك : عدم جواز ادانة المائل في تهمة لم ترد بقرار الاتهام ، ولم تكن احدى عناصر الاتهام المطروحة على المحكمة بهذا القرار .

### ملخص الحكم :

ان الاستناد من احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية - ان النيابة الادارية هي التي تهيم الدعوى التأديبية وهي التي تتولى الادعاء امام المحاكم التأديبية ، اذ نص هذا القانون في المادة ٤ منه على ان « تتولى النيابة الادارية مباشرة الدعوى التأديبية امام المحاكم التأديبية بالنسبة الى الموظفين المعينين على وظائف دائمة » وفي المادة ٢٢ منه على ان « يتولى الادعاء امام المحاكم التأديبية احد اعضاء النيابة الادارية » وفي المادة ٢٣ على ان « ترفع الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بلائداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة بسكرتيرية المحكمة المختصة ويتضمن قرار الاحالة بيان المخالفات المنسوبة الى الموظف ويحدد رئيس المحكمة جلسة لنظر الدعوى » . . . كما جرى المشرع في القانون المذكور على توفير الضمانات



الأساسية للمتهم للدفاع عن نفسه وذلك بأحاطته علما بما هو منسوب اليه وإعلانه بقرار الاحالة متضمن بيان التهم بتاريخ الجلسة ليتسكن من الحضور وتقديم ما لديه من بيانات وأوراق وأوجه دفاع وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويعتبر بالنسبة لهذا الحق ضمانا جوهرية .. واذ كانت النيابة الادارية هي التي تصدر قرار الاحالة متضمنا بيان المائل او العاملين المحليين الى المحكمة التأديبية والمخالفات المنسوبة الى كل منهم ... وإذا كانت هي وحدها التي تقيم الدعوى التأديبية وتتولى مباشرتها فان المحكمة التأديبية تتقيد بقرار الاتهام سواء بالنسبة الى المخالفات المبينة به او العاملين المنسوبة اليهم هذه المخالفات ... وبالنسبة فلا يجوز للمحكمة التأديبية أن تدين المائل عن تهمة لم ترد بذلك القرار ولم تكن إحدى عناصر الاتهام المطروحة على المحكمة بالقرار المذكور .

( طعن ١٩٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٠ )

#### المبدأ :

تقيد المحكمة بالمخالفات المحددة بقرار الاتهام ، دون  
الأوصاف القانونية التي تسببها النيابة الادارية على الوقائع -  
حرية المحكمة في تكييف الوقائع المطروحة امامها وتخصيصها .

#### ملخص الحكم :

انه - وان كانت المحكمة التأديبية مقيدة بالمخالفات المحددة  
في قرار الاتهام - الا أن ذلك لا شك فيه أنها لا تتقيد بالوصف  
القانوني الذي تسببه النيابة الادارية على الوقائع التي وردت  
في القرار المذكور بل عليها أن تمحص الوقائع المطروحة امامها



بجميع كيونها وأوصافها وإن تمزّل عليها حكم القانون .

( طعن ١٩٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤١ )

المبدأ :

المحكمة التأديبية أن تفسى على وقائع الدعوى وصفها  
القانونى الصحيح .

ملخص الحكم :

انه يجوز للمحكمة التأديبية أن تفسى على وقائع الدعوى  
وصفها القانونى الصحيح ما دام هذا الوصف مؤسسا على  
الوقائع التى شملها التحقيق وتناولها الدفاع على أن تخطئ المتهم  
بما تجرّيه من تعديل فى هذا الشأن إذا كان من شأنه التأثير  
على دفاعه .

( طعن ٥٠٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

المبدأ :

ما يرد فى قرار إحالة الموظف الى المحكمة التأديبية من  
مخالفات ووصف قانونى لها — تفيد المحكمة التأديبية بالمخالفات  
دون وصفها القانونى .

ملخص الحكم :

انه وإن كانت المحكمة التأديبية مقيدة بالمخالفات الواردة فى



قرار الاتهام الا انها مع ذلك لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبفه النيابة الادارية على الوثائق التي وردت في القرار المذكور بل ان عليها ان تحصن الوثائق المطروحة عليها بجميع كيونها وأوصافها وأن تنزل حكم القانون .

( طعن ١٧٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٣ )

المبدأ :

الأوصاف التي تسبفها النيابة الادارية على الوثائق المسندة الى الموظف واحاطته بسببها الى المحكمة التأديبية - سلطة المحكمة التأديبية في تعديلها .

ملخص الحكم :

ان الأصل ان المحكمة التأديبية لا تتقيد بالوصف الذي تسبفه النيابة الادارية على الوثائق المسندة الى الموظف لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد تلك الوثائق بمد تصحيحها الى الوصف الذي ترى هي انه الوصف القانوني السليم وذلك بشرط أن تكون الوثائق المبنية بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة أمام المحكمة هي بذاتها التي اتخذت أساسا للوصف الجديد .

( طعن ١٧٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٤ )

المبدأ :

صلاحيات النفاذ - حكم المحكمة التأديبية بمجازاة الموظف



عن ثبوت واقعة ، هي احدى عناصر الاتهام المطروحة عليها  
جملة ، بعد مواجهته بها وسماع دفاعه واقتوال الشهود في  
حضوره - ليس فيه مخالفة للقانون قولا بل ان المحكمة وقعت  
جزاء عن تهمة لم يتضمنها تقرير الاتهام المعلن الى الموظف ولم  
توجه اليه .

### ملخص الحكم :

ان الثابت من الواقع ان المتهم وهو مدير باحدى الشركات  
قد خط بحرا لاهد الموظفين بالشركة بالترقية ليس من اختصاصه  
اصداره ، مع علمه بعدم جديته وان المحكمة التأديبية قد ركزت  
الكثير من الاهتمام على الورقة التي حررها المتهم بخط يده بترشيح  
السيدة الشاكية للترقية ، وان اجابت الشهود الذين سئلوا  
ونوقشوا في شأنا كشفت عن خروج المتهم فيها على اختصاصه  
وعلى ما يجب ان تكون عليه العلاقة الوظيفية بين الرئيس والمزعموس ،  
وبينت مدى ما ينطوي عليه تحريضه لتلك الورقة وتركه اياها بين  
يذى الشاكية من مسلك معيب ما كان يجدر به التردى فيه ايا  
كان البامك له على ذلك سواء كان هو غرض الترضية او  
المطف او المزاح مما لا يليق منه على هذه الصورة بالنسبة  
الى مريوسه ، وان المحكمة قد واجهت المتهم في صراحة بهذه  
الواقعة وبمرته بها ، وقد أبدى دفاعه فيها بتعليل قصده  
من الورقة موضوع الاستنكار وشرح ظروف تحريره اياها ، كما  
ان النيابة الادارية قد اجملت واقعة تحرير هذه الورقة في ضمن  
ما صممت على طلب مؤاضفته من اجله تأديبيا . واذا كان تقرير  
الاتهام قد حدد واقعة ذات تاريخ معين ووصف معلوم فانه  
يؤخذ منه ومن مكرة النيابة الادارية المرفقة به والتي تضمنت تفصيلا  
مسهبا للوقائع التي يقوم عليها السلوك موضوع الاتهام ان  
الواقعة المذكورة لم تكن سوى خاتمة سلسلة من وقائع متتابعة  
ومتراصلة الحلقات انتهت بهذه الواقعة الأخيرة . وقد رأت المحكمة



استحقاقه للتأنيب بالتقدير المتيقن في واتعة تصريح ورقة الترقية وانكاره اياها ثم اعترافه بها عندها اطعمه عليها المحقق ، على اعتبار ان هذه الواقعة هي احدى عناصر الاتهام المطروحة عليها جيلة وانها واجهته بها وسمعت فيها دفاعه واقوال الشهود في حضوره . وقد كونت عقيدتها واقتناعها بثبوتها قبله فادانتها من اجلها بالانذار بعد اذ رأت في تصرفه هذا خروجا على مقتضى ما يوجب عليه مركزه من السير الحسن والسلوك الحميد على نحو ما ورد بتقرير الاتهام . ومن ثم فان ما ينميه الطاعن على الحكم المطعون فيه من مخالفته للقانون بتوقيع جزاء عليه عن تهمة لم يتفهمها تقرير الاتهام المعلن اليه ولم توجه اليه ، يكون في غير محله . واذا استند الحكم المذكور الى وثائق صحيحة لها اصل ثابت في الاوراق . كون منها عقيدته واقتناعه واستخلص منها النتيجة التي انتهى بادانة سلوك الطاعن عما ثبت في حقه استخلاصا سائفا يؤدي الى هذه النتيجة ماديا وقانونا ، فانه يكون سليما مطبقا للقانون وقائما على سببه الجبرر لتوقيع الجزاء الذي قضى به .

( طعن ١٢٨٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٥ )

انجدا :

قرار النيابة الادارية بامالة الموظف الى المحكمة التديسية - اختلاف ما ورد به من تصديق للمخالفات المنسوبة الى الموظف ، عما اسفر عنه التحقيق والفحص - اثره على المحكمة والحكم الصادر فيها .

ملخص الحكم :

انه وان كان قرار النيابة الادارية الصادر في ٦ من ابريل



سنة ١٩٦١ بإحالة الطاعن الى المحكمة التأديبية مفتقدا في أساسه مع القرار الذى صدر فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ بإحالته الى مجلس التأديب - الا انه قرار جديد مستقل عنه صدر بمد التحقيق الذى أجرته النيابة الادارية والفحص الذى قامت به مراقبة التحقيقات وانتهت فيه الى ما تضمنته بذكرتها المؤرخة فى ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ واذا كان هذا القرار قد جاء فى شأن تحديد المخالفات المنسوبة الى الطاعن ووصفها غير متفق مع ما أسفر عنه التحقيق والفحص المذكوران الا ان ذلك ليس من شأنه ان يشوب اجراءات المحكمة التأديبية بما يطلها ويبتل الحكم الصادر فيها - اما ثبوت هذه المخالفات أو عدم ثبوتها وصحة أو عدم صحة وصلها فهى مسائل تتعلق بموضوع المحكمة التأديبية وتصل فيها المحكمة حسبما يودى اليها .

( طعن ١٧٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٦ )

البيان :

تمديد المحكمة التأديبية للمخالفات التأديبية المسندة الى الموظف المحال اليها - حدوده - لا اخلال بحق الموظف فى الدفاع ولا لزوم تنبيه الموظف الى التمديد اذا كان فى صلاحه .

ملخص الحكم :

منى كان مرد التمديد الذى أجرته المحكمة التأديبية فى وصف الوقائع المسندة الى الموظف هو عدم قيام ركن العمد جون ان يتضمن اسناد وقائع اخرى او اضافة عناصر جديدة الى ما تضمنه قرار الاحالة - فان الوصف الذى نزلت اليه المحكمة



في هذا النطاق باعتبارها الطاعن مرتكبا مخالفة عدم مراعاة الدقة الكاملة لا مخالفة محبة المولين - هذا الوصف ينطوي على تعديل لا يجافي التطبيق السليم للقانون وهو تعديل في صالح الطاعن وليس فيه اخلال بحقه في الدفاع اذ ان المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتثبيته او بتثبيته المدافع عنه الى ما اجبرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد احد عناصر التهمة التي اقيمت بها الدعوى التلبيبية .

( طعن ١٧٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٧ )

المبدأ :

حكم تاليفي - استعارته وصفا جنائيا للفعل المنسوب الى الطاعن - لا يعيب الحكم ما دام قد اقيم ادانته على اساس رد الفعل الى الاخلال بواجبات الوظيفة وقدر الجزاء بما يتناسب مع جسامة هذا الفعل .

ملخص الحكم :

انه لا يعيب الحكم المطعون فيه مجرد استعارته وصفا جنائيا للفعل المنسوب الى الطاعن ما دامت قد اثبتت ادانته على اساس رد هذا الفعل الى الاخلال بواجبات الوظيفة والخروج على مقتضياتها وتدرت الجزاء بما يتناسب مع جسامة هذا الفعل فذلك انها وصفت ما وقع منه بالانحراف عن الخلق القويم وحسن السمعة وهو وصف سليم لا يبرر عليه .

( طعن ١٢٣٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٩/١٨ )



### قاعدة رقم ( ٢٤٨ )

#### المبدأ :

المادة ٤٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ —  
اختصاص المحكمة التأديبية بمنوط بالمخالفات التي وردت بقرار  
الاحالة من النيابة الادارية — يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أو  
بناء على طلب النيابة الادارية التصدى لوقائع لم ترد في قرار  
الاحالة والحكم فيها يشترط لتصدى المحكمة لتلك الوقائع تنبيه  
المخالف أو وكيله بذلك ومنحه اجالا لتجسير دفاعه .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٤٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانونين  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن تلمس المحكمة في الواقعة التي  
وردت بقرار الاحالة ، مع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء  
نفسها أو بناء على طلب النيابة الادارية التصدى لوقائع لم ترد  
في قرار الاحالة والحكم فيها اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة  
في الأوراق ، ويشترط ان تمنح العامل اجالا مناسباً لتجسير دفاعه  
اذا طلب ذلك .

ومن حيث ان الثابت ان المحكمة التأديبية قد تصدت في حكمها  
المطعون فيه لخالفة لم ترد بقرار احالة السيدة . . . . .  
. . . . . وهذه المخالفة هي انها التحقت بالعمل  
لدى دولة اجنبية دون حصولها على اذن بذلك من الجهة  
الادارية التي تعمل بها ، ولما كتبت المحكمة قد اعتدت بهذه  
المخالفة عند توقيعها جزاء الفصل من الخدمة على الحالة ،



دون أن يثبت في الأوراق عناصر هذه المخالفة ، كما لم تنبه المحكمة  
أو وكيلها إلى هذه المخالفة حتى تتمكن من تحضير دفاعها بشأنها ،  
وملى ذلك تكون المحكمة قد أقامت جزاء فصل الحالة من  
عملها على غير أساس سليم ، ومن ثم يعمين الحكم بالفناء  
الحكم المطعون فيه .

( طعن ١٢٣٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢١ )



ثالثاً - متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة  
التأديبية تعين عليها الاستمرار  
في نظرها ، ويتمنع على الجهة الإدارية اتخاذ  
أى قرار في موضوعها من شأنه سلب ولاية المحكمة  
التأديبية

#### قاعدة رقم ( ٢٤٩ )

المبدأ :

متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية تعين  
عليها الاستمرار في نظرها - الجهة الإدارية لا تلك أثناء نظر  
الدعوى التأديبية أن تتخذ في موضوعها أى قرار من شأنه  
سلب ولاية المحكمة التأديبية - تصرف الجهة الإدارية في الاتهام  
المسند الى المخالف بعد احالته للمحكمة التأديبية ينطوى على  
غصب لسلطة المحكمة ينحدر بالقرار الى مرتبة المدم .

ملخص الحكم :

متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية تعين  
عليها الاستمرار في نظرها والفصل فيها ، ولا تلك الجهة  
الإدارية قانوناً أثناء نظر الدعوى التأديبية أن تتخذ في موضوعها  
أى قرار من شأنه سلب المحكمة التأديبية ولايتها في محاكمة  
المخالفين الحاليين اليها . وتصرف هيئة مكتب الفرقة التجارية  
في الاتهام المسند الى المخالف بعد إحالة أمره الى المحكمة  
التأديبية يتخض عن عدوان جسيم على اختصاص المحكمة وغصب



لسلطتها. ينحصر بالقرار الى مرتبة العدم التي تجرده من كل اثر قانونى له . ومتى استقام ذلك فقد كان من المتعين على المحكمة أن تسقط اثره من حسابها ولا تعتد به . واذا عولت المحكمة على هذا القرار فى الحكم بعدم جواز نظر الدعوى فانها تكون بذلك قد خالفت حكم القانون ووجب الحكم بلفاء قضائها فى هذا الشأن .

( ملع ٦١٧ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٠ )

المبدأ :

إذا اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة المختصة تعين عليها الفصل فيها - لا تملك جهة الإدارة اتخاذ أى قرار من شأنه سلب ولاية المحكمة فى محاكمة المحال اليها - مثال تنازل جهة الإدارة عن محاكمة الموظف المحال الى المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

انه من الأمور المسجلة انه متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة المختصة تعين عليها الاستمرار فى نظرها والفصل فيها ولا تملك جهة الإدارة إنشاء نظر الدعوى اتخاذ أى قرار فى موضوعها من شأنه سلب ولاية المحكمة التأديبية فى محاكمة المخالف المحال اليها فإذا تصرفت جهة الإدارة تصرفاً من هذا القبيل ، فانه يمثل عدواناً على اختصاص المحكمة وغصباً لسلطتها . يتعين من هذا القبيل قيام جهة الإدارة بتوقيع العقوبة على المخالف عن التهم المقدم بها الى المحكمة التأديبية او التنازل عن محاكمة الموظف المحال الى المحكمة التأديبية لسبب او لآخر ،



يمثل هذه التصرفات لا يكون لها اثر قانوني على الدعوى التأديبية ، التي تظل قائمة ومطروحة على المحكمة حتى تنتهى بحكم تصدره المحكمة فى موضوعها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب وقضى بالاستمرار فى المحاكمة ، فانه يكون قد أخطأ فى توليد القانون وتطبيقه ويتعين لذلك الحكم بالفسائه .

( طعن ٩٦٢ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥١ )

المبدأ :

لا تملك جهة الادارة اتخاذ أى قرار من شأنه سلب ولاية المحكمة التأديبية فى محاكمة المحال اليها .

ملخص الحكم :

من الأمور المسلمة انه متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة المختصة تعين عليها الاستمرار فى نظرها والفصل فيها ولا تملك جهة الادارة اثناء نظر الدعوى اتخاذ أى قرار فى موضوعها من شأنه سلب ولاية المحكمة التأديبية فى محاكمة المخالف المحال اليها فاذا تصرغت جهة الادارة تصرفا من هذا القبيل ، فانه يمثل عدوانا على اختصاص المحكمة وغسبا لسلطانها ، يمتين على المحكمة ان لا تعتمد به وان تسقط كل اثر له من حسابها . ومن هذا القبيل قيام جهة الادارة بتوقيع العقوبة على المخالف عن المتهم المقدم بها الى المحكمة التأديبية او النزال عن محاكمة الموظف المحال الى المحكمة التأديبية لسبب



أو لآخر ، فمثل هذه التصرفات لا يكون لها من اثر قانونى على الدعوى التأديبية ، التى تظل قائمة ومضروحة على الحكمة حتى تنتهى بحكم تصدره المحكمة فى موضوعها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب وقضى بانتفاء الدعوى التأديبية تلميها على ان جهة الإدارة رأت عدم الاستمرار فى المحاكمة ، فانه يكون قد اخطأ فى تلويل القانون وتطبيقه ، ويضمن لذلك الحكم بالفالته .

( طعن ١٩٧٤ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

تأليفاً :

طالباً كانت الدعوى التأديبية منظورة امام المحكمة ولم يصدر فيها حكم نهائى فانه يشترع على الجهة الادارية ان توقع عقوبة على المحال للمحاكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون اذ اعطى النيابة الادارية وحدها الحق فى اصدار قرار الاحالة الى المحاكمة التأديبية وتحمل امانة الدعوى التأديبية امامها ، فانه طالباً كانت الدعوى التأديبية منظورة امام المحكمة ولم يصدر فيها حكم نهائى فانه يشترع على الجهة الادارية ان توقع عقوبة على المدعى الذى كان محالاً الى المحاكمة التأديبية عن نفس التهم التى احيل من اجلها ، ومن ثم يكون اقرار المطعون فيه - وقد صدر قبل ان يصدر حكم نهائى فى الدعوى التأديبية على ما سلف البيان - معدوماً ولا اثر له اذ تكون الجهة الادارية فى هذه الحالة قد صادرت اختصاص المحكمة التأديبية المحجوز لها وحدها .

( طعن ٢٥١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٥ )



قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

المبدأ :

قرار رئيس مجلس الدولة بإنشاء المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية المنشور في الوقائع المصرية في ١٢/٦/١٩٦٠ - نص المادة الثانية منه على احوالة جميع القضايا التأديبية التي أصبحت يمتضى هذا القرار من اختصاص هذه المحكمة بقرار من رئيس المحكمة التأديبية المنظورة امامها الدعوى ما لم تكن مهية لفصل فيها - قصر هذه الاحالة على الدعاوى التي كانت منظورة عند العمل بالقرار سالف الذكر - وجوب صدور حكم من المحكمة في الدعوى المستجدة ( القائمة بعد العمل بهذا القرار ) التي تبين لها عدم اختصاصها بالفصل فيها - اسس ذلك - هو ان الاحالة بقرار من رئيس المحكمة وفقا لقرار رئيس مجلس الدولة سالف الذكر كما هي استثناء من القاعدة العامة التي تقضى بعدم خروج الدعوى قانونا من حوزة المحكمة المنظورة امامها الا بقضائها فيها بحكم تنتهي به الخصومة - القرار الصادر من المحكمة التأديبية بالاحالة بالمخالفة للحكم المتقدم يعتبر قرارا عديم الاثر ولا يعتمد به قانونا ، فلا تعتبر الدعوى التأديبية قد خرجت قانونا من يدها ، كما يكون الحكم الصادر من المحكمة التأديبية ( بمدينة الاسكندرية ) المحال اليها مجرد فعل ملأى عديم الاثر ولا يعتمد به قانونا .

ملخص الحكم :

امضى السيد رئيس مجلس الدولة بالاستناد الى المادتين



١٨ ، ١٩ من القسانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية قرارا بإنشاء محكمة تأديبية بمدينة الإسكندرية ، نصت المادة الأولى منه على أن تنشأ محكمة تأديبية بمدينة الإسكندرية للموظفين من درجة الثالثة فما دونها يشمل اختصاصها محافظة الإسكندرية والصحراء الغربية ومديرية البحيرة ويكون مقرها ببني المحكة الإدارية للمصالح العامة بمدينة الإسكندرية ، ونصت المادة الثانية على أن جميع القضايا التأديبية التي أصبحت بمقتضى هذا القرار من اختصاص المحكمة المشار إليها تحال بحالتها الى هذه المحكمة المشكلة من رئيس المحكمة التأديبية المنظورة أمامها الدعوى ما لم يكن مختصا لفصل فيها . ويبلغ ذوى الشأن جميعا بقرار الاصل . ونصت المادة الثالثة على نشر هذا القرار فى الوقائع المصرية وعلى أن يعمل به من تاريخ نشره . وقد نشر هذا القرار فى الوقائع المصرية فى ١٣ من يونية سنة ١٩٦٠ .

وما نصت عليه المادة الثانية من القرار المبين آنفا من حالة الدعاوى التي أصبحت بمقتضى هذا القرار من اختصاص المحكمة التأديبية بمدينة الإسكندرية الى هذه المحكمة بقرار من رئيس المحكمة التأديبية المنظورة أمامها الدعوى ، إنما هو : بمقتضى نص الصريح على الدعاوى التي كانت منظورة عند العمل بالقرار المذكور — فلا يسرى النص — وهو استثناء من القاعدة العامة — على الدعاوى التي تقام بعد تاريخ بدء العمل بالقرار المشار إليه ، وإنما تسرى على الدعاوى المستجدة القائمة الصلبة التي تتطلب إذا تبينت المحكمة عدم اختصاصها ، أصدرت بحكم بذلك . إذ المقرر أصلا أن الدعوى لا تخرج قانونا من يد المحكمة المنظورة أمامها الا اذا فصلت فيها بحكم تنتهى به الخصومة كلها .

ويتبين مما سلف سرده من الوقائع أن الدعوى التأديبية



الراهننة عندها اقيمت اول مرة اقامتها النيابة الادارية امام المحكمة  
التأديبية لوزارة الحربية وكانت اقامتها فى ١٦ من يونية سنة ١٩٦٠.  
أى بعد تاريخ بدء العمل بقرار السيد رئيس مجلس الدولة  
بانشاء محكمة تأديبية بمدينة الاسكندرية . وعلى مقتضى ما تقدم  
لا تعتبر الدعوى المذكورة قد خرجت قانونا من يد المحكمة  
التأديبية لوزارة الحربية ، فقد حصلت احوالها فى ١٩ من أكتوبر  
سنة ١٩٦٠ الى المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية بقرار عديم  
الآثر ولا يعتد به قانونا وبالتالى لا تعتبر قانونا أنها طرحت  
على المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية . ومن ثم فان حكم  
معدم الاختصاص الصادر بجلسة ٨ من ابريل سنة ١٩٦١ من  
المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية ليس الا مجرد نعل ماذى  
عديم الآثر ولا يعتد به قانونا .

(طعن ٢٠٨ ، ٣٨٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٣)

### قاعدة رقم ( ٢٥٤ )

#### المبدأ :

الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها  
- ثبوت الحكم الأول شالبه البطلان لعدم اختصاص المحكمة  
بنظر الدعوى - الغلوه - اعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية.  
تنظرها امام دائرة اخرى .

#### ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان انتهت من قضائها فى الطعن رقم  
٢٦٤ لسنة ١٩ ق الى الغاء الحكم الصادر فى ٢٧ من يناير سنة  
١٩٧٣ من المحكمة التأديبية بما قضى به من براءة المدعى من  
المخالفات التى تصدت المحكمة لنظرها وهى غير مطروحة عليها  
دون مراعاة للاجراءات القانونية اللازمة لاقامة الدعوى التأديبية



المتبداءة عن هذه المخالفات ونسلك على التفصيل السالف ايراده ،  
ولما كانت النيابة الادارية لم تقم الدعوى التأديبية ضد المظنون  
ضده عن المخالفات المذكورة الا فى ١٣ من يونيه سنة ١٩٧٣  
بالاجراء الصحيح وقد قيدت بجدول المحكمة التأديبية رقم ٩٤  
لسنة ١٥ ق ، فان هذه الدعوى تكون قد اقيمت لأول مرة فى  
التاريخ المذكور ، ومن ثم يكون قضاء المحكمة التأديبية بعدم  
جواز نظرها لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر منها فى  
٢٧ من يناير سنة ١٩٧٣ فى دعوى الالغاء رقم ١٢٠ لسنة ٦ ق  
قضاء مخالفا للواقع وللقانون . ويتمين الحكم بالفصل واعادة  
الدعوى الى المحكمة التأديبية لنظرها والفصل فى موضوعها  
ابم دائرة اخرى .

طعن ٢٦٤ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩

#### قاعدة رقم ( ٢٥٥ )

##### المبدأ :

الحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية ولائيا بنظر  
الدعوى دون إحالتها الى المحكمة المختصة عملا بنص المادة  
١١٠ من قانون المرافعات — خطأ فى تطبيق القانون — التزام  
المحكمة بالإحالة الى المحكمة المختصة التزام مطلق لا تترخص  
فيه المحكمة — تقدير اثر سبق الفصل فى الدعوى على فرض  
صحته من الأمور التى تقدرها المحكمة المختصة بالفصل فى  
التزاع دون المحكمة التأديبية التى كتبت يدها عن الفصل فيه .

##### ملخص الحكم :

ومن حيث انه وإن كان الحكم المظنون فيه على ما تقدم قد  
اصاب الحق فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية



ولأثباته ينص الدعوى إلا أنه أخطأ في تطبيق القانون بعدم إحالته الدعوى إلى المحكمة العمالية المختصة عملاً بنظر المادة ١١٠ من قانون المرافعات ولا وجه لما استند إليه الحكم المذكور في تبرير ذلك من أن القضاء العمالي سيكون قال كلمته في هذا النزاع بالحكم صادر من محكمة العمال الجزئية بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مستعجلة وبإلزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدي للمدعى راتبه لحين الفصل في الدعوى الموضوعية ثم بالحكم الموضوعي الصادر في الدعوى رقم ٥١٧٦ لسنة ١٩٧١، بإلزام الشركة المذكورة بأن تؤدي للمدعى تعويضاً قدره ألف جنيه عن الفصل التعسفي له لأن التزام المحكمة إذا ما قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة طبقاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات التزام مطلق وترخص فيه المحكمة وإن تدبر أثر مسبق للفصل في الدعوى على فرض صحة ذلك من الأمور التي تقدرها المحكمة العمالية المختصة بالفصل في النزاع دون المحكمة التأديبية التي كلفت يدها على الفصل فيه .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يتمين الحكم بقبول الطعن شكلاً ويتمديد الحكم الطعون فيه بإحالة الدعوى إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ( الدائرة العمالية ) المختصة بنظرها .

( طعن ٨٢٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨١ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٩ )

#### المبدأ :

بإحالة العمال إلى المحكمة التأديبية يصبح القضاء التأديبي هو المختص دون غيره في أمره تأديبياً - لا يسوغ للجهة الإدارية أن تتدخل بتوقيف أي جزاء على العمال المحال قبل الفصل في الدعوى التأديبية سواء من المحكمة التأديبية أم من



## المحكمة الادارية العليا في حالة الطعن في حكم المحكمة التأديبية .

### ملخص الحكم :

لا يحول دون مجازاة المتهم قيام الجهة الادارية بتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٨٠ قبل الفصل في الطعن - بمجازاته بخمسة ثلاثة ايام من أجره بسبب انقطاعه عن العمل خلال المدة المذكورة ، اذ انه بالحالة المتهم الى المحكمة التأديبية يصبح القضاء التأديبي هو المختص دون غيره في امره تأديبيا ، ولا يموغ للجهة الادارية ان تتدخل بتوقيع اي جزاء تأديبي على العامل الحال قبل الفصل في الدعوى التأديبية سواء من المحكمة التأديبية ام من المحكمة الادارية العليا في حلة الطعن في حكم المحكمة التأديبية ، ومن ثم فانه وقد طعن في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية امام المحكمة الادارية العليا في حالة الطعن في حكم المحكمة التأديبية ، ومن ثم فانه وقد طعن في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية ببراءة المتهم امام المحكمة الادارية العليا مما كان يجوز للسلطة الادارية ان تنشط وتوقع جزاءا تأديبيا على العامل قبل الفصل في الطعن المذكور ، واي قرار يصدر بالمخالفة بهذا الاصل يعد عدوانا على القضاء التأديبي ويكون قرارا متصهما ولا يترتب اي اثر .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى براءة المتهم مما نسب اليه يكون قد استخلص النتيجة التي انتهى اليها استخلاصا غير سائغ من الأوراق حقيقيا بالالفاء .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم فقد تعين القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالقضاء الحكم المطعون فيه ومجازاة المتهم بخمسة شهر من أجره .

( طعن ٢٠٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢ )



## قاعدة رقم ( ٢٥٧ )

### المبدأ :

المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية - صدور قرار الجهة الادارية في شهر مارس سنة ١٩٧٧ بتوقيع جزاء على عامل بخصم خمسة عشر يوما من راتبه لاقترافه مخالفة مالية - طلب رئيس الجهاز المركزي للحسابات اعادة المابل للمحاكمة التأديبية - والى كانت الدوى التأديبية قد اتصلت بالمحكمة التأديبية اعتبارا من ايداع الأوراق وتقرير الاتهام في شهر ديسمبر سنة ١٩٧٧ بعد صدور قرار الجهة الادارية بتوقيع الجزاء على المخالف الا ان تصدى المحكمة التأديبية في هذه الحالة للمخالفات التسوية. لتتهم يكون قائما على اساس سليم من القانون - صدور حكم المحكمة التأديبية بجزاة المخالف بخصم شهرين من راتبه - قرار الجهة الادارية بتوقيع الجزاء في شهر مارس سنة ١٩٧٧ اصبح غير منتج لاثاره القانونية ولا يحول دون تصدى المحكمة التأديبية لموضوع المخالفة واصدار حكمها بجزاة التهم وتوقيع العقوبة المناسبة .

### ملخص الحكم :

ان المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية تنص على انه « يخطر رئيس ديوان المحاسبات بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية ورئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف الى المحكمة



التأديبية وعلى النيابة الإدارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى. التأديبية خلال الخمس عشر يوما التالية » . والثابت على نحو ما تقدم انه طبقا للنص المذكور فقد احيل المتهم الى المحاكمة التأديبية بعد ان طلب الجهاز المركزي للحسابات عن اخطاره طبقا للقانون ولكون المخالفة مالية بالجزء الموقع من جهة الإدارة بالقرار رقم ١٤٨ الصادر في ١٩٧٧/٣/٥ ، احالة المخالف الى المحاكمة التأديبية والتي أصدرت حكمها المطعون فيه بهجازه بخمسة شهرين من راتبه ، فانه ولئن كانت الدعوى التأديبية. فقد اتصلت بالمحكمة التأديبية اعتبارا من تاريخ ايداع الأوراق. وتقرير الاتهام في ١٩٧٧/١٢/٢٢ بعد صدور قرار الجهة الإدارية بتوقيع الجزاء على المخالف في ١٩٧٧/٣/٥ ، الا ان تصدى المحكمة في هذه الحالة للمخالفات المنسوبة للمتهم والفصل فيها يكون قائما على أساس سليم من القانون في ضوء نص المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه والتي خول المشرع بموجبها لرئيس الجهاز المركزي للحسابات. الحق في الاعتراض على الجزاء الموقع على المخالف في المخالفات المالية ، وطلب احالته الى المحاكمة التأديبية ، الأمر الذي يصبح معه قرار الجهة الإدارية بتوقيع الجزاء غير منتج لاثاره القانوني ولا يحول دون تصدى المحكمة لموضوع المخالفة واصدار حكمها بجزاء المتهم من عدمه .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم فان حكم المطعون بميله يكون قد صدر سليما فيما انتهى اليه من نتيجة ، ويكون الطعن والاحال كذلك غير قائم على أساس سليم من القانون. متعين الرفض .

١٥٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢



## قاعدة رقم ( ٢٥٨ )

### المبدأ :

بمى صدر قرار السيد المستشار رئيس التفيتش الفنى باحالة أوراق عضو الإدارة القانونية الى إدارة الدعوى التأديبية تتم احالة العضو الى المحكمة التأديبية على نحو ه لورد بنقرر الاتهام - حفظ أحد المخالفات فى تاريخ لاحق على الاحالة للمحكمة التأديبية - غير جائز قانونا - أساس ذلك : بمى أصبح الأمر فى حوزة المحكمة يكون لها سلطة تقدير الاتهامات المنسوبة للعضو فلا تلك سلطة التحقيق أن تغى من الاتهامات المنسوبة إليه .

### ملخص الحكم :

انه لا وجه لما يذهب اليه الطاعن من بطلان الحكم المطعون فيه لبطلان الاجراءات التى قام عليها تأسيسا على أن الوقائع الستة محل المساطة اعيد تحقيقها وأعد المحقق مذكرة انتهى فيها الى حفظ التهمة السادسة ووافق على ذلك مدير التفيتش الفنى فى ١٤/٨/١٩٨٣ وأن يعرض التحقيق على لجنة الاحالة للنظر فى أمر محاكمته عن باقى التهم وهو ما لم يتم لا وجه لهذا القول ذلك انه يبين من الوقائع على نحو ما سبق أيضا أنه أن إدارة التفيتش الفنى بعد أن أجرت التحقيق انتهت الى بمساطة الطاعن عن المخالفات الستة المشار اليها وأرسلت الأوراق الى السيد وزير الصحة بكتاب إدارة التفيتش الفنى رقم ٤١٦٦ فى ١٩/١٢/١٩٨٢ للموافقة على الاحالة الى المحكمة التأديبية . بالفيد والوصف الواردين بالأوراق وقد وافق السيد الوزير على ذلك فى ٣/١/١٩٨٣ ثم صدر قرار السيد المستشار مدير التفيتش الفنى بتاريخ ١/٦/١٩٨٣ بإرسال الأوراق الى إدارة الدعوى التأديبية



لاتخاذ اللازم من احالة الطاعن على هذا النحو الى المحكمة  
التأديبية على نحو ما ورد بتقرير الانتهام يكون قد تم طبقاً  
للقانون ولا وجه لما يشير الطاعن في هذا الصدد ذلك أن امر  
التهمة الماسة والتي انتهت المستشار المحقق بإدارة التفتيش  
الفنى الى حفظها فى ١٤/٨/١٩٨٢ بمد أن احيلت الأوراق الى ادارة  
الدعوى التأديبية بقرار مدير التفتيش الفنى فى ١/١/١٩٨٣ والحصول  
على موافقة الوزير المختص فى ٣/١/١٩٨٣ لا يترتب عليها تعديل  
فى الاتهامات المنسوبة للمتهم بعد أن استكملت اجراءات احالته  
الى المحكمة التأديبية وأصبح الأمر فى النهاية فى حوزة المحكمة  
التي يكون لها سلطة تقدير الاتهامات المنسوبة اليه ومدى  
ثبوتها فى حقه من واقع الأوراق والمستندات ولا تملك سلطة  
التحقيق فى هذه الحالة ان تعدل من الاتهامات المنسوبة اليه .

( طعن ١٥١٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٩ )

#### المبدأ :

انعدام القرار الصادر بقبول استقالة المائل المريحة  
أو الحكية بعد احالته الى المحكمة التأديبية .

#### بمقتضى الحكم :

مقتضى المادتين ١٧ و ١٨ من قانون نظام المائلين المدنيين.  
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ عدم جواز قبول  
الاستقالة المريحة أو الحكية اذا كان قد احيل الى المحكمة  
التأديبية ، ذلك لأن القرار الصادر بقبول الاستقالة يتضمن فى  
ذاته سلب ولاية المحكمة التأديبية التي تصبح هى المختصة دون  
غيرها بالمتراديه . وأن الاكبر المترتب على ذلك يتجلى فى



ان القرار الصادر من جهة الادارة بانتهاء خدمة العامل أثناء محاكمته من شأنه فحسب سلطة المحكمة وسلب اولايتها في تأديب العامل . وعلى ذلك فان القرار الصادر من جهة الادارة بانتهاء خدمة العامل للانقطاع أثناء محاكمته يعتبر قرارا منعذبا ينحصر الى مجرد العمل المادي ولا تلحقه اية حصانة . ونتيجة ذلك ان يكون من سلطة المحكمة التأديبية استئناف محاكمة العامل المذكور وتوقيع الجزاء المناسب باعتباره . ما زال موجودا بالخدمة وتائبا بالعمل .

( طعن ٥٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣ )

تعليق :

نار التساؤل حول ما اذا كان لايجوز قبول استقالة الموظف اذا كان محالا الى المحاكمة الجنائية . فهل يمتنع قبول الاستقالة في هذه الحالة قياسا على الاحالة الى المحاكمة التأديبية ، ام يجوز قبولها استنادا الى ان الحظر لا ينصرف الا في حالة الاحالة الى المحاكمة التأديبية فحسب طبقا لصريح النص .

ويذهب الدكتور عبد الفتاح حسن ( مؤلفة التعليق في الوظيفة العامة - سالف الاشارة اليه - ص ٢٣٥ ) الى ان المشرع لم يحر الا الى المحاكمة التأديبية ، مما يتعين معه القول بان الاحالة الى المحاكمة الجنائية لا تمنع حتما من قبول الاستقالة .

قاعدة رقم ( ٢٦٠ )

المبدأ :

نص المادة ٩٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظم



العاملين بالقطاع العام على حظر قبول استقالة العامل  
الحاصل الى المحاكم التأديبية الا بعد الحكم فى الدعوى بغير  
عقوبة الاحالة الى المعاش او الفصل - مؤدى لهذا الحظر  
ان انقطاع العامل المخالف عن عمله بعد احالته الى المحاكم  
التأديبية لا ينتج ثمة اثر - المحكمة وهى فى مقام تديبه لا تعد  
بقرار الهيئة المختصة بسبب هذا الانقطاع وما يتبع ذلك  
لزاما من اخضاعه للعقوبات المقررة للعاملين بالعمل دون تلك  
الخاصة بتركى الخدمة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن انقضاء الدعوى التأديبية بالنسبة للمخالف  
السيد / . . . . . فان ثابت ان النيابة الادارية اودعت فى  
٣ من يونيه سنة ١٩٧٤ قلم كتاب المحكمة التأديبية بالمنصورة  
تقرير اتهامه على الوجه السابق ببلانه ، وفى ٢ من يونيه  
سنة ١٩٧٥ اصدر شركة النصر للغزل والنسيج بدمياط - القرار  
رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٧٠ بانهاء خدمة المخالف المذكور اعتبارا  
من ١٣ من مايو سنة ١٩٧٥ لانقطاعه عن العمل وتجاوزة المادة  
القانونية للغياب . وذلك بالتطبيق لما تنص به الفقرة السابقة  
من المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر  
بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من ان تنتهى خدمة العامل اذا انتطع  
عن العمل بدون سبب مشروع اكثر من عشرين يوما خلال  
السنة الواحدة او اكثر من عشرة ايام متصلة ، على ان يسبق  
انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابى يوجه للعامل بعد  
غيابه عشرة ايام فى الحالة الاولى وخمسة ايام فى الحالة الثانية  
. وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت ان انقطاعه كان بمعذر تهرى .

ومن حيث ان انقطاع العامل بالقطاع العام عن عمله مدة  
تستطيل اكثر من عشرين يوما منفصلة خلال السنة الواحدة



أو عشرة أيام متصلة بالرغم من انذاره ككتابة بعد غيبابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسينه أيام في الحالة الثانية دون عذر مقبول ، يعتبر في مفهوم الفقرة السابعة من المادة ٦٤ سائلة الذكر قرينة قانونية على اتجاه نية العامل الى اعتزال الخدمة ، وهو الأمر الذي رتب عليه المشرع مبرر إنهاء خدمة العامل . واذ تلاقى الفسيلة من الاستقالة الصريحة بوضعها افصاحا صريحا من الرغبة في ترك العمل وبين الانقطاع المشار اليه بوصفه افصاحا ضمنيًا استهدف ذات الغرض فان الانقطاع يعتبر والأمر كذلك استقالة ويأخذ بهذه المثابة حكم الاستقالة الصريحة . ولقد جرى المشرع على التسليم بأن انقطاع العامل بالقطاع العام عن العمل يعد استقالة وسوى بينها وبين الاستقالة الصريحة . فقد نص في المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن المهندسين المصريين خريجي الجامعات والمعاهد المصرية بأن يحظر على المهندسين الامتناع عن أعمال وظائفهم لمدة معينة ما لم تنته خدمتهم بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر وذلك فيما عدا الاستقالة سواء أكانت صريحة أو ضمنية فمعتبر كل من تكرر ، كما أشار القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام الحالي في المادة ١٠٠ منه الى أنه يعتبر العامل مقبدا استقالته اذ انقطع عن العمل . ولما كان الأمر كذلك وكانت المادة ٦٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه — الذي اعتبرت خدمة المظمون ضده في ظله منتهية — والمادة ٩٩ المتباعدة لهما في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تحظر ان قبول استقالة العامل المحال الى المحاكبة التأديبية الا بعد الحكم في الدعوى بغير عقوبة الاحالة الى المعاش أو الفصل ، فان يؤدي هذا الحظر ان انقطاع المخالف عن عمله بعد احالته الى المحاكبة التأديبية لا ينتج ثمة اثر ، وبالتالي فان المحاكبة وهي في مقام



تأنيبه لا نعتد بقرار انتهاء خدمته بسبب هذا الانقطاع ، وما يتبع ذلك لسزوا من اخضاعه للمقنونات المقررة للقائمين بالعمل دون تلك الخاصة بباركي الخدمة بحسبان ان الحكمة من الحظر المذكور واضحة وهي تنويع الفرصة على المخالف من الاملات بارادته من جريمته ، ودرء اى تحايل يستهدف به استبدال عسوبة تارك الخدمة الاقل شأننا بالمقنونات الخاصة بالقائمين بالعمل الاثمد مرامة والا يعد انفرادى حياة العمال الوظيفية .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فقد تصمين الحكم بالفناء فيما تقرر به من انقضاء الاموى التأديبية بالنسبة للمخالف السيد / ٢٠٠٠٠ ( طعن ٥٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٦١ )

المبدأ :

المادة ٧٢ من قانون نظام العمال الخنيين بالفحولة الصغار بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - اذا احيل العامل الى المحكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم فى الدعوى بغير عقوبة الفصل او الاحالة الى المائل - يمتنع العامل محالا الى المحكمة التأديبية من تاريخ احالته الى التحقيق فى وقائع الاتهام المنسوبة اليه طالما ان هذا التحقيق قد انتهى باحالة العامل فعلا الى المحكمة التأديبية - تقديم العامل استقالته - احالته للتحقيق قبل مضي شهر من تقديم الاستقالة وقبولها



— الأثر المترتب على ذلك : لا يكون للاستقالة أثر في إنهاء خدمة العامل .

#### ملخص الحكم :

أن المادة ٧٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بمصادر نظم العاملين المدنيين بالدولة . والذي قدم التهم استقالته في ظل العمل بأحكامه - تنص على أنه « للعامل أن يقدم استقالته من مصلحة العمل مع إخطار العامل بذلك » .

ولا تنتهي خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة ملغيا على شرط أو مقترنا بقيد وفي هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل إلا إذا تضمن قرار قبول الاستقالة إجابه إلى طلبه .

ويجوز خلال المدة أرجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل مع إخطار العامل بذلك » .

فاذا أحيل العامل إلى المحكمة التأديبية فلا تقبل استقالته إلا بعد الحكم في الدعوى بغير عقوبة الفصل أو الإحالة إلى المعاش .

ويجب على العامل أن يستمر في عمله إلى أن يبلغ إليه قرار قبول الاستقالة إلى أن ينقضي الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية .

ومن حيث أن العامل يعتبر محالا إلى المحكمة التأديبية في حكم هذا النص ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، من تاريخ



الاحالة الى التحقيق في وقائع الاتهام المنسوبة اليه ، طالما ان هذا التحقيق قد انتهى باحالة المعامل فعلا الى المحاكمة التأديبية اخذا في الحسبان ان مرحلة التحقيق تعتبر تهيدا لازما لهذه المحاكمة وان القرار الذي يصدر باحالة المعامل الى المحاكمة التأديبية انما يستند سبب اصداره من اوراق هذا التحقيق التي تعتبر سند الاتهام في الدعوى التأديبية الامر الذي يتحقق معه ارتباط كل من المرحلتين بالأخرى ارتباطا جوهريا على نحو يقتضى التصديق على تاريخ احالة الامر للتحقيق مع المعامل في مجال تحديد التاريخ الذي يعتبر فيه المعامل محالا الى المحاكمة التأديبية في مفهوم نص المادة ٧٢ من قانون نظام المعاملين المسنين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١. سالف الانتسار اليها .

ومن حيث أنه لما كان الثابت في الاوراق ان المدرس المذكور انقطع عن عمله بمدرسة امبله الثانوية دون اذن من ٤ اكتوبر سنة ١٩٧٧ فارسلت له المدرسة انذارا على محل اقامته ١١ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ ، ويتاريخ ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ ورد للمدرسة طلب استقالة من المذكور ضمنه رغبته في الاستقالة من الخدمة اعتبارا من ٣ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ ، فاحيل هذا الطلب الى ادارة شمال الجيزة التعليمية بعد ان تكرر عليه من مدير المدرسة بما يفيد ان المذكور كان منتظما بالعمل بالمدرسة حتى ٤ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ ، وقد قرر السيد / مدير عام الادارة في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ احالة المدرس المذكور الى ادارة الشؤون القانونية للتحقيق معه في واقعة انقطاعه عن العمل اعتبارا من ٤ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ مع وقف صرف راتبه ، ثم لعيل الموضوع الى النيابة الادارية حيث انتهى الى احالة المذكور الى المحاكمة التأديبية ، لما كان ذلك وكما السيد / مدير ادارة شمال الجيزة التعليمية قد قرر في ٢ من نوفمبر



سنة ١٩٧٧ على ما سلف بيانه - احالة المتهم الى التحقيق في واقعة انقطاعه عن العمل وذلك قبل انقضاء مدة الثلاثين يوما المنصوص عليها في المادة ٧٢ سالفة الذكر من تاريخ تقديم المتهم لاستقالته في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ فمن ثم لا يكون لهذه الاستقالة اثر في انتهاء خدمة المتهم ، بل تظل علاقته الوظيفية قائمة ، وبهذه المثابة يتمتع بمسائلته تأديبيا عن واقعة انقطاعه عن العمل باعتباره - موجودا بالخدمة وليس تاركا لها .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المتهم قد انتقطع عن عمله اعتبارا من ٤ أكتوبر سنة ١٩٧٧ واستمر انقطاعه حتى تاريخ صدور الحكم المظنون فيه دون اذن بذلك من السلطة المختصة وبهذه المثابة يكون قد خالف واجبات وظيفته وما تفرضه عليه من التزامات ، ويتمين من ثم توقيع الجزاء الذي يتناسب ما ثبت في حقه من انقطاع عن العمل بدون اذن والذي ندره المحكمة بخمسة شهر من أجره .

ومن حيث ان الحكم المظنون فيه وقد انتهى الى توقيع غرامة مالية على المتهم قدرها عشرة جنيهات تأسيسا على انه قد اصبح تاركا للخدمة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون حقيقا بالالفاء .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم ، فقد تعين القضاء بمقبول الطعن شكلا ، وبمجازاة المتهم بخمسة شهر من أجره ..



### قاعدة رقم ( ٢٦٢ )

#### المبدأ :

مضى جواز قبول الطلب المقدم من العامل بالاحالة الى  
المعاش المبكر طبقا للقرار الجمهوري رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ ،  
حالة كونه محالا للمحاكمة التأديبية .

#### ملخص الفتوى :

من حيث أن قوانين العاملين السابقة على القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ ، لم تعتبر الاحالة الى المعاش سببا لانتهاء الخدمة الا اذا كانت صادرة كقرار تأديبي . وعلى اساس هذا النظر اتجهت المحكمة الادارية العليا الى تكيف طلب الاحالة الى المعاش وفقا للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠ بأنه طلب استقالة .

ومن حيث أن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ قد خرج على هذه النظرة التي اتجهت اليها قوانين العاملين السابقة عليه ، اذ اعتبر الاحالة الى المعاش ، ولو لم تكن قرارا تأديبيا ، سببا لانتهاء الخدمة . وعلى ذلك فان طلب الاحالة الى المعاش الذي يقدم في ظل القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ المنسوخ عنه ، وطبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر لا يعتبر طلب استقالة ، ولا تسرى عليه من ثم احكام الاستقالة ، وانما تسرى عليه الاحكام التي وردت في هذا القرار الجمهوري رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ المنسوخ عنه وليس من بينها ما تضمنه عجز المادة ٩٩ من قانون العاملين المدنيين رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ من عدم جواز قبول استقالة العامل المحال الى المحاكمة التأديبية



لا يعد الحكم في الدعوى بغیر عقوبة الاحالة الى المعائن أو:  
الفصل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
الى جواز قبول طلب الاحالة الى المعائن المبكر طبقا لقرار  
رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر ، المحکم  
من الملل المحال الى المحكمة التأديبية .

( ملك ٩٣٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )



## الفروع الستة وسائل استخلاص المحكمة التأديبية لاعتبارها

قاعدة رقم ( ٢٦٣ )

المبدأ :

ضرورة تقييد المحكمة التأديبية بقواعد الإثبات عند  
استخلاص وقائع الاتهام من ملف الدعوى ، مع تقدير هذه  
الوقائع بما يتماشى مع المنطق السليم .

ملخص الحكم :

ان المحكمة التأديبية لها مطلق الحرية في أن تستخلص  
تضامها من واقع ما في ملف الدعوى من مستندات وعناصر  
وترائن احوال بشرط ان تتقيد بقواعد الإثبات وتأخذها من  
اللائحة اخذا صحيحا . كما انها مقيدة ايضا عند استخلاصها  
الوقائع الصحيحة ، بتقديرها تقديرا يتماشى مع المنطق السليم .  
ومنى توافر ذلك يستوى أن تختار المحكمة الاعتماد على شهادة  
شاهد دون آخر او تعتمد على قرينة دون أخرى من نفس  
قوتها .

( طعن ١٦٠٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٨ )

قاعدة رقم ( ٢٦٤ )

المبدأ :

مهمات التحقيق امام المحاكم التأديبية - يكفى لتوافرها



قيام الأصول والمقومات الأساسية التي تطلبها الشريعة لسلامة التحقيق - لا الزام على المحكمة بسماع شهادة الرؤساء الإداريين للموظف المحال على المحكمة التأديبية - أساس ذلك .

### ملخص الحكم :

يخلص من استقراء النصوص الواردة في شأن تأديب الموظفين في كل من قانون نظام موظفي الدولة وقانون تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية أنها تهدف في مجملها الى توفير ضمانة لسلامة التحقيق وتيسير وسائل استكمال له للجهة القائلة به ، بغية الوصول الى اظهار الحقيقة من جهة ولتجنيب الموظف المتهم من جهة اخرى من الوقوف على عناصر هذا التحقيق وادلة الاتهام لبدء دفاعه فيها هو منسوب اليه ، ولم تتضمن هذه النصوص ما يوجب امراغ التحقيق في شكل معين أو وضع مرسوم ، كما لم ترتب جزاء البطالان على اغفال اجرائه على وجه خاص . وكل ما ينبغي هو ان يتم التحقيق في حدود الأصول العامة بمراعاة الضمانات الأساسية التي تقوم عليها حكمته بأن تتوافر فيه ضمانة السلامة والحيادة والاستقصاء لمصالح الحقيقة وأن تكفل به حماية حق الدفاع للموظف تحقبا للمعادلة ، هذا تم استجماع الوقائع المكونة للذنب التأديبي واستخلصت عناصر الاتهام بأسلوب مشروع من مصادرها الصحيحة وضمنت الأوراق المؤيدة لها واكملت بالقوال الشهود من الموظفين وغيرهم او بالتحريات او الايضاحات او التقارير المقدمة منهم ووجه الموظف المحال الى المحكمة التأديبية بهذا كله ، سواء بالاستجوابه عن تلك الوقائع او بمناقشته فيها او تبليغه بها لبدء ملاحظاته أو رده عليها ويمكن من الاطلاع على التحقيقات التي اجريت والأوراق المتعلقة بها أو اخذ صورة منها ان شاء ، واجيب الى طلبه فيما يتعلق بسماع شهود أو ضم أوراق أو تقارير أو استيفاء اجراء ونسأل له ببدء اقواله



بوتداعيه وملاحظاته ، أما كتابه بمذكرة وشبهها ببيان أو مرافعة  
 سواء بنفسه أو بحام . إذا تحقق هذا ولم يقع اضلال به  
 فإن الفلية التي استشهد بها المشرع من الأحكام الخاصة بإجراءات  
 التأديب في هذا الخصوص تكون متحققة ، ولا يتدح في صحة  
 هذا الظن ما ورد بالمرسوم الصادر في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٣  
 باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام  
 موظفي الدولة أو بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨  
 الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنقابة  
 الإدارية والمحاكم التأديبية من نصوص خاصة بالتحقيق في  
 المحاكمات التأديبية لا تعدو أن تكون أحكاما توضيحية ولردة على  
 سبيل التوجيه والتنظيم في حدود أحكام القانون الذي تستند  
 اليه ، دون الخروج على هذه الأحكام أو تناولها بالأضاعة  
 أو التعديل ، ودون ترتيب جزاء البطلان على عدم اتباع شكلاتها  
 وهو الجزاء الذي لم يقرره القانون ذاته على مثل هذه  
 المخالفة . ٤٠

ماذا كان قرار إحالة الطاعن إلى المحاكمة التأديبية قد  
 صدر بناء على ما كشفت عنه التحقيقات التي أجرتها مراقبة  
 التشريع والتحقيقات بوزارة التسيير ثم النيابة العامة ثم تقرير  
 إدارة الخبراء بالسوزارة من مؤاخذات أسندت اليه - ومن ثم  
 مالا وجه للنفي . على القرار المذكور بالبطلان بقوله أنه  
 لم يسبقه تحقيق إداري أو تحقيق في موضوع التهمة الخاصة  
 بعملية الكيوسين . كما لا وجه في تعيب حكم المحكمة التأديبية  
 بدموى مخالفته لنص المادة ٢١ من القانون رقم ١١٧ لسنة  
 ١٩٥٨ لعدم سماع المحكمة لقوال الرؤساء الموكول اليهم مراقبة  
 عملية الكيوسين ، لأن المادة المذكورة لا توجب هذا الإجراء على  
 نحو ما يذهب اليه الطاعن بل تجعله جنوايا « إذا زلت المحكمة  
 وجهها لذلك » . ولا بطلان على ترك العمل برخصة تدرت  
 المحكمة الاستئناف منها بإبطين يديها وتحت بصرها من دلائل



وإستأيد وقرائن احوال وايشاحات واتوال فى التحقيق لشهود وخبراء رأت انها تكفى لتكوين اقتناعهما فيها أنتهى اليه قضائها ، كذلك لا بطلان فى اجراءات المحاكمة التأديبية او الحكم يمكن رده الى عدم مراعاة ما نصت عليه المادتان ٤٧ ، ٤٨ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام موظفى الدولة ما دامت الأصول العامة والضمانات الأساسية التى تطلبها سلامة التحقيق ولتكن الموظف المحال الى المحاكمة من ابداء دفاعه قد حققت واكملت لهذا. الآخر على الوجه السابق ايضاحه .

( اطلعن ١٠٠٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٥ )

المبدأ :

حق هيئة التلايب فى الاستعانة برأى جهة فنية متخصصة فى الكشف عن الحقيقة والوصول الى الصواب - لا تحول دونه تبعية تلك الجهة من ناحية التنظيم الادارى للوزارة التى اصالت الموظف الى المحاكمة التأديبية - امتناع الاستناد فى ذلك الى قواعد المرافعات الجنية واتجارية - أساس ذلك أن الاجراءات المدنية وضمت اصلاح خاص على خلاف الحال بالنسبة الى اجراءات المحاكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

ان القواعد المتعلقة بتأديب الموظفين سواء جاءت فى قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن بعده القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ام فى قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، ام فى قانون هيئة البوليس رقم ٢٣٤



لسنة ١٩٥٥ لم تتضمن منصوما تنظم اعمال الخبرة لدى مجالس التأديب وكل ما توجبه هذه القواعد بصفة عامة هو ان يجرى التحقيق الادارى او التأديبى وتتم المحاكمة فى حدود الامسول العامة للمحاكمات والمائل ظاهر بين المحاكمة الجنائية . والمحاكمة التأديبية ، فكلها تطبق شريعة عقاب سواء فى مجال الدولة بأكملها ام فى مجال الوظيفة العامة وحدها . ولا جدال فى ان لهيئات التأديب الاستعانة بآراء الخبراء وان انتدابهم املها لمهمة خاصة يعتبر اجراء من اجراءات التحقيق . وليس فى القواعد التى تنظم تأديب الموظفين او محاكمتهم ما يمنع من الاستعانة برأى جهة فنية متخصصة فى الكشف عن الحقيقة والوصول الى الصواب . سنواء اكانت تلك الجهة تتبع من ناحية التنظيم الادارى الوزارة التى احوالت الموظف الى المحاكمة التأديبية ام لا تتبعها وليس فى تلك القواعد ما يرتب جزاء البطالان على شئ من ذلك . ولا يمكن الاستناد الى قواعد المرافعات المدنية والتجارية من كل ما لم يرد بشلله نص فى مجال التأديب . فلك ان الاجراءات المدنية وضمت لصالح خاص ايا اجراءات المحاكمة التأديبية وهى اقرب الى المحاكمة الجنائية فقد نظمت لصالح عام وروى فيها سر المرفق العام .

( طعن ١٤٥٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٣ )

### قامعة رقم ( ٢٦٦ )

#### المبدأ :

سلطة المحاكمة التأديبية فى تقدير ائمة الالبات — الالتجاء الى الخبرة كطريق من طرق التحقيق — للمحكمة فلك من نقض نفسها او بناء على طلب اصحاب الشأن اذا ما اتقنت بجنوا .



### ملخص الحكم :

ان المحكمة التأديبية انما تستخدم الدليل الذى تقيم عليه قضائها من الوقائع التى تطئن اليها دون معقب عليها فى هذا الشأن ما دام هذا الاقتناع قائما على اصول موجودة وغير منتزعة من اصول لا تنتجها واذا الخبرة هى طريق من طرق التحقيق يجوز للمحكمة ان تلجأ اليه بناء على طلب اصحاب الشأن او من تلقاء نفسها اذا ما تراءى لها ذلك فمن ثم يحق لها رفض الطلب المقدم اليها بطلب سحب خبر اذا اقتضت بعدم جدواه والخبرة فى ذلك باقتناع المحكمة .

( طعن ١٧٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٧ )

#### المبدأ :

المبرة فى مجال المحاكمة التأديبية هى بما تحتويه أوراق الدعوى من عناصر من ثبوت الاتهام او عدم ثبوته ايا كانت الدلالة التى قد تستفاد من ملف الخدمة - الامر فى شأن ضم بعض الأوراق الى ملف الدعوى متروك لتقدير المحكمة التأديبية دون معقب عليها من المحكمة الادارية العليا ما دامت الأوراق المطلوب ضمها ليست حاسمة فى موضوع النزاع وان الأوراق التى اعتمد عليها حكم فى قضائه كاتبة للفصل فى النزاع .

### ملخص الحكم :

لا يعيب الحكم ان المحكمة لم تستجيب الى طلب الطامان ضم ملف خدمته الذى يشهد بكفائه وامتيازه وذلك لما ذهب اليه الحكم الطعون فيه - وبدق - من ان المبرة فى مجال المحاكمة



التأديبية هي بما تحويه أوراق الدعوى من عناصر من ثبوت الاتهام أو عدم ثبوته إما كانت الدلالة التي تند تستفاد من ملف القضية ، والأمر في شأن ضم بعض الأوراق الى ملف الدعوى متروك لتقدير المحكمة التأديبية . دون معقب عليها من المحكمة الإدارية العليا ما دامت من الأوراق المطلوبة ضمها ليست حاسمة في موضوع النزاع ما هو الشأن فيما يتعلق بطلب ضم ملف القضية في النزاع المثلل وما دامت الأوراق التي اعتمد عليها الحكم المطعون فيه في فضائه كافيها للفصل في الدعوى وحسب الحكم أن يكون قد استخلص النتيجة التي انتهى اليها استخلاصا سلفا من تلك الأوراق كما هو الشأن فيما يتعلق بقبض الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم ذكره .

( طعن ٦٢٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٦٨ ) .

##### المبدأ :

قرار المحكمة باعادة الدعوى الى النيابة الإدارية لاستيفاء

بعض البيانات - اجراء من اجراءات التحقيق - ليس في ذلك ابداء رأي في القضية يجعل المحكمة غير صالحة لنظرها .

##### ملخص الحكم :

انه ولئن كانت المحكمة التأديبية قد قررت اعادة الدعوى الى النيابة الإدارية لاستيفاء بعض البيانات الا أنه ليس في ذلك ابداء للرأي في القضية من شأنه ان يجعل المحكمة غير صالحة لنظرها ولا يمحو ما قررت في هذا الشأن أن يكون اجراء من اجراءات التحقيق الذي استكملته المحكمة بعد ذلك



بسماع أسوال الطاعن ومناقشته فيما نسب اليه وتكليفه بتقديم ما تد يكون لديه من مستندات وأوجه دفاع .  
( طعن ٥٠٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٦٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٩ )

المبدأ :

المادة ٣٦ من قانون مجلس السخوة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - للمحكمة استجواب العامل المقدم للمحكمة وسماع الشهود من العاملين وغيرهم - لا تتريب على تكليف المحكمة للنيابة الإدارية التي قامت بالتحقيق أصلاً باستكمال ما ترى المحكمة استكماله من سماع شهود أو استيفاء بعض جوانب التحقيق .  
- ليس ثمة ما يوجب قصر إجراء التحقيق على المحكمة والحظر على تكليفها للنيابة العامة .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٦ من قانون مجلس السخوة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، نصت على أن للمحكمة استجواب العامل المقدم للمحكمة وسماع الشهود من العاملين وغيرهم .

وكما أن للمحكمة سماع من يرى سماعهم بالشهود ، فلا تتريب عليها أن تكلف النيابة الإدارية التي قامت بالتحقيق الأصل باستكمال ما ترى المحكمة استكماله من سماع للشهود أو تحقيق لبعض جوانب التحقيق ومن ثم فلا ممتنع فيما اثارته الشركة الطاعنة في تقرير الطعن من مخالفة هذا الإجراء للقانون ولا



مقتنع في القبول بأن حكم المادة ٣٦ سالف الذكر يجب قصر اجراء التحقيق على المحكمة ويحظر عليها تكليف النيابة ادارية به .

( طعن ١٨٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٠ )

المبدأ :

لا الزام على المحكمة التأديبية ان تتعقب دفاع المدعى عليه في وقائمه وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد ابرزت اجمالا الحجج التي كونت منها عقبتها مطرحة بذلك ضمننا الاسانيد التي قام عليها الدفاع .

ملخص الحكم :

اذا كان الحكم الطعون فيه بني اقتناعه على الاسباب التي استخلصها من اصول ثابتة في الأوراق وساقها لدحض دفاع المتهم معصلا اياها على نحو كاف لتبرير مذهبه في الرأي الذي انتهى اليه ، فان الطعن عليه ببطلانه لقصور في التسبيب ، مردود ، ذلك ان المحكمة التأديبية ليست بملزمة بان تتعقب دفاع المذكور في وقائمه وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد ابرزت اجمالا الحجج التي كونت منها عقبتها مطرحة بذلك ضمننا الاسانيد التي قام عليها دفاعه ، بما يتعين معه رفض هذا الوجه ايضا لسلامة الحكم الطعون فيه من اى تصور مغل يمكن ان يكون مسببا لابطاله .

( طعن ١٠٠٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦ )



قاعدة رقم ( ٢٧١ )

المبدأ :

لا الزام على المحكمة التأديبية أن تتعقب دفاع الموظف في وقائعته وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد ابرزت اجمالا الحجج التي كونت منها عقبتها .

ملخص الحكم :

ان المحكمة التأديبية ليست ملزمة بأن تتعقب دفاع الطامن في وقائعته وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد ابرزت اجمالا الحجج التي كونت منها عقبتها مطرحة بذلك ضمنا الاسانيد التي قام عليها دفاعه .

( طعن ١٢٠٣ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

المبدأ :

اشارة المحكمة التأديبية في اسباب حكمها الى انه لم يترقب على المخالفة المنسوبة الى الموظف اضرار بالخرانة المالية - لا ينفي عن المخالفة حتما طبيعتها المالية وليس من شأنه تغيير وصف التهمة .

ملخص الحكم :

ولئن كانت المحكمة التأديبية قد ذكرت في اسباب حكمها انه لم يترقب على المخالفات المستندة الى الطامن اضرار بالخرانة المالية الا ان هذا لا ينفي عن طبيعة المخالفة الثانية التي كانت



مسندة إلى الطاعن من شأنها المساس بحقوق الدولة المالية فلم تقصد المحكمة التأديبية أن تفسر في وصف التهمة وإنما قصدت إلى إبراز الأسباب التي من أجلها خفضت العقوبة عن المصالح ، وحتى ولو كان الأمر غير ذلك أخذاً بقول الطاعن من أن التهمة التأديبية قصدت أن تنفي تلك الصفة عن التهم التي أسندت إليه من ذلك لا يعني بحكم اللزوم القضاء ببراءته إذا ما استظهرت المحكمة التأديبية من وثائق الموضوع أن الطاعن قد ارتكب المخالفات المسندة إليه .

( طعن ١٢٠٣ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

المبدأ :

نص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات بسقوط الخصومة —  
خلاص بالدعوى المدنية دون الدعوى التأديبية .

بمخلص الحكم :

بالنسبة للوجه الثاني من أوجه الطعن بعدم القبول فإن نص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات تتحدث عن القواعد الخاصة بالدعوى المدنية أثناء نظر الدعوى أمام محكمة معينة وهو جزء من أعمال المدعى في مباشرة دعواه أو من اللحد في خصومة دون العمل على الفصل فيها في حين أن دعوانا الحالية دعوى تأديبية ومن مدة لم تكن الأوراق المودعة فيها لدى ديوان المحاسبات عن خصومة معقودة أمام الديوان أو غيره الأمر الذي يقتضي معه رفض الدفع بعدم القبول بوجهيه .

( طعن ١٤٩٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٩ )

( م ٣٥ ج ٩ )



**الفرع الرابع**  
**المحكمة التأديبية تقيم الدعوى على الصالحين**  
**غير من قدموا للمحكمة أمامها بشروط**

قاعده رقم ( ٢٧٤ )

المبدأ :

المادة ٤١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ -  
نفسها - اقامة الدعوى التأديبية ضد عاملين من غير من  
قدموا للمحكمة - منطه ان تكون المخالفات التي رأت المحكمة  
نسبتها الى هؤلاء الصالحين مرتبطة بالدعوى المنظورة امامها  
ومنفرة عنها - عدم جواز توجيه الاتهام عن مخالفات  
لا تتصل بالدعوى المنظورة .

ملخص الحكم :

ان المحكمة التأديبية قد أمرت في منطوق حكمها المظنون  
فيه باتسالة الدعوى التأديبية ضد المهندس عن المخالفات التي  
نسبتها اليه والتي تمثلت في الامتناع من تنفيذ حكم الالفاء  
الصادر في ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٣ تنفيذاً شاملاً وفي  
المخالفات العديدة التي أوردها المظنون ضده في شكواه المؤرخة  
٢٩ من مايو سنة ١٩٧٢ وهي الشكوى التي كانت سبباً في مجازاته  
بخفض وظيفته ومرتبه بالقرار رقم ٢٦٤ الصادر في ٣٠ من  
أغسطس سنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أن المادة ٤١ من قانون مجلس الدولة والتي استند



أليها الحكم فيما امر به من إقامة الدعوى على عاملين من غير من قدموا للمحاكمة أمامها إذا تليت لديها اسباب جدية بوقوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحالة يجب منحهم أجلا مناسباً لحضير دفاعهم إذا طلبوا ذلك وتحال الدعوى برمتها الى دائرة أخرى بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة . ويستفاد من هذا النص أنه يلزم لاعمال حكمه أن تبين المحكمة وهي تنظر دعوى تلييية معينة مطروحة أمامها ، ان ثمت اسبابا جدية مستمدة من أوراق هذه الدعوى وتحقيقاتها تقتضى توجيه الاتهام الى عاملين غير من قدموا للمحاكمة فى قرار الاحالة ، وفناد ذلك ان تكون المخالفات التى رات المحكمة نسبتها الى هؤلاء العاملين مرتبطة بالدعوى المنظورة ومتفرعة عنها ، وآية ذلك ان عبارة المادة تجرى بأن تحال الدعوى « برمتها » الى دائرة أخرى ، اى ان تحال بالنسبة لن ثملهم قرار الاحالة المقدم من النيابة ابتداء وكذلك من وجه اليهم الاتهام من المحكمة أثناء نظر الدعوى . وعلى ذلك فانه لا يجوز للمحكمة طبعا لهذا النص ان توجه الاتهام الى غير من قدموا للمحاكمة أمامها عن مخالفات لا تنصل بالدعوى المنظورة ايسا كان المصدر الذى استتقت منه المحكمة عليها بهذه المخالفات على فرض وجودها او صحتها .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكانت المحكمة التلييية قد امرت فى حكمها المطعون فيه بإقامة الدعوى ضد رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للمشروعات الكهربائية لاتهامه عن المخالفات التى سلف ذكرها ، ولما كانت هذه المخالفات منبئة الصلة تماما بالمخالفات الواردة فى التحقيقات وقرار الاتهام المقدم ضد المطعون ضده ، فضلا على ان قضاء هذه المحكمة فى الطعن



رقمى ٢٦٤ و ٨٦٦ لسنة ١٩ ق سلف البيان قد أفصح عن  
تسلسل هذا الاتهام وعدم صحته ، لذلك يكون الحكم المطعون  
فيه قد خالف القانون في هذا التسق بدوره ومن ثم يتمين  
الحكم بالفصله .

( طعن ٢٦٤ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩ )



الفرع الخامس  
الظمن في احكام المحكمة التأديبية أمام المحكمة  
الإدارية العليا

قاعدة رقم ( ٢٧٥ )

المبدأ :

يمتد الظمن أمام المحكمة الإدارية العليا - سريانه في حق  
ذى المصلحة الذي لم يعلن بإجراءات محاكمته التأديبية والحكم  
الصادر ضده - يكون من تاريخ علمه اليقيني بصور هذا  
الحكم .

ملخص الحكم :

ان يمتد الظمن أمام المحكمة الإدارية العليا هو سنتون يوماً  
من تاريخ صدور الحكم غير ان هذا الميعاد لا يسرى في حق  
ذى المصلحة الذي لم يعلن بإجراءات محاكمته وبالتالي لم يعلن  
بصدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني ، فاذا كان  
الثابت ان الطامن لم يحط علماً بالدموى او بإجراءات التداوى  
او بالحكم الصادر فيها المظنون فيه ، الا في أول سبتمبر سنة  
١٩٥٩ عند صرف مرتبه وقتها لخطر بعضهم هذا الحكم  
متقدماً في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ الى لجنة المساعدة القضائية  
يقبول الطالب وفي ٢١ فبراير سنة ١٩٦٠ أودع الطامن سكرتيرة  
المحكمة عريضة الظمن ومن ثم فان الظمن يكون قد استوفى  
أوضاعه الشكلية .

( ظمن ٨٢٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٦ )



## قاعدة رقم ( ٢٧٦ )

### المبدأ :

يمعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من المحاكم التلخيصية هو استون يوما من تاريخ صدور الحكم — عدم سريان هذا المبدأ في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بأجراءات محاكمته — وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده — يبدأ هذا المبدأ من تاريخ العلم اليقيني بهذا الحكم .

### ملخص الحكم :

انه وان كان يمعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو استون يوما من تاريخ صدور الحكم الا ان هذا المبدأ لا تسري في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بأجراءات محاكمته وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده — الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم .

ومن حيث انه ليس في الأوراق ما يفيد أن الطاعن قد علم بصدور الحكم المطعون فيه قبل ٣ من أغسطس سنة ١٩٦١ عند البدء في اتخاذ إجراءات تنفيذه ضده — وقد تقدم بطلب لاعفائه من رسوم الطعن في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ أي قبل مضي سبتين يوما على علمه بالحكم وصدر القرار بأعفائه من هذه الرسوم في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦١ وأودع تقرير الطعن في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦١ — وبذلك يكون الطعن قد استوفى لوضاعه الشكلية — ويكون الدفع بعدم قبوله لرغمه بعد المبدأ غير قائم على أساس سليم .

( طعن ٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٩ )



قاعدة رقم ( ٢٧٧ )

المبدأ :

الطمعن في حكم المحكمة التقييية بناء على طلب صاحب  
الشان - لا يسوغ ان يضار منه .

ملخص الحكم :

لا محل لاعادة النظر في الشق الذي برأت المحكمة  
التادييية الطامن منه للشك ، اذ ان الطامن مقدم بناء على  
طلبه ولا يسوغ ان يضار بفعله .

( طعن ٩٢٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٣ )

قاعدة رقم ( ٢٧٨ )

المبدأ :

طمعن هيئة مفوضي الدولة في حكمها بناء على طلب  
المحكوم ضده الذي قضى بفصله من الخدمة - عدم استقالة  
المحكوم ضده التناي بخصم مرتب شهر من هذا الطامن -  
تسليمه - انتفاء الوحدة في الجريمة المسلكية التي جوزي  
المحكوم فسخها من اجلها او الوحدة في الموضوع وعدم قابليته  
للتجزئة .

ملخص الحكم :

اذا بان من الاوراق انه ليس ثمة وحدة في الجريمة المسلكية  
التي جوزي المذكوران من اجلها او وحدة في الموضوع وعدم  
قابليته للتجزئة ، ذلك ان المحكوم ضده الاول جوزي من الجمع



يسين عمله الحكومى وعمله فى الخارج وهى جريمة تتساوان  
أركانها بمجرد الجمع بين العنصرين ولو لم يترتب عليه انقطاع  
الموظف عن أعمال وظيفته ، ولم يجاز عن انقطاعه عن العمل  
بينما يجوزى الآخر على تسره على انقطاع الأول عن عمله وهو  
أمر لم تبحثه المحكمة بالنسبة للأول ، وظاهر من ذلك ان الجريمة  
المسلكية التى وقع من أجلها الجزاء على المحكوم ضده الأول  
غير الجريمة المسلكية التى وقع من أجلها الجزاء على الثانى ،  
وإذا كان ثمة ارتباط بين الجريمتين فإنه قابل للتجزئة اذ لكل  
وجهها الخاص ، ومن ثم فلا يفيد المحكوم ضده الثانى من  
الطمأن المرفوع من هيئة مفوضى الدولة بنساء على طلب المحكوم  
ضده الأول .

( طعن ١٦٥٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٩ )

المبدأ :

مدى رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام المحاكم  
التنفيذية - لا مجال لهذه الرقابة الا فى احدى الأحوال الثلاثة  
المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩  
فلذا لم توجد واحدة من هذه الأحوال وكان الحكم مستندا الى  
وقائع صحيحة لها اصول ثابتة من الأوراق وكان التكيف سليما  
والاستخلاص سائفا فلما وجه للتعقيب على الحكم من المحكمة  
الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

لما كانت أحكام المحاكم التنفيذية طبقا لنص المادة ٣٢ من  
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تعتبر نهائية ولا يجوز الطعن



عليها الا امام المحكمة الادارية العليا ويرفع الطعن وفقا لأحكام  
المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس  
الدولة للجمهورية العربية المتحدة أى فى الأحوال التى نصت  
عليها هذه المادة وهى : ١ - اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا  
على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله . ٢ - اذا  
وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم  
٣ - اذا صدر الحكم خلافا لحكم سابق حاز قسوة الشيء  
الحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع . ولما كان  
الامر كذلك فانه اذا انتهى قيام حالة من هذه الأحوال ، كان  
الحكم مستندا الى وقائع صحيحة قائمة لها اصول ثابتة  
وموجودة فى الأوراق كينها تكييفا قانونيا سليما ، واستخلص  
منها نتيجة سليمة تبرر اقتناعه الذى بنى عليه قضاءه  
فلا محل للتعقيب عليه باستئناف النظر بالموازنة والترجيح فيما  
قام لدى المحكمة التى اصدرت الحكم من دلائل وبيانات وقرائن  
احوال اثباتا او نفيها فى خصوص قيام أو عدم قيام الحالة  
الواقعية او القانونية التى تكون ركن السبب فى توقيع الجزاء ،  
أو بالتدخل فى تقدير خطورة هذا السبب وما يمكن ترتيبه عليه  
من آثار او نفيها استخلصته من هذه الدلائل والبيانات وقرائن  
الأحوال وما كونت منه عقيدتها واقتناعها فيما انتهت اليه ،  
ما دام تكييفها للوقائع سليما وما استخلصته منها هو استخلاص  
سائغ من اصول تنتج ماديا او قانونا ولها وجود فى الأوراق .  
واذا كانت المحكمة التأديبية قد انتهت من مجموع العناصر التى  
طرحت عليها الى تكوين عقيدتها واقتناعها بادانة سلوك الطامن  
فى التهم التى رأت مؤاخذته عليها لاخلاله بواجبات وظيفته  
ومتنفيات المصلحة العامة ، والتى برئته من التهمة التى قامت  
على الشك وقدرت لذلك الجزاء التى ارتآته مناسبا ، وهو  
وقفه من العمل لمدة ثلاثة اشهر بدون مرتب ، مع التخفيف  
فيه بمراعاة صحيفة احواله وتقاريره السرية السنوية - فلا  
مسبيل الى اعمال الرقابة على ما كونت منه عقيدتها واقتناعها



أو إلى إلزامها بمناقشة وتنازع معينة فيما يتعلق بعملية الكيوسين أو تقصى ما إذا كان واجب الحيلة لضبط هذه العملية وحسن تنظيمها ومنع التلاعب فيها يقتضى أمساك دفاتر خاصة بها أم لا سواء كانت ثبت منشورات أو تعليمات من الوزارة بشأنها أو كان أمرها متروكا لكياسة القائمين على هذه العملية في المراقبات المختلفة وصحيح تقديرهم لمسئولياتهم .

( طمن ١٠٠٤ لسنة ٥ ق - جامعة ١٩٦٠/٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٠ )

#### المبدأ :

تترخص المحكمة التأديبية في تقدير الدليل متى كان استخلاصها سليما من وقائع نتجه وتؤدي إليه - رقابة المحكمة الإدارية العليا لا تعنى استئناف النظر بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة البينات أو نفيها - اقتصرها على حالة انتزاع المحكمة الدليل من غير أصول ثابتة في الأوراق أو الدليل لا تنتجه الواقعة المطروحة عليها .

#### ملخص الحكم :

أن المحكمة التأديبية إذ استخلصت من الوقائع المتعددة الدليل على أن هذا المتهم قد قارف ذنبا إداريا يستأهل العقاب ، وكان هذا الاستخلاص سليما من وقائع نتجه وتؤدي إليه فإن تقديرها للدليل يكون بمنأى عن الطعن ، كما وأن رقابة هذه المحكمة لا تعنى أن تستأنف النظر بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة البينات أو نفيها إذ أن ذلك من شأن المحكمة التأديبية وحدها ، وتدخل هذه المحكمة أو رقابتها لا يكون إلا إذا كان الدليل الذي اعتمدت عليه تلك المحكمة في قضائها غير



مستند من أصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاصها لهذا  
الغليل لا تنتج الواقعة المخلوطة عليها منها فقط يكون  
التدخل لتصحیح القانون لأن الحكم في هذه الحالة يكون غير  
قائم على سببه . ان المحكمة التأديبية انها تستند الدليل من  
الواقعة التي تطمئن اليها فلها ان تأخذ بأى من أقوال الشهود  
الثابتة في المحضرين حتى ولو خالفت الأقوال التي ادلوا بها أمامنا  
والعكس جائز ، كما وان لها ان تأخذ بها اطلاقا اذا ما تبين  
لها من ظروف الحال عدم اطمئنانها الى هذه الأقوال .

( طعن ٢٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٨١ )

#### المبدأ :

حكم المحكمة التأديبية في مسألة شكلية دون الفصل في  
موضوع التاديب - الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا -  
الفاؤها ايها - الحكم بامادة الدعوى الى المحكمة التأديبية .  
المختصة للنظر في موضوعها .

#### ملخص الحكم :

ان المحكمة التأديبية تقوم على ضمانات لصالح الموظف  
في التحقيق والدفاع والمحكمة هي من هذه الناحية أشبه  
بالمحاكمات الجنائية وعلى ذلك اذا كان القرار الصادر من المحكمة  
التأديبية قد فصل في نقطة فرعية شكلية او خاصة بالاختصاص  
غير حاسمة في موضوع التاديب ذاته بالادانة او بالبراءة او بعدم  
جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، ورات المحكمة  
الإدارية العليا الفاء هذا القرار كان لها أن تعيد الدعوى الى  
المحكمة التأديبية للنظر فيها من جديد متبعة ما رسمه القانون .



من إجراءات وما استوجبه من مساهمات في التحقيق والدفاع  
والمحاكمة ، ومن ثم فإنه يتمين القضاء بإلغاء الحكم المطعون  
فيه ، ويقبول الدعوى ، ويأعادنها إلى المحكمة التأديبية للفصل  
فيها .

( طعن ١٠٥٩ ، ١٠٧٣ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

المبدأ :

حجية الشيء المقضي — قضاء المحكمة التأديبية ببراءة المتهم  
الثانية لأسباب واعتبارات خاصة بها وصحة حكمها حائزا  
لقوة الشيء المقضي به — لا يقيد المحكمة العليا وهي بصدد الفصل  
في طعن المتهم الأول على أدانته تأديبيا بسبب نزوله معها  
في غرفة واحدة بأحد الفنادق .

ملخص الحكم :

انه وإن كانت المحكمة التأديبية قد قضت ببراءة المتهم  
الثانية لأسباب واعتبارات خاصة بذلك المتهم وأصبح الحكم  
في شأنها حائزا لقوة الشيء المقضي به لعدم الطعن فيه وانتضت  
به الدعوى التأديبية بالنسبة إليها إلا أن حجية هذا الحكم  
مقتضوية على ما قضى به من براءة تلك المتهم فلا يقيد هذه المحكمة  
وهي بصدد الفصل في طعن المتهم الأول على أدانته تأديبيا بسبب  
نزوله معها في غرفة واحدة بأحد الفنادق رغم انتفاء أية  
صلة بينهما تبرر هذه الخلوة .

( طعن ٣٤٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٦ )



## قاعدة رقم ( ٢٨٣ )

### المبدأ :

صدر حكم من المحكمة التأديبية بإحالة الدعوى الى محكمة تأديبية أخرى - الظمن على هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا والفلاؤه مع إحالة الدعوى الى المحكمة المختصة - لا حجية لحكم المحكمة التأديبية التى أحالت الدعوى الى المحكمة التأديبية الأخرى لا ينال من ذلك صدور حكم فى موضوع الدعوى من المحكمة التأديبية التى أحيكت عليها الدعوى بعد أن قضت المحكمة الادارية العليا بالفناء الحكم الصادر بالإحالة .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن هذا النعى فى محله أذ تنص المادة الثانية من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن يكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين فى مستوى الادارة العليا فى القاهرة والاسكندرية ، ويكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأول والثانى والثالث فى القاهرة والاسكندرية ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة انشاء محاكم تأديبية فى المحافظات الأخرى ويبين القرار عددها ومقارها ودوائر اختصاصها بعد اخذ رأى مدير النيابة الادارية . وتنص المادة الثالثة عشرة من ذات القانون على أن تكون محاكمة العاملين المنسوبة اليهم بخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التى وقعت فى دائرة اختصاصها المخالفة أو المخالفات المذكورة فإذا تعذر تعيين المحكمة عينها رئيس مجلس الدولة بقرار منه . ومفاد ذلك أن قانون مجلس الدولة جعل الناطق فى تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية بمكان.



وتتبع :الخالفه او المخالفات المنسوبة الى العمال او العاملين  
المخالفين انى المحاكمة التأديبية وليس بمكان عمل هؤلاء وقت  
اتمامه الدعوى التأديبية خذهم ، ومن ثم فان الممول عليه  
قانونا فى تحديد المحاكمة المختصة بنظر الدعوى هو مكان  
وتتبع الخالفه او المخالفات ولو نقل من نسبت اليهم هذه  
المخالفات بعد ذلك الى عمل فى جهة اخرى تقع فى دائره  
اختصاص محكمة تأديبية اخرى وهذا الضابط يتفق مع طابع  
الأشياء وحسن سير المصلحة العامة باعتبار ان الجهة التى  
وقعت فيها المخالفه هى الأكثر على استيفاء عناصر الدعوى  
ومستنداتها فى وقت ملائم يساعد على سرعة الفصل فى الدعوى  
على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى  
بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بأسقوط بنظر الدعوى  
وباحالتها الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية للاختصاص استنادا  
الى ان المدعى كان قد نقل من محافظة الوادى الجديد وهو مكان  
وتتبع الخالفه الى محافظة الاسكندرية فانه يكون قد اخطأ  
فى تطبيق القانون متعينا الفأوه . ولا ينال من ذلك أن المحاكمة  
التأديبية بالاسكندرية التى احيلت اليها الدعوى من محكمة  
أسقوط قضت فى موضوعها بمجازاة المخالف بخمسة شهور  
من اجره لما سب اليه من اتهام اذ لا حجية لهذا الحكم طالما  
ان حكم المحكمة التأديبية بأسقوط الذى احيلت الدعوى بهتفضاه  
الى محكمة الاسكندرية لم يكتب هو ذاته أية حجية بعد ان قضت  
هذه المحكمة العليا بالفأوه فى الطعن المائل .

ومن حيث لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى  
الموضوع بالنفاذ الحكم المطعون فيه وباختصاص المحكمة  
التأديبية بأسقوط بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل فيها .



قاعدة رقم ( ٢٨٤ )

المبدأ :

اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن في القرارات الصادرة من المحاكم التأديبية بمد مدة وقف الموظفين عن العمل وبصرف أو عدم صرف مرتباتهم مؤقتا .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان اقرت باختصاصها بنظر الطعن في قرارات صادرة من المحاكم التأديبية بمد مدة وقف الموظفين عن العمل وبصرف أو عدم صرف مرتباتهم مؤقتا وقضت فيها موضوعيا دون ان تحكم بعدم اختصاصها بنظرها ( يراجع الحكم الصادران من المحكمة الادارية العليا بجلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ في الطعنين رقمي ٩٧ ، ٩٩ لسنة ٥ ق ) . . يؤكد هذا ويميزه ان القرار المطعون فيه — وان وصفته المحكمة بأنه قرار — الا انه في الحقيقة والواقع حكم صادر من المحكمة التأديبية وله كل مقومات الأحكام مثله مثل الأحكام الصادرة من المحكمة المذكورة في الدعوى التأديبية ذاتها . . . ومن ثم يتعين القضاء برفض هذا التذرع .

( طعن ٣٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٦٥ )

قاعدة رقم ( ٢٨٥ )

المبدأ :

استخلاص المحكمة التأديبية التي انتهت أقيها من اصول نتائجها ملابا وقانونيا وتكييفها تكييفا سليما وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذي بنت عليه قضائها — لا محصل للتعقيب عليها —



لا يجوز للطاعن أن يحاول إعادة الجدل في تقدير أدلة الدموى ووزنها أمام المحكمة الإدارية العليا .

### ملخص الحكم :

انه متى ثبت أن المحكمة التأديبية قد استخلصت النتيجة التي انتهت اليها استخلاصا سائغا من أصول نتائجها ماديا وقانونيا وكيفتها تكييفها سليا وكانت هذه النتيجة تبرر اعتناهما الذي بنت عليه قضائها فانه لا يكون هناك محل للتعقيب عليها .— ذلك أن لها الحرية في تكوين مقيدتها من أى عنصر من عناصر الدموى ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بها تطمئن اليه من اقوال الشهود وان طرح ما عداها ما لا تطمئن اليه فلا تثريب عليها أن هي اتبعت حكمها بادانة الطاعن على الأخذ باقوال هؤلاء الشهود متى كان من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها سوى اطمئنانها الى هذه الأقوال ما يفيد أنها قد اطرحت ما إبداه الطاعن امامها من دفاع قصد به التشكيك في صحة هذه الأقوال بما يثيره الطاعن في هذا الشأن في الوجه الثاني من أوجه طعنه لا يعدو أن يكون محاولة لاعادة الجدل في تقدير أدلة الدموى ووزنها بما لا يجوز اثارته امام هذه المحكمة إذ أن وزن الشهادة واستخلاص ما استخلصته منها هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها المحكمة التأديبية ما دام تقديرها سليما وتليلها سائغا .

( طعن ١٢٣٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٨ )

قاعدة رقم ( ٢٨٦ )

المبدأ :

المادة ٤٤ من قانون مجلس النخلة الصادر بالقانون رقم

٤٧ لسنة ١٩٧٢ — اجراءات وبيانات الطعن أمام المحكمة



الإدارية العليا - تقرّر الطعن ينبغي ألا يتناول أكثر من حكم واحد يدور عليه الطعن إذ يستقل كل طعن ببيانه وأسبابه - إذا قدم الطعن على قرار رئيس المحكمة التلخيصية باستمرار الوقف وصرف نصف المرتب عن فترة معينة فلا يجوز أن يتناول ذات التقرير الطعن في قرار رئيس المحكمة الإنشائي باستمرار الوقف وصرف نصف المرتب - أساس ذلك : أن رئيس المحكمة التلخيصية أصدر قرارا مستقلا في كل طلب يمدد بالحكمة التلخيصية على استقلال - يتعين على صاحب الشأن الطعن في كل قرار على حدة بتقرير طعن قائم بذاته على الوجه المقرر قانونا لرفع الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا .

#### مخصص الحكم :

أن المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن يقدم الطعن من خوى الشأن بتقرير يودع فلم تتبأ المحكمة الإدارية العليا موقعا عليه من محام من القبولين أمهيا ويجب أن يستكمل التقرير علاوة على البيانات العامة بالسماة الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وعلى بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن ومتتضى ذلك ولازمة أن تقرير الطعن ينبغي ألا يتناول أكثر من حكم واحد يدور عليه هذا الطعن وينصبه على أسباب ما يراه فيه الطاعن من عوار إذ يستقل كل طعن ببيانه وأسبابه ويترتب على ما تقدم فإن طلب الطاعنة الغاء قرار رئيس المحكمة التلخيصية بأسيوط المصادر في الطلب رقم ٢٣٥ لسنة ٩ ق في ذات تقرير الطعن في القرار الصادر في الطلب



رقم ١٦١ لسنة ٩ ق استنادا الى ان المحكمة قررت ضم الطعين  
فاته بالاطلاع على الاوراق يبين ان رئيس المحكمة اصدرت قرار  
مستقلا في كل طلب ومن ثم كان يتعين للطعن على هذا  
القرار تقديم طعن في شأنه قائم بذاته على الوجه المقرر قانونا  
لرئس الطعن امام هذه المحكمة ، يؤكد ما سبق ان الطاعة لم  
تتناول هذا القرار الصادر بوقفها عن العمل من مدير الشؤون  
القانونية بالشركة وانه عند نظر الطلب رقم ١٦٢ لسنة ٩ ق  
الخاص بتقرير صرف أو عدم صرف نصف مرتبتها دفعت ببطان  
قرار الوقف عن العمل وان الحكم المطعون فيه صدر خلوا من  
الرد على هذا الدفاع بما يستفاد منه ان تقرير الطعن  
ينصب اساسا على القرار الصادر في الطلب رقم ١٦٢ لسنة  
٩ ق بجلسة ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٨١ ودون القرار رقم ٢٣٥  
لسنة ٩ ق .

ومن حيث انه لما تقدم وكان القرار الصادر في الطلب رقم  
١٦٢ لسنة ٩ ق من رئيس المحكمة التأديبية بطنطا بجلسة ١٨ من  
اكتوبر سنة ١٩٨١ صدر باطلا اذ ينمقد الاختصاص بنظر هذا  
الطلب للمحكمة التأديبية ومن ثم يتعين الحكم بالغاء هذا  
القرار واحالة الطلب الى المحكمة التأديبية بطنطا لاتخاذ قرار  
في شأنه واما بالنسبة للطعن في القرار الصادر في الطلب رقم  
٢٤٥ لسنة ٩ ق فاته يتعين الحكم باستبعاده لعدم اتخاذه  
الاجراءات التي رسمها القانون بشأنه .

( طعن ٨٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩٨٥ )



### قاعدة رقم ( ٢٨٧ )

#### المبدأ :

**رقابة المحكمة الإدارية العليا لأحكام المحاكم التأديبية**  
هي رقابة قانونية فلا تعنى استئناف النظر بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتا أو نفيا إذ أن ذلك من شأن المحكمة التأديبية وحدها - المحكمة الإدارية العليا لا تتدخل وتفرض رقبتها إلا إذا كان الدليل الذى اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستند فيه أصول ثابتة بالأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتج الواقعة المطروحة على المحكمة .

#### ملخص الحكم :

انه فيما يتعلق بما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه من إخلاله بحق الدفاع وتصوره فى البحث والتسبب وصدوره على خلاف الثابت بالأوراق فإن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن رقابة المحكمة الإدارية العليا لأحكام المحاكم التأديبية هي رقابة قانونية فلا تعنى استئناف النظر فى الحكم بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة إثباتا ونفيا إذ أن ذلك من شأن المحكمة التأديبية وحدها وهي لا تتدخل وتفرض رقبتها إلا إذا كان الدليل الذى اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستند من أصول ثابتة فى الأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتج الواقعة المطروحة على المحكمة فهنا فقط يكون التدخل لتصحيح القانون لأن الحكم فى هذه الحالة يكون غير قائم على سببه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد تعرض لكافة المخالفات فانسوبة للتهمة وانتهى الى ثبوتها فى حقه مستندا الى الأوراق



والتحقيقات وكان استخلاصه سلبيا مستهدا من اصول ثابتة في الأوراق فان لا وجه لما ينمناه الطامن في هذا المجال ولا يأسزم والحال كذلك اطلاع المحكمة على ملفات القضايا المشار اليها في المخالفات المنسوبة اليه .

ومن حيث انه وقد ثبتت في حق المتهم بالمخالفات المنسوبة اليه فانه يحق توقيع الجزاء عليه من بين الجزاءات المحددة في المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية التي يجوز توقيعها على شاغلي الوظائف الفنية من درجة مدير عام ادارة قانونية وتقدر المحكمة هذا الجزاء بمراعاة المخالفات المنسوبة للمتهم بعقوبة السوم .

( طعن ١٥١٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨٨ )

##### المبدأ :

المادة ١١٠ - رافعات - اقلية المدعى بموؤه امام المحاكم المدنية في ١٩٧٠/٧/٢ بطلب تمويض عن قرار فصله - صدور حكم المحكمة المدنية في ١٩٧١/٢/٢٣ بعدم الاختصاص والاحالة لمحكمة القضاء الاداري تاسيسا على ان قرار فصل المدعى من هيئة السكك الحديدية قرارا اداريا - صدور حكم محكمة القضاء الاداري في ١٩٧٤/٢/١٠ بعدم الاختصاص والاحالة للمحكمة التاديبية لوزارة النقل تاسيسا على ان قرار انتهاء الخدمة هو قرار تاديبى يطالب المدعى بالتتمويض عنه - طعن هيئة مفوضي الدولة في ١٩٧٤/٤/١٠ في حكم محكمة القضاء الاداري تاسيسا على ان اختصاص المحاكم التاديبية بالتتمويض عن القرارات غير المشروعة لا ينعقد الا اذا كان طلب التتمويض متعلقا



بقرار تأديبي لم يفسح حكم محكمة القضاء الإداري ما يمكن ان يستخلص منه ان المنازعة ترتبط بقرار تأديبي كان بمناسبة صدور فعل من المدعى في جريمة تأديبية أم هو قرار فصل نتيجة لما ينص عليه القانون من انتهاء الضمة - صدور حكم المحكمة التأديبية في ١٩٧٧/٢/١٠ برفض الطعن والزام الطاعن المصروفات - المادة ١١٠ موافقت - الاحالة مأزمة - متى صدر حكم المحكمة المدنية بعدم الاختصاص والاحالة لمحكمة القضاء الإداري واصبح حكم الاحالة نهائيا بعدم الطعن عليه في الميعاد يتعين على محكمة القضاء الإداري نظرا الدعوى والفصل فيها - صدور حكم المحكمة الإدارية العليا في ١٩٨٥/٥/١٨ بإلغاء حكم محكمة القضاء الإداري - أساس ذلك - الاحالة لمأزمة - لا وجه للاحتجاج بأن المحكمة التأديبية قد قضت في موضوع الدعوى بعد احالتها من محكمة القضاء الإداري - أساس ذلك : المحكمة التأديبية قد بادرت بالتفصل في الدعوى قبل صدور الحكم في الطعن المنظور امام المحكمة الإدارية العليا - حكم المحكمة التأديبية قد بادرت بالتفصل في الدعوى قبل صدور الحكم العليا الذي يجب ان يعلو على المحكمة الأدنى مادام ان كلامها قد صدر في عين النزاع - حكم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء حكم محكمة القضاء الإداري فيما قضى به في الاحالة واعادة نظر الدعوى امامها دون الاعتماد بالحكم الصادر من المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات



توجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة الحال اليها الدعوى بنظرها اى بالتوصل فى موضوعها ولو كان عدم اختصاص متعلقا بالولاية وان المشرع انما استهدف من ايراد حكم هذا النص حسم المنازعات ووضع حد لها حتى لا تتقاذفها احكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى وفى ذلك فانه مضية لوقت القضاء وتجب عليه للتناقص احكامه وانه ازاء صراحة نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات واطلاقه فقد بات يمتنع على المحكمة التى تحال اليها الدعوى بمرد الحكم بعدم الاختصاص من المحكمة المحلية ان تفادر البحث فى موضوع الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص والاسباب التى بنى عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكان الثابت أن محكمة القاهرة الابتدائية قد قضت بجلستها المتعقدة فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٧١ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبالحالته الى محكمة القضاء الادارى تأسيسا على أن المدعى يعتبر من عداد الموظفين العموميين وقد أصبح هذا الحكم نهائيا بعدم الطعن عليه وهو ما لا ينزع فيه طرعى الخصومة ثم كان يتعين على محكمة القضاء الادارى ان تتصل فى الدعوى نزولا على حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ومن حيث أنه لما تقدم بأن الحكم المطعون فيه قد جازى الصواب فيما قضى به من عدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى بعد ان احيلت من محكمة القاهرة الابتدائية ويتعين والحالة هذه الفأوه والقضاء باختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل فى موضوعها ، ولا مثار للاحتجاج فى هذا الشأن بأن المحكمة النيابية للمعاملين بالنقل والمواصلات قد قضت فى موضوع هذه الدعوى بعد ان احيلت اليها من محكمة القضاء الادارى. بالحكم



المطعون فيه لا مسار للاحتجاج بذلك لأن المحكمة التأديبية المذكورة أخطأت إذ بادرت بالفصل في الدعوى بالرغم من عدم اختصاصها بنظرها قبل أن يفصل في الطعن المائل وبهذه المثابة بأن حكمها المشار إليه لا يحوز أي حجية في مواجهة قضاء المحكمة الإدارية العليا الذي يجب أن يعطى على حكم المحكمة الأولى ما دام كلاهما قد صدر في عين النزاع وبناء على ذلك يتمين على محكمة القضاء الإداري أن تقضى في موضوع المنازعة دون ثمة اعتداد بالحكم الصادر من المحكمة التأديبية سالف الذكر .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى وبإختصاصها وبإضافتها إليها للفصل في موضوعها وبقت الفصل في المسروقات .

( طعن ٥٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٥ )

تعليق :

#### طبيعة الأحكام التأديبية :

ذهبت المحكمة الإدارية العليا في بعض أحكامها إلى اعتبار الأحكام التأديبية بمثابة قرارات إدارية ، ويجب المبادرة إلى طرح هذه الفكرة تباعا ، ذلك أن الأحكام التأديبية إنما تصدر أحكاما قضائية تفصل في منازعة تأديبية أساسها واقعة سابقة على النزاع وطبقا لواجبات محددة في جانب المائل أوضحها القانون . ( د. سليمان الطماوى - قضاء التأديب - ص ٦٦٠ ) وقد تأيد هذا النظر من المحكمة العليا بحكمها الصادر في الدعوى رقم ٤ لسنة ١ ق بجلسة ١٧١/٣/١٩٧١ وقد



دعاه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة اذ اعتبر المحاكم التأديبية احدى جهات القضاء الادارى واقتصر تكوينها على أعضاء مجلس الدولة . كما شمل اختصاصها الطعون المنصوص عليها فى البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة . وهى الطعون التى يقدمها الموظفون العموميون بالقضاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، والطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العلمى فى الحدود المقررة قانونا .

### نهائية الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية :

تعتبر الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية احكاما نهائية طبقا للمادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ . ويرتب على نهائية الحكم وجوب تنفيذه فور صدوره .

ومع ذلك فانه يجوز الطعن فى هذه الأحكام أمام المحكمة الادارية العليا . ولا يترتب على اقامة الطعن وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه .

وحق الطعن فى الحكم التأديبى مقرر لكل من العامل الصادر ضده الحكم ، والنيابة الادارية . كما انه مقرر كذلك لرئيس ديوان المحاسبات فى المخالفات المالية — ولرئيس هيئة مفوضى الدولة .

ومع ذلك يلتزم رئيس هيئة مفوضى الدولة باقامة الطعن كما قضى الحكم بفصل العامل من الخدمة ، وتقدم اليه العامل المفضل طلبا بذلك .

منذ سلطة المحكمة الادارية العليا فى التقيب على الجزاءات التى

### توقعها المحاكم التأديبية :

ذهب الدكتور محمد مصطفى حسن فى مقالته « اتجاهات



جديدة في قضاء المحكمة الإدارية العليا « سالف الإشارة اليها انه ما دام قد تأكد أن المحاكم التأديبية انما تصدر في المنازعات التأديبية احكاما قضائية ، فانه يحق أن تلتزم المحكمة الادارية العليا وهي تنظر الطعن في حكم من احكام المحاكم التأديبية بما نص عليه في المادة ٢٣ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٢ ( المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ) فتلتزم في رقابتها لتلك الاحكام برقابة القانون بحيث لا تملك النص على هذه الاحكام بعيب اساءة استعمال السلطة ، اذ هو عيب يخص القرارات الادارية دون احكام المحاكم التأديبية .

ويقول المستشار الدكتور محمد مصطفى حسن ( ص ١٥٣ وما بعدها ) دعما لرايه ان العقوبات الجنائية اخطر وأبعد اترا على حياة المواطن وحرياته من العقوبات التأديبية ، ومع ذلك فان محكمة النقض وهي تفرض رقابتها القانونية على الاحكام الجنائية لم تخول نفسها حق التعقيب على تقدير العقوبات ومن قضائها « ان تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع بغير أن تكون ملزمة ببيان الاسباب التي دمنها الى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته . كما ان تقدير الجزاء مسألة واقعية بحث تتعرض فيها المحكمة التأديبية ولا تدخل في نطاق القانون ومن ثم فلا يمكن النعي على تقديرها بمخالفة القانون كما ذهب بعض مؤيدي قضاء الفللو ، ذلك انه طالما انعدم قيام معدل للتدرج بين الأخطاء والعقوبات فلا يمكن القول بتدخل القانون لتنظيم التناسب ، اذ من الواضح ان الأمر في المسائل المسلكة للموظفين يختلف عن التجريم في القانون الجنائي .

أما من نظرية اساءة استعمال الحقوق الادارية فلا يمكن الأخذ بها لعدة اعتبارات منها : أولا - لأنه لا يجوز أن ينسب الى محكمة انها اساءت استعمال حقها .

ثانيا - ان القانون العام يختلف في نظرياته وقواعده عن



القانون الخاص ومن ثم فلا يحتاج في مجاله بتقواعد القانون الخاص وأحوال شراحه .

ثالثا — أنها نظرية استثنائية في القانون الخاص تقوم الى جانب فكرة الخطأ .

رابعا — رفضت المحكمة الادارية العليا من قبل هذه النظرية في مجال التمويض فلا يقبل أن تأخذ بها في مجال ائسدى وقعه على الادارة وهو الالفاء .



الفصل التاسع — تلخيص المؤلف المعار والمنتخب والمنقول.

الفرع الأول — تلخيص المعار والمنتخب

الفرع الثاني — تلخيص المنقول

---



## الفصل التاسع

### تدبير الموظف المعار والمنتخب والمقبول

---

#### الفرع الأول

##### أولاً - تدبير المعار والمنتخب

---

قاعدة رقم ( ٢٨٩ )

المبدأ :

اعارة او نخب احد العاملين بالقطاع العام الى جهة حكومية - اختصاص الجهة الحكومية التي امر او نخب اليها بتأنيبه عن المخالفات التي يرتكبها ابان اعارته او نخبه - خضوع هذا العامل للنظام التأديبي الواجب التطبيق في تلك الجهة .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على انه « وفي حالة اعارة عامل او نخبه من عمله للقيام بعمل وظيفية أخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة الى المخالفات التي يرتكبها في مدة اعارته او نخبه من اختصاص الجهة التي امر او نخب للعمل بها مع اخطار الجهة المعار او المنتخب منها بقرارها » .

ومن حيث انه ولئن كان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد خلا



من نص مسائل المادة ٦٣ أشار إليها إلا أن الحكم الوارد في هذه المادة إنما يقرر في الحقيقة أصلاً عاماً من أصول التأديب ومن ثم فهو واجب التطبيق دون حاجة إلى نص خاص ينشره .

وأساس ذلك أن ولاية التأديب معقودة أصلاً للسلطة الرئاسية للمسائل بمقتضى حقها في الإشراف على عمله إشرافاً يتبع لها الإحاطة بعمله وتقديره في ضوء ملبساته وظروفه الخاصة . فإذا أخطأ أو أخل بواجب من واجبات وظيفته تكون هي أقدر من سواها على تقدير مدى خطئه وما يستوجب من جزاء بحكم إشرافها ورقابتها لعمله . ومن هنا فإن مناط « هذه انولاية هو حق الإشراف على أعمال الموظف ورقابته بحيث يكون هذا الإشراف تكون السلطة التأديبية .

وفقد عبرت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ الذي أضيفت بمقتضاه فقرة جديدة إلى المادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ نص على أنه « وفي حالة نحب موظف نحب من عمله للقيام مؤقتاً بعمل وظيفته أخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة إلى المخالفات التي يرتكبها في مدة نديه من اختصاص الجهة التي نحب للعمل بها » عبرت هذه المذكرة عن المعنى المتقدم بقولها « لما ننت الجهة التي وقعت المخالفة فيها ، وهي الجهة التي نحب الموظف للعمل بها ، هي أقدر الجهات على تقدير مدى جسامة المخالفة وبالتالي على تقدير العقوبة الواجبة الرادعة ، كما أن هذه الجهة هي ذات الشأن في مجازاة الموظف بما يقع منه من مخالفات أثناء قيامه بالعمل فيها ، أما بصلحته الأصلية فهي بعيدة كل البعد عن الجهة التي وقعت فيها المخالفة مما يتعذر معه الإحاطة بظروفها وملابساتها . لهذا رأى تعديل المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بإضافة فقرة رابعة إليها تجعل الجهة التي نحب الموظف للعمل بها



صاحبة الاختصاص في تأديبه عن المخالفات التي يرتكبها أثناء  
نحبه للعمل بها .

يضاف الى ما تقدم ان توام المخالفة التأديبية خروج الموظف  
على واجبات وظيفته ومقتضياتها ، ولذلك كان من غير الممكن  
حصص الذنوب التأديبية مقبدا على نحو ما يجرى عليه الحال  
بالنسبة للجرائم الجنائية بل تختلف المسألة من جهة الى  
أخرى بحسب طبيعة العمل المسند الى الموظف وطبيعة نشاط  
المرفق الذي تقوم عليه الجهة الادارية . وبالتالي فان ما يعد  
مخالفة تأديبية في جهة من الجهات قد لا يعد كذلك في جهة  
غيرها . ومن هنا كان من غير المقبول ، في حالة ندب العامل  
أو اعثاره ، ان تفتص جهته الأصلية بمسائله عن مخالفة ارتكبت  
في الجهة المنتدب أو المعار اليها ، مع ان الفعل المسند اليه  
قد لا ينطوي على مخالفة ما اذا ارتكب في الجهة الأولى مما  
يتعذر معه عليها الاسام بطبيعة المخالفة ، والانسار التي قد  
تترتب عليها .

ويخلص منا تقدم ان الجهة الحكومية التي يعinar أو ينسب  
العامل بالقطاع العام اليها تكون هي المختصة بمسائله عن  
المخالفات التأديبية التي تقع منه ابلان نحبه أو اعثاره .

وخضوع العامل للسلطة التأديبية للجهة المعار أو المنتدب  
اليها على النحو المتقدم ينبنى عليه ، كنتيجة طبيعية لازمة ،  
خضوعه في المسألة للقواعد والاجراءات المقررة في هذه الجهة ،  
خاصة وان مثل هذا العامل انما يؤدي عمله لصالح المرفق  
العام الذي تقوم عليه الجهة المنتدب أو المعار اليها مما  
يستلزم خضوعه بحسب الأصل للنظم الموضوعة لهذا المرفق  
ولتوجيهات الجهة القائمة عليه على أساس ان هذه النظم  
تستهدف تسيير المرفق على وجه دائم منظم . وان تلك  
الجهة تتولى تنفيذها بما يؤدي الى تحقيق هذا الغرض .



ومن حيث أن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في القضية رقم ١٣٥٣ لسنة ٧ قضائية ليس فيه ما ينال من هذا النظر، إذ كان هذا الحكم خاصا بأحد العاملين ( مستخدم خارج الهيئة ) بوزارة الأوقاف نذب للعمل بالإصلاح الزراعي. ولأمرور نسبت إليه أصدرت أصدرت الجهة المنتدب إليها قرارا بنصله . وإذا كانت المحكمة قد أوردت في حيثيات حكمها أن « هذا النذب لا يقطع صلته بوظيفته الأصلية ولا يغير من طبيعة الرابطة التي قامت بينه وبين الجهة الأصلية التي عين فيها فيظل مع هذا النذب خاضعا للقانون الذي كان يحكمه قبل النذب من حيث الترتيبات والجزاءات فقد كان ذلك في معرض بيتها لما تفهمته لائحة المستخدمين بالإصلاح الزراعي .

وليس في هذا الحكم ما يستفاد منه أن الجهة المنتدب منها المامل تكون هي المختصة بساقله تأديبيا عن المخالفات التي تقع منه أثناء النذب ، بل على العكس من ذلك قضت المحكمة بأن من سلطة الجهة المنتدب إليها العامل ، وهي الإصلاح الزراعي في خصوصية الدموى ، توقيع كافة الجزاءات التأديبية عليه فقالت : « إذا كانت المادة ٨٥ من قانون الموظفين قد سجلت بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ بما يجمع الجهة المنتدب إليها الموظف تختص بتأديبه عن المخالفات التي يقرنها أثناء النذب دون تحديد لنوع الجزاءات ما يجوز توقيعها لا يجوز ، فإن النص على هذا الوضع يجب أن يؤخذ على إطلاقه ، وبالتالي يكون من حق الجهة المنتدب إليها الموظف أن توقع عليه عقوبة الفصل . ولما كان هذا الحكم المنتدب إليها الموظف أن توقع عليه عقوبة الفصل . ولما كان هذا الحكم قد ورد على المادة ٨٥ المشار إليها ، وهي خاصة بتأديب الموظفين المعينين على وظائف دائمة ، فإن الحكمة التي من أجلها تقرر هذا أنها تمنى من باب أولى وبطريق القياس



على تأديب الموظفين الخارجين عن الهيئة والمنتخبين مؤقنا للعمل  
بوظيفة أخرى ، ومن ثم فقد كان من سلطة الإصلاح الزراعي  
أن يوقع عقوبة الفصل على الطاعن » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان جهة الحكومية  
التي يمار أو يندب اليها أحد العاملين بالقطاع العام تكون  
هي المختصة بتعيينه عن المخالفات التي يرتكبها إبان ندبه أو  
إعسارته ، وخضوع هذا العامل للنظام التأديبي الواجب التطبيق  
في تلك الجهة .

( ملف ١٤٣/٢/٨٦ - جلسة ١٩٧١/٥/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٠ )

##### المبدأ :

السلطة المختصة بتأديب المستخدم الخارج عن الهيئة  
خلال مدة ندبه الى وزارة أو مصلحة - هي الجهة التي يندب  
اليها .

##### ملخص الفتوى :

ان ولاية التأديب معقودة أصلا للسلطة الرئاسية للموظف  
بمقتضى حقها في الاشراف على عمله اشرافا يبيح لها الإحاطة  
بعمله وتقديره في ضوء ملابساته وظروفه الخاصة - فإذا  
أخطأ أو أخل بواجب من واجبات وظيفته تكون هي أقدر من  
سواها على تقدير مدى خطئه وما يستتجبه من جزاء بحكم  
اشرافها ورقابتها لعمله ، ومن ثم يكون منطوق هذه الولاية  
هو حق الاشراف على أعمال الموظف ورقابته ، فحيث يكون  
هذا الاشراف تكون السلطة التأديبية - وعملا بهذا الأصل  
تدارك المشرع مآلاته عند وضع المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠



لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، من تنظيم تأديب الموظفين عند نذبهم للعمل بجهة اخرى فاضاف اليها بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ فقرة جديدة تخول الجهة التى يندب الموظف العمل بها سلطة تأديبية عن المخالفات التى يرتكبها خلال مدة نذبه . وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون مبريرا لتعديل النص « ان الجهة التى وقعت المخالفة فيها ، وهى الجهة التى يندب الموظف للعمل بها ، هى اقدر الجهات على تقدير مدى جسامة المخالفة ، وبالتالي على تقدير العقوبة الواجبة الرادعة ، كما ان هذه الجهة هى ذات الشأن فى مجازاة الموظف عما يتبع منه من مخالفات اثناء قيامه بالعمل فيها ، أما مصلحته الأصلية فهى بمعية كل البعد عن الجهة التى وقعت فيها المخالفة مما يتعذر معه الإحاطة بظروفها وملابساتها » .

وهذه النقرة الجديدة انها تجبر اصلا عاما من اصول تأديب عمال المرافق العامة وتحدد الجهات المختصة بتأديبهم ، وليست نصا استثنائيا مقصورا على الموظفين دون سواهم ، ومن ثم يتمين اعمال هذا النص وتطبيقه فى شأن المستغدين عن الهيئة اسرة بالموظفين العموميين دون حاجة الى نص خاص يقضى بسريته عليهم .

وعلى هذا تكون الجهة التى يندب اليها المستخدم الخارج عن الهيئة هى المختصة بتأديبه عن المخالفات التى يرتكبها خلال مدة نذبه للعمل بها .

( فتوى ٨٢ — فى ١٩٥٩/٢/٧ )



## قاعدة رقم ( ٢٩١ )

### المبدأ :

ان الجهة المختصة بقضايا العمال المعر الى مدرسة  
خاصة ووضع تقارير الكفلية عن اعماله هي الجهة المعر  
اليها .

### ملخص الفتوى :

المشرع اجاز في قوانين الخدمة المدنية المتعينة بدأ من  
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . اعارة العامل للعمل في الداخل  
أو الخارج سواء في جهة علمية او جهة خاصة . وهو ما اكدته  
القوانين المتلاحقة ثم المادة ٥٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨  
بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة : كما اجازت  
المادة ٦٨ من قانون التعليم الصادر به القانون رقم ١٣٩ لسنة  
١٩٨١ ومن قبله المادة ٣٠ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ ،  
للمدارس الخاصة الاستعانة بالمدرسين العاملين في المدارس  
الرسمية على سبيل الاعارة وتحدد شروطها ومدتها بقرار من  
وزير التعليم . وبذلك فانه مبدأ اعارة العاملين بالدولة الى  
الجهات الخاصة مستقر منذ العمل القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ ، وهو مقرر بصريح نص قانون التعليم بالنسبة الى  
المدرسين العاملين بوزارة التربية والتعليم . وقد قضت الفقرة ٤  
من المادة ٨٢ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باختصاص الجهة  
المعر اليها العامل بالتحقيق معه وتادييه عن المخالفات التي  
يرتكبها خلال فترة الاعارة وهو حكم وضع لأول مرة في  
المادة ٤٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . وقضت المادة ٨٠



من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ في شأن التعليم الخاص بأن تضع المدرسة الخاصة لائحة للجزاءات التي يجوز توقيعها على المعلمين بما لا يتعارض مع احكام قانون العمل مسترشدة في ذلك بلائحة الجزاءات المرتبة بالقرار المذكور ولما كان المستفاد من صراحة هذه النصوص ان الجهة المنتدب او المعار اليها المعلم هي المختصة دون غيرها بالتحقيق معه وتانيه عن المخالفات التي يرتكبها خلال فترة النوب او الامارة باعتبار ان المخالفة تقع اخلايا بالواجبات الوظيفية في هذه الجهة وهي اقدار من غيرها على تقدير نوع الخطأ وما يستتبعه من جزاء بحكم اشرافها ورقابتها عليه . والشرع لم يخرج في ذلك عن الاصل العام المقرر في تأديب المعلمين والذي يربط بين سلطة الاشراف وسلطة التأديب ، كما انه لم يفرق حسب طبيعة الجهة المعار او المنتدب اليها للمعلمين سواء اكلن النوب او الامارة لجهة خاضعة لذات النظام القانوني الذي يخضع له المعلم في الجهة المنتدب او المعار منها ام لجهة القبول باعتقاد الاختصاص للجهة المنتدب او المعار اليها المعلم بالتحقيق معه وتاديبه .

واذا اجاز المشرع اعلارة المدرسين المعلمين في المدارس الرسمية والخاضعين لاحكام نظام المعلمين المدنيين بالدولة للمدارس الخاصة الخاضعة لاشراف وزارة التربية والتعليم - والتي يسرى على المعلمين بها فيها يرد بشأنه نص خاص في قانون التعليم لاحكام قانون العمل - فلان هذه الاجارة تجعل الاختصاص في التحقيق مع المدرسين المعلمين بتلك



المدارس على سبيل الاعارة من المدارس الرسمية وفي تأديبهم  
عن المخالفات التي تقع منهم اثناء فترة الاعارة للمدارس  
المختصة نفسها وفقا للاجراءات المتصوص عليها في لائحة  
الاجراءات الخاصة بكل مدرسة خاصة والتي توضع - كما  
سبق البيان - على غرار اللائحة المرفقة بقرار وزير التربية  
والتعليم رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه . ولا يجوز القول  
بعدم جواز تسليط جهة اهلية خاصة على موظف عام ،  
فان هذا القول ولئن كان يصدق في ظل العمل باحكام القانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها الذي خص الجهة المعار اليها  
العمال بالتحقيق معه وتأديبه ، لم يعد له محل في ظل نص  
المادة ٨٢ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها ، ولا  
يجوز تخصيص ارادة المشرع التي جاءت مطلقة ولم تفرق في  
تحديد الجهة المختصة بالتأديب بحسب طبيعة الجهة المعار  
اليها العمال .

ومن حيث انبه بالنسبة الى السلطة المختصة بوضع تقارير  
تكميلية عن العمال المعار الى مدرسة خاصة ابان فترة  
اعارته ، فقد تكلفت المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨  
مكلف البيان بتحديد هذه السلطة : فقضت انه في حالة اعارة  
العمال داخل الجمهورية او نجبه او تكليفه تختص بوضع التقرير  
انتهائي منه الجهة التي قضى بها المدة الاكبر من السنة التي  
يوضع منها التقرير . وبذلك يكون المشرع قد حدد حسبما  
يجب من المذكرة الايضاحية للقانون المذكور بما لا مجال معه  
للاختلاف في التفسير او التطبيق الجهة التي تختص بوضع  
لتقرير النهائي عن العمال المعار .

ولما كانت الاعارة الى المدارس الخاصة الخاضعة لائمرانه



وزارة التربية والتعليم جاتزة قانونا بالنسبة للمدرسين العاملين بالمدارس على ما سبق فان مؤدى ذلك انعكس الاختصاص للمدرسة الخاصة بوضع تقرير الكفاية عن المدرس المعائر اليها من مدرسة رسمية طالما قضى بها المدة الاكبر من السنة التى يوضع عنها التقرير وذلك وفقا للاجراءات المنصوص عليها فى قرار وزير التربية والتعليم رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه . ولا وجه للقول بان هذا الاختصاص من شأنه ان يفقد المرس المعار العديد من الضمانات التى يتمتع بها اقرانه فى المدارس الرسمية : كاعتداد التقرير من لجنة شئون العاملين والتنظلم من تقرير الكفاية الى لجنة التنظيم فضلا عن انحسار وصف القرار الادارى عن تقرير كفايته الذى تضعه وتعتمده السلطة المختصة بالمدرسة الخاصة الامر الذى يستحيل معه الطعن عليه امام القضاء الادارى ، لان هذا القول فضلا عن تعارضه مع صراحة النصوم فاقه مردود عليه بان القرار الوزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ ، ملقاه الريان قد وضع من القواعد والاجراءات ما يكفل تحقيق الضمانات الكافية للمدرس المعار الى مدرسة خاصة ، اذ احالت المادة ٧٠ من هذا القرار الى نظام تيسر كفاءة الاداء المعمول به بالمدارس الرسمية من حيث المواعيد والنماذج المستخدمة فى تقدير الكفاية والاعلان بالتقرير ، واخيرا فان الاعارة لا تنشا الا بموافقة المرس المعار نفسه وهو يملك دائما انهاءها فى اى وقت اذا وجدها تلحق به ضررا على اى وجه : فهو بالخيار دائما بين الاستمرار فى الخضوع لهذا النظام الخاص باستمرار موافقه على الامثلة او تطع ملته بهذه الجهة الخاصة والعودة الى الخضوع



لنظام الذى يخضع له فى الجهة المعيرة وذلك بعدم موافقته على استمرار اعارته الى هذه الجهة الخاضعة ، وليس من شأن اعادة العمل تقرير النظام القانونى الجهة الممار اليها ولا استصحابه النظام القانونى المفير فى الجهة الممار فيها .

( ملف ٢٩٥/٦/٨٦ - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٢ )

المبدأ :

اختصاص الجهة الممار اليها العمل بتأديبه منوط بان تكون من الجهات التى تملك قانونا توقيع الجزاءات التأديبية - تخلف الحكة فى حالة الامارة الى جهة لا تملك توقيع الجزاءات التأديبية - اختصاص الجهة الأصلية التى يتبهما العمل بمسائله تأديبيا عما وقع منه خلال الامارة .

ملخص الحكم :

ان النصاب من استقراء الأحكام الخاصة بالتحقيق مع العاملين وتأديبهم التى تضمنها نظام العمالين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - الذى وقعت فى ظله المخالفات المسندة الى المخالف - وتلك التى نص عليها نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ان المشرع حدد فى المادة ٦١ من النظام الأول التى تقابله المادة ٥٧ من النظام الثانى الجزاءات التأديبية التى



يجوز توقيعها على العاملين والتي ندرج بالنسبة لطائفة منهم من الإنذار الى الفصل من الخدمة مع جواز الحرمان من المعاش أو المكافأة في حدود الربع وتصل الجزاءات بالنسبة للطائفة الأخرى من العاملين إلي الاحالة الى المعاش والعزل من الوظيفة مع جواز الحرمان من المعاش أو المكافأة وفي حدود الربع أيضا . كما حدد المشرع في المادتين ٦٣ من النظام الأول و ٥٨ من النظام الثاني ، السلطات التأديبية التي تختص بتوقيع الجزاءات التأديبية المشار اليها ، ومبيننا نطاق اختصاص كل من السلطات الإدارية والمحكمة التأديبية في هذا الشأن ، وأردف ذلك في الفقرة الأخيرة من كل من هاتين المادتين وبمسيغة تكاد أن تكون واحدة انه في حالة اعادة العامل أو نفيه للقيام بعمل وظيفية تكون السلطة التأديبية بالنسبة إلى المخالفات التي يرتكبها في مدة اعارته أو نفيه هي الجهة التي اعير اليها أو نحب للعمل بها .

ومن حيث ان مفاد النصوص السالفة البيان ان المشرع ناطق بالسلطات التأديبية في الجهات التي يعار اليها العاملون المدنيون بالسدولة أو يتدبون للعمل بها الاختصاص في تأديب هؤلاء العاملين بالنسبة الى ما يرتكبونه من مخالفات في مدة اعارتهم أو ندهم وسلب المشرع بذلك كل اختصاص للجهة الأصلية التي يتبعها العامل في أن تنظر فيما اقترعه أثناء اعارته أو نديه من مخالفات أو فيما قد يترتب على هذه المخالفات من انعكاسات تخذل سمعته وتسوء الى سلوكه في عمله الأصلي . وبديهي أن هذا الحكم لا تتحقق حكمته الا اذا كانت السلطة التأديبية في الجهة التي يعار اليها العامل أو ينتدب للقيام بالعمل فيها



تملك قانونا بتوقيع جزاءات تأديبية على العاملين المعارين اليها أو المتدربين للقيام بالعمل فيها من جنس الجزاءات التي يخضع لها هؤلاء العاملون في الجهات الأصلية التي يتبعونها ، وذلك استهدافا للمساواة بين العاملين المدنين بالدولة سواء منهم من يمارس أعباء وظيفته الأصلية أو يباشر عملا آخر في جهة أخرى بطريق الإعارة أو النخب . وهذا المعنى هو ما يتبادر فمه من سياق نصوص المواد الخاصة بالتحقيق مع العاملين وتأديبهم سائلة البيان ، فقد ربط المشرع بين السلطات التأديبية وبين الجزاءات التأديبية أنى نص عليها عندما حدد اختصاص كل سلطة منها بتوقيع جزاءات تأديبية معينة ، على وجه يتحدد معه أن المشرع قد قصد من عبارة السلطات التأديبية في حكم الفقرة الأخيرة من كل من المادة ٦٣ من نظام العاملين المدنين بالدولة السابق والمادة ٥٨ من نظام العاملين المدنين بالدولة القائم ، انها هي السلطات التأديبية التي تملك قانونا الاختصاص بتوقيع جزاءات تأديبية مماثلة للجزاءات التي تملكها السلطات التأديبية في الجهاز الإداري أو من جنسها ، بمعنى انه يكون من شأنها ان تمس أساسا المركز الوظيفي الأصلي للعامل أو الحقوق المتبقة عنه ، كالتخمس من مرتبه ووقفه عن العمل وتأجيل موعد استحقاق علاواته والحرمان منها وتتجاوز ذلك الى انتهاء الرابطة الوظيفية ذاتها كما هو الشأن بالنسبة للفصل والعزل من الخدمات والاحالة الى المعاش وتنتطرق الى حقوق العامل بعد انتهاء خدمته كالحرمان من المعاش أو المكافأة في حدود الربع مثلا . ومن ثم فانه اذا امتنع قانونا على السلطات التأديبية ، في الجهات التي يعار اليها العاملون المدنيون بالدولة أو ينتسبون للقيام بالعمل



المشار إليها ، فأنها لا تعد في مفهوم القانون المذكور من السلطات التأديبية التي تجب سلطة الجهات الأصلية التي يتبعها العامل في النظر فيها يرتكبه من مخالفات أثناء فترة إعارته أو ندبه للعمل ويكون لها ثمة انعكاس على سلوكه العام في عمله الأصلي من حيث الإخلال بكرامتها ومقتضياتها .

ومن حيث أن النيابة الإدارية قد نسبت إلى المخالف ارتكاب أمور في دولة الجزائر أثناء فترة إعارته للعمل بالتدريس فيها من شأنها أو ثبتت في حقه — أن تصفه بالخروج على ما يجب أن يتصف به العاملون بعامة ومربوط النشء بخاصة من التحلى بواجبات السلوك الطيب والسمة الحميدة والحرص على سمعة مصر والمصريين في الخارج والبعد عن كل ما يسيء إليها ، الأمر الذي ينعكس أثره ولا شك على سلوكه العام في عمله الأصلي من حيث الإخلال بكرامته ومقتضياته ويشكل بهذه المثابة مخالفة إدارية تستتبع المساطة التأديبية . وإذا كان الأمر كذلك وكانت الجهة المعار إليها المخالف المذكور إحدى الدول العربية التي لا سلطان لها لها قانونا على الرابطة الوظيفية التي تربط العاملين المصريين بالجهاز الإداري المصري ، وبالتالي لا يمتد سلطانها إلى المساس بالمراكز القانونية المترتبة على هذه الروابط ، فأنه ترتيبا على ذلك لا تملك دولة الجزائر ، أن توقع على المخالف جزاءات تأديبية تمس الرابطة الوظيفية المشار إليها ، كالخسوم من مرتبه أو وقفه عن عمله الأصلي أو تأجيل موعد علاواته المستحقة له في مصر أو حرمانه منها أو فصله من خدمة الحكومة المصرية أو عزله أو إحالته إلى المعاش أو المساس بما يستحقه من معاش أو مكافأة مهما كانت جسيمة المخالفة



فيها ، ان توقع عليهم جزاءات لها سمات الجزاءات التأديبية  
المسنودة اليه ، وكل ما تملكه في هذا الشأن هو مجرد توقيع  
جزاءات تمس الروابط الناشئة عن الاعارة فقط وهي تلك التي تتعلق  
بالمزايا المالية المترتبة على هذه الاعارة أو إنهائها دون ان يتعدى  
اثرها الى الرابطة الأصلية التي تربط هاذ العامل بوظيفته  
الأصلية ، وهو الأمر الذي سلكته دولة الجزائر فعلا عندما  
انتهت امارته باعتباره ان هذا الاجراء هو اتمى ما تملكه حياله .  
ومن ثم فلا يسوغ القول - على ما ذهب اليه الحكم المطعون  
فيه - بأن تدبيب المخالف عن المخالفة التي ارتكبها خلال  
فترة اعارته في الجزائر معقودة قانونا للجهة المعار اليها هذا  
العامل دون الجهة المعيرة ، وأنه بالتالي لا اختصاص بالحكمة بنظر  
هذه المخالفة ، لا يسوغ هذا القول لأن مؤداه ان تسلب  
السلطات التأديبية في مصر حق مساعلة العامل المذكور مهما  
كانت درجة جسامته خروجه على مقتضيات وظيفته الأصلية  
ومهما تراعى لها ان ما نسب اليه يستتبع المؤاخذة التأديبية  
الرادعة ، وذلك في الوقت الذي لا تملك فيه السلطات التأديبية.  
في دولة الجزائر ممارسة هذا الاختصاص قانونا تبيله .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه - وقد أخذ بغير هذا  
النظر - وقضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر المخالفة المنسوبة  
الى المخالف ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم  
ينعين الحكم بقبول الطعنين شكلا وفي موضوعها بالفاء الحكم  
المطعون فيه والحكم باختصاص المحكمة التأديبية للعاملين  
بوزارة التربية والتعليم بنظر الدعوى وبإعادتها اليها للفصل  
في موضوعها مع الزام المطعون ضده مصروفات الطعن الختام  
من النيابة الادارية .

( طعن ٥٠٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١ )



قاعدة رقم ( ٢٩٣ )

المبدأ :

تسلط المشرع في المادة ٦٣ من نظام الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالسلطات التأديبية في الجهات التي يمار إليها الماملون المدنيون بالدولة أو ينتدبون للعمل بها الاختصاص في تأديب هؤلاء الماملين بالنسبة الى ما ركبونه من مخالفات في مدة امارتهم او نذبتهم - عدم اختصاص الجهة الاصلية التي يتبعها المامل في ان تنظر فيها اقترافه أثناء امارته او نذبه من مخالفات - هذا الحكم لا يتحقق حكمته الا اذا كانت السلطة التأديبية في الجهة التي يمار إليها المامل او يندب للقيام بالعمل فيها تملك قانونا توضح جزاءات تأديبية على الماملين الممارين إليها او المنتدبين للقيام بالعمل فيها من جنس الجزاءات التي يخضع لها هؤلاء الماملون في الجهات الاصلية التي يتبعونها - نتيجة ذلك : اذا امتنع قانونا على السلطات التأديبية في الجهات التي يمار إليها الماملون المدنيون بالدولة او ينتدبون للقيام بالعمل بها ان توقع عليهم جزاءات لها سمات الجزاءات التأديبية فانها لا تعد في مفهوم القانون المذكور من السلطات التأديبية التي تعجب سلطات الجهات الاصلية التي يتبعها الماملون بوصفها صاحبة الاختصاص الاصيل - تطبيق : جميعات تعاونية - خضوع ملاقة العمل التي تربط الجمعيات التعاونية بالماملين بها لاهكام القاتون الخاص - لا يستقيم لهذه الجمعيات الاختصاص في ان توقع على الماملين الممارين إليها من الجهات الحكومية او العامة



«الجزاءات التأديبية - اختصاص الجهة الأصلية التي يتبعها هؤلاء  
العمالين بتأديبهم عن المخالفات التي يرتكبونها خلال مدة اعارتهم  
أو نديبهم .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يبين  
من استقراء أحكام نظام العمالين المدنيين بالدولة الصادر  
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي يحكم المنازعة الماثلة أن  
المشرع ناطق في المادة ٦٣ منه بالسلطات التأديبية في الجهات التي  
يعمل بها العاملون المدنيون بالدولة أو ينتدبون للعمل بها  
الاختصاص في تأديب هؤلاء العمالين بالنسبة الى ما يرتكبونه من  
مخالفات في مدة اعارتهم أو نديبهم ، وسلب المشرع بذلك كل  
اختصاص للجهة الأصلية التي يتبعها العامل في أن تنظر فيها  
اقتصره أثناء اعارته أو نجبه من مخالفات أو نديبها قد يترتب على  
هذه المخالفات من انكاسات تخدش سمعته وتسوء الى سلوكه  
في عمله الأصلي . ويدهى أن هذا الحكم لا تتحقق حكيمته الا  
إذا كانت السلطة التأديبية في الجهة التي يمار اليها العامل  
أو ينتدب للقيام بالعمل فيها تلك قانونا توقيص جزاءات  
تأديبية على العمالين المعارين اليها أو المتقدين للقيام بالعمل  
فيها من جنس الجزاءات التي يخضع لها هؤلاء العاملون في  
الجهات الأصلية التي يتبعونها ، وذلك استهدافا للمساواة بين  
العمالين المدنيين بالدولة سواء منهم من يمارس أعمالا وظيفته  
الأصلية أم يمارس عملا آخر في جهة أخرى بطريق الاعارة  
أو النديب . وهذا المعنى هو ما يتبادر فمه من سياق نصوص



المادتين ٦١ و ٦٢ من القانون المذكور الخامسة بالتحقيق مع العاملين وتاديبهم ، فقد ربط المشرع بين السلطات التأديبية وبين الجزاءات التأديبية التي نص عليها عندما حدد اختصاص كل سلطة منها بتوقيع جزاءات تأديبية معينة على وجه يتحدد معه أن المشرع قد تعمد من عبارة السلطات التأديبية في حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٢ سالف الذكر ، أنها هي السلطات التأديبية التي تملك قانونا الاختصاص بتوقيع جزاءات تأديبية مماثلة للجزاءات التأديبية التي تملكها السلطات التأديبية في الجهاز الإداري أو من جنسها ، بمعنى أن يكون من شأن هذه الجزاءات أن تمس أساسا المركز الوظيفي الأصلي للعامل أو الحقوق المنبثقة عنه ، كالخمس من مرتبه الأصلي ووقفه عن العمل وتأجيل موعد استحقاق علاواته والحرمان منها وتجاوز ذلك إلى إنهاء الرابطة الوظيفية ذاتها كما هو الشأن بالنسبة للتعزل والعزل من الخدمة والإحالة إلى المعاش وتطرق إلى حقوق العامل بعد انتهاء خدمته كالحرمان من المعاش أو المكافأة . ومن ثم نراه إذا امتنع قانونا على السلطات التأديبية في الجهات التي يعاد إليها العاملون المدينون بالدولة أو ينتدبون للقيام بالعمل بها ، أن توقع عليهم جزاءات لها سمات الجزاءات التأديبية المشار إليها ، فاتها لا تعد في مفهوم القانون المذكور من السلطات التأديبية التي تحجب سلطات الجهات الأصلية التي يتبعها العاملون بوصفها صاحبة الاختصاص الأصلي في مراقبة سلوك العاملين بها وفي توقيع الجزاءات التأديبية القانونية التي تمس حقوقهم الوظيفية الأصلية جزاء ما يترفعونه من ائثار سواء في نطاق العمل الأصلي أو خارجه إذا كان لها ثمة انعكاس على سلوكهم العام في عملهم الأصلي من حيث



٢٨ الاخلال بكرامة الوظيفة ومقتضياتها وهو ما لا تملكه الجهات  
المعار اليها العمال أو المنتدب اليها اذا كانت لا تخضع للنظم  
الوظيفية للعاملين المدنيين بالدولة او ما يماثلها ، ويتبادر هذا  
المعنى مما نصت عليه الفقرتان الاولى والثانية من المادة ٦٣ المشار  
اليها اذ ناطت أمر تاديب العاملين الخاضعين لاحكام هذا  
القانون بالسلطات الرئاسية لهم ممثلة في الوزير ووكيل الوزارة  
ورئيس المصلحة كما يتجلى ذلك أيضا في ان الفقرة الأخيرة  
من تلك المادة الحقت الندب بالامارة واذ كان الندب بحسب نص  
المادة ٤٣ من ذات القانون لا يكون الا لجهة عامة فان المشرع  
بذلك يكون قد استهدف بنص المادة ٦٣ سائفة الذكر حالات  
الندب والامارة للجهات الحكومية والمصالح دون غيرها ، وما  
يقطع في سلامة هذا الفهم ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من  
المادة ٦٣ المشار اليها من أن يكون العامل معمارا او منتدبا  
للقيام بعمل وظيفية اخرى وهو ما لا يتأتى الا اذا كانت الاعارة  
او الندب الى جهة تطبق على العاملين بها نظام العاملين  
المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف  
الذكر أو نظاما آخر يماثله .

ومن حيث ان جمعيات التعاون للاملاح الزراعى وفقا لاحكام  
المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعى  
معدلا بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣ ومذكرتيهما الايضاحيتين -  
الذين صدر في ظلها القرار المطعون فيه - لا تعدو بفروعهما  
المختلفة المحلية والمشاركة والعامة وما اليها ان تكون جمعيات  
تعاونية تخضع بوجه عام لاحكام تاننون الجمعيات التعاونية  
الصادر بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الى جانب الاحكام التى



تص عليها قاتنون الاصلاح الزراعى . ولما كثت علاقة العمل التى تربط الجمعيات التعاونية بالمعاملين بها تخضع لاحكام القانون الخاص وكان قاتنون الاصلاح الزراعى لم يفسر من طبيعة هذه العلاقة فانه من ثم لا يستقيم لهذه الجمعيات الاختصاص فى ان توقع على المعاملين المعارن اليها من الجهات الحكومية او العامة الجزاءات التى تمس الحقوق الوظيفية المنبثقة عن الوظيفة الاصلية كالخصم من المرتب الاصلى وما اليه وبهذه المثابة فانه لا يسوغ القول بفعل يد السلطات العامة من متبعية المعاملين المعارن منها الى مثل هذه الجمعيات وتاديبهم عن المخالفات التى يرتكبوها خلال مدة اعارتهم طالما انطوت هذه المخالفات على سلوك غير تميم يعكس اثره على الوظيفة العامة والثقة الواجب توافرها فيها وفى شافليها .

ومن حيث ان الهيئة العامة للاصلاح الزراعى قد ارتأت ان ما ارتكبه المدعى ابان اعارته الى الجمعية التعاونية العامة للاصلاح الزراعى يخل بالثقة الواجب توافرها فى المعاملين بالهيئة بان رئيس الهيئة المدعى عليها اذ نشط الى اصدار القرار المطعون فيه فى شقه الخاص بمجازاة المدعى بالخصم من أجره خمسة عشر يوما مما اقتصره من مخالفات فى الجمعية المذكورة ورأى للمالح العام نقله الى عمل لا يتصل بالجمهور فانه يكون قد صدر من السلطة المختصة باصداره وكان يتعين من ثم مخاصمة هذا القرار بتمثيه المثار اليها بدموى الالفاء خلال المواعيد المقررة قلنونا واذا تمام المدعى دعواه بطلب الفاء القرار بشرطيه المذكورين بعد انتفاء هذه المواعيد على ما جاء بالاسباب التى استند اليها الحكم المطعون فيه



والتي تأخذ بها هذه المحكمة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب وجه الحق والقانون بما لا يطعن عليه .

ومن حيث أنه من الزام المدمى بسداد مبلغ ٣٩٣ مليون و١٦١ جنيه قيمة ثلث العجز في عهدة أمين مخزن لنكتول وأبو كساه من محصول الطماطم والأفناس المدعة لثمنيتها ، فإن الدموى بالنسبة لهذا الشق من القرار من دعاوى الاستحقاق التي لا تنتقيد في اقتبلها بمواعيد دموى الألفاء ويكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب فيما قضى به من عدم قبول الدعوى شكلا بالنسبة لهذا الطلب ويتمين من ثم الحكم بالفائه في هذا الشق منه .

ومن حيث أن الثابت أن المبلغ المشار اليه مستحق للجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي ولا شأن للهيئة العامة للإصلاح الزراعي بتحصيله ، فإن الاختصاص بالمطالبة بهذا المبلغ والعجز بمقتضاه يتمتد للجمعية المذكورة دون سواها ، وأذ تصدت الهيئة لالزام المدمى بتسديد هذا المبلغ ، ولم يتم بالأوراق ما يفيد أن الجمعية قد نشطت الى اتخاذ الإجراءات القانونية لاستدعاء حقها والتفويض به فإن الهيئة بذلك تكون قد جاوزت اختصاصها ويتمين من ثم القضاء بإلغاء قرارها في هذا الشق منه .

( طعن ٣٧٩ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢١ )



### قاعدة رقم ( ٢٩٤ )

#### المبدأ :

جواز اعارة الموظف لجهة خاصة - الامارة لجهة خاصة  
لا تقطع صلة الموظف بالجهة المقيمة - اثر ذلك - عدم  
اختصاص الجهة الخاصة بالحكمة التأديبية للموظف - لزوم  
ابلاغ المخالفة للجهة المقيمة لتتخذ الاجراء القانوني قبيل  
الموظف المعار .

#### ملخص الحكم :

ان البند ( ١ ) من المادة ٥١ المعدلة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة قد نص على انه « يجوز اعارة الموظفين الى الحكومات والهيئات الوطنية والاجنبية والدولية كما تجوز اعارتهم الى المصالح الخاصة .

ولا يجوز اعارتهم الى الهيئات المحلية والمؤسسات الاهلية داخليا الا اذا توافرت فيهم مؤهلات وميزات خاصة يعترف وجودها في غيرهم وفي حالة الضرورة القصوى وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ .

وتدخل مدة الامارة في حساب المعاش أو المكافاة أو حساب صندوق الادخار والتأمين واستحقاق التقاعد والترقية .

ويشترط لاتباع الامارة موافقة الموظف عليها كتابة .

( م ٢٨ - ج ٩ )



والمستفاد من هذا النص أولا : ان الموظف المعار لا تنقطع صلته بالجهة المعيرة وانما هو يعمل فقط في الجهة المستعيرة وثانيا : ان الامارة يجوز ان تكون لمصلحة خاصة .

ومع بقاء علاقة الموظف بالجهة الحكومية المعيرة ، فان هذه الامارة ان كانت لجهة خاصة ملائكة هذه الجهة محاكمة الموظف الحكومي تأديبيا لان القوانين واللوائح جعلت المحاكمة التأديبية للموظف الحكومي طبقا لنظم التأديب الحكومية بما لا يسمح لغير الحكومة بالتخاذ هذا الاجراء ضد الموظف الحكومي فلا يجوز والحالة هذه تسليط جهة اهلية خاصة على موظف حكومي عام ، وهذا ليس معناه امالات الموظف المعار لجهة اهلية من العتاب بل على الجهة الاهلية المستعيرة ان تبلغ الامر للجهة المعيرة لتتخذ الاجراء القانوني في مثل هذه الحالة ، والقول بغير ذلك فضلا عن انه يجافي طبيعة العلاقة بين الموظف الحكومي المعار وبين الجهة الاهلية المستعيرة - فضلا عن ذلك فانه يجعل الموظف الحكومي خاضعا في تأديبه لجهات اهلية متعددة لكل نظايها التأديبي الخاص او لقانون عقد العمل الفردي بما فيه من اجراءات تجافي العلاقة التي بين الحكومة والموظف العام وتجعله في حكم موظف خاص على علاقة خاصة بجهة اهلية خاصة وهو منسوخ لطبيعة العلاقة وتحويل لها بما لا يتفق وتبعيته للجهة المعيرة وبما يفقده الضمانات التي نصت عليها نظم التأديب الموحدة او التشابهة في الحكومة وفروعها وما هو ملحق بها او تابع لها من جهات عملة .

وترتيبا على ما تقدم فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه



من أن الموظف المعار تنفصم علاقته الوظيفية بالجهة المعيرة  
فليس لها سلطة تأديبية عليه ، هذا القول غير صحيح لما  
فيه من مخالفة لأحكام المادة ٥٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ اذ تقول « عند اعادة أحد الموظفين تبقى وظيفته خالية  
ويجوز شغل الوظيفة بصفة مؤقتة في احدى درجات التعيين  
على أن تخلى عند عودة الموظف كما يجوز في احوال  
الضرورة التصوي شغل الوظيفة بدرجةها بقرار من الوزير المختص  
يعد موافقة وزير المالية والاقتصاد وعند عودة الموظف المعار  
يشغل الوظيفة الخالية من درجته أو يشغل درجته الأصلية  
بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تخلو من  
درجته » . فهذه المادة تبقى على رابطته في فترة الامارة  
تذكرها الاثار التي عددها عجز الفقرة ( ١ ) من المادة ٥١ السالف  
ذكرها وهي ليست واردة على سبيل الحصر كما ذهب الحكم المطعون  
فيه بدليل الاثار التي ذكرتها المادة التالية لها .

ويمكن القول - استنادا الى المادة ٨٢ من القانون رقم  
٢١٠ لسنة ( ١٩٥١ ) التي تنص على ان « كل موظف يخالف الواجبات  
المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في  
اعمال وظيفته بمواقف تأديبية وذلك مع عدم الإخلال بتوقيع  
العتوبات الجنائية » - أن هذه المادة تقرر قاعدة عامة مفادها  
ان مناسط السلطة التأديبية هو قيام الرابطة الوظيفية وجودا  
وعندا اذ حيث تقوم هذه الرابطة تقوم السلطة وحيث تنعدم  
الأولى تزول الثانية .

ولا نال من هذه القاعدة ما استحدثه المشرع أخيرا عندما مدد  
قانون الموظف بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ وأدخل عليه المادة  
١٠٢ مكررا ثانيا التي تنص على أنه « تجوز اقامة الدعوى التأديبية



عن المخالفات المالية والإدارية على الموظف الذى يكون قد ترك  
الخدمة لأى سبب كان ، وفى هذه الحالة يجوز الحكم عليه  
باعتدائى العقوبات الآتية :

أولا — الحرمان من المعاش مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر . .

ثانيا — الحرمان من المعاش كله أو بعضه من تاريخ الحكم .

ثالثا — غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز المرتب  
الاجبائى الذى كان يتقاضاه وقت وقوع المخالفة ، وتستوفى هذه  
الغرامة بالخصم من معاشه أو مكافأته أو المال المدخر ان وجد  
ذلك أو بطريق الحجز الإدارى على جميع أموال المحكوم عليه .

ولا ينال منها أيضا التعديل الذى أدخله على المادة ٨٥  
من قانون التوظيف بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٣ يجعل سلطة  
القائىب على الموظف المنتسب لجهة المنتسب إليها لأن فى ذلك  
كله ما يوحى بأن المشرع يستشعر بوجودها دائما فإذا أراد الخروج  
عليها جاء بحكم صريح ، وآية ذلك أنه غاير فى العقوبات  
التي يمكن توقيعها على الموظف الذى انقضت رابطةه بها يتحقق  
منغ ما آلت إليه هذه الرابطة بعد الانفصال .

( طعن ٣٩٥ لسنة ٥ ق — جلسة ١١/٢٦/١٩٦٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٥ )

المبدأ :

منطق المسئولية القترية عن فعل الغير هو قيام  
السلطة الفعلية المنصبة على الرقبة والتوجيه فى عمل معين  
يقوم به أصحاب التبوع — تتبع الجهة الخاصة المستعمرة



بسلطة الرقابة والتوجيه على الموظف المعار لها - نهوض  
المسئولية المدنية قبلها بوصفها المبررة - لا يفر من ذلك  
كون الموظف المعار خاضعا للسلطة التأديبية للجهة المبررة .

#### ملخص الحكم :

ان ما جاء في الحكم المطعون فيه تبريرا لما ذهب اليه  
من اختصاص الجهة الخاصة المستعمرة بمحاكمة الموظف المعار  
تأديبيا بمقولة أن الموظف قد يصل بذلك الى جريمة جنائية  
يترتب عليها المطالبة بالتعويض فيكون المسئول منها هو رب  
العمل دون الجهة الحكومية المبررة . هذا القول غير صحيح  
اذ ان نطاق المسئولية المترتبة من فعل الغير هو قيام السلطة  
التأديبية النصية على الرقابة والتوجيه في عمل معين يقوم  
به التابع لجسباب التبوع وإن سلطة الرقابة والتوجيه على  
الموظف المعار هي الجهة المستعمرة بغير نزاع ، ومن ثم  
تنتهز المسئولية المدنية قبلها بوصفها الجهة المبررة اذا ما أخطأ  
المعار خطأ نجم عنه ضرر للغير ، ومع هذا فإنه يظل خاضعا  
للسلطة التأديبية للجهة التي أمارته لاختلاف الأسس الذي  
تقوم عليه المسئولية المدنية والمؤاخذة التأديبية .

١٤ يونيو ١٩٥٥ لينة ٥. ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٦

#### قاعدة رقم (٢٩٦)

#### المبدأ :

اختصاص المجالس المحلية في شئون التربية والتعليم  
يقتصر على الاشراف على اجتمعات النقل في المدارس التي



يسديها كل مجلس — الامتحانات العامة ومنها الشهادة الإعدادية. لا تتبع المجالس المحلية وإنما تتبع وزارة التربية والتعليم — تكليف مدرس بينها بالمعاونة في أعمال طبع الامتحانات العامة هو في واقع الأمر انتدابا لوزارة التربية والتعليم طوال عملية طبع الامتحانات — اختصاص وزير التربية والتعليم بتوقيع الجزاءات عن المخالفات التي وقعت خلال فترة التدب دون الحفاظ .

#### ملخص الحكم :

ان قانون الادارة المحلية الصادر به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ « وهو القانون المعمول به وقت صدور القرار المطعون فيه ) ينص في المادة ١٩ منه على أن يتولى مجلس المحافظة في نطاق السياسة العامة للحولة انشاء وإدارة المرافق والأعمال ذات الطابع المحلي التي تعود بالنفع العام على المحافظة ، ويتولى بوجه خاص في حدود القوانين واللوائح الأمور الآتية :»  
القيام بشئون التعليم والشئون الصحية والاجتماعية في المستوى الذي تحدده اللائحة التنفيذية « ، وقد حددت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ في الفصل الثاني من الباب الخامس اختصاصات المجالس المحلية في شئون التربية والتعليم ، ونصت الفقرة ( ز ) من المادة ٣٨ على أن تباشر المجالس المحلية كل في دائرة اختصاصها « الاشراف على امتحانات النقل في المدارس التي يسديها كل مجلس وتحديد مواعيد هذه الامتحانات ، أما الامتحانات العامة فتختص بها وتحديد مواعيدها وزارة التربية والتعليم » وبمقتضى ذلك ان الامتحانات العامة — ومنها امتحان الشهادة الإعدادية — لا تتبع المجالس المحلية وإنما تتبع وزارة



التربية والتعليم طبقا لصريح الفقرة ( ز ) من المادة ٣٨ المشرر اليها .

ومن حيث ان المدمى كان مدرسا بالمدرسة الثانوية التجارية بنين ببناها ، وقد كلفه ناظر هذه المدرسة الذى انتخب رئيسا للطبعة السرية ، بمعاونته فى أعمال طبع الامتحانات العامة ، فان المدمى يكون فى واقع الأمر منتدبا لوزارة التربية والتعليم طوال فترة عملية طبع الامتحانات العامة بتلك الطبعة ، ولما كانت السلطة التأديبية بالنسبة للمخالفات التى يرتكبها العامل أثناء مدة تـدبـه بن اختصاص الجهة التى تدب للمعمل بها بالتطبيق للئادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ ( وهو القانون المعمول به وقت صدور القرار المطعون فيه ) فان القرار المطعون فيه وقد صدر من السيد وزير التربية والتعليم أثناء فترة قيام المدمى بالمعمل فى الطبعة السرية ، يكون صدر من مختص ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ويتمين لذلك الحكم بالائتاء والتصدى لشرعية القرار المطعون فيه موفـوـما .

( طعن ٧٤٦ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩/٢/١٩٧٧ )



## الفرع الثاني تلايد المقتول

قاعدة رقم ( ٢٩٧ )

المبدأ :

الجهة التي وقعت فيها المخالفة هي المختصة باتخاذ اجراءات  
تلايد المائل متى لو كان قد نقل الى جهة اخرى قبل اتخاذ  
الاجراءات التأديبية. اسس ذلك وحكيه - ان نشاط العديد  
الجهة المختصة بالتلايد هو بمحل وقوع المخالفة التأديبية  
وليس بتعيينه وقت اتخاذ اجراءات التلايد فنده - الجهة التي  
وقعت فيها المخالفة هي المتصلة بمونسوعها والاقتدر على اصطرا  
القرار المناسب في ثلثه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٦ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ،  
بنظام الماملين المحتنين بالدولة والمادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧  
لسنة ١٩٥٨ بتنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية تقررنا  
اختصاص المحكمة التأديبية المختصة بالجهة التي وقعت فيها  
المخالفة بتلايد المائل ، وان المادة ٦٢ من القانون رقم ٤٦  
لسنة ١٩٦٤ بنظام الماملين المحتنين بالدولة ومن رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٨ خولت الجهة المعار أو المنتدب اليها المائل أو المكلف  
بها سلطة تأديبية عن المخالفات التي يرتكبها خلال فترة  
الاعارة أو التدب أو التكليف ، واذا استفاد من ذلك ان المنطاني



فمفيد الجهة المختصة بتأديب المائل هو محل وقوع المخالفة التأديبية وليس بتبعيته وقت اتخاذ إجراءات التأديب ضده ، ولما كان هذا المبدأ قد استقر في التشريع وتواتر النص عليه في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين التالية له وكان مقصرا لقاعدة يقتضيها المنطق وطبائع الأشياء والمصلحة العامة باعتبار أن الجهة التي وقعت فيها المخالفة هي المختصة بموضوعها والتأديب على إصدار القرار المناسب في شأنه كما وإنها اقتضت من غيرها على الألبام بعناصر المخالفة وإعداد بياناتها وتقديم المستندات الدالة عليها عند الاحالة إلى المحكمة التأديبية وبالتالي يكون من غير المتبول اسناد الاختصاص باتخاذ إجراءات التأديب إلى جهة أخرى غير تلك التي وقعت فيها المخالفة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى اختصاص الجهة التي وقعت فيها المخالفة باتخاذ إجراءات تأديب العمال :

( ملف ١٧٤/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٦/٢ )

قاعدة رقم ( ٢٩٨ )

المبدأ :

نص المادة ٢٤ من قانون التسيمة الإدارية على أن تكون المحكمة على أساس اعتبار الموظف تابعاً للجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة ولو كان تابعا عند المحكمة أو المجزأة لوزارة أخرى — سريانه على موظفي المحاكم — أساس ذلك من نص المادة ٤٩ من قانون نظام القضاء — ينمق الاختصاص بشأن محكمتهم للمخالفات التأديبية التي ارتكبوها قبل انتمائهم بالمحكمة للجهة



التي وقعت فيها المخالفة - لا يصول دون هذه النتيجة نص المادة.  
٤٦ من قانون النيابة الادارية .

### ملخص الحكم :

ان المادة ٢٤ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨،  
عالجت الاختصاص بالمحاكمة التأديبية في حالة انتقال تبعية  
الموظف من الموظف من الوزارة التي ارتكب فيها المخالفة الى وزارة  
أخرى فمن على ان تكون محاكمة الموظف او الموظفين المتهمين  
بارتكاب مخالفة واحدة او مخالفات مرتبطة ببعضها او مجازاتهم  
على أساس اعتبارهم تابعين للجهة أو الوزارة التي وقعت فيها  
المخالفة او المخالفات المذكورة ولو كانوا تابعين عند المحاكمة  
او المجازاة لوزارة أخرى . وقد استند هذا الحكم من نص المادة  
٨٦ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي استحدث لأول  
مرة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ .

ولما كانت المادة ٤٩ من قانون نظام القضاء قد نصت على  
انه « فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسرى على موظفي  
المحاكم الأحكام العامة للتوظيف في الحكومة » وكان الحكم الوارد  
في المادة ٢٤ من قانون النيابة الادارية والمرادف لحكم المادة ٨٦  
مكرراً في قانون نظام موظفي السجولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو  
من قبيل هذه الأحكام التي لم يرد بشأنها نص خاص في قانون  
نظام القضاء فإنه لا شك في سريان حكم المادة ٢٤ المشار  
اليه على موظفي المحاكم الذين انتقلت تبعتهم الى المحاكم  
بعد ارتكابهم لمخالفات مسلكية في الوزارة التي كانوا تابعين  
لها ، فينعتد الاختصاص بشأن محاكمتهم للجهات التأديبية  
بالوزارة التي وقعت فيها المخالفة .

ولئن نصت المادة ٤٦ من قانون النيابة الادارية على أن



لا تشترى احكام هذا القانون على الموظفين النذرين ينظرون  
التحقيق معهم او تاديبتهم قوانين خاصة مما قد يوحى بامتناع  
تطبيق الحكم الوارد بالمادة ٢٤ من قانون النيابة الادارية على  
موظفي المحاكم الا ان الواقع ان مناسبات اعمال الحكم الوارد  
بالمادة ٤٦ المشار اليه على اطلاقه هو الا تتضمن هذه  
القوانين الخاصة النص على سريان ان قواعد المتعلقة بموظفي  
البلدية فيما لم يرد فيه نص القوانين الخاصة اذ يعتبر مثل  
هذا النص مكمل لنص المادة ٤٦ من قانون النيابة الادارية وموضحا  
ابعاد تطبيقه بالنسبة الى هؤلاء .

( طعن ٩٣٥ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٩ )

##### المبدأ :

نص الفقرة الرابعة من المادة ٦٣ من قانون نظام المناهين  
المصنيين - عندهم سريته على المناهين بالوظائف التي تنظم احكام  
التأديب فيها قوانين خاصة - اثر ذلك اختصاص هيئات التأديب  
المشكلة بهذه القوانين بمحاكمة المخالفين لها عن المخالفات  
التي ارتكبوها أثناء امارتهم او نذبتهم - اختلاف الحكم في حالة  
القتل او التمييز في وظيفة اخرى - انعقاد الاختصاص بالتأديب  
عن المخالفات التي ارتكبوها المناهون في جهاتهم الاولى للسلطة  
التأديبية المختصة في الجهات التي نقلوا اليها او عينوا فيها .

##### ملخص الفتوى :

انه ولئن كانت الفقرة الرابعة من المادة ٦٣ من قانون نظام



«العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نص على أنه في حالة اعباء العامل أو ندبه من عمله للقيام بعمل وظيفة أخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة إلى المخالفات التي يرتكبها في مدة اعارته أو ندبه من اختصاص الجهة التي أعير إليها أو ندب للعمل بها مع اخطار الجهة المعار أو الانتدب منها بقرارها ، فإن هذا النص لا يسرى بالنسبة للعاملين بالوظائف التي تنظم احكام التأديب بها بقوانين خاصة طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن قوانين السلطة القضائية ومجلس الدولة والنيابة الادارية وتنظيم الجامعات ناطت سلطة تأديب اعضاء الهيئات التي تنظمها الى مجالس أو لجان تأديب مشكلة تشكيلا خاصا كما حددت عقوبات تأديبية خاصة ومن ثم فإن التصوص المنظم لهذا كله تعتبر نصوصا خاصة يتمتع معها «اعمال نص المادة ٦٢ من قانون نظام العاملين المدنيين سالفه .الذكر فتختص هيئات التأديب المشيكلة بالقوانين المأثارة اليها بما يحاكمه الجائعين .لها أصلا من المخالفات التي يرتكبونها أثناء اعارتهم أو تدبيرهم .

وانه في حالة نقول شاغل الوظائف التي ينظمها قانون خاص الى الكادر العام أو القطاع العام أو تعيينهم به أو تعيينهم في وظائف أخرى ينظمها قانون خاص آخر أو تعيين العاملين بالكادر العام أو القطاع العام في وظائف ينظمها قانون خاص فإن العامل المنقول أو المعين تعيينا جديدا تنتهي علاقته الوظيفية في الجهة المنقول منها وتقطع بذلك تبعيته لها وتنقل تبعيته الى الجهة الادارية المنقول اليها أو المعين فيها ويتولد له فيها مركز قانوني جديد .



ولما كان التأديب انما تختص به الجهة الادارية التابع لها الموظف وقت محاكمته والمقبولات التأديبية انما تصيب المايل في مركزه الوظيفي الجديد فلا ينعقد الاختصاص بتوقيعها الا للجهة صاحبة السلطات على هذا، المركز الجديد وهي التي تقدر ايضا الامتبارات الكثيرة التي تراعى في توقيع الجزاء كفاية الى اصلاح العامل البذئ اصبح تابعا لها واثره في علاقته برؤوسيه واثره المانع عن ترقيته عندها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ما يلى :

١ - ان مجالس التأديب المنصوص عليها في قوانين السلطة القضائية ومجالس الحولة والنيابة الادارية والجامعات تختص بمحاكمة اعضاء هذه الهيئات من المخالفات التي يرتكبوها انشاء امارتهم او نديهم الى أى جهة اخرى .

٢ - انه عند نقل او تعيين أحد الماملين في الوظائف التي تنظم احكام التأديب فيها قوانين خاصة الى وظيفة من وظائف الكادر العام او وظائف القطاع العام او وظيفة اخرى ينظم احكام التأديب فيها قاتنون خاص آخر بها وكذلك عند نقل او تعيين الماملين بوظائف الكادر العام او القطاع العام الى وظيفة ينظم احكام التأديب فيها قاتنون خاص ينعقد الاختصاص بالتأديب من المخالفات التي ارتكبوها الماملون من جهاتهم الاولى للسلطة التأديبية المختصة في الجهات المنقولة اليها او المعينين فيها .

( فتوى ٨٣٢ - في ١٩٦٧/٧/٢ )



### قاعدة رقم ( ٢٠٠ )

المبدأ :

صدر قرار من رئيس الجمهورية بنقل أحد العاملين بالجهاز المركزي للحاسبات الى وظيفة اخرى وذلك بعد إحالته الى المحكمة التأديبية وقبل صدور القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم علاقة الجهاز المركزي للحاسبات بمجلس الشعب ولائحة العاملين بالجهاز المركزي للحاسبات - استظهر المحكمة ما اذا كان نقل الحال من الجهاز في التاريخ المذكور وفي ظل الظروف واللايسات التي تم فيها من مقتضاء استمرار محاكمته تأديبيا أم انقضاء الدعوى التأديبية بالتطبيق لحكم المادة ٧١ من لائحة الجهاز التي تقضى بانقضاء الدعوى التأديبية بقبول استقالة العامل او إحالته الى المعاش او بنقله الى وظيفة اخرى وفي ضوء المحكمة العليا في شأن ططب التفسير رقم ٢ لسنة ٧٠ القضائية الصادر بجلستها المتقدمة في ٥ فبراير سنة ١٩٧٧ بيان النقل الذي يرتب انقضاء الدعوى التأديبية طبقا للمادة ٧١ من لائحة العاملين بالجهاز هو النقل الى وظيفة اخرى بخارج الجهاز لفقد الثقة والاعتماد او لفقد اسباب الصلاحية لاداء الوظيفة لغير الاسباب الصحية طبقا لاحكام المادة ٩٠ من هذه اللائحة دون ما عداه من قرارات النقل ولو كان التحقيق قد بدء مع العامل المنقول قبل انتهاء خدمته - الحكم بانقضاء الدعوى التأديبية بنقل الحال تأسيسا على ان قرار نقله كان ابدا لا عن عمله بالجهاز بما يتم عن عدم الرضا عن بقاءه عابلا بالجهاز - لا حجة في القول بان نقل الحال لم



يتم وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٠ من اللائحة التي تنص بأن يكون نقل العاملين من الجهاز من وظيفة مراقب فيما فوقها - شأن الحال - لعدم الصلاحيات بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس الجهاز بعد موافقة مجلس التدقيق ذلك أن نقل الحال تم قبل العمل بهذه اللائحة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من الدفع بعدم ولاية مجلس التدقيق تأسيسا على أن دستور جمهورية مصر العربية الصادر سنة ١٩٧١ قد سلب بمقتضى المادة ١٧٢، منه كل ولاية في المحاكمات القضائية من غير قضاء مجلس الدولة فإنه مرد ذلك أن المادة ١٧٢ من الدستور تنص على ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الإدارية على نحو لم يعد معه اختصاصه مقيدا لمسائل محددة على سبيل الحصر كما كان وقت انشائه ، دون أن تعنى غل يد المشرع من أسناد الفصل في بعض المنازعات الإدارية الى جهات قضائية أخرى على سبيل الاستثناء بالتقدير وفي الحدود التي يقتضيها الصالح العام اعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية وبيان اختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها ، ولما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم علاقة الجهاز المركزي للمحاسبات بمجلس الشعب قد ناطت بمجلس الشعب بناء على اقتراح رئيس الجهاز وضع لائحة بالاحكام والقواعد المنظمة لشئون العاملين بالجهاز والحصانات المقررة لهم بضمان استقلالهم وقواعد التدقيق والحوافز والبدلات التي يجوز منحها لهم ، وتكون لها قوة القانون ، وأنه تنفيذًا لاحكام تلك المادة



أصدر مجلس الشعب بجلسته المتعقدة في ٦ من يولييه سنة ١٩٧٥ لائحة العاملين بالجهاز وقد نصت المادة ٦٧ منها على أن يتولى مجلس التأديب المشكل ونفساً لأحكامها سلطة مساطرة أعضاء الجهاز المركزي للحسابات تاديباً ، فمن ثم يكون إنشاء مجلس التأديب المشار إليه وتحديد اختصاصه قد تم في حدود التصويض المنصوص عليه في المادة ١٦٧ من الدستور .

ومن حيث أنه عن الدفع بانتقضاء الدموى التأديبية اسبب نقل الحال خارج الجهاز تطبيقاً للمادة ٧١ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحسابات ، والتي تنص على أن « تنقضى الدموى التأديبية بقبول استقالة العامل أو إحالته إلى المعاش أو ينقله إلى وظيفة أخرى ولا تُلغى للدموى التأديبية على الدموى الجنائية أو المدنية الناشئة من نفس الواقعة ولا يجوز إعادة تعيين العامل في هذه الحالات بالجهاز بأي حال من الأحوال فإن المحكمة العليا قد قررت في جلستها المتعقدة في ٥ من فبراير سنة ١٩٧٧ في شأن طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٢ القضائية بأن النقل الذي يرفع انتقضاء الدموى التأديبية تطبيقاً للمادة ٧١ من لائحة العاملين بالجهاز المشار إليها هو النقل إلى وظيفة أخرى خارج الجهاز لفقد الثقة والاعتبار أو لفقد أسباب الصلاحية لأداء الوظيفة لغير الأسباب الصحية طبقاً لأحكام المادة ٩٠ من هذه اللائحة دون ما عداه من قرارات النقل الأخرى ولو كان التحقيق قد بدأ مع العامل المتقول قبل انتهاء خدمته » .

وقد استند مجلس التأديب إلى هذا التفسير في رفض الدفع المشار بانتقضاء الدموى التأديبية مشار الطعن تأسيساً على أن هذا التفسير وقد صدر في حدود ولاية المحكمة العليا يلزم المجلس وأن تعيين المحصل رئيساً لمجلس إدارة هيئة بنكه



ناصر، الاجتماعى بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٤ لم يكن لفقد الثقة ولا الاعتبار او لفقد اسباب المصاحبة لاداء الوظيفة طبقا لاحكام المادة ٩٠ من لائحة الجهاز .

ومن حيث ان تفسير المحكمة العليا على ما يستفاد من هيافته قد اقتصر عند تحديد مقومات النقل من الجهاز الموجب لانقضاء الدعوى التأديبية فى حكم المادة ٧١ مسافة الذكر ، النقل الذى يتم فى ظل العمل باللائحة المذكورة . وهو ما يتجلى فى تحديد التفسير لمفهوم النقل المذكور بانه النقل المنصوص عليه فى المادة ٩٠ من اللائحة المشار اليها والتى لم يكن لها ما يقابلها فى النظم الوظيفية بالجهاز السابقة على صدور القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ ولائحة العاملين بالجهاز آنفى الذكر . ولما كان ذلك وكان الحال ب على ما بين من استعراض الوقائع - قد نقل من الجهاز المركزي للحسابات بقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٤ من مارس سنة ١٩٧٤ وذلك بعد احالته الى المحكمة التأديبية وقبل صدور القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ ولائحة العاملين بالجهاز المشار اليها ، فقد تعين استظهار ما اذا كان نقل الحال من الجهاز فى التاريخ المذكور وفى ظل الظروف والملابسات التى تم فيها من مقتضاه انقضاء الدعوى التأديبية بالتطبيق لحكم المادة ٧١ من اللائحة المشار اليها أم استمرار محاكمته تأديبيا .

وبن حيث ان الاصل ان نظام تأديب العاملين المستحدث يسرى بآثره المباشر على المحاكمات التأديبية التى ادركها هذا النظام ، ليستوى فى ذلك من كان قائما منهم بالعمل فعلا أم ترك الخدمة وهو ما يستفاد مما نصت عليه المادة الثالثة من



جواد اصدار لائحة العاملين بالجهاز المختار اليها من العمل بمقتضاها من تاريخ الموافقة عليها ، وقد وافق عليها في ٦ من يولييه سنة ١٩٧٥ ، كما يستفاد من دلالة ما نصت عليه المادة ٧٢ من اللائحة المذكورة من انه مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٧١ لا يمنع انتهاء خدمة العامل من الاستمرار في الاجراءات التأديبية ضده اذا كان التحقيق قد بدأ معه قبل انتهاء مدة خدمته ومقتضى ذلك أن يسرى في شأن الحال النظام التأديبي الجديد الذي ادرك محالته التأديبية .

ومن حيث ان المادة ٩٠ من اللائحة المذكورة قد استحدثت حكما جديدا لم يكن له ما يقابله من قبل وتقتضى بأن « أعضاء الجهاز من وظيفة مراقب فما فوقها غير قابلين للعزل ومع ذلك اذا اتضح ان أحدهم فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة أو فقد اسباب الصلاحية لادائها لغير الاسباب الصحية لادائها لغير الاسباب الصحية احيل الى المعاش أو نُقل الى وظيفة أخرى مماثلة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ما يقرره رئيس الجهاز بعد موافقة مجلس السائيب ... » .

ومناد هذا النص ان المشرع ارتأى تحقيقا للمصلحة العامة منع طائفة من كبار العاملين بالجهاز - شأن الحال - قدرا من الحصانة لم تكن لهم من قبل تضمن استقلالهم في أداء اعمالهم وتوفر لهم حرية ابداء الرأي وهم في مأمن من اي عسف أو تشريد ، فاضفى على اعضاء الجهاز من وظيفة مراقب فما فوقها حصانة تعصمهم من العزل او ما في حكمه فحظير احالتهم الى المعاش أو نقلهم - دون طلب منهم - الا في حدود القواعد والاجراءات التي وضعها والتي تنبئ في عدم جواز ذلك الا في حالتى فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة أو



المقد أسباب الصلاحية لأدائها لغير الأسباب الصحية والايتم ذلك ألا بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس الجهاز ويصد موافقة مجلس التأديب على احالة احدهم الى المعائن أو نقله الى وظيفة أخرى معادلة . أما بالنسبة لما دون هذه الطائفة من الممبلين بالجهاز فلم يشأ المشرع ان يمنهم بمثل هذه الحصانة وبالتالي فان امر احالتهم الى المعائن او نقلهم يخضع للقواعد العامة فى هذا الشأن .

ومن حيث ان البادى من استمرار المخالفات - مسألة البيان - التى اسندت الى المحال واحيل بسببها الى المحاكمة التأديبية ، انها تتل فى جسامتها فى أن المحال كان دائبا على تجاهل اوامر رئيس هذا الجهاز والامتناع عن تنفيذ تأميماته وتوجيهاته والامتناع على اختصاصاته ، وهو ما حدا بالسيد رئيس الجهاز نفسه الى احالته الى المحاكمة التأديبية لمساعدته من هذه المخالفات .

ويبين من ضخامة عدد هذه الاتهامات التى بلغت ثمان وعشرين تهمة ونوعيتها ان الصراع بين المحال والحيل كان محتوما وان ثقة الخلاف بينهما كانت متسمة فادى وبه لا يرجى معه أى تعاون بينهما بما يقتضى ولا شك مع مصلحة العمل ويؤثر فى انتظامه بحسبان أن هذا الصراع كان مراعا فى قمة الجهاز بين المحال الذى كان يشغل منصب وكيل الجهاز وبين رئيس الجهاز ، ومن ثمان مثل هذا الصراع أن يقررد ضده فى كافة المستويات وتنعكس آثاره على حسن اداء العمل وبهذه المشابة فان استصدار قرار جمهورى بنقل المحال من الجهاز بعد احالته الى المحاكمة التأديبية وفى جو هذا الخلاف المحتدم ، شاهد صدق على أن هذا القرار استهدف أساسا وضع حد لهذا



الخلافاً لبقاء المحال عن الجهاز تفليسيا لنظر رئيسه ولم يكن تكريماً للمحال على ما مبر منه الدفاع عن الجهاز المركزي للمجسبات بصراحة في المذكرة المقدمة منه الى هذه المحكمة بجلستها المتعقدة في ٦ من يونيو سنة ١٩٨١ حين قال « أن الطامن ( المحال ) من العاملين بالدولة سواء في موقعه السابق بالجهاز أو في موقعه الجديد بينك نلصر وأن هذا المنصب ليس تكريماً له فقد نقل بذات درجته ولم يتضمن ترقية أو علاوة » ولم يستشف من الأوراق كما لم يزعم أى من المحال أو الجهاز أن هذا النقل كان بناء على طلب المحال أو موافقته ، واذ كان نقل المحال على هذا النحو إبعاداً له عن عمله بالجهاز بما ينم عن عدم الرضا عن بقائه علها بالجهاز ، فلا يسوغ والأمر كذلك القول على ما ذهب اليه الجهاز في دفاعه وتابعه فيه مجلس التدقيق بأن نقل المحال لم يكن للمقد الصلاحية للبقاء في وظيفته في الجهاز . وبالبناء عليه فإنه أخذاً بالتفسير الذى خلصت اليه المحكمة العليا يكون نقل المدعى من الجهاز نقلاً موجبا لانقضاء الدعوى التأديبية في حكم المادة ٧١ من لائحة العاملين بالجهاز المثلة اليه ، ولا حجة في هذا المقام بأن نقل المحال لم يتم وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٠ من اللائحة التى تقضى بأن يكون نقل العاملين من الجهاز من وظيفة مراقب مما فوقها - شأن المحال - لعدم الصلاحية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس الجهاز بعد موافقة مجلس التدقيق ، لا حجة في ذلك لأن نقل المحال تم قبل العمل بهذه اللائحة وبهذه المثابة يكون شأنه في هذا شأن العاملين بالجهاز دون وظيفة مراقب الذين يتم نقلهم من الجهاز لعدم الصلاحية بعد العمل باللائحة المذكورة اذ يتم نقلهم هذا دون اشتراط الاجراءات سالفه الذكر التى نصت عليها المادة ٩٠ المذكورة .



ومن حيث انه لما تقدم يكون القرار المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ويتمين من ثم القضاء بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء القرار المطعون فيه والحكم بملغضاء الدعوى التأديبية والزام الجهة الادارية المستروقات .

( طعن ٦٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/١١/١٣٨١ )



**الفصل العاشر**  
**مجالس تاديب**

---

**الفصل العاشر - مجالس تاديب**

**الفرع الأول - الإطار العام لمجالس التاديب**

**الفرع الثاني - مجالس تاديب مختلفة**



## الفصل العاشر

### مجلس التدقيق

---

## الفرع الأول

### الاطار العام لمجلس التدقيق

---

#### قاعدة رقم ( ٣٠١ )

المبدأ :

لا مندوحة من تطبيق القاعدة المائة التي سار عليها التشريع فيختص مجلس التدقيق في كل وزارة بمحاكمة الموظفين الذين يتبعونها ، وإيا كانت الاعتبارات أو الجبررات المستندة من العدالة أو الصالح العام ، والتي تدمو إلى توحيد المحاكمة ، لوحدة الجريمة أو ارتبطها بغيرها ، فإن الوصول إلى ذلك ، لا يكون الا بتعديل في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام الموظفين يقبل اكمال النقص في مثل هذه الحالات .

ملخص الفتوى :

أبحث تسنم الرأي مجتمعا بجلسته المتقدمة في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ موضوع توحيد محاكمة موظفي وزارتي المالية



والمعارف العمومية المتهمين في حادى اختلاس ايام مجلس  
التاديب الخاص بوزارة المالية .

تبين لمجلس تاديب وزارة المالية الذى انعقد لمحاكمة بعض  
موظفى هذه الوزارة الذين اتهموا في حادى الاختلاس ، ان  
هناك موظفين تابعين لوزارة المعارف العمومية ويعملون بقلم  
حساباتها تحت اشراف موظفى الحسابات التابعين لوزارة المالية  
لم يقدموا اليه اذا احيل امرهم الى مجلس التاديب بوزارة  
المعارف نراى مجلس التاديب وزارة المالية انه من الاولق توحيد  
محاكمة جميع الموظفين المتهمين ايا كانت الوزارة التى يتبعونها  
امام مجلس تاديب وزارة المالية باعتبارها مكان وتووع  
الجريمة . وذلك لأن التهم متداخلة وجميع الموظفين يشتركون  
في التهم ذاتها وحتى تكون الأحكام الصادرة منسقة وعلى  
اساس واحد .

وبالرجوع الى النصوص المتعلقة بمجالس التاديب يتبين ان  
الامر العالى الصادر فى ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ ينص في المادة  
الثانية منه على :

يتشكل في كل نظارة أو مصلحة ما هو آت :

أولا - مجلس يسمى الادارة والتاديب .

وقد سى هذا المجلس مجلس التاديب بمقتضى المادة الثانية من  
الامر العالى الصادر فى ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ .

ويؤخذ من مجموع احكام التاديب الواردة في الاوامر العالية



المصادر في ١٠ من أبزىل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ و ٢٥ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ و ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١. وعلى الأغص. ما يتعلق بحق رؤساء المصالح في توقيع عقوبتي الإنذار بظلم. القامعية مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما . والاحالة الى التاديب بناء على تقرير رئيس المصلحة . ان الاختصاص في مسائل التاديب مرتبط بتبعية الموظف لا بالجهة التي وقعت فيها الجريمة . بمعنى ان المختص بمحاكمة الموظف ان استخدم هو مجلس تاديب الوزارة او المصلحة التي يتبعها على اعتبار ان هذا المجلس اقدر من غيره على تصرف بمسئولية الموظف او المستخدم وتقرير عمله وتصرفاته .

وتد سككت الأوامر العالية المشار اليها عن وضع حكم لحالة اختلاف الوزارة التي يتبعها موظفون متهمون في جريمة واحدة أو جرائم مرتبطة بعضها ببعض ولذلك فانه لا مندوحة من تطبيق القاعدة العامة ، التي سار عليها التشريع في هذا العدد وهو محاكمة كل موظف أمام مجلس تاديب الوزارة التي يتبعها ايا كانت الاعتبارات التي تدمو الى توحيد المحاكمة .

ولا وجه الى الالتجاء الى قواعد قانون الإجراءات الجنائية في هذا الصدد. لأن هذا القانون قد جعل المحاكمة التي يقع في دائرتها العمل، مختصة بمحاكمة المتهم . ايا قواعد التاديب فجعل الاختصاص شخصيا لا مكتيبا كما سبق الانقح .

على ان القسم يلاحظ ان ابداء مجلس التاديب لوزارة المالية ضرورة توحيد المحاكمة في مثل الحالة المعروضة اكبر اتفانا مع العدالة والمصالح العام . الا انه اراء سكوت الأوامر العالية السابق ذكرها وكذلك القانون الجديد رقم ٢١ لسنة ١٩٥١. في شأن نظام موظفي الدولة فانه لا يمكن الاخذ بهذا الحل الا من طريق التشريع .



لذلك انتهى رأى القسم الى انه لا يجوز محاسبة الموظفين القابعين لوزارات مختلفة امام مجلس تاديب احدى الوزارات ولو كانت الجريدة واحدة او كانت الجرائم مرتبطة بعضها ببعض بل يختص مجلس التاديب فى كل وزارة بمحاسبة الموظفين الذين يتبعونها .

وان الوصول الى توحيد المحكمة فى مثل هذه الحالات لا يكون الا من طريق تعديل فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .  
بنظام الموظفين يكتل اكمال هذا النص فيه والقسم بسبيل اعداد تقرير لوزير العدل بالترحاح هذا التعديل عملا بالمادة ٣٨ من قانون مجلس الدولة .

( فتوى ١١٢ - فى ٢٠/٢/١٩٥٢ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

##### المبدأ :

انه وان كانت الاوامر المالية المتعلقة بمجلس التاديب قد سكت عن الإشارة الى مجلس التاديب المختص فى حالة نقل الموظف او المستخدم من الوزارة او المصلحة التى وقعت فيها المخالفة الا انه يلاحظ انه متى وقعت المخالفة صار مجلس تاديب المصلحة التابع لها الموظف او المستخدم فى هذا الوقت هو المختص بمحاكمته ، ولا يؤثر فى اختصاصه نقل الموظف او المستخدم بمدلك الى مصلحة او وزارة اخرى .

##### ملخص الفتوى :

بحث قسم المراسم اجتماعا بجلسته المنعقدة فى ٢٣ من



ديسمبر سنة ١٩٥١ و ١٣ من يناير سنة ١٩٥٢ طلب الرأى.  
فى امكان توحيد المحكمة التأديبية عن المخالفات التى وقعت  
بإدارة مخازن الحكومة وقسم النقل الميكانيكى بالاستكدرية أمام  
مجلس تأديب مصلحة الموانئ والمناشر وبمين ان الموضوع يتعلق  
فى ان تحقيقا أجرى فى إدارة مخازن الحكومة وقسم النقل  
الميكانيكى بالاستكدرية تكشف عن تهم نسبت الى بعض المستخدمين  
الذين كانوا تابعين لمصلحة الموانئ والمناشر وتوسع تلك  
المخالفات . وقد نقل اصددهم الى مصلحة البريد ونقل خمسة  
آخرون الى مصلحة النقل واستمر الباقون تابعين لمصلحة  
الموانئ والمناشر .

ونار الخلاف فيما اذ كان كل من هؤلاء المستخدمين  
يحكم أمام مجلس التأديب التابع له الآن ومن ثم يحكم فى..  
هذه المخالفات ثلاثة مجالس هى مجلس تأديب مصلحة الموانئ  
والمناشر ومجلس تأديب مصلحة البريد ومجلس تأديب مصلحة  
النقل اه يجوز توحيد محاكمتهم جميعا أمام مجلس تأديب  
مصلحة الموانئ والمناشر .

وبالرجوع الى النصوص المتعلقة بمجالس التأديب يبين.  
ان الأمر العالى فى ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ ينص فى المادة الثانية  
منه على ان يتشكل فى كل نظارة او مصلحة ما هوأت .

اولا - مجلس يسمى مجلس الإدارة والتأديب .

وقد سمي هذا المجلس مجلس التأديب بمقتضى المادة  
الثانية من الأمر العالى الصادر فى ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ .

ويسبقاد من مجموع احكام التأديب الواردة فى الأوامر



٤٠. العالمية. الصادرة في ١٠ من إبريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ و ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ و ٤٣ من مارس سنة ١٩٠١. وعلى الأخير بما يتعلق بحق رؤساء المصالح في توقيع عقوبتي الإنذار وقطع المهية مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما . والاحالة إلى التلايين بناء على تقرير رئيس المصلحة أن الاختصاص في مسائل التأديب مرتبط بالموظف بمعنى أن المختص بحكمة الموظف أو المستخدم هو مجلس تأديب المصلحة التي يقع فيها . وما ذللك إلا لأن هذا المجلس اتحد من غيره على تصرف مسئولية الموظف أو المستخدم وتقدير عماله وتصرفاته .

وانه وإن كانت تلك الأوامر العالمية قد سكنت عن الإشارة إلى المجلس المختص في حالة نقل الموظف أو المستخدم من الوزارة أو المصلحة التي وقعت فيها الخلفيات التي يهاجم من أجلها إلا أنه يلاحظ أنه متى وقعت المخالفة صار مجلس تأديب المصلحة التابع لها الموظف أو المستخدم في هذا الوقت هو المختص بحكمته . ولا يؤثر في اختصاصه نقل الموظف أو المستخدم بعد ذلك إلى مصلحة أو وزارة أخرى .

وقد أضحت المحكمة العليا التأديبية يمثل هذا النظر في حكمها الصادر في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٣٥ إذ حكمت باختصاصها بحكمة موظف عن تهم أسند إليه ارتكبتها وقت أن كان شاغلا لوظيفة معين فيها بمرسوم رغم أنه عند المحاكمة كان قد نقل إلى وظيفة أخرى عين فيها بقرار وزاري .

لذلك انتهى القسم إلى أن المجلس المختص بمحاكمة الموظفين السابق ذكرهم هو مجلس تأديب مصلحة المواني والمنائر .

( فتوى ٤٢ - في ٢٤/١/١٩٥١ )



### قاعدة رقم ( ٣٠٣ )

#### المبدأ :

التفرقة بين القرار التاديبى الصادر من مجلس التاديب والقرار الصادر من السلطة التاديبية الرئاسية مردها الى النصوص القانونية التى تنظم التاديب والى ما عناه المشرع بمجلس التاديب - عدم اشتراط التظلم من القرارات اتاديبية الصادرة من السلطة التاديبية الرئاسية امام الهيئة الادارية التى اصدرته او الهيئات الرئيسية قبل الطعن فيها .

#### ملخص الحكم :

ان المراد من التفرقة بين ما اذا كان القرار محل الطعن بالالفاء يعتبر من التكليف القانونى قرارا صادرا من مجلس تاديب استنفذ ولايته باصداره ، فيطعن فيه رأسا بالالفاء امام مجلس المحولة بهيئة قضاء ادارى لعدم الجدوى من التظلم منه مقدما ، أم انه ليس كذلك ويعتبر قرارا تاديبيا صادرا من سلطة رئاسية يجب التظلم منه أولا امام الهيئة التى اصدرته او الهيئات الرئيسية وانتظار النواميد المتفرقة للبت من هذا التظلم ، وما يصدر من هذه الهيئات من التظلم هو الذى يجوز الطعن فيه بالالفاء امام مجلس المحولة بهيئة قضاء ادارى ، وذلك بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة - أن مراد هذه التفرقة يبين هذا القرار وذلك هو الى النصوص القانونية التى تنظم التاديب ، والى تحسرى ما عناه المشرع بمجلس التاديب .



ويبين من تسمى النصوص الخاصة بذلك ، سواء في النظام التأديبي ، في الاقليم الشمالي او في الاقليم الجنوبي ، ان الفصل على هذا الشأن هو بحسب طريقة التأديب . فيكون القرار صادرا من مجلس تأديب اذا اتخذ التأديب صورة المحاكمة امام هيئة مشكلة تشكيلا خاصا وفقا لأوضاع واجراءات معينة رسمها القانون ينعين التزامها وتقوم أساسا على اعلان الموظف متخدما بالتهمة المسندة اليه وتبينه من الدفاع عن نفسه فيها على غرار المحاكمات القضائية ، وذلك كله قبل أن يصدر القرار التأديبي في حقه ، وباصداره يستنفذ مجلس التأديب ولايته ويمتنع عليه سحبه او الرجوع فيه ، وان جاز الطعن فيه امام هيئة أخرى قد تكون درجة استئنائية أعلى او درجة تعقيب قانوني بشكل قضائي ، اما بطريق التمييز او ما يماثله بالطعن امام المحكمة الادارية العليا ، وقد يجمع النظام التأديبي بين الأمرين . بينما القرار التأديبي الآخر يتميز بأنه يصدر رأسا من السلطة التأديبية الرئاسية بغير وجوب اتباع الأوضاع والاجراءات التي تتميز بها المحاكمات التأديبية على أنحو الفصل آتفا ، ولهذا لا تستنفذ السلطة التي أصدرته ولايتها باصداره ، بل تملك سحبه او الرجوع فيه عند التظلم منه . ومن أجل ذلك اوجب القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة التظلم منه مقدما وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم . والقرار الصريح الذي يصدر في التظلم أو القرار الضمني الذي يفترض أنه صدر فيه بالرفض بمدد الاجابة عنه في المواعيد المقررة هو الذي يكون محل الطعن قضائيا للمحكمة التي قام عليها استلزام هذا التظلم وهي الرغبة في تقليل المنازعات بانتهائها في مراحلها الأولى بطريق أبسر للناس ، وذلك بالعدول من القرار التظلم منه أن رأت الإدارة ان التظلم على حق في تطلبه .

( طعن ٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ )



قاعدة رقم ( ٣٠٤ )

المبدأ :

اختصاص وكيل الوزارة بالأحالة الى مجلس التدابير -  
اختصاص وكيل الوزارة المساعد ايضا بتفويض من الوزير -  
صدور هذا التفويض اليه من وكيل الوزارة - عدم جوازه  
- المادة ٨٩ من قانون نظام موظفي الدولة قبل تعديلها  
بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الحكم :

ان المادة ٨٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، قبل  
تعديلها بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ( جعلت الاحالة الى  
المحاكمة التأديبية من اختصاص وكيل الوزارة المختص . وقد  
نصت المادة ١٣٣ مكررا على حق الوزير في ان يعهد لوكيل  
الوزارة المساعد بالاختصاصات المخولة لوكيل الوزارة ومن بينها  
احالة الموظفين الى المحاكمة التأديبية . اما وكيل الوزارة فلا  
يملك ان ينزل من اختصاصه ويغوض غيره في مباشرته ، ما دام  
القانون عهد به اليه وحده ولم يرخص له في هذا التفويض ،  
ومن ثم اذا ثبت ان قرار الاحالة الى مجلس التدابير صدر من  
وكيل الوزارة المساعد بناء على تفويض من وكيل الوزارة الذي  
استند بدوره الى قرار صادر من الوزير باختصاص الوكيل  
المساعد بما يحيله عليه وكيل الوزارة من اعمال - اذا ثبت  
ما تقدم ، فان قرار الاحالة الى مجلس التدابير سالف الذكر  
يكون قد صدر من غير مختص باصداره .

( طعن ٦٨٦ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤ )



قاعدة رقم ( ٢٠٥ )

المبدأ :

نص المادة ٨٦ من قانون الموظفين على تشكيل مجلس  
التدبير من اثنين من الموظفين في درجة مدير عام أحدهما من  
غير المصلحة التابع لها الموظف المحال للمحاكمة التأديبية  
ومن نائبه من إدارة الرأي المختصة بمجلس الدولة - وجوب  
أن يكون أحد العضوين من غير المصلحة التابع لها الموظف  
- لا ضرورة لأن يكون العضو الآخر من ذات المصلحة .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٨٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن  
نظام موظفي الدولة على أن « المحاكمة التأديبية للموظفين  
يتولاها مجلس مؤلف من اثنين من الموظفين في درجة مدير عام  
أحدهما من غير المصلحة التابع لها الموظف المحال إلى  
المحاكمة التأديبية ومن نائبه من إدارة الرأي المختصة بمجلس  
الدولة » . ويستفاد من هذا النص وجوب أن يكون أحد  
العضوين من غير المصلحة التابع لها الموظف ، أما أن يكون  
العضو الآخر من ذات المصلحة فهذا ما لم يوجبه النص .

( طعن ٦٨٦ لسنة ٣ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٧٥ )



### قائمة رقم ( ٣٠٦ )

#### المبدأ :

مجلس نواب استثنائي - رئاسة - انعقادها أصلاً لوكيل  
الوزارة - للوزير أن يعهد بهذا الاختصاص لوكيل الوزارة المساعد  
عملاً بالمادة ١٣٣ مكرراً من قانون نظام موظفي الدولة .

#### ملخص الفتوى :

نصت المادة ٩٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن  
نظام موظفي الدولة على أن يشكل مجلس النواب الاستثنائي  
من وكيل الوزارة وتكون له الرئاسة ومن النائب العام أو من ينيبه  
من المحامين العامين ومن مستشاري إدارة الرأي المختص بمجلس  
الدولة أو المستشار المساعد بتلك الإدارة ، ولا يجوز أن يرأس  
المجلس وكييل الوزارة الذي أحال الموظف إلى المحاكمة التأديبية ،  
وإذا لم يكن بالوزارة التابع لها الموظف غير وكييل واحد نائب  
بمجلس الوزراء أحد وكلاء الوزارات الأخرى . كما نصت المادة ١٣٣  
مكرراً من القانون على أنه يجوز للوزير أن يعهد لوكيل  
الوزارة المساعد بالاختصاصات المخولة لوكيل الوزارة طبقاً لأحكام  
هذا القانون . وليس من شك في أن رئاسة مجلس النواب  
الاستثنائي المخولة في المادة ١٣٣ مكرراً ، ومن ثم فانه يجوز  
لوزير أن يعهد لوكيل الوزارة المساعد بالاختصاص المخول لوكيل  
الوزارة في رئاسة مجلس النواب الاستثنائي على الوجه المبين  
بالمادة ٩٣ من القانون المذكور .

( فتوى ٨٧ - تم ١٩/١/١٩٥٦ )



### قاعدة رقم ( ٢٠٧ )

#### المبدأ :

إبداء رئيس مجلس التأديب رأيه مسبقا في الدعوى التأديبية يفقده صلاحية الفصل فيها .

#### ملخص الحكم :

ان رئيس مجلس التأديب تقدم بمذكرة الى مدير جامعة الاسكندرية أثناء سير الدعوى التأديبية طلب فيها إحالة الطامن الى المحاكمة التأديبية - ويبين من مطالعة المذكرة المشار اليها ان رئيس المجلس قد اتمح في مذكرته عن الأسباب التي رأى من أجلها طلب إحالة الطامن الى المحاكمة التأديبية ، وبذلك يكون قد أبدى رأيه مسبقا في الدعوى التأديبية ، مما يفقده صلاحية الفصل فيها ، ويجعل عمله باطلا طبقا لنص المادتين ٣١٣ و ٣١٤ من قانون المرافعات القديم رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الذي كان ساريا وقت صدور القرار المطعون فيه .

( طعن ٥٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٧١ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٨ )

#### المبدأ :

الأصل هو امتناع من سبق ان أبدى رأيا في شأن الأمر المحال بسببه الصائل الى التأديب من الاشتراك في نظر الدعوى والحكم فيها - القرار الذي يصدر على خلاف هذا الأصل



جميعا بصيب جوهرى ينحدر به الى البطلان - لا وجه للاستناد  
الى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ التى تقضى بأنه لا يمنع من الجلوس فى  
هيئة مجلس التأديب سبق الاشتراك فى طلب الاحالة الى  
المعاش أو رفع الدعوى التأديبية اذ ان هذا النص ورد فى مجال  
مساطة القضاء تأديبيا المقصوص عليها فى الفصل التاسع  
من الباب الثانى من القانون المذكور بينما انتظمت المواد من  
١٦٤ حتى ١٦٩ منه لتأديب الماملين بالمحكّم وقد خلت هذه  
القوائم من نص مماثل لنص المادة ٩٨ سالف الذكر او من نص  
يحيل اليها وهذا النص الاخير نص استثنائي لا يجوز التمسك  
عليه أو التمسك به فى غير النطاق الذى ورد فى شأنه ويتعين  
الالتجاء الى الاصل العام .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه من الشق الاول من الطعن المتعلق بوقوع  
المعيب فى تشكيل مجلس التأديب الذى اصدر القرار الطعنون  
فيه فان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان ثمة تقديرا  
من السلطات الجوهرية يجب ان تتوافر كحد ادنى فى كل  
محكمة تأديبية وهذا التقدير يُلحيه العدالة المجردة وضيم  
الانصاف والامور العادلة فى المحاكمات وان لم يرد عليه امر  
وينسبهم من المبادئ الاولى المقررة فى القوانين الخاصة  
بالاجراءات سواء فى المحاكمات الجنائية او التأديبية ذلك ان  
القرار التأديبي هو فى الواقع من الامر قضاء عقابى فى  
مخصوص الذنب الادارى حتى ان المشرع فى المادة ١٦٦ من قانون  
السلطة القضائية آتف الذكر نعت قرار مجلس التأديب بلفظ



حكم تقضى بأن لا توضع العقوبات إلا بحكم من مجلس التأديب — ومن بين الضمانات الجوهرية حيطة الهيئة التى تتولى محاكمة العامل ومن مقتضى هذا الأصل فى المحاكمات الجنائية والتأديبية أن من يبدى رأيه تستقطع عليه الاشتراك فى نظير الدعوى والحكم فيها وذلك ضمانا لحيدة القاضي أو عقسو مجلس التأديب الذى يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام حتى يطئن الى عدالة قاضيه وتجرده من التأثير بعقيدة سبق كونها من المتهم موضوع المحاكمة وقد رددت هذا الأصل المادتان ٢٤٧ ، ٢٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية كما بينت المادة ١٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الأحوال التى يكون فيها القاضي غير صالح لنظر الدعوى منبوعا من سامعها ، ولو لم يرد له الخصوم ومن بين هذه الأحوال سبق الافتاء أو الكتابة فى الدعوى أى إبداء الرأى فيها ، ورثت المادة ١٤٧ من ذات القانون جزاء البطلان على عمل القاضي أو تضلله فى الأحوال المتقدمة ولا ينال مما سبق ما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية سالفة الذكر التى تقضى بأنه لا يمنع من الجلوس فى هيئة مجلس التأديب سبق الاشتراك فى طلب الاحالة الى المعلى أو رفع الدعوى التأديبية ، وذلك أن هذا النص ورد فى مجال مسابقة القضاة تأديبيا المتصوص عليها فى الفصل التاسع من الباب الثانى من القانون المذكور بينما انتظمت المواد من ١٦٤ حتى المادة ١٦٩ منه تأديب العاملين بالمحاكم وقد خلت هذه القواعد من نص مماثل لنص المادة ٩٨ سالف الذكر أو من نص يحيل اليها وهذا النص الأخير هو نص استثنائى فلا يجوز القياس عليه أو التمسك به فى غير النطاق الذى ورد فى شأنه ويتمين الالتجاء الى الأصل العام السابق بيانه الذى يقضى بامتناع من سبق أن أبدى رأيا فى شأن الأمر الحال بسببه العامل الى التأديب من الاشتراك فى نظير الدعوى



الحكم فيها . ويكون القرار الذى يصدر على خلاف هذا الأصل معيباً بعبىب جوهري ينحدر به الى البطلان .

ومن حيث أن الثابت من مذكرة كبير المحضرين سالف الإشارة إليها ومن قرار احالة المذكور « الطاعن » الى مجلس التدبيب أن لكل من السيد الأستاذ المستشار رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية والسيد . . . . . رأيا مسبقا فى الدعوى التأديبية موضوع النزاع فقد اعد الأخير مذكرة ضمنها ما اقتنع به حسبما تبين له من تحقيق الشكاوى التى قدمت المحضر المذكور من رئيس الشركة المنفذ على أموالها ومن السيد وزير النقل وقد ضمنها رأيه فى خروج الطاعن على مقتضى الواجب لأنه اثبت غير الواقع وانصاح من عتيقده فى موضوع الشكاوى فيما تضمنه المذكرة من أنه لا يقتل ان صرانا فى شركة يسلم المحضر مبلغ عشرة آلاف جنيهه وأربعمئة تسعة جنيهات وستمئة خمسة وعشرون مليها اختياراً مما يقطع بأن التنفيذ تم جيرا لأرضاء . . . . . كما ان السيد الأستاذ المستشار رئيس المحكمة افصح هو الآخر عن رأيه فى خيساجية قرار احالة الطعن الى مجلس التدبيب فى قوله تعليقاً على دفاع المحضر المذكور ان « هذا الدفاع لا يمول عليه » . ومن ثم فانه فى ضوء ما سلف يكون كل من السيد الأستاذ المستشار رئيس محكمة شمال القاهرة . . . . . والسيد . . . . . كبير المحضرين بالمحكمة غير صالحين للجلوس فى مجلس تدبيب المحضر المذكور ويكون القرار الصادر من مجلس التدبيب المشكل برئاسة السيد الأستاذ المستشار . . . . . وعقوبة السيد . . . . . قد ثابته البطلان ويتمين الحكم بالفائه



ولا سبيل للتصدي لوضوح الطعن لما ينطوى عليه ذلك من  
اخلال بإجراءات التقاضى وتكوين درجة من درجاته .

ومن حيث أنه متى استبان ما سلف فإن القرار المطعون فيه  
يكون قد وقع باطلا لمخالفته النظام العام ويتعين الحكم  
بإلغائه - دون ما حاجة الى مناقشة أوجه الطعن الأخرى -  
امادة الدعوى التأديبية الى مجلس تأديب العاملين بحكمة  
شمال القاهرة الابتدائية لنظرها من جديد أمام هيئة أخرى.  
والزمت الجهة الادارية المصروفات .

( طعن ٧٠٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٣٠٩ )

المبدأ :

الطامن ليس شاهدا .

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن مجلس التأديب تولى التحقيق من جانبه بأن  
استمع الى اقوال الطامن ( المتهم ) والى تعقيب . . . عليه . . .  
فإنه لا يكون ثمة وجه للنمى بطلان اجراء التحقيق ولا ينال  
من سلامة هذا التحقيق ان المجلس استمع الى تعقيب . . . . .  
بعد ان تلى عليه اقوال الطامن ذلك لأن الطامن ليس  
شاهدا حتى يقال بأن المجلس خالف القاعدة التى تحظر سماع  
الشاهد لاقوال شاهد آخر - وإنما الشاهد الوحيد هو  
. . . الذى كان يجب فى سبيل استجلاء الحقيقة أن يستمع  
المجلس الى رأيه فيما دفع به الطامن الاتهام - وهو الامر  
الذى يستلزم بداهة اطلاع الشاهد على اقوال الطامن .

( طعن ١٠٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٥ )



### قاعدة رقم ( ٣١٠ )

#### المبحث :

المادة ٨٦ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - المضاف في تعيين مجلس التأديب المختص طبقا لأحكامها هو محل وقوع الجريمة - اختصاص المجلس التأديبي الخاص بالوزارة التي كان يتبعها الموظف عند وقوع الجريمة ولو كان تلميذا عند المحاكمة لوزارة أخرى - عند انطباق هذه القاعدة إذا كانت الوزارة التي يتبعها الموظف عند المحاكمة قد حلت محل الوزارة الأولى في القيام على المرافق الذي وقعت في شتاته الجريمة .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٨٦ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ كانت تنص على أن « تكون محاكمة الموظف أو الموظفين المتهمين بارتكاب جريمة واحدة أو جرائم مرتبطة ببعضها أمام مجلس التأديب الخاص بالوزارة التي وقعت فيها الجريمة أو الجرائم المذكورة ولو كانوا تابعين عند المحاكمة لوزارات أخرى ، فإذا تعذر تعيين الوزارة على الوجه السابق تكون المحاكمة أمام مجلس التأديب الخاص بالوزارة التي يتبعها العدد الأكبر من الموظفين ، فإذا تساوى العدد عين رئيس مجلس الوزراء مجلس التأديب المختص ، ويكون مجلس التأديب الاستثنائي في هذه الحالة هو المجلس المختص بنظر الطعن في قرارات المجلس الذي تولى المحاكمة » . ومما دلت على ذلك ان المضاف في تعيين مجلس التأديب المختص هو بمحل



وتسوء الجريمة التي يحاكم الموظف من أجلها ، أى أن المجلس التأديبي المختص بمحاكمة الموظف هو المجلس التأديبي الخاص بالوزارة التي كان يتبعها الموظف عند وقوع الجريمة ولو كان تابعا عند المحاكمة لوزارة أخرى ، ولا يصح هذا القول بطبيعة الحال إلا إذا كانت الوزارة التي يتبعها الموظف عند وقوع الجريمة والوزارة التي يتبعها عند المحاكمة كلتاها منفصلة عن الأخرى ولم تحل أحدهما قانونا محل الأخرى في القيام على المرفق العام التي وقعت في شأنه الجريمة التأديبية . أما إذا كانت الوزارة التي يتبعها الموظف عند المحاكمة قد حلت محل الوزارة الأولى في القيام على هذا المرفق ، فيكون مجلس تأديب الوزارة التي يتبعها الموظف إضرافا هو المختص ، نتيجة حلول تلك الوزارة محل الوزارة الأخرى في اختصاصاتها في هذا الشأن . ونرتبنا على ما تقدم غايته ولئن كانت الجريمة المنسوبة إلى المدمى قد وقعت في وقت كان فيه موظفا بمجلس مديرية المنوفية التابع لوزارة الداخلية وكان يقوم هذا المجلس على مرفق التعليم الذي وقعت في شأنه الجريمة التأديبية ، إلا أنه لما كان نقل المدمى بعد ذلك إلى وزارة التربية والتعليم إنما يرجع إلى حلول تلك الوزارة محل مجلس مديرية المنوفية في القيام على مرفق التعليم تنفيذا للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ الذي فصل اختصاص مجالس المديرية بشئون التعليم إلى وزارة التربية والتعليم ، فإن مجلس التأديب الخاص بموظفي وزارة التربية والتعليم أصبح يحكم القانون هو المختص بمحاكمة المدمى نتيجة لحلول وزارة التربية والتعليم محل مجلس مديرية المنوفية التابع لوزارة الداخلية في هذا الشأن .

( من ٨٩٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٦ )



### قاعدة رقم ( ٢١١ )

#### المبدأ :

استئناف الوزير لقرار مجلس التأديب يعتبر مرغوعا بمجرد التقرير به - لا يملك الوزير المدخل عن الاستئناف بمسد التقرير به .

#### بمخلص الفتوى :

تنص المادة ٩٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أُلْخَصَ بالموظفين على أنه « لا يجوز الطعن في القرار الصادر من مجلس التأديب الا بطريق الاستئناف ويرفع الاستئناف بتقرير يقدمه الموظف كخاتمة الى وكيل الوزارة المختص في مدى شهر من تاريخ ابلاغه القرار » وعلى وكيل الوزارة ابلاغ هذا التقرير الى مجلس التأديب الاستئنافي في مدى خمسة عشر يوما . وللوزير أيضا ان يستأنف قرار مجلس التأديب في مدى شهر من تاريخ صدوره . ويبين من مقارنة هاتين الفقرتين ان القانون لم يقتض بالنسبة الى استئناف الوزير ان يبلغ الى مجلس التأديب الاستئنافي ، وبذلك يكون رفع الاستئناف في هذه الحالة بمجرد تقرير الوزير باستئناف القرار ، ومن ثم تدخل الدعوى التأديبية في اختصاص مجلس التأديب بمجرد تقرير الوزير بالاستئناف . واذا كان القانون قد خول الوزير ان يستأنف قرار مجلس التأديب ، فان الوزير لا يملك بعد هذا ان يعود فيقرر بعدم السير في اجراءات الاستئناف فذلك ان القانون لم يمنحه الاختصاص ، ولا يصح تخويله دون



نص ل مجرد أن القانون قد اعطاه الاختصاص بالطعن او عدم  
الطعن بالاستئناف في قرار مجلس التأديب .

( فتوى ٤٣٧ - في ١١/١١/١٩٥٤ )

### قاعدة رقم ( ٣١٢ )

#### المبدأ :

قرار مجلس التأديب الصادر بالمزل من الضمة - ما هو  
الا حكم يبرى عليه ما سرى على احكام المزل الصادرة من  
المحكمات التأديبية - الطعن فيه يكون مباشرة امام المحكمة الادارية  
العليا - تقدم صاحب الشأن بطلب الى مفوض الدولة امام  
المحكمة الادارية العليا لمعاته من رسوم الطعن في هذا القرار  
واحالة المفوض هذا الطلب الى مفوض الدولة لمحكمة القضاء  
الادارى بوصف ان القرار المطلوب فيه ليس بهكم - طلب  
صاحب الشأن كيفما كان الوصف الذى يسبق عليه ، يقطع  
في هذه الحالة ، سريان مواعيد الطعن .

#### ملخص الحكم :

ان قرار مجلس التأديب المطعون فيه الصادر بمزل  
الطاعن ما هو الا حكم يبرى عليه ما سرى على احكام المزل  
الصادرة من المحاكم التأديبية ان يكون الطعن فيه مباشرة امام  
المحكمة الادارية العليا ويكون لزاما على المفوض ان يطعن فيه  
اذا ما طلب صاحب الشأن ذلك فاذا كان الطاعن قد تقدم  
بطلب مفوض الدولة امام المحكمة الادارية العليا لمعاته من



رسبوم الطعن فى هذا القرار أمام المحكمة المذكورة بمقد ككن .  
على المفوض ان يعتبر هذا الطلب بمثابة طلب للطعن فى  
ذلك القرار وبالتالى كان لزاما عليه طبقا للقانون ان يقوم  
بالطعن فيه فان هو رأى فى ذلك واحاله الى مفوض الدولة  
لمحكمة القضاء الادارى بوصف ان القرار المطلوب الطعن فيه  
ليس بحكم يطعن فيه رأسا أمام المحكمة الادارية العليا ، فان  
هذا الطلب كقما كان الوصف الذى اسبغ عليه قد قطع  
سريان مواعيد الطعن .

( طعن ١٠٨١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٣١٣ )

المبدأ :

القضاء الادارى ليس درجة اعلى للمجالس التأديبية فى  
مدارج هذا النظام ، بل هو اداة رقابة قانونية تجرى فى  
حدودها .

بالخص الحكم :

اذا كان الثابت ان محكمة القضاء الادارى قد قضت بإلغاء  
قرار مجلس التأديب بناء على اسباب لا تعدو ان تكون  
استثناء للنظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى مجلس  
التأديب من دلائل وبيانات وقرائن سواء فى الاثبات أو النفى  
فان الحكم المذكور - والحالة هذه - يكون قد جاوز حد  
الرقابة القانونية ، واحل نفسه محل مجلس التأديب فما هو  
متروك لعمه أو وزنه أو تقديره . وغنى عن البيان ان القضاء  
الادارى ليس درجة اعلى للمجالس التأديبية فى مدارج هذا



النظام ، وإنما القضاء الإدارى هو أداة رقابية قانونية لا تعقب  
على قرارات تلك المجالس إلا فى حدود الرقابة القانونية .

( طعن ١٦٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٥٧ )

### قاعدة رقم ( ٣١٤ )

المبدأ :

المحاكم التأديبية المنشأة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ -  
اختصاصها بنظر ادعاءى التأديبية التى كلفت من اختصاص  
مجالس التأديب ، وإحالة ما كان لا يزال منها منظورا أمام  
هذه المجالس بحالتها إلى المحاكم التأديبية - اختصاص هذه  
المحاكم كذلك بالنظر فى حالات الموظفين المحالين إلى الهيئات  
التي يشكل منها مجلس التأديب لتقديم تقريرين متتاليين عنهم  
بدرجته ضعيف .

ملخص الحكم :

إن القرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ نص على أن تصل  
الدعوى التأديبية المرفوعة عن المخالفات المالية والإدارية التى  
لم يفصل فيها بحالتها إلى مجلس التأديب المختص طبقاً لأحكام  
هذا القانون ، ويخطر ذى الشأن بهذه الإحالة ، ثم صدر  
القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة  
الإدارية والمحاكمات التأديبية فى الإقليم المصرى ناصراً فى المادة ١٧  
منه على أن « جميع الدعاوى التأديبية المنظورة أمام مجالس  
التأديب والتي أصبحت بمقتضى أحكام هذا القانون من اختصاص  
المحاكم التأديبية تصل بالحالة التى هى عليها إلى المحكمة



التأديبية المختصة ، ويخطر ذوو الشان بقرار الاحالة ، ويظل مجلس التأديب العالي مختصا بالفصل في القضايا التي استؤنفت أمامه قبل العمل بهذا القانون » ، وبذلك حلت المحاكم التأديبية بتشكيلها الجديد الذي نصت عليه المادة ١٨ من القرار بقانون آنف الذكر محل مجالس التأديب فيما كانت. نقولاه هذه المجالس من اختصاصات ، وذلك للحكمة التي ارتأها المشرع من تعديل هذا التشكيل ، وهي تلمادي تعدد تلك المجالس وبطء إجراءات المحاكمة وغلبة العنصر الإداري في تكوينها ، وانتقلت إليها فيما لذلك وبهذا التشكيل الجديد الولاية التي كانت مقررة بالمادة ٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شان الموظفين ضمنى الكلية للهيئة المشكل منها مجلس التأديب ، وهو المجلس الذى عدل تشكيله ، ولم يعد تشكيله القديم قائما . والقول باتحصار حلول المحاكم التأديبية محل مجالس التأديب في دائرة الولاية التأديبية دون سواها يفضى اما الى الإبقاء على التشكيل السابق لمجلس التأديب الذى انتهى ، وهو ما يتعارض مع التعديل الجديد ، واما الى ايجاد ثغرة في التشريع فيما يتعلق بكيفية تكوين الهيئة التى يشكل منها مجلس التأديب بعد اذ تبدل كيانه فيما لو انكر حلول المحكمة التأديبية محله في خصوص ضمانات الكلية من الموظفين ، وهو ما يعطل اعمال حكم المادة المذكورة .

( طعن ١٧١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٦ )

### قاعدة رقم ( ٣١٥ )

#### المبدأ :

قرارات مجلس التأديب يطعن فيها أمام المحاكم  
التأديبية وليس أمام المحكمة الإدارية العليا .



### ملخص الحكم :

تعتبر قرارات مجالس التأديب قرارات تأديبية صادرة من جهات العمل ، كما تعتبر قرارات مجلس التأديب قرارات إدارية صادرة من لجان إدارية ذات اختصاص قضائي . أنه لا يترتب على ذلك جواز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري طبقاً لأحكام البند ثانياً من المادة ١٠ والمادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إلا أنه لما كانت هذه القرارات صادرة من سلطة تأديبية فإنه يترتب على ذلك اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعن في هذه القرارات . ولا يجوز للمعاملين الذين صدرت ضدهم هذه القرارات الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا وأسلف ذلك من أحكام الفترة الأخيرة من المادة ١٥ والبندين ثالثاً وثالث عشر من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة المشار إليه . فإذا حدث أن طعن في قرار من قرارات مجلس التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا وجب على هذه المحكمة أن تحكم بعدم الاختصاص بنظر الطعن وأحالته إلى المحكمة التأديبية المختصة على ما تقرره المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ولا يفر من الطبيعة الإدارية للقرارات الصادرة من مجالس التأديب ، ولا يجعلها أحكاماً تبطل تلك التي تصدر من المحاكم أو الجهات القضائية الأخرى ما نص عليه قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من أن توقيع العقوبات التأديبية يكون بحكم من مجلس التأديب ، ذلك أن الاستناد إلى كلمة « حكم » يعتبر استناداً إلى حجة لفظية داحضة والمعبرة في التفسير بالمعاني دون اللفاظ والمباني فمجالس التأديب شأنها شأن كثير من اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي قد يرأسها أو يشترك في عضويتها عضو أو أكثر من الجهات القضائية نهى لجان إدارية لأن تشكيلها ليس قضائياً صرفاً وإنما



«يشارك فيه عنصر من عناصر الإدارة العليا وهي ذات اختصاص قضائي لأن عملها من طبيعة النشاط القضائي» .

( طعن ٢٤٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )

### تعليق :

سبق ان رأينا ان هذا الذي انتهت المحكمة الادارية العليا في حكمها قد حذفه الحكم الصادر في الطلب رقم ٥ لسنة ١ ق المقام امام الدائرة التي نص القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ على تشكيلها لرفع ما قد يثور من تناقض في احكام دوائر المحكمة الادارية العليا . وقد قضت الدائرة المذكورة بجلسته ١٥/١٢/١٩٨٥ باختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجلس التدبير التي لا تخضع للتصديق من جهات ادارية ، مبيدة ما كان قد اثاره الحكم الملن عليه في شأن انكار اختصاص المحكمة الادارية العليا بالطعون المشار اليها واهينادها الى المحاكم العادية .



## الفرع الثاني مجلس تاديب مختلفة

---

### قاعدة رقم ( ٣١٦ )

المبدأ :

المحاكم التاديبية المنشأة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .  
— عدم اختصاصها بتاديب موظفي المحاكم من كتبة ومحضرين  
سواء كانت المخالفة ادارية أو مالية — الاختصاص بتاديبهم ينعقد  
كسلطة التاديبية المخصوص عليها في قانونهم الخاص — القانون .  
الخاص هو القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة  
القضائية والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بتنظيم  
القضاء — لا يغير من ذلك ان القانون الخاص نظم التاديب  
دون التحقيق .

ملخص الحكم :

ان المادة ٤٦ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بامادة  
تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية بالالتزم المصرى تقضى  
بالا تسرى احكام هذا القانون على الموظفين الذين ينظم  
التحقيق معهم وتاديبهم قوانين خاصة . واعمالا لهذا النص  
فان هؤلاء الموظفين لا تجرى عليهم قواعد التاديب التى تضمنها  
الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وبالتالى لم.



المادة ١٨ من القانون سالف الذكر ، يستوى في ذلك ان تكون  
الخالفة موضوع المحاكمة مالية او ادارية - وقد تضمن القانون  
رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء ، في الفصل  
الثالث من الباب الثاني منه . قواعد خاصة لتأديب موظفي  
المحكمة ، فنصت المادة ٧٧ على اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد  
من يخل من موظفي المحاكم بواجبات وظيفته او ياتي بها من  
شأنه يقلل من الثقة الواجب توافرها في الاعمال القضائية ،  
وتضمنت المادة ٧٩ وما يليها تشكيل مجلس التأديب ونظام  
المحاكمة والتظلم من احكام مجلس التأديب امام مجلس  
مخصوص ، وقد حرص القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن  
السلطة القضائية على ان يستهل المادة الاولى منه بالابرار بعد  
المسلسل بالاحكام المواد من ٤٨ الى ٨٧ الخاصة بموظفي المحاكم  
الواردة في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ السالف الذكر ومن  
بين هذه المواد المادة ٧٩ التي تنص على ان « يشكل مجلس  
التأديب في محكمة النقض وفي كل محكمة من محاكم الاستئناف  
من مستشار تنتخبه الجمعية العمومية ومن المحامي العام وكبير  
مستشار المحكمة ، وفي المحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة ورئيس  
النسابة او من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ، وفي حالة غياب  
كبير الكتاب او كبير المحضرين او رئيس القلم الجنائي يندب وزير  
المعدل من اجل محله في مجلس التأديب ممن يكونون في  
درجته على الاقل » . وهذا النص من الاطلاق والعموم بحيث  
يتميز القول بان المشرع انما اراد لحكمة توضاها ان يجعل  
موظفي المحاكم بمنأى من اختصاص المحاكم التأديبية سواء  
كانت الخالفة ادارية او مالية وهو يجري بذلك على سنن  
سليم يتسق ونص المادة ٤٦ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ،  
ومن غير المستساغ القول بقصد ابقاء الاختصاص في



المخالفات الادارية للسلطات التأديبية الهيئات التي تنظم التحقيق معها قوانين خاصة دون المخالفات المالية - ومن ثم تكون المحكمة التأديبية غير مختصة بنظر القضايا التأديبية التي تقام ضد كعبة المحاكم والنيابات والمحضرين ، اذ ان الاختصاص بالنسبة اليهم منعقد بصريح نص المادة ٢٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ لهيئة اخرى اكتمل لها العنصر القضائي في اتم صورة تكمل العدل والنفاذ الى اشد المشاكل ، وبناء على ذلك فان احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لا تسرى على موظفي المحاكم اذ ينظم تأديبهم قانون خاص وتبعاً لذلك لا ينعقد الاختصاص في محاكمتهم تأديبياً للمحكمة التأديبية المنشأة طبقاً للقانون رقم ١١٧ المذكور ، وانما مردهم في هذا الشأن الى سلطتهم التأديبية المنصوص عليها في قانونهم الخاص ، كما يرجع الى هذه السلطة ايضاً طلب مد الوقت ، اذ انه مخرج من المسألة التأديبية .

ومن جهة اخرى تنص المادة ٤٦ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على انه « لا تسرى احكام هذا القانون على الموظفين الذين ينظم التحقيق معهم وتأديبهم قوانين خاصة » وقد يتجه الظن الى ان شرط الاستثناء ان ينظم القانون الخاص التحقيق فالتأديب معا ، وانه اقتصر القانون الخاص على تنظيم التأديب دون التحقيق كان لا محل لامبال الاستثناء من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، ولكن يبين بما لا يترك مجالا لاي شك ان المحكمة التثريبية من هذا الاستثناء هي ان القانون الخاص انما ينظم المحاكمة التأديبية تنظيمها خاصا ، والتحقيق وان كان لا يعدو ان يكون تهيدا للمحاكمة واستجاءا للدالة وسماعا لدفاع الموظف المتهم فهو وسيلة نحو غاية ولا يمكن فصلها عند استظهار غرض الشارع في هذا الخصوص ،



فصلا يخل بالحكمة التشريعية التي تمام عليها هذا التنظيم الخاص الذى تفيا المحاكمة التأديبية على وجه معين ، والا لا يمكن محاكمة الموظفين الذين يهدف القانون الخاص الى تنظيم محاكمتهم على وضع خاص طبقا لقانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فى الوقت الذى ينظم القانون الخاص محاكمتهم بنصوص صريحة ، وذلك لجرد ان هذا القانون الخاص لم يتضمن احكاما خاصة بالتحقيق - وغير خلاف ما ينطوى عليه مثل هذا النظر من اخلال بالحكمة التي تمام عليها مثل هذا القانون الخاص المنظم للمحاكمات المذكورة . كما انه غنى عن البيان ان هيئة المحاكمة الفاصلة تملك سلطة التحقيق غيا احيل اليها من امور تتولى المحاكمة فيها ، فالتحقيق - والحالة هذه - امر لا يمكن ان يتمور ، فى مفهوم المادة ٤٦ المشار اليها ان يكون مقصودا لذاته كسبب يمنع افعال الفرض من قانون المحاكمة الخاصة ، تلك المحاكمة التي قامت على حكمة معينة استثنت هؤلاء من سريان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ عليهم ، وكل اولئك قابض على الدلالة على ان ما ورد فى المادة ٤٦ من الجمع بين التحقيق والتأديب انما ورد على حكم الفالاب عادة ، لا كشرط مقصود لذاته عند افعال هذا النص .

( طعن ١١٦ لسنة ٦ ق - جاسة ١٩٦٠/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٣١٧ )

المبدأ :

سريان المادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة المعدلة  
بالقانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ على موظفى ومستخدعى المحاكم  
والنيابات .



### ملخص الفتوى :

ان المشرع - عند وضع القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء - لم يدرك بخلافه ان يميز موظفي المحاكم والنيابات ومستخدميها في علاقتهم بالدولة بتنظيم واحكام خاصة مغايرة للنظم والاحكام العامة المعمول بها بالنسبة الى موظفي الدولة كائنة ، ذلك انه نقل بعض الاحكام العامة التي تضمنتها نظم التوظيف التي كان معمولا بها عند وضعه ، والتي لم ير حرجا في ترديدها لاهميتها ، مراعيًا في ذلك امرين : اولهما تيسار التماسق بين هذه الامور وبين احكام قانون التوظيف الجديد الذي كان معروضا على السلطة التشريعية وقتئذ ، ثانيها تعديل هذه الاحكام تعديلا يسيرا لا يخل بهذا التماسق حتى تتفق وطبيعة العمل وسعة نطاقه بوزارة العدل . وفيما عدا هذه الامور العامة التي رآى لاهميتها ان يرددها في بعض نصوصه . اجتزأ بالاحالة الى القواعد العامة في شئون التوظيف . يدل على ذلك ما تم عند نظر مشروع القانون امام اللجنة التشريعية بمجلس النواب من حذف كثير من النصوص المنظمة لشئون وتعيين وترقية ونقل وتاديب موظفي ومستخدمي المحاكم والنيابات والاستعاضة عنها بنص عام هو نص المادة ٤٩ الذي يقضى بالرجوع الى القواعد العامة المشار اليها فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون - ومن الاحكام التي نقلها المشروع من نظم التوظيف العامة الى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الحكم الوارد بالمادة ٧٨ ، وهو يتضمن القاعدة الاساسية في شأن تاديب الموظفين عامة معدلة على نحو لا يخل باصلها ، وذلك بتحويل رؤساء المحاكم الى الكبار والمحضرين والمترجمين ، والنائب العام ورؤساء النيابة بالنسبة الى كتاب النيابة ، سلطة رؤساء المصالح في تاديب الموظفين



التابعين لهم ، على أن يكون ذلك في الحدود وطبقا للأحكام المبينة في المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، التي تتضمن الأصل الضام في تأديب الموظفين بمغرفة رؤساء المصالح أو وكلاء الوزارات . هذا الأصل الذي يجب الرجوع إليه ، فيما لم يرد فيه نص صريح يقانون نظام القضاء ، في كافة شئون تأديب موظفي ومستخدمى المحاكم والنيابات .

وهذا النظر يصدق على أحكام المادة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بكافة تعديلاتها التي أدخلت عليها بقوانين لاحقة لهذا القانون ، ومن هذه التعديلات ما تضمنه القانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ من إضافة فقرة جديدة إليها ، تقضى بتحويل الوزراء كافة سلطة تأديبية لم تكن لهم ، تفعل لهم اثرافا جديا منتجا على شئون تأديب موظفيهم ، وعلى قرارات الهيئات التأديبية التابعة لهم ، فيتأرون على وجه السرعة ما قد يقع فيها من خطأ أو انصراف أو سوء تقدير ، فيتروون بذلك المدالة في نصابها ، مما يكفى الموظفون مؤونة الانتجاء الى جهات القضاء الادارى متظلمين مما صدر ضدهم من قرارات تأديبية . ولما كانت نصوص القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء قد خلت من مثل هذا التنظيم لسلطة الوزير التأديبية ، فيتمعين الرجوع في هذا الصدد الى الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، يؤيد هذا النظر أن تلك الفقرة قد جاءت بتعديل جوهرى خطير في أسس وقواعد التأديب العامة التي كانت تقتصر السلطة التأديبية على وكيل الوزارة ورئيس المصلحة . فلم يكن للوزير اختصاص في هذا الشأن ، فأصبح بهذا التعديل ذا اختصاص بارز في أمور التأديب ، وذلك تحقيقا لأشراف الوزراء على هذه الأمور اثرافا يقتضيه حسن سير



العمل في الادارة الحكومية ، مما يدل على ان المشرع انما يعنى  
سريان هذا التعديل على كافة موظفي الدولة وبالنسبة الى  
كلية الوزراء دون تفرقة ، تحقيقا لما يستهدفه من اصلاح في  
هذا الصدد ، لذلك فان المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ : بشأن نظام موظفي الدولة تنرى بكافة تعديلاتها على  
موظفي ومستخدمى المحاكم والنيابات .

( غوى ٣٥٠ - في ١٩٥٦/٥/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٣١٨ )

المبدأ :

صدور قرار من رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية  
بإحالة احد الضاملين بالمحكمة الى مجلس التنايب - صدور  
القرار من مجلس التنايب المشكل برئاسة يجمع القرار معيا  
بميب جوهرى - الاصل العام قضى بالمتاع من سبق ان ابدى  
رأيا في شأن الامر المحال بسببه الضامل الى التنايب من  
الاشتراك في نظر الدعوى والحكم فيها - لا يجوز القياس  
على ما ورد بالمادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية الصادر  
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ والتي تقضى بأنه لا يمنع من  
الجلوس في هيئة مجلس التنايب سبق الاشتراك في طلب  
الاحالة الى المناش أو رفع الدعوى التنايبية - هذا النص  
الاخير نص استثنائي لا يجوز القياس عليه أو التمسك به في  
غير النطاق الذى في شقه - انتظمت المواد من ١٦٤ حتى ١٦٩  
من القانون سالف الذكر ينص على تعيين الضاملين بالمحكمة



وقد خلت هذه التصوص من نص مسائل نص المادة ٩٨ سابقة  
الذكر أو من نص يحيل اليها .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من سياق الوقائع على نحو ما سلف  
بيانه انه بعد أن تولت المراقبة العامة ( للمتدبين ) الادارى  
بوزارة العدل تحقيق الشكوى المقدمة ضد الطامن احوالت  
الأوراق الى السيد المستشار مدير علم المحاكم الذى احوالها  
بحوره الى السيد المستشار رئيس محكمة شمال القاهرة للنظر  
وفى ٤ من يولييه سنة ١٩٧٦ قام السيد المستشار . . . . .  
بصفته رئيس محكمة شمال القاهرة بالتأشير على مذكرة  
التحقيق باحالة الطامن الى المحكمة التأديبية وأصدر قراره  
باحالته الى تلك المحكمة وفى ١٧ من يولييه سنة ١٩٧٦ انعقد  
مجلس تأديب العاملين بمحكمة شمال القاهرة برئاسة السيد  
المستشار . . . . . لمحكمة الطامن وأصدر فى ٢٩ من  
يولييه سنة ١٩٧٦ القرار المطعون فيه ومن حيث ان قضاء  
هذه المحكمة قد استقر على أن ثمة قدراً من الضمانات  
الجوهرية يجب ان يتوافر كحد أدنى فى كل محاكمة تأديبية ،  
وهذا القدر تمليه العدالة المجردة وضمير الأيماء والأصول  
العامة فى المحاكمات وان لم يرد عليه نفى ، ويستلهم من  
المبادئ الأولية المقررة فى القوانين الخاصة بالإجراءات سواء  
فى المحاكمات الجنائية أو التأديبية . ذلك ان القرار التأديبى  
هو فى الواقع من الأمر قضاء عقابى فى خصوصه الترتيب  
الادارى ، حتى ان المشرع فى المادة ١٦٦ من قانون السلطة القضائية  
الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تحت قرار مجلس



التأديب بلفظ حكم تقضى بأن لا توقع العقوبات إلا بحكم من مجلس التأديب ومن بين الضمانات الجوهرية جيدة الهيئة التي تتولى محاكمة العامل ، وقد اقتضى هذا في المحاكمات الجنائية والتأديبية أن من يبدى رأيه يمتنع عليه الاشتراك في نظر الدعوى والحكم فيها ، وذلك ضماناً لحيدة الإقرار أو عضو مجلس التأديب الذي يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام حتى يطمئن إلى عدالة قاضيه وتجرده من التأثير بمقيدة سبق أن كونها عن المتهم موضوع المحاكمة . وقد وردت هذا الأصل المأخذان ٢٤٧ ، ٢٤٨ من القانون الإجراءات الجنائية ، كما بينت المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الأحوال التي يكون فيها القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يردده تعد الخضوم ، ومن بين هذه الأحوال سبق الاقتضاء أو الكتابة في الدعوى أي إبداء الرأي فيها ، وربت المادة ١٤٧ من ذات القانون جزاء البطول على عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتفرقة . ولا ينال مما سبق ما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية سالف الذكر التي تقضى بأنه لا يمنع من الجلوس في هيئة مجلس التأديب سبق الاشتراك في طلب الاحالة الى المعاش أو رفع الدعوى التأديبية ، ذلك أن هذا النص دور في مجال مساندة القضاء تأديبياً المنصوص عليها في الفصل التاسع من الباب الثاني من القانون المذكور ، بينما انتظمت المواد من ١٦٤ حتى ١٦٩ منه على تأديب العاملين بالمحكمة ، وقد خلكت هذه القواعد من نص مماثل لنص المادة ٩٩ سالف الذكر أو من نص يحيل اليها ، وهذا النص الأخير هو نص استثنائي فلا يجوز القياس عليه أو التمسك به في غير النطاق الذي في شأنه ، ويتمين الالتجاء الى الأصل العام السابق ببيانه والذي يقضى بامتناع من سبق أن أبدى رأياً في



شأن الأمر المحال بسببه العمل الى التأكيد من الاشتراك في  
نظر الدعوى والحكم فيها . ويكون القرار الذى يصدر على  
خلاف هذا الأصل مغيباً بغير جوهرى ومن حيث أن السيد  
المستشار . . . . . رئيس محكمة شمال القاهرة  
الابتدائية هو الذى قرر إحالة الطاعن الى المحكمة التأديبية  
وأصدر القرار بإحالته الى مجلس التأديب متضمناً ما نسب اليه  
من مخالفات فان مفاد ذلك ان عقيدته قد اطاعت مسبقاً الى  
صحة الاتهام المسند الى الطعن ، واذا أبدى رأيه في موضوع  
الاتهام الذى وجهه للطاعن على هذا النحو فانه في سوء  
ما سلف يكون غير صالح قاتونا للجلوس في مجلس تأديب  
الطاعن ، ويكون القرار الصادر عن مجلس التأديب المشكل  
برئيسه والأمر كذلك قد ثابه البطلان ويتمين الحكم  
بالفائه ، ولا سبيل للتصدي لموضوع الطعن لما ينطوى عليه  
ذلك من اخلال باجراء التقاضى وتفويت درجة من درجاته .

ومن حيث انه متى استبان ما سلف فان القرار المطعون فيه  
يكون قد وقع باطلا ومخالفا للنظام العام ، وتعم لذلك  
الحكم بالفائه دون حاجة الى مناقشة أوجه الطعن الأخرى  
واعادة الدعوى التأديبية الى مجلس تأديب الصالحين بمحكمة  
شمال القاهرة الابتدائية من جديد أمام هيئة أخرى والزممت الجهة  
الادارية بالمسؤوليات .

( طعن ٤٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/١١/٢١ )



## قاعدة رقم ( ٢١٩ )

المبدأ :

يظل المجلس المخصوص بوزارة العدل مختصا بالفصل في التظلمات المرفوعة من قرارات مجالس تاديب المهملين بالمحكّم الصادرة قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية .

ملخص الحكم :

أعاد قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والذي عمل به من تاريخ نشره في ٥ من أكتوبر ١٩٧٢ تنظيم أحكام تاديب المهملين بالمحكّم على نحو جعل بمقتضاه تاديبهم أمام مجالس تاديب على درجة واحدة ، ولم يخول بذلك لذوى الشأن استئناف قرارات تلك المجالس أمام مجالس تاديب أعلى ، وهو ما كان يسمى من قبل بالمجلس المخصوص المعتقد بوزارة العدل للفصل في التظلمات التي كانت تبرئ إليه من أحكام مجالس تاديب المهملين في محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والنيابات . على أن المجلس المخصوص بوزارة العدل يظل مختصا بالفصل فيما تقدم إليه من تظلمات طعنا في قرارات مجالس التاديب الصادرة قبل تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر . فإذا أحال كل مدير عام إدارة المحكّم بوزارة العدل بقرار منه إلى المحكمة الإدارية العليا للاختصاص بالفصل فيها ، كان هذا القرار غير جائز ، ويظل الفصل في تلك التظلمات من



اجتماعات اللجنة التي كانت مختصة بها في ظل القانون السابق .  
رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية .

( ملحق ١١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٨٠ )

### قاعدة رقم ( ٣٢٠ )

#### المبدأ :

المخالفات المالية التي يترفعها موظفون ممن نظم قواعد.  
توظيفهم قوانين خاصة - ينقذ الاختصاص بنظرها لجبال  
التأديب التي تنشأها القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - مثال .  
بالنسبة لموظفي المصالح والقياسات .

#### ملخص الفتوى :

مر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ في ٣٠ من مارس سنة:  
١٩٥٧ معدلا لبعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن  
نظام موظفي الدولة في عدة مواضع ، لاستبدال بعض أحكام  
بأخرى واستحدثت أحكاما جديدة ، وانتهى في المادة الثالثة منه  
إلى إلغاء المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس  
تأديب لحكومة الموظفين المستولين من المخالفات المالية ، وذلك  
إكتفاء بدمج أحكامه في نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ ، وأعاد توزيع الاختصاص على مجلس تأديب الموظفين .  
تبعا لدرجات وظائفهم ، مع مراعاة تمثيل ديوان المحاسبة  
في تشكيل المجلس كلما اشتملت التهمة على مخالفة مالية ،  
وتمثيل ديوان الموظفين كلما كانت المخالفة إدارية بحتة ( المواد



٨٦ ، ٩/٨٦ ، ٨٦ مكررا أولا وثانيا ، ٨٩ مكررا أولا وثانيا . . وكان من بين الأحكام التي ادخلها المشرع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ما نصت عليه المادة ١٠٢ مكررا من أنه « بالنسبة للمخالفات المالية تميز أحكام هذا القانون على جميع موظفي الدولة عدا الوزراء ونوابهم ، .

ولئن كان المشرع قد لورد هذا الحكم الأخير على إطلاقه فقد استبقى في الوقت ذاته نص المادة ١٣١ من ذلك القانون ، التي ترسي في فقرتها الرابعة قاعدة أصلية ، مؤداها عدم سريان أحكام ذلك القانون ( أي قانون موظفي الدولة برتمه ) على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

ولما كان قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ هو الذي ينظم قواعد توظيف وتدريب موظفي المحاكم والنيابات فإن أعمال نص الفقرة الرابعة من المادة ١٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يقضى إلى عدم سريان هذا القانون على هؤلاء الموظفين ألا فيما لا تنص عليه قوانينهم الخاصة من أحكام .

ومدار البحث هو ما إذا كان الوضع يتغير فيما يتعلق بالمخالفات المالية بعد أن ادمجت في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ويمد أن نصت المادة ١٠٢ مكررا على سريان أحكام ذلك القانون فيما يتعلق بالمخالفات المالية على جميع موظفي الدولة عدا الوزراء ونوابهم ، لم أن الأصل المقرر في المادة ١٣١ من ذلك القانون ، والذي لم يمسسه المشرع بتعديل يظل نافذ المعمول رغم وجود النص الوارد في المادة ١٠٢ مكررا ، بحيث يحدد من الإطلاق الذي التزمه التعديل بالنسبة إلى الموظفين الذين يراد سريان أحكامه عليهم .



ويبين من استمرار نصصوص القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الخاصة بتأديب الموظفين وتشكيل مجلس التأديب ، ونصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تأديبي لحكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية ، ان المشرع يستهدف بالتعديل الذى جاء به القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، فى احكام تأديب الموظفين اقرار الاحكام الخاصة بالمخالفات المالية فى مقرها الطبيعى من القانون الخاص بنظام موظفى الدولة ، ذلك لان الاحكام المشار اليها انما تكمل الاحكام المنظمة للتوظيفة العامة التى تضمنها هذا القانون .

وقد نقل المشرع الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - بهذا التعديل - احكاما بنصها من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تأديبي لحكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية ، مما يدل على ان هذا المرسوم بقانون هو المصدر الذى استقى منه التعديل الاخير . احكامه فى شأن المخالفات المالية .

ويبين من الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه وعلى مذكرته الايضاحية ان المشرع قصد تفهيا بهذا المرسوم بقانون ان يعقد الاختصاص بتوقيع الجزاء عن المخالفات المالية التى يقررها الموظف العام بمسؤوله الشامل - باستثناء الوزراء - لمجلس التأديب الذى انشئ بمقتضى هذا المرسوم نظرا لما للمخالفة المالية من طبيعة خاصة تقتضى ان يكون ديوان الحاسبة - باعتباره المهيمن على الرقابة المالية - ممثلا فى تشكيل هذا المجلس الى جانب العنصر القضائى ، الامر الذى يحقق ضمانا للموظف بأكمل سلامة احكامه ، ويقر العدالة فى المخالفات المالية .

والمرسوم بقانون سالف الذكر بإنشاء هذا المجلس



التأديبي وتحويله دون سواء اختصاص الفصل في المخالفات المالية التي تقع من الموظفين العموميين يكون قد انقضى - باعتباره ناسخا لما قبله - اختصاص أية هيئة تأديبية أخرى كانت تتولى هذا الاختصاص بمقتضى أحكام القاتلون العام للموظفين ، أو بمقتضى القوانين الخاصة التي تنظم قواعد توظيف طوائف معينة من الموظفين .

واذ انقضى المشرع المرسوم بقانون سالف الذكر بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ . فإنه لم يرد اختصاص الفصل في المخالفات المالية الى الهيئات أو المجالس التي كانت تتولاه تبيل صدور المرسوم المذكور ، ولكنه أحل تشكيلا تأديبيا معيناً محل المجلس التأديبي للمخالفات المالية الذي كان ينظمه المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم أنشأ المجلس التأديبي العادي والمجلس التأديبي العالى والمجلس التأديبي الأعلى ، وأوجب تمثيل ديوان المحاسبة في تشكيل المجلس عند نظر المخالفات المالية ، ونص صراحة في المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على إحالة المخالفات المالية التي لم يفصل فيها بحالتها الى مجلس التأديب المختص طبقاً لأحكام هذا القانون ، مما يفصح عن نية المشرع في إحلال هذه المجالس دون سواها محل المجلس التأديبي للمخالفات المالية في اختصاصه بالفصل في هذه المخالفات . لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى أن مجالس التأديب الابتدائية والعالية التي أنشأها القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ في المختصة دون سواها بمحاكم موظفي المحاكم والنيابات عن المخالفات المالية التي يرتكبونها .

(مضى ٣٤٧ - في ١٩٥٧/١/٣٠)



### قاعدة رقم ( ٣٢١ )

#### المبدأ :

القرار الصادر من مجلس التدريس في أمر مما تملك  
جماعة كبار العلماء وحدها ولاية الحكم فيه — اعتباره مجرد  
فعل مادي عديم الأثر قانونا .

#### ملخص الحكم :

إذا أصدر مجلس تدريس الموظفين قراره في محاكمة عالم  
من علماء الأزهر للعمل بنسب إليه ، هو في حقيقته وجوهره  
مما تملك جماعة كبار العلماء وحدها ولاية الحكم فيه ، كان  
قراره عديم الأثر قانونا ، لأن هذا العيب الذي اغتور القرار  
لا يجعله مشويا بهجرد عيب مادي من عيوب عدم الاختصاص  
بما يعنيه ويجعله قابلا للإلغاء مع اعتباره قائما قانونا  
إلى أن يقضى بالفصله ، بل هو عيب ينهض إلى حد اغتصاب  
السلطة الذي ينزل بالقرار إلى جعله مجرد فعل مادي  
عديم الأثر قانونا .

( طعن ٣٥ لسنة ٢ في — جلسة ١٤/١/١٩٥٦ )

### قاعدة رقم ( ٣٢٢ )

#### المبدأ :

الاختصاص بتدريس المعلمين بالجامعة المنتخبين للمعلم



باتحاد الطلاب من المخالفات التي يرتكبونها في عملهم بالاتحاد .  
— معقود لسلطات التاديب بالجامعة دون الاتحاد .

### ملخص الحكم :

ان الطاعن من العاملين بالجامعة ويشغل احدى الدرجات — بميزانيتهما ، وهو بهذه المثابة يخضع في تاديبه لاحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بامادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية فيها لم يرد له نص خاص في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ شأن تنظيم الجامعات . ولما كانت المخالفات التي ارتكبها المذكور في اتحاد طلاب الجامعة بوصفه مندوب الصرف به تكشف عن عدم نزاهته وأمانته — على ما سيأتى بيانه — وكان من شأن هذا السلوك اننعكس على سلوكه العام في مجال عمله بالجامعة من حيث الاخلال بكرامتها ومقتضياتها على وجه يفقده الثقة والامتنار ، فان هذا السلوك يشكل مخالفة تأديبية تبرر للجامعة النظر في أمره تأديبيا . ولا ينال من ذلك ما نصت عليه اللائحة الادارية والمالية لاتحاد الطلاب سالفه الذكر في المادة ٧٢ منها من أن « تعرض المخالفات المالية والادارية على مجاس الاتحاد للبت فيها » وما نصت عليه المادة ٧٥ من أن « يباشر المكتب التنفيذي للاتحاد العام او اتحاد الجامعة والمعاهد العالية سلطة توقيع العقوبات . او الجزاء على الجهاز الوظيفي للاتحاد بعد اجراء التحقيق اللازم بنسأ على طلب رئيس الاتحاد . » ذلك ان شرط سلب اختصاص الجامعة في تاديب العاملين بها وفقا لاحكام القانون على ما سبق بيانه ، وتحويل هذا الاختصاص الى سلطات اتحاد الطلاب بالنسبة لما يرتكبه هؤلاء العاملين.



فى عملهم بالاتحاد : ان يكون هذا الاختصاص تد خول لاتحاد الطلاب بقانون وان تملك سلطات الاتحاد توقيع جزاءات من جنس الجزاءات التى تملك الجامعة توقيعها على العاملين بها وتناسب مع ما يرتكبونه من ذنب . واذا خول اتحاد الطلاب سلطة معاقبة الجهاز الوظيفى به بمجرد قرار وزارى ليس من شأنه ان يخالف القانون او يعد له ، وكان هذا القرار وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣٣ لسنة ١٩٦٨ سالف الذكر لم ينطويا على بيان الجزاءات الواجب تطبيقها ولا حدود هذه السلطات التأديبية ، فان سلطة الاتحاد فى توقيع الجزاءات بالنسبة للعاملين به المنتدبين من الجامعة شأن الطاعن لا يمكن ان تمتد الا الى ما يمس العلاقة التى تربط الاتحاد بهؤلاء العاملين ، دون ان تطرق الى ما يمس الرابطة الوظيفية بينهم وبين الجامعة والحقوق المنتقة عنها ، والتى يظل الاختصاص بالنسبة لها من حق سلطات التأديب فى الجامعة دون سواها . ومن ثم فلا مسوغ القول بان سلطة الاتحاد فى هذا الشأن يجب سلطة الجامعة فى تأديب العاملين بها والا كان مؤدى ذلك ان تحرم الجامعة من مساهمة العاملين بها تأديبيا مهما كانت درجة جسامه خروجهم على مقتضيات وظائهم .

( ضمن ٧ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٣٢٣ )

#### المبدأ :

محس تأديب العاملين من غير اعضاء هيئة التدريس  
بجامعة القاهرة - ولائحه فى الفصل فى الاموى التأديبية

( م ٤٢ - ج ٩ )



الحالة اليه تتحدد عناصرها في قرار الاحالة - تجاوز مجلس  
التدريس لحدود الاحالة الصادرة من نائب رئيس جامعة القاهرة  
وتفضله على الطاعنين ومن غير المصلين اليه ولم يوجه اليهما  
اي اتهام خلال مراحل التدريس - خروج مجلس التدريس عن  
حدود ولايته الممندة التطلع في قرار الاحالة واخلاله بحق  
جوهرى هو كفاءة الدفاع امام جهات التدريس الامر الذى  
ينبئ عليه ان يصيح قراره في شقه الذى قفى بتحميل الطاعنين  
ثلاثى قيمة العجز في مهلة المتهم بطلا وعدم الاثر .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان القرار الصادر من رئيس جامعة القاهرة بالانابة  
رقم ١٨٣ الصادر بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ قد اقتصر  
على احوالة العايل . . . . . بمعهد السرطان الى مجلس  
تدريس العايلين من غير اعضاء هيئة التدريس بجامعة  
القاهرة لمحاكمته فيما نسب اليه في التحقيق الادارى الذى اجرى  
بمعرفة الشئون القانونية بمعهد السرطان من انه قد اهلل  
اهمالا جسيما في المحافظة على مهنته مما يترتب عليه ضياع  
خدد ٥٦٩ عتبة اسلام اشعة قدرت ببلغ ٥٤٥ ملزم و ٢٢ جنيتها .  
ومن حيث ان مجلس تدريس العايلين من غير اعضاء هيئة  
التدريس بجامعة القاهرة وبعد ان اقر اختصاصه بابر احالة  
العايل . . . . . اليه للنظر فيما هو منسوب اليه  
قد استمع الى شهادة شهود الواقعة على الوجه المبين بمحاضر  
جلساته ومن بين هؤلاء الشهود الطاعنين ولم يوجه اليهما  
مجلس التدريس ثمة اتهام معين بل اقتصر دورهم على الشهادة  
بما نى عايمهم عن انواقعة محل مسألة العايل احوال الى



التأديب شأن بقى الشهود والذين أدلوا بشهادتهم أمام المجلس المذكور . ومن حيث أن مجلس التأديب ويعد أن انتهى في حيثيات قراره الى أن المسئولية الكاملة من قيمة ما عقد من مهدة العامل . . . . . تقع على عاتقه فقد نسب الى الطاعنين اهماهما في التبليغ عن العجز الذى هو بمهدة العامل الحال الى التأديب وخلص مجلس التأديب من ذلك الى أنه من العدالة تحميلهما مع المتهم بقية العجز بالتسوى .

ومن حيث انه متى كان ما سلف وكان مجلس التأديب المذكور قد انمعدت له ولاية الفصل نحو الدموى التأديبية المحالة اليه والتي تتحدد عناصرها بما في ذلك شخص الحال الى التأديب بملى مقتضى قرار الاحالة وكان من الأصول المسلم بها في نطاق التأديب كفاءة الدفاع امام جهة التأديب فان تجاوز مجلس التأديب المذكور لحدود امر الاحالة الصادر من نائب رئيس جامعة القاهرة وقضائه على الطاعنين وهما غير محالين اليه ولم يوجه اليهما اى اتهام خلال مراحل التأديب بعدما من التحقيق حتى صدور قرار مجلس التأديب الملمعون فيه ، فان مجلس التأديب يكون والحال كذلك قد خرج من حدود ولايته المحددة النطاق في قرار الاحالة وأخل بحق جوهرى هو كفاءة الدفاع امام جهات التأديب الأمر الذى ينبى عليه ان يصح القرار الملمعون فيه في شئته الذى قضى بتحميل الطاعنين بثلاثي قيمة العجز في مهدة المتهم باطلا ومعدم الاكر ويتمين لأجل ذلك القضاء بالفناءه في هذا الشق الملمعون فيه والزام الجهة الادارية المصرومات .



قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

المبدأ :

نص القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالهيئة العامة لبناء السد العالي على تحويل مجلس إدارة الهيئة وضع اللوائح الخاصة بالموظفين والمهمل التي تنظم قواعد تعيينهم وترقياتهم ونقلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافأاتهم وتدريبهم وسائر شئونهم الاجتماعية والإدارية دون التقييد بالقوانين واللوائح المعمول بها في الحكومة والمؤسسات العامة والهيئات العامة - صدور قرار وزير الكهرباء والسد العالي رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ بإصدار لائحة التحقيق والتدريب والجزاءات للماملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي - نص المادة ١٤ منه على أن تتولى المحكمة التأديبية المختصة محاكمة الماملين من الدرجة الثانية فما فوقها أما الماملون من الدرجة الثالثة فما دونها فتكون محاكمتهم أمام مجلس تأديب - نظام التأديب وقد صدر بناء على قانون خاص بالهيئة العامة لبناء السد العالي يبقى نافذ المفعول حتى بعد صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - الأصل المقرر هو أن القانون العام لا يلغى القانون الخاص - لم يشر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إلى إلغاء صريح لنظم التأديب المقررة بقوانين خاصة فبقى سارية نافذة حتى بعد العمل بهذا القانون - نتيجة ذلك : الاختصاص في تأديب الماملين بهيئة بناء السد العالي من الدرجة الثالثة



كما دونها منوطا بمجلس النقاديب المشكل فى هذا الشأن ولا يعقد الاختصاص فى شأنهم للمحكمة التأديبية ابتداء - اختصاصها ينظر الطعن فى القرار الإدارى النهائى الذى ينتهى اليه مجلس النقاديب وجهة التقلم والتعقيب الإدارية ليس من شأنه ان يجعل لها الاختصاص المبتدأ فى نظر تأديبهم وإنما هو من شأن مجلس النقاديب الذى يمثل الخطوة الأولى أساسا ضمن سلسلة إجراءات تأديب هؤلاء العاملين .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٢ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالهيئة العامة لبناء السد العالى قد خول - بمقتضى المادة الثانية منه - مجلس إدارة الهيئة وضع اللوائح الخاصة بالموظفين والعاملين التى تنظم قواعد تعيينهم وترقياتهم وتقدمهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم وكفالتهم وتأديبهم وسائر شؤونهم الاجتماعية والإدارية وذلك دون التقيد بالقوانين واللوائح المعمول بها فى الحومة والمؤسسات العامة والهيئات العامة وأن تعتمد هذه اللوائح من وزير السد العالى ، وقضت المادة الثالثة بأن يلغى كل نص يتعارض وأحكام هذا القانون .

ومن حيث أنه قد صدر - نفاذا لهذا القانون - القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ من وزير الكهرباء والسد العالى بإصدار لائحة التحقيق والتأديب والجزاءات للعاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالى وقد نصت المادة ١٤ منه على أن « تتولى المحكمة التأديبية المختصة محاكمة العاملين من الدرجة الثانية بما عوقبوا أما العاملون من الدرجة الثالثة فما دونها فتكون



محاكمتهم أمام مجلس تأديب يشكل بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة من اثنين من كبار العاملين بالهيئة لا تقل درجتهم عن الثانية وأحد أعضاء الإدارة القانونية ويرأس المجلس أعلى الأعضاء درجة ثم اتقدمهم ثم أكبرهم سنا حسب الأحوال ، وأوردت المواد التالية بعض الأحكام المتعلقة بحدود اختصاص مجلس التأديب وإجراءات اتالة الدعوى التأديبية وبإشرتها مامه وتسرؤط صحة انعقاد المجلس وتسراراته ، وقضت المادة ١٩ بأن قرارات المجلس تكون نافذة ويجوز التظلم منها الى رئيس مجلس الإدارة خلال سبتين يوما من تاريخ العلم بالقرار ويكون له تخفيف العقوبة دون تشديدها .

ومن حيث أنه يبين مما سلف حرم المشرع على أن يخص العاملين في الهيئة العامة لبناء السد العالي - تحديرا للاعتبارات التي احاطت بتنفيذ المشروع - بتنظيم خاص لحياتهم الوظيفية ومن بينها كيفية تأديبهم والجهات التي ناط بها توقيع الجزاءات التأديبية ، وصاغ في هذا الخصوص طريق التأديب على وضع نظام فرق فيه بين العاملين من الدرجة الثانية فما فوقها فجمعل الاختصاص في تأديبهم منسوطا بالحكمة التأديبية المختصة واما من هم في الدرجة الثالثة فما دونها فقد عهد الى مجلس تأديب يشكل بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة على الوجه الذى سلف ، وبهذه المثابة فان هذا النظام من التأديب وقد صدر بناء على قانون خاص بالهيئة العامة لبناء السد العالي يبقى قائما نافذ المفعول حتى بمعد صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة الذى جعل الولاية في تأديب العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة للحاكم التأديبية ذلك ان الأصل المقرر هو ان القانون العام لا يلغى القانون الخاص واذ لم يشر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشر



إليه إلى الفناء صريح لنظم التأديب المقررة بقوانين خاصة  
منها يمتنع سارية نافذة حتى بعد العمل بهذا القانون .  
ومن ثم فإن ولاية تأديب العاملين من الدرجة الثالثة منها  
دونها بهيئة بناء السد العالي - شأن الطاعنين - تكون قد  
نيطت قانوناً بمجلس التأديب الشكل على الوجه سالف  
البيان ، وإذا كانت قرارات هذا المجلس لا تعد بمثابة الأحكام  
التي تصدرها المحاكم التأديبية بحسبان أن قراراته ليست نهائية  
وانما يجوز التظلم منها للسلطة الرئاسية ممثلة في رئيس  
مجلس الإدارة الذي يملك سلطة التعقيب عليها على الوجه الذي  
نعملته المادة ١٩ من القرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ آنف  
الذكر ، فان مجلس التأديب يبقى خطوة من خطوات تأديب هذه  
الفئة من العاملين وهي خطوة شكلية ضمن حلقة متصلة  
تتعلق بالأسلوب الإجرائي المرسوم لتأديبهم لا ينبغي الحيد عنها  
أو اغفالها ، ويبقى على ذلك الاختصاص في تأديب العاملين  
بهيئة بناء السد العالي من الدرجة الثالثة بما دونها منوطاً  
بمجلس التأديب المشار إليه في المادة ١٤ من القرار الوزاري  
المذكور ولا ينعقد الاختصاص في شأنهم للمحكمة التأديبية ابتداء  
ذلك لأن اختصاصها بنظر الطعن في القرار الإداري النهائي الذي  
قد ينتهي إليه مجلس التأديب وجهة التظلم والتعقيب الإدارية  
ليس من شأنه أن يجعل لها الاختصاص المبتدأ في نظر تأديبهم  
وانما هو من شأن مجلس التأديب الذي يمثل الخطوة الأولى  
أساساً ضمن سلسلة إجراءات تأديب هؤلاء العاملين .

ومن حيث أنه متى استبان ما سلف فان الحكم المطعون فيه  
اذ قضى ابداء بتأديب عاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي  
من الدرجة الثالثة بما دونها يكون قد خالف صحيح حكم  
القانون ويتعين الحكم بالفناء .



ومن حيث أن ما تنص به المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من وجوب إحالة الدعوى الى المحكمة المختصة عند الحكم بعدم الاختصاص فإنه لما كان حكم هذا النص لا يسرى الا بين المحاكم القضائية ، وكان مجلس تاديب العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالى ليس بمحكمة على ما سلف بيانه فإنه لا يكون ثمة مجال لأعمال حكم هذا النص فى الحالة الماثلة .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فقد تعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالفناء الحكم المطعون فيه والجهة الادارية وشأنها فى أمر تاديب الطاعنين باعتبار ان أمر تاديبهم ابتداء منوط بها دون المحكمة التاديبية .

( طعن ٩٢٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٤ )

#### تعليق :

#### هل نعود الى نظام مجالس التاديب ؟ :

طبقا للقواعد التى كان معمولا بها أول الأمر ، فإن تاديب العاملين كان من اختصاص السلطة الادارية بالنسبة للعقوبات البسيطة نسبيا ، فى حين تختص مجالس التاديب المختلفة بتوقيع العقوبات الأشد وهى التى كانت تجاوز الخصم من المرتب ، وتشكل من عناصر ادارية وقضائية مع غلبة العناصر الادارية ، وتطبق اجراءات مشبعة بالصيغة القضائية حيث تنطوى على بعض ضمانات الاجراءات القضائية وان كانت لا ترقى الى مرتبة هذه الاجراءات . وبذلك كان المشرع يأخذ بجانب النظام الادارى بالنظام شبه القضائى .



واستمر هذا وضع فترة في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة حيث اختصت السلطة الإدارية بتوقيع العقوبات التأديبية البسيطة ، واختصت المجالس التأديبية التي يغلب في تشكيلها العنصر الإداري بتوقيع غير ذلك من العقوبات . وهذه المجالس طبقا للمادة ٨٦ وما بعدها من القانون المذكور هي : مجلس التأديب الأعلى ، ويختص بمسألة الموظفين من درجة وكيل وزارة مساعد فما فوقها ، ومجلس التأديب العالي ، ويختص بمسألة الموظفين من الدرجة الثانية الى درجة مدير عام ، ومجلس التأديب العادي ، ويختص بمحاكمة الموظفين لفئة الدرجة الثالثة .

وفي سبيل القضاء على العيوب التي شاب نظام التأديب ، وفي مقدمتها تعدد مجالس التأديب وما اثاره من تعقيدات وبطء في الاجراءات وقتذاك ، صدر بتاريخ ١١ من أغسطس ١٩٥٨ القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، ونص في المادة ١٨ منه على أن يختص بمحاكمة الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة عن المخالفات المالية والادارية محاكم تأديبية . ويختلف تشكيل هذه المحاكم على حسب درجة العامل المحال الى المحاكمة التأديبية ، وعلى حسب نوع المخالفة ، وما اذا كانت مالية او ادارية . والعنصر الغالب في اعضائها من اعضاء مجالس الدولة . وطبقا للمادة ١٩ من القانون ، يختص رئيس مجلس الدولة بتعيين عدد المحاكم التأديبية ومقرها ودوائر اختصاصها وتشكيلها بعد اخذ رأى مدير عام النيابة الادارية . وبجانب هذه المحاكم التأديبية فان للسلطة الادارية توقيع عقوبات الإنذار والخصم من المرتب .

على أنه بالنسبة لبعض طوائف العاملين بالدولة ممن تنظم



وظائفهم قوانين خاصة ، فان مساهمتهم التأديبية ظلت من اختصاص مجالس التأديب المنصوص عليها في القوانين المذكورة .  
مثال ذلك رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة  
وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

وبالنسبة لساغلى بعض الوظائف الخاصة التى تتطلب  
بصفة أساسية قدرا كبيرا من الانضباط والنظام بالنسبة  
لغيرها فى ضوء طبيعة واجباتها ، فان التأديب من اختصاص  
السلطة الادارية بالنسبة لبعض العقوبات ، ومن اختصاص مجلس  
التأديب بالنسبة لبقاى العقوبات ، مثال ذلك وظائف الشرطة  
( القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة ) والقوات  
المسلحة ( القانون ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة  
والترقية لضباط القوات المسلحة ) .

وبذلك فان سلطة التأديب فى ظل هذا الوضع منسوبة  
بالسلطة الرئيسية الادارية المختصة فى بعض الحالات وبالحاكم  
التأديبية بالنسبة للعاملين فى الدولة بصفة عامة ، بالإضافة  
الى مجالس التأديب المنصوص عليها فى بعض القوانين الخاصة  
للسوائف معينة .

ولكل من هذه الجهات اختصاصات محددة على الوجه  
المبين بالقوانين . وهذا هو الوضع الحالى فى ظل العمل  
بقوانين التوظيف بين القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . ومن ثم  
فانه فيما عدا بعض الأنظمة الخاصة بالتأديب المتمثلة فى مجالس  
التأديب لبعض الطوائف ، فانه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم  
١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه يمكن القول بأن المشرع المصرى  
يأخذ بالنظامين الادارى والقضائى فى التأديب فى آن واحد بعدد



أن تان يسمى على الجمع بين النظامين الإدارى ( الرئاسى ) وشبه  
القضائى « د . أحمد موسى - المرجع السابق - محمد رشوان أحمد  
وأبراهيم عباس منصور - الإجراءات القضائية للمحامين المدنيين  
بالحكومد والقطاع العام ١٩٦٩ - ص ١٢٧ والدكتور عبد الفتاح  
حسن السلطة المختصة بتلايب المحامين المدنيين فى التشريع  
المقارن والتشريع المصرى - مجلة العلوم الادارية - السنة  
السابعة - العدد الاول - ص ٩ والعدد الثانى - ص ١١ » .

ومن مراجعة نصوص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨  
واللائحة الداخلية للنيابة الادارية والمحاكم القديبية يتضح وجود  
ملاات وروابط قوية بين المحاكم القديبية التى تعتبر الجهة  
القضائية المختصة بالتلايب وبين مجلس الدولة باعتباره جهة  
القضاء الإدارى اذ يتم تشكيل هذه المحاكم من أعضاء أغلبهم  
من مجلس الدولة ، ويتولى رئيس المجلس تعيين عدد هذه  
المحاكم ومقرها وعدد جلساتها وأيام وساعات انعقادها ، كما  
يطعن فى احكامها امام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة  
( المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢٤ و ٣٢ من القانون والمواد ٣٩ و ٤١  
و ٤٢ من اللائحة ) .

ورغم هذه الروابط الوثيقة بين الجهتين ، فان المحاكم  
القديبية لم تعتبر جزءا من القسم القضائى بمجلس الدولة ،  
اذ ان المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن  
مجلس الدولة وهوقانون صادر بعد العمل بالقانون رقم ١١٧ :  
لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، قد حددت الجهات التى يؤلف منها  
القسم القضائى على سبيل الحصر وهى المحكمة الادارية العليا  
ومحكمة القضاء الإدارى والمحاكم الادارية وهيئة منوضى الدولة ،  
دون ذكر للمحاكم القديبية ، مما يستتبع القول باعتبار المحاكم



التأديبية في ظل العمل بقانون مجلس الخولة المذكور جهة  
عضائية مستقلة عن كل من القضاء المبادئ ومجلس الخولة  
: الدكتور احمد كمال ابو المجد - رقابة القضاء على اعمال الادارة -  
١٩٦٢/٦٢ - ص ١٤٦ و ١٤٧ ) .

وفي تقدير نظم التأديب المصرى ، بعد انشاء المحاكم  
التأديبية في ظل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وحتى هذه  
المرحلة من مراحل تطوره ، رأى معظم الفقهاء انه في حاجة  
الى تطوير يحقق مصلحة العامل والمرفق على السواء .  
وبسراعة ان تشكل المحاكم التأديبية يغلب عليه العنصر  
القضائى لا الإدارى ، ويتحضر هذا العنصر الآخر في اعضاء  
من الجهازين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبات دون غيرهم  
من اعضاء الجهة الادارية التى يقيمها العامل ، ومن ثم فلا  
تبع الجزاء من ذات المرفق المتصل بتسلط العامل . وبذلك  
قد اخلت الاراء في هذا الشأن .

فهناك من يرى ان النظام التأديبى الملائم يكون بتوقيع  
الجزاء بمعرفة هيئة ادارية على قرار مجلس التأديب من  
درجة واحدة يغلب على تشكيله الطابع الادارى مع تكميمه  
بالعنصر القضائى لكافة سلطة تطبيق القانون ، وأن يكون  
نظر الطعن في قرارات مثل هذه الهيئة او المجلس من  
اختصاص جهة قضائية خالصة وعلى درجتين سواء اكانت  
جهة قضائية مستقلة بالتأديب أم انها هي ذاتها جهة القضاء  
الادارى . وعلى مقتضى هذا رأى ، فان نظام مجلس التأديب  
الذى كان سائدا قبل سنة ١٩٥٨ في مصر يعتبر أكثر اتفاناً  
مع مقتضيات الوظيفة السامية ومعمالية الادارة وزيادة الانتاج ( الدكتور  
سليمان الطحاوى - مبادئ القانون الادارى - ١٩٦٥ ص ٧٨٤  
والدكتور محمد عصفور - ضوابط التأديب في نطاق الوظيفة



المجلة - مجلة العلوم الادارية السنة الخامسة العدد الاول.  
ص ٢ ) .

وقد اتجه فريق آخر الى تأييد نظام المحاكم التأديبية  
بجانب النظام الرئاسى فى حدوده المرسومة ، مع ما تضمنه نظام  
هذه المحاكم فى الفترة المشار اليها من تفليب العنصر القضائى  
على الادارى وتوفر ضمانات ورعاية اكثر للعاملين ، متجهين بذلك  
نحو ترجيح فكرة الضمان ، باعتبار ان التأديب فى حقيقته  
خسومة قضائية بين الموظف والادارة ، وهى وان لم تكن خسومة  
شخصية ، فانها خسومة على كل حال يتطلب حسمها توفير  
الضمانات الكافية ( الدكتور محمد جودت الملط - االرجع السابق  
- ص ٣٥٤ و ٤٠٩ ) .

واتجه فريق ثالث الى تأييد تفليب العنصر القضائى فى  
تشكيل المحاكم التأديبية ، وناادوا بجعل التشكيل كلية من عناصر  
قضائية حتى تصبح قضاءا تأديبيا بالمعنى الفنى ، وتتوافر لها  
كل الضمانات ، خصوصا وانه لا توجد حاجة لاشراك العناصر  
الادارية فى التشكيل نظرا لاكتساب العناصر القضائية التى  
تعمل فى مجال التأديب الخبرة الكافية ( محمد رشوان احمد  
وابراهيم عباس منصور - المرجع السابق - ص ١٤٤ ) .

وتنشيا مع هذا الاتجاه ، صدر بالفعل دستور ١١  
سبتمبر ١٩٧١ متضمنا فى المادة ١٧٢ منه اختصاص مجلس  
الدولة بالفضل فى الدعاوى التأديبية ، مما يفيد تولى جهة  
الغضاء الادارى ولاية التأديب بصفة كلية مع ما يتطلبه ذلك  
من اعادة تشكيل المحاكم التأديبية ، التى اصبحت جزءا منه ،  
من عناصر قضائية خالصة واستبعاد أى عنصر ادارى منها .  
وتنفذا لذلك صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس



الدولة ونص في مادته الثالثة على المحاكم التأديبية ضمن محاكم القسم القضائي بالمجلس . وأوشحت المواد ٧ ، ٨ ، ٩ من القانون تشكيل ومقر المحاكم التأديبية وجهة الادعاء امامها ، كما بينت المواد من ١٥ الى ٢٢ وما بعدها اختصاص هذه المحاكم ونظمت المواد من ٣٤ الى ٤٣ الاجراءات امامها . وطبقا للقيادة الاولى من قانون الامداد فقد الغيت جميع الاحكام المخالفة للقانون المشار اليه . وعلى ذلك فان جهة القضاء التأديبي في مصر أصبحت محصورة في المحاكم التأديبية على اختلاف انواعها التي تشكل من اعضاء مجلس الدولة وتعتبر ضمن محاكم القسم القضائي بالمجلس .

• وطبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يكون اعضاء المحاكم التأديبية من درجة نائب على الأقل على حسب الاحوال ، ويصدر بالتشكيل قرار من رئيس مجلس الدولة . وتتكون هذه المحاكم من المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم ، والمحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأخرى ومن يعادلهم - ومقرها القاهرة والاسكندرية ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة انشاء محاكم تأديبية في المحافظات الأخرى . وبالفعل أنشئت في سنة ١٩٧٣ محاكم تأديبية في محافظات الغربية والدقهلية وأسيوط بحيث يكون مقرها طنطا والمنصورة وأسيوط على التوالي .

وقد ثار الجدل بالنسبة لدرجة المحاكم التأديبية ومستواها بين محاكم مجلس الدولة . واتجه رأى الى القول بان المحاكم التأديبية على اختلاف انواعها تعتبر من درجة ومستوى المحاكم الادارية بصفة عامة بالنظر الى طبيعة تشكيل معظمها وهي التي تختص بتأديب العاملين من غير مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم حيث يرأسها مستشار مساعد على الأقل وعضاؤها نواب بالمجلس على الأقل ، وهو مسائل تشكيل المحاكم الادارية . هذا فضلا عن ان المادة الثالثة من القانون



قد أوردت المحاكم التأديبية في الترتيب بعد المحاكم الإدارية مما يدل على أنها ليست في درجة أعلى منها .

وانتجبه رأى آخر الى أن المحاكم التأديبية للمعاملين من مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم ، تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين وتعتبر في مستوى محكمة القضاء الإداري ، في حين أن المحاكم التأديبية الأخرى للمعاملين من المستويات الأدنى تقع في مستوى المحاكم الإدارية .

والواضح أن هذين الرايين يستندان الى معيار شكلي بحث هو تشكيل المحكمة .

والرأى الذي نوجهه يعتمد أساسا على قوة أحكام المحاكم التأديبية ومستواها بالنسبة لأحكام محكمة القضاء الإداري . وعلى ذلك فإن المحاكم التأديبية في جملتها تعتبر من مستوى ودرجة محكمة القضاء الإداري حيث أن أحكامها يطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا كما هو الشأن بالنسبة لأحكام محكمة القضاء الإداري على خلاف المحاكم الإدارية التي يطعن في أحكامها أمام المحكمة الأخيرة . يضاف الى ذلك حجة أخرى مستفادة من التشكيل مقادها أن تشكيل بعض هذه المحاكم التأديبية وهي الخاصة بالمعاملين من مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم يتم من ثلاثة مستشارين كما هو الحال بالنسبة لمحكمة القضاء الإداري ، فضلا عن أن العمل جرى على أن تشكل المحاكم التأديبية الأخرى برئاسة مستشار .

هذا وورود المحاكم التأديبية في نص القانون بعد ذكر المحاكم الإدارية ثمردته الى أنها جهة القضاء التأديبي المتميزة



عن غيرها من باقى جهات القضاء الادارى التى يجمعهما مجلس  
الدولة . ( د . أحمد موسى — هامش ص ٣٥ من مقالته المشار اليها  
عن دعاوى الإدارة أمام القضاء الادارى ) .

وبفضل من سيادة النظام القضائى فى التأديب على النحو  
السالك ايفساحه ، فإن السلطة الادارية يظل لها الاختصاص فى  
توقيع بعض العقوبات التأديبية البسيطة مثل الاذار والخصم  
من المرتب بالنسبة لشاغلى الوظائف من الفئات الصغرى  
نسبياً ، كما تختص مجالس التأديب المختلفة بتأديب بعض  
طوائف خاصة من الموظفين او قسمرهم من رجال النقابات  
المهنية على الوجه المقرر فى القوانين الخاصة بها .

ويرى المستشار أحمد موسى فى مقالته « دعاوى الإدارة  
أمام القضاء الادارى » ان التأديب اذ يستهدف توقيع الجزاء  
الملائم بصفة فورية فى ضوء ظروف العمل الادارى او المهنى  
وملابساته ، فانه يلزم لتحقيق فعاليتته ان يجمع من ذات المرفق  
المصل بنشاط الموظف او العضو وداخل الجو المحيط به ،  
وان يتم بالسرعة الكافية بحيث يلحق الجزاء المخالف فور  
وتوق الخالفة مع ضمان حقوق الدفاع . والنظام الأمثل  
لتحقيق هذه الفلية هو النظام الادارى بانفسه للجزاءات  
البسيطة ، مع سيادة النظام شبه القضائى بالنسبة لغيرها  
من الجزاءات وبالنسبة كذلك لبعض الطوائف التى تؤدى عملها  
فى ظروف معينة او ذات طابع خاص مثل كبار الموظفين  
ورجال القضاء واساتذة الجامعات ، ورجال النقابات المهنية ،  
بحيث تتولى تأديبهم لجان او مجالس يشترك فيها عناصر  
قضائية تكفل مبدأ المواجهة فى الاجراءات ، وسلامتها ، ومؤدى  
ذلك صدور قرارات ادارية تلايحية سواء من الجهات الادارية



الرئاسية أو من اللجان أو المجالس التأديبية يمكن لطعن فيها على السواء أملم القضاء الإدارى المختص برقابة المشروعية . وهذا النظام يكمل فكرة الضمان من ناحية ويحقق من ناحية أخرى فعالية الجزاء التأديبى ، ويبعد القضاء الإدارى عن الانشغال بمسائل تدخل بالدرجة الأولى فى مهام العمل الإدارى بحيث يتفرغ لمهامه الأساسية وهى رقابة المشروعية الإدارية ومراجعة تصرفات الإدارة عند عرضها عليه بعد صدورها سواء تعلقت بقرارت تأديبية أو بغيرها من القرارات والتصرفات .







الفصل الحادى عشر — بىادى متنوعة فى التاديب

الفرع الأول — بىادى مختلفة

الفرع الثانى — احكام خاتمة بالتدبير فى سؤليا

---



الفصل الحادى عشر  
مبادئ متنوعة فى التأديب

---

الفرع الأول  
مسائل مختلفة

---

قاعدة رقم ( ٣٢٥ )

المبدأ :

ان القواعد الخاصة بالأجزاء التأديبية تسرى بالنسبة  
الى الموظفين المعيّنين بعمود مؤقتة متى كان تعيينهم على  
وظائف دائمة .

ملخص الفتوى :

ان القواعد الخاصة بالأجزاء التأديبية يسرى حكمها على  
جميع الموظفين المؤقتين المعيّنين فى وظائف دائمة سواء كانوا  
بمعد أم بغير عقد .

ولا يؤثر فى هذا الرأى نص البند الخامس من عقد  
الاستخدام والذى يخول الوزير فى حالة سوء السلوك الشديد  
سلطة الفصل التأديبى بأمر نهائى منه لا يجوز المعارضة فيه  
لأنه نص باطل لمخالفته لأحكام تأديب الموظفين الواردة فى  
الأوامر الصادرة فى ١٠ من إبريل سنة ١٨٨٣ و ٤ من مايو  
سنة ١٨٨٤ و ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ اذ يجب طبقاً لهذه



الاحكام ان تكون عقوبة الفصل التأديبي صادرة بناء على قرار من مجلس التأديب قبل الطعن أمام المجلس المخصوص طبعا للقواعد والاجراءات المتصوص عليها في الأوامر منسالة الذكر .

( مئوى ١٧ — فى ١٩/١/١٩٥٠ )

### قاعدة رقم ( ٣٢٦ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون التسيمة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة — سلطة رئيس الجمهورية فى استثناء بعض المؤسسات والهيئات من احكامه — تخوله من باب اولى ان يستثنيها من تطبيق بعض احكامه — قد يكون قرار الاستثناء صرحا — او ضمنيا وفى الحالة الأخيرة يجب ان يحمل القرار التأديبى القاطع على اعمال سلطة الاستثناء .

#### ملخص الحكم :

انه وان كان الاصل أن تسرى احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة الذين يحصلون على مرتبات تجاوز خبسة عشر جنيهها شهريا عملا باحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩



٤ إضمار اليه ، إلا أن الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون اجازت لرئيس الجمهورية الاستثناء من هذا الحكم لمنعت على ما يأتي : « مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف في الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق تسرى أحكام المواد ٣ الى ١١ ، ١٤ ، ١٧ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على ١ - موظفي المؤسسات والهيئات العامة ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات العامة المشار اليها من تطبيق هذا القانون » وليس من شك في أن رئيس الجمهورية كما يملك أن يستثنى بعض المؤسسات والهيئات من تطبيق سائر أحكام القانون عليها ، يملك أن يستثنى بعض تلك الجهات لاعتبارات خاصة من تطبيق بعض أحكام القانون عليها دون البعض الآخر ، لأن من يملك الأكثر يملك الأقل ، وكما يمكن أن يكون القرار الصادر من رئيس الجمهورية باستعمال تلك السلطة صريحا يجوز أن يكون ضمنا لأن القانون لم يشترط في القرار أن يصدر في شكل معين وإنما يجب في هذه الحالة أن يحمل القرار الدليل الكاف على أن رئيس الجمهورية قصد أعمال السلطة التي خولها له القانون في استثناء بعض المؤسسات من تطبيق أحكام قانون النيابة الإدارية والمحكمة التأسيسية كما لو صدر القرار بعد نفاذ القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ومعه بعض الاختصاصات المخولة للمحكمة التأسيسية الى جهة إدارية أخرى أو غير ذلك من النصوص التي تقطع بأن قصد رئيس الجمهورية قد انصرف الى استثناء إحدى الجهات من تطبيق أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ عليها كليا أو جزئيا .

( طعن ٩ لسنة ١٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٦ )



### قاعدة رقم ( ٣٢٧ )

#### المبدأ :

أفراد القوة النظامية بمصلحة الموانئ والمنابر — يعتبرون من الماملين المدنين بالدولة ويخضعون في تأديرتهم للنظم المقررة في شأن هؤلاء الماملين — لا يغير من ذلك خضوعهم لأحكام كادر الشرطة .

#### ملخص الحكم :

يتبع القواعد القانونية المنظمة لشئون أفراد القوة النظامية بمصلحة الموانئ والمنابر منذ سنة ١٩٤٩ إلى الآن وباستقرار احكامها يبين أن المصلحة المذكورة لم تكن في يوم من الأيام تابعة لوزارة الداخلية وإنما كانت مصلحة مدنية تابعة لوزارة المواصلات ثم لوزارة الحربية وأخيراً نقلت تتبعيتها لوزارة النقل بالتطبيق لأحكام القرار الجمهوري رقم ٢٠٦٢ لسنة ١٩٦٧ . وبهذه المثابة كان الأصل أن أفراد القوة النظامية بهذه المصلحة شأنهم شأن الماملين الآخرين بها يعتبرون من الماملين المدنين بالدولة . وإذا كان مجلس الوزراء قد ارتأى في ١٧ من يولييه سنة ١٩٤٩ بناء على طلب وزارة المواصلات التي كانت المصلحة المذكورة تابعة لها حينذاك ، تطبيق كادر البوليس على أفراد القوة النظامية بمصلحة الموانئ والمنابر اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٤٣ أسيرة بزملائهم من رجال البوليس ، فإن مفاد ذلك أن كادر البوليس دون سواء من الأحكام الوظيفية المنظمة لشئون رجال البوليس هو الذي



خضع له أفراد القوة المشار إليها . وقد صجر القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن تحديد مرتبات صف ضباط وعساكر البوليس مؤكدا هذا المعنى اذ نص في المادة الخامسة منه على ان تسرى القواعد المتصوص عليها في المواد السابقة الخاصة بتحديد مرتبات صف ضباط وعساكر البوليس على صف الضباط والعساكر العاملين بكادر البوليس في مصلحة الموائى والمنائر .

ومن حيث ولما كان الأمر كذلك ، وكان القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة والقوانين المعدلة له ومن بعده القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة والقوانين المعدلة له ومن بعده القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ ، باصدار قانون هيئة الشرطة ، قد نص كل منها في المادة الأولى منه على ان الشرطة هيئة مدنية نظامية تابعة لوزارة الداخلية ، وكانت مصلحة الموائى والمنائر على ما سلف بيانه غير تابعة لهذه الوزارة ، بل ان احكام هذين القانونين تكون غير واجبة التطبيق على افراد القوة النظامية العاملة بمصلحة الموائى والمنائر الا ما تعلق منها باحكام كادر الشرطة على التفصيل السابق . وقد ظل الأمر كذلك الى ان صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ في شأن نقل الأفراد العسكريين ذوى الراتب الضالى والأفراد المصلحون باحكام كادر الشرطة العاملين بمصلحة الموائى والمنائر والهيئة العاملة لبناء الاسكندرية الى وظائف مدنية ، وفي هذا ما يقطع بان كادر الشرطة وحده هو الذى كان مطبقا على افراد القوة النظامية بمصلحة الموائى والمنائر دون سائر احكام قوانين هيئة الشرطة بما هيها نظام القاديب .

ومناد ما تقدم ان افراد القوة النظامية بالمصلحة المذكورة كانوا وما زالوا من الصامين المدنيين بالدولة ويخضعون في تاديبهم للنظم المقررة في هذه القوانين دون تلك المتصوص عليها في



قوانين الشرطة . ولا ينال من ذلك أن درجاتهم كانت الى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه لم تنقل بعد الى الجدول المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون العاملين بالدولة ، ذلك ان هذا القانون لم يعلق تطبيق احكامه وبخاصة تلك المتعلقة بالتأديب على نقل درجات العاملين الى الجدول المرافق له ومع ذلك فقد تم هذا النقل وفقاً لأحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر .

( طعن ٥٥٠ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٣٢٨ )

المبدأ :

خضوع الجزاءات التأديبية للعاملين بالشركة المصرية لصايد امالى البحار للمحكم التأديبية - قانون نظام العاملين بالقطاع الملم رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يسرى على افراد الطاقم البحري من العاملين فى سفن الشركة .

ملخص الحكم :

ان مقطع النزاع فى الطعن المائل ينحصر فى بيان ما اذا كان نظام العاملين بالقطاع الملم ينطبق على افراد الطاقم البحري العاملين فى سفن الشركة ام ينحصر عنهم ووجه استدلال الشركة الطاعنة على رأيها فى هذا الشأن ، وان قانون التجارة البحرية الصادر فى سنة ١٩٨٣ اشتمل احكامه تنظيم شئون افراد طاقم السفينة ، وهى نصوس واجبة الاتباع ... وان المشرع عن تنظيم علاقة العمل فى القانون الصادر عام ١٩٤٤ ثم فى القانون المدنى الصادر فى ١٩٤٩ ، ثم فى قوانين العمل الصادر بعد ذلك ... آخرها القانون



رقم ٨١ لسنة ١٩٥٩ الذي كان معمولاً به وقت صدور القرار المطعون فيه ، واستثنى من تطبيق أحكامه أفراد الطاقم البحري بموجب المادة ٨٨ منه وأن طاقم العاملين بالقطاع العام وآخرها القاتنون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم تورد ما يفيد المدول عن هذا الاستثناء مما يجعل علاقة العمل على السفن خارجة عن نطاق تطبيق تشريعات العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث أن البيان التشريعي لا يؤيد الشركة الطاعنة فيما تذهب إليه ذلك أن قاتنون العمل الموجه الصادر بالقاتنون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٩ الذي كان سارياً وقت صدور القرار المطعون فيه هذا القاتنون ينص في الفقرة ( ج ) من المادة ٨٨ فيه على أن يستثنى من تطبيق أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني فيه ، وهو الضمان بفقد العمل الفردي يستثنى منه « ضباط السفن البحرية ومهندسيها على حدها وغيرهم من يسرى عليهم قاتنون التجارة البحرية » ثم صدر القاتنون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٩ في شأن عقد العمل البحري ، الذي يسرى بموجب المادة ١ منه « على كل عقد يلتزم شخص بمقتضاه أن يعمل لقاء أجر تحت إدارة أو إشراف ريسان سفينة تجارية بحرية من سفن الجمهورية العربية المتحدة ، وكذلك على العقد الذي يلتزم به الريسان بأن يعمل في سفينة ثم نص على المادة ٦ منه « تسرى على الملاحين كافة الأحكام الواردة في القاتنون المدني والقاتنون التجاري البحري والقوانين المحقة به. » وكافة التشريعات الخاصة بالعمل والتأمينات الاجتماعية ، وذلك بالتقدير الذي لا يتعارض فيه صراحة أو ضمناً مع أحكام هذا القاتنون والقرارات الصادرة تنفيذاً له . وورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القاتنون : « لما كانت هناك أحكام مشتركة بين عمال البر والبحر ، فقد رُؤي منها لاستفادة النص فيها في التشريع الخاص بالآخرين » .



ومن حيث أن مفاد ذلك أنه وإن استبعد قانون العمل الموحد عمل البحر من أحكام عقد العمل الفردى وتطبيق قانون عقد العمل البحرى أن عاد عمل البحر الى صورة قانون العمل الموحد لميلا لا يتعارض مع أحكام القانون الخاص بهم ، وذلك بحسبان ان قانون العمل الموحد هو من تشريعات العمل وأنه مما يشكل النظام القانونى العام الموسوع الذى يرجع اليه ، فيما لا يتعارض على النظام القانونى الخاص بعمل البحر الوارد بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ سنالفا البيان ، وذلك طبقا لصريح نص المادة السادسة من هذا القانون وثمان قانون العمل الموحد هنا شأن الأحكام المسادرة الواردة بالقانون المسحى من علاقات العمل ونظام الالتزام ، الأحكام الواردة بقانون التجارة البحرى . ومن ثم لا يقوم على أساس سليم من القانون بالنظر للشركة الطاعنة فى تخريفها القاطع بين مجال تطبيق قانون العمل ، وبين مجال التجارة البحرى ، أو ما ورد منها فى قانون عقد العمل البحرى تطبيق قانون العمل البحرى سواء ما ورد من أحكامه فى قانون ويمر التمييز بين مجالى التطبيق تمييزا بين العموم والخصوص وليس مارقا بين مجالين منفصلين ومستقلين تماما من مجالات تطبيق القوانين .

ومن حيث أن نظام الماملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وهو القانون السارى عند صدور القرار المطعون فيه نص فى المادة ١ منه على أن « تسرى أحكام هذا القانون على الماملين فى شركات انقطاع العام وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا القانون ونفقا ولذلك ان نظام الماملين بالقطاع العام يسرى فى اطار دائرة خاصة فى الاطار العام للدائرة الأوسع التى يهيمن عليها القانون العام للعمل ، بما يشمل هذا الاطار أمام من تنظيم علاقات العمل العامة ومن تنظيم لعلاقات عمل



البصر . وحيث يوجد القطاع العام ينطبق نظام العاملين به  
في إطار قوانين أعمال البحر بالنسبة للعاملين بالقطاع العام  
لهم .

ومن حيث انه بالنظر للسباق التشريعي المتكتم ، فان  
الشركة الطاعنة بحسبانها من شركات القطاع العام تخضع  
لنظم علاقات العاملين بها لاطار النظامين الخاصين للعاملين  
بالقطاع العام ولعمال البحر ، وفي ظل القواعد العامة للقانون  
العام للمعمل ، حيث لا توجد احكام خاصة . والحال ان النظام  
التأديبي الوارد بنظام العاملين بالقطاع العام ، لم يتضمن  
قانون عقد العمل البحري تطبيقا يعارضه او احكاما تعارضه  
فضلا عن ان المادة ١٦ من قانون عقد العمل البحري التي قضت  
ببطلان كل شرط في عقد العمل يخالف احكام هذا القانون  
قد استنتجت من البطلان الشرط الاكثر قانونا للملاح . بما  
يفيد اقرارا تشريعييا باحترام هذا القانون اى شرط او نظام  
يكون اكثر فائدة للعامل . ولا شك ان احكام الفاديب الواردة  
ينظام العاملين بالقطاع العام تحقق من الضمانات للعامل  
ما تقوم به صلاحيتها المطلقة المانحون بها في المادة ١٦ من  
قانون عقد العمل البحري ، وبما يقوم معه التناقص بين  
احكام القانون دون ظهور شبهة للتعارض بينهما في هذا  
الشأن . وهي تقوم قانونا في مواجهة ما عسى ان يكون متضمنا  
في قانون التجارة البحري الصادر سنة ١٨٨٣ ، امثالا لمعيار  
الصلاحية للعامل المعترف به قانونا في النظم القانونية للعمل  
عامة واستجابة بروح التطور في علاقات العمل عبر عشرات  
السنين منذ صدور قانون البحارة البحري حتى صدرت قوانين  
العمل الحديثة ، ومراعاة لمنهج الناسخ والمنسوخ من الاحكام  
ونسخ الحكم اللاحق للحكم السابق اذا لم يمكن التوفيق  
بينهما .



ومن حيث أنه فضلا عن ذلك جيعا ، فإن المادة ٨٦ من قانون التجارة البحرى يورد « الأسباب المقيدة قانونا لرفع الملاحين » ومنها عدم الأهلية للخدمة . وقد ورد حكمها بطرفيه ، سببا ونتيجة بصيغة من العموم البعيد عن البيان والتفصيل ، بما يسمح دون تعارض جدى ما ورد فى نظم العمل . اللاحقة من ضوابط وقيود للتحقق من توافر السبب وأسلوبه ترتيب النتيجة . وليس من دليل يقوم به قول الشركة الطاعنة ، من أن « الرفع » كمصطلح استخدمه ذلك القانون يقرر عن معنى الفصل التاديبى أو يعبر فقط عن الفصل من طريق انتهاء الخدمة وفسخ علاقة العمل . وغنى عن البيان أن خضوع عمال البحر فى شركات القطاع العام لنظام العمالين بالقطاع العام ، لا تعارض مع ما للريان من سلطات مبررة منها له القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ على جميع الموجودين بالسفن سواء مسافرين أو من أفراد طاقمها وذلك فى نطاق المخالفات المحددة بهذا القانون نوعيا ومكانا .

ومن حيث أنه من كل ذلك يثبت للمحكمة خضوع الشركة الطاعنة لنظام العمالين بالقطاع العام بالنسبة لموضوع الطعن المائل ، ومن ثم يصبح قانونا ما بناء الحكم المطعون فيه على ذلك ، أجزا للقرار المطعون فيه من حيث صدوره من رئيس مجلس الإدارة غير المختص ، صدوانا على اختصاص المحكمة التاديبية فى توقيع جزاء الفصل طبقا للمادة ٨٤ ، ومن حيث مخالفته لإجراء جوهرى أوجبه بطريق اللزوم المادة ٨٥ وهو العرض على اللجنة الثلاثية ، وثبت على مخالفته أن يكون قرار الفصل « باطلا بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى إجراء آخر » الأمر الذى يتقدم به القرار المطعون فيه أيضا لمريح ما قضى به القانون « ومن حيث اختصاص المحكمة التاديبية بنظر الطعن فى القرار التاديبى المطعون فيه ، ومن ثم يكون



الطعن المائل غير قائم على سند من القانون حقيقيا  
بالرفض .<sup>١٠</sup>

( طعن ١٠٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨ )

### تطبيق :

**يؤدي اختصار المصطلح القانوني بنظر المصنفين**  
**من المصنفين على السفن**

من المسلم ان قانون التجارة البحري الصادر في سنة ١٨٨٣ م هو القانون البحري العام الذي يسري في شأن السفينة والرحلة البحرية وقد استقرت احكام القضاء على خضوع السفينة بحكم المادة الثالثة منه لاحكام هذا القانون بغض النظر من تشغيلها اى سواء كانت سفينة تجارية للمزيد او سفينة نزعة ( حكم نقض في ١٩٥٦/٥/٧ ) .

ومن ثم فان نطاق تطبيق قانون التجارة البحري لا يقتصر على الملاحة التجارية وحدها ، وانما يتناول السفينة بوصفها المتعارف عليه في القانون البحري وهي كيلي بمثابة تقوم برحلة بحرية بغض النظر من الفرض من تشغيلها كسفن يتناول الرحلة البحرية بوصفها المتعارف عليه في بقية القوانين البحرية ، وهي الرحلة التي تتم في البحر دون التثبيت الى المسافة التي تقطعها السفينة في الرحلة واذ كانت السفينة التجارية وكذا سفينة الصيد تخضع لذلك لقانون التجارة البحري فان الاحكام الخاصة بتنظيم شئون افراد الطاقم في هذا القانون تكون هي الواجبة التطبيق .

والمستظهر من مواد القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن



تنظيم شئون أفراد الطاقم بالسفن التجارية المصرية انه نص في المادة الأولى منه على أن يكون تنظيم اجسور ومربعات واجازات وبكافآت أفراد الطاقم بالسفن التجارية البحرية بقرارات يصدرها وزير المواصلات وتنفيذاً لذلك صدر قرار وزير المواصلات رقم ١ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم شئون افراد اطقم السفن البحرية والتجارية .

ولم تتضمن مواد القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه أية احكام يفرض تلاميذ افراد طاقم السفين التجارية المصرية.

ثم صدر القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأمن والنظام والتأديب في السفن وقد تضمنت مواده احكاما خاصة بسلطة ريان السفينة على كل الموجودين بها وحددت المادة الثانية منه الجزاءات التي تقع على كل فرد من الطاقم يرتكب احدي المخالفات المشار اليها بها .

ونصت المادة الخامسة منه على انه :

« مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها هذا القانون او أي قانون آخر يعاقب تأديبياً بأحد الجزاءات الآتية : —

كل ريان او فرد من طاقم السفينة ارتكب خطياً فنياً ترتب عليه وقوع حادث بحري فيه خطير على الأرواح او الاموال أو كان من شأنه ان يسودي إلى اجتياح وقسوع هذا الحادث .

٢ — الحرمان من العمل بالسفن مدة لا تزيد على ستة اشهر .

ب — تخفيض الأقدمية .



### ج - تخفيض الانتمية وتنزيل الدرجة .

واستندت المادة السابعة من هذا القانون اختصار النظر في الخطأ المشار اليه في المادة السادسة الى مجلس تأديب يصدر بتشكيله في كل حالة على حدة قرار من نقيب المدير العام لصلحة الموانئ والجهزك بالجمهورية في الاقليم المسجلة فيه السفينة .

وجستدت المواد ١٢ وما بعدها من هذا القانون عقوبات جنائية عن المخالفات المشار اليها بها ولم تتضمن باقي مواد هذا القانون اية احكام بشأن تأديب ريسان السفينة او طاقمها مما ذكر في المواد المشار اليها .

والمستظهر من احكام قوانين العمل المتعاقبة وآخرها القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل انها وضعت تنظيميا لملاقة العمال برب العمل الا انها في الوقت ذاته استثنت السفن البحرية من تطبيق احكامها وقد نصت المادة ٨٨ من هذا القانون على ان يمتثل من تطبيق احكام هذا الفصل :

ضباط السفن البحرية ومهندسيها وملاحوها وغيرهم ممن يسرى عليهم قانون التجارة البحرية .

والفصل المشار اليه بهذه المادة هو المتضمن احكاما بشأن عقد العمل الفردي والعقوبات التأديبية التي توقع على المخاضمين لاحكامه والتي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وقد صدر هذا القرار برقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ بتاريخ ١٩٥٩/٨/٢٥ في شأن بيان العقوبات التأديبية وتواعد وتأديب العمال وهذه الاحكام جميعا لا تسري في شأن ملاتم السفينة البحرية بمقتضى المادة ٨٨ من هذا القانون سالفة الذكر ولذلك يظل قانون التجارة البحرية الصادر في



سنة ١٨٨٣ م هو الواجب التطبيق على أفراد الطاقم البحري .

ومن القواعد التنظيمية التي صدرت في شأن العاملين بالقطاع العام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقراره رقم ٩٠٢ لسنة ١٩٦٧ وكذا القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام وبمقتضاها ست احكام النظام المرافق لها على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وقد نصت على أن تسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام ولم يرد في نظام العاملين بالقطاع العام ما يفيد العسول من الاستثناء الذي أورثته المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والتي استثنت أفراد الطاقم البحري من تطبيق احكامه المتعلقة التكر ومن ثم فإن احكام نظام العاملين بالقطاع العام لا تسرى على أفراد الطاقم البحري باعتبار أن ذلك الاستثناء يظل قائما ومتنجا لأثاره في ظل سريان احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وهو ما يتفق مع طبيعة العمل على السفن ، هذه الطبيعة التي أخذها المشرع في الاعتبار عندما وضع قوانين العمل المتعلقة بفرج علاقة العمل على السفينة من نطاق سريان تشريعات العمل وليس نظام العاملين بالقطاع العام الا صورة من تلك التشريعات .

وان كان اختصاص المحكمة التجارية بنظر طعون العاملين بالقطاع العام قاصرا على ما ورد في المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وهي الطعون في الجزاءات المنصوص عليها في هذه المادة وهي كل الجزاءات حسبما انتهت اليه المحكمة العليا في القضية رقم ٩ لسنة ٢ ق تنازع جلسة ١١/٤/١٩٧٢ ، واذ كان لأفراد الطاقم البحري غير خاضعين لأحكام هذا القانون ومنها المادة ٤٩ المشار اليها فمن ثم فإن المحكمة



التأديبية تكون غير مختصة بنظر طعمون افراد الطلائع البحرى  
فى الجزاءات الموقعة عليهم كما وان نظرها يكون خارجا عن  
اختصاص باقى محاكم مجلس الدولة المحدد بالمواد ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ،  
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ولذا فان المحاكم التأديبية  
تكون غير مختصة ولائيا بنظر هذه الطعمون واذ كان افراد  
الطائم البحرى يشكلون قطاعا كبيرا هم العاملون على السفن  
يوصفها المتعارف عليه فى القانون البحرى فانه يتمين على  
المشرع ان ينظم شئونهم تنظيميا جامعا مانعا اى شاملا سواء  
من حيث التعيين او الترقية او الاجور والاجازات والصوافز او  
من حيث التحقيق معهم وتاديبهم وبيان الجزاءات التأديبية التى  
توقع من المخالفات الفنية وتلك التى توقع من المخالفات الادارية  
والمالية وطريقة التظلم من هذه الجزاءات والطعن فيها  
وتحديد جهة الطعن او من حيث انتهاء خدمتهم وذلك اسوة  
بالعاملين المحنئين بالدولة والعاملين بالقطاع العام مع مراعاة  
طبيعة العمل على السفن حتى تتفرغ هذه الطائفة لعملها  
الشاق بعد ان تقف على حقوقها وتبين واجباتها .

( راجع فى هذا مقال المستشار عبد المنعم ابراهيم —  
اضواء على المحاكم التأديبية — ص ١١١ — وما بعدها ) .



## الفرع الثاني الحكم خاصة بالتأديب في سوريا

قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

المبدأ :

سلطة مجلس التأديب في إحالة الموظف الى التقضاء -  
تقديرية لا وجه فيها للالزام - أساس ذلك - مثال .

مفخص الحكم :

تضمن المادة التاسعة والعشرون من المرسوم التشريعي رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٠ بأحداث مجلس التأديب وأصول محكمة الموظفين على انه « اذا تبين للمجلس ان الامور المنسوبة الى الموظف تستوجب إحالته الى القضاء ، تقرر هذه الاحالة مع بيان الجرم المسند اليه والمواد القانونية التي تطبق عليه » وظاهر من هذا النص انه ترك للمجلس الاحالة الى القضاء ان وجد ان الامور المنسوبة الى الموظف تستوجب الاحالة الى القضاء فالامر يقتضي ان يرى المجلس وجوب الاحالة فسلطته والحالة هذه سلطة تقديرية يراعى المجلس فيها كل الظروف والاعتبارات والبواعث والحرص على سمعة الادارة وسمعة موظفيها بما لا يخل بالمصلحة العامة في تقديره وكل اولئك عناصر للتقدير لا وجه فيها للالزام والا لورد النص على وجوب الاحالة الى القضاء ان وجد المجلس في الامور المنسوبة الى الموظف جريمة من جرائم القانون العلم .

وعلى هدى ما تقدم ترى المحكمة ان مجلس التأديب وان كان قد خلط بين الباعث والنية الا ان مفهوم القرار وظروف الحادث وملابساته واجازة الوزير لتصرفات المحال هو والمحافظة



المختص وإشادتها بالحال ككفاية وسمعة ومهارة يده - كل هذه الظروف تدخل على أن المجلس رأى أن البواعث على ارتكاب هذه الأمور إنما كان لصاحبة الخزانة ولاتامة عدالة ضرائبية وإن كان الموظف الحال قد خرج على بعض النصوص القانونية والتعليمات إلا أنه ما كان ييسف منفعة شخصية وإنما كان يهدف إلى مصلحة عامة وأنه أزاء تلك الاعتبارات لم ير أحواله إلى القضاء ولا يفر من ذلك ما وقع فيه المجلس من خطأ في التكليف القانوني بحسبان أن ركن النية منعدم. لذلك الموظف الحال إذ القرار يقوم على الأساليب السابقة. أفرادها وهي التي عنها مجلس التأديب والتي كان من شأنها أن أوجت إليه إصدار قراره برفض الاحالة وإنزال العقوبة المسلكية بالموظفين ويكون القرار المطعون فيه والحالة هذه صحيحاً في النتيجة التي انتهى إليها من رفض الاحالة وتوقيع العقوبة المسلكية عليها .

( طعن ٥٧ ، ٦٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٦١ )

### قاعدة رقم ( ٣٣٠ )

المبيد :

المادة ٢٩ من المرسوم التشريعي رقم ٢٧ الصادر في ٥ من شباط سنة ١٩٥٠ في شأن أحداث مجلس التأديب وأصول محاكمة الموظفين - سلطة مجلس التأديب تقديرية في أحالة الموظف إلى القضاء إن رأى أن الأمور المنسوبة إليه تستوجب ذلك .

ملخص الحكم :

إن المادة ٢٩ من المرسوم التشريعي رقم ٢٧ الصادر في ٥ من شباط سنة ١٩٥٠ في شأن أحداث مجلس التأديب



وأصول محاكمة الموظفين تنص على انه « اذا تبين للمجلس ان الأمور المنسوبة الى الموظف تستوجب احالته على القضاء تقرر هذه الاحالة مع بيان الجرم المسند اليه والمنمواد القانونية التي تطبق عليه » وظاهر من هذا النص انه ترك لمجلس التأديب احالة الموظف الى القضاء ان رأى ان الأمور المنسوبة اليه تستوجب الاحالة الى القضاء فالأمر يقتضي ان يرى المجلس وجوب الاحالة فان لم ير هذا الوجود كان له الا يحيل الموظف الى القضاء فسلطته والاحالة هذه سلطة تقديرية يراعى المجلس فيها كل الظروف والاعتبارات والحرص على سمعة الادارة وسمعة موظفيها كما يراعى ايضا عدم الاخلال بالمصلحة العامة ، كل اولئك عناصر للتقدير لا وجه معها للالزام ولو ان المشرع قصد الى غير ذلك لورد النص على وجوب الاحالة الى القضاء كلما وجد المجلس في الأمور المنسوبة الى الموظف جريمة من جرائم القانون العام .

وئن كان مجلس التأديب في الدعوى المطروحة قد جانب الصواب اذ اعتبر ان الأمور المنسوبة الى المظنون ضده لا تكون جريمة التزوير في حين انها تكون هذه الجريمة الا ان خطاه في التكيف القانوني للأفعال التي ارتكبها هذا الموظف لا يغير من الأمر شيئا لأن الظروف والملايسات المحيطة بتلك الأفعال والبواعث اليها ومدى أثرها على المصلحة العامة ، كل ذلك يؤدي الى صحة النتيجة التي انتهى اليها مجلس التأديب من الاكتفاء بمعالجة الموظف المظنون ضده عليها تأديبيا بمقتضى ابطال الترفيع فقط وقراره في هذا سليم ولا تشويه أية شائبة - اذ انه صادر منه في حدود سلطته التقديرية المخولة له قانونا .



## قاعدة رقم ( ٣٣١ )

### المبدأ :

مجلس الضابطة الجبركية المحدث بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ - حلولة محل المدير العام للجمارك فيما كان يملكه من صلاحيات في إصدار الجزاءات التأديبية - القرارات التأديبية الصادرة من هذا المجلس تعتبر قرارات تأديبية رئاسية لا قرارات صادرة من مجالس تأديبية - وجوب التنظيم منها قبل الطعن فيها بالالفاء .

### ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لعام ١٩٥٩ في شأن احداث مديرية شئون الضابطة الجبركية ومجلس ضابطة وصلاحيات كل منهما في الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة ، اذا احدث في مديرية الجمارك العامة مديرية تسمى « مديرية شئون الضابطة الجبركية » ، تشكل على الوجه الذى عينه ، وخولها بعض الصلاحيات ، ومن بينها ما نص عليه في مادته الثانية من أن « يتولى مجلس يسمى ( مجلس الضابطة الجبركية ) مؤلف من مدير الجمارك العام رئيسا وأمر الضابطة العام وأحد معاونيه ، يختاره وزير الخزانة ، اعضاء ، يتولى كافة صلاحيات مدير الجمارك العام فيما يتعلق بتعيين موظفى الضابطة الجبركية ونقلهم وترقيتهم وانهاء خدمتهم وفرض عقوبات الدرجة الثانية بحقهم وفي إصدار التعليمات والقرارات الناظمة لشئون الضابطة » ، وما نص عليه في مادته التاسعة من أن يرأس آمر الضابطة العام مجلس التأديب ، ويحل أحد معاونيه محل المدير عضوا عندما ينعقد المجلس للنظر في قضايا رجال الضابطة المحالين الى مجلس التأديب » ، فإنه يكون قد أحل مجلس الضابطة



الجمركية محل المدير العام للجمارك فيما كان يملكه من صلاحيات لإصدار الجزاءات التأديبية ، وهي بطبيعتها من الأصل قرارات تأديبية رئاسية لقرارات مما تصدر من مجالس تأديبية ، يتطوع في ذلك أن مجلس الضابطة الجمركية لا يملك إلا فرض عقوبات الدرجة الثانية ، بينما يصدر مجلس التأديب ، الذي أبقى عليه في المادة التاسعة ، قرارات بعقوبات أخرى . ولا يغير من هذا النهم أن أصبح من حل محل مدير الجمارك العام في صلاحياته في هذا الخصوص هيئة بعد أن كان فردا ، إذ العبارة بالصلاحيات وبطبيعة القرار على مقتضى التفرقة في التكليف القانوني .

فإذا كان الثابت أن القرار محل النزاع قرارا صادرا من سلطة تأديبية رئاسية لا من مجلس تأديب ، ولو أنه صدر من مجلس الضابطة الجمركية فقد كان يتمين وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ التظلم منه أولا إلى الهيئة الإدارية التي أصدرته أو إلى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة لبت في هذا التظلم ، والا كان طلب الغائه رأسا أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري غير مقبول . وإذا كان المدمى قد بادر باتخاذ هذه الدعوى رأسا دون التظلم منه وانتظار المواعيد المقررة لبت في هذا التظلم فإنها تكون غير مقبولة .

( طعن ٢٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٣٣٢ )

##### المبدأ :

المجالس الانتدابية الصادر بتظلمها المرسوم رقم ٣٦٤ ق ٨ من فبراير ( شباط ) سنة ١٩٥٠ استنادا إلى المرسوم التشريعي رقم ٧٧ الصادر في ٢٠ من يونيو ( حزيران ) سنة



١٩٤٧ الخاص بملاك الحرك السوري - لا تصدر قرارات تأييدية نهائية بل تبدى مجرد رأى - القرار النهائى هو ما يصدره الامر بالتشكيل الذى له سلطة التصديق على رأى المجلس او الفناء - انقاذ هذا القرار اساسا لحساب مواعيد النظام والطمع بالانقضاء - اسس ذلك .

### ملخص الحكم :

ان المرسوم رقم ٢٦٤ الصادر فى ٨ من شباط (فبراير) سنة ١٩٥٠ بنظام المجلس الانتدابية استنادا الى المرسوم التشريعى رقم ٧٧ فى ٢٠ من حزيران (يونيه) سنة ١٩٤٧ المتضمن ملك الخاص للحرك السوري ، وانه يؤلف لكل قضية مجلس خاص ينصل من نفسه بعد ابداء رايه ، ولا يجوز ابداء رايه الا فى الاعمال المذكورة فى امر الاحالة المرسل اليه من قسبل المقام المختص . كما نصت المادة ٢٣ من المرسوم المسالف الذكر على ان ما يتفق عليه الاكثرية يعتبر رأى المجلس ، ووجب المادة ٢٤ رفع الرأى الى السلطة التى امرت بتشكيل المجلس . ثم نصت المادة ٢٦ على انه « اذا رأى المقام الذى يبت فى الامر على اثر رأى المجلس اهمالا او غلط فى تأليف الاضيار او فى التحقيق ، يحق له الفناء رأى المجلس ، وفى هذه الحالة يحال المسكرى الى مجلس جديد ، ويفكر فى القرار المتخذ بهذا الشأن السبب الذى دعا الى الالفاء ، ويبلغ الحال : ( من طزيق التسلسل ) ، ويؤلف المجلس الجديد على الوجه المذكور اعلاه » ثم نصت المادة ٢٧ على ان « يبلغ المسكرى الحال على المجلس القرار النهائى المتخذ بناء على رأى المجلس » .

ويظهر من النصوص المتقدمة ان المجلس الانتدابى لا يصدر قرارا نهائيا بل يبدى رأيا يضمن رفعه الى الجهة الامرة بالتشكيل للنظر فيه واصدار القرار النهائى فى



المسألة ، وكذا يرفع هذا الرأى الى الامر مسجوبا بالاغبرة كاملة للتمكن من دراسة الموضوع واصدار القرار النهائى فيه .  
وللامر بتشكيل سلطة للإلغاء رأى المجلس أو التصديق عليه ،  
ومن ثم يكون القرار النهائى هو القرار الذى يصدره الامر بالتشكيل ، وهو الذى يجب التظلم منه ، ما دام الرأى الأول يقبل التعديل والالغاء ، وعلى هذا الأساس يجرى حسبها البليغاد .

( طعن ٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٣٣٣ )

المبدأ :

المادة ١٦ من الرسوم رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٠ الخاص  
بنظام المجالس الانتباطية - عدم إلزامها رئيس المجلس بدعوة  
الشهود آليا وعلى سبيل الإلزام تحت طائلة بطلان الاجراءات  
- لا تقرب عليه ان لم ير لزوما لدعوة الشهود ، كما اذا  
كانت اقوالهم ثابتة فى الأوراق .

ملخص الحكم :

لا محل للدفع ببطلان القرار لعدم دعوة الشهود طبقا  
للمادة ١٦ من المرسوم رقم ٢٦٤ سالف الذكر ، فان هذه المادة  
قد وردت فى الفصل الثالث الخاص بتحقيق المجلس تحت عنوان  
« الموعد والدعوات » ويجرى نصها كالآتى : « يعين الرئيس  
موعد انعقاد المجلس ويدعو اليه شهود القضية بما فيهم  
شهود الدفاع ، وله ان يدعو الأشخاص الذين يرى من  
سهامهم فائدة لاضاءة القضية واظهار الحق . يجب أن يذكر  
فى رتاع الدعوة مكان انعقاد المجلس وموعد الانعقاد



بالسماحة على الاثقل المهلة بين تاريخ تبليغ الدعوة،  
وموعد انعقاد المجلس عن عشرة ايام ... » فهذا النص لا يلزم  
رئيس المجلس بدعوة الشهود آليا وعلى سبيل الالتزام تحت.  
طائلة بطلان الاجراءات . وانما ورد على سبيل التفسير  
لصلاحيات الرئيس وكيفية تنظيم اجراء دعوة المجلس ، وكذا  
دعوة من يرى الرئيس لزوما لسماع اقوالهم من الشهود دون  
اجبار عليه في ذلك ، بل الامر متروك لتقديره ، فقد يرى  
الا داعي لاملان شهود الاثبات ، كما اذا وجد في الاضطرار  
ما يغني عن دموتهم ، يؤكد هذا النظر ما ورد في المادة الثلاثين  
من القانون تحت عنوان « دعوة الشهود المدنين والعسكريين »  
من انه « لا يجوز اجبار احد على الحضور امام المجلس المقرر  
تلبية لدعوتها ولا على اعطاء الجواب لهما ، باعتبار ان  
التحقيق في المجلسين المذكورين ليس بتحقيق على ... » .

( طعن ٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٨/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٢٤ )

##### المادة :

المادة ١٥ من المرسوم رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٠ الفصل  
ينظام المجلس الاتضابطية على وجوب البحث عما يبرى  
ساحة العسكري بنفس العناية التي يبحث بها عما يدنيه - هو  
ترديد للقواعد العامة - ثبت ان المقرر تحرى المدالة  
وسال الحال عن شهوده وعين يدافع عنه - النص على  
التقرير بالرغم من ذلك بمخالفة المادة ١٥ السالفة الذكر -  
على مسيد .



### ملخص الحكم :

ان المادة ١٥ من نظام المجالس الانضباطية التي توجب على المقرر البت بما يرى ساحة العسكري بنفس العناية التي يبحث بها عما يدينه ، قد وردت تحت عنوان « شكل التقرير » وجاء نصها كما يأتي : « يجب على المقرر ان يراعى في تحقيقه حيادا مطلقا ، وأن يبحث عما يرى ساحة العسكري بنفس العناية التي يبحث بها عما يدينه ، وأن يعامله بالرفق واللين لئلا يستحوذ عليه رعب يقوده في الدفاع من نفسه ، ويجب عليه ايضا الا ييوح برأيه في تقريره حتى لا يتضمن هذا التقرير عبارات تشير الى رايه ولو بالتلميح » وهذا النص ان هو الا ترديد للقواعد العامة ، وظاهر من الكلام من الوجه السابق ان المقرر قد تحرى العدالة وسال المحلل عن شهوده وعين يدافع عنه ، وان المدعى اجابا سلبا في الحالتين ويكون التقرير والحالة هذه ليس فيه عيب قانوني ، ويكون الطعن بالخالفة لهذا الوجه غير صحيح .

( ملعن ٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٣٣٥ )

#### المبدأ :

الطعن في القرارات الصادرة من مجالس التلقيب امام المحكمة الادارية العليا - ميعاده - ستون يوما من تاريخ صدورها وفقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لا عشرة ايام من تاريخ التبليغ وفقا للمادة ٢٨ من المرسوم التشريعي رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٠ .



### ملخص الحكم :

ان الطعن في قرارات مجلس التأديب قد انتقل الى هذه المحكمة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة فقد نصت المادة ١٥ منه على انه « يجوز الطعن امام المحكمة الادارية العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري او المحاكم الادارية او المحاكم التأديبية ... ويكون لذوى الشأن او لرئيس هيئة مفوضي الدولة ان يطعن في تلك الاحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم » وظهر انه بناء على الاثر الحال لهذا القانون تصبح جهة الطعن في قرارات مجلس التأديب هي هذه المحكمة وفي الميعاد المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة ولا يتحدى في هذا المقام بلن القانون الخاص بقتيد العنام، لان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ عدل جهة الطعن وميعاده الواردين في المرسوم التشريعي رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٠ باحداث مجلس التأديب وامسول محاكمة الموظفين وفي الحدود التي جعل فيها التعديل على الوجه السالف ايراده .

( طعن ٥٧ ، ٦٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٦١ )



تصويبات

كلمة الى القارئ ...

نأسف لهذه الأخطاء المطبعية

فالكمال لله سبحانه وتعالى .....

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
وراء	٩/٢٢	ودراء	جهة	٢٠/١٩٨	الجهة
الموظف	٢١/٢٢	الموظف	الاعمال	١٤/٢٠٧	الأعمال
الجوهري	١٢/٢٥	الجوهر	ن	٩/٢١٦	من
١٣٢	٢٢/٢٥	١٣٧	رئس	١٥/٢١٧	رئيس
وتم	٤/٢٧	رقم	المشروع	١٢/٢٢٠	المشروع
كله	٢٢/٢٤	كله	يباجة	٤/٢٣٧	ديباجة
مرتبطة	١٠/٣٧	مرتبطة	نهائيا	١٩/٢٣٧	نهائيا
مقسما	١/٥٤	مقسما	الواجبات	٢٢/٢٤٦	الواجبات
بالتزوير	٢٥/٩٣	بالتزوير	معا	١٥/٢٥٢	معا
الأوراق	٢٤/١٠٦	الأوراق	عام	٣/٢٥٤	العام
لك	١٩/١١٥	ذلك	الوجبة	١٣/٢٥٥	الواجبة
شحكم	١٥/١٢١	تحكم	الحكم	١٤/٢٦١	الحكم
جريدة	١٠/١٢٥	جريدة	المادة	٢٧/٢٧٥	المادة
بالقطام	١٦/١٤٤	بالقطاع	المنسومة	٢٥/٢٨٢	المنسوبة
توقيعها	١٣/١٥٩	توقيعها	سلطة	٥/٢٨٣	السلطة
وما	٣/١٦١	يوما	سلطة	٢٦/٢٨٣	السلطة
رئس	٢/١٦٨	رئيس	تكفيها	١/٢٨٥	تكفيها
المهول	١٤/١٧٦	المهول	برئيا	١٠/٢٨٧	برئيا
صحح	١١/١٧٧	صحح	سليمان	٢/٢٠٦	سليمان
توقع	١٩/١٧٧	توقع	خصومة	١٥/٣٠٨	الخصومة
الخصومة	٦/١٧٨	الخصومة	العالة	١٣/٣١١	العالية
وظيفة	١٠/١٧٨	وظيفة	الرئس	٢٥/٣١٢	الرئيس
ملكه	١٤/١٧٨	ملكه	واضاف	٢٢/٣٢١	واضافت
نجا	١١/١٨٧	نجا	غيرها	٤/٣٢٤	مشتوية
	١٦/١٩٥	الثابت	شهرن	٢٣/٣٢٥	شهرين



الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
وعمد بالإجراء الثاني الى		للعاملين	١٥/٤٧٤	للعاملين	
الجهة ..... حتى النيابة الادارية		وليس مكان ( حتى ) الدعوى مكرر			
(مكرر من ٣٢٩ السطر ١١٤١.٤٩)		يحذف من ٤٧٩ سطر ٧			
بإعادة	١٣/٣٣١	التأديبية	٨/٤٧٩	تحذف	
حالة	١١/٣٣٢	المخالفة	١٠/٤٧٩		
لاجزاءاته	٢٥/٣٣٣	و	٢٢/٤٨٠	يحذف	
قرار	٧/٣٤٢	أركابه	١٠/٤٨١	أرتكابه	
هيئة	١٠/٣٥٥	المستردة	١٥/٤٨٣	المستورة	
الى	١٨/٣٦٩	المستوردة	١٩/٤٨٤	المستورة	
الجلستين	٢٣/٣٧٠	بالذات	٣/٤٨٥	بالذات	
أجزاء	٢/٣٧٤	لمادة	١٦/٤٩٤	المادة	
صحة	٢٧/٣٩٣	عنت	٧/٤٩٥	منه	
جناية	٩/٤٠٣	عليها	٣/٥٠٥	عليها	
كله	٢٦/٤٠٣	ويتمن	٧/٥١٥	ويتمن	
عم	١/٤٠٥	ادارية	٢/٥٤٣	الادارية	
٦٣	٦/٤٠٥	صور	١١/٥٥٠	صور	
المنيين	٧/٤٠٥	بالفعل	١٤/٥٦٥	بالفصل	
تد	١١/٤٠٨	أصرفت	٥/٥٧٥	محذوف	
١٩٩٣	٦/٤١٦	٤٦٣	٢٣/٥٧٨	٦٣	
ن	٧/٤٢٧	انقلر	٢/٥٨١	انعتاد	
بالمعاد	٨/٤٢٨	المرس	٨/٥٨١	المحرس	
أجراء	٤/٤٣٩	المرس	٢١/٥٨١	المحرس	
المادة	٤/٤٣٩	عازته	٧/٥٨٥	أعازته	
الاتهام	٢٤/٤٣٩	هاذ	٥/٥٨٦	هذا	
سان	٦/٤٤١	رتكبونه	٧/٥٨٧	يرتكبونه	
فيها	٥/٤٥١	الأصلة	٨/٥٨٧	الأصلية	
فرجة	٢٧/٤٥١	سلويهم	٢٥/٥٨٩	ملوكهم	
والادارة	٢٣/٤٥٣	الحرما	٤/٥٩٦	الحرمان	
رئسوم	٦/٤٥٤	المخالفة	١١/٥٩٨	الحائظة	
٤٩	٢٢/٤٥٦	هيئة	٢٧/٦٠٨	هيئة	
جارتكب	١٥/٤٥٩	رئس	١/٦٠٩	رئيس	
بعدم	١٦/٤٦٨	لأدائها لغير الأسباب		الصحية	



الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
المكررة ص ٦١٠ سطر ١٤			المكررة ص ٦١٠ سطر ١٤		
ومشرون	١٦/٦١١	ومشرون	ومشرون	١٦/٦١١	ومشرون
أو	١٥/٦١٩	أو	أو	١٥/٦١٩	أو
وكل	٥/٦٢٣	وكل	وكل	٥/٦٢٣	وكل
للجالس	٢٣/٦٣٥	للجالس	للجالس	٢٣/٦٣٥	للجالس
تفصل	١٢/٦٤٥	تفصل	تفصل	١٢/٦٤٥	تفصل
وتمين	١٦/٦٤٩	وتمين	وتمين	١٦/٦٤٩	وتمين
مصر	١١/٦٥١	مصر	مصر	١١/٦٥١	مصر
مالية	٢٠/٦٥١	مالية	مالية	٢٠/٦٥١	مالية
لانه	٧/٦٥٢	لانه	لانه	٧/٦٥٢	لانه
جميع	٢١/٦٥٢	جميع	جميع	٢١/٦٥٢	جميع
المالي	٢٥/٦٥٤	المالي	المالي	٢٥/٦٥٤	المالي
شان	٨/٦٥٦	شان	شان	٨/٦٥٦	شان
١٩٩٢	٢٤/٦٥٩	١٩٨٢	١٩٩٢	٢٤/٦٥٩	١٩٨٢
الحكومة	١٥/٦٦١	الحكومة	الحكومة	١٥/٦٦١	الحكومة
العاملين	٢/٦٦٢	العاملين	العاملين	٢/٦٦٢	العاملين
لمابه	٧/٦٦٢	لمابه	لمابه	٧/٦٦٢	لمابه
لعالى	٨/٦٦٥	لعالى	لعالى	٨/٦٦٥	لعالى
العاملين	٢٥/٦٦٥	العاملين	العاملين	٢٥/٦٦٥	العاملين
بالحكومة	٤/٦٦٧	بالحكومة	بالحكومة	٤/٦٦٧	بالحكومة
لأ	١٠/٦٧٢	لأ	لأ	١٠/٦٧٢	لأ
ورجل	٢٢/٦٧٢	ورجل	ورجل	٢٢/٦٧٢	ورجل
مريحا	١٣/٦٧٧	مريحا	مريحا	١٣/٦٧٧	مريحا
٨١	١/٦٨٢	٨١	٨١	١/٦٨٢	٨١
الموجه	٨/٦٨٢	الموجه	الموجه	٨/٦٨٢	الموجه
١٩٧٩	٩/٦٨٢	١٩٧٩	١٩٧٩	٩/٦٨٢	١٩٧٩
بفقد	١٢/٦٨٢	بفقد	بفقد	١٢/٦٨٢	بفقد
تجارية	١٨/٦٨٢	تجارية	تجارية	١٨/٦٨٢	تجارية
تفريتها	١٤/٦٨٢	تفريتها	تفريتها	١٤/٦٨٢	تفريتها
افراد	٥/٦٨٧	افراد	افراد	٥/٦٨٧	افراد



رقم الإيداع ٤٢٤٣ / ١٩٨٦

مطبوعة المتصورة ٣ درج حسن عقل من شارع العطار بشبرا



## فهرس شعيلى الجزء التاسع

---

الصفحة	الموضوع
١	منهج ترتيب محتويات الموسوعة
٥	تسليط
٦	الفصل الرابع - التحقيق مع العاملين
٦	الفرع الأول - السلطة التى تقوى التحقيق
٢٢	الفرع الثانى - ضمانات التحقيق
٤٠	الفرع الثالث - إجراءات التحقيق
٦٨	الفرع الرابع - نتيجة التحقيق وقدر أوراقه
٦٨	الفرع الخامس - تدارك المحكة التأديبية لما اعتور
٨١	التحقيق الابتدائى من قصور
٨٣	الفصل الخامس - الوقف عن العمل احتياطيا
٨٣	الفرع الأول - قرار الوقف عن العمل
١٠١	الفرع الثانى - قرار الوقف عن العمل
١٠٨	الفرع الثالث - الوقف من الجهل بقوة القانون
١١٤	الفرع الرابع - مذهب الوقف عن العمل
٦٥١	الفرع الخامس - الطعن فى الوقف والحريمان من المرتب
١٥٦	الفصل السادس - القرار التأديبى
١٥٦	الفرع الأول - سبيلطة الإدارة فى التسليط
١٥٦	أولا - السلطة الإدارية الموقية للجزاء التأديبى
٢١٣	ثانيا - السلطة الرقابية المعقبة على القرار التأديبى
٢٢٣	الفرع الثانى - القرار الإدارى الجادر بتوقيع الجزاء
٢٤٩	الفرع الثالث - الطعن فى قرار الجزاء التأديبى
٢٨٨	الفرع الرابع - احكام عامة ومتبوعة



الصفحة	الموضوع
٢٨٨	أولاً - ولاية التاديب ومدى جواز التعويض فيها
٢٩٤	ثانياً - القرار التأديبي قرار إداري
٣٠٠	ثالثاً - مدى جواز سحب القرار التأديبي
	رابعاً - مدى تأثير قبول استقالة العامل
٣١٦	على الإجراءات التأديبية المتخذة قبله
٣٢٠	الفصل السابع - الدعوى التأديبية
٣٢٤	الفرع الأول - تحريك الدعوى التأديبية
	أولاً - الإحالة إلى المحاكمة التأديبية في
	تطبيق المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠
٣٢٨	لسنة ١٩٥١
	ثانياً - الإحالة إلى المحاكمة التأديبية منذ
	الميل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨
٣٣٧	تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية
٣٤٢	ثالثاً - طبيعة قرار الإحالة إلى المحاكمة التأديبية
٣٤٢	ثالثاً - طبيعة قرار الإحالة إلى المحاكمة التأديبية
٣٤٤	الفرع الثاني - إعلان المتهم
٣٤٤	أولاً - اغفال إعلان المتهم يرتب بطلان الإجراءات
	ثانياً - إعلان المتهم يكون بقرار الإحالة
	وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ
٣٥٦	إيداع الأوراق
	ثالثاً - الإعلان يكون في محل إقامة المعلن
	إليه أو في محل عمله بخطاب موصى
٣٦٠	عليه بعلم وصول
	رابعاً - متى يكون الإعلان في مواجهة النيابة
٣٦٩	العامة صحيحاً
	خامساً - حضور المتهم ليس لازماً لمحاكمته تأديبياً
	ما دام قد أعلن أو أحيط علماً بالدعوى
٣٧٦	التأديبية
٣٨١	الفرع الثالث - سقوط الدعوى التأديبية



الموضوع	الصفحة
أولا - الأوضاع التشريعية لميعاد سقوط	
الدعوى التأديبية	٣٨١
ثانيا - ميعاد سقوط الدعوى التأديبية من	
النظام العظم	٤٠٢
ثالثا - عدم سريان ميعاد سقوط الدعوى	
التأديبية في بعض الحالات	٤٠٥
رابعا - استقالة ميعاد سقوط الدعوى	
التأديبية عند تداخل المسئوليتين	
التأديبية والجنائية	٤٠٩
خامسا - علم الرئيس المباشر بالمخالفة	٤٢٠
سادسا - وقف سريان ميعاد سقوط الدعوى	
التأديبية	٤٢٥
سابعا - انقطاع سريان ميعاد سقوط الدعوى	
التأديبية	٤٢٨
الفرع الرابع - انقضاء الدعوى التأديبية بومأة التهم	٤٤٧
الفصل الثامن - المحاكم التأديبية	٤٥٠
الفروع الأولى - توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية	٤٥٥
أولا - مفاد الاختصاص درجة الموظف عند	
إقامة الدعوى التأديبية	٤٥٥
ثانيا - توزيع الاختصاص عند تعدد المتهمين	
من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم	٤٥٨
ثالثا - تعدد المتهمين ، وتقييم الارتباط الذي	
لا يقبل التجزئة بين التهم الموجبة	
اليهم ، تختص المحكمة التي تحاكم	
أعلامهم درجة بمحاكمتهم جميعا	٤٦١
رابعا - المناط في تحديد اختصاص كل من	
المحاكم التأديبية هو مكان وقوع المخالفة	٤٦٨
الفرع الثاني - آثار إقامة الدعوى أمام المحكمة التأديبية	٤٨٣
أولا - المحاكم التأديبية ذات اختصاص محدود	
ولكنها صاحبة الولاية العامة في التأديب	٤٨٣



الصفحة	الموضوع
٥٠٢	ثانياً - تنقيح المحكمة التأديبية بوثائق الانتهام وليس بوصف التهمة
٥١٢	ثالثاً - متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية تعيين عليها الاستمرار في نظرها ، ويمتنع على الجهة الإدارية اخذ أى قرار في موضوعها من ثلثة سلب ولاية المحكمة التأديبية
٥٣٥	الفرع الثالث - وسائل استخلاص المحكمة التأديبية لاقناعها
٥٤٦	الفرع الرابع - المحكمة التأديبية تقيم الدعوى التأديبية على التعاملين غير من قدموا للمحاكمة امامها بشروط
٥٤٩	الفرع الخامس - الطعن في أحكام المحكمة التأديبية امام المحكمة الإدارية العليا
٥٧٢	الفصل التاسع - تأديب الموظف المعار والمتنكب والمتنقل
٥٧٢	الفرع الأول - تأديب المعار والمتنكب
٦٠٠	الفرع الثاني - تأديب المتنقل
٦١٥	الفصل العاشر - مجالس تأديب
٦١٥	الفرع الأول - الاطار العام لمجالس التأديب
٦٤٠	الفرع الثاني - مجالس تأديب مختلفة
٦٧٦	الفصل الحادي عشر - مبادئ متنوعة في التأديب
٦٧٦	الفرع الأول - مسائل مختلفة
٦٩١	الفرع الثاني - أحكام خاصة بالتأديب في سوريا



## مطابقة إعمال المدار العربية للموسوعات

( حسن الفتحي - محام )

خلال أكثر من ربع قرن مضى

---

### أولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
» الجزء الأول « .
- ٢ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
» الجزء الثاني « .
- ٣ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
» الجزء الثالث « .
- ٤ - المدونة العمالية في قوانين أصابات العمل .
- ٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية ،
- ٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٧ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .
- ٨ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

### ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : ( ٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،  
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات  
الاجتماعية .



٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والجمعة : ( ١١ مجلدا - ٢٦ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والجمعة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : ( ٢٦ مجلدا - ٤٨ ألف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : ( ١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة إلى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها ( المراجع الأمريكية والأوروبية ) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٣ جزء - ٣ آلاف صفحة ) .  
تفقدت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ .  
وتتضمن مرفعا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين - ألفين صفحة ) .  
وتتضمن مرفعا ملصقا لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها ) .  
( تفقدت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧ ) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : ( ٣ أجزاء - ألفين صفحة ) ( تفقدت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ ) .  
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقهاء للدول العربية : ( ٢٧٠ جزء ) .  
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية .  
بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .



٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : ( ٥ أجزاء - ٥ آلاف

صفحة ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : ( ٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضا أيجديا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التطبيق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : ( سبعة أجزاء - ٧ آلاف

صفحة ) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلد - ٢٠

الف صفحة ) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأيجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة الجنية المغربي : ( جزءان ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .



١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : ( ثلاثة أجزاء ) .  
ويقتضون شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين  
العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة  
التقضى المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي اترتها محكمة  
التقضى المصرية منذ نشأتها عام ١٩٢١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا  
لجيداً وزينياً ( ٢٥ جزء مع الفهارس ) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الجبينة لجنينة جبينة :  
باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الجبينة  
بمدينة جدة ( بالكتابة والصورة ) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية  
العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية  
بنق عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ ( حوالي ٢٠ جزء ) .











# الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهان — محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ — تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى — القاهرة



